



سلسلة مؤلفات
فضيلة الشيخ

١٢٨

شرح
فتح الباري
بتلخيص الحموية

المتن والشرح
لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

من إصدارات
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

© مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ١٤٣٦ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العثيمين، محمد بن صالح

شرح فتح رب البرية بتلخيص الحموية. / محمد بن صالح العثيمين - ط ١ - القصيم، ١٤٣٦ هـ

٦٣١ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ١٢٨)

ردمك: ٠٥٨ - ٨١٦٣ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ - العقيدة الإسلامية. ٢ - التوحيد. ٣ - الإيمان (الإسلام).

أ - العنوان

١٤٣٦/٧٨٤٠

ديوي: ٢٤٠

رقم الإيداع: ١٤٣٦/٧٨٤٠

ردمك: ٠٥٨ - ٨١٦٣ - ٦٠٣ - ٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة

لِمُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعِثَمِينَ الْخَيْرِيَّةِ

إلا لمن أراد طبع الكتاب لتوزيعه خيرياً بعد مراجعة المؤسسة

الطبعة الأولى

١٤٣٦ هـ

يطلب الكتاب من :

مُؤَسَّسَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعِثَمِينَ الْخَيْرِيَّةِ

المملكة العربية السعودية

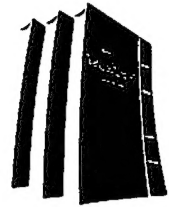
القصيم - عنيزة - ٥١٩١١ ص.ب: ١٩٢٩

هاتف: ٠١٦/٣٦٤٢١٠٧ - فاكس: ٠١٦/٣٦٤٢٠٠٩

جوال: ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧

www.ibnothaimeen.com

info@binothaimeen.com



الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية

دار الدرة للنشر والتوزيع - شارع محمد مقلد - متفرع من مصطفى النحاس

بجوار سوپر ماركت أولاد رجب

هاتف وفاكس: ٢٢٧٢٠٥٥٢ - محمول: ٠١٠١٠٥٥٧٠٤٤

شرح
فتح الباري
بتلخيص الحموي

المتن والشرح
لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

من إصدارات
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم



إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ اللَّهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ؛ فَبَلَغَ الرِّسَالَةَ، وَأَدَّى الْأَمَانَةَ، وَنَصَحَ الْأُمَّةَ، وَجَاهَدَ فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ، حَتَّى أَتَاهُ الْيَقِينُ، فَصَلَّوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، أَمَّا بَعْدُ:

فَلَقَدْ كَانَ مِنَ الْجُحُودِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْأَعْمَالِ الْجَلِيلَةِ لَصَاحِبِ الْفَضِيلَةِ الْعَلَّامَةِ شَيْخِنَا الْوَالِدِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- عَنَايَتُهُ الْبَالِغَةُ فِي تَدْرِيسِ عَقِيدَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَشَرْحِ الْكَثِيرِ مِنْ كُتُبِ الْعَقِيدَةِ لِلْعُلَمَاءِ السَّابِقِينَ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى-، وَتَقْرِيبِ مَعَانِيهَا لِطُلَّابِ الْعِلْمِ، وَكَذَا تَأْلِيفِهِ عَدَدًا مِنَ الْكُتُبِ الْقِيَمَةِ فِي هَذَا الْمَقَامِ الشَّرِيفِ.

وَكَانَ أَوَّلَ مُؤَلَّفَاتِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- الْمَطْبُوعَةُ فِي الْعَقِيدَةِ عَامَ (١٣٨٠هـ) كِتَابَهُ: (فَتْحُ رَبِّ الْبَرِيَّةِ بِتَلْخِيصِ الْحَمَوِيَّةِ) الَّذِي أُوْرِدَ فِيهِ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، وَقَدْ تَنَاوَلَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- هَذَا الْكِتَابَ بِالشَّرْحِ فِي دُرُوسِهِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي كَانَ يَعْقِدُهَا فِي جَامِعِهِ بِمَدِينَةِ عُنَيْزَةِ، وَسُجِّلَ صَوْتِيًّا عَامَ (١٤٠٥هـ)، مَا عَدَا الْأَبْوَابَ (السَّابِعَ، وَالثَّامِنَ، وَالتَّاسِعَ).

هَذَا، وَقَدْ كَتَبَ فَضِيلَتُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- مُذَكَّرَةً عَلَى مُقَرَّرِ الْمَعَاهِدِ الْعِلْمِيَّةِ فِي التَّوْحِيدِ مِنَ (الْفَتَاوَى الْحَمَوِيَّةِ) مُرْتَبَةً عَلَى السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ، تَحْتَ عَنَاوِينَ مُعَيَّنَةٍ.

وَسَعِيًّا لِتَعْمِيمِ النَّفْعِ بِهَذَا الشَّرْحِ وَتِلْكَ الْمَذْكُورَةِ، وَإِنْفَاذًا لِلْقَوَاعِدِ وَالضُّوَابِطِ وَالتَّوْجِيهَاتِ الَّتِي قَرَّرَهَا شَيْخُنَا -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- لِإِخْرَاجِ ثَرَاثِهِ الْعِلْمِيِّ؛ عَهَدَتْ (مُؤَسَّسَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ الْخَيْرِيَّةِ) إِلَى الشَّيْخِ (فَهْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّلْمَانِ) -أَثَابَهُ اللَّهُ تَعَالَى- بِإِعَادِ الشَّرْحِ الْمُسَجَّلِ صَوْتِيًّا، وَبِإِشْرَاقِ الْقِسْمِ الْعِلْمِيِّ بِالمُؤَسَّسَةِ تَجْهِيزَهُ مَعَ الْمَذْكُورَةِ وَتَقْدِيمَهُمَا لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ.

نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْعَمَلَ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ؛ نَافِعًا لِعِبَادِهِ، وَأَنْ يَجْزِيَ فَضِيلَةَ شَيْخِنَا عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرَ الْجَزَاءِ، وَيُضَاعِفَ لَهُ الْمُثُوبَةَ وَالْأَجْرَ، وَيُعْلِي دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ، إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبٌ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارَكَ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ، خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَإِمَامِ الْمُتَّقِينَ، وَسَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

الْقِسْمُ الْعِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ الْخَيْرِيَّةِ

٧ رَجَب ١٤٣٦ هـ

❖ ❖ ❖



نُبذة مُختصرة عَنْ

فَضِيلَةِ الشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ

١٣٤٧ - ١٤٢١ هـ



نَسَبُهُ وَمَوْلَدُهُ:

هُوَ صَاحِبُ الْفَضِيلَةِ الشَّيْخُ الْعَالِمُ الْمُحَقِّقُ، الْفَقِيهَ الْمَفْسِّرُ، الْوَرَعَ الزَّاهِدُ، مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آلِ عَثِيمِينَ مِنَ الْوَهْبَةِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ.

وُلِدَ فِي لَيْلَةِ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُبَارَكِ، عَامَ (١٣٤٧ هـ) فِي عُنَيْزَةٍ - إِحْدَى مَدِينِ الْقَصِيمِ - فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.

نَشَأَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ:

أَلْحَقَهُ وَالِدُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لِيَتَعَلَّمَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ عِنْدَ جَدِّهِ مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ الْمَعْلَمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ الدَّامِغِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -، ثُمَّ تَعَلَّمَ الْكِتَابَةَ، وَشَيْئًا مِنَ الْحِسَابِ، وَالنُّصُوصِ الْأَدَبِيَّةِ؛ فِي مَدْرَسَةِ الْأُسْتَاذِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَالِحِ الدَّامِغِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَلْتَحِقَ بِمَدْرَسَةِ الْمَعْلَمِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّحِيحَتَانِ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى - حَيْثُ حَفِظَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ عِنْدَهُ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ وَلَمَّا يَتَجَاوَزُ الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ مِنْ عُمُرِهِ بَعْدُ.

وَبِتَوْجِيهِ مِنْ وَالِدِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَقْبَلَ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ، وَكَانَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يُدَرِّسُ الْعُلُومَ

الشَّرْعِيَّةَ والعَرَبِيَّةَ فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ بَعْنِيَّةً، وَقَدْ رَتَّبَ اثْنَيْنِ ^(١) مِنْ طَلَبْتِهِ الْكِبَارِ لِتَدْرِيسِ الْمُبْتَدِئِينَ مِنَ الطَّلَبَةِ، فَانْضَمَّ الشَّيْخُ إِلَى حَلْقَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَطْوَعِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - حَتَّى أَدْرَكَ مِنَ الْعِلْمِ - فِي التَّوْحِيدِ، وَالْفِقْهِ، وَالنَّحْوِ - مَا أَدْرَكَ.

ثُمَّ جَلَسَ فِي حَلْقَةِ شَيْخِهِ الْعَلَّامَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَدَرَسَ عَلَيْهِ فِي التَّفْسِيرِ، وَالْحَدِيثِ، وَالسِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَالتَّوْحِيدِ، وَالْفِقْهِ، وَالْأُصُولِ، وَالْفَرَائِضِ، وَالنَّحْوِ، وَحَفِظَ مُحْتَصِرَاتِ الْمُتُونِ فِي هَذِهِ الْعُلُومِ.

وَيُعَدُّ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - هُوَ شَيْخُهُ الْأَوَّلُ؛ إِذْ أَخَذَ عَنْهُ الْعِلْمَ - مَعْرِفَةً وَطَرِيقَةً - أَكْثَرَ مِمَّا أَخَذَ عَنْ غَيْرِهِ، وَتَأَثَّرَ بِمَنْهَجِهِ وَتَأَصَّلَ بِهِ، وَطَرِيقَةَ تَدْرِيسِهِ، وَاتَّبَاعِهِ لِلدَّلِيلِ.

وَعِنْدَمَا كَانَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ عُدَّانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَاضِيًا فِي عُنْيَةِ قَرَأَ عَلَيْهِ فِي عِلْمِ الْفَرَائِضِ، كَمَا قَرَأَ عَلَى الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي النَّحْوِ وَالْبَلَاغَةِ أَثْنَاءَ وُجُودِهِ مُدْرَسًا فِي تِلْكَ الْمَدِينَةِ.

وَلَمَّا فُتِحَ الْمَعْهَدُ الْعِلْمِيُّ فِي الرِّيَاضِ أَشَارَ عَلَيْهِ بَعْضُ إِخْوَانِهِ ^(٢) أَنْ يَلْتَحِقَ بِهِ، فَاسْتَأْذَنَ شَيْخَهُ الْعَلَّامَةَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَأَذِنَ لَهُ، وَالتَّحَقَّ بِالْمَعْهَدِ عَامِي (١٣٧٢ - ١٣٧٣ هـ).

وَلَقَدْ انْتَفَعَ - خِلَالَ السَّنَتَيْنِ اللَّتَيْنِ انْتَضَمَ فِيهِمَا فِي مَعْهَدِ الرِّيَاضِ الْعِلْمِيِّ - بِالْعُلَمَاءِ الَّذِينَ كَانُوا يُدْرَسُونَ فِيهِ حِينَئِذٍ، وَمِنْهُمْ: الْعَلَّامَةُ الْمُفَسِّرُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْأَمِينُ الشَّنْقِيطِيُّ، وَالشَّيْخُ الْفَقِيه عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ نَاصِرِ بْنِ رَشِيدٍ، وَالشَّيْخُ الْمُحَدِّثُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْإِفْرِيقِيُّ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى -.

(١) هُمَا الشَّيْخَانِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَطْوَعِ، وَعَلِيٌّ بْنُ حَمْدِ الصَّالِحِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى.

(٢) هُوَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ حَمْدِ الصَّالِحِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وفي أثناء ذلك اتصل بساحة الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز -رحمه الله-، فقرأ عليه في المسجد: من صحيح البخاري، ومن رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية؛ وانتفع به في علم الحديث، والنظر في آراء فقهاء المذاهب والمقارنة بينها، ويعد ساحة الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله- هو شيخه الثاني في التخصيل والتأثير به.

ثم عاد إلى عُنيزة عام (١٣٧٤هـ)، وصار يدرس على شيخه العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي، ويتابع دراسته انتساباً في كلية الشريعة، التي أصبحت جزءاً من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حتى نال الشهادة العالية.

تدريسه:

توسم فيه شيخه النجابة وسرعة التخصيل العلمي فشجعه على التدريس وهو ما زال طالباً في حلقة، فبدأ التدريس عام (١٣٧٠هـ) في الجامع الكبير بعُنيزة.

ولما تخرج في المعهد العلمي في الرياض عين مدرّساً في المعهد العلمي بعُنيزة عام (١٣٧٤هـ).

وفي سنة (١٣٧٦هـ) توفّي شيخه العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي -رحمه الله تعالى- فتولّى بعده إمامة الجامع الكبير في عُنيزة، وإمامة العيدين فيها، والتدريس في مكتبة عُنيزة الوطنية التابعة للجامع؛ وهي التي أسسها شيخه -رحمه الله- عام (١٣٥٩هـ).

ولما كثر الطلبة، وصارت المكتبة لا تكفيهم؛ بدأ فضيلة الشيخ -رحمه الله- يدرس في المسجد الجامع نفسه، واجتمع إليه الطلاب وتوافدوا من المملكة وغيرها؛ حتى كانوا يبلغون المئات في بعض الدروس، وهؤلاء يدرسون دراسة

تَحْصِيلِ جَادٍّ، لَا لِمُجَرَّدِ الاسْتِيعَاجِ. وَبَقِيَ عَلَى ذَلِكَ -إِمَامًا وَخَطِيبًا وَمُدَرِّسًا- حَتَّى وَفَاتِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-.

بَقِيَ الشَّيْخُ مُدَرِّسًا فِي الْمَعْهَدِ الْعِلْمِيِّ مِنْ عَامِ (١٣٧٤هـ) إِلَى عَامِ (١٣٩٨هـ) عِنْدَمَا انْتَقَلَ إِلَى التَّدْرِيسِ فِي كَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ وَأُصُولِ الدِّينِ بِالْقَصِيمِ، التَّابِعَةِ لْجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَظَلَّ أَسَاطِذًا فِيهَا حَتَّى وَفَاتِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-.

وَكَانَ يُدَرِّسُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ وَرَمَضَانَ وَالْإِجَازَاتِ الصَّيْفِيَّةِ، مُنْذُ عَامِ (١٤٠٢هـ) حَتَّى وَفَاتِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-.

وَلِلشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- أَسْلُوبٌ تَعْلِيمِيٌّ فَرِيدٌ فِي جَوْدَتِهِ وَنَجَاحِهِ، فَهُوَ يُنَاقِشُ طُلَّابَهُ وَيَتَقَبَّلُ أَسْئَلَتَهُمْ، وَيُلْقِي الدُّرُوسَ وَالْمُحَاضَرَاتِ بِهِمَّةٍ عَالِيَةٍ وَنَفْسٍ مُطْمَئِنَّةٍ وَاثِقَةٍ، مُبْتَهَجًا بِنَشْرِهِ لِلْعِلْمِ وَتَقْرِيبِهِ إِلَى النَّاسِ.

أَثَارُهُ الْعِلْمِيَّةُ:

ظَهَرَتْ جُهُودُهُ الْعَظِيمَةُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- خِلَالَ أَكْثَرِ مِنْ خَمْسِينَ عَامًا مِنْ الْعَطَاءِ وَالْبَذْلِ فِي نَشْرِ الْعِلْمِ وَالتَّدْرِيسِ وَالْوَعْظِ وَالْإِرْشَادِ وَالتَّوْجِيهِ وَإِلْقَاءِ الْمُحَاضَرَاتِ وَالدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-.

وَلَقَدْ اِهْتَمَّ بِالتَّأْلِيفِ، وَتَحْرِيرِ الْفَتَاوَى وَالْأَجُوبَةِ، الَّتِي تَمَيَّزَتْ بِالتَّاصِيلِ الْعِلْمِيِّ الرَّصِينِ، وَصَدَرَتْ لَهُ الْعَشْرَاتُ مِنَ الْكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ وَالْمُحَاضَرَاتِ وَالْفَتَاوَى وَالْخُطَبِ وَاللِّقَاءَاتِ وَالْمَقَالَاتِ، كَمَا صَدَرَ لَهُ آلافُ السَّاعَاتِ الصَّوْتِيَّةِ الَّتِي سَجَلَتْ مُحَاضَرَاتِهِ وَخُطْبَتُهُ وَلِقَاءَاتِهِ وَبَرَامِجُهُ الْإِذَاعِيَّةَ وَدُرُوسُهُ الْعِلْمِيَّةَ؛ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالشُّرُوحَاتِ الْمُتَمَيِّزَةِ لِلْحَدِيثِ الشَّرِيفِ وَالسِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَالْمَثُونِ وَالْمَنْظُومَاتِ فِي الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ وَالنَّحْوِيَّةِ.

وإنفاذاً للقواعد والضوابط والتوجيهات التي قررها فضيلته - رحمه الله تعالى - لنشر مؤلفاته، ورسائله، ودروسه، ومحاضراته، وخطبه، وفتاواه، ولقاءاته؛ تقوم مؤسسه الشيخ محمد بن صالح العثيمين الحثيثة - بعون الله وتوفيقه - بواجب وشرف المسؤولية لإخراج كافة آثاره العلمية والعناية بها.

وبناءً على توجيهاته - رحمه الله تعالى - أنشئ له موقع خاص على شبكة المعلومات الدولية^(١)، من أجل تجميع الفائدة المرجوة - بعون الله تعالى -، وتقديم جميع آثاره العلمية من المؤلفات والتسجيلات الصوتية.

أعماله وجهوده الأخرى:

إلى جانب تلك الجهود المثمرة في مجالات التدريس والتأليف والإمامة والخطابة والإفتاء والدعوة إلى الله - سبحانه وتعالى - كان لفضيلة الشيخ أعمال كثيرة موفقة منها:

- عضواً في هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، من عام (١٤٠٧هـ) حتى وفاته.
- عضواً في المجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، في العامين الدراسيين (١٣٩٨ - ١٤٠٠هـ).
- عضواً في مجلس كلية الشريعة وأصول الدين، بفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في القصيم، ورئيساً لقسم العقيدة فيها.
- وفي آخر فترة تدريسه بالمعهد العلمي شارك في عضوية لجنة الخطط والمناهج للمعاهد العلمية، وألف عدداً من الكتب المقررة فيها.

■ عُضُوا فِي لُجْنَةِ التَّوْعِيَةِ فِي مَوْسِمِ الْحَجِّ، مِنْ عَامِ (١٣٩٢هـ) حَتَّى وَفَاتِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-، حَيْثُ كَانَ يُلْقِي دُرُوسًا وَمُحَاضِرَاتٍ فِي مَكَّةَ وَالْمَشَاعِرِ، وَيُقْتَبَى فِي الْمَسَائِلِ وَالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

■ تَرَأَسَ جَمْعِيَّةَ تَحْفِيزِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الْخَيْرِيَّةِ فِي عُنَيَّةٍ مُنْذُ تَأْسِيسِهَا عَامَ (١٤٠٥هـ) حَتَّى وَفَاتِهِ.

■ أَلْقَى مُحَاضِرَاتٍ عَدِيدَةً دَاخِلَ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ عَلَى فَنَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ مِنَ النَّاسِ، كَمَا أَلْقَى مُحَاضِرَاتٍ عَبْرَ الْهَاتِفِ عَلَى تَجْمُعَاتٍ وَمَرَاكِزَ إِسْلَامِيَّةٍ فِي جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنَ الْعَالَمِ.

■ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَمْلَكَةِ الْكِبَارِ الَّذِينَ يُجِيبُونَ عَلَى أَسْئَلَةِ الْمُسْتَفْسِرِينَ حَوْلَ أَحْكَامِ الدِّينِ وَأَصُولِهِ؛ عَقِيدَةٍ وَشَرِيعَةٍ، وَذَلِكَ عَبْرَ الْبَرَامِجِ الْإِذَاعِيَّةِ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، وَأَشْهَرُهَا بَرْنَامِجُ (نُورٌ عَلَى الدَّرَبِ).

■ نَذَرَ نَفْسَهُ لِلْإِجَابَةِ عَلَى أَسْئَلَةِ السَّائِلِينَ؛ مُهَاتِفَةً وَمُكَاتَبَةً وَمُشَافَهَةً.

■ رَتَّبَ لِقَاءَاتٍ عِلْمِيَّةً مُجَدُّولَةً، أُسْبُوعِيَّةً وَشَهْرِيَّةً وَسَنَوِيَّةً.

■ شَارَكَ فِي الْعَدِيدِ مِنَ الْمُؤْتَمَرَاتِ الَّتِي عُقِدَتْ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.

■ وَلَأنَّهُ يَهْتَمُّ بِالسُّلُوكِ التَّرْبَوِيِّ وَالْجَانِبِ الْوَعْظِيِّ اعْتَنَى بِتَوْجِيهِ الطُّلَابِ وَإِرْشَادِهِمْ إِلَى سُلُوكِ الْمَنْهَجِ الْجَادِّ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ وَتَحْصِيلِهِ، وَعَمِلَ عَلَى اسْتِقْطَابِهِمْ وَالصَّبْرِ عَلَى تَعْلِيمِهِمْ وَتَحْمُلِ أَسْئَلَتِهِمُ الْمُتَعَدِّدَةِ، وَالْإِهْتِمَامِ بِأُمُورِهِمْ.

■ وَلِلشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- أَعْمَالٌ عَدِيدَةٌ فِي مَيَادِينِ الْخَيْرِ وَأَبْوَابِ الْبِرِّ وَمَجَالَاتِ الْإِحْسَانِ إِلَى النَّاسِ، وَالسَّعْيِ فِي حَوَائِجِهِمْ وَكِتَابَةِ الْوَنَائِقِ وَالْعُقُودِ بَيْنَهُمْ، وَإِسْدَاءِ النَّصِيحَةِ لَهُمْ بِصِدْقٍ وَإِخْلَاصٍ.

مَكَاتِبُهُ الْعِلْمِيَّةُ:

يُعَدُّ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ الَّذِينَ وَهَبَهُمُ اللهُ -بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ- تَأْصِيلاً وَمَلَكَ عَظِيمَةً فِي مَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ وَاتِّبَاعِهِ وَاسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ وَالْفَوَائِدِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَسِرِّ أَغْوَارِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مَعَانِي وَإِعْرَابًا وَبَلَاغَةً.

وَلَمَّا تَحَلَّى بِهِ مِنْ صِفَاتِ الْعُلَمَاءِ الْجَلِيلَةِ، وَأَخْلَاقِهِمُ الْحَمِيدَةِ، وَالْجَمْعَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ؛ أَحَبَّهُ النَّاسُ مَحَبَّةً عَظِيمَةً، وَقَدَّرَهُ الْجَمِيعُ كُلَّ التَّقْدِيرِ، وَرَزَقَهُ اللهُ الْقَبُولَ لَدَيْهِمْ، وَاطْمَأْنَنُوا لِاخْتِيَارَاتِهِ الْفَقْهِيَّةِ، وَأَقْبَلُوا عَلَى دُرُوسِهِ وَفَتَاوَاهُ وَآثَارِهِ الْعِلْمِيَّةِ، يَنْهَلُونَ مِنْ مَعِينِ عِلْمِهِ، وَيَسْتَفِيدُونَ مِنْ نُصَحِهِ وَمَوَاعِظِهِ.

وَقَدْ مُنِحَ جَائِزَةُ الْمَلِكِ فَيَصَلَ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- الْعَالَمِيَّةُ لِحُدُودِ الْإِسْلَامِ عَامَ (١٤١٤ هـ)، وَجَاءَ فِي الْحَيْثِيَّاتِ الَّتِي أَبَدَتْهَا لِحُجَّةِ الْإِخْتِيَارِ لِمَنْحِهِ الْجَائِزَةَ مَا يَأْتِي:

- أَوَّلًا: تَحَلُّيهِ بِأَخْلَاقِ الْعُلَمَاءِ الْفَاضِلَةِ الَّتِي مِنْ أَبْرَزِهَا: الْوَرَعُ، وَرَحَابَةُ الصَّدْرِ، وَقَوْلُ الْحَقِّ، وَالْعَمَلُ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَالنُّصْحُ لِحَاصَتِهِمْ وَعَامَتِهِمْ.
- ثَانِيًا: انْتِفَاعُ الْكَثِيرِينَ بِعِلْمِهِ؛ تَدْرِيسًا وَإِفْتَاءً وَتَأْلِيفًا.
- ثَالِثًا: الْقَاوُةُ الْمُحَاضَرَاتِ الْعَامَّةُ النَّافِعَةُ فِي مُخْتَلَفِ مَنَاطِقِ الْمَمْلَكَةِ.
- رَابِعًا: مُشَارَكَتُهُ الْمُفِيدَةُ فِي مُؤَمَّرَاتِ إِسْلَامِيَّةٍ كَثِيرَةٍ.
- خَامِسًا: اتِّبَاعُهُ أَسْلُوبًا مُتَمِيزًا فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَتَقْدِيمُهُ مَثَلًا حَيًّا لِمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ؛ فِكْرًا وَسُلُوكًا.

عَقِبُهُ:

لَهُ خَمْسَةٌ مِنَ الْبَنِينَ، وَثَلَاثٌ مِنَ الْبَنَاتِ، وَبَنُوهُ هُمْ: عَبْدُ اللهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ.

وَفَاتُهُ:

تُوُفِّي - رَحِمَهُ اللهُ - فِي مَدِينَةِ جُدَّةَ، قُبَيْلَ مَغْرِبِ يَوْمِ الْأَرْبِعَاءِ، الْخَامِسَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّالٍ، عَامَ (١٤٢١هـ)، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بَعْدَ صَلَاةِ عَصْرِ يَوْمِ الْخَمِيسِ، ثُمَّ شَيَّعَتْهُ تِلْكَ الْأَلْفُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَالْحُشُودِ الْعَظِيمَةِ فِي مَشَاهِدَ مُؤَثَّرَةٍ، وَدُفِنَ فِي مَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ.

وَبَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ مِنَ الْيَوْمِ التَّالِيِ صُلِّيَ عَلَيْهِ صَلَاةُ الْغَائِبِ فِي جَمِيعِ مُدُنِ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.

رَحِمَ اللهُ شَيْخَنَا رَحْمَةً الْأَبْرَارِ، وَأَسْكَنَهُ فَرْجَ جَنَّاتِهِ، وَمَنْ عَلَيْهِ بِمَغْفِرَتِهِ وَرِضْوَانِهِ، وَجَزَاهُ عَمَّا قَدَّمَ لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرًا.

الْقِسْمُ الْعِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ الْخَيْرِيَّةِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ^[١]، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ^[٢]،

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله، وأصحابه،
ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

هذه مقتطفات من خطبة الحاجة التي علمها النبي ﷺ أمته^(١).

[١] قوله: «الحمد لله»: الحمد وصف المحمود بالكمال مع المحبة والتعظيم.
واللام في قوله: «الله» للاختصاص والاستحقاق. فالحمد المطلق يختص به الله
عز وجل، فلا أحد يستحقه إلا الله. وأيضا هو مستحق للحمد عز وجل لكمال صفاته
وإنعامه وإفضاله.

«نحمده»: جملة مؤكدة لمعنى «الحمد لله»، وهي تدل على الحدوث والتجدد.

[٢] «نستعينه»: نطلب منه العون، وحذف المستعان عليه لإفادة العموم،
يعني: نستعينه في كل شيء.

«نستغفره»: نطلب منه المغفرة، والمغفرة هي ستر الذنب والعفو عنه، فيجمع
بين الأمرين: بين ستر الذنوب عن العباد، وبين عدم المؤاخذه عليها.

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣٩٢/١)، وأبو داود: كتاب النكاح، باب في خطبة النكاح، رقم (٢١١٨)، والترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء في خطبة النكاح، رقم (١١٠٥)، والنسائي: كتاب الجمعة، باب كيفية الخطبة، رقم (١٤٠٤)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب خطبة النكاح، رقم (١٨٩٢)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وَنَعُوذُ بِاللّٰهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا^[١] وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا^[٢]،.....

[١] «نَعُوذُ بِاللّٰهِ» أي: نَعْتَصِمُ بِاللّٰهِ.

«مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا»: جَمْعُ شَرٍّ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ لَهَا شَرٌّ.

وَالنُّفُوسُ ثَلَاثَةٌ:

١- نَفْسٌ شَرِّيرَةٌ تَأْمُرُ بِالشَّرِّ وَبِالسُّوءِ.

٢- نَفْسٌ مُّطْمَئِنَّةٌ خَيْرَةٌ، تَأْمُرُ بِالْخَيْرِ وَتَنْهَى عَنِ الشَّرِّ.

٣- نَفْسٌ لَّوَّامَةٌ.

وَقِيلَ: إِنَّ النَّفْسَ اللَّوَّامَةَ وَصَفُ لِلنَّفْسَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ الْمُطْمَئِنَّةَ تَلُومُكَ عَلَى الشَّرِّ وَفِعْلِهِ، وَالنَّفْسَ الْأَمَّارَةَ بِالسُّوءِ تَلُومُكَ عَلَى فِعْلِ الْخَيْرِ. وَهَذَا لَيْسَ بِبَعِيدٍ.

وَكُلُّ هَذِهِ النَّفُوسِ مَذْكُورَةٌ فِي الْقُرْآنِ:

قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾

[يوسف: ٥٣].

وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿يَتَابَيْنَا النَّفْسَ الْمُطْمَئِنَّةَ ۖ ﴿٢٧﴾ أَرْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾

[الفجر: ٢٧-٢٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ ۖ ﴿١﴾ وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ١-٢].

[٢] «وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا»: سَيِّئَاتُ الْأَعْمَالِ مَا يَسُوءُ الْعَبْدَ عِقَابُهُ وَجَزَاؤُهُ،

فَكُلُّ مَعْصِيَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ ﷺ فَهُوَ عَمَلٌ سَيِّئٌ؛ لِأَنَّهُ يَسُوءُ الْإِنْسَانَ.

مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ^[١]، وَمَنْ يُضِلِّ فَلَا هَادِيَ لَهُ^[٢]،.....

واعلم أن للمعاصي آثارًا على القلوب في انحرافها وزيغها، وآثارًا على الأخلاق وعلى الأعمال. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، فَقَوْلُهُ: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا﴾ هَذَا عَمَلٌ سَيِّئٌ نَتِيجَتُهُ: ﴿أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾، فالأعمال السيئة لها آثارٌ وخيمةٌ.

ولهذا يجبُ عَلَى الْإِنْسَانِ إِذَا صَدَرَتْ مِنْهُ (السيئة) أَنْ يُبَادِرَ بِالتَّوْبَةِ، حَتَّى لَا تَبْقَى هَذِهِ الْجُرُثُومَةُ فِي قَلْبِهِ فَتَوَثَّرَ عَلَيْهِ.

[١] «مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ» يَعْنِي: مَنْ يُقَدِّرِ اللَّهُ هِدَايَتَهُ فَلَنْ يَسْتَطِيعَ أَحَدٌ أَنْ يُضِلَّهُ.

[٢] «وَمَنْ يُضِلِّ فَلَا هَادِيَ لَهُ» أَي: لَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَهْدِيَ مَنْ أَرَادَ اللَّهُ صَلَاةً.

فَهَا هُوَ النَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَهْدِيَ عَمَّهُ، مَعَ أَنْ عَمَّهُ قَدْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ، وَدَفَعَ دُونَهُ، وَأَعْلَنَ صِدْقَهُ، لَكِنْ خَتِمَ لَهُ بِسُوءِ الْخَاتِمَةِ، فَأَخِرُ مَا قَالَ: «إِنَّهُ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»^(١)، وَفِي ذَلِكَ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [الفصص: ٥٦].

فَقَوْلُهُ: «مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ» يُوجِبُ لِلْإِنْسَانِ الْقُوَّةَ إِذَا عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ الْهَدَايَةَ، وَأَنَّهُ لَنْ يَسْتَطِيعَ أَحَدٌ مِنَ الْخَلْقِ أَنْ يُضِلَّهُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾، رقم (٤٧٧٢)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت، رقم (٢٤)، من حديث المسيب بن حزن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^[١]، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ^[٢]، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ
وَرَسُولُهُ^[٣].....

وقوله: «وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ» يُوجِبُ لِلْعَبْدِ الرَّجُوعَ إِلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى
إِذَا رَأَى مِنْ نَفْسِهِ ضَلَالًا؛ بَأَن يَلْجَأَ إِلَى مَنْ يَهْدِيهِ لَا إِلَى غَيْرِهِ.

[١] «أَشْهَدُ» أَي: أَقْرُّ بِقَلْبِي وَأَعْتَرِفُ بِلِسَانِي.

«أَنْ لَا إِلَهَ»: إِلَهٌ بِمَعْنَى مَالُوهُ، وَالْمَالُوهُ هُوَ الْمَعْبُودُ حُبًّا وَتَعْظِيمًا، فَ(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)
أَي: لَا مَعْبُودَ حَقًّا إِلَّا اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

وَالشَّهَادَةُ هُنَا: شَهَادَةٌ بِاللِّسَانِ، وَشَهَادَةٌ بِالْقَلْبِ. فَلَا تَكْفِي الشَّهَادَةُ بِاللِّسَانِ
إِلَّا ظَاهِرًا فِي أَحْوَالِ الدُّنْيَا، وَلَا تَكْفِي الشَّهَادَةُ بِالْقَلْبِ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ النُّطْقِ بِهَا، إِذْ
لَا تَعِصِمُ الْإِنْسَانُ دَمَهُ وَلَا مَالَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَطْلُعُ عَلَى مَا فِي الْقَلْبِ إِلَّا اللَّهُ.

وَحَبْرُ (لَا) النَّافِيَةِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: (حَقٌّ)، وَهَذَا هُوَ التَّقْدِيرُ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ
هَذَا التَّقْدِيرَ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾
[الحج: ٦].

وَأَمَّا تَقْدِيرُ (بِحَقٍّ) فَهَذَا يَقْرَبُهُ لِلْعَامَّةِ. لَكِنْ إِذَا قَدَّرْنَا كَلِمَةَ (حَقٍّ) كَانَ ذَلِكَ
أَوْضَحَ وَأَبْيَنَ؛ لِأَنَّنَا إِذَا قَدَّرْنَا (بِحَقٍّ) احْتَجْنَا إِلَى تَقْدِيرِ ثَانٍ وَهُوَ مُتَعَلِّقُ الْجَارِ
وَالْمَجْرُورِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: لَا مَعْبُودَ كَائِنْ بِحَقٍّ. وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ كُلَّمَا قَلَّ التَّقْدِيرُ فِي
الْجُمْلَةِ كَانَ أَوْلَى.

[٢] «وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ»: مِنْ بَابِ التَّوَكُّيدِ.

[٣] «وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا» يَعْنِي بِهِ: مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْهَاشِمِيِّ الْقُرَشِيِّ ﷺ.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ^(١).....

«عَبْدُهُ» أي: عبدُ الله، فالنَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَبْدٌ، لَا حَقَّ لَهُ فِي الرُّبُوبِيَّةِ مُطْلَقًا، فَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَهْدِيَ أَحَدًا، وَلَا أَنْ يَرْزُقَ أَحَدًا، وَلَا أَنْ يَنْفَعِ أَحَدًا، وَلَا أَنْ يَضُرَّ أَحَدًا؛ لِأَنَّهُ عَبْدٌ كَغَيْرِهِ، وَلَكِنَّ عُبُودِيَّتَهُ أَخَصُّ الْعُبُودِيَّاتِ.

«وَرَسُولُهُ» أي: مُرْسَلُهُ الَّذِي أَرْسَلَهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ إِلَى جَمِيعِ النَّاسِ.

وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «عَبْدٌ لَا يُعْبَدُ، وَرَسُولٌ لَا يُكَذَّبُ».

[١] «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ»: الصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ عَلَى الْعَبْدِ، قَالَ فِيهَا أَبُو الْعَالِيَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّمَا ثَنَّاؤُهُ عَلَيْهِ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى»^(١).

«وَعَلَى آلِهِ» أي: أَتْبَاعُهُ عَلَى دِينِهِ.

«وَأَصْحَابِهِ» أي: الَّذِينَ صَحِبُوهُ، وَمِنْ خَصَائِصِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ أَصْحَابَهُ هُمُ الَّذِينَ اجْتَمَعُوا بِهِ وَلَوْ لَحِظَةً وَاحِدَةً مُؤْمِنِينَ بِهِ وَمَاتُوا عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَتْ اللَّغَةُ لَا تَوَافِقُ عَلَى هَذَا، لَكِنْ دَلَّ عَلَى هَذَا ظَاهِرُ السُّنَّةِ، وَهُوَ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمَّا قَالَ: «لَيْتَ أَنَّنَا نَرَى إِخْوَانَنَا» فَقَالُوا: أَوْلَسْنَا إِخْوَانَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «أَنْتُمْ أَصْحَابِي»^(٢). وَهَذَا يَشْمَلُ حَتَّى مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا فِي تِلْكَ اللَّحِظَةِ، فَظَاهِرُ هَذَا الْعُمُومِ: أَنَّ كُلَّ مَنْ جَلَسَ مَعَهُ فَهُوَ صَاحِبٌ لَهُ. لَكِنْ غَيْرُهُ لَا تَثْبُتُ الصُّحْبَةُ فِي حَقِّهِ

(١) علقه البخاري: كتاب التفسير، تفسير سورة الأحزاب (٦/ ١٢٠)، ووصله ابن أبي حاتم في تفسيره، كما ذكره الحافظ في الفتح (٨/ ٥٣٣).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل، رقم (٢٤٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا^[١].

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، وَقُدُوةً لِلْعَامِلِينَ، وَحُجَّةً عَلَى الْعِبَادِ أَجْمَعِينَ، فَأَدَّى الْأَمَانَةَ، وَبَلَّغَ الرِّسَالَةَ، وَنَصَحَ الْأُمَّةَ، وَبَيَّنَ لِلنَّاسِ جَمِيعَ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فِي أَصُولِ دِينِهِمْ وَفُرُوعِهِ^[٢]، ...

إِلَّا بَعْدَ مُلَازِمَةِ طَوِيلَةٍ، فَلَوْ جَلَسْتَ مَعَ إِنْسَانٍ فِي مَجْلِسٍ مَرَّةً وَاحِدَةً فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ: إِنَّهُ صَاحِبُكَ.

و(الأصحاب) معطوفٌ عَلَى الْآلِ، فَيَكُونُ عَطْفُهَا مِنْ بَابِ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، وَهَذَا كَثِيرٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿نَزَّلَ الْمَلَكُكُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤] فالمرادُ بِالرُّوحِ: جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

[١] «وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا» أَي: سَلَّمَهُمْ مِنْ جَمِيعِ الْآفَاتِ.

فَدَعَا لَهُمْ هُنَا بِحُصُولِ الْمَطْلُوبِ بِالصَّلَاةِ، وَبِزَوَالِ الْمَكْرُوهِ بِالتَّسْلِيمِ.

[٢] وَرَدَ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ أَصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ بِأَنَّ الْأَصُولَ هِيَ الَّتِي لَا يَجُوزُ الْخِلَافُ فِيهَا، وَبِالتَّالِي لَا يُقَرُّ الْمُخَالَفُ عَلَيْهَا. أَمَّا الْفُرُوعُ فَيَجُوزُ فِيهَا الْخِلَافُ وَيُقَرُّ الْمُخَالَفُ عَلَيْهَا.

لَكِنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَبْطَلَ هَذَا التَّقْسِيمَ وَقَالَ: إِنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ لَا مِنَ الْكِتَابِ وَلَا مِنَ السُّنَّةِ^(١).

ثُمَّ إِنَّهُ حَتَّى فِي الْأُمُورِ الْعِلْمِيَّةِ الْعَقْدِيَّةِ وَرَدَ الْخِلَافُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ؛

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٣/٣٤٦).

فَمَثَلًا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَرَدَ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَبَّهُ^(١)، وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنْكَرَتْ ذَلِكَ^(٢)، كَذَلِكَ أَيْضًا ثَبَتَ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَسْمَعَ كَلَامِهِ أَهْلَ بَدْرِ مِنَ الْكُفَّارِ وَهُمْ مَوْتَى^(٣)، وَعَائِشَةُ أَنْكَرَتْ ذَلِكَ^(٤)، وَأَيْضًا فَإِنَّ مِنَ الْمَشْهُورِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ -حَتَّى حُكِّيَ إِجْمَاعًا- أَنَّ النَّارَ لَا تَفْنَى وَأَنَّ أَهْلَهَا مُحَلَّدُونَ فِيهَا أَبَدًا وَثَبَتَ خِلَافٌ فِي ذَلِكَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ؛ وَكُلُّ هَذِهِ مِنَ الْأُمُورِ الْعِلْمِيَّةِ الْعَقْدِيَّةِ. وَلَوْ خَالَفَ أَحَدٌ فِي أَنَّ الصَّلَاةَ فَرَضٌ، فَإِنَّ الْخِلَافَ لَا يَسَعُهُ وَهِيَ مِنَ الْأُمُورِ الْعَمَلِيَّةِ، أَمَّا اعْتِقَادُ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ فَهَذَا حَقِيقَةٌ عِلْمِيَّةٌ وَلَيْسَتْ بِعَمَلِيَّةٍ.

المُهِمُّ: أَنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: إِنَّ تَقْسِيمَ الدِّينِ إِلَى أَصُولٍ وَفُرُوعٍ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَأَنَّ قَوْلَهُمْ: إِنَّ الْأَصُولَ لَا تَجُوزُ الْمُخَالَفَةُ فِيهَا وَلَا يُقَرَّرُ الْمُخَالَفُ، لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ.

وَالْمَسْأَلَةُ تَرْجِعُ إِلَى وُضُوحِ الدَّلِيلِ وَعَدَمِ وُضُوحِهِ؛ فَمَا كَانَ وَاضِحًا سَوَاءً فِي الْعَمَلِيَّاتِ أَوْ الْعِلْمِيَّاتِ فَإِنَّ الْخِلَافَ فِيهِ غَيْرُ سَائِعٍ، وَمَا كَانَ مُحْتَمِلًا لِالاجْتِهَادِ فَإِنَّ الْخِلَافَ فِيهِ سَائِعٌ، إِذْ لَيْسَ قَوْلٌ مُجْتَهَدٌ أَوْ رَأْيٌ مُجْتَهَدٌ عَلَى آخِرٍ يَكُونُ دَلِيلًا مُلْزِمًا

(١) أخرجه الترمذي (٣٢٧٨)، كتاب تفسير القرآن، من تفسير سورة النجم.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم: آمين، رقم (٣٢٣٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب معنى قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ [النجم: ١٣]، رقم (١٧٧).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، رقم (١٣٧٠)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، رقم (١٣٧١)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، رقم (٩٣٢).

فَلَمْ يَدْعُ خَيْرًا إِلَّا بَيْنَهُ وَحْتٌ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَتْرُكْ شَرًّا إِلَّا حَذَرَ الْأُمَّةِ عَنْهُ^[١]،.....

لِلْآخَرِينَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِذَا قُلْتَ: إِنَّ هَذَا وَاجِبٌ بِدَلِيلٍ هُوَ وَاضِحٌ عِنْدَكَ، وَنَحْنُ نَقُولُ: لَيْسَ بِوَاجِبٍ بِدَلِيلٍ هُوَ وَاضِحٌ عِنْدَنَا؛ فَأَيْنَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّبَعَ صَاحِبَهُ؟ إِنْ قُلْتَ: أَنَا يَجِبُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَتَّبِعُونِي. قُلْنَا: وَأَنْتَ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَتَّبِعَنَا. وَحِينَئِذٍ نَدُورُ فِي حَلَقَةٍ مُفْرَعَةٍ!

وَأَمَّا الْمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَا ذَكَرْنَاهُ هُنَا فِي أَنَّ كَلِمَةَ (أُصُولُ الدِّينِ) وَ(فُرُوعَهُ) يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْكَلِمَةُ مَقْبُولَةً، لَكِنْ لَا عَلَى أَسَاسٍ أَنَّ الْأُصُولَ هِيَ الْعِلْمِيَّةُ وَالْفُرُوعُ هِيَ الْعَمَلِيَّةُ، بَلْ نَقُولُ: إِنَّ الْأُصُولَ مَا لَا يَقُومُ الدِّينُ إِلَّا بِهِ، وَالْفُرُوعُ مَا يَكُونُ صِفَةً فِي هَذِهِ الْأُصُولِ، فَالْأُمُورُ الَّتِي تُعْتَبَرُ أَرْكَانًا فِي الْإِسْلَامِ نَجْعَلُهَا أُصُولًا وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الْأُمُورِ الْعَمَلِيَّاتِ.

وَأَيُّهَا كَانَ الْأَمْرُ، فَالَنَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَيَّنَ لِلنَّاسِ كُلِّ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فِي أُمُورِ الدِّينِ بَيَانًا وَاضِحًا، وَتَرَكَ أُمَّتَهُ عَلَى الْمَحَجَّةِ الْيُسْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا.

[١] قَوْلُهُ: «فَلَمْ يَدْعُ خَيْرًا إِلَّا بَيْنَهُ». قَالَ: «إِلَّا بَيْنَهُ» ذَلِكَ لِأَنَّ الْخَيْرَ مَطْلُوبٌ فِعْلُهُ، فَكَانَ ﷺ يُبَيِّنُهُ بَعَيْنِهِ وَيُرَغِّبُ فِيهِ.

وَفِي الشَّرِّ قَالَ: «وَلَمْ يَتْرُكْ شَرًّا إِلَّا حَذَرَ الْأُمَّةِ عَنْهُ» وَلَمْ يَقُلْ: «إِلَّا بَيْنَهُ»؛ لِأَنَّ مِنَ الشُّرُورِ مَا بَيْنَهُ وَحَذَرُ مِنْهُ، وَمِنْهُ مَا لَمْ يَبَيِّنْهُ لَكِنْ حَذَرَ مِنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ؛ فَمَثَلًا: الزُّنَا وَالسَّرِقَةُ وَقَتْلُ النَّفْسِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ هَذَا شَرٌّ مُبَيَّنٌ، وَأَمَّا الْبِدْعُ فَشَرٌّ لَكِنْ جَاءَ التَّحْذِيرُ مِنْهَا عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ.

فَسَبَبُ هَذَا التَّفْرِيقِ إِذْنُ: أَنَّ الْخَيْرَ مَطْلُوبٌ فِعْلُهُ فَيَحْتَاجُ إِلَى بَيَانِهِ بَعَيْنِهِ لِكَيْ

حَتَّى تَرَكَ أُمَّتَهُ عَلَى الْمَحَجَّةِ الْبَيْضَاءِ، لَيْلُهَا^[١] كَنَهَارِهَا، فَسَارَ عَلَيْهَا أَصْحَابُهُ نِيرَةً مُضِيئَةً، وَتَلَقَّاهَا عَنْهُمْ كَذَلِكَ الْقُرُونُ الْمُفْضَلَةُ، حَتَّى تَجَهَّمَ الْجَوُّ بِظُلُمَاتِ الْبِدْعِ الْمُتَنَوِّعَةِ الَّتِي كَادَ بِهَا مُبْتَدِعُوهَا الْإِسْلَامَ وَأَهْلُهُ، وَصَارُوا يَتَخَبَّطُونَ فِيهَا خَبْطَ عَشَوَاءٍ^[٢]، وَيَبْنُونَ مُعْتَقِدَاتِهِمْ عَلَى نَسِجِ الْعَنْكَبُوتِ^[٣]. وَالرَّبُّ تَعَالَى يَحْمِي دِينَهُ بِأَوْلِيَائِهِ الَّذِينَ وَهَبَهُمْ مِنَ الْإِيمَانِ وَالْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ مَا بِهِ يَصُدُّونَ هَوُلَاءِ الْأَعْدَاءِ وَيَرُدُّونَ كَيْدَهُمْ فِي نُحُورِهِمْ، فَمَا قَامَ أَحَدٌ بِبِدْعَةٍ إِلَّا قَبِضَ اللَّهُ -وَلَهُ الْحَمْدُ- مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ مَنْ يَدْحَضُ بِدْعَتَهُ وَيُبْطِلُهَا.

نفعله، بخلاف الشرِّ، فإن الشرَّ مِنْ بَابِ التَّروُكِ وَمِنْ بَابِ التَّخْلِي، فيُذَكَّرُ أحيانًا مَفْصَلًا وأحيانًا مُجْمَلًا.

وَقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ الْمُجْمَلَ مَبِينٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ قَاعِدَةٌ عَامَّةٌ دَخَلَ فِيهَا جَمِيعُ الْأَفْرَادِ، لَكِنَّا نَحَاشِينَا أَنْ نَقُولَ فِي الشَّرِّ «إِلَّا بَيْنَهُ» لِأَنِّي كَأَنِّي وَجَدْتُ فِيهَا ثِقَلًا، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الرَّسُولَ بَيْنَ الشَّرِّ، بَلْ هُوَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَذَرٌ مِنَ الشَّرِّ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ.

[١] قَوْلُهُ: «لَيْلُهَا» بِالضَّم: مُبْتَدَأٌ، وَلَا يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى إِلَّا عَلَى هَذَا.

[٢] قَوْلُهُ: «عَشَوَاءٌ» هِيَ الْعَيْنُ الْعَشَوَاءُ الَّتِي لَا تُبْصَرُ، أَوْ صَاحِبُهَا، وَلِذَا تَجِدُهُ يَتَلَمَّسُ فَقَدْ يَسْقُطُ بِشَيْءٍ، فَكَذَا الْمُتَخَبِّطُ لَا يَدْرِي.

[٣] قَوْلُهُ: «عَلَى نَسِجِ الْعَنْكَبُوتِ» هُنَاكَ نَسَخَةٌ: «عَلَى نَسِجِ الْعَنْكَبُوتِ وَأَوْهَى»، قَوْلُهُ: «وَأَوْهَى» الْأَحْسَنُ حَذْفُهَا؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبِثَ الْعَنْكَبُوتِ﴾ [العنكبوت: ٤١].

وَكَانَ فِي مُقَدِّمَةِ الْقَائِمِينَ عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُبْتَدِعَةِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ تَقِيُّ الدِّينِ
أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيِّ ثُمَّ الدَّمَشَقِيُّ^(١)،

[١] يُقَالُ: ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَابْنُ تَيْمِيَّةَ، فَيَكُونُ فِيهَا التَّخْفِيفُ وَالتَّشْدِيدُ.

وَهَذَا الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ اخْتَلَفَ أَهْلُ النَّسَبِ فِي نَسَبِهِ هَلْ هُوَ عَرَبِيٌّ أَوْ لَيْسَ
عَرَبِيًّا. فَقِيلَ: إِنَّ آلَ تَيْمِيَّةَ لَيْسُوا مِنَ الْعَرَبِ، وَأَنَّ أَصْلَهُمْ أَكْرَادٌ. وَقِيلَ: إِنَّهُمْ
عَرَبٌ. وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ: أَنَّهُمْ مِنَ الْعَرَبِ. وَمَهْمَا كَانَ الْأَمْرُ - سَوَاءً قُلْنَا هَذَا هُوَ
الصَّحِيحُ أَوْ لَيْسَ بِصَحِيحٍ - لَا يَضُرُّنَا أَنْ يَكُونَ عَرَبِيًّا أَوْ كُرْدِيًّا.

إِنَّ الْفَتَى مَنْ يَقُولُ هَا أَنَا ذَا لَيْسَ الْفَتَى مَنْ يَقُولُ كَانَ أَبِي^(١)

فَالنِّزَاعُ فِي هَذَا الشَّيْءِ لَيْسَ بِذَاكَ الْقِيَمَةِ الْقَوِيَّةِ، فَالشَّيْخُ مَهْمَا كَانَ هُوَ عَالِمٌ
رَبَّانِيٌّ نَفَعَ اللَّهُ بِهِ الْإِسْلَامَ نَفْعًا عَظِيمًا، لَا نَعْتَقِدُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ - فِيمَا
نَعْلَمُ - نَفَعَ مِثْلَ مَا نَفَعَ هَذَا الرَّجُلُ فِي عَصْرِهِ، بَلْ وَلَا فِي قَرِيبٍ مِنْ عَصْرِهِ، وَأَمَّا
بَعْدَ عَصْرِهِ فَمِنْ بَابِ أُولَى.

فَالْإِنْسَانُ - فِي الْحَقِيقَةِ - نَسَبُهُ هُوَ عِلْمُهُ وَعَمَلُهُ، فَهَذَا الرَّجُلُ إِنْ كَانَ مِنَ
الْعَرَبِ فَلَا شَكَّ أَنَّ الْعَرَبَ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِمْ جِنْسًا، لَا بِالشَّخْصِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ
مِنْ أَشْخَاصِ الْفُرْسِ أَوْ الرُّومِ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْعَرَبِ بكَثِيرٍ، لَكِنْ جِنْسُ الْعَرَبِ
أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِمْ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «خِيَارُكُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُكُمْ فِي
الْإِسْلَامِ إِذَا فَقَّهُوا»^(٢).

(١) البيت في ديوان علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ص: ١٦)، وهو غير منسوب في أكثر المصادر، انظره
في المتحلل للثعالبي (ص: ١٩٣)، وخزانة الأدب وغاية الأرب (٢/ ٣٦٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب: «أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ»،

وَمِنَ الشَّيْءِ الْغَرِيبِ وَالْمُبَالِغِ فِيهِ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَقُولُ: مَنْ قَالَ إِنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فَهُوَ كَافِرٌ! وَأَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْخِ الْإِسْلَامِ. وَهُنَاكَ فِي الْمَقَابِلِ مَنْ يَقُولُ: لَوْ لَمْ يُبْعَثِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَبُعِثَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ! وَهَذَا تَنَاقُضٌ عَظِيمٌ. وَالصَّوَابُ لَا هَذَا وَلَا هَذَا، لَكِنْ لَا نَشْكُ فِي شَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَنَّ لَهُ قَدَمَ صِدْقٍ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْقَذَ بِهِ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ.

تَنْبِيهِ: يُذَكِّرُ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلصُّوفِيَّةِ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ لَيْسَ عَدُوًّا لِلصُّوفِيَّةِ وَلَا لغيرِ الصُّوفِيَّةِ، بَلْ هُوَ عَدُوٌّ لِلْبَاطِلِ أَيْنَمَا كَانَ، وَالصُّوفِيَّةُ فِي مَذْهَبِهِمْ حَقٌّ وَفِي مَذْهَبِهِمْ بَاطِلٌ، فَلْيُسُوا كُلَّهُمْ عَلَى بَاطِلٍ، ثُمَّ إِنَّ بَعْضَ الصُّوفِيَّةِ قَدْ لَا تَقُومُ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ، وَقَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ شَيْءٌ لَا يَسْتَطِيعُ دَفْعَهُ، وَنَحْنُ سَمِعْنَا عَنْ بَعْضِ الْوُعَاظِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِذَا ذُكِرَتْ عِنْدَهُ النَّارُ يَمُوتُ؛ لِأَنَّ قَلْبَهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَحَمَّلَ ذَلِكَ.

وَأَنَا أَقْصِدُ بِهَذَا أَنَّهُ قَدْ يَرُدُّ عَلَى قُلُوبٍ هَوْلًا مَا لَا يَسْتَطِيعُونَ دَفْعَهُ، فَلِهَذَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَحْيَانًا يَعْتَذِرُ عَنْ بَعْضِهِمْ.

وَقَدْ رَأَيْتُ مَرَّةً تَعْلِيقًا لِلشَّيْخِ مُحَمَّدٍ حَامِدِ الْفَقِي رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى كِتَابٍ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَجَّهَ فِيهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْعُذْرَ عَنْ بَعْضِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ فِي الصُّوفِيَّةِ بغيرِ إِرَادَةٍ مِنْهُمْ، فَحَمَلَ عَلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ حَمْلَةً عَنِيفَةً وَقَالَ: هَذَا لَا يُمَكِّنُ أَبَدًا^(١).

= رقم (٣٣٧٤)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب من فضائل يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ، رقم (٢٣٧٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) انظر: تعليق الشيخ محمد حامد الفقي على مختصر الفتاوى المصرية (ص: ٥٧٠).

المَوْلُودُ فِي حَرَّانَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ الْمُوَافِقِ عَشْرٍ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ^(١) سَنَةِ سِتِّ مِئَةٍ وَإِحْدَى
وَسِتِّينَ هِجْرِيَّةً، وَالْمُتَوَفَّى مَحْبُوسًا ظُلْمًا فِي قَلْعَةِ دِمَشْقَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ^(٢).....

ولكنْ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَرْحَمَ الْخَلْقَ وَيَنْصُرَ الْحَقَّ،
وَيَعْلَمَ أَنَّ مَا يَرِدُ عَلَى نَفْسِهِ هُوَ مِنَ الضَّعْفِ يَرِدُ عَلَى غَيْرِهِ أَيْضًا، وَمَا يَرِدُ عَلَيْهِ مِنَ
الْجَهْلِ يَرِدُ عَلَى غَيْرِهِ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مَا ذُكِرَ عَنِ ابْنِ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ دِفَاعِهِ عَنِ الصُّوفِيَةِ فَمُرَادُهُ
بِذَلِكَ الصُّوفِيَّةُ الْمُعْتَدِلَةُ الَّذِينَ لَيْسَ عِنْدَهُمْ إِلَّا أَشْيَاءُ غَيْرُ إِرَادِيَّةٍ يَنْحَرِفُونَ بِهَا، أَمَّا
الصُّوفِيَّةُ الْبَالِغَةُ غَايَةَ الصُّوفِيَةِ فَهَذَا لَا شَكَّ أَنْ بَعْضَهُمْ مُلْحِدُونَ؛ إِذْ بَعْضُهُمْ يَقُولُ
بِوَحْدَةِ الْوُجُودِ!

[١] قَوْلُهُ: «الْمُوَافِقِ عَشْرٍ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ». الْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ: «الْعَاشِرُ مِنْ
رَبِيعِ الْأَوَّلِ»، لَكِنْ مَا ذَكَرَ لَا بَأْسَ بِهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «فِي ذِي الْقَعْدَةِ». الْأَفْصَحُ فِي ذِي الْقَعْدَةِ: الْفَتْحُ، وَفِي ذِي الْحِجَّةِ:
الْكَسْرُ، وَلَا تَهْتَمَّ بِتَخْطِئَةِ بَعْضِ النَّاسِ لَكَ، كَمَا إِنَّهُمْ يُخْطِئُونَ مَنْ قَالَ: «تَجَارِبُ
وَتَجْرِبَةٌ» وَيَقُولُونَ: «تَجَارِبُ وَتَجْرِبَةٌ»، وَهَذَا يَحْصُلُ حَتَّى مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَهَذَا مِنْ
نَاحِيَةِ اللُّغَةِ خَطَأٌ، وَلَيْسَتْ عَلَى لِسَانِ الْعَرَبِ، بَلْ أَنْتَ بِهَذَا نِصْفُ عَرَبِيٍّ، وَالصَّوَابُ:
الْكَسْرُ.

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَّامَةَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْفَنَعَ^(١)

(١) البيت للأعشى، انظر: ديوانه (ص: ١٠٩)، بنحوه.

سَنَةِ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَسَبْعِ مِئَةٍ^[١] هِجْرِيَّةً، رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَلَهُ الْمُؤَلَّفَاتُ الْكَثِيرَةُ فِي بَيَانِ السُّنَّةِ وَتَوْطِيدِ أَرْكَانِهَا وَهَدْمِ الْبِدْعِ^[٢].

وَمِمَّا أَلَفَهُ فِي هَذَا الْبَابِ: رِسَالَةُ (الْفَتْوَى الْحَمَوِيَّةِ) الَّتِي كَتَبَهَا جَوَابًا لِسُؤَالٍ وَرَدَ عَلَيْهِ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَسِتِّ مِئَةٍ هِجْرِيَّةٍ مِنْ حَمَاةِ^[٣]، بَلَدٍ فِي الشَّامِ،.....

[١] قَوْلُهُ: «سَنَةِ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَسَبْعِ مِئَةٍ» هَذَا هُوَ الصَّوَابُ فِي الْأَعْدَادِ، أَنْ تُقْرَأَ مِنَ الْيَمِينِ. أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ [الكهف: ٢٥] فَلَيْسَتْ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ جُمْلَةٌ مُسْتَقْلَةٌ، وَلَوْ كَانَتْ ثَلَاثَ مِئَةٍ وَتِسْعِ سِنِينَ لَصَارَ فِيهَا دَلِيلٌ.

[٢] وَمِنْ خَيْرِ مَا كَتَبَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (مِنْهَاجُ السُّنَّةِ) فِي الرَّدِّ عَلَى الرَّافِضَةِ، وَكِتَابُ (الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ) الَّذِي يُعَبَّرُ عَنْهُ بِ(دَرْءِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ)؛ لَكِنْ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الصَّعُوبَةِ لِأَنَّهَا مَبْنِيَّاتٌ عَلَى فِلَسْفَةٍ تُتْعَبُ طَالِبَ الْعِلْمِ الْمُبْتَدِئِ. أَمَّا تَلْمِيزُهُ ابْنَ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فَهُوَ أَسْهَلُ مِنْهُ عِبَارَةً بِكَثِيرٍ وَإِنْ كَانَا دَائِمًا يَتَّفِقَانِ فِي الْمَعْنَى.

يَقُولُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ كِتَابِ (الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ): إِنَّهُ مَا فِي الْوُجُودِ لَهُ نَظِيرٌ ثَانٍ^(١). يَعْنِي: فِي بَابِهِ. وَهَذَا صَحِيحٌ، فَاِلْمَطَالِعِ فِي الْكِتَابِ يَجِدُ أَنَّ الرَّجُلَ عِنْدَهُ عِلْمٌ عَظِيمٌ فِي الْعَقْلِ وَفِي النَّقْلِ وَفِي اسْتِنْبَاطِ الْحُجَجِ، وَهُوَ قَدْ قَالَ فِي مُقَدِّمَةِ الْكِتَابِ: مَا مِنْ صَاحِبٍ بِدْعَةٍ يَحْتَجُّ بِدَلِيلٍ إِلَّا أَنَا مُلْتَزِمٌ بِأَنْ أَجْعَلَ دَلِيلَهُ دَلِيلًا عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

[٣] قَوْلُهُ: «حَمَاةُ» عِنْدَ الْوَقْفِ عَلَيْهَا تُنْطَقُ بِدُونِ تَاءٍ.

يَسْأَلُ فِيهِ عَمَّا يَقُولُهُ الْفُقَهَاءُ وَأَئِمَّةُ الدِّينِ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيثِهَا. فَأَجَابَ بِجَوَابٍ يَقَعُ فِي حَوَالِي^[١] ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ صَفْحَةً^[٢]، وَحَصَلَ لَهُ بِذَلِكَ مِحْنَةٌ وَبَلَاءٌ، فَجَزَاهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ أَفْضَلَ الْجَزَاءِ.

وَلَمَّا كَانَ فَهْمُ هَذَا الْجَوَابِ وَالْإِحَاطَةُ بِهِ مِمَّا يَشُقُّ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ قُرَّائِهِ، أَحْبَبْتُ أَنْ أُلْخِصَ الْمُهَمَّ مِنْهُ مَعَ زِيَادَاتٍ تَدْعُو الْحَاجَّةَ إِلَيْهَا^[٣]، وَسَمَّيْتُهُ (فَتْحُ رَبِّ الْبَرِيَّةِ بِتَلْخِيصِ الْحَمَوِيَّةِ)^[٤].

[١] قَوْلُهُ: «حَوَالِي» بِالْفَتْحِ. وَمَا نَسَمِعُ دَائِمًا فِي الْإِذَاعَاتِ (حَوَالِي) بِالْكَسْرِ فَلَا يَصْلَحُ. وَمَعْنَاهَا: قَرِيبًا. وَأَصْلُهَا مِنْ: حَامَ حَوْلَهُ وَجَلَسَ حَوْلَهُ، أَيْ قَرِيبًا مِنْهُ، ثُمَّ جَاءَتْ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ وَأُلْحِقَتْ بِالْمُنْتَهَى إِنْحَاقًا: حَوَالِيهِ؛ وَصَارَتْ مَنْصُوبَةً بِالْيَاءِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ دَائِمًا، مِثْلُ: دَوَالِيكَ، وَلَبَّيْكَ، وَسَعْدَيْكَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

[٢] قَوْلُهُ: «صَفْحَةً» مُشْتَقَّةٌ مِنْ صَفْحَةِ الْوَجْهِ، وَهُوَ مَا يُقَابِلُكَ مِنَ الْإِنْسَانِ، وَالصَّفْحَةُ هُنَا مَا يُقَابِلُ الْإِنْسَانَ، وَمَنْ أَنْكَرَ اسْتِعْمَالَ (صَفْحَةٍ) فَلَا وَجْهَ لَهُ.

[٣] وَلَمْ نُفَرِّدْ هَذِهِ الزِّيَادَاتِ؛ لِأَنَّهَا اعْتَبَرْنَاهُ كِتَابًا وَاحِدًا، وَهِيَ زِيَادَاتٌ قَلِيلَةٌ.

[٤] هَذِهِ (الْفَتْوَى الْحَمَوِيَّةُ) كَتَبَهَا رَحِمَهُ اللَّهُ فِي جُلُوسَةٍ وَاحِدَةٍ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، لَكِنْ يُقَالُ: إِنَّهَا كَانَتْ أَقَلَّ مِمَّا هِيَ عَلَيْهِ الْآنَ، وَأَنَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ زَادَ عَلَيْهَا نُقُولًا. وَلَيْسَ هَذَا بَبْعِيدٍ، فَيَكُونُ أَصْلُ الْكَلَامِ الَّذِي فِي الْفَتْوَى مِنَ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَأَمَّا النُّقُولُ فَقَدْ أُلْحِقَهَا بِهَا أَخِيرًا؛ لِأَنَّهُ يَنْقُلُ عَنْ بَعْضِهِمْ مِنْ كِتَابِهِمْ إِلَى مَا يَكُونُ ثَلَاثَ صَفْحَاتٍ أَوْ أَرْبَعًا أَوْ خَمْسًا، وَهُوَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: إِنَّمَا نَقَلْتُ هَذَا لَا لِأَنِّي أَقُولُ بِكُلِّ مَا يَقُولُونَ، لَكِنْ لَمَّا صَارَ بَعْضُ النَّاسِ مُتَسَبِّبًا إِلَى طَائِفَةٍ مَعِيْنَةٍ صَارَ لَا يَقْبَلُ الْحَقَّ مِنْ غَيْرِهِمْ، فَرَأَيْتُ أَنْ آتِيَ بِشَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِمْ لِيُطْمَئِنَّ.

وَقَدْ طَبَعْتُهُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ فِي سَنَةِ ثَمَانِينَ وَثَلَاثِ مِئَةٍ وَأَلْفِ هِجْرِيَّةٍ، وَهَا أَنَا أُعِيدُ طَبْعَهُ لِلْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ^(١)، وَرُبَّمَا غَيَّرْتُ مَا رَأَيْتُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ تَغْيِيرَهُ مِنْ زِيَادَةٍ أَوْ حَذْفٍ.
وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَجْعَلَ عَمَلَنَا خَالِصًا لِرُوحِهِ، وَنَافِعًا لِعِبَادِهِ، إِنَّهُ جَوَادٌ^(٢) كَرِيمٌ.

المؤلف

وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ كَانَ لَا يَقْبَلُ الْحَقَّ إِلَّا مِنْ طَائِفَةٍ مَعِيْنَةٍ فَإِنَّهُ مُشَابِهٌ لِلْيَهُودِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتِهِمْ...﴾ [البقرة: ١٤٥].

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْمُؤَلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَتَبَ هَذِهِ الْفَتَوَى الْعَظِيمَةَ فِي جُلْسَةٍ وَاحِدَةٍ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، إِلَّا أَنَّهُ أَحَقَّهَا نَقُولًا بَعْدَ ذَلِكَ، وَلِهَذَا تُسَمَّى هَذِهِ الْفَتَوَى: (الْفَتَوَى الْحَمَوِيَّةُ الْكُبْرَى)، وَكَلِمَةُ (الْكُبْرَى) فِيهَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ هُنَاكَ صُغْرَى.
وَهَذَا الْكِتَابُ أَي (فَتْحُ رَبِّ الْبَرِيَّةِ بِتَلْخِيصِ الْحَمَوِيَّةِ) هُوَ تَلْخِيصٌ لِلْأَصْلِ، وَمَا زِيدَ فِيهِ هُوَ خَارِجٌ عَنِ التَّلْخِيصِ.

قَوْلُهُ: «وَسَمَّيْتُهُ» فِعْلٌ وَفَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَ(فَتْحُ رَبِّ الْبَرِيَّةِ بِتَلْخِيصِ الْحَمَوِيَّةِ) هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مَنْصُوبٌ بِفَتْحَةِ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْحِكَايَةُ.

[١] قَوْلُهُ: «جَوَادٌ» بِالتَّخْفِيفِ، وَهُوَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «ذَلِكَ بِأَنِّي جَوَادٌ مَاجِدٌ»^(٢).

(١) طُبِعَ بَعْدَهَا مَرَاتٍ عَدِيدَةً بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَوْفِيقِهِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١٥٤/٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ صِفَةِ الْقِيَامَةِ، رَقْمُ (٢٤٩٥)، وَابْنُ مَاجَةٍ: كِتَابُ الزُّهْدِ، بَابُ ذِكْرِ التَّوْبَةِ، رَقْمُ (٤٢٥٧)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



الباب الأول



فِيمَا يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ فِي دِينِهِ^[١]



الوَاجِبُ عَلَى الْعَبْدِ فِي دِينِهِ هُوَ اتِّبَاعُ مَا قَالَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَقَالَهُ رَسُولُهُ مُحَمَّدٌ ﷺ^[٢]، وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الْمَهْدِيُّونَ مِنْ بَعْدِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ^[٣].

[١] الدِّينُ هُوَ الْعَمَلُ الَّذِي يَطْلُبُ عَلَيْهِ الْعَامِلُ الْجَزَاءَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] الْمُرَادُ بِالْدِّينِ هُنَا الْجَزَاءُ. وَقَالَ تَعَالَى فِي أَنَّ الدِّينَ عَمَلٌ: ﴿وَعَرِّمُوا فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [آل عمران: ٢٤]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ فِي هَذَا الْبَابِ، فَقَوْلُهُ: «فِي دِينِهِ» أَي: فِي عَمَلِهِ الَّذِي يُرِيدُ الْجَزَاءَ عَلَيْهِ.

[٢] لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩] ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ: «وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الْمَهْدِيُّونَ مِنْ بَعْدِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ».

[٣] لَمْ نَقُلْ: وَقَالَ الْخُلَفَاءُ، إِيْمَاءً إِلَى أَنَّ طَاعَةَ الْخُلَفَاءِ تَابِعَةٌ لَطَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، نَظِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، فَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ تَعَالَى: «وَأَطِيعُوا أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ».

وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى^[١]،

«وَالْخُلَفَاءُ»: جمعُ خَلِيفَةٍ، وهم الَّذِينَ خَلَفُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الْوَلَايَةِ وَالْهُدَايَةِ، أَمَّا فِي الْوَلَايَةِ فظَاهِرٌ، ومنهم الأربعة: أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ، وَأَمَّا الْهُدَايَةُ فَكُلُّ مَنْ قَامَ بِالْعِلْمِ النَّافِعِ وَالِدَعْوَةِ إِلَى الْحَقِّ وَالْعَمَلِ بِالْحَقِّ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ خُلَفَاءُ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْهُدَايَةِ.

«الرَّاشِدُونَ»: اعْلَمْ أَنَّ الرُّشْدَ هُوَ سُلُوكُ طَرِيقِ الرَّشَادِ، وَهُوَ أَنْ يَعْمَلَ الْإِنْسَانُ بِمَا هُوَ رُشِدٌ وَصَلَاحٌ وَفَلَاحٌ.

«الْمُهْدِيُّونَ»: الهداية تكون بالعلم بالشئ.

وَعَلَيْهِ؛ فَيَكُونُ هَؤُلَاءِ جَمْعُوا بَيْنَ الْعِلْمِ النَّافِعِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ؛ فَالْعِلْمُ النَّافِعُ فِي قَوْلِهِ: «الْمُهْدِيُّونَ» وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ فِي قَوْلِهِ: «الرَّاشِدُونَ».

فَهَذَا هُوَ الْوَاجِبُ عَلَيْنَا فِي دِينِنَا: أَنْ نَتَّبِعَ مَا قَالَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَمَا قَالَهُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الْمُهْدِيُّونَ مِنْ بَعْدِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ، وَهُوَ اتِّبَاعُ مَا كَانَ عَلَيْهِ هَؤُلَاءِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ الصَّحَابَةَ خَيْرُ الْقُرُونِ، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بَيَانُ ذَلِكَ.

[١] «الْبَيِّنَاتِ»: الْآيَاتُ الْبَيِّنَةُ الدَّالَّةُ عَلَى نُبُوَّتِهِ.

«وَالْهُدَى»: الْعِلْمُ.

قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ﴾ [الحديد: ٢٥]، فَاَلْمُرَادُ بِ(الْكِتَابِ): الْعِلْمُ، وَ(الْبَيِّنَاتِ): الْآيَاتُ الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ مِنَ الرُّسُلِ.

وَأَوْجَبَ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ أَنْ يُؤْمِنُوا بِهِ وَيَتَّبِعُوهُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَتَّبِعُوا النَّاسَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨] ^[١].

[١] ﴿قُلْ يَتَّبِعُوا النَّاسَ﴾: أَمَرَ الله تَعَالَى نَبِيَّهٗ أَنْ يُنَادِيَ وَيُعْلِنَ لِعُمُومِ النَّاسِ، أَنْ يَقُولَ: ﴿إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ العَرَبَ والعَجَمَ، بنو إِسْرَائِيلَ وغير بني إِسْرَائِيلَ.

﴿رَسُولُ اللَّهِ﴾ مِنْ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا ﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ فَإِذَا كَانَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَنَا رَسُولُهُ وَجَبَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَتَّبِعُوهُ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ هُوَ الَّذِي لَهُ السَّيْطَرَةُ وَالسُّلْطَانُ عَلَى الْمَمْلُوكِ.

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ أَي: لَا مَعْبُودَ حَقٌّ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ أَي: يَجْعَلُ الْحَيَاةَ فِي غَيْرِهِ وَيُمِيتُ غَيْرَهُ.

وَفَرَّقَ بَيْنَ الْمُحْيِي وَالْحَيِّ؛ فَالْحَيُّ صِفَةٌ فِي نَفْسِهِ، وَالْمُحْيِي صِفَةٌ فِي غَيْرِهِ فَهِيَ مِنْ أَعْمَالِهِ، وَلَا يُوجَدُ فِي الْقُرْآنِ مُحْيٍ لَكِنِ الْحَيُّ مَوْجُودٌ، وَلِهَذَا لَا نَقُولُ: مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْمُحْيِي، إِذْ لَا يُشْتَقُّ مِنْ أَعْمَالِهِ أَسْمَاءُ لَهُ، كَمَا لَا نَسْمِيهِ الْآخِذَ وَلَا الْمُمْسِكَ وَلَا الْبَاطِشَ وَمَا أَشَبَهَ ذَلِكَ مِنْ أَعْمَالِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

﴿فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ﴾ الظَّاهِرُ أَنَّهُ خِطَابٌ مِنَ اللَّهِ مُسْتَأْنَفٌ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَقُولُ لَهُمْ ذَلِكَ.

وَفِي قَوْلِهِ: ﴿فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ﴾ وَصَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالرَّسَالَةِ وَالنُّبُوَّةِ،

وَذَلِكَ أَكْمَلُ وَأَبْلَغُ، وَإِلَّا فَإِنَّ كُلَّ رَسُولٍ مِنَ الْبَشَرِ هُوَ نَبِيٌّ.

وقوله: ﴿الْأُمِّيَّ﴾ هَذَا الْوَصْفُ بِاعْتِبَارِ النَّبِيِّ ﷺ وَصَفُ مَدْحٍ؛ لِأَنَّ هَذَا بِمَا يُوَكِّدُ صِحَّةَ رِسَالَتِهِ، أَمَّا فِي غَيْرِهِ فَهِيَ صِفَةٌ نَقْصٍ، وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لَا تَصِحُّ إِمَامَةُ الْأُمِّيِّ، وَمُرَادُهُم بِالْأُمِّيِّ: الَّذِي لَا يُحْسِنُ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ فَقَطُّ، وَالرَّسُولُ ﷺ أُمِّيٌّ لَكِنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ.

﴿الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ﴾ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَهُوَ أَشَدُّ النَّاسِ وَأَقْوَاهُمْ إِيْمَانًا وَأَخْشَاهُمْ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ، يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ.

﴿وَكَلِمَاتِهِ﴾: جَمْعُ كَلِمَةٍ، وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ كَلِمَاتُهُ الْكُونِيَّةُ وَالشَّرْعِيَّةُ.

فَأَمَّا الْكَلِمَاتُ الشَّرْعِيَّةُ: فَهِيَ مَا أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَى الرَّسُلِ، وَهِيَ الْكُتُبُ الْمُنْزَلَةُ.

وَأَمَّا الْكَلِمَاتُ الْكُونِيَّةُ: فَهِيَ مَا يَخْلُقُ بِهَا جَلَّ وَعَلَا ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، فَكُلُّ خَلْقٍ فَإِنَّهُ مَخْلُوقٌ بِكَلِمَةٍ، وَالْخَلْقُ لَا نِهَايَةَ لَهُمْ.

إِذِنْ: الرَّسُولُ ﷺ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ، فَيَكُونُ مُؤْمِنًا بِالشَّرْعِ وَبِالْقَدَرِ ﷻ، وَهَكَذَا يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ أَنْ يُؤْمِنَ بِشَرْعِ اللَّهِ وَبِقَدَرِ اللَّهِ.

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾: اتَّبِعُوا الرَّسُولَ ﷺ، فَأَمَرَ سُبْحَانَهُ بِالْإِيْمَانِ بِهِ تَعَالَى وَبِرَسُولِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾، وَأَمَرَ بِالِاتِّبَاعِ لِلرَّسُولِ ﷺ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَاتَّبِعُوهُ﴾.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي»^[١].....

قَوْلُهُ: «عَلَيْكُمْ تَهْتَدُونَ» (لَعَلَّ) هُنَا لِلتَّعْلِيلِ، يَعْنِي: لِأَجْلِ أَنْ تَصِلُوا لِمَا يَهْدِيهِ الْإِهْتِدَاءُ.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ قَوْلُهُ: «فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ» وَأَتَّبِعُوهُ ﴿[الأعراف: ١٥٨]، وَهَذَا وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ.

[١] «عَلَيْكُمْ» بِمَعْنَى: الزُّمُّوا، فَهِيَ اسْمٌ فِعْلٌ أَمْرٌ.

قَوْلُهُ: «سُنَّتِي» أَي: طَرِيقَتِي. وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالسُّنَّةِ هُنَا مَا يُقَابِلُ الْوَاجِبَ، بَلِ الْمُرَادُ بِهِ: الطَّرِيقَةُ.

قَوْلُهُ: «مِنْ بَعْدِي» زَمَنًا وَمَرْتَبَةً:

أَمَّا الزَّمَنُ فَوَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُمْ بَعْدَهُ.

وَأَمَّا الْمَرْتَبَةُ فَتَقَدَّمَ سُنَّةُ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى سُنَّةِ الْخَلِيفَةِ فِيمَا لَوْ حَصَلَ تَعَارُضٌ.

وَبِهَذَا نَعْرِفُ خَطَأَ بَعْضِ الْإِخْوَةِ الَّذِينَ يُصَلُّونَ التَّارَويْحَ بِثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ رَكْعَةً، فَقِيلَ لَهُ: لَا تَزِدْ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً أَوْ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ سُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ. فَقَالَ لَهُ: هِيَ مِنْ سُنَّةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١)، وَقَدْ قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ»^(٢).

(١) أخرجه مالك في الموطأ (١/١١٥)، رقم (٢٥٢).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٤/١٢٦)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٧)، والترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، رقم (٢٦٧٦)، وابن

فَقِيلَ لَهُ: الْآنَ احْتَجَجْتَ بِمَا هُوَ عَلَيْكَ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي»، فَقَدَّمَ سُنَّتَهُ عَلَى سُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَكَيْفَ تَحْتَجُّ عَلَيَّ بِسُنَّةِ عُمَرَ وَتَدْعُ سُنَّةَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟! فَإِذَنْ سُنَّةُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ بَعْدَ سُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ زَمَنًا وَرُتَبَةً.

عَلَى أَنَّ الَّذِي صَحَّ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَمَرَ تَمِيمًا الدَّارِيَّ وَأُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنْ يُقِيمَا بِالنَّاسِ بِأَحَدِي عَشْرَةِ رَكْعَةٍ^(١)، وَهَذَا هُوَ الظَّنُّ بِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ عُمَرَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُخَالِفَ سُنَّةَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ إِذَا رَأَى سُنَّةَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَلَوْ كَانَتْ مُخَالَفَةً لِسُنَّةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَقَامَهَا دَلِيلًا عَلَيْكَ، وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «يُوشِكُ أَنْ تَنْزَلَ عَلَيْكُمْ حِجَارَةٌ مِنَ السَّمَاءِ؛ أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُونَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ؟!». ^(٢) فَمَا بِالْكُمْ بِمَنْ إِذَا قِيلَ لَهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ الْآخَرُ: قَالَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ؟! فَإِنَّ هَذَا أَبْعَدُ وَأَبْعَدُ، فَإِذَا كَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْمُؤَقَّانِ لِلصَّوَابِ لَا يُحْتَجُّ بِقَوْلِهِمَا عَلَى قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ فَكَيْفَ بغيرهما؟! بَلْ إِنَّمَا هُمَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا يَرْضَيَانِ أَنْ أَحَدًا يَحْتَجُّ بِقَوْلِهِمَا عَلَى قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ قَوْلُهُمَا غَيْرَ وَارِدٍ أَصْلًا.

ماجه: كتاب المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٢)، من حديث العرباض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) أخرجه مالك في الموطأ (١/١١٥)، رقم (٢٥١).

(٢) ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٠/٢١٥).

تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ^[١].....

وعلى هذا، نقول لمن احتجَّ علينا بقول عالم من العلماء أو خليفة من الخلفاء على قول الرسول ﷺ، نقول: هذا غير وارد أصلاً؛ لأنَّ هذا الذي احتجَّجت بقوله لا يرى أنَّ قوله يُعارض به قول الرسول ﷺ، فهم يقولون -إمَّا بقلوبهم أو بالسُّتْم-: «إِذَا جَاءَ الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخُذُوا بِهِ وَاضْرِبُوا بِقَوْلِي عُرْضَ الْحَاطِطِ»، ومن ثمَّ صاروا أئمةً لهذا السبب؛ لِأَنَّهُمْ عَرَفُوا قَدْرَ أَنْفُسِهِمْ، وَعَرَفُوا أَنَّهُ لَا مَجَالَ لَهُمْ أَمَامَ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، فَلَمَّا عَرَفُوا أَنْفُسَهُمْ وَتَوَاضَعُوا لِلَّهِ رَفَعَهُمُ اللَّهُ وَصَارُوا أئمةً بهذا.

أَمَّا الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ أَصْلًا وَقَوْلُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَرَعًا فَهَذَا -فِي الْغَالِبِ- يُجْذَلُ وَيُرَدُّ، وَيَكُونُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايِينَآ فَاسْتَلَخَ مِنْهَا فَاتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْفَاوِيسِ ۝١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ ۝ [الأعراف: ١٧٥-١٧٦]، فَهُوَ لَمْ يَأْخُذْ بِهَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي أَعْطَاهُ إِيَّاهُ، قَالَ: ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثَ أَوْ تَتْرَكْهُ يَلْهَثَ ۝ [الأعراف: ١٧٦]، نَسَأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ.

[١] ثُمَّ قَالَ: «تَمَسَّكُوا بِهَا» وَلَمْ يَقُلْ: «امسكوها» إِشَارَةً إِلَى أَنَّهَا نَجَاةٌ مِثْلَمَا اْتَمَسَّكَ بِالْحَبْلِ عِنْدَ الْغَرَقِ لِأَنْجُو بِهِ، فَسُنَّةُ الرَّسُولِ ﷺ وَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ نَجَاةٌ. «وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ» حَتَّى إِذَا انْطَلَقَتْ أَيْدِيكُمْ بِقِيَّتِ أَضْرَاسِكُمْ، وَهَذَا مِنْ شِدَّةِ التَّمَسُّكِ، فَكَأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَقُولُ: تَمَسَّكُوا بِهَا بِكُلِّ وَسَائِلِ التَّعَلُّقِ، بِالْيَدِ وَالنَّوَاجِدِ، وَهَذَا يُرَادُ بِهِ شِدَّةُ التَّمَسُّكِ بِسُنَّتِهِ وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ.

وَيَاكُمُ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ^[١]؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٍ وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ^[٢].

واعلم أنك إذا فعلت ذلك انشراح صدرك للإسلام، واطمأن قلبك بالإيمان، وصار العمل لديك سهلاً ميسراً، لكن كلما أعرضت صعب عليك العمل بقدر إعراضك. وسئل الذين من الله عليهم بالهداية واتخذوا هذا الطريق سبيلاً، سلهم عن مشقة العبادات عليهم، سيقولون: سهلة ميسرة. أما لو تسأل المعرضين عن صلاة فريضة في المسجد، لكأنت من أثقل الأشياء عليهم.

[١] «وَيَاكُمُ»: تحذير.

«مُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ»: في الدين؛ بدليل قوله: «عَلَيْكُمُ بُسْتِي». أما مُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ فِي الدُّنْيَا؛ فَإِنْ كَانَتْ مُعِينَةً عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ فَهِيَ سَبَبٌ وَوَسِيلَةٌ، وَإِنْ أَعَانَتْ عَلَى شَرٍّ فَهِيَ سَبَبٌ وَوَسِيلَةٌ، وَهَكَذَا.

[٢] وقول النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» يفيد أن من قسم البدع إلى خمسة أقسام فإن تقسيمه مردودٌ عليه، فليس هناك بدعة حسنة، بل كل البدع ضلالة، وهذا كلام الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَنَحْنُ نَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّهُ أَعْلَمُ الْخَلْقِ وَأَنَّهُ أَنْصَحُ الْخَلْقِ وَأَنَّهُ أَفْصَحُ الْخَلْقِ، فَلَوْ كَانَ هُنَاكَ شَيْءٌ يُسْتَشْنَى مِنَ الْبِدْعِ لَمَا كَانَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جَاهِلًا بِهِ، وَلَوْ كَانَ هُنَاكَ شَيْءٌ مِنَ الْبِدْعِ مُسْتَشْنَى لَمَا كَتَمَهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنِ الْأُمَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَتَمَهُ لَكَانَ هَذَا خِلَافَ النَّصْحِ.

إذن: فالرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -وهو أحسن الناس تعبيراً- هو الذي قال: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»، ولو كان شيءٌ من هذه البدع مستثنى لما جاءت العبارة هكذا بهذا التعميم.

وَعَلَى هَذَا فَإِذَا جَاءَنَا أُولَئِكَ الَّذِينَ يَقْسِمُونَ الْبِدْعَ إِلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ أَوْ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ أَوْ مَا أَشَبَّ ذَلِكَ نَقُولُ لَهُمْ: هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، وَلَا نَقْبَلُ مِنْكُمْ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا، بَلِ الْبِدْعُ كُلُّهَا سَيِّئَةٌ، وَنَقُولُ: مَا زَعَمْتُمْ أَنَّهُ بِدْعَةٌ فَلَيْسَ بِبِدْعَةٍ شَرْعًا، إِنَّمَا قَدْ يَكُونُ بِدْعَةٌ مِنْ حَيْثُ اللَّغَةُ.

وَعَلَيْهِ فَلَا تَجْعَلُوهَا مَوْرِدًا لِلتَّقْسِيمِ، وَإِذَا جَعَلْتُمُوهَا مَوْرِدًا لِلتَّقْسِيمِ فَمَضْمُونُ ذَلِكَ: الْإِعْتِرَاضُ عَلَى كَلَامِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَا نَقُولُ: إِنْ سَلَّمْنَا لَكُمْ التَّقْسِيمَ فَإِنَّا لَا نَسَلِّمُ لَكُمْ أَنْ هَذَا التَّقْسِيمُ وَارِدٌ عَلَى الْبِدْعِ الشَّرْعِيَّةِ، بَلْ هُوَ وَارِدٌ عَلَى الْبِدْعِ اللَّغَوِيَّةِ، فَإِنْ قَصَدْتُمْ أَنَّهُ وَارِدٌ عَلَى الْبِدْعِ الشَّرْعِيَّةِ فَإِنَّا لَا نَقْبَلُهُ مِنْكُمْ؛ لِعُمُومِ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ يُلْزَمُ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» أَنَّ كُلَّ مُبْتَدِعٍ ضَالٌّ؟

فَالْجَوَابُ أَنْ نَقُولَ: التَّضْلِيلُ وَالتَّكْفِيرُ وَالتَّفْسِيقُ هِيَ - فِي الْحَقِيقَةِ - قِسْمَانِ: قِسْمٌ بِإِعْتِبَارِ الْجِنْسِ، وَقِسْمٌ بِإِعْتِبَارِ الشَّخْصِ.

فَبإِعْتِبَارِ الْجِنْسِ يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: كُلُّ مُبْتَدِعٍ ضَالٌّ أَوْ فَاسِقٌ أَوْ كَافِرٌ حَسَبَ مَا تَقْتَضِيهِ بَدْعَتُهُ.

وَأَمَّا بِإِعْتِبَارِ الشَّخْصِ وَالتَّعْيِينِ فَلَا، بَلْ نَقُولُ: بَدْعَتُهُ ضَلَالَةٌ، لَكِنْ لَا نَصِفُهُ بِالْفِسْقِ أَوْ التَّضْلِيلِ أَوْ الْكُفْرِ حَتَّى تُوجَدَ شُرُوطُ التَّفْسِيقِ أَوْ التَّضْلِيلِ أَوْ التَّكْفِيرِ

وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ هُمُ الَّذِينَ خَلَفُوا النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الْعِلْمِ النَّافِعِ
وَالدَّعْوَةِ إِلَى الْحَقِّ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ^(١)، وَأَحَقُّ النَّاسِ بِهَذَا الْوَصْفِ هُمُ الصَّحَابَةُ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ فَإِنَّ اللَّهَ اخْتَارَهُمْ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ ﷺ وَإِقَامَةِ دِينِهِ، وَلَمْ يَكُنِ اللَّهُ تَعَالَى
لِيَخْتَارَ - وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ - لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ إِلَّا مَنْ هُمْ أَكْمَلُ النَّاسِ إِيمَانًا،

وَتَنْتَفِي مَوَانِعُهَا، لَكِنْ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنَ الْبِدْعَةِ نَقُولُ: إِنَّهُ كُفِرَ أَوْ فُسِقَ أَوْ ضَلَّالٌ
حَسَبَ مَا تَقْتَضِيهِ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ، وَلَا بُدَّ لِلْبَالِي بِهَذَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَمَاذَا
بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢].

فَمَثَلًا نَقُولُ: إِنَّ تَحْرِيفَ آيَاتِ الصِّفَاتِ عَنْ ظَاهِرِهَا ضَلَالٌ. وَإِذَا رَبًّا عَلَيْنَا
وَاحِدٌ وَانْتَفَخَتْ أَوْدَاجُهُ وَاحْمَرَّتْ عَيْنَاهُ وَقَالَ: هَلْ تَقُولُونَ: ابْنُ حَجَرٍ ضَالٌّ؟!
وَهَلْ تَقُولُونَ: النَّوَوِيُّ ضَالٌّ؟! وَهَلْ تَقُولُونَ: الشُّيُوطِيُّ ضَالٌّ؟! نَقُولُ لَهُ: أَمَّا
قَوْلُهُ فَهُوَ قَوْلُ ضَلَالٍ، أَمَّا هُوَ فَإِذَا عَرَفْنَا مِنْهُ النَّصْحَ لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِأُئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ
فَنَقُولُ: هُوَ مُخْطِئٌ، لَكِنْ لَا نَقُولُ: هُوَ ضَالٌّ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْ لَفْظِ الضَّلَالِ أَنَّهُ
الْقَدْحُ وَالذَّمُّ، فَحَنْ قَدْ تَتَوَقَّفُ فِي وَصْفِهِ بِالضَّلَالِ، لَكِنَّا لَا نَصُوبُهُ وَإِنْ حَسُنَتْ
نِيَّتُهُ، إِذْ لَا يَكْفِي فِي قَبُولِ الْعَمَلِ حُسْنُ النِّيَّةِ فَقَطْ، بَلْ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا
لِلشَّرْعِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١).

[١] قَوْلُهُ: «وَالدَّعْوَةُ إِلَى الْحَقِّ» مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الدَّعْوَةَ إِلَى الْحَقِّ مِنَ
الْعَمَلِ الصَّالِحِ إِلَّا أَنْ النَّصَّ عَلَيْهَا أَحْسَنَ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)،
من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَأَرْجَحُهُمْ عُقُولًا^[١]، وَأَقْوَمُهُمْ عَمَلًا^[٢]، وَأَمْضَاهُمْ عَزْمًا^[٣]،.....

[١] خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ بِمَنْزِلَةِ السُّدُجِ وَالْعَامَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ أَخَذُوا الدِّينَ بِظَاهِرِهِ، فَهُمْ مِنْ عَامَّةِ النَّاسِ؛ وَأَنَّ الْعُقُلَاءَ هُمُ الَّذِينَ أَخَذُوا عَنِ الْفَلَاسِيفَةِ الَّذِينَ يَعْرِفُونَ الْمُقَدَّمَاتِ وَالنَتَائِجَ، وَإِذَا حَصَلَ كَذَا صَارَ كَذَا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

ولهذا يَقُولُونَ: إِنَّ النَّاسَ عَامَّةٌ وَخَاصَّةٌ، فَالْعَوَامُّ هُمُ الَّذِينَ أَخَذُوا دِينَهُمْ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَالْخَاصَّةُ هُمُ الَّذِينَ أَخَذُوهُ عَنْ طَرِيقِ الْعَقْلِ وَالْجِدَالِ وَالْخُصُومَاتِ!.

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْعَكْسِ؛ فَالَّذِينَ أَخَذُوا الدِّينَ عَلَى ظَاهِرِهِ وَاسْتَسَلَمُوا لِلَّهِ عَزَّجَلَّ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا هُمُ أَهْلُ الْعَقْلِ، أَمَّا أُولَئِكَ فَاسْأَلْهُمْ عِنْدَ الْمَوْتِ، تَجِدُ أَكْثَرَ النَّاسِ شُكًّا عِنْدَ الْمَوْتِ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- أَهْلُ الْكَلَامِ، أَهْلُ الْجِدَالِ؛ لِأَنَّهُمْ بَنَوْا عَقَائِدَهُمْ عَلَى غَيْرِ شَرِيعَةٍ.

[٢] «وَأَقْوَمُهُمْ عَمَلًا» يَعْنِي أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَقْوَمُ النَّاسِ عَمَلًا، وَلَا شَكَّ فِي ذَلِكَ.

[٣] «وَأَمْضَاهُمْ عَزْمًا» فَلَيْسَ هُنَاكَ أَحَدٌ أَمْضَى مِنَ الصَّحَابَةِ فِي الْعَزِيمَةِ، فَهُمْ سُيُوفٌ قَاطِعَةٌ بَاطِرَةٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ولهذا انْظُرْ إِلَى مَوْقِفِهِمْ لَمَّا رَجَعُوا مِنَ الْخَنْدَقِ مُتَعِينَ مِنَ الْجُوعِ وَالْحِصَارِ وَالْأَعْمَالِ وَالْمَجَاهِدَةِ، وَجَاءَ جَرِيرِلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَمَرَهُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ؛ نَدَبَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ إِلَى الْخُرُوجِ وَقَالَ: «لَا يُصَلِّ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ»^(١)؛

(١) أخرجه البخاري: كتاب صلاة الخوف، باب صلاة الطالب والمطلوب، رقم (٩٤٦)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب المبادرة بالغزو، رقم (١٧٧٠) من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وعند مسلم: صلاة الظهر.

وَأَهْدَاهُمْ طَرِيقًا^(١)، فَكَانُوا أَحَقَّ النَّاسِ أَنْ يُتَّبَعُوا بَعْدَ نَبِيِّهِمْ ﷺ، وَمِنْ بَعْدِهِمْ
أُئِمَّةُ الدِّينِ الَّذِينَ عُرِفُوا بِالْهُدَى وَالصَّلَاحِ^(٢).

اسْتَجَابُوا فِي الْحَالِ وَقَالُوا: لَا نُصَلِّي إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ. رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَلَمَّا أَصِيبُوا بِمَا أَصِيبُوا بِهِ يَوْمَ أُحُدٍ وَقِيلَ لَهُمْ: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ
فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]؛ فاستجابوا
لِلرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ وَانْتَدَبُوا لِلْقِتَالِ.
فَهَذِهِ عَزَائِمُ الرِّجَالِ الْمُؤْمِنِينَ الْمُخْلِصِينَ حَقِيقَةً، أَمَّا الَّذِي يَتَوَانَى وَيَتَكَاسَلُ
فَلَيْسَ كَذَلِكَ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ بَعْدَهُمْ - أَيْ فِي زَمَنِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَفِي زَمَنِ التَّابِعِينَ -
أَقْلُ مِنْهُمْ فِي هَذَا الْأَمْرِ، وَإِنْ كَانَ حَصَلَ مِنْهُمْ جِهَادٌ لَكِنَّهُمْ أَقْلُ مِنَ الصَّحَابَةِ
بكَثِيرٍ، وَلَوْ لَا الصَّحَابَةُ مَا سَارَ هَؤُلَاءِ وَلَا تَقَدَّمُوا.

[١] «وَأَهْدَاهُمْ طَرِيقًا» فَأَهْدَى الْأُئِمَّةُ طَرِيقًا لَهُمُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِلَا مُنَازَعٍ،
وَلِهَذَا أَعْطَاهُمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْخَيْرِيَّةَ الْمُطْلَقَةَ فَقَالَ: «خَيْرُ النَّاسِ قُرْنِي، ثُمَّ
الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^(١).

[٢] فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمْ تَخْرُجِ الْبِدْعُ، أَيْ الْبِدْعُ الَّتِي انْتَشَرَتْ كِبِدْعِ
الْجَهْمِيَّةِ وَشَبْهَهَا، صَحِيحٌ أَنَّهُ خَرَجَ فِي عَهْدِهِمْ بِدْعَةُ الْخَوَارِجِ، وَخَرَجَ فِي عَهْدِهِمْ
بِدْعَةُ الْقَدَرِيَّةِ الْمُعْتَرِلَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: «إِنَّ الْأَمْرَ أَنْفٌ فَلَيْسَ هُنَاكَ كِتَابَةٌ وَلَا شَيْءٌ»؛

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم (٢٦٥٢)،
ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين
يلونهم، رقم (٢٥٣٣)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لكن البدع الكبيرة التي خرجت أخيراً كانت بعد عصر الصحابة رضي الله عنهم، ولهذا لا يُعرف للصحابة كلامٌ في كثيرٍ من مسائل الصفات التي حصل فيها الجدُّ أخيراً؛ لأنه لم يوجد سببٌ لأن يتكلموا، فكانوا على مقتضى ظاهر القرآن والسنة يمشون على ظاهرهما.

ولهذا لو قال لنا قائلٌ مثلاً في بعض الأشياء التي لم تحصل إلا أخيراً: أين كلام الصحابة فيها؟

فالجواب: أننا نعتقد ونعلم علم اليقين أنهم سائرون فيها على ظاهر الكتاب والسنة؛ لأنه لو كان لهم ما يخالفه لنقل إلينا، ولهذا فما أدركوه في زمنهم أخبروا بحكمه. فهذا ابن عمر رضي الله عنهما لما أخبر عن الذين ينكرون القدر قال: «أخبرهم أنهم ليسوا بمؤمنين»؛ لأن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «الإيمان: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره»^(١). فالشريعة - والله الحمد - محفوظة.

ولما مات الصحابة وانقرض عصرهم، وجاء زمن التابعين ومن بعدهم؛ قيض الله - والله الحمد - أئمةً يهتدون بأمر الله، مثل الإمام أحمد وغيره رضيهم الله، وحفظ الله بهم السنة، ثم تطورت الأمور وكثر الجدُّ وكثر النزاع، ولكن الحمد لله - كما قلنا في المقدمة - ما ابتدعت بدعة إلا قيض الله لها من أهل السنة من يدحضها ويبينها غاية البيان.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام، رقم (٨)، من حديث عمر رضي الله عنه.

وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتَشَبَّرَ الْبِدْعُ إِلَّا عِنْدَ خَفَاءِ السُّنَنِ، ولهذا يَجِبُ عَلَى الْإِخْوَةِ الَّذِينَ يَتَمَسَّكُونَ بِالسُّنَنِ أَنْ يُظْهِرُوهَا وَيُبَيِّنُوهَا، لَا يَقُولُونَ: هَذَا شَيْءٌ يُسْتَنْكَرُ وَيُنْتَقَدُ عَلَيْنَا. صَحِيحٌ أَنَّ النَّاسَ سَيَنْتَقِدُونَ ذَلِكَ أَوَّلَ مَا يَكُونُ، لَكِنْ إِذَا اطْمَأَنَّنُوا إِلَى الْأَمْرِ سَارُوا عَلَيْهِ، فَهُنَاكَ أَشْيَاءٌ كَثِيرَةٌ كَانَتْ بِالْأَوَّلِ مُتَقَدَّةً وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَفْعَلَ، وَلَكِنْ أَصْبَحَتْ الْآنَ أَمْرًا طَبِيعِيًّا وَتَمَرَّنَ النَّاسُ عَلَيْهَا.

فَمَثَلًا: قَبْلَ عَشْرِينَ سَنَةً أَوْ أَكْثَرَ، مَنْ يَقُولُ أَوْ يَجْرُؤُ أَنْ يَصَلِّيَ التَّرَاوِيحَ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً؟! لِأَنَّهُ لَا إِشْكَالَ عِنْدَ النَّاسِ أَنَّهَا ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ رَكْعَةً، كَالْفَرَضِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتَغَيَّرَ عَنْ هَذَا الْعَدَدِ. وَأَيْضًا: مَنْ يَقُولُ أَوْ يَجْرُؤُ عَلَى أَنْ يَصَلِّيَ فِي نَعْلَيْهِ؟! أَوْ أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ بِنَعْلَيْهِ؟! وَأَيْضًا: مَنْ يَقُولُ أَوْ يَجْرُؤُ عَلَى أَنْ يَسْجُدَ لِلشَّهْرِ بَعْدَ السَّلَامِ؟! لَا أَحَدٌ.

إِلَّا أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ تَفْعَلَ السُّنَنَ شَيْئًا فَشَيْئًا، وَيُطْمَأَنِّ النَّاسُ لَهَا بِالْقَوْلِ وَالْبَيَانِ، ثُمَّ الْبَيَانُ بِالْفِعْلِ، وَبَعْدَهَا تَثْبُتُ السُّنَنُ وَتَرْسَخُ.

مَسْأَلَةٌ: كَوْنُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَعْلَمَ هَذِهِ الْأُمَّةَ بَعْدَ نَبِيِّهَا، هَلْ هُوَ بِاعْتِبَارِ الْعُمُومِ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، بِاعْتِبَارِ الْعُمُومِ، فَلَيْسَ كُلُّ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عُلَمَاءَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ أَعْلَمُ مِنَ الصَّحَابَةِ؟

فَالْجَوَابُ: فِي الْعُلُومِ الَّتِي نَشَأَتْ بَعْدَهُمْ لَا شَكَّ أَنَّهُ أَعْلَمُ مِنْهُمْ، أَمَّا فِي عِلْمِ الشَّرْعِ الْعَامَّةِ فَالْفُقَهَاءُ مِنَ الصَّحَابَةِ أَعْلَمُ مِنْهُ.

فإن قيل: لكن بالرجوع إلى بعض الأحاديث نعرف أن الصحابة رضي الله عنهم
عندهم علوم حتى في الأمور المنطقية، كالسّر والتقسيم مثلاً، فكيف يُقال: إن
شيخ الإسلام أعلم منهم في العلوم التي نشأت بعدهم؟

قلنا: لكن العلوم الأخيرة التي حصلت بعد انفتاح الناس على اليونان
وغيرها ما كانوا يعرفونها، إنما لو أدركوها لكانوا أعلم من شيخ الإسلام بها، فهم
لا شك أنهم أصفى قريحة وأقوى فهماً.

ثم إن الحقيقة أن السؤال في هذا ينبغي تركه؛ لأنه حتى لو قلت لإنسان:
«إن شيخ الإسلام أعلم بما أدرك» قد يكون فيه ازدياء للصحابة، أو أن أحدا يفهم
من هذا تنقضا في الصحابة؛ فكل شيء من هذا الباب يجب تركه، ويُقال: الفضل
عند الله عز وجل، والصحابة لا أحد يوازيهم في ميدان الصُحبة.

ولا شك أن شيخ الإسلام وأحمد بن حنبل وغيرهما من الأئمة، لا شك أن
لهم فضلاً كبيراً على الناس، ولكنه من فضل الله عز وجل.



الباب الثاني



فِيمَا تَضَمَّنَتْهُ رِسَالَةُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ بَيَانِ الْحَقِّ

فِي أَصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ^[١]



رِسَالَةُ النَّبِيِّ ﷺ تَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ هُمَا: الْعِلْمُ النَّافِعُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ. وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣]^[١].

[١] لَا شَكَّ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جَاءَ بِاصْلَاحِ الْخَلْقِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ رِسَالَتُهُ مُتَضَمِّنَةً لِكُلِّ مَا يُصْلِحُ الْخَلْقَ فِي دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ.

[٢] فَهَذَا هُوَ الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: الْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ.

إِذَا قُلْتُ لَكَ: أُرْسَلْتُ لَكَ فَلَانًا بِكِتَابٍ. فَمَا هُوَ الْمُرْسَلُ بِهِ الْآنَ؟ فَالْجَوَابُ: الْكِتَابُ؛ فَكَذَلِكَ أُرْسِلَ مُحَمَّدٌ ﷺ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ، فَالْمُرْسَلُ بِهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ.

﴿بِالْهُدَىٰ﴾: مِنَ الْهُدَايَةِ، وَهِيَ ضِدُّ الضَّلَالِ، فَهُوَ الْعِلْمُ النَّافِعُ، وَلِهَذَا كَمَّ فِي رِسَالَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنَ الْعُلُومِ الْعَظِيمَةِ!! قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمَمِ رُسُلًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾

[الجمعة: ٢].

فَالْهَدَى هُوَ الْعِلْمُ النَّافِعُ، وَدِينُ الْحَقِّ هُوَ الْعَمَلُ الصَّالِحُ الَّذِي اشْتَمَلَ عَلَى الْإِخْلَاصِ لِلَّهِ وَالْمُتَابَعَةِ لِرَسُولِهِ ﷺ^(١).

﴿وَدِينِ الْحَقِّ﴾: هُوَ الْعَمَلُ الصَّالِحُ؛ لِأَنَّ (دِينَ) بِمَعْنَى (عَمَلٍ)، وَهُوَ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى الصِّفَةِ، فـ(دِينُ الْحَقِّ) أَي: الْعَمَلُ الَّذِي هُوَ الْحَقُّ، مِثْلَمَا يُقَالُ: «مَسْجِدُ الْجَامِعِ» أَي: الْمَسْجِدُ الْجَامِعُ.

فرسالة الرُّسُولِ ﷺ إِذَنْ: تَضَمَّنَتْ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ: الْعِلْمُ النَّافِعُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ؛ لِأَنَّهَا أَخْبَارٌ وَقِصَصٌ وَأَنْبَاءٌ عَنْ أُمُورٍ مُسْتَقْبَلَةٍ، كُلُّهَا عُلُومٌ نَافِعَةٌ، وَكَذَلِكَ أَعْمَالٌ يَقُومُ بِهَا الْمُكَلَّفُ فِعْلًا وَتَرْكًا، وَهِيَ أَعْمَالٌ صَالِحَةٌ، وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ: «فَالْهَدَى هُوَ الْعِلْمُ النَّافِعُ، وَدِينُ الْحَقِّ هُوَ الْعَمَلُ الصَّالِحُ الَّذِي اشْتَمَلَ عَلَى الْإِخْلَاصِ لِلَّهِ وَالْمُتَابَعَةِ لِرَسُولِهِ ﷺ».

[١] والدليل عَلَى هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾ [البينة: ٥]، فَقَوْلُهُ: ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ هَذَا هُوَ الْإِخْلَاصُ، وَقَوْلُهُ: ﴿حُنَفَاءَ﴾ هَذِهِ هِيَ الْمُتَابَعَةُ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠].

وَسُئِلَ الْفُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ الْعَمَلِ الصَّالِحِ مَا هُوَ؟ قَالَ: مَا كَانَ خَالِصًا صَوَابًا^(١). فـ«خَالِصًا» يَعْنِي: مُخْلِصًا لِلَّهِ، وَ«صَوَابًا» يَعْنِي: مُوَافِقًا لِلسُّنَّةِ. وَيَدُلُّ لِذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ

(١) أخرجه بنحوه البيهقي في الشعب رقم (٦٤٥٦).

وَالْعِلْمُ النَّافِعُ يَتَّصِفُ كُلُّ عِلْمٍ يَكُونُ لِلْأُمَّةِ فِيهِ خَيْرٌ وَصَلَاحٌ فِي مَعَاشِهَا وَمَعَادِهَا^(١)، وَأَوَّلُ مَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ: الْعِلْمُ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ^(٢)؛.....

أَمْرِي مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ...» إلخ^(١)؛ هَذَا فِي الْإِخْلَاصِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٢) هَذَا فِي الْمَتَابَعَةِ.

وقوله: «الْمَتَابَعَةُ لِرَسُولِهِ ﷺ» يَشْمَلُ الشُّنَنَ وَالْوَاجِبَاتِ، لَكِنِ الشُّنَنَ عَلَى سَبِيلِ الْكَمَالِ، وَالْوَاجِبَاتِ عَلَى سَبِيلِ الْإِلْزَامِ.

[١] الْمَعَاشُ: الْحَيَاةُ الدُّنْيَا. وَالْمَعَادُ: الْآخِرَةُ.

[٢] فَإِنْ أَنْفَعُ شَيْءٌ تَعَلَّمَ بِهِ هَذِهِ الْأُمُورَ الثَّلَاثَةَ: أَسْمَاءُ اللَّهِ، وَصِفَاتِهِ، وَأَفْعَالِهِ، فَهِيَ أَهَمُّ مِنْ أَنْ تَعَلَّمَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَعْبُدَ اللَّهَ وَهُوَ لَا يَعْرِفُ أَسْمَاءَهُ وَلَا صِفَاتِهِ، إِذْ كَيْفَ يَعْبُدُ شَيْئًا مَجْهُولًا؟! هَذَا شَيْءٌ مُسْتَحِيلٌ.

وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدَّمَ هَذِهِ الْمَقْدَمَةَ لِأَجْلِ أَنْ تَكُونَ تَوَاطُؤَةً لِلرَّدِّ عَلَى هَؤُلَاءِ الْمَعْطَلِينَ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ الرُّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَبَيِّنِ الْحَقَّ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، وَأَنَّهُ وَكَلَّ ذَلِكَ إِلَى عُقُولِنَا، فَنَحْنُ الَّذِينَ نَقُولُ: هَذَا وَاجِبٌ لِلَّهِ، وَهَذَا مُمْتَنِعٌ. فَبَيَّنَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ هَذَا غَيْرٌ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ أَوَّلَ وَأَوَّلَى مَا يَدْخُلُ فِي الْعِلْمِ النَّافِعِ الَّذِي جَاءَ بِهِ الرُّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: الْعِلْمُ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، رقم (١)، ومسلم: كتاب

الإمارة، باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم

(١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فَإِنَّ الْعِلْمَ بِذَلِكَ أَنْفَعُ الْعُلُومِ، وَهُوَ زُبْدَةُ الرِّسَالَةِ الْإِلَهِيَّةِ، وَخُلَاصَةُ الدَّعْوَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَبِهِ قِوَامُ الدِّينِ قَوْلًا وَعَمَلًا وَاعْتِقَادًا^[١].

وَمِنْ أَجْلِ هَذَا كَانَ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ يُهْمِلَهُ النَّبِيُّ ﷺ.....

[١] وَهَذَا مَعْرُوفٌ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقُومَ الدِّينُ قَوْلًا وَعَمَلًا وَاعْتِقَادًا إِلَّا بِمَعْرِفَةِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، فَلَوْ قِيلَ لَكَ مَثَلًا: «اعْبُدْ شَيْئًا»، لَكُنْتَ لَا تَعْلَمُ اسْمَ هَذَا الشَّيْءِ، وَلَا تَعْرِفُ عَنْ صِفَتِهِ شَيْئًا، وَلَا عَنْ أَفْعَالِهِ شَيْئًا؛ فَهَلْ يُمَكِّنُ أَنْ تَعْبُدَهُ؟

الْجَوَابُ: لَا، حَتَّى يُعْرِفَ هَذَا الْمَعْبُودَ مَا هُوَ؟ وَمَا أَسْمَاؤُهُ؟ وَمَا صِفَاتُهُ؟ وَمَا أَفْعَالُهُ؟ حَتَّى أَخَافَهُ وَأَرْجُوهُ. أَمَّا شَيْءٌ مَجْهُولٌ لَا يُعْرِفُ اسْمُهُ وَلَا صِفَتُهُ وَلَا فِعْلُهُ، وَلَيْسَ لَهُ أَثَارٌ مَعْرُوفَةٌ وَلَا آيَاتٌ تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لَهُ صِفَاتٌ تُوجِبُ التَّحَبُّبَ إِلَيْهِ وَالتَّذَلُّلَ لَهُ، وَلَيْسَ لَهُ أَسْمَاءٌ؛ هَذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعْبَدَ! إِذَنْ: حَقِيقَةُ الْأَمْرِ: أَنْ الْعِبَادَةَ لَا تَقُومُ إِلَّا بِهَذَا.

[٢] اعْلَمْ أَنَّ عِلْمَ الْكَلَامِ أَوْ عِلْمَ الْعَقَائِدِ فِيهِ أَشْيَاءٌ عَقْلِيَّةٌ كَثِيرَةٌ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ الْاعْتِمَادَ عَلَى النُّقْلِ فِي ذَلِكَ هُوَ الْأَصْلُ، لَكِنَّ الْأُمَّةَ الْإِسْلَامِيَّةَ ابْتَلَيْتْ بِقَوْمٍ يُحَاجُّونَ بِشُبُهَاتٍ يَدَّعُونَهَا عَقْلِيَّةً، وَهِيَ وَهْمِيَّةٌ إِذَا كَانَتْ تَخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، فَلَا بُدَّ إِذَنْ مِنْ أَنْ نَدْخُلَ الْمَجَالَ مَعَهُمْ حَتَّى نَتِمَكَّنَ مِنَ الْمَشْيِ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ إِذَا حَاجَجْتَهُمْ بِالنُّصُوصِ يَقُولُونَ: هَذَا ظَاهِرٌ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ. ثُمَّ يُوقِعُونَ النَّاسَ فِي مَتَاهَاتٍ عَظِيمَةٍ، وَهُمْ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- لَا يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ وَبَيَانَ الْحَقِّ، بَلْ يُرِيدُونَ أَنْ تَتَّبِعَهُمُ الْعَامَّةُ وَتَكُونَ لَهُمُ الرِّئَاسَةُ، فَيَأْتُونَ بِالْأَفَاطِ طَوِيلَةٍ غَرِيبَةٍ عَجِيبَةٍ، إِذَا سَمِعَهَا الْإِنْسَانُ الْعَامِّيُّ أَقْشَعَرَ جِلْدُهُ وَقَالَ: هَذَا هُوَ الْحَقُّ، لَا كَمَا تَقُولُونَ: «قَالَ أَبُو هَرِيرَةَ؛

وَلَا يُبَيِّنُهُ بَيَانًا ظَاهِرًا يَنْفِي الشَّكَّ وَيَذْفَعُ الشُّبْهَةَ^[١]، وَيَبَيِّنُ اسْتِحَالَتِهِ مِنْ وُجُوهٍ:

وَقَالَ غَيْرُهُ، «بَلْ هَذَا الْعَقْلُ الْعَظِيمُ! هَذَا الَّذِي قَدَرَ اللَّهُ حَقَّ قَدْرِهِ، فَلَا أَتَّبِعُ إِلَّا هَذَا!». ولذا اغترَّ بهم عالم كثير حتى من بعض الخلفاء.

[١] قَوْلُهُ: «بَيَانًا ظَاهِرًا يَنْفِي الشَّكَّ». الشَّكُّ مُحَلُّ الْقَلْبِ.

«وَيَذْفَعُ الشُّبْهَةَ» وَمَحَلُّهَا اللِّسَانُ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالشُّبْهَةِ هُنَا الْحُجَجَ وَالشُّبْهَاتِ الَّتِي يُلْقِيهَا هَؤُلَاءِ، فَهَمَّ يُلْقُونَ شُبْهَاتٍ عَلَى النَّاسِ يَغُرُّوهُمْ بِهَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنْ هُنَاكَ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّ الْقُرْآنَ ظَنِّيٌّ الدَّلَالَةُ؟ عَلَى أَسَاسٍ أَنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِي اخْتِزَامِ الْأَحْكَامِ مِنْهُ كَيْفَ نَرُدُّ عَلَيْهِمْ؟

الْجَوَابُ: نَرُدُّ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ كَوْنَ هَذَا الشَّيْءِ ظَنِيًّا أَوْ يَقِينِيًّا أَمْرٌ نَسْبِيٌّ؛ فَهَذَا النِّصُّ مَثَلًا يَكُونُ عِنْدَ شَخْصٍ يَقِينِيًّا، وَعِنْدَ آخَرٍ ظَنِيًّا، وَعِنْدَ ثَالِثٍ مَرْتَدًّا فِيهِ، وَعِنْدَ رَابِعٍ مَجْهُولٍ الْمَعْنَى إِطْلَاقًا، أَيْ: لَا يُعْقَلُ لَهُ مَعْنَى إِطْلَاقًا، وَعِنْدَ خَامِسٍ مُعَمَّى عَلَيْهِ ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]، فَهَمَّ يَقُولُونَ: «هَذِهِ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ» لِأَنَّهُ سُدَّتْ عَلَيْهِمْ أَبْوَابُ الْوُصُولِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْقُرْآنِ؛ فَهَذِهِ الْأُمُورُ نَسْبِيَّةٌ، يَعْنِي: بَعْضُ الْأَحْيَانِ تَكُونُ الدَّلَالَةُ عِنْدَكَ فِي هَذَا النِّصِّ قِطْعِيَّةً، مِثْلَ الشَّمْسِ لَا إِشْكَالَ فِيهَا، وَعِنْدَ غَيْرِكَ ظَنِيَّةً، بَلْ قَدْ يَسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى خِلَافِ مَا تَقُولُ، وَفِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ تَكُونُ الدَّلَالَةُ عِنْدَكَ ظَنِيَّةً، وَفِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ تَنْسَى وَجْهَ الدَّلَالَةِ وَيَصِيرُ عِنْدَكَ ظَنِيًّا، بَلْ أَحْيَانًا نَفْسُ الْإِنْسَانِ يَتَرَدَّدُ فِي النِّصِّ الْوَاحِدِ: يَكُونُ فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ عِنْدَهُ قِطْعِيٌّ الدَّلَالَةُ لَوَجْوهَ يَذْكُرُهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، ثُمَّ يَنْسَى هَذِهِ الْوَجْوهَ فِي وَقْتٍ آخَرَ وَيَكُونُ عِنْدَهُ ظَنِّيٌّ الدَّلَالَةُ، أَوْ رَبِّمَا يَتَوَقَّفُ فِيهِ، وَهَذَا أَمْرٌ عَقْلِيٌّ فِطْرِيٌّ مَعْلُومٌ يَعْرِفُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ نَفْسِهِ.

الأول: أَنَّ رِسَالَةَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ مُشْتَمِلَةً عَلَى النُّورِ وَاهْدَى^[١]؛ فَإِنَّ اللَّهَ بَعَثَهُ بِشِيرًا وَنَذِيرًا وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا^[٢]، حَتَّى تَرَكَ أُمَّتَهُ عَلَى الْمَحَجَّةِ الْبَيْضَاءِ^[٣] لَيْلَهَا كَنَهَارُهَا، لَا يَزِغُ عَنْهَا إِلَّا هَالِكٌ^[٤]، وَأَعْظَمُ النُّورِ وَأَبْلَغُهُ مَا يَحْصُلُ لِلْقَلْبِ بِمَعْرِفَةِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ بَيَّنَّه غَايَةَ الْبَيَانِ^[٥].

[١] قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسَ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤] فَهِيَ نُورٌ وَهُدًى وَبَيِّنَات.

[٢] لَيْسَ سِرَاجًا فَقَطْ، بَلْ سِرَاجٌ مُنِيرٌ، يُنِيرُ كُلَّ مَا يَبْلُغُهُ.

[٣] «الْمَحَجَّةُ»: بِمَعْنَى الطَّرِيقِ.

«الْبَيْضَاءُ»: أَيِ الْمُنِيرَةِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا ظُلْمَةٌ.

[٤] لِأَنَّ الْهَالِكَ يَمْشِي أَمَامَكَ فَيُظْهِرُ لَكَ مِنْ بَعِيدٍ تَظُنُّهُ نُورًا، فَإِنْ ائْتَفَتْ لِهَذَا وَتَرَكْتَ الَّذِي مَعَ الرَّسُولِ ﷺ ضَلَلْتَ، وَإِنْ اتَّبَعْتَ الْأَوَّلَ الَّذِي هُوَ النُّورُ الَّذِي مَعَ الرَّسُولِ ﷺ فَإِنَّكَ تَنْجُو؛ لِأَنَّ بَعْضَ الشُّبْهِ الَّتِي يُورِدُهَا أَهْلُ الْإِلْحَادِ قَدْ تَبَدُّو لِأَوَّلٍ وَهَلَةٍ حَقًّا، فَيُظَنُّهَا الْإِنْسَانُ حَقًّا كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي كَلَامِ الْمُؤَلَّفِ:

حُجَجٌ تَهَافُتُ كَالزُّجَاجِ تَخَالُهَا حَقًّا، وَكُلُّ كَاسِرٍ مَكْسُورٌ

[٥] وَهَذَا صَحِيحٌ، لَكِنْ نَحْنُ بِضَاعَتَنَا فِي هَذَا الْأَمْرِ مُزْجَاةٌ، لَا نَتَصَوَّرُ هَذَا

النُّورَ الْعَظِيمَ الَّذِي يَحْصُلُ بِمَعْرِفَةِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، وَأَنَّ جَمِيعَ مَا يَحْصُلُ فِي الْكُونِ فَإِنَّهُ مِنْ مُقْتَضَى أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَسْتَبِينَ شَيْئًا مِنْ هَذَا الْأَمْرِ فَعَلَيْكَ بِمِرَاجَعَةِ كِتَابِ (مَدَارِجِ السَّالِكِينَ) لِابْنِ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ، تَجِدُ أَمْرًا عَظِيمًا!

الثاني: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَ أُمَّتَهُ جَمِيعَ مَا مَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا^(١)،

كَيْفَ أَنَّ اللَّهَ فَتَحَ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ مِنْ مَعْرِفَةِ مَقْتَضِيَاتِ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، فَيُظْهِرُ لَكَ مِنْ مَقْتَضِيَاتِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْعَظِيمَةِ وَهَذِهِ الصِّفَاتِ الْكَامِلَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ مِمَّا يُبْهِرُ الْعَقْلَ وَلَا يَخْطُرُ بِالْبَالِ، حَتَّى كَأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا رَاجَعَ هَذَا الْكَلَامَ لِابْنِ الْقَيْمِ وشاهد الكون كأنه يسبح في أمواج من النور ينسى كُلَّ شَيْءٍ فِي الْوَاقِعِ؛ لِأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَى هَذَا الْكَوْنِ بِمَقْتَضَى أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، فَيَجِدُ الْعَجَبَ الْعُجَابَ! وَعَلَى هَذَا قَالَ الشَّاعِرُ^(١):

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ

لكن تحتاج إلى قلبٍ واعٍ متفكّر -نسأل الله أن يتوبَ عَلَيْنَا-، فنحن نتفكّر في أشياء تتعلق بصحة وغذاء أبداننا وترويحها، لكن التفكّر في أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ الَّتِي هِيَ آيَاتُهُ الْكُونِيَّةُ، هَذَا أَمْرٌ نَحْنُ عَنْهُ مُحْجُوبُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ!

إِذْنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رِسَالَتُهُ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى النُّورِ وَالْهُدَى، وَأَعْظَمُ النُّورِ مَا يَحْصُلُ لِلْقَلْبِ بِمَعْرِفَةِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ.

[١] حَتَّى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعَامَلَاتِ.

لَكِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا جَعَلَ الشَّرِيعَةَ عَلَى نَوْعَيْنِ:

النَّوعُ الْأَوَّلُ: مَا نَصَّ عَلَى حُكْمِهِ بِخُصُوصِهِ، وَهَذَا الشَّيْءُ الَّذِي يَحْتَاجُ النَّاسُ فِيهِ إِلَى بَيَانِهِ بَعِينُهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيسَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾ [المائدة: ٣]،

(١) من شعر أبي العتاهية، إسماعيل بن القاسم بن سويد. انظر: ديوانه (ص: ١٢٢)، ومعاهد التنصيص (٢٨٦/٢).

وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ...﴾ إلخ [النساء: ٢٣]، وهذا واضح.

النوع الثاني: قواعد عامة لا تختص بشيء معين، بل يدخل فيها من الجزئيات ما لا يعلمه إلا الله؛ لأن حصر جزئيات المسائل أمر غير ممكن، ليس بالنسبة لله عز وجل فالله بكل شيء عليم، لكن غير ممكن بالنسبة لاستيعابه من قبل البشر، ما ظنكم لو أنه ذكر في القرآن الكريم كل ما سيحدث في الدنيا من أمر وحكمه؟ سيكون القرآن مجلدات لا تحصى، ولا يستطيع الإنسان أن يستوعبها.

وهذا النوع الأخير هو الذي اختلف فيه الناس اختلافا عظيما؛ لأنه يتركز على الفهم، وعلى معرفة القواعد والأصول الشرعية. قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنفَرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ﴾ [المائدة: ٩٠] ف(الميسر) كلمة عامة نعرف منها حكم كل ما يحدث من هذه المقامرات وما أشبهها.

وقال النبي عليه الصلاة والسلام: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(١) يدخل في هذا الحديث كل الأعمال؛ حتى -مثلا- نية التحليل في النكاح، وحتى نية إبطال الشفعة في إيقاف المشفوع، وغيرها مما لا تُدرَك جزئياته.

وقال أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ»^(٢) يدخل

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصة، رقم (١٥١٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

.....

فِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ مِنَ الْمَسَائِلِ مَا لَا يُخَصِّصُهُ إِلَّا اللَّهُ، فَمَثَلًا: التَّأْمِينَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ نَعْرِفُ حُكْمَهَا مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ.

وَالْمُهِّمَّ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ عَلَّمَ أُمَّتَهُ جَمِيعَ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الشَّرْعَ أَجْمَلَ لِأَجْلِ أَنْ يَظْهَرَ أَثَرُ الْاجْتِهَادِ وَيُثَابَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَتَبُعِ السُّنَّةِ؟

قُلْنَا: لَا، بَلْ إِنَّ الظَّاهِرَ مِنَ الْحِكْمَةِ فِي الْإِجْمَالِ: لِأَنَّ تَعْدَادَ الْجُزْئِيَّاتِ غَيْرُ مُمْكِنٍ، ثُمَّ إِنَّ تَعْدَادَ الْجُزْئِيَّاتِ فِي زَمَنِ لَا يَعْرِفُونَ عَنْ هَذِهِ الْجُزْئِيَّاتِ شَيْئًا قَدْ يَكُونُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْإِسْتِنكَارِ، فَمَثَلًا: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْحَيْلَ وَالْغَالَ وَالْحَمِيرَ لِرَكْبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٨] فُلَوْ قَالَ ﷺ: «وَالطَّائِرَاتِ فِي الْجَوِّ مِنْ هَذَا» مَاذَا سَيَقُولُ الْمُشْرِكُونَ؟ (حَدِيدٌ يَطِيرُ بِالنَّاسِ؟! هَذَا مِنْ سَفَاهَةِ مُحَمَّدٍ!)

ولهذا لما ظهرت الطَّائِرَاتُ جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْعِرَاقِ وَحَدَّثَ عِنْدَنَا فِي أَحَدِ الْمَجَالِسِ وَقَالَ: رَكِبْنَا الطَّائِرَةَ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى بَوْمَبَايَ. قَالُوا: وَمَا الطَّائِرَةُ؟ قَالَ: الطَّائِرَةُ بَيْتٌ مِنْ حَدِيدٍ لَهُ جَنَاحَانِ يَطِيرُ. فَأشارَ صَاحِبُ الْمَجْلِسِ إِلَى رَجُلٍ وَقَالَ لَهُ هَكَذَا؛ يَعْنِي: أَسْكِنْتَهُ. فَغَمَزَهُ فَسَكَتَ. وَلَمَّا تَفَرَّقَ النَّاسُ قَالَ لَهُ: هَلْ أَنْتَ مَجْنُونٌ؟! تَأْتِي وَتَقُولُ: إِنَّ حَدِيدًا يَطِيرُ؟! لَا تَتَكَلَّمُ فِي مَجَالِسِنَا بِهَذَا أَبَدًا. فَقَالَ لَهُ هَذَا الْكَلَامُ وَوَبَّخَهُ.

فَالْمُهِّمَّ: أَنَّ هَذِهِ مَسَائِلَ أُجْمِلَتْ لِأَجْلِ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ ذِكْرَهَا لِلنَّاسِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ.

حَتَّى آدَابِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْجُلُوسِ وَالْمَنَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ^[١].....

[١] ففي آداب الأكل والشرب قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١]، ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَعْسِفِينَ لِحَدِيثٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤] وهذا كثير.

والسُّنَّةُ بَيَّنَّتْ ذَلِكَ أَيْضًا؛ فَزَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَشْرَبَ الرَّجُلُ قَائِمًا^(١). وَأَمَّا شُرْبُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَائِمًا مِنْ زَمَزَمَ^(٢)، وَمَرَّةً مِنْ شَنْ مُعَلَّقٍ^(٣)؛ فَلِلْحَاجَةِ، لَكِنْ الْحَاجَةُ مُخْتَلِفَةٌ: فَالْحَاجَةُ فِي الْأَوَّلَى هِيَ ضَيْقُ الْمَكَانِ. وَالْحَاجَةُ فِي الثَّانِيَةِ هِيَ عَدَمُ الْقُدْرَةِ عَلَى الشَّرْبِ جَالِسًا؛ لِأَنَّ الشَّنَّ مُعَلَّقٌ، وَمِثْلُ ذَلِكَ الْبَرَادَاتُ إِذَا كَانَ لَا يُمَكِّنُكَ.

وَفِي آدَابِ الْجُلُوسِ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَقَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَاقْسَحُوا يَفْسَحَ اللهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانْشُرُوا﴾ [المجادلة: ١١].

وَعَلَّمَنَا ﷺ أَيْضًا آدَابَ الْمَنَامِ قَوْلِيَّةً كَانَتْ أَوْ فِعْلِيَّةً، فَأَمَرْنَا ﷺ أَنْ نَنَامَ عَلَى الْجَنْبِ الْأَيْمَنِ^(٤)، وَلَمْ يَأْمُرْنَا ﷺ أَنْ نَنَامَ مُتَّجِهِينَ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَعَلَى هَذَا لَوْ تَعَارَضَ

-
- (١) أخرجه مسلم: كتاب الأشربة، باب كراهية الشرب قائما، رقم (٢٠٢٤)، من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
 (٢) أخرجه البخاري: كتاب الأشربة، باب الشرب قائما، رقم (٥٦١٧)، ومسلم: كتاب الأشربة، باب في الشرب من زمزم قائما، رقم (٢٠٢٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.
 (٣) أخرجه الإمام أحمد (٤٣٤/٦)، والترمذي: كتاب الأشربة، باب ما جاء في الرخصة في ذلك (اختناث الأسقية)، رقم (١٨٩٢)، وابن ماجه: كتاب الأشربة، باب الشرب قائما، رقم (٣٤٢٣)، من حديث كبشة الأنصارية رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.
 (٤) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب إذا بات طاهرا، رقم (٦٣١١)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب الدعاء عند النوم، رقم (٢٧١٠)، من حديث البراء رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

قَالَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَقَدْ تُوِّفِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا طَائِرٌ يُقَلِّبُ جَنَاحَيْهِ إِلَّا ذَكَرَ لَنَا مِنْهُ عِلْمًا^(١). وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْعِلْمَ بِاللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ دَاخِلٌ تَحْتَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ الْعَامَّةِ، بَلْ هُوَ أَوَّلُ مَا يَدْخُلُ فِيهِ؛ لِشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

النُّومُ عَلَى الْجَنْبِ الْأَيْمَنِ أَوْ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فَإِنَّا نَقْدِّمُ النَّوْمَ عَلَى الْجَنْبِ الْأَيْمَنِ؛ لِأَنَّهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ.

كَذَلِكَ أَيْضًا عَلَّمَنَا آدَابَ الْاسْتِيقَاطِ وَآدَابَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ. وَلِهَذَا قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ لِسَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «عَلَّمَكُم نَبِيَّكُمْ حَتَّى الْخِرَاءَةَ!» قَالَ: «أَجَل»^(١).

وَكَذَا عَلَّمَنَا أَيْضًا آدَابَ مُعَاشَرَةِ الزَّوْجَةِ.

إِذَنْ: لَمْ يَتْرِكْ شَيْئًا إِلَّا بَيَّنَّهَ لَنَا، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]؛ إِمَّا بِنَفْسِ الْكِتَابِ، أَوْ بِالسُّنَّةِ الَّتِي هِيَ مَكْمَلَةٌ لِلْكِتَابِ.

[١] حَتَّى الطُّيُورِ فِي الْجَوِ يَبِينُ اللَّهُ تَعَالَى حُكْمَهَا، وَعَلَّمَ الْأُمَّةَ إِيَّاهَا.

فَإِذَا كَانَتْ الشَّرِيعَةُ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ فِي الْعُمُومِ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَضَعَ اللَّهُ بَابَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ مُغْلَقًا؛ وَلِهَذَا قَالَ: «وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْعِلْمَ بِاللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ دَاخِلٌ تَحْتَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ الْعَامَّةِ، بَلْ هُوَ أَوَّلُ مَا يَدْخُلُ فِيهِ؛ لِشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ».

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ الْاسْتِطَابَةِ، رَقْمُ (٢٦٢)، مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثالث: أَنَّ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ هُوَ أَسَاسُ الدِّينِ وَخُلَاصَةُ دَعْوَةِ الْمُرْسَلِينَ^[١]، وَهُوَ أَوْجِبُ وَأَفْضَلُ مَا اكْتَسَبَتْهُ الْقُلُوبُ وَأَدْرَكَتُهُ الْعُقُولُ^[٢]،

[١] لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥] هَذَا هُوَ الْأَسَاسُ، أَنْ نَعْرِفَ اللَّهَ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ وَنُوحِّدَهُ بِذَلِكَ، فَإِذَا كَانَ هَذَا مَنْزِلَتُهُ فِي الدِّينِ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُتْرَكَ مُلْتَبِسًا مُشْتَبِهًا يَتَخَبَّطُ النَّاسُ فِيهِ خَبَطَ عَشَوَاءَ، وَإِذَا كَانَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَّمَنَا كَيْفَ نَدْخُلُ الْخَلَاءَ، وَكَيْفَ نَخْرُجُ مِنْهُ، وَكَيْفَ نَجْلِسُ عَلَى الْخَلَاءِ، وَكَيْفَ نَأْكُلُ، وَكَيْفَ نشرب، وَكَيْفَ ننام، وَكَيْفَ نجلس، وَهَذِهِ مَسَائِلُ بَسِيطَةٌ جَدًّا بِالنِّسْبَةِ لِلْعِلْمِ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ؛ فَمَا بِالْكَ بَهَذِهِ الْأُصُولِ الْعَظِيمَةِ أَنْ يَدْعَهَا مُلْتَبِسَةً مُشْتَبِهَةً يَتَخَبَّطُ النَّاسُ فِيهَا، أَوْ لَا يَعْرِفُونَ مَعْنَاهَا، فَتَكُونُ نُصُوصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ بِمَنْزِلَةِ الْحُرُوفِ الْهَجَائِيَّةِ! هَذَا شَيْءٌ مُسْتَحِيلٌ.

ولذلك يَقُولُ: «وَهُوَ أَوْجِبُ وَأَفْضَلُ مَا اكْتَسَبَتْهُ الْقُلُوبُ وَأَدْرَكَتُهُ الْعُقُولُ».

[٢] وَكَوْنُهُ «أَوْجِبُ» هَذَا وَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ أَسَاسُ الدِّينِ، وَالْأَسَاسُ قَبْلَ كُلِّ

شَيْءٍ.

و«أَفْضَلُ» لِمَا فِيهِ مِنْ تَحْقِيقِ الْعِبَادَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُحَقِّقَ عِبَادَةَ اللَّهِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ حَتَّى تَعْرِفَهُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَكَيْفَ تَعْبُدُ مِنْ لَا تَعْرِفُ أَسْمَاءَهُ وَصِفَاتِهِ أَوْ تَعْلَمَهَا عَلَى وَجْهِ مُحَرَّفٍ مُبَدَّلٍ مُغَيَّرٍ؟! وَلِهَذَا كَانَ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- أَكْثَرُ النَّاسِ شُكًّا وَخَيْرَةً عِنْدَ الْمَوْتِ: أَهْلُ الْكَلَامِ -نَسْأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ-.

فَكَيْفَ يُهِمُّهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ غَيْرِ تَعْلِيمٍ وَلَا بَيَانٍ؟^(١) مَعَ أَنَّهُ كَانَ يُعَلِّمُ مَا هُوَ دُونَهُ فِي الْأَهَمِّيَّةِ وَالْفَضِيلَةِ!

الرَّابِعُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِرَبِّهِ، وَهُوَ أَنْصَحُهُمْ لِلخَلْقِ، وَأَبْلَغُهُمْ فِي الْبَيَانِ وَالْفَصَاحَةِ^(٢)؛

[١] وَهَذَا الاستفهام المراد به الإنكار، يَعْنِي: هَذَا مستحيل أن يُهِمُّهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَعَ أَنَّهُ بَيَّنَّ مَا هُوَ دُونَهُ.

[٢] وَهَذَا الْوَجْهَ يَعُودُ إِلَى حَالِ النَّبِيِّ ﷺ - لَا إِلَى أَهَمِيَّةِ هَذَا الْبَابِ - وَأَنَّهَا أَكْمَلُ الْأَحْوَالِ اقْتِضَاءً لِلْبَيَانِ، وَذَلِكَ لِاجْتِمَاعِ الْعِلْمِ وَالنُّصْحِ وَالْبَلَاغَةِ.

فَقَوْلُهُ: «أَعْلَمَ النَّاسِ بِرَبِّهِ» هَذَا لَا مُنَازَعَةَ فِيهِ، فَلَا أَحَدَ مِنَ الْخَلْقِ أَعْلَمُ بِاللَّهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ وَلِهَذَا كَانَ هُوَ يَقُولُ: «إِنِّي لَا زُجُو أَنْ أَكُونَ أَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ، وَأَخْشَاكُمْ لَهُ»^(١).

«وَهُوَ أَنْصَحُهُمْ لِلْخَلْقِ». وَهَذَا لَا نِزَاعَ فِيهِ أَيُّضًا أَنْ أَنْصَحَ الْخَلْقَ لِلْخَلْقِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهَذَا أَمْرٌ يَعْرِفُهُ مَنْ تَبَعَ سِيرَتَهُ بَعْدَ وَعِلْمِ.

«وَأَبْلَغُهُمْ فِي الْبَيَانِ وَالْفَصَاحَةِ». وَهَذَا لَا نِزَاعَ فِيهِ أَيُّضًا أَنَّهُ أَبْلَغُ النَّاسِ بَيَانًا وَفَصَاحَةً، فَلَا أَحَدَ أَفْصَحُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَلَا أَوْضَحُ كَلَامًا مِنْهُ.

فاجتمع في كلامه ثلاثة أمور: كَمَالُ الْعِلْمِ، وَكَمَالُ النُّصْحِ، وَكَمَالُ الْبَيَانِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ»، رَقْمُ (٢٠)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الصِّيَامِ، بَابُ صَحَةِ صَوْمٍ مِنْ طَلَعَ عَلَيْهِ الْفَجْرُ وَهُوَ جَنْبٌ، رَقْمُ (١١١٠)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فَلَا يُمَكِّنُ مَعَ هَذَا الْمُقْتَضَى التَّامَّ لِلْبَيَانِ أَنْ يَتْرَكَ بَابَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ مُلْتَبِسًا مُشْتَبِهًا^[١].

وَيَخْلُفُ الْبَيَانُ لِلْأُمَّةِ يَكُونُ مِنْ جَهْلِ الْإِنْسَانِ، فَالْجَاهِلُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَعْلَمَ. وَيَكُونُ أَيْضًا مِنْ عَدَمِ النَّصْحِ، يَعْنِي: قَدْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ عَالِمًا لَكِنْ لَا يَنْصَحُ لِلنَّاسِ وَلَا يَبِينُ لَهُمُ الْحَقَّ، وَقَدْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ عَالِمًا نَاصِحًا، لَكِنْ عِنْدَهُ عِيٌّ لَا يَعْرِفُ كَيْفَ يَعْبُرُ، فَلَا يُصَوِّرُ الْمَعْنَى لِلنَّاسِ بِالصُّورَةِ الْكَافِيَةِ الَّتِي تَجْعَلُهُمْ يَفْهَمُونَ الْحَقَّ.

وَهَذَا وَاقِعٌ، فَبَعْضُ النَّاسِ عِنْدَهُ عِلْمٌ وَعِنْدَهُ نَصْحٌ لَكِنْ لَا يَعْرِفُ كَيْفَ يَعْبُرُ عَنْ عِلْمِهِ الَّذِي أَعْطَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ، فَلَا يَكُونُ مَبِينًا لِلنَّاسِ، لَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهُ تَمَامُ الْعِلْمِ وَالنَّصْحِ وَالْبَلَاغَةِ، فَبَيَّنَ الْبَيَانُ الْمُبِينَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَمَعَ وَجُودِ هَذَا الْمُقْتَضَى التَّامِّ وَهُوَ أَنَّهُ عَالِمٌ بِرَبِّهِ نَاصِحٌ لَخَلْقِهِ بَلِيغٌ بِلِسَانِهِ، هَذَا الْمُقْتَضَى التَّامُّ لِلْبَيَانِ لَا يُمَكِّنُ مَعَهُ أَنْ يَتَخَلَّفَ عَنْهُ الْبَيَانُ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «فَلَا يُمَكِّنُ مَعَ هَذَا الْمُقْتَضَى التَّامَّ لِلْبَيَانِ أَنْ يَتْرَكَ بَابَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ مُلْتَبِسًا مُشْتَبِهًا».

[١] هَلْ يُعْقَلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَتْرَكَ بَابَ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ مُلْتَبِسًا مُشْتَبِهًا حَتَّى يَأْتِيَ أَفْرَاخُ الرُّومِ وَالْيُونَانِ - مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ - يُبَيِّنُونَ الْحَقَّ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ؟! وَيَقُولُونَ: «نَحْنُ الَّذِينَ بَيَّنَّا مَعْنَاهَا لِلنَّاسِ وَقُلْنَا لَهُمْ: «أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ» يَعْنِي: اسْتَوَى عَلَيْهِ، وَقُلْنَا لَهُمْ: «يَدُ اللَّهِ» أَي: قُوَّتُهُ وَنِعْمَتُهُ! وَأَمَّا الرَّسُولُ ﷺ فَتَرَكَ الْأَمْرَ مُلْتَبِسًا مُشْتَبِهًا، فَأُطْلِقَ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ وَلَمْ يُعْلَمْ لِلنَّاسِ مَعْنَاهَا! أَعْتَقِدُ أَنَّ هَذَا لَا يُعْقَلُ.

ثُمَّ مَا وَرَدَ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ مِنْ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ هُوَ التَّفْوِيضُ - وَمُرَادُهُمْ تَفْوِيضُ مَعَانِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ - خَطَأٌ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَلْ

هم مُتَّبَرِّثُونَ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ مَنْ سَلَكَ طَرِيقَةَ التَّفْوِيضِ، أَيْ تَفْوِيضَ الْمَعْنَى لَا الْكَيْفِيَّةَ، وَهُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ تَفْوِيضِ الْمَعْنَى (وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُفَوَّضَةُ الْمُبْتَدَعَةُ) وَتَفْوِيضِ الْكَيْفِيَّةِ (وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ)؛ فَتَفْوِيضُ الْكَيْفِيَّةِ أَمْرٌ وَاجِبٌ، وَتَفْوِيضُ الْمَعْنَى أَمْرٌ مُحَرَّمٌ.

مِثَالُ تَفْوِيضِ الْكَيْفِيَّةِ: أَنْ يَقُولَ لَكَ قَائِلٌ: كَيْفَ اسْتَوَى اللَّهُ عَلَى الْعَرْشِ؟
فَتَقُولَ: اللَّهُ أَعْلَمُ كَيْفَ اسْتَوَى؛ لِأَنَّ الْكَيْفَ مَجْهُولٌ.

وَتَفْوِيضَ الْمَعْنَى: أَنْ يَقُولَ لَكَ قَائِلٌ: مَا مَعْنَى (اسْتَوَى اللَّهُ عَلَى الْعَرْشِ)؟
فَهُنَا لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ»؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ ذَلِكَ فَمَعْنَاهُ أَنَّكَ لَا تَعْلَمُ مَعْنَى الْاسْتِوَاءِ -وَلَا فَإِنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ بِلَا شَكٍّ-، فَالْاسْتِوَاءُ هُوَ أَنَّهُ عَلَا عَلَى الْعَرْشِ عُلُوءًا خَاصًّا بِالْعَرْشِ؛ لِأَنَّ عِنْدَنَا عُلُوءًا عَامًّا عَلَى جَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَهَذَا ثَابِتٌ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَهُوَ مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ الثَّابِتَةِ بِالنَّقْلِ وَالْعَقْلِ، لَكِنَّ الْاسْتِوَاءَ عَلَى الْعَرْشِ مِنَ الصِّفَاتِ الْفِعْلِيَّةِ الْخَاصَّةِ بِالْعَرْشِ، وَهُوَ مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ النَّقْلُ دُونَ الْعَقْلِ.

وَعَلَى هَذَا فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَؤُلَاءِ الْمُفَوَّضَةُ إِنَّمَا أَرَادُوا أَنْ النَّبِيُّ ﷺ كَتَمَ بَيَانَ الْكَيْفِيَّةِ. فَتَقُولَ: لَا، هُمْ لَا يَقُولُونَ بِهَذَا؛ لِأَنَّ هَذَا حَقٌّ، وَهُوَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يُبَيِّنِ الْكَيْفِيَّةَ؛ لِأَنَّهُ لَا أَحَدٌ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُحِيطَ بِهَا، وَلَوْ أَنَّا كُلُّنَا بِالْكَيفِيَّةِ لَكُلُّنَا مَا لَا نُطِيقُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وَهَذِهِ نَافِيَةٌ وَلَيْسَتْ نَاهِيَّةً، فَلَا يُمْكِنُ الْإِحَاطَةُ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، لَكِنَّ هُمْ لَا يُرِيدُونَ هَذَا، هُمْ يُرِيدُونَ تَفْوِيضَ الْمَعْنَى، بِأَلَّا يُعْرِفَ مَعْنَاهَا.

المُهِمَّ: أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُفَوِّضَةَ قَدْ قَالَ عَنْهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «إِنَّ قَوْلَهُمْ مِنْ شَرِّ قَوْلِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْإِلْحَادِ»^(١).

وَمِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ الْمُؤَوَّلَةِ - أَهْلِ التَّعْطِيلِ - الَّذِينَ قَالُوا: «إِنَّ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ لَا يُرَادُ بِهَا ظَاهِرُهَا»؛ لِذَا أَوَّلُوا، أَيْ: حَرَّفُوا النُّصُوصَ إِلَى مَعَانٍ عَيْنُوهَا بِعَقُولِهِمْ، هَذِهِ الْمَعَانِي الَّتِي عَيْنُوهَا بِعَقُولِهِمْ هِيَ غَيْرُ مُبَيَّنَّةٍ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

إِذَنْ: يُلْزَمُ - عَلَى قَوْلِ أَهْلِ التَّفْوِيضِ وَعَلَى قَوْلِ أَهْلِ التَّأْوِيلِ - أَنْ تَكُونَ أَسْمَاءُ اللَّهِ وَصِفَاتُهُ غَيْرَ مُبَيَّنَّةٍ لَا فِي الْكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَّةِ!

وَنَحْنُ ذَكَرْنَا هَذِهِ الْأَوْجُهَ مِنْ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْحَمَوِيَّةِ»؛ لِيَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ الْعِلْمَ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ مَوْجُودٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

مَسْأَلَةٌ: هَلِ التَّفْوِيضُ مُلَازِمٌ لِلتَّعْطِيلِ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، فَالتَّفْوِيضُ تَعْطِيلٌ؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ عَطَلَ النَّصَّ عَمَّا يُرَادُ بِهِ، فَاللَّهُ أَرَادَ مِنَّا أَنْ نَفْهَمَ النَّصَّ عَلَى مَعْنَاهُ، وَهُمْ عَطَلُوا مَعْنَاهُ.

لَكِنِ الْفَرْقُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُعْطَلَةِ: أَنَّ الْمُعْطَلَةَ عَطَلُوا مَعْنَاهُ الظَّاهِرَ وَجَعَلُوا لَهُ مَعْنَى آخَرَ، فَصَارُوا أَحْكَمَ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ أَهْلَ التَّعْطِيلِ يَقُولُونَ لِأَهْلِ التَّفْوِيضِ: أَنْتُمْ أَغْرَازُ جُهَالٍ لَا تَعْرِفُونَ شَيْئًا، لَكِنْ نَحْنُ أَهْلُ الْعِلْمِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ مَذْهَبَ التَّعْطِيلِ - يَعْنِي مَذْهَبَ أَهْلِ التَّأْوِيلِ الَّذِي هُوَ التَّحْرِيفُ - أَحْكَمُ مِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ التَّفْوِيضِ وَأَصَحُّ، وَالْكُلُّ بَاطِلٌ.

مَسْأَلَةٌ: بَعْضُ النَّاسِ يَنْسُبُ التَّفْوِيضَ لِأَهْلِ السُّنَّةِ، فَمَا رَأَيْكُمْ؟

الجواب: هَذَا غَلَطٌ، فَالتَّفْوِيضُ -مِثْلَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ- هُوَ الَّذِي فَتَحَ بَابَ الْإِلْحَادِ وَبَابَ الْكُفْرِ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْإِلْحَادِ قَالُوا: «أَنْتُمْ تَقُولُونَ: لَا نَدْرِي. وَنَحْنُ نَقُولُ: كَذًا وَكَذًا؛ فَلَا تَسْتَطِيعُونَ أَنْ تَقُولُوا: إِنَّكُمْ خَالَفْتُمُ النَّصَّ. لِأَنَّكُمْ أَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا تَدْرُونَ مَا مَعْنَى النَّصِّ، وَمَنْ لَا يَدْرِي عَنْ مَعْنَى شَيْءٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَدَّعِيَ أَنْ هَذَا الشَّيْءُ يَخَالِفُهُ»، ثُمَّ يَقُولُونَ أَيْضًا: «إِنَّا نَحْنُ أَحْكَمُ مِنْكُمْ؛ لِأَنَّا أَهْلُ عِلْمٍ وَمَعْرِفَةٍ، وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: نَحْنُ لَا نَعْلَمُ، فَقَدْ نَادَيْتُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ بِالْجَهْلِ».

مَسْأَلَةٌ: بَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ: لَا تَخَوُّصُوا فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ. فَمَا رَأَيْكُمْ؟

الجواب: يُرِيدُونَ مِنْكَ أَلَّا تَخَوَّضَ حَتَّى يَخَوَّضَ غَيْرُكَ بِالْبَاطِلِ، فَأَنْتَ خُضَّ بِالْحَقِّ، وَالسَّلَفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَذْرَكُوا زَمَنَ الْأَهْوَاءِ -وَهُمْ أَنْقَى مِنَّا وَأَعْلَمُ مِنَّا بِاللَّهِ- وَلَمْ يَسْكُتُوا!!

ولهذا لَمَّا سُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَا بَالُنَا نَقُولُ فِي الْقُرْآنِ: إِنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ مَعَ أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَتَكَلَّمُوا بِهِذَا؟!

قَالَ: نَقُولُ بِهِذَا لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الْجَهْمِيَّةَ يَقُولُونَ: «إِنَّهُ مَخْلُوقٌ».

وَلَمَّا قِيلَ لِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ: كَيْفَ تَقُولُونَ: «إِنَّ اللَّهَ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ بِذَاتِهِ»؟! هَذَا تَكَلُّفٌ، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ لَفْظَةً: بِذَاتِهِ -أَيِ الِاسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ بِذَاتِهِ، أَمَّا لَفْظُ الذَّاتِ فَقَدْ وَرَدَتْ-.

قَالُوا: نَعَمْ، نَحْنُ نَقُولُ: (بِذَاتِهِ)؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَسْتَوِ بِذَاتِهِ، بَلْ إِنْ ﴿أَسْتَوَى﴾ بِمَعْنَى: اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، لَيْسَ أَنْ ذَاتَهُ عَلَا عَلَى الْعَرْشِ»؛ يُرِيدُونَ بِذَلِكَ نَفْيَ الْعُلُوِّ.

أَمَّا الصَّحَابَةُ فَلَمْ يَتَكَلَّمُوا بِهَذَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَظْهَرْ فِي وَقْتِهِمْ هَذِهِ الْأَهْوَاءُ، بَلْ يَقْرَأُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ رَسُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَا ظَهَرَ مِنْهَا.

فَائِدَةٌ: اعْلَمْ أَنَّ (ذَات) فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِمَعْنَى (صاحبة) وَهِيَ - فِي الْأَصْلِ - تَأْنِيثُ (ذو)، وَلَمْ تَرُدْ (ذَات) فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِمَعْنَى الْعَيْنِ، إِنَّمَا وَرَدَتْ بِمَعْنَى (جَانِب)، كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «كَذَبَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَاتِ اللَّهِ ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ»^(١) أَي: فِي سَبِيلِهِ وَجَانِبِهِ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُ خُبَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٢):

وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ وَإِنْ يَشَأْ

وَلَيْسَ الْمَعْنَى (فِي نَفْسِهِ) الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْإِلَهِ، وَتَأْتِي ذَاتُ بِمَعْنَى (أَيِّ) مِثْلُ: «نَزَلْتُ بِهِ ذَاتَ لَيْلَةٍ» بِمَعْنَى: أَيِّ لَيْلَةٍ مِنَ اللَّيَالِي. لَكِنْ اسْتَعْمَلَهَا الْعُلَمَاءُ مِنْ عَهْدِ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى أَنَّهَا فِي مَعْنَى النَّفْسِ وَالْعَيْنِ، وَعَلَيْهِ فَلَا حَرَجَ عِنْدَ التَّقْسِيمِ أَنْ نَقُولَ: ذَاتُ وَصِفَاتٍ، بِمَعْنَى قَسِيمَةٍ لِلصِّفَةِ، وَلَا تُنْكَرُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾

[النساء: ١٢٥]، رقم (٣٣٥٨)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ،

رقم (٢٣٧١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «ثنتين منهن في ذات الله».

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب هل يستأجر الرجل ومن لم يستأجر، رقم (٣٠٤٥)،

من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الخامس: أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونُوا قَائِلِينَ بِالْحَقِّ فِي هَذَا
الْبَابِ^[١]؛ لِأَنَّ ضِدَّ ذَلِكَ إِمَّا السُّكُوتُ وَإِمَّا الْقَوْلَ بِالْبَاطِلِ، وَكِلَاهُمَا مُتَمَنِّعٌ
عَلَيْهِمْ^[٢].

مَسْأَلَةٌ: الْحَشْوِيَّةُ هَلْ هِيَ رَمِيٌّ لِأَهْلِ السُّنَّةِ، أَمْ أَنَّهَا اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْمُفَوَّضَةِ؟

الْجَوَابُ: هِيَ رَمِيٌّ لِأَهْلِ السُّنَّةِ؛ يَعْنِي يَقُولُونَ: هُوَ لَا حَشْوٍ، لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ
خَيْرٌ، وَلَا فِي كَلَامِهِمْ صِدْقٌ وَلَا شَيْءٌ. أَوْ أَنَّ الْحَشْوَ الَّذِينَ هُمْ مِنْ عَامَّةِ النَّاسِ،
وَهُمُ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ شَيْئًا. فَلَهَا مَعْنِيَانِ عِنْدَهُمْ.

[١] هَذَا الْوَجْهَ بِاعْتِبَارِ حَالِ الصَّحَابَةِ، وَهَذِهِ ضَرُورَةٌ عَقْلِيَّةٌ، وَمَا سِيَأْتِي فَإِنَّهُ
مِنِ الْأَدَلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ.

ونعني بـ«الباب» أي: بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الصَّحَابَةُ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَائِلِينَ بِالْحَقِّ فِيهِ.

وَهَذِهِ دَعْوَى، وَكُلُّ دَعْوَى تَحْتَاجُ إِلَى بَيِّنَةٍ، وَالْبَيِّنَةُ هِيَ: «أَنَّ ضِدَّ ذَلِكَ إِمَّا
السُّكُوتُ وَإِمَّا الْقَوْلَ بِالْبَاطِلِ، وَكِلَاهُمَا مُتَمَنِّعٌ عَلَيْهِمْ».

[٢] يَتَبَيَّنُ بِهَذَا أَنَّ أَحْوَالَ الصَّحَابَةِ لَا تَخْلُو مِنْ ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ يَقُولُوا بِالْحَقِّ،
أَوْ يَسْكُتُوا عَنْهُ، أَوْ يَقُولُوا بِالْبَاطِلِ. فَسُكُوتُهُمْ عَنْ بَيَانِ الْحَقِّ: لَا يُمَكِّنُ، وَالنَّبِيُّ
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَدْ شَهِدَ لَهُمْ بِأَنَّهُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ^(١)، وَشَهِدَ لَهُمُ التَّارِيخُ أَيْضًا بِأَنَّهُمْ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم (٢٦٥٢)،
ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين
يلونهم، رقم (٢٥٣٣)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَمَّا امْتِنَاعُ السُّكُوتِ فَوَجْهُهُ: أَنَّ السُّكُوتَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَنْ جَهْلِ مِنْهُمْ
بِمَا يَحِبُّ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَمَا يَجُوزُ عَلَيْهِ مِنْهَا وَيُمْتَنِعُ، وَإِمَّا أَنْ
يَكُونَ عَنْ عِلْمٍ مِنْهُمْ بِذَلِكَ وَلَكِنْ كَتَمُوهُ؛ وَكُلٌّ مِنْهُمَا مُمْتَنِعٌ^[١]:

أَمَّا امْتِنَاعُ الْجَهْلِ^[٢]:

أَنْصَحُ عِبَادَ اللَّهِ -بَعْدَ الرُّسُلِ- لِعِبَادِ اللَّهِ، فَإِذَا كَانُوا أَنْصَحَ النَّاسِ وَأَعْلَمَ النَّاسِ
بالشريعة فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْكُتُوا عَنِ الْحَقِّ. كَذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقُولُوا بِالْبَاطِلِ؛
فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَقُولُوا بِالْحَقِّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ الْقِسْمَةُ الْعَقْلِيَّةُ تَنْحَصِرُ فِي ثَلَاثَةِ أُمُورٍ
فَانْتَفَى اثْنَانِ لَزِمَ الثَّالِثُ.

فَمَثَلًا: إِذَا قُلْتُ لَكَ: الْجِيمُ تَحْتَهَا نُقْطَةٌ، وَالْحَاءُ فَوْقَهَا نُقْطَةٌ. إِذْنِ الْحَاءِ لَيْسَ
عَلَيْهَا نُقْطَةٌ. وَهَذَا لَا زِمَ؛ لِأَنَّ الْمُتَّبَعَ لِلشَّكْلِ يَجِدُ النُّقْطَ فَوْقَ أَوْ تَحْتَ، فَلَيْسَ هُنَاكَ
نُقْطَةٌ لَا عَلَى الْيَمِينِ وَلَا عَلَى الْيَسَارِ. فَإِذَا نَقُولُ: إِنَّهُ إِذَا بَطَلَ اثْنَانِ تَعَيَّنَ الثَّالِثُ.

[١] فَسُكُوتُ الصَّحَابَةِ عَنْ بَيَانِ الْحَقِّ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ مُمْتَنِعٌ؛ لِأَنَّ
السُّكُوتَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَنْ جَهْلِ بِالْحَقِّ فَلَا يَقْدِرُونَ أَنْ يَتَكَلَّمُوا بِمَا هُمْ جَاهِلُونَ فِيهِ،
وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَنْ كِتْمَانٍ لِلْحَقِّ مَعَ عِلْمِهِمْ بِهِ، وَهَذَا مُمْتَنِعٌ عَلَى الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

أَمَّا سُكُوتُ بَعْضِهِمْ عَنْ مَسْأَلَةِ فَرْدِيَّةِ لُحُوفٍ مُحْذُورٍ، فَهَذَا قَدْ يُمَكِّنُ، لَكِنْ فِي
الْنِّهَايَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَبِينَهُ، كَمَا فَعَلَ مُعَاذُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ أَخْبَرَ بِالْحَدِيثِ عِنْدَ مَوْتِهِ^(١).

[٢] عَلَى الصَّحَابَةِ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوما دون قوم، رقم (١٢٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة، رقم (٣٢)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَلَا تَهُ لَا يُمَكِّنُ لِأَيِّ قَلْبٍ فِيهِ حَيَاةٌ وَوَعْيٌ وَطَلَبٌ لِلْعِلْمِ وَنَهْمَةٌ فِي الْعِبَادَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَكْبَرُ هَمِّهِ هُوَ الْبَحْثُ فِي الْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَمَعْرِفَتُهُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَتَحْقِيقَ ذَلِكَ عِلْمًا وَاعْتِقَادًا^(١).

[١] كُلُّ إِنْسَانٍ فِي قَلْبِهِ حَيَاةٌ وَمَحَبَةٌ لِلْعِلْمِ وَنَهْمَةٌ فِي الْعِبَادَةِ أَوَّلُ مَا سِيَّحَتْهُ عَنْ مَعْرِفَةِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ.

لَكِنْ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ هَذَا يَكْذِبُهُ الْوَاقِعُ؛ لِأَنَّا - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - نَحِبُ الْعِلْمَ وَفِي قُلُوبِنَا نَهْمَةٌ لِلْعِبَادَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا نَدْرُسُ عِلْمَ التَّوْحِيدِ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ كَمَا يَنْبَغِي.

لَكِنْ يُقَالُ: إِنَّ عِنْدَنَا مِنْهُ شَيْئًا كَثِيرًا، فَنَحْنُ نَشَأُنَا عَلَى الْإِسْلَامِ وَعَلَى مَعْرِفَةِ رَبِّنَا - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، لَكِنْ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ - فَالْصَّغِيرُ حِينَ تَسْأَلُهُ: أَيْنَ اللَّهُ؟ يَقُولُ: فِي السَّمَاءِ. مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفِطْرَةَ مَغْرُوسَةٌ فِيهِ، فَنَحْنُ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - عِنْدَنَا شَيْءٌ كَثِيرٌ مِنْ مَعْرِفَةِ هَذَا. لَكِنْ يَتَصَوَّرُ هَذَا فِي إِنْسَانٍ جَاهِلٍ لَمْ يَعْشُ فِي الْإِسْلَامِ، وَعِنْدَهُ رَغْبَةٌ فِي الْعِبَادَةِ، لَا بُدَّ أَنْ يَبْحَثَ عَنْ هَذَا الْإِلَهِ قَبْلُ؛ لِأَجْلِ أَنْ يَبْنِيَ عَقِيدَتَهُ عَلَى شَيْءٍ.

وَلِهَذَا كَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أحيانًا يَحْدِثُهُمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْحَدِيثِ وَيَسْتَفْهَمُونَ عَنْهُ.

فَمَثَلًا: لَمَّا أَخْبَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّ اللَّهَ يَضْحَكُ، قَالُوا: أَوْ يَضْحَكُ رَبُّنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالُوا: لَنْ نَعْدِمَ مِنْ رَبِّ يَضْحَكُ خَيْرًا^(١).

(١) أخرجه الإمام أحمد (١١/٤)، وابن ماجه: في المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية، رقم (١٨١)، من حديث أبي رزين العقيلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْقُرُونَ الْمُفْضَلَةَ - وَأَفْضَلُهُمُ الصَّحَابَةُ - هُمْ أَبْلَغُ النَّاسِ فِي حَيَاةِ الْقُلُوبِ وَحُبِّهِ الْخَيْرِ وَتَحْقِيقِ الْعُلُومِ النَّافِعَةِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قُرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»، وَهَذِهِ الْخَيْرِيَّةُ تَعُمُّ فَضْلَهُمْ فِي كُلِّ مَا يُقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ وَاعْتِقَادٍ.

ثُمَّ لَوْ فَرَضْنَا أَنَّهُمْ كَانُوا جَاهِلِينَ بِالْحَقِّ فِي هَذَا الْبَابِ لَكَانَ جَهْلُ مَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ بَابِ أُولَى^(١)؛ لِأَنَّ مَعْرِفَةَ مَا يُثَبِّتُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ أَوْ يُنْفَى عَنْهُ إِنَّمَا تُتَلَقَّى مِنْ طَرِيقِ الرِّسَالَةِ، وَهُمْ الْوَاسِطَةُ بَيْنَ الرُّسُولِ ﷺ وَبَيْنَ الْأُمَّةِ، وَعَلَى هَذَا الْفَرَضِ يَلْزَمُ أَلَّا يَكُونَ عِنْدَ أَحَدٍ عِلْمٌ فِي هَذَا الْبَابِ. وَهَذَا ظَاهِرُ الْامْتِنَاعِ^(٢).

وَلَمَّا سَأَلُوهُ: «أَقْرَبُ رَبُّنَا فُتْنَانِيهِ، أَمْ بَعِيدُ فُتْنَانِيهِ؟» أَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾^(١) [البقرة: ١٨٦] عَلَى خِلَافٍ فِي صِحَّةِ هَذَا السَّبَبِ.

الْمَقْصُودُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ الَّذِي عِنْدَهُ رَغْبَةٌ فِي تَحْقِيقِ الْعِبَادَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَبْحَثَ عَنْ صِفَاتِ الْمَعْبُودِ وَأَسْمَائِهِ حَتَّى يَعْبُدَهُ عَلَى بَصِيرَةٍ؛ فَلِهَذَا يَمْتَنِعُ الْجَهْلُ عَلَيْهِمْ.

[١] يَعْنِي لَوْ قَالَ قَائِلٌ: يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُمْ جَاهِلُونَ، أَوْ لَمْ يَبْحَثُوا، أَوْ لَمْ يَحْرُصُوا عَلَى الْوُصُولِ إِلَى الْحَقِّ. فَنَقُولُ: إِذَا كَانُوا جَاهِلِينَ فَالَّذِينَ بَعْدَهُمْ مِنْ بَابِ أُولَى.

[٢] يَعْنِي لَوْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ كَاثَرٌ وَقَالَ: أَنَا لَا أُوَافِقُكَ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ

(١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ (٣/ ٢٢٢-٢٢٣)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَفْسِيرِهِ (١/ ٣١٤)، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي الْعِظْمَةِ (٢/ ٥٣٥)، مِنْ حَدِيثِ الصَّلْتِ بْنِ الْحَكِيمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَمَّا امْتِنَاعُ كِتْمَانِ الْحَقِّ: فَلَأَنَّ كُلَّ عَاقِلٍ مُنْصِفٍ عَرَفَ حَالَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَحَرَصَهُمْ عَلَى نَشْرِ الْعِلْمِ النَّافِعِ وَتَبْلِيغِهِ الْأُمَّةَ، فَإِنَّهُ لَنْ يُمَكِّنَهُ أَنْ يَنْسَبَ إِلَيْهِمْ كِتْمَانُ الْحَقِّ، وَلَا سِيَّمَا فِي أَوْجِبِ الْأُمُورِ وَهُوَ مَعْرِفَةُ اللَّهِ -تَعَالَى- وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ^[١].

لَا بُدَّ أَنْ يَكُونُوا عَالِمِينَ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، وَأَقُولُ: يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونُوا جَاهِلِينَ. وَهَذِهِ -كَمَا قُلْنَا- مُكَابَرَةٌ، لَكِنْ عَلَى فَرَضٍ أَنَّا سَلَّمْنَا بِهِذَا الْقَوْلَ فَإِنَّا نَقُولُ: إِذَا كَانَ الصَّحَابَةُ جَاهِلِينَ فَالَّذِينَ بَعْدَهُمْ أَجْهَلُ بِلَا شَكٍّ؛ لِأَنَّا عَلَى فَرَضٍ أَنْ تَكُونَ أَسْمَاءُ اللَّهِ وَصِفَاتُهُ مَعْلُومَةٌ فَإِنَّهَا تُتَلَقَّى مِنَ الرَّسُولِ ﷺ، وَالطَّرِيقُ الْمَوْصِلُ إِلَى الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي بَابِ الْعِلْمِ هُمُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّا لَمْ نُذَرِكِ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَأْتِينَا خَبَرٌ فِي بَابِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ الصَّحَابَةِ، فَعَلَى هَذَا إِذَا قُلْنَا: (إِنَّ الصَّحَابَةَ جَاهِلُونَ) لَزِمَ أَنْ نَكُونَ نَحْنُ أَيْضًا أَجْهَلُ بِذَلِكَ، وَحَيْثُ لَا يَكُونُ عِنْدَ الْأُمَّةِ كُلِّهَا مِنْ أُولَئِكَ إِلَى آخِرِهَا عِلْمٌ فِي بَابِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ. وَهَذَا ظَاهِرُ الْامْتِنَاعِ.

وَلِذَلِكَ: الَّذِينَ يَسُبُّونَ الصَّحَابَةَ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- مِنْ فِرْقِ الْأُمَّةِ، سَوَاءَ قَصَدُوا أَوْ لَمْ يَقْصِدُوا؛ نَتِجَةُ هَذَا السَّبِّ التَّشْكِيكُ فِي كُلِّ الشَّرِيعَةِ؛ لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ مَا جَاءَتْنا إِلَّا مِنْ طَرِيقِ الصَّحَابَةِ، فَإِذَا سَبَبْنَا الصَّحَابَةَ أَوْ رَمَيْنَاهُمْ بِالْفِسْقِ أَوْ بِالْكُفْرِ أَوْ الرَّدَّةِ فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا شَرِيعَةَ عِنْدَنَا قَائِمَةً؛ إِذْ إِنَّ الشَّرِيعَةَ لَمْ تَأْتِ إِلَّا عَنْ طَرِيقِهِمْ. وَلِهَذَا كَانَتْ هَذِهِ الْبِدْعَةُ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- مِنْ أَكْبَرِ الْبِدَعِ إِنْكَارًا لِلشَّرِيعَةِ.

[١] إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الصَّحَابَةَ عَالِمُونَ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونُوا مُعَلِّمِينَ، وَأَنْ يَبَيِّنُوا لِلنَّاسِ، لَا أَنْ يَكْتُمُوا الْحَقَّ عَنِ النَّاسِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُمْ أَنْصَحُ الْأُمَّةِ لِلْأُمَّةِ.

فَإِذَا قَالَ لَنَا قَائِلٌ: هَذَا الْكَلَامُ كُلُّهُ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّا نَجْهَلُ الْآنَ أَسْمَاءَ اللَّهِ الَّتِي قَالَ عَنْهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(١) فَلَمْ تُبَيِّنْ لَنَا فِي الْحَدِيثِ.

فَالْجَوَابُ عَلَى هَذَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ مَنْ اِخْتَجَّ بِالْحَدِيثِ^(٢) الَّذِي سَرَدَ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ فَإِنَّ هَذَا الْإِيرَادَ لَا يَرِدُ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا مَنْ رَأَى أَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي سَرَدَ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ التَّسْعَةَ وَالتَّسْعِينَ لَا يَصِحُّ وَأَنَّهُ مُدْرَجٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ حَيْثُ تَتَّبَعَهَا حَسَبَ عِلْمِهِ وَسَرَدَهَا، مَنْ قَالَ بِهَذَا قَالَ: إِنَّ الشَّارِعَ لَمْ يُهْمَلْهَا، بَلْ هِيَ مَوْجُودَةٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُحِيلُنَا عَلَى أَمْرٍ غَيْرِ مَوْجُودٍ، لَكِنْ الْمُهْمَلُ مِنْهَا هُوَ تَعْيِينُهَا، حَيْثُ وَكَلَهُ الشَّارِعُ لِلْعِبَادِ لِأَجْلِ أَنْ يَجْتَهِدُوا فِي طَلِبِهَا وَتَحْرِيرِهَا؛ حَتَّى يُعْرِفَ بِذَلِكَ مَنْ كَانَ حَرِيصًا عَلَى إِحْصَائِهَا وَمَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِحْصَاءَهَا لَيْسَ بِالْأَمْرِ الْهَيِّنِ؛ إِذْ يَحْصُلُ بِإِحْصَائِهَا دُخُولُ الْجَنَّةِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لِهَذَا الْعَوَظِ مِنْ ثَمَنِ وَهُوَ أَنَّهُ تَرَكَ هَذَا الْأَمْرَ لِلنَّاسِ يَتَطَلَّبُونَهُ بِأَنْفُسِهِمْ.

ثُمَّ إِنَّهُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- تَرَكَهَا أَيْضًا مَفْتُوحَةً لِأَجْلِ أَنْ يَتَوَسَّعَ النَّاسُ فِي إِدْرَاكِ مَا يُدْرِكُونَ مِنْهَا، فَمَثَلًا: قَدْ يَكُونُ عِنْدِي هَذَا الْاسْمُ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، وَأَرَى أَنَّهُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب إن لله مائة اسم إلا واحدًا (٧٣٩٢)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها (٢٦٧٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، رقم (٣٥٠٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

.....

هُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ، وَأَنْتَ تَرَى اسْمًا آخَرَ، فَنَأْخُذُ مِنْ مَجْمُوعِ الْأَسْمَاءِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا وَنُخْصِيهَا؛ وَيَكُونُ ذَلِكَ سَبِيلًا لِدُخُولِ الْجَنَّةِ.

ولهذا: لَيْسَ مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّا لَا نَجِدُ أَكْثَرَ مِنْ تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ اسْمًا، بَلْ هِيَ أَكْثَرُ مِنْ تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ بِلَا شَكٍّ؛ لَكِنْ مَنْ أَحْصَى تِسْعَةً وَتِسْعِينَ مِنَ الْمَوْجُودِ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ بِذَلِكَ الْجَنَّةَ.

وبهذا يزول هذا الإيراد الَّذِي قَدْ يَكُونُ فِي قَلْبِ كُلِّ إِنْسَانٍ عِنْدَمَا يُقَالُ لَهُ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَرَسُولَهُ قَدْ بَيَّنَّا الْحَقَّ فِي بَابِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ بَيَانًا وَاضِحًا، فَإِذَا أُوْرِدَ عَلَيْنَا هَذَا الْإِشْكَالُ أَجَبْنَا عَنْهُ بِأَحَدِ هَذَيْنِ الْجَوَابَيْنِ:

الجواب الأول: أَنَّ مَنْ قَبِلَ حَدِيثَ تَعْيِينِهَا أَجَابَ بِهِ وَقَالَ: الْأَمْرُ وَاضِحٌ.

الجواب الثاني: أَنَّ مَنْ لَمْ يَقْبَلْهُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبْهَمَهَا عَلَى الْعِبَادِ رَحْمَةً بِهِمْ وَامْتِحَانًا لَهُمْ؛ رَحْمَةً بِهِمْ لِيَكُونَ هَذَا أَوْسَعَ فِي الْمَجَالِ، فَكُلُّ مَنْ يَخْتَارُ مَا يَرَى مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فَيُحْصِيهَا وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَأَيْضًا أُبْلَغَ فِي الْامْتِحَانِ بِطَلِبِهَا وَالْبَحْثِ عَنْهَا حَتَّى يَعِيْنَهَا الْإِنْسَانُ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَعِيْنَةً لَنَا لَمْ يَكُنْ فِي إِحْصَائِهَا تَعَبٌ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ مُبْهَمَةً فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ أَنْ يُرَاجَعَ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ وَأَنْ يَتَّبَعَ وَيُخْرِصَ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّ فِيهِ مَصْلَحَةً لِلْعَبْدِ، وَفِيهِ امْتِحَانًا لَهُ، وَبِهَذَا عَلِمَ أَنَّ إِخْفَاءَهَا مِنَ الْمَصْلَحَةِ.

وَنَظِيرُ مَا أُخْفِيَ مِنَ الْعِبَادَاتِ امْتِحَانًا لِلْعِبَادِ: سَاعَةُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَلَيْلَةُ الْقَدْرِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ عُيِّنَتْ مَا حَرَصَ النَّاسُ عَلَى الْعَمَلِ إِلَّا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ أَوْ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ وَفَاتَهُمْ

خيرٌ كثيرٌ، أرايتم لو أن لَيْلَةَ الْقَدَرِ مَعِيْنَةٌ فِي لَيْلَةٍ سَبْعَةٍ وَعَشْرِينَ؟! لَفَاتِ النَّاسَ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ وَالْعَمَلِ تِسْعُ لَيَالٍ، فَعَدِمَ تَعْيِينَهَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ عَظِيمَةٌ لِلْإِنْسَانِ.

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّنَا لَا نُحِسُّ بِهَذِهِ الْمَصْلَحَةِ فِي زِيَادَةِ تِسْعِ لَيَالٍ لَنَا نَجْتَهِدُ فِيهَا بِالْعَمَلِ، لَا نَحْسُ بِهَذِهِ الْمَصْلَحَةِ إِلَّا إِذَا حَضَرَ الْأَجَلَ، قَالَ: (لَيْتَنِي عَمِلْتُ)، فَالآنَ مَثَلًا يَكُونُ لِلْإِنْسَانِ دَرَاهِمُ مَوْجُودَةٌ فِي أَكْيَاسٍ لَا يَهْمُ الْوَاحِدُ أَنْ يَأْخُذَ رِيَالًا وَيُرْمِي بِهَ، لَكِنْ كُلَّمَا قَلَّتِ الدَّرَاهِمُ كَانَتْ أَعْلَى، وَنَحْنُ بِالْعَكْسِ كُلَّمَا زِدْنَا بِالسَّنِينَ هَانَ عَلَيْنَا ضِيَاعُ الْأَيَّامِ، لَكِنْ إِذَا انْتَهَتْ الدَّرَاهِمُ يَقُولُ الْوَاحِدُ: يَا لَيْتَنِي احْتَفِظْتُ بِالدَّرَاهِمِ! لَيْتَنِي مَا ضَيَعْتُهَا!

هَكَذَا اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا حَكِيمٌ، يَشْرَعُ لِعِبَادِهِ هَذِهِ الْأُمُورَ وَيُخْفِيهَا لِمَصْلَحَتِهِمْ، وَفِي نَفْسِ الْوَقْتِ امْتِحَانًا لِلْعِبَادِ، فَالْإِنْسَانُ الْخَرِيصُ يَقُولُ: مَا أَرْخَصَ عَشْرَ لَيَالٍ فِي لَيْلَةٍ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ، وَالْإِنْسَانُ الْكَسْلَانُ يَقُولُ: لَا أُرِيدُ أَنْ أَتَعَبَ وَأَسْهَرَ عَشْرَ لَيَالٍ.

فَهَذِهِ الْمَسَائِلُ الدَّقِيقَةُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَأَمَّلَهَا فِي شَرَعِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى الْحِكْمَةَ الْبَالِغَةَ فِي كُلِّ مَا شَرَعَ، لَكِنْ مِنْهَا مَا هُوَ مَعْلُومٌ لَنَا، وَمِنْهَا مَا هُوَ مَجْهُولٌ لَنَا.

مَسْأَلَةٌ: هَلْ إِيْحْصَاءُ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى الْوَارِدُ فِي الْحَدِيثِ يَكُونُ بِالْعَدِّ فَقَطْ؟

الْجَوَابُ: لَا، بَلْ إِيْحْصَاؤُهَا يَتَضَمَّنُ ثَلَاثَةَ أُمُورَ:

أَوَّلًا: حِفْظُهَا.

ثانيًا: فهم مَعْنَاهَا.

ثالثًا: التعبد لله بمقتضاها؛ لِأَنَّ الله يَقُولُ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]. أَمَّا مُجَرَّدُ أَنْ يَكْتُبَ لَهُ وَرَقَةً وَيَكْرِرها فَهَذَا لَيْسَ بِإِحْصَاءٍ لَهَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كُنْتُ أَعْرِفُ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى مَا يَقَارِبُ التَّسْعَةَ وَالتَّسْعِينَ، لَكِنْ لَمْ أَعُدَّهَا؟

قُلْنَا: لَا بُدَّ أَنْ تَحْصِيَهَا؛ لِأَنَّ هُنَاكَ أَشْيَاءَ مُحَدَّدَةً بِالْشَّرْعِ لَا بُدَّ أَنْ يُرَاعَى تَحْدِيدُهَا، فَمَثَلًا: إِذَا سَلَّمَ مِنَ الْفَرِيضَةِ يَسْبِّحُ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَيُحْمَدُ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَيَكْبِّرُ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، لَوْ قَالَ: أَنَا سَأَفْعَلُ ذَلِكَ بِدُونِ عَدِّ فَإِنَّهُ لَا يَحْصُلُ عَلَى الْأَجْرِ التَّامِّ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مُحَدَّدٍ فَإِنَّهُ يُرَاعَى تَحْدِيدُهُ، وَلَوْ زَادَ عَلَيْهَا عَلَى سَبِيلِ التَّعَبُّدِ بِهِذِهِ الزِّيَادَةِ فَهَذَا بِدْعَةٌ، وَإِنْ زَادَ عَلَى أَنْ هَذَا التَّسْبِيحُ مُطْلَقٌ فَهَذَا جَائِزٌ لَكِنْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْلِنَهُ أَمَامَ النَّاسِ فَيَتَّخِذُوهُ سُنَّةً.

الْحَاصِلُ: أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونُوا قَائِلِينَ بِالْحَقِّ فِي بَابِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا: لِأَنَّ ضِدَّ قَوْلِ الْحَقِّ إِمَّا السَّكُوتُ وَإِمَّا قَوْلُ الْبَاطِلِ، وَكِلَاهُمَا مَمْتَنِعٌ عَلَى الصَّحَابَةِ؛ لِأَنَّ السَّكُوتَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَنْ جَهْلٍ أَوْ عَنْ عِلْمٍ مَعَ الْكُتْمَانِ، وَهَذَا أَيْضًا مُسْتَحِيلٌ؛ فَجَهْلُ الصَّحَابَةِ بِمَا يَجِبُ لِلَّهِ وَيَمْتَنِعُ وَيَجُوزُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ أَمْرٌ لَا يُمَكِّنُ، وَسَكُوتُهُمْ عَنِ الْحَقِّ مَعَ عِلْمِهِمْ بِهِ أَمْرٌ لَا يُمَكِّنُ، وَلِهَذَا نَقُولُ: إِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ كُتْمَانَهُمْ. إِضَافَةٌ إِلَى ذَلِكَ: «أَنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنْهُمْ مِنْ قَوْلِ الْحَقِّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ كَثِيرٌ يَعْرِفُهُ مَنْ طَلَبَهُ وَتَبَعَهُ».

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنْهُمْ مِنْ قَوْلِ الْحَقِّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ كَثِيرٌ يَعْرِفُهُ مَنْ طَلَبَهُ وَتَبَّعَهُ^[١].

وَأَمَّا امْتِنَاعُ الْقَوْلِ بِالْبَاطِلِ عَلَيْهِمْ فَمِنْ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنَّ الْقَوْلَ بِالْبَاطِلِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقُومَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ صَحِيحٌ^[٢]، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَبْعَدَ النَّاسِ عَنِ الْقَوْلِ فِيمَا لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ صَحِيحٌ، خُصُوصًا فِي أَمْرِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَأُمُورِ الْغَيْبِ^[٣]، فَهُمْ أَوْلَى النَّاسِ بِامْتِنَاعِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]^[٤]،

[١] وَلَكِنْ مَعَ هَذَا لَمْ يَأْتِ عَنْهُمْ فِي بَابِ الصِّفَاتِ مِثْلُ مَا أَتَى عَنِ التَّابِعِينَ وَمِنْ بَعْدِهِمْ؛ لِأَنَّ النَّاسَ لَمْ يَتَكَلَّمُوا فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ بِالصِّفَاتِ كَمَا تَكَلَّمُوا فِيمَا بَعْدُ، فَإِنْ بَدَعَةُ الْجَهْمِيَّةِ أَوَّلُ مَا ظَهَرَتْ عَلَى يَدِ الْجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ، ثُمَّ الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ، وَذَلِكَ بَعْدَ انْقِرَاضِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ لَهُمْ كَلَامٌ كَثِيرٌ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ لِكِنَّةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَلَامِ مَنْ بَعْدَهُمْ قَلِيلٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقُومَ عَلَيْهِ» أَيِ عَلَى صَحْتِهِ «دَلِيلٌ صَحِيحٌ» يَعْنِي: لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى الْقَوْلِ بِالْبَاطِلِ وَأَنَّهُ حَقٌّ، أَمَّا عَلَى بُطْلَانِهِ فَيُمْكِنُ أَنْ يَقُومَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ صَحِيحٌ.

[٣] الصَّحَابَةُ أَبْعَدَ النَّاسِ عَنِ الْقَوْلِ بِمَا لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ صَحِيحٌ، لَا سِيَّمَا فِي أَمْرِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ أُمُورِ الْغَيْبِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهَا الْإِنْسَانُ إِلَّا بِحَقٍّ.

[٤] وَمَعْنَى «لَا تَقْفُ» أَيِ: لَا تَتَّبِعْهُ فَتَقُولَ بِهِ.

وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]^[١].

ثانيهما: أن القول بالباطل إمّا أن يكون مصدره الجهل بالحق، وإمّا أن يكون مصدره إرادة ضلال الخلق، وكلاهما ممتنع في حق الصحابة رضي الله عنهم. أمّا امتناع الجهل فقد تقدم بيانه.

وأما امتناع إرادة ضلال الخلق: فلأن إرادة ضلال الخلق قصد سيئ لا يمكن أن يصدر من الصحابة الذين عرفوا بتمام النصيحة للأمة ومحبة الخير لها^[٢]. ثم لو جاز عليهم سوء القصد فيما قالوه في هذا الباب؛ لجاز عليهم سوء القصد فيما يقولونه في سائر أبواب العلم والدين^[٣].....

[١] والشاهد - في آية الأعراف - قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾

[الأعراف: ٣٣].

[٢] لا يمكن للصحابة رضي الله عنهم أن يقولوا بالباطل لأجل أن يضلوا الناس؛ لأن المعروف من حالهم أنهم يحبون الخير، وأنهم أنصح الخلق - يعني بعد الرسل - للأمة، فلا يمكن مع هذا أن يريدوا ضلال الخلق.

[٣] يعني لو قلنا: إن الصحابة يمكن أن يقولوا في هذا الباب بالباطل ليضلوا الخلق، فإنه يمكن إذن أن يقولوا في غير هذا الباب - في باب العبادات مثلاً - بالباطل ليضلوا الناس عن سبيل الله، فإذا جوزنا هذا وهذا من أنه يجوز أن يقولوا بالباطل في باب العقائد وفي باب العبادات الظاهرة؛ فإننا نعدم الثقة بكل ما يقولونه في الشريعة، وهذا يؤدي بلا ريب إلى بطلان الشريعة رأساً، ولهذا قال:

فَتُعَدَمُ الثِّقَةُ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَخْبَارِهِمْ فِي هَذَا الْبَابِ وَغَيْرِهِ، وَهَذَا مِنْ أَبْطُلِ الْأَقْوَالِ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ الْقَدَحَ فِي الشَّرِيعَةِ كُلِّهَا.

وَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونُوا قَائِلِينَ بِالْحَقِّ فِي هَذَا الْبَابِ، فَإِنَّهُمْ إِمَّا أَنْ يَكُونُوا قَائِلِينَ ذَلِكَ بِعَقُولِهِمْ أَوْ مِنْ طَرِيقِ الْوَحْيِ^[١]. وَالْأَوَّلُ مُنْتَعَمٌ^[٢]؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يُدْرِكُ تَفَاصِيلَ مَا يَجِبُ لِلَّهِ تَعَالَى مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ، فَتَعَيَّنَ الثَّانِي وَهُوَ أَنْ يَكُونُوا تَلَقَّوْا هَذِهِ الْعُلُومَ مِنْ طَرِيقِ رِسَالَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ بَيَّنَّ الْحَقَّ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، وَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ^[٣].

«فَتُعَدَمُ الثِّقَةُ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَخْبَارِهِمْ فِي هَذَا الْبَابِ وَغَيْرِهِ، وَهَذَا مِنْ أَبْطُلِ الْأَقْوَالِ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ الْقَدَحَ فِي الشَّرِيعَةِ كُلِّهَا. وَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونُوا قَائِلِينَ بِالْحَقِّ فِي هَذَا الْبَابِ، فَإِنَّهُمْ إِمَّا أَنْ يَكُونُوا قَائِلِينَ ذَلِكَ بِعَقُولِهِمْ أَوْ مِنْ طَرِيقِ الْوَحْيِ».

[١] بَعْدَ أَنْ تَقَرَّرَ عِنْدَنَا أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونُوا قَائِلِينَ بِالْحَقِّ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، فَمِنْ أَيْنَ جَاءَهُمْ هَذَا الْحَقُّ؟

نَقُولُ: هَذَا لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدِ طَرِيقَيْنِ: إِمَّا أَنَّهُ جَاءَهُمْ عَنْ طَرِيقِ الْعَقْلِ، أَيْ هُمْ فَكَّرُوا وَقَالُوا: يَجِبُ لِلَّهِ كَذَا، وَيَجِبُ لِلَّهِ كَذَا. أَوْ أَنَّهُ جَاءَهُمْ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ.

[٢] أَيْ أَنَّهُ بِطَرِيقِ الْعَقْلِ.

[٣] هَذَا الدَّلِيلُ الْعَقْلِي وَإِنْ كَانَ طَوِيلًا، لَكِنَّهُ مُفِيدٌ جَدًّا لَطَالِبِ الْعِلْمِ؛ إِذْ كُلُّهُ حُجَجٌ عَقْلِيَّةٌ مَنْطِقِيَّةٌ تُعَلِّمُ بِالتَّبَعِ وَالِاسْتِقْرَاءِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ لَا تَخْرُجُ عَنْ كَذَا أَوْ كَذَا،

.....

فَإِذَا بَطَلَ وَاحِدٌ تَعَيَّنَ الثَّانِي، كُلُّ هَذَا الْكَلَامِ مُؤَدَّاهُ وَمَحَطُّ الْفَائِدَةِ مِنْهُ: أَنَّ الَّذِي بَيَّنَّ الْحَقَّ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ هُوَ النَّبِيُّ ﷺ، وَتَكَلَّمَ الصَّحَابَةُ بِهِ مِنْ بَعْدِهِ، وَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ.





البَابُ الثَّالِثُ



فِي طَرِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ



أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ هُمُ الَّذِينَ اجْتَمَعُوا عَلَى الْأَخْذِ بِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ^[١]،
وَالْعَمَلِ بِهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ وَالْإِعْتِقَادِ^[٢].

[١] «اجتمعوا»: ولهذا سُمُّوا: جماعة. «بِسُنَّةٍ»: ولهذا سُمُّوا: أَهْلُ السُّنَّةِ. و(الجماعة) فِي أَصْلِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مَعْنَاهَا: الْاجْتِمَاعُ، وَلَكِنَّهُ نُقِلَ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى إِلَى الْقَوْمِ الْمُجْتَمِعِينَ. إِذَنْ «أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ»: هُمُ الَّذِينَ اجْتَمَعُوا عَلَى الْأَخْذِ بِسُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَلِهَذَا سَمَّيْنَاهُمْ: (أَهْلَ السُّنَّةِ) لِأَخْذِهِمْ بِالسُّنَّةِ، وَ(أَهْلَ الْجَمَاعَةِ) لِاجْتِمَاعِهِمْ عَلَيْهَا.

وَبِهَذَا التَّعْرِيفِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ نَعْرِفُ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِيهِمُ الْأَشَاعِرَةُ وَلَا الْمَأْتَرِيذِيَّةُ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ النَّاسِ يَحَاوِلُ أَنْ يَدْخُلَ هَاتَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ فِي أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَنَحْنُ نَقُولُ: هُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِيمَا يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَغَيْرِهَا بِمَا خَالَفُوا فِيهِ السَّلَفَ الَّذِينَ هُمْ أَصْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَالْحَلْفُ هُمْ كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: الْمُخَالِفُونَ لِلْسَّلَفِ.

[٢] أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونُوا آخِذِينَ بِسُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ وَالْعَمَلِ بِهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، ظَاهِرًا فِي أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ، وَبَاطِنًا فِي أَعْمَالِ الْقُلُوبِ، ظَاهِرًا فِيمَا

وطريقتهم في أسماء الله وصفاته كما يأتي^[١]:

أولاً: في الإثبات^[٢]: فهي إثبات ما أثبتته الله لنفسه في كتابه أو على لسان رسول الله ﷺ،.....

يظهر للناس، وباطناً فيما يخفى على الناس، فالمرأؤون إذن لم يكونوا من أهل السنة والجماعة؛ لأن أهل السنة والجماعة عندهم من الإخلاص لله عز وجل والمتابعة ما هو على أكمل الوجوه.

إذن: أهل السنة والجماعة هم الذين اجتمعوا على الأخذ بسنة الرسول ﷺ، وعلى العمل بها ظاهراً وباطناً في العقيدة والقول والعمل.

واعلم أن (العمل) إذا أُفردَ عن (القول) شمل القول، وأما إذا قُرِنَ معه فإنه يختص بالفعل الذي هو قسيم القول؛ ولهذا نقول في الصلاة: هي أقوال وأفعال، فأنت إذا أردت التقسيم تقول: أقوال وأفعال، والكل يُقال له: أعمال، فالعمل إذن يشمل القول والفعل، أما عند التقسيم فنقول: إن الفعل قسيم القول.

وأما (الاعتقاد) فهو عقد القلب على الشيء، وتصديقه به، وإقراره به.

[١] أولاً: في الإثبات.

وثانياً: في النفي.

وثالثاً: فيما لم يرد نفيه ولا إثباته.

[٢] أي ما ورد إثباته لله عز وجل.

[٣] هذه طريقتهم في الإثبات، يُثبتون ما أثبتته الله لنفسه؛ وذلك لأن ما أثبتته الله

لنفسه إما في القرآن وإما في السنة.

في القرآن: مثل الاستواء على العرش والعلو واليد والوجه والعينين وما أشبه ذلك، فإنهم يثبتونها لله عز وجل.

وأما في السنة: فمثل قول الرسول ﷺ: «ينزل ربنا إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر»^(١) فهذه الصفة غير موجودة في القرآن، وقوله ﷺ: «يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر، كلاهما يدخل الجنة»^(٢) فالضحك ليس موجوداً في القرآن، لكن يجب أن نؤمن به كما نؤمن بما في القرآن.

ولهذا لما جاءت امرأة إلى ابن مسعود رضي الله عنه وقالت: إني فتشت المصحف من فاتحته إلى خاتمته فما وجدت أن المرأة المستوشمة والنائمة والمستوشرة؛ أنها ملعونة في القرآن، والرسول ﷺ يقول: «لعن الله الواشمة والمستوشمة»، فأين ذلك في القرآن؟ فقال: هو في القرآن. قالت: أين؟ فقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]^(٣).

فالذي ثبت في السنة يجب الإتيان به كما يجب الإتيان بما في القرآن، ولا يمكن

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم، رقم (٢٨٢٦)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، رقم (١٨٩٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾، رقم (٤٨٨٦)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة، رقم (٢١٢٥).

لإنسان أنكر شيئاً من السُّنَّة الثَّابِتة عَنِ الرَّسُولِ ﷺ أَنْ يَدَّعِي أَنَّهُ مُؤْمِنٌ بِالْقُرْآنِ أَبَدًا؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ كَافِرًا بِهِ، إِذْ إِنْ أَلَّهِ يَقُولُ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ءَالِكُنَّ الَّذِي نَزَلَ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [النساء: ١٣٦]، فَالْمُنْكَرُ لشيءٍ بِمَا ثَبَتَ عَنِ الرَّسُولِ لَا يَكُونُ مُؤْمِنًا بِالرَّسُولِ ﷺ، وَعَلَيْهِ فَلَا يَكُونُ مُؤْمِنًا بِالْقُرْآنِ.

فَمَا ثَبَتَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَجَبَ عَلَيْنَا أَنْ نَنْتَبِهَ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْثِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ، وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ هِيَ الَّتِي عَبَّرَ بِهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَقَدْ يَكُونُ غَيْرُهُ بِمَنْ سَبَقَ قَدْ عَبَّرَ بِهَا، وَلَكِنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا كَتَبَ (الْعَقِيدَةُ الْوَاسِطِيَّةَ) عَقَدُوا مَجَالِسَ مَعَ وَلَاةِ الْأُمُورِ يَنَاقِشُونَهُ فِيهَا، وَقَالُوا: كَيْفَ تَقُولُ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ؟ وَهُمْ يَعْرِفُونَ أَنَّ قَوْلَهُ: «مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ» لِإِبْطَالِ قَوْلِ أَهْلِ التَّأْوِيلِ الَّذِينَ يُؤَوِّلُونَ الصِّفَاتِ. فَقَالَ^(١): إِنِّي اخْتَرْتُ التَّحْرِيفَ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَوْجُودُ فِي الْقُرْآنِ: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦]، أَمَّا التَّأْوِيلُ فَإِنَّ التَّأْوِيلَ الْمَوْجُودَ فِي الْقُرْآنِ حَقٌّ؛ لِأَنَّ التَّأْوِيلَ الْمَوْجُودَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ دَائِرٌ بَيْنَ مَعْنَيْنِ لَا ثَالِثَ لِهَما، وَهُمَا: التَّفْسِيرُ، أَوِ الْحَقِيقَةُ الَّتِي يُؤَوَّلُ إِلَيْهَا الشَّيْءُ؛ وَهَذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ أَنْفِيَهُ، لِهَذَا قُلْتُ: «مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ»؛ لِأَنَّ هَذَا -أَيَّ صَرْفِ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ بِدُونِ دَلِيلٍ- يُعْتَبَرُ مِنْ تَحْرِيفِ الْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ كَلِمَةَ (تَحْرِيفٍ) أَشَدُّ وَقَعًا عَلَى أَهْلِ التَّأْوِيلِ مِنْ كَلِمَةِ (تَأْوِيلٍ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقْبَلُ أَنْ تَقُولَ: «أَنْتَ مُؤَوَّلٌ»، لَكِنْ لَا يَقْبَلُ أَنْ تَقُولَ: «أَنْتَ مُحَرِّفٌ».

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٦٥-١٦٦).

من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكيف ولا تمثيل^[١].

[١] «من غير تحريف». التحريف: هو أن يحرف اللفظ إمّا عن النطق وإمّا عن المعنى، فالتحريف بالنطق مثلما ذكروا عن بعض المبتدعة أنّه قرأ قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] على أن لفظ الجلالة (الله) منصوبه، وغرضه بهذا أن يكون الكلام من موسى لا من الله.

وَكَذَلِكَ «وَلَا تَعْطِيل». التّعطيل معناه: منع النص من دلالة، ويشمل هذا من منعه من دلالة وصرفه إلى غيره، ومن منعه من دلالة ولم يصرفه إلى غيره؛ لأنّ الناس -بالنسبة للنصوص في الصفات- على أقسام:

منهم من منع دلالة على مراد الله، ولكن لم يثبت له معنى، وهؤلاء هم الذين يُسمّون (المفوضة)، يقولون: ما أراد الله بهذا كذا. وإذا قيل لهم: إذن فماذا أراد؟ قالوا: لا نقول شيئاً.

ومنهم من قال: إن الله ما أراد كذا، وإنّا أراد كذا. وهؤلاء هم أهل التأويل، لكننا نقول لهم في الحق: أهل التحريف؛ لأنّهم حرّفوا الكلام عن معناه. ومنهم من قال: إن الله تعالى أراد به كذا وكذا ممّا يوافق ظاهر الكلام. وهؤلاء أهل السنة والجماعة.

«ومن غير تكيف ولا تمثيل». التكيف: هو ذكر الكيفية، وسيأتي تعريفها في باب مُستَقِل. والتمثيل: إثبات مماثل.

وهذه الأمور الأربعة التي نزه أهل السنة والجماعة عقيدتهم عنها فيها شيء موجود في القرآن وفيها شيء غير موجود.

ثانيًا: في النفي: فطريقتهم نفي ما نفى الله عن نفسه في كتابه أو على لسان رَسُولِهِ ﷺ، مع اعتقادهم ثبوت كمال ضده الله تعالى^[١].

فَقَوْلُهُ: «من غير تحريف» موجود في القرآن وهو ذم الذين يحرفون الكلم عن مواضعه.

وقوله: «ولا تعطيل» غير موجود في القرآن بهذا اللفظ أو هذه المادة، لكن فيه ما يُشير إليه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣] والذي يقول: (إن الله ما أراد كذا) أو (إنما أراد كذا) ما عقل الكلام على معناه.

وقوله: «ومن غير تكيف» غير موجود في القرآن، لكنه موجود عند السلف، كما قالوا في العبارة المشهورة: «أمرؤها كما جاءت بلا كيف».

وقوله: «ولا تمثيل» موجود في القرآن، قال تعالى: ﴿فَلَا تَضَرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤] و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

[١] أهل السنة والجماعة يؤمنون بما نفى الله عن نفسه فينفونه عنه، لكن لا يقتصرون على مجرد النفي، بل هم ينفونه لكمال ضده عندهم.

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩] ليس معناه أنه لا يظلم فقط، لكن لا يظلم لكمال عدله.

وقوله تَعَالَى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] أي ما مسنا تعب وإعياء؛ وذلك لكمال قوته.

ومثله قوله تَعَالَى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَئِثْ بِمَخْلَقِهِنَّ﴾ [الأحقاف: ٣٣] أي: ما تعب ولا سئم؛ وذلك لكمال قوته.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلْفُ لَيْعِزِهِ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤]؛ وَذَلِكَ لِكَمَالِ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي آخِرِهَا: ﴿إِنَّهُ كَانَتْ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤].

لِأَنَّ الْعَاجِزَ تَفُوتُهُ الْقُدْرَةُ لِأَحَدٍ سَبِيْن: إِمَّا لِعَدَمِ عِلْمِهِ، وَإِمَّا لِعَدَمِ قُدْرَتِهِ، فَلَوْ جَاءَنَا رَجُلٌ عَامِّيٌّ مِنَ السُّوقِ وَقُلْنَا لَهُ: (أَصْلِحْ لَنَا السَّيَّارَةَ) فَإِنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ لِعَدَمِ عِلْمِهِ، لَكِنْ لَوْ جَاءَنَا مُهَنْدِسٌ جَيِّدٌ فِي صِنَاعَةِ السَّيَّارَاتِ وَقُلْنَا لَهُ: (أَصْلِحْ لَنَا السَّيَّارَةَ) لَكِنَّهُ مَرِيضٌ؛ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ لِعَدَمِ قُدْرَتِهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَلَّهُ بِغَفْلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤] فَفَقِيَ عَنْهُ الْغَفْلَةُ؛ لِكَمَالِ عِلْمِهِ وَمِرَاقَبَتِهِ.

وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ»^(١) فَفَقِيَ عَنْهُ النَّوْمُ؛ وَذَلِكَ لِكَمَالِ حَيَاتِهِ وَكَمَالِ قِيُومِيَّتِهِ، وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ لِأَنَّ الَّذِي تَأْخُذُهُ السَّنَةُ نَاقِصُ الْحَيَاةِ وَنَاقِصُ الْقِيُومِيَّةِ، ثُمَّ إِذَا نَامَ مِنَ الَّذِي يَقُومُ عَلَى عِبَادِهِ؟! وَلِهَذَا: لِكَمَالِ حَيَاتِهِ وَقِيُومِيَّتِهِ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ.

وَمِنْ هُنَا نَعْرِفُ الْحِكْمَةَ مِنْ مَحْيٍ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾: فَإِمَّا التَّوَكُّيدَ؛ أَوْ تَحْقِيقَ الْكَمَالِ فِي هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ، وَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَلْحَقَهُمَا نَقْصٌ بَوَاحٍ مِنَ الْوُجُوهِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ»، رَقْمُ (١٧٩)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثالثاً: فيما لم يَرِدْ نَفْيُهُ وَلَا إِثْبَاتُهُ مِمَّا تَنَازَعُ النَّاسُ فِيهِ كَالْجِسْمِ وَالْحَيْزِ وَالْجِهَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فطريقتهم فِيهِ التَّوَقُّفُ فِي لَفْظِهِ، فَلَا يُثْبِتُونَهُ وَلَا يَنْفُونَ لِعَدَمِ وُرُودِ ذَلِكَ، وَأَمَّا مَعْنَاهُ فَيَسْتَفْصِلُونَ عَنْهُ: فَإِنْ أُريدَ بِهِ بَاطِلٌ يُنْزَعُ اللَّهُ عَنْهُ رَدُّوهُ، وَإِنْ أُريدَ بِهِ حَقٌّ لَا يَمْتَنِعُ عَلَى اللَّهِ قَبْلُوهُ^[١].

[١] هُنَاكَ أَشْيَاءٌ صَارَتْ مَثَارًا لِلنَّقَاشِ بَيْنَ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِهَا نَصٌّ بِإِثْبَاتِهَا لِلَّهِ وَلَا نَفْيِهَا عَنْهُ، مِثْلُ الْجِسْمِ وَالْحَيْزِ وَالْجِهَةِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ كَمَا لَا مُحْضًا وَلَا نَقْصًا مُحْضًا، فَلَوْ كَانَتْ نَقْصًا مُحْضًا لَوَرَدَ نَفْيُهَا، أَوْ كَمَا لَا مُحْضًا لَوَرَدَ إِثْبَاتُهَا، لَكِنْ جَاءَ بِدَلِّ الْجِهَةِ الْعُلُوُّ، فَالْعُلُوُّ كَمَا لَمْ يَحْضُ فَأُثْبِتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ.

وَهَذِهِ الْكَلِمَاتُ الثَّلَاثُ أَكْثَرُ مَا يُدْنِدُنُ أَهْلَ التَّعْطِيلِ عَلَيْهَا، يَقُولُونَ لَكَ مَثَلًا: إِذَا أَثَبَّتَ أَنَّ اللَّهَ مُسْتَوٍ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَاءً حَقِيقِيًّا بِمَعْنَى الْعُلُوِّ عَلَيْهِ، لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ التَّمَثِيلُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ إِثْبَاتِ الاسْتَوَاءِ الْحَقِيقِيِّ إِثْبَاتُ أَنْ يَكُونَ جِسْمًا، وَالْأَجْسَامُ مَتَمَاثِلَةٌ. وَأَحْيَانًا يَقُولُونَ: لَا يَتَّصِفُ الشَّيْءُ بِالصِّفَاتِ إِلَّا إِذَا كَانَ جِسْمًا، وَالْأَجْسَامُ مَتَمَاثِلَةٌ.

لَكِنْ نَقُولُ لَهُمْ: هَذِهِ الْقَضِيَّةُ كَاذِبَةٌ فِي مُقَدِّمَتَيْهَا؛ فَمَثَلًا: قَوْلُهُمْ: «لَا يُوصَفُ بِالصِّفَةِ إِلَّا مَا هُوَ جِسْمٌ» هَذَا لَيْسَ بِحَقٍّ، بَلْ قَدْ تُوَصِّفُ الْأَعْرَاضُ كَمَا تُوَصِّفُ الْأَجْسَامُ، تَقُولُ مَثَلًا: «هَذَا يَوْمٌ طَوِيلٌ، وَهَذَا حَرٌّ شَدِيدٌ، وَهَذَا مَرَضٌ مُزْمِنٌ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَهِيَ أَعْرَاضٌ لَا أَجْسَامُ، وَمَعَ ذَلِكَ وَصِفَتْ بِالصِّفَةِ. وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُمْ: «إِنَّ الْأَجْسَامَ مَتَمَاثِلَةٌ» هَذَا أَيْضًا كَذِبٌ، فَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ فِي أَحْجَامِهَا وَأَشْكَالِهَا وَفِي ذَوَاتِهَا أَيْضًا، فَمَثَلًا: إِذَا ضَغَطْتَ عَلَى الْحَدِيدِ لَمْ يَنْضَغَطْ وَإِذَا ضَغَطْتَ عَلَى الْعَجِينِ

انضغط، فهُنَا لم تتساو الأجسام، فهم يُلبَّسون عَلَى عَامَّةِ النَّاسِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ لَا يَعْرِفُونَ
مِثْلَ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ.

وموقفنا نَحْنُ مِنْهَا: أَنْ نَسْكُتَ. لَكِنْ إِذَا خَاضَ فِيهَا النَّاسُ فَلَا بُدَّ لَنَا مِنْ
دُخُولِ الْمِيدَانِ، فَلَا نَتْرِكُ الْمَجَالَ لِهَؤُلَاءِ يَلْعَبُونَ كَمَا يَشَاوُونَ بِاعْتِبَارِ أَنْ هَذِهِ أَلْفَافٌ
لَمْ يَأْتِ بِهَا النَّصُّ وَعَلَيْهِ فَلَا نَتَكَلَّمُ، بَلْ إِنَّنَا إِذَا اضْطُرَرْنَا إِلَى الْكَلَامِ تَكَلَّمْنَا، فَهُنَاكَ
أَشْيَاءٌ أَدْخَلَهَا النَّاسُ بَعْدَ الصَّحَابَةِ - مِنْ أَجْلِ دَفْعِ الْبَاطِلِ - لَوْ لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهَا النَّاسُ
مَا تَكَلَّمْنَا فِيهَا.

فَمَثَلًا: نَقُولُ فِي الْقُرْآنِ: (إِنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ) لِيُورُودَهُ فِي الْقُرْآنِ أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ (مُنْزَلٌ)
لِيُورُودَهُ فِي الْقُرْآنِ أَنَّهُ مُنْزَلٌ، وَأَمَّا (غَيْرُ مَخْلُوقٍ) فَلَمْ يَرِدْ لَا فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ
وَلَا عَنِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمَعَ ذَلِكَ نَقُولُ بِهِ، وَلِهَذَا لَمَّا قِيلَ لِلْإِمَامِ أَحْمَدُ: يَا
أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، (غَيْرُ مَخْلُوقٍ) كَيْفَ؟ قَالَ: إِنَّمُمْ إِذَا قَالُوا (مَخْلُوقٍ) فَلَا بُدَّ أَنْ نَقُولَ نَحْنُ
(غَيْرُ مَخْلُوقٍ). فَإِذَا أَوْجَدُوا مِثْلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فَلَا بُدَّ أَنْ نَدْخُلَ الْمُعْتَرَكَ مَعَهُمْ لِنُبَيِّنَ
الْحَقَّ، فَلَا نَدْعُ لَهُمُ الْمَجَالَ؛ لِأَنَّنَا لَوْ سَكَتْنَا لَانْتَصَرُوا عَلَيْنَا.

ولهذا: الَّذِينَ يَقُولُونَ: «إِنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ هُوَ التَّفْوِيضُ الْمَحْضُ
وَعَدَمُ الْحَوْضِ فِي الْمَعْنَى» اسْتَطَالَ عَلَيْهِمُ الْمَلَا حِدَةٌ وَقَالُوا: «إِذَا كُنْتُمْ لَا تَفْهَمُونَ
الْمَعْنَى فَانْتُمْ مِنَ الْعَوَامِّ، أَمَّا نَحْنُ فَفَنَفْهَمُ الْمَعْنَى الْمُرَادَ وَأَنَّهُ كَذَا وَكَذَا...» وَذَهَبُوا
يَفْسِّرُونَ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَعْلَمُ الْمَعْنَى خَيْرٌ مِنَ الَّذِي لَا يَعْلَمُ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ مَا لَمْ يَرِدْ إِثْبَاتُهُ وَلَا نَفْيُهُ كَالْجِسْمِ وَالْحَيِزِّ وَالْجِهَةِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ

كالعرض والجوهر، لَيْسَ لنا حق أن نثبتها أو ننفيها؛ لِأَنَّهَا لم تَرِدْ، وهي أمور غَيْبِيَّةٌ لَيْسَ لها نظير، فَلَا يَحِلُّ لنا أن نتكلم فِيهَا؛ لِأَنَّنا لَوْ تكَلَّمنا لكنا قُلْنَا مَا لَا نَعْلَمُ، فنسكت.

ولهذا عابوا عَلَى السفاريني رَحِمَهُ اللهُ قَوْلَهُ ^(١):

وَلَيْسَ رَبُّنَا بِجَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ وَلَا جِسْمٍ تَعَالَى ذُو الْعُلَا

إِذْ مَاذَا نَقُولُ فِيهَا؟ نَقُولُ: التوقف في لفظه لَا نثبتهُ وَلَا ننفيه.

فَمَثَلًا إِذَا قَالَ لَنَا قَائِلٌ: هَلْ تَقُولُونَ: (إن الله جِسْمٌ) أو (لَيْسَ بِجِسْمٍ)؟

فالجواب: أَننا نَتَوَقَّفُ فِي اللَّفْظِ، وَلَا يَلْزَمُنَا أَنْ نَقُولَ: (إِنَّهُ جِسْمٌ) وَلَا (أَنَّهُ غَيْرُ جِسْمٍ) لِأَنَّهُ لم يَرِدْ.

وَأَمَّا مَعْنَاهُ: فَتَسْتَفْصِلُ عَنْهُ؛ فَإِنْ أُريدَ بِهِ بَاطِلٌ - يُنَزَّهُ اللهُ عَنْهُ - نَرُدُّهُ، وَإِنْ أُريدَ بِهِ حَقٌّ - لَا يَمْتَنِعُ عَلَى اللهِ - نَقْبَلُهُ.

فَإِنْ أَرَدْتَ بِالْجِسْمِ: الْقَائِمَ بِنَفْسِهِ، الْمُتَّصِفَ بِمَا يَلِيقُ بِهِ، الْعَالِي عَلَى عَرْشِهِ، الْآتِي يَوْمَ الْفَصْلِ لِلْقَضَاءِ بَيْنَ خَلْقِهِ؛ إِنْ أَرَدْتَ بِهِ هَذَا فَهُوَ حَقٌّ، وَكُلُّهُ ثَابِتٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وَإِنْ أَرَدْتَ بِالْجِسْمِ: الْمُرَكَّبَ مِنْ أَجْزَاءٍ وَأَعْضَاءٍ يفتقر بعضها إِلَى بعضٍ فِي الوجود، الْمُفْتَقِرَ إِلَى مَا يمدُّهُ مِنْ طَعَامٍ وَشَرَابٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ فَهَذَا بَاطِلٌ لَا يَجُوزُ إِثْبَاتُهُ لِلَّهِ تَعَالَى.

(١) العقيدة السفارينية (ص: ٥٤).

وَكَذَلِكَ لَوْ أَرَدْتَ جِسْمًا مِمَّاثِلًا لِلْأَجْسَامِ؛ فَهُوَ أَيْضًا بَاطِلٌ يُنْزَهُ اللَّهُ عَنْهُ. وَعَلَى هَذَا فَلَا نَقُولُ: (إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ) وَلَا (أَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ)؛ لِأَنَّ فِيهِ حَقٌّ وَفِيهِ بَاطِلٌ، فَإِنْ أَثْبِتَ أَوْهَمْتَ الْبَاطِلَ، وَإِنْ نَفَيْتَ أَوْهَمْتَ النَّفْيَ الْحَقُّ، فَلَا يَجُوزُ عَلَيْكَ الْإِثْبَاتُ وَلَا النَّفْيُ.

تَنْبِيْهُ: قولنا: «وَأَمَّا مَعْنَاهُ فَتَسْتَفْصِلُ عَنْهُ فَإِنْ أُريدَ بِهِ بَاطِلٌ يُنْزَهُ اللَّهُ عَنْهُ نَرُدُّهُ». كلمة (يُنْزَهُ) هَذِهِ صِفَةٌ كَاشِفَةٌ وَلَيْسَتْ صِفَةً مَانِعَةً. وَالصِّفَةُ الْكَاشِفَةُ: تَكُونُ كَالْعِلَّةِ لَمَّا سَبَقَهَا، وَلَا يُقْصَدُ أَنْ تَكُونَ مُحَرِّجَةً وَمَقِيدَةً.

مثال ذَلِكَ: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] هَلْ نَقُولُ: وَرَبَّنَا الَّذِي لَمْ يَخْلُقْنَا مَا نَعْبُدُهُ؟

الجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَنَا رَبٌّ لَمْ يَخْلُقْنَا، إِذَنْ: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ يُسَمِّيهَا الْعُلَمَاءُ صِفَةً كَاشِفَةً؛ أَيِ مُوضِّحَةً لِّلْمَعْنَى، فَهِيَ مُوضِّحَةٌ لِمَعْنَى الرَّبِّ: ﴿رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾؛ فَتَكُونُ كَالْتَعْلِيلِ لَمَّا سَبَقَ.

وَالَّذِي مَعْنَاهُ الْآنَ: «إِنْ أُريدَ بِهِ بَاطِلٌ يُنْزَهُ اللَّهُ عَنْهُ». هَلْ هُنَاكَ بَاطِلٌ لَا يُنْزَهُ اللَّهُ عَنْهُ؟ الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ كُلَّ بَاطِلٍ فَإِنَّ اللَّهَ يُنْزَهُ عَنْهُ.

إِذَنْ: نَقُولُ: كلمة «يُنْزَهُ اللَّهُ عَنْهُ» صِفَةٌ كَاشِفَةٌ أَيْ مَبْيِّنَةٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ بَاطِلٍ فَإِنَّ اللَّهَ مُنْزَهُ عَنْهُ، فَالصِّفَةُ الْكَاشِفَةُ قِيدٌ لَا مَفْهُومَ لَهَا.

أَمَّا الصِّفَةُ الْمَانِعَةُ فَمِثْلُ أَنْ نَقُولَ: «أَكْرِمِ الطَّلَبَةَ الْمُجْتَهِدِينَ». فَكَلِمَةُ (المُجْتَهِدِينَ) صِفَةٌ مَانِعَةٌ تَمْنَعُ غَيْرَ الْمُجْتَهِدِ مِنْ دُخُولِهِ.

ومما لم يرد إثباته وَلَا نفيه عَنِ اللَّهِ تَعَالَى: كلمة (الحَيْزُ) أو (التَحْيِزُ) أو مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. يَقُولُونَ: إِذَا قُلْتَ: (إِنَّ اللَّهَ بَذَاتِهِ فَوْقَ خَلْقِهِ) لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُنَحَازًا أَوْ فِي حَيْزٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا أَوْ مِثْلَ هَذَا التَّعْبِيرِ.

فَنَقُولُ: كلمة (حَيْزُ) لَمْ تَرُدْ لَا إِثْبَاتًا وَلَا نَفْيًا، فَتَتَوَقَّفُ فِي لَفْظِهَا.

أَمَّا مَعْنَاهَا فَنَسْأَلُ: إِنْ أَرَدْتُمْ بِالْحَيْزِ أَنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ مُحَوِّزُهُ الْمَخْلُوقَاتُ وَتُحِيطُ بِهِ، فَهَذَا بَاطِلٌ مَمْتَنِعٌ عَلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ. وَإِنْ أَرَدْتُمْ بِكَلِمَةِ (حَيْزُ) أَنَّهُ مُنَحَازٌ عَنِ الْمَخْلُوقَاتِ بَابِنٌ مِنْهَا، فَهَذَا حَقٌّ.

مَسْأَلَةٌ: هَلْ نَحْنُ نَقُولُ بَعْدَ الْحَيْزِ، أَوْ نَقُولُ: لَا نَقُولُ بِالْحَيْزِ؟

الْجَوَابُ: نَقُولُ: لَا نَقُولُ بِالْحَيْزِ عَلَى سَبِيلِ الْإِطْلَاقِ؛ لِأَنَّنَا لَوْ قُلْنَا بَعْدَ الْحَيْزِ لَكُنَا قَدْ نَفَيْنَاهُ، فَفَرَقَ بَيْنَ نَفْيِ الْقَوْلِ وَبَيْنَ الْقَوْلِ بِالنَّفْيِ، فَنَفَى الْقَوْلَ لَيْسَ قَوْلًا بِالنَّفْيِ، فَأَنَا لَا أَقُولُ: «إِنَّهُ فِي حَيْزٍ»، بِخِلَافِ مَا إِذَا قُلْتُ: أَقُولُ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِحَيْزٍ».

ومما لم يرد إثباته وَلَا نفيه عَنِ اللَّهِ تَعَالَى كلمة (الْجِهَةُ). يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: «إِنَّ اللَّهَ فِي جِهَةٍ»، بَلْ تَقُولَ: «إِنَّ اللَّهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ»، فَأَيُّ جِهَةٍ تَقُولُ فَإِنَّ اللَّهَ فِيهَا، أَوْ تَقُولَ: «إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ، وَلَا مُتَّصِلَ وَلَا مُفَصَّلَ، وَلَا فَوْقَ وَلَا تَحْتَ، وَلَا يَمِينُ وَلَا شِمَالُ»! أَيُّ مَعْدُومٍ! تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوهًا كَبِيرًا. وَالْأَوَّلُ: مَذْهَبُ الْحُلُولِيَّةِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ. وَالثَّانِي: مَذْهَبُ الْمُعْطَلَةِ النَّفَاةِ.

فَنَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ كَلِمَةَ (جِهَةٌ) لَمْ تَرِدْ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ لَا نَفِيًّا وَلَا إِثْبَاتًا؛ لِأَنَّهَا تَحْتَمِلُ حَقًّا وَبَاطِلًا، وَجَاءَ بِدَلَالَتِهَا لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْحَقَّ، وَهُوَ الْعُلُوُّ، فَنَقُولُ: بِنَاءً عَلَى أَنَّكَ أَلْجَأْتَنَا وَتَقُولُ: «إِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ كَذَا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ فِي جِهَةٍ»، فَإِنَّا نُنَازِلُكَ وَنَقُولُ:

إِنْ أَرَدْتَ بِالْجِهَةِ: مَا فَوْقَ الْعَالَمِ. فَاللَّهُ تَعَالَى فَوْقَ الْعَالَمِ بِلَا شَكٍّ، وَلَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ؛ بِدَلِيلٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ عِنْدَ الدُّعَاءِ. وَسَأَلَ الْجَارِيَةَ: «أَيْنَ اللَّهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ. فَقَالَ: «أَعْتَقْتُهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»^(١).

وَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّ اللَّهَ فِي جِهَةٍ يَعْنِي: فِي مَكَانٍ مُحِيطٌ بِاللَّهِ عَزَّجَلَّ كِاحَاطَةِ الظَّرْفِ بِالْمَظْرُوفِ. فَهَذَا بَاطِلٌ وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَصِفَ اللَّهُ بِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُحِيطَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، فَالسَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُونَ السَّبْعُ فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ كَخَرْدَلَةٍ فِي كَفِّ أَحَدِنَا، وَقَدْ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَكُرْسِيُّهُ: مَوْضِعُ قَدَمَيْهِ، وَمَنْ كَانَ هَذَا عَظَمَتَهُ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ فِي جِهَةٍ تَحِيطُ بِهِ.

فَإِذَنْ: نَسْتَفْصِلُ فِي الْمَعْنَى وَنَقُولُ: إِنْ أَرَدْتَ كَذَا فَهُوَ حَقٌّ، وَإِنْ أَرَدْتَ كَذَا فَهُوَ بَاطِلٌ.

أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِللَّفْظِ: فَإِنَّا لَا نَتَكَلَّمُ فِيهِ إِثْبَاتًا وَلَا نَفِيًّا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَرِدْ فِي الْقُرْآنِ لَا إِثْبَاتًا وَلَا نَفِيًّا، وَمِثْلُ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الَّتِي مِثْلُنَا بِهَا يُمَثَّلُ بِهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ دَائِمًا؛ لِأَنَّهَا دَيْدَنُ أَهْلِ التَّعْطِيلِ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَنْفُوا الصِّفَاتِ، وَلَوْ طَالَعْتَ

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية

ابن الحكم السلمي رَحِمَهُ اللَّهُ عَنَّهُ.

وهذه الطريقة هي الطريقة الواجبة، وهي القول الوسط بين أهل التعطيل وأهل التمثيل^[١].

كتب المعتزلة أو الأشعرية لوجدت أنهم يقولون: «يلزم من ذلك التحيز» أو «يلزم من إثبات كذا أن يكون متحيزاً» وما أشبه ذلك، فنحن نقول لهم: لماذا تُجلبون علينا بمثل هذه العبارات؟! وعلى هذا فلا بد أن ننازلهم في الميدان حتى نعلم ماذا يريدون بالتحيز أو بالحيز أو ما أشبه ذلك من العبارات.

[١] ابتلي المسلمون بهاتين الطائفتين: طائفة التعطيل وطائفة التمثيل؛ فأهل التعطيل غلّوا في التنزيه، وأهل التمثيل غلّوا في الإثبات. فالذين قالوا: «إن الله تعالى يداً تماثل أيدي المخلوقين» أثبتوا اليد، لكنهم غلّوا في إثباتها حتى جعلوها مماثلة لأيدي المخلوقين. والذين قالوا: «ليس لله يد» تنزيهاً لله أن يكون مشابهاً للمخلوق، هؤلاء غلّوا في النفي والتنزيه.

أما أهل السنة والجماعة: فهم وسط بين الطرفين، لا تفريط ولا إفراط، ولهذا يقول: «وهي القول الوسط بين أهل التعطيل وأهل التمثيل» فقالوا: لله يد حقيقة، لكن لا تماثل أيدي المخلوقين.

فهذه طريقة أهل السنة والجماعة في أسماء الله وصفاته، وهي: إثبات ما أثبتته الله ورُسُوله، ونفي ما نفاه الله ورُسُوله، والتوقف فيما لم يرد إثباته ولا نفيه. وهذه الطريقة هي الطريقة السليمة، وهي حقيقة الأدب مع الله ورُسُوله، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرُسُولِهِ ؕ وَالْقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١]، فما ورد في الكتاب والسنة من صفات الله وأسمائه فالواجب إثباته،

وَقَدْ دَلَّ عَلَى وَجوبها الْعَقْلُ وَالسَّمْعُ:

فَأَمَّا الْعَقْلُ: فوجه دلالته أَنْ تَفْصِيلُ الْقَوْلِ فِيمَا يَجِبُ وَيَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ عَلَى
الله تَعَالَى لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِالسَّمْعِ^[١].....

وَمَا نَفَاهُ اللهُ عَنْ نَفْسِهِ فَالْوَاجِبُ نَفِيهِ، وَمَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ إِثْبَاتٌ وَلَا نَفْيٌ فَإِنَّا إِنِ اثْبَتْنَاهُ
أَخْطَأْنَا وَإِنْ نَفَيْنَاهُ أَخْطَأْنَا؛ لِأَنَّهُ لَا عِلْمَ عِنْدَنَا، وَعَلَيْهِ فَالْوَاجِبُ عَلَيْنَا التَّوَقُّفُ
باعتبار لفظه، أَمَّا باعتبار مَعْنَاهُ فَإِنَّا نَسْتَفْصِلُ: فَإِنْ أُريدَ بِهِ الْحَقُّ قَبْلِنَاهُ، وَإِنْ أُريدَ
بِهِ بَاطِلٌ رَدَدْنَاهُ.

[١] كلمة «تَفْصِيلُ» تعني: أَنْ الإِجْمَالَ قَدْ يُدْرِكُ بِالْعَقْلِ بِدُونِ السَّمْعِ، لَكِنْ
تَفْصِيلُ الْقَوْلِ فِيمَا يَجِبُ وَيَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ عَلَى اللهِ هَذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُدْرِكَ إِلَّا بِالسَّمْعِ،
أَمَّا الإِجْمَالُ فَيُمْكِنُ أَنْ نَدْرِكَهُ بِالْعُقُولِ، فَكُونُنَا نُدْرِكُ أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ كَامِلُ الصِّفَاتِ
عَلَى سَبِيلِ الإِطْلَاقِ هَذَا مُمْكِنٌ إِدْرَاكُهُ عَقْلًا، وَكُونُنَا نَعْلَمُ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُنْزَعٌ
عَنِ النِّقْصِ عَلَى سَبِيلِ الإِجْمَالِ هَذَا أَيْضًا يُدْرِكُ بِالْعَقْلِ.

ولهذا أَنْكَرَ إِبْرَاهِيمُ الْحَلِيلُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَبِيهِ إِنْكَارًا عَقْلِيًّا: ﴿لَمْ تَعْبُدْ مَا
لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤٢] أَي: كَيْفَ تَعْبُدُهُ وَتَدَّعِي أَنَّهُ إِلَهٌ
وَهُوَ لَا يَسْمَعُ وَلَا يَبْصُرُ وَلَا يَنْفَعُ وَلَا يَدْفَعُ وَلَا يَغْنِي عَنْكَ شَيْئًا؟! فَبِمُجَرَّدِ مَا
يَفْكَرُ الْإِنْسَانُ يَعْرِفُ -عَقْلًا- أَنَّ عِبَادَةَ مِثْلِ هَذَا غَيْرُ صَوَابٍ.

أَمَّا مَا لَا يُدْرِكُ بِالْعَقْلِ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ: فَكَاسْتَوَاءِ اللهِ عَلَى الْعَرْشِ؛ فَإِنَّ
هَذَا لَا يُدْرِكُ بِالْعَقْلِ، وَلَوْ لَا أَنَّ اللهَ أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ مَا عَلِمْنَا بِهِ، بَلْ وَلَا عَلِمْنَا أَنَّ
هُنَاكَ عَرْشًا. وَأَيْضًا نَزُولُ اللهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا لَا يُدْرِكُ بِالْعَقْلِ، لَكِنَّهُ بِالسَّمْعِ.

فَوَجَبَ اتِّبَاعُ السَّمْعِ فِي ذَلِكَ بِإِثْبَاتِ مَا أُثْبِتَهُ، وَنَفْيِ مَا نَفَاهُ، وَالسُّكُوتِ عَمَّا سَكَتَ عَنْهُ^[١].

ومثال ما يُدْرِكُ بالعقل على وجه الإجمال: علُوُّ الله عزَّجَلَّ العلُوُّ المطلق. أمَّا علُوُّه على العرشِ فهذا علُوٌّ خاصٌّ لا نُدْرِكُهُ بعقولنا.

وقوله: «فِيمَا يَجِبُ وَيَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ» أفادنا المؤلف أنَّ ما يُمكن أن يكون صفةً يَنْقَسِمُ إلى ثلاثة أقسام: واجب وجائز وممتنع، وكلها تكون في العلُوِّ؛ فكون المخلوقات فوق الله ممتنع، وكون الله فوقها واجب، وكونه على العرشِ جائز؛ لأنَّ الله تعالى لو شاء لما استوى على عرشه، فهو من الصفات الجائزة، لكنَّه بعد أن أخبرنا بأنه استوى وجب علينا أن نصدق وأن نُؤمن بذلك.

فالحاصل: أن ما يجب ويجوز ويمتنع، التفصيل فيه لا يُمكن إلا بالسمع، وإذا كان لا يُمكن إلا بالسمع.

[١] وهذا هو العقل، الآن - والله المثل الأعلى - لو أردنا أن نتحدث عن المعاملات الخاصة في بيت أحد من الناس فمعلوم أننا لا ندرك هذا إلا إذا تحدثنا لنا به، فما هو العقل؛ أأن نتحدث نحن عن هذا الرجل - ما يصنع في بيته - بمجرد أن نقول هذا ثابت، أو أن نتوقف على ما يحدثنا به؟ الجواب: نتوقف على ما يحدثنا به، فإذا قال: (أنا أفعل في بيتي كذا وكذا) تحدثنا به عنه، وإذا قال: (أنا لا أفعل هذا في بيتي) تحدثنا به عنه، وإذا لم يخبرنا عن شيء فإننا نتوقف.

كذلك ما يوصف الله به: فما أخبرنا الله به عن نفسه وجب علينا إثباته، وما نفاه عن نفسه وجب علينا نفيه، وما سكت عنه وجب علينا أن نسكت عنه.

وَأَمَّا السَّمْعُ^[١]: فَمَنْ أَدْلَتْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]،.....

[١] يَغْنِي دَلَالَةُ السَّمْعِ عَلَىٰ وَجوبِ اتِّبَاعِ مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ.

[٢] ودَعَاؤُهُ بِهَا يَسْتَلْزِمُ التَّصَدِيقَ وَالْإِثْبَاتَ، إِذَنْ: تُثَبِّتُ الْأَسْمَاءَ الْحُسْنَىٰ بِمُقْتَضَىٰ هَذِهِ الْآيَةِ.

وقَوْلُهُ: ﴿فَادْعُوهُ بِهَا﴾. دَعَاءُ اللَّهِ تَعَالَىٰ بِأَسْمَائِهِ يَنْقَسِمُ إِلَىٰ قَسَمَيْنِ:

القسم الأول: أَنْ تَجْعَلَهَا وَسِيلَةً لِّمَا تَدْعُو بِهِ، فَتَقُولُ: «اللَّهُمَّ يَا غَفُورُ اغْفِرْ لِي»، و«يَا عَزِيزُ امْنَعْنِي مِنَ الْأَعْدَاءِ»، و«يَا تَوَّابُ تَب عَلَيَّ»، و«يَا رَزَّاقُ ارْزُقْنِي»، هَذَا مِنَ الدُّعَاءِ بِهَا، أَنْ تَجْعَلَهَا وَسِيلَةً لِّمَا تَدْعُو بِهِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَهَا وَسِيلَةً لِّمَا تَدْعُو بِهِ فَإِنَّكَ سَتَتَوَسَّلُ لِكُلِّ شَيْءٍ بِهَا يُنَاسِبُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ، فَتَتَوَسَّلُ لَطَلْبِ الرِّزْقِ بِاسْمِ (الرَّزَّاقِ)، وَلَطَلْبِ الْمَغْفِرَةِ بِاسْمِ (الْغَفُورِ).

أَمَّا لَوْ قَالَ قَائِلٌ: «اللَّهُمَّ يَا شَدِيدَ الْعِقَابِ اغْفِرْ لِي» فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَنَاسِبُ -مِثْلَ لَوْ قُلْتُ لِشَخْصٍ: «يَا بَخِيلُ اعْطِنِي»- فَهُوَ سُوءُ آدَبٍ مَعَ اللَّهِ؛ إِذْ كَيْفَ تَسْأَلُهُ بِمَا يَقْتَضِي الْعُقُوبَةُ مَغْفِرَةً وَتُوبَةً؟!

ولهذا لما عَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعَاءَ يَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِهِ قَالَ لَهُ: «قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ؛ فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً

.....

مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ»^(١)، ولم يقل: «إنك شديد العقاب». نَعَمْ؛ لَوْ قُلْتَ: «يَا شَدِيدَ الْعِقَابِ لِمَنْ عَصَاكَ أَمْنَعُنِي مِنْ مَعْصِيَتِكَ» فَهَذَا جَائِزٌ.

وتقول: «يَا عَلِيمُ عَلَّمَنِي»، أَمَّا «يَا مُعَلِّمُ» فَلَا؛ لِأَنَّ الْمُعَلِّمَ لَيْسَتْ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، إِلَّا إِذَا كَانَ مُضَافًا إِلَى شَخْصٍ فِيَجُوزُ، مِثْلُ: «يَا مُعَلِّمَ إِبْرَاهِيمَ عَلَّمَنِي». وَيَجُوزُ أَنْ تَسْأَلَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى طَلَبَ الْعِلْمِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْفَضْلِ وَالْجُودِ، فَتَقُولُ: «اللَّهُمَّ يَا جَوَادَ عَلَّمَنِي، أَوْ جُدْ عَلَيَّ بِالْعِلْمِ» أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ. أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فَهَذِهِ صِفَةٌ وَلَا يُشْتَقُّ مِنَ الصِّفَةِ اسْمٌ.

ولهذا لَا يَجُوزُ أَنْ تُسَمِّيَ اللَّهَ تَعَالَى بِ(الْمَاكِرِ) أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٠]، وَلَآنَّا لَوْ اشْتَقَقْنَا مِنْ كُلِّ صِفَةٍ اسْمًا لِلَّهِ تَعَالَى لَمْ يَبْقَ لِلْأَسْمَاءِ فَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: (اللَّهُ مُمَسِّكٌ) و(اللَّهُ آخِذٌ) و(اللَّهُ بَاطِشٌ) و(اللَّهُ مُسْتَهْزِئٌ) وهذا لَا يُمَكِّنُ.

واعلم أن الوصفَ غَيْرُ الاسْمِ، فَالْصِّفَاتُ أَوْسَعُ مِنَ الْأَسْمَاءِ لَوْجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ مَا مِنْ اسْمٍ إِلَّا وَهُوَ دَالٌّ عَلَى صِفَةٍ، وَلَيْسَتْ كُلُّ صِفَةٍ دَالَّةً عَلَى اسْمٍ.

الثَّانِي: أَنَّ الصِّفَاتَ تَابِعَةٌ لِأَفْعَالِهِ تَعَالَى، وَأَفْعَالُهُ لَا نِهَايَةَ لَهَا، بِخِلَافِ الْأَسْمَاءِ، فَالْأَسْمَاءُ لَا نَقُولُ: «لَهَا نِهَايَةٌ» أَوْ «لَا نِهَايَةَ لَهَا»؛ لِأَنَّ مِنْ أَسْمَائِهِ مَا اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِهِ، وَمَا اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ لَا نَقُولُ فِيهِ شَيْئًا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الدعاء قبل السلام، رقم (٨٣٤)، ومسلم: كتاب الذكر، باب استحباب خفض الصوت بالذكر، رقم (٢٧٠٥)، من حديث أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَجُوزُ دَعَاءُ اللَّهِ تَعَالَى بِصِفَاتِ الْأَفْعَالِ؟

الْجَوَابُ: إِذَا كَانَتْ صِفَاتُ الْأَفْعَالِ مِمَّا يَخْتَصُّ بِاللَّهِ تَعَالَى فَيَجُوزُ الدُّعَاءُ بِهَا،
مِثْلُ: «اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ، وَمُجْرِيَ السَّحَابِ»، وَإِلَّا فَلَا يَصِحُّ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ بِمُقْتَضَى هَذِهِ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّ الدُّعَاءَ مِنَ الْعِبَادَةِ، كَمَا
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ
عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]. ومعنى (أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ بِمُقْتَضَاهَا):
أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ تَجَنَّبَ كُلَّ مَا يَكُونُ سَبَبًا لِعِقَابِهِ، وَإِذَا عَلِمَ أَنَّهُ
غَفُورٌ رَحِيمٌ تَعَرَّضَ لِكُلِّ مَا يَكُونُ سَبَبًا لِمَغْفِرَتِهِ، وَإِذَا عَلِمَ أَنَّهُ رَزَّاقٌ تَعَرَّضَ لِكُلِّ
مَا يَكُونُ فِيهِ الرِّزْقُ وَالتَّجَا فِي طَلَبِ الرِّزْقِ إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

قَوْلُهُ: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٠]. (ذَرُوا) بِمَعْنَى:
اتْرُكُوا.

لَكِنْ هَلِ الْمَعْنَى: اِتْرَكُوهُمْ تَهْدِيدًا لَهُمْ لِأَنَّ اللَّهَ سَيُعَاقِبُهُمْ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿سَيُجْزَوْنَ
مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، أَوِ الْمَعْنَى: ذَرُوا طَرِيقَتَهُمْ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ:
﴿سَيُجْزَوْنَ﴾ اسْتِثْنَاءً؟

نَقُولُ: الْآيَةُ تَحْتَمِلُ الْمَعْنَيْنِ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ. أَيُّ: اِتْرَكُوا طَرِيقَةَ الْمُلْحِدِينَ
فِيهِمْ سَيُعَاقَبُونَ. أَوِ اِتْرَكُوا هَؤُلَاءِ لَا تُبَالُوا بِهِمْ فَإِنَّهُمْ سَيُعَاقَبُونَ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿فَذَرْنِي وَمَنْ يُكَذِّبْ بِهَذَا الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [القلم: ٤٤].

وَقَوْلُهُ: ﴿يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ الْإِلْحَادُ: سَيَاطِي بَيَانِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]^[١].

فالآية الأولى: دَلَّتْ عَلَى وَجُوبِ الْإِثْبَاتِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْإِلْحَادِ^[٢].

والآية الثانية: دَلَّتْ عَلَى وَجُوبِ نَفْيِ التَّمْثِيلِ^[٣].

[١] ﴿نَقْفٌ﴾ مَعْنَاهُ: تَتَبَعُ، مَأْخُوذَةٌ مِنَ الْقَفَا؛ لِأَنَّ الْمُتَّبَعَ يَكُونُ وَرَاءَ الْإِنْسَانِ.

﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ يَعْنِي: أَيْ شَيْءٍ لَا عِلْمَ لَكَ بِهِ فَلَا تَتَّبِعْهُ، سِوَاءِ مَا يَتَعَلَّقُ بِصِفَاتِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ، أَوْ مَا يَتَعَلَّقُ بِأَحْكَامِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، أَوْ حَتَّى مَا يَتَعَلَّقُ بِمَا يَدُورُ بَيْنَ النَّاسِ فِي يَوْمِيَّاتِهِمْ، وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»^(١)، فَيَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَطْمَئِنَّ وَلَا تَحْدُثَ بِكُلِّ مَا سَمِعْتَ.

[٢] الْآيَةُ الْأُولَى هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فَقَدْ دَلَّتْ عَلَى وَجُوبِ الْإِثْبَاتِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَادْعُوهُ بِهَا﴾، وَأَيْضًا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ حَقٌّ، لَكِنْ زِيَادَةٌ عَلَى ذَلِكَ: ﴿فَادْعُوهُ بِهَا﴾.

وَدَلَّتْ أَيْضًا عَلَى وَجُوبِ اجْتِنَابِ التَّحْرِيفِ وَالتَّعْطِيلِ؛ لِأَنََّّهُمَا مِنَ الْإِلْحَادِ، فَالَّذِي يُحَرِّفُ مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَوْ يُعْطِلُهُ عَنْ مَعْنَاهُ هُوَ مُلْحِدٌ بِلَا شَكٍّ؛ لِأَنَّ الْإِلْحَادَ أَصْلُهُ الْمِيلُ، فَكُلُّ مَنْ خَرَجَ عَنِ الْاسْتِقَامَةِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ فَهُوَ مُلْحِدٌ.

[٣] الْآيَةُ الثَّانِيَةُ هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] دَلَّتْ عَلَى وَجُوبِ نَفْيِ التَّمْثِيلِ؛ لِأَنَّهَا خَبَرٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا مِثْلَ لَهُ،

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه رقم (٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَوَجَبَ عَلَيْنَا أَنْ نَقُولَ بِهِ وَأَنْ نَنْفِي الْمِثْلَةَ.

وَعَلَى هَذَا فَإِذَا قَالَ الْإِنْسَانُ: «إِنَّ اللَّهَ يَدَا حَقِيقَةً» فَإِنْ هَذَا صَحِيحٌ، لَكِنْ إِذَا قَالَ: «إِنَّمَا مِثْلُ يَدِ الْمَخْلُوقِ» فَإِنْ هَذَا خَطَأٌ، وَالَّذِي دَلَّ عَلَى خَطِئِهِ نَفْيُ الْمِثْلَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فَإِنَّمَا تَكْذِبُ كُلُّ مَنْ ادَّعَى التَّمَثِيلَ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَيُمْكِنُ أَنْ نَسْتَدِلَّ أَيْضًا عَلَى نَفْيِ التَّمَثِيلِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]؛ لِأَنَّ الْمُمَثِّلَ لَا عِلْمَ لَهُ بِذَلِكَ. لَكِنْ مَا دَامَ عِنْدَنَا آيَةٌ تَنْصُرُ عَلَى نَفْيِ التَّمَثِيلِ فَلَا سِتْدَالَ بِهَا أَوَّلَى.

وَأَعْلَمُ أَنَّ نَفْيَ الْمِثْلَةِ لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ أَصْلِ الْإِشْرَاقِ، فَلَا إِشْرَاقَ فِي الشَّيْءِ غَيْرِ الْمِثْلَةِ فِيهِ.

فَمَثَلًا: يُقَالُ لِلْإِنْسَانِ (حَيَوَان) وَيُقَالُ لِلشَّاةِ (حَيَوَان)، فَاشْتَرَكَا فِي الْحَيَوَانِيَّةِ لَكِنْ لَمْ يَتَّفِقَا فِي الْمِثْلِيَّةِ. كَذَلِكَ يُقَالُ: (أَنْتَ جِسْمٌ) وَ(الْحَجَرُ جِسْمٌ)، فَاشْتَرَكْتُمَا فِي الْجِسْمِيَّةِ، وَهُوَ الْمَعْنَى الْأَصْلِي، لَكِنْ اخْتَلَفْتُمَا بِلَا شَكٍّ، فَلَوْ تَضَرَّبَ حَجَرًا بِحَجَرٍ فَقَدْ يَنْكَسِرُ وَقَدْ لَا يَنْكَسِرُ، لَكِنْ لَوْ ضَرَبْتَ رَأْسَكَ بِحَجَرٍ لَتَضَرَّرَ. كَذَلِكَ يُقَالُ: (أَنْتَ مَوْجُودٌ) وَ(السَّمَاءُ مَوْجُودَةٌ)، اشْتَرَكْتُمَا فِي الْوُجُودِ، لَكِنْ لَمْ تَتَّمَاثَلَا.

وَيُقَالُ أَيْضًا: (الرَّبُّ عَزَّجَلَّ مَوْجُودٌ) وَ(الْمَخْلُوقُ مَوْجُودٌ)، اشْتَرَكَا فِي الْوُجُودِ، لَكِنَّهُمَا غَيْرُ مُتَمَاثِلَيْنِ فِي الْوُجُودِ؛ وَوُجُودُ الْبَارِي يُخَصُّهُ وَوُجُودُ الْمَخْلُوقِ يُخَصُّهُ، فَنفْيُ الْمِثْلِيَّةِ إِذَنْ لَيْسَ مَعْنَاهُ نَفْيُ الْإِشْرَاقِ فِي مُطْلَقِ الشَّيْءِ.

والآية الثالثة: دَلَّتْ عَلَى وَجوب نفي التَّكْيِيفِ، وَعَلَى وَجوب التَّوَقُّفِ فِيهَا
لَمْ يَرِدْ إِثْبَاتُهُ أَوْ نَفْيُهُ^[١].

ولهذا ضَلَّ بِهِ مَنْ ضَلَّ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، فَظَنُّوا أَنَّ الْاِشْتِرَاكَ فِي أَصْلِ الشَّيْءِ
يَسْتَلْزِمُ الْمِثَالَةَ، فَقَالُوا: «لَيْسَ لِلَّهِ يَدٌ وَلَا وَجْهٌ وَلَا عَيْنٌ، وَلَا لِلَّهِ قَدَمٌ وَلَا سَاقٌ، وَلَمْ
يَسْتَوْ حَقِيقَةً عَلَى الْعَرْشِ، وَلَا يَنْزِلُ حَقِيقَةً إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، ظَنُّوا
أَنَّ إِثْبَاتَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ يَسْتَلْزِمُ الْمِثَالَةَ، وَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ نَفَى أَنْ
يَكُونَ لَهُ مِثِيلٌ، فَإِذَنْ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَنْكَرَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ!

[١] الآية الثالثة هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]،
فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: «اللَّهُ يَدٌ حَقِيقِيَّةٌ لَكِنْ صِفَتُهَا كَذَا وَكَذَا» وَيَدَّاءُ يَعُدُّ لَنَا الْأَصَابِعَ
وَالْعُرُوقَ وَالْعِظَامَ وَأَشْيَاءَ أُخْرَى - عِيَادًا بِاللَّهِ - فَإِنَّا نَقُولُ لَهُ: كَذَبْتَ.

وَعَلَى هَذَا: فَالَّذِي قَامَ بِصِفِّ يَدِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ بِصِفَاتٍ لَيْسَ لَهَا نَظِيرٌ عِنْدَنَا لَكِنَّهُ
هُوَ تَحْيَلٌ صِفَاتٍ قَامَ بِصِفِّهَا لَنَا، فَإِنَّ فِي الْآيَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَا مَا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ
طَرِيقَتِهِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾؛ لِأَنَّا نَقُولُ لَهُ: مِنْ أَيْنَ
لَكَ الْعِلْمُ بِمَا وَصَفْتَ بِهِ يَدَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ؟ فَسَيَقُولُ: لَيْسَ عِنْدِي عِلْمٌ وَلَكِنْ أَظُنُّهَا
هَكَذَا. فَنَقُولُ: إِذَنْ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَمْ تَأْتِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا
وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ
مَا لَا نَعْمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]؟ وَالْمُكَيِّفُ قَالَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُ.

فَأَقُولُ: إِنَّا عَدَلْنَا عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ لَوْجْهَيْنِ:

وكلُّ ما ثبت لله من الصِّفَات فإنها صِفَات كَمَالٍ يَحْمَدُ عَلَيْهَا وَيُشْنِي بِهَا عَلَيْهِ، وَلَيْسَ فِيهَا نَقْصٌ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، فَجَمِيعُ صِفَاتِ الْكَمَالِ ثَابِتَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى أَكْمَلِ وَجْهِهِ.

وكلُّ ما نفاه الله عَنْ نَفْسِهِ فَهُوَ صِفَاتٌ نَقْصٌ تُنَافِي كَمَالَهُ الْوَاجِبَ، فَجَمِيعُ صِفَاتِ النَّقْصِ مُمْتَنَعَةٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى لَوْجُوبِ كَمَالِهِ.

أولاً: أَنَّهَا طَوِيلَةٌ، وَالْكِتَابُ هَذَا مَقَرَّرٌ عَلَى طَلَبَةٍ، وَكُلَّمَا كَانَ الدَّلِيلُ أَقْصَرَ كَانَ أَسْهَلَ عَلَيْهِمْ.

ثانياً: أَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ أَعَمُّ مِنَ الْآيَةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّ الْآيَةَ الْأُولَى تَقُولُ: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ فَقَالَ: ﴿عَلَى اللَّهِ﴾ فَقَطُّ، أَمَّا الْآيَةُ الثَّانِيَةُ ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ فَهِيَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَعَلَى غَيْرِهِ، أَيْ أَنَّهَا عَامَّةٌ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَفِيمَا يَتَعَلَّقُ بِغَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَتْ الْآيَةُ الْأُولَى فِيهَا التَّصْرِيحُ بِالتَّحْرِيمِ، لَكِنَّ الْآيَةَ الثَّانِيَةَ تَفُوقُهَا فِي الْوَجْهِينِ السَّابِقَيْنِ، ثُمَّ نَقُولُ: الْأَصْلُ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمِ، أَيْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ﴾.

أَمَّا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] فَلَا تَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ التَّكْيِيفِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكْيَفُ بِدُونِ قَيْدٍ بِالتَّمْثِيلِ، بَأَنْ يَتَخَيَّلَ هُوَ بِنَفْسِهِ صِفَةً مِنَ الصِّفَاتِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: (يَدُ اللَّهِ صِفَتُهَا كَذَا وَكَذَا) وَأَتَى بِكَيْفِيَّةٍ مِنْ عِنْدِهِ، فَهَذَا مُكْيِفٌ وَلَيْسَ بِمُمَثِّلٍ، لَكِنْ لَوْ قَالَ: (كَيْفِيَّةُ يَدِ اللَّهِ كَيْدِي) مَثَلًا -عِيَاذًا بِاللَّهِ- فَهَذَا نَقُولُ: إِنَّهُ مُكْيِفٌ وَمُمَثِّلٌ.

فَتَبَيَّنَ بِهَذِهِ الْآيَاتِ الثَّلَاثِ: وَجُوبُ إِثْبَاتِ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ، وَنَفْيُ مَا نَفَى اللَّهُ عَنْ نَفْسِهِ، وَالسَّكُوتُ عَمَّا سَكَتَ عَنْهُ.

وَمَا نَفَاهُ اللَّهُ عَنْ نَفْسِهِ فَالْمُرَادُ بِهِ انْتِفَاءُ تِلْكَ الصِّفَةِ الْمَنفِيَةِ وَإِثْبَاتُ كَمَالِ ضِدِّهَا^[١]، وَذَلِكَ أَنَّ النَّفْيَ-الْمَحْضَ- لَا يَدُلُّ عَلَى الْكَمَالِ حَتَّى يَكُونَ مُتَضَمِّنًا لَصِفَةٍ ثُبُوتِيَّةٍ يُحْمَدُ عَلَيْهَا؛ فَإِنْ مُجَرَّدُ النَّفْيِ قَدْ يَكُونُ سَبَبَهُ الْعَجْزُ فَيَكُونُ نَقْصًا، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

قُبَيْلَةٌ لَا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ^[٢]

[١] كُلُّ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ فَهُوَ صِفَةٌ كَمَالٍ، وَكُلُّ مَا نَفَاهُ فَهُوَ صِفَةٌ نَقْصٍ، وَالَّذِي نَفَاهُ اللَّهُ عَنْ نَفْسِهِ أَيْضًا لَا بُدَّ أَنْ يَسْتَلْزِمَ إِثْبَاتًا؛ وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ: «فَالْمُرَادُ بِهِ انْتِفَاءُ تِلْكَ الصِّفَةِ الْمَنفِيَةِ وَإِثْبَاتُ كَمَالِ ضِدِّهَا».

مِثَالُ ذَلِكَ: قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]. فَهَذَا نَفْيٌ لِلظُّلْمِ عَنِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ، لَكِنْ يَجِبُ مَعَ نَفْيِ الظُّلْمِ إِثْبَاتُ كَمَالِ الْعَدْلِ، وَهَذَا خَاصٌّ فِيمَا يُوَصِّفُ اللَّهُ بِهِ وَفِيمَا يُوصَفُ بِهِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الْغَالِبِ، أَمَّا غَيْرُهُ فَالْنَّفْيُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْكَمَالِ، أَمَّا مَا نَفَى اللَّهُ عَنْ نَفْسِهِ فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ الْكَمَالَ.

[٢] «لَا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ» أَي: الْعَهْدُ. وَالَّذِي لَا يَغْدِرُ يَكُونُ مُؤْمِنًا؛ لِأَنَّ مِنْ عَلَامَاتِ النِّفَاقِ: الْغَدْرُ، وَمِنْ عَلَامَةِ الْإِيمَانِ: عَدَمُ الْغَدْرِ. لَكِنْ هُنَا لَا يُرِيدُ أَنَّهُمْ لَا يَغْدِرُونَ لِكَمَالٍ وَفَائِهِمْ؛ إِذْ لَوْ أَرَادَ ذَلِكَ لَكَانَ مَدْحًا؛ لَكِنْ لَا يَغْدِرُونَ لِعَجْزِهِمْ. وَمِثْلُهُ: «وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ»؛ وَذَلِكَ لِعَجْزِهِمْ عَنِ الظُّلْمِ، وَلَوْ أَنَّهُ حَصَلَتْ لَهُمُ الْقُدْرَةُ لَظَلَمُوا، لَكِنَّهُمْ عَاجِزُونَ. فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا النَّفْيَ يَسْتَلْزِمُ مَدْحًا؟ الْجَوَابُ: لَا.

وَقَدْ يَكُونُ سَبَبُهُ عَدَمُ الْقَابِلِيَّةِ^(١) فَلَا يَقْتَضِي مَدْحًا، كَمَا لَوْ قُلْتُ: الْجِدَارُ لَا يَظْلِمُ^(٢).

أَمَّا الرَّبُّ عَزَّجَلْ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْدِرُ» فالمعنى: لِكَمَالِ وَفَائِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١١١]. وَإِذَا قُلْتَ: «إِنَّهُ لَا يَظْلِمُ» فَهُوَ لِكَمَالِ عَدْلِهِ، لَا لِأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَادِرٌ أَنْ يَظْلِمَ لَوْ شَاءَ، لَكِنَّهُ عَزَّجَلْ كَامِلُ الْعَدْلِ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَظْلِمَ.

وَالْعَجِيبُ أَنْ بَعْضَ الْبَادِيَةِ -وَلَا سِيَّمَا فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ يَرَوْنَ أَنَّ الظُّلْمَ كَمَالٌ، وَأَنْ مَنْ لَا يَظْلِمُ فَهُوَ نَاقِصٌ وَجَبَانٌ! حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا خَطَبَ مِنْهُمْ قَالُوا: هَلْ غَارَ عَلَى قَوْمٍ فَأَخَذَ إِبْلَهُمْ أَوْ غَنَمَهُمْ؟ إِنْ قَالُوا: نَعَمْ. قَالُوا: إِذَنْ نَزَوَّجْهُ. وَإِنْ قَالُوا: لَا. تَرَدَّدُوا فِي قَبُولِ خِطْبَتِهِ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الَّذِي لَا يَفْعَلُ مِثْلَ هَذَا جَبَانٌ ذَلِيلٌ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا! وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ هَذَا الْبَيْتُ^(١):

«فُبَيْلَةً لَا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ»

[١] يَعْنِي: قَدْ يَكُونُ سَبَبُ النَّفْيِ لَيْسَ الْعَجْزُ، لَكِنْ عَدَمُ الْقَابِلِيَّةِ، أَيْ أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ لَا تَقْبَلُ عَلَى هَذَا الْمَوْصُوفِ.

[٢] هَذَا شَخْصٌ يَتَحَدَّثُ عَنْ بَيْتٍ بَنَاهُ، يَقُولُ: عِنْدَنَا بَيْتٌ جُدْرُهُ لَا تَظْلِمُ أَحَدًا. فَإِنْ هَذَا لَا يُعَدُّ مَدْحًا؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَا تَقْبَلُ الظُّلْمَ، كَمَا لَوْ قُلْتُ: «عِنْدِي جِدَارٌ لَيْسَ بِأَعْمَى» فَإِنْ هَذَا لَا يُعَدُّ صِفَةً مَدْحٍ؛ لِأَنَّ الْجِدَارَ أَصْلَهُ لَيْسَ بِأَعْمَى وَلَا بِمُبْصِرٍ حَتَّى تَمْدَحَهُ بِنَفْيِ الْعَمَى.

(١) الْبَيْتُ يَنْسَبُ لِلنَّجَاشِيِّ الْحَارِثِيِّ قَيْسِ بْنِ عَمْرٍو، انْظُرْ: الْحَمَاسَةُ الصَّغْرَى لِأَبِي تَمَامٍ (ص: ٢١٥) - (٢١٦)، وَالشَّعْرَاءُ وَالشُّعْرَاءُ لَابْنِ قَتِيْبَةَ (١/ ٣١٩)، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ لِلْبَغْدَادِيِّ (١/ ٢٣٢).

إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا فَتَقُولُ: مِمَّا نَفَى اللَّهُ عَنْ نَفْسِهِ: الظلم، فالمراد به انتفاء الظلم
عَنِ اللَّهِ مَعَ ثُبُوتِ كَمَالِ ضِدِّهِ وَهُوَ الْعَدْلُ. وَنَفَى عَنْ نَفْسِهِ اللُّغُوبَ، وَهُوَ التَّعَبُ
وَالِإِعْيَاءُ، فالمراد نفي اللُّغُوبِ مَعَ ثُبُوتِ كَمَالِ ضِدِّهِ وَهُوَ الْقُوَّةُ. وَهَكَذَا بَقِيَّةُ مَا
نَفَاهُ اللَّهُ عَنْ نَفْسِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.^[١]

التَّحْرِيفُ:

التَّحْرِيفُ لُغَةً: التَّغْيِيرُ.^[٢]

وَفِي الْإِصْطِلَاحِ: تَغْيِيرُ النَّصِّ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى.^[٣]

[١] وسبق بيان ذلك.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ النَّفْيَ مِنْ حَيْثُ هُوَ نَفْيٌ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: تَارَةً يَتَضَمَّنُ
كَمَالًا، وَتَارَةً يَتَضَمَّنُ نَقْصًا، وَتَارَةً لَا يَتَضَمَّنُ لَا هَذَا وَلَا ذَاكَ. فَالنَّفْيُ الْمَوْجُودُ فِي
صِفَاتِ اللَّهِ كُلِّهِ يَتَضَمَّنُ كَمَالًا، وَالنَّفْيُ الْمَوْجُودُ فِي قَوْمٍ يَعْجَزُونَ عَنْ تَحْقِيقِهِ يَكُونُ
نَقْصًا، وَالنَّفْيُ فِي شَيْءٍ لَا يَقْبَلُ الْإِتِّصَافَ بِهِ وَلَا الْإِنْتِفَاءَ مِنْهُ لَا يَكُونُ مَدْحًا
وَلَا ذَمًّا.

[٢] يُقَالُ: «حَرَفْتُ الشَّيْءَ» يَعْنِي: غَيَّرْتَهُ. وَمِنْهُ: «حَرَفْتُ الدَّابَّةَ» يَعْنِي:

غَيَّرْتُهَا عَنْ وَجْهَةِ سَيْرِهَا.

[٣] فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]: (أَيِ اسْتَوَى) مَعَ أَنَّهُ

يَقْرَؤُهَا بِهَذَا اللَّفْظِ ﴿اسْتَوَى﴾ لَكِنْ يَقُولُ: «مَعْنَاهَا اسْتَوَى». فَهَذَا تَحْرِيفٌ مَعْنَوِي؛
لِأَنَّهُ تَغْيِيرٌ لِلْمَعْنَى فَقَطْ.

والتَّغْيِيرُ اللَّفْظِيُّ قَدْ يَتَغَيَّرُ مَعَهُ الْمَعْنَى وَقَدْ لَا يَتَغَيَّرُ. فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:
 الأوَّل: تَحْرِيفٌ لَفْظِي يَتَغَيَّرُ مَعَهُ الْمَعْنَى، كَتَحْرِيفِ بَعْضِهِمْ قَوْلَهُ تَعَالَى:
 ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] إِلَى نَصْبِ لَفْظِ الْجَلَالَةِ؛ لِيَكُونَ التَّكْلِيمُ
 مِنْ مُوسَى ^[١].

وَإِذَا قَرَأَ قَارِئٌ ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] قَالَ: «وَكَلَّمَ اللَّهُ
 مُوسَى تَكْلِيمًا» بِنَصْبِ لَفْظِ الْجَلَالَةِ. فَهَذَا تَحْرِيفٌ لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ.
 أَمَّا مَنْ قَالَ: «إِنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ أَي: جَرَحَهُ
 بِمَخَالِبِ الْحِكْمَةِ» اسْتِنَادًا إِلَى قَوْلِهِ ﷺ: «مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ - إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجُرْحُهُ يَتْعَبُ دَمًا، اللَّوْنُ لَوْنُ الدِّمِ
 وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمِسْكِ» ^(١). فَهَذَا مِنَ التَّحْرِيفِ الْمَعْنَوِيِّ فَقَطُّ.

وَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» [الفاتحة: ٢] بَفَتْحِ الدَّالِّ فِي
 (الْحَمْدِ). فَهَذَا تَحْرِيفٌ لَفْظِيٌّ.
 وَكُلُّهَا مَذْكُورٌ هُنَا.

[١] وَهَذَا تَحْرِيفٌ لَفْظِيٌّ مَعْنَوِيٌّ. وَالَّذِي حَرَّفَ هَذَا مَنْ يُنَكِّرُونَ الْكَلَامَ لِلَّهِ
 عَزَّجَلَّ، فَكُلُّ الطَّوَائِفِ الَّتِي تَقُولُ: «لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ مُتَكَلِّمًا» يَحَرِّفُونَ هَذَا
 لِيَكُونَ الْفَاعِلُ - أَيِ الْمُكَلِّمِ - هُوَ مُوسَى.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابُ مَنْ يَجْرَحُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، رَقْمُ (٢٨٠٣)، وَمُسْلِمٌ:
 كِتَابُ الْإِمَارَةِ، بَابُ فَضْلِ الْجِهَادِ وَالْخُرُوجِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، رَقْمُ (١٨٧٦)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثاني: وتحريفٌ لفظي لا يتغير معه المعنى، كفتح الدال من قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]^(١).....

واستطاعوا أن يقولوا ذلك لأنَّ (مُوسَى) مُعْتَلٌّ بالألف لا تظهر عليه الحركات. ولهذا يُقال: إن بعض أهل التَّحْرِيف من الجَهْمِيَّة أو الْمُعْتَزِّلَة قرأ قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ بنصب لفظ الجلالة، فقال له رجل من أهل السُّنَّة: مَا تَقُول فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]؟ فَبُهِتَ الَّذِي حَرَّفَ؛ لِأَنَّ الضمير في قوله: ﴿كَلَّمَهُ﴾ ضمير نصب لا يُمكن أن يقبل غير النصب، ﴿وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ أي كَلَّمَ مُوسَى، فلم يقل: (وَكَلَّمَ رَبُّهُ)؛ لهذا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحْذِفَ الضمير وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَغْيِرَهُ عَنْ مَعْنَاهُ؛ إِذْ إِنْ هَذَا الضمير ضمير نَصْبٍ وَلَا يُمكنُ أَنْ يَكُونَ ضمير رَفْعٍ.

[١] والصَّوَابُ أنَّهَا بِالرَّفْعِ (الْحَمْدُ).

ومن ذلك: رَفْعُ لفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] مَعَ أَنَّ الْمَخْشَى هُوَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ وَمَعَ ذَلِكَ رُفِعَ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ شَادَّةٌ، لَكِنْ هُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ مَعْلُومًا بِالْعَقْلِ جَازَ تَغْيِيرُ اللَّفْظِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ. وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ فَاسِدَةٌ بِلَا شَكٍّ، وَإِلَّا لَجَازَ أَنْ يَقُولَ: «خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ» بنصب لفظ الجلالة ورفع السَّمَوَاتِ، وَكُلُّ شَيْءٍ يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ نَغْيَرُ لَفْظُهُ، وَهَذَا لَا يُمكنُ أَنْ يُقَالَ.

وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِنَّهُ عَلَى حَدِّ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(١) لَمَنْ يُحَاطَبُ:

(١) البيت لنصيب بن رباح، انظر: ديوانه (ص: ٦٦).

وَهَذَا فِي الْغَالِبِ لَا يَقَعُ إِلَّا مِنْ جَاهِلٍ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ غَرَضٌ مَقْصُودٌ لِفَاعِلِهِ غَالِبًا^[١].

الثالث: وتحريفٌ معنوي، وهو صَرَفُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ بِلا دَلِيلٍ، كتَحْرِيفِ
مَعْنَى الْيَدَيْنِ الْمُضَافَتَيْنِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِلَى الْقُوَّةِ وَالنَّعْمَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ^[٢].

أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَى وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَسِبُهَا

فَيَكُونُ مَعْنَى الْآيَةِ عَلَى هَذَا: أَنَّ اللَّهَ يَخْشَى الْعُلَمَاءَ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْلَالِ لَا عَلَى
سَبِيلِ الْهَيْبَةِ وَالْخَوْفِ. وَعَلَى كُلِّ فِهْيَ قِرَاءَةٌ شَاذَةٌ لَا يُقْرَأُ بِهَا، وَلَا يَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِهَا.

[١] التَّحْرِيفُ اللَّفْظِيُّ الَّذِي يَغَيِّرُ الْمَعْنَى قَدْ يَقَعُ مِنْ عَالِمٍ، وَذَلِكَ لَغَرَضٍ
مَقْصُودٍ، لَكِنْ الَّذِي لَا يَغَيِّرُ الْمَعْنَى الْغَالِبُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا مِنْ جَاهِلٍ وَبِدُونِ قَصْدٍ،
اللَّهُمَّ إِلَّا مِنْ رَجُلٍ يُرِيدُ أَنْ يُلْبَسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَيَجْعَلَهُمْ يَشْكُونَ فِي الْقُرْآنِ
فَيَشْكُلُهُ وَيُعْرِبُهُ عَلَى خِلَافِ الصَّوَابِ، حَتَّى إِذَا قَرَأَهُ الْعَامِّيُّ يَقُولُ: كَيْفَ اخْتَلَفَ
هَذَا الْمُصَحِّفُ عَنِ الْمَصْحَفِ الْآخِرِ؟! فَهَذَا تَلْيِيسٌ عَامٌّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي تَحْرِيفِ
الْقُرْآنِ.

[٢] التَّحْرِيفُ الْمَعْنَوِيُّ: هُوَ أَنْ يَبْقَى اللَّفْظُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ وَلَكِنْ يَغَيِّرُ الْمَعْنَى.
وَهُوَ أَكْثَرُ مَا وَجَدَ فِي الْمُتَسَيِّينَ إِلَى الْقِبْلَةِ -يَعْنِي الْإِسْلَامَ-، فَمَثَلًا الْأَشَاعِرَةُ حَرَّفُوا،
وَالْمُعْتَزَلَةُ حَرَّفُوا، وَالْجَهْمِيَّةُ حَرَّفُوا، وَالْمُرْجِيَّةُ حَرَّفُوا، كَذَلِكَ الْوَعِيدِيَّةُ حَرَّفُوا،
وَالْحُرُورِيَّةُ حَرَّفُوا... وَهَكَذَا، فَكُلُّ الطَّوَائِفِ الْمُبْتَدِعَةِ قَدْ حَرَّفُوا تَحْرِيفًا مَعْنَوِيًّا، أَمَّا
الْلَّفْظُ فَلَا يُمْكِنُهُمْ أَنْ يَحَرِّفُوهُ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَسَبَّبُونَ لِلْإِسْلَامِ، وَالْمُسْلِمُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ
يَحَرِّفَ كَلَامَ اللَّهِ، لَكِنْ الْمَعْنَى لَمَّا كَانَ يَعُودُ إِلَى الْفَهْمِ وَإِلَى الْأَذْهَانِ اسْتَطَاعُوا أَنْ
يَحَرِّفُوهُ.

فَقَالُوا مَثَلًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]: (يداه) أي نِعْمَتَاهُ. فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: كَيْفَ تَقُولُونَ: (نعمتاه) والله تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَأِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤، والنحل: ١٨]؟! قَالُوا: إِنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْجِنْسَ، أَيْ نِعْمَةُ الدِّينِ وَنِعْمَةُ الدُّنْيَا، أَوْ نِعْمَةُ الدُّنْيَا وَنِعْمَةُ الْآخِرَةِ.

وَالَّذِي يَفْسِّرُ (اليد) بِالْقُوَّةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَخَلَّصَ؛ لِأَنَّ قُوَّةَ اللَّهِ وَاحِدَةٌ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقُولَ: (إِنَّ اللَّهَ قُوَّتَانِ)، وَلِذَلِكَ بَطَلَ هَذَا التَّحْرِيفُ، فَالْمُرَادُ بِالْيَدِ إِذْنُ: الْيَدُ الْحَقِيقِيَّةُ الَّتِي بِهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَأْخُذُ وَيَقْبِضُ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وَبِهَا يَطْوِي: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ السِّيَاقَ عَيَّنَ الْمُرَادَ بِالْيَدَيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ بأنه النعمة.

فَإِنَّا نَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَا يُمَكِّنُ؛ لِأَنَّهُمْ هُمْ يَقُولُونَ: ﴿يَدُ اللَّهِ مَقُولَةٌ﴾ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿عَلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤] وَالْإِنْفَاقُ إِنَّمَا هُوَ بِالْيَدِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِعْطَاءِ وَالْإِنْفَاقِ وَالِدْفَعِ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْيَدِ، فَقَوْلُهُ: ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ أَيُّ بَهَاتَيْنِ الْيَدَيْنِ، وَهَذَا وَاضِحٌ.

ثُمَّ إِنَّمَا لَوْ فَسَّرْنَاهَا بِالنِّعْمَةِ، فَالْنِّعْمَةُ لَيْسَتْ وَاحِدَةٌ. وَإِذَا فَسَّرْنَاهَا بِالْجِنْسِ وَهُوَ يَقُولُ: ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ وَإِنْفَاقُهُ لَا يَزَالُ مُسْتَمِرًّا وَكَثِيرًا؛ بَطَلَ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهَا نِعْمَةٌ وَاحِدَةٌ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّكُمْ يَا أَهْلَ السُّنَّةِ إِنَّمَا تَقُولُونَ بِذَلِكَ تَخْلُصًا!

فَإِنَّهُ يُقَالُ: إِنْ كُلُّ إِنْسَانٍ يُرِيدُ التَّخْلُصَ بِمَا لَا يُمْكِنُهُ مِنْ سِيَاقِ اللَّفْظِ لَا يُطَاعُ، بَلْ يَكُونُ بِهَذَا مَكَابِرًا.

ثُمَّ نَقُولُ لَهُ: مَاذَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]؟ فَإِذَا قَالَ: الْمُرَادُ (بِیَدَيَّ) أَيُّ: بِقُوَّتِي. نَقُولُ: لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: (إِنْ لِلَّهِ قُوَّتَيْنِ). فَإِذَا قَالَ: هَذَا مِنْ بَابِ التَّعْظِيمِ. نَقُولُ: التَّعْظِيمُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ بِالشَّيْءِ الدَّالَّةُ عَلَى الْحُضَرِ، بَلِ التَّعْظِيمُ يَكُونُ بِالْجَمْعِ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾، أَمَّا أَنْ يَكُونَ بِالْعَدَدِ الْمُحْصُورِ بَاثْنَيْنِ فَهَذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ تَدُلُّ عَلَى الْعَدَدِ الْمُحْصُورِ بِهَذِهِ السَّمَةِ لَا غَيْرَ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةَ أَبْقَوْا دَلَالََةَ الْيَدَيْنِ عَلَى مَعْنَاهُمَا الظَّاهِرِ اللَّائِقِ بِاللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَتَبَرَّؤُوا مِنْ كُلِّ تَحْرِيفٍ، وَهَؤُلَاءِ الْمُحَرِّفَةُ حَرَّفُوهَا وَحَرَّفُوا كَثِيرًا مِنَ النُّصُوصِ.

فَالْاِسْتِوَاءُ عَلَى الْعَرْشِ مَعْنَاهُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: عَلَا عَلَيْهِ وَاسْتَقَرَّ عُلُوًّا وَاسْتِقْرَارًا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. وَعِنْدَ الْمُحَرِّفَةِ يَقُولُونَ: «اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ» بِمَعْنَى: اسْتَوَى. فَحَرَّفُوهَا تَحْرِيفًا مَعْنَوِيًّا؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَغَيِّرُوا اللَّفْظَ فَيَقُولُوا: «اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ».

أَمَّا بَنُو إِسْرَائِيلَ فَاسْتَطَاعُوا أَنْ يَحَرِّفُوا لَفْظًا وَمَعْنَى، حَيْثُ قِيلَ لَهُمْ: «قُولُوا: حِطَّةً» فَقَالُوا: «حِنْطَةً». وَقَدْ قَارَنَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (النُّونِيَّةِ) بَيْنَ لَامِ الْأَشْعَرِيَّةِ

التعطيل:

التعطيل لغة: التفرغ والإخلاء. وفي الاصطلاح هنا: إنكار ما يجب لله تعالى من الأسماء والصفات، أو إنكار بعضه. فهو نوعان:

١ - تعطيل كلي كتعطيل الجهمية الذين ينكرون الصفات وغلاتهم ينكرون الأسماء أيضًا^(١).

والمعتزلة في (استوى) وبين نون اليهود في (حطة) بأن لام المعطلة في (استوى) كنون اليهود في (حطة)^(١).

مسألة: إذا قال قائل: إن الاستواء فيه ألفاظ مشتركة بين الكمالات والاستقرار والعلو، فتعين أحدها تحكّم؟

الجواب: ليس في ذلك تحكّم؛ لأنّ الألفاظ المشتركة التي لها معانٍ متعددة يُعَيَّنُ المعنى الواحد منها السياق؛ فلا يُمكن أن تكون (استوى على كذا) يعني إذا عُدَّتْ بـ (على) بمعنى (كَمَل)، ولا يُمكن أن تكون بمعنى (قَصَد)، كما أنك لو قُلْتَ: (عِنْدِي عَيْنٌ مَنْقُودَةٌ، وَلِي عَيْنٌ جَارِيَةٌ، وَلِي عَيْنٌ قَوِيَّةُ النَّظَرِ) فكلمة (العَيْن) في كُلِّ مَوْضِعٍ مَعْرُوفَةٌ الْمَعْنَى، فلا يُمكن أن يُرادَ بـ (عَيْن) الأولى: (عَيْن) الثانية، ولا بـ (عَيْن) الثانية: (عَيْن) الثالثة، فاللفظ المشترك يُعَيَّنُ مَعْنَاهُ السِّيَاقُ.

[١] عَامَّةُ الْجَهْمِيَّةِ -أَيُّ أَكْثَرِهِمْ، وَلَيْسَ مَعْنَى (الْعَامَّةِ) الَّذِينَ لَا يَفْهَمُونَ- يُنْكِرُونَ الصِّفَاتِ وَيُقَرُّونَ بِالْأَسْمَاءِ، وَغُلَاتُهُمْ يُنْكِرُونَ الْأَسْمَاءَ أَيْضًا وَيَقُولُونَ: لَوْ أَثْبَتْنَا لِلَّهِ أَسْمَاءَ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ التَّمَثِيلُ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: «اللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ» وَالْإِنْسَانُ

٢- وَتَعْطِيلُ جُزْئِي كَتَعْطِيلِ الْأَشْعَرِيَّةِ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ بَعْضَ الصِّفَاتِ
دُونَ بَعْضٍ^[١].

سَمِيعٌ، وتقول: «اللَّهُ هُوَ الْحَيُّ» وَالْإِنْسَانُ يُوصَفُ بِأَنَّهُ حَيٌّ ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾
[الأنعام: ٩٥، ويونس: ٣١، والروم: ١٩] ﴿فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢] وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ،
فَأَنْتَ إِذَا أَثَبْتَ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ لِلَّهِ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ التَّمَثُّلُ.

فيقال: هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ كَمَا تَقْدُمُ أَنَّ الْإِشْتِرَاكَ فِي مُطْلَقِ الْأَصْلِ لَا يَغْنِي
الْمِثَالَةَ فِي الْحَقِيقَةِ، وَلِهَذَا يُقَالُ لِهَذَا الرَّجُلِ: (حَيَوَانٌ) وَيُقَالُ لِلْبَقَرِ: (حَيَوَانٌ) وَلَيْسَ
الْحَيَوَانُ كَالْحَيَوَانِ، وَيُقَالُ لِلنَّبَاتِ: (حَيٌّ) وَيُقَالُ لِلْإِنْسَانِ: (حَيٌّ) وَلَيْسَتْ الْحَيَاةُ
كَالْحَيَاةِ، وَلَا الْحَيُّ كَالْحَيِّ.

ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَثَبَتْ لِنَفْسِهِ ذَلِكَ حَيْثُ يَقُولُ: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾
[الشورى: ١١].

لَكِنْ قَالُوا: (السَّمِيعُ): الْخَالِقُ لِلسَّمْعِ فِي غَيْرِهِ، وَ(الْبَصِيرُ): الْخَالِقُ لِلْبَصَرِ فِي
غَيْرِهِ. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ التَّخْرِيفَاتِ الْبَاطِلَةِ.

فَيُقَالُ لَهُمْ: إِنَّ هَذَا خِلَافُ ظَاهِرِ اللَّفْظِ، وَالْقُرْآنُ نَزَلَ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَا يَفْهَمُ
أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ إِلَّا أَنَّ الْمُرَادَ:
الْمُتَّصِفَ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَائِهِ.

[١] الْأَشْعَرِيَّةُ يَنْكُرُونَ أَكْثَرَ الصِّفَاتِ وَيُقَرُّونَ بِبَعْضِ، وَالَّذِي يَقَرُّونَ بِهِ سَبْعُ
صِفَاتٍ فَقَطْ، وَهِيَ الْحَيَاةُ وَالْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْإِرَادَةُ وَالْكَلَامُ.

حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ وَالْكَلَامُ لَهُ إِرَادَةٌ وَكَذَلِكَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ

هَذِهِ الصِّفَاتُ السَّبْعُ الَّتِي يُقْرَأُونَ بِهَا، وَالْبَاقِي يُنْكَرُونَهَا وَيُعْطَلُونَهَا، فَلَا يُقْرَأُونَ بِالْعِزَّةِ وَلَا بِالْحِكْمَةِ وَلَا بِالْقُوَّةِ.

مَعَ أَنْ إِقْرَارَهُمْ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ السَّبْعِ لَيْسَ كإِقْرَارِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

فَمَثَلًا: كَلَامُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: يَكُونُ بِالْحَرْفِ وَالصَّوْتِ، كَمَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «فَيَنَادِي بِصَوْتٍ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ»^(١) حَيْثُ بَيَّنَّ الرَّسُولُ ﷺ أَنَّهُ بِصَوْتٍ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَنَذَرْنَهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرْنَهُ نَجْمًا﴾ [مریم: ٥٢] وَالنِّدَاءُ هُوَ الدُّعَاءُ بِصَوْتٍ مُرْتَفِعٍ، فَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ حَرْفًا وَصَوْتًا، تَكَلَّمَ بِهِ هَذِهِ الْحُرُوفُ الَّتِي هِيَ فِي كِتَابِ اللَّهِ.

أَمَّا عِنْدَ الْأَشْعَرِيَّةِ: فَهُوَ الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ، وَالْحُرُوفُ وَالْأَصْوَاتُ مَخْلُوقَةٌ تَعْبِيرًا عَمَّا فِي نَفْسِ اللَّهِ مِنَ الْكَلَامِ، فَهُوَ لَيْسَ بِهَذِهِ الْحُرُوفِ الَّتِي نَحْنُ نَقْرَأُ بِهَا، وَلَا الصَّوْتُ الَّذِي سَمِعَهُ جِبْرِيلُ، وَلَا الصَّوْتُ الَّذِي سَمِعَهُ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلَا الصَّوْتُ الَّذِي سَمِعَهُ مُحَمَّدٌ ﷺ فِي لَيْلَةِ الْمِعْرَاجِ؛ بَلْ هُوَ مَعْنَى قَائِمٌ بِالنَّفْسِ، وَأَمَّا الصَّوْتُ الَّذِي سَمِعَهُ مُوسَى وَسَمِعَهُ مُحَمَّدٌ وَسَمِعَهُ جِبْرِيلُ فَهُوَ شَيْءٌ مَخْلُوقٌ خَلَقَهُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ فِي الْهَوَاءِ أَوْ فِي الشَّجَرَةِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَكُونُوا﴾ [القصص: ٣٠]، أَمَّا أَنَّهُ هُوَ الصَّوْتُ الَّذِي تَكَلَّمَ اللَّهُ بِهِ فَلَا.

وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ: أَنَّ الْأَشَاعِرَةَ فِي مَسْأَلَةِ الْكَلَامِ كَالْمُعْتَزَلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ سَوَاءً،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَابُ «وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَى»، رَقْمُ (٤٧٤١)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بَلْ أَشْرُ مِنْ الْمُعْتَزَلَةِ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَزَلَةَ يَقُولُونَ: «إِنَّ الْكَلَامَ الَّذِي فِي الْمُصْحَفِ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ حَقِيقَةً، لَكِنَّهُ مَخْلُوقٌ، يَخْلُقُ اللَّهُ أَصْوَاتًا وَحُرُوفًا وَيَقُولُ: إِنَّهَا كَلَامُهُ، عَلَى سَبِيلِ التَّشْرِيفِ وَالتَّعْظِيمِ، وَلَيْسَ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ»، وَأُولَئِكَ يَقُولُونَ: «إِنَّ هَذَا الْكَلَامَ الَّذِي فِي الْمُصْحَفِ لَيْسَ كَلَامَ اللَّهِ، بَلْ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ كَلَامِ اللَّهِ، وَكَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي هُوَ صِفَتُهُ هُوَ الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ».

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّهُمْ بِهَذَا الْقَوْلِ لَمْ يُثَبِّتُوا كَلَامًا؛ لِأَنَّ مَا يَكُونُ فِي النَّفْسِ لَا يُسَمَّى كَلَامًا أَبَدًا.

فَمَثَلًا: لَوْ أَرَدْتَ أَنْ تَقُومَ بِخُطْبَةٍ مِنَ الْخُطْبِ، وَقَدَّرْتَ فِي نَفْسِكَ كَلَامًا رَتَّبْتَهُ بِعَنَاصِرِهِ، فَإِنَّكَ لَا تُعَدُّ مُتَكَلِّمًا حَتَّى يُخْرَجَ مِنْكَ الصَّوْتُ. وَلِهَذَا لَمَّا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى (الْقَوْلُ فِي النَّفْسِ) قَيَّدَهُ فَقَالَ: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة: ٨] فَقَيَّدَ ذَلِكَ بِالنَّفْسِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْمُنْكَرِينَ لِلصِّفَاتِ هُمَا عَلَى قِسْمَيْنِ:

مِنْهُمْ: مَنْ يُنْكَرُ جَمِيعَ الصِّفَاتِ مِثْلَ الْجَهْمِيَّةِ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ يُنْكَرُ بَعْضَ الصِّفَاتِ -بَلْ أَكْثَرَ الصِّفَاتِ- وَيُثَبِّتُونَ صِفَاتٍ مَعْيَنَةً فَقَطُّ كَالْأَشَاعِرَةِ، فَالْأَشَاعِرَةُ مَثَلًا لَا يَثَبِّتُونَ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ إِلَّا سَبْعًا فَقَطُّ، وَالْبَاقِي مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى -وَهِيَ لَيْسَ لَهَا حَاضِرٌ- يَنْكُرُونَهَا، فَكُلُّ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ وَكُلِّ الصِّفَاتِ الْفِعْلِيَّةِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ يَنْكُرُونَهَا.

مَسْأَلَةٌ: هَلِ الْجَهْمِيَّةُ يُنْكَرُونَ الصِّفَاتِ الْوَارِدَةَ فِي الْقُرْآنِ فَقَطُّ؟

وأول مَنْ عُرِفَ بالتَّعْطِيلِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ هُوَ الْجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ^[١].

الجواب: ينكرون كُلَّ صِفَةٍ حَتَّى السَّمْعَ والبَصَرَ والكَلَامَ، وإذا كَانُوا يَنْكُرُونَ الصِّفَاتِ الْمَوْجُودَةَ فَالَّذِي لَمْ يُذْكَرْ مِنْ بَابِ أُولَى؛ لِأَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةَ لَا يَثْبُتُونَ شَيْئًا لَمْ يَثْبُتْ لِهَذَا لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ الصِّفَاتِ تَوْقِيفِيَّةٌ.

[١] أول مَا تَفَوَّهَ بِهِ الْجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ مِنَ التَّعْطِيلِ: كَلِمَتَانِ، حَيْثُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَّخِذْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَمْ يُكَلِّمْ مُوسَى تَكْلِيمًا»، فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ عِيدِ الْأَضْحَى خَرَجَ بِهِ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مُوثِقًا، وَطَلَبَ مِنْهُ الرَّجُوعَ عَنْ رَأْيِهِ، فَأَبَى أَنْ يَرْجِعَ، فَخَطَبَ خَالِدُ النَّاسَ - لِأَنَّهُ كَانَ هُوَ الْوَالِي عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ - وَقَالَ لَهُمْ: «أَيُّهَا النَّاسُ، ضَحُّوا، تَقَبَّلَ اللَّهُ ضَحَايَاكُمْ! فَإِنِّي مُضَحِّ بِالْجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ؛ إِنَّهُ زَعَمَ: أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَّخِذْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَمْ يُكَلِّمْ مُوسَى تَكْلِيمًا!» ثُمَّ نَزَلَ مِنَ الْمِنْبَرِ فَضَحَّى بِهِ^(١)، أَيْ: ذَبَحَهُ.

ولهذا قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٢):

شَكَرَ الضَّحِيَّةَ كُلَّ صَاحِبِ سُنَّةٍ اللَّهُ دَرَكٌ مِنْ أَخِي قُرْبَانَ

فَأَتَنَى عَلَيْهِ حَيْثُ قَالَ: «لِلَّهِ دَرَكٌ مِنْ أَخِي قُرْبَانَ»، وَهَكَذَا يَنْبَغِي فِي الْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ: أَلَّا يُتَأَنَّى بِهِمْ، فَإِذَا أَصْرُوا عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ فَلَا أَرْيَحَ مِنَ الْقَتْلِ لَهُمْ وَلِغَيْرِهِمْ.

(١) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (ص: ٢٩-٣٠)، وعثمان بن سعيد الدارمي في الرد على الجهمية رقم (٣٨٧).

(٢) النونية (ص: ٨).

أَمَّا لَهُمْ: فَلَا تَهُم يَسْلَمُونَ مِنْ بَقِيَّةِ شَرِّ أَنْفُسِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا بَقُوا أَزْدَادُوا إِثْمًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُثَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نُلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، فنحن إِذَا قَتَلْنَا هَذَا الْمَفْسِدَ فِي الْأَرْضِ أَحْسَنًا إِلَيْهِ غَايَةَ الْإِحْسَانِ؛ حَتَّى لَا يَزْدَادَ إِثْمًا.

وَأَمَّا كَوْنُهُ أَرْيَحَ لغيرهم: فَلِأَنَّ النَّاسَ يَسْلَمُونَ مِنْ بَقِيَّةِ شَرِّهِمُ الَّذِي بَثُّهُ، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ يَنْتَهُونَ عَمَّا هُمْ عَلَيْهِ وَيَتَزَجَّرُونَ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ فِي قُلُوبِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ ضَعِيفٌ، فَلَا يَرْدَعُهُمْ إِلَّا الرَّادِعُ السُّلْطَانِيُّ.

فَمَا فَعَلَهُ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيُّ بِالْجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ مِنْ خَيْرٍ مَا يَكُونُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْجَعْدَ بْنَ دِرْهَمٍ أَخَذَ الْبِدْعَةَ عَنْهُ الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ، وَكَانَ الْجَهْمُ ابْنُ صَفْوَانَ أَخْبَثَ مِنْهُ وَأَقْوَى مَنْطِقًا، فَنَشَرَ هَذِهِ الْبِدْعَةَ وَجَعَلَ لَهَا عِلَلًا وَشُبُهَاتٍ حَتَّى انْتَشَرَتْ؛ وَلِهَذَا يُسَمَّى هَذَا الْمَذْهَبُ بِمَذْهَبِ (الْجَهْمِيَّةِ) لَا (الْجَعْدِيَّةِ)، وَإِلَّا فَالْأَصْلُ أَنَّهُ مِنَ الْجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ.

يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّهُ قَدْ قِيلَ: إِنَّ الْجَعْدَ بْنَ دِرْهَمٍ مِنْ أَرْضِ حَرَّانَ فِي الشَّامِ، وَأَنَّ فِيهَا أَنَاسًا مِنَ الصَّابِئَةِ وَالْفَلَاسِفَةِ وَالْكُلْدَانِيِّينَ الَّذِينَ يَعْبُدُونَ النُّجُومَ وَغَيْرَهُمْ، وَأَنَّهُ قَدْ تَأَثَّرَ بِمَذَاهِبِهِمْ». ثُمَّ إِنَّهُ يَقُولُ: «إِنَّهُ قَدْ اتَّصَلَ بِطَالُوتَ ابْنِ أُخْتِ لَيْدِ بْنِ الْأَعْصَمِ الَّذِي سَحَرَ النَّبِيَّ ﷺ».

فَتَكُونُ إِذَنْ هَذِهِ الْمَقَالَةُ مُسْتَمَدَّةً مِنَ الْيَهُودِ وَمِنَ الْمَجُوسِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْفَلَاسِفَةِ وَالصَّابِئِينَ، فَهِيَ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- خَبَثٌ مُجْمَعٌ، حَتَّى انْتَهَتْ إِلَى مَا انْتَهَتْ إِلَيْهِ مِنْ

التَّكْيِيفُ:

التَّكْيِيفُ: حِكَايَةُ كَيْفِيَّةِ الصِّفَةِ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: كَيْفِيَّةُ يَدِ اللَّهِ أَوْ نُزُولِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كَذَا وَكَذَا.

التَّمْثِيلُ وَالتَّشْبِيهُ:

التَّمْثِيلُ: إِثْبَاتُ مَثِيلٍ لِلشَّيْءِ، وَالتَّشْبِيهُ: إِثْبَاتُ مُشَابِهٍ لَهُ^[١].

فالتَّمْثِيلُ يَقْتَضِي الْمُمَاثَلَةَ وَهِيَ الْمُسَاوَاةُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ^[٢]،.....

الْمَحَنُ الْعَظِيمَةُ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَالَّذِي قَرَأَ التَّارِيخَ يَعْرِفُ مَا جَرَى لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ - وَلِلْعُلَمَاءِ فِي وَقْتِهِ - مِنَ الْبَلَايَا الَّتِي حَصَلَتْ لَهُمْ بِسَبَبِ هَذِهِ الْبِدْعِ الْخَبِيثَةِ، نَسْأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ.

مَسْأَلَةٌ: يُقَالُ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيِّ: (إِنَّهُ نَاصِبِيٌّ)؟

الْجَوَابُ: لَا أَذْرِي، لَكِنْ لَا مَانِعَ إِذَا كَانَ فِي الْإِنْسَانِ سَبَبَانِ أَحَدُهُمَا يَقْتَضِي الذَّمَّ أَنْ يُدْخَلَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَيُمدَّحَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، مَا دَامَ عَلَى الْإِسْلَامِ.

مَسْأَلَةٌ: ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ عَنْهُ فِي (سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ) أَنَّهُ بَنَى كَنِيسَةً فِي الشَّامِ؟

الْجَوَابُ: قِيلَ بِهَذَا، لَكِنْ لَا أَظُنُّهُ صَحِيحًا.

[١] التَّمْثِيلُ: إِثْبَاتُ مَثِيلٍ لِلشَّيْءِ، بِأَنْ تَقُولَ: «هَذَا مِثْلُ هَذَا».

والتَّشْبِيهُ: إِثْبَاتُ مُشَابِهٍ لَهُ، تَقُولُ: «هَذَا شَبَهُ هَذَا».

وَعَلَى هَذَا فَلَيْسَا هُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

[٢] فَإِذَا قُلْتَ: «هَذَا مِثْلُ هَذَا» يَعْنِي: مِثْلُهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

والتَّشْبِيهِ يَقْتَضِي الْمِشَابَهَةَ وَهِيَ الْمَسَاوَاةُ فِي أَكْثَرِ الصِّفَاتِ^[١]، وَقَدْ يُطْلَقُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ^[٢]، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ التَّكْيِيفِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ التَّكْيِيفَ أَنْ يَحْكِيَ كَيْفِيَّةَ الشَّيْءِ، سَوَاءَ كَانَتْ مُطْلَقَةً أَوْ مُقَيَّدَةً بِشَيْءٍ، وَأَمَّا التَّمَثِيلُ وَالتَّشْبِيهِ فَيَدُلَّانِ عَلَى كَيْفِيَّةٍ مُقَيَّدَةٍ بِالْمِثَالِ وَالْمِشَابَهَةِ. وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ يَكُونُ التَّكْيِيفُ أَعَمَّ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُثَلٍّ مُكَيَّفٌ، وَلَا عَكْسَ^[٣].

[١] فَإِذَا قُلْتُ: «هَذَا يُشَبِّهُ هَذَا» فَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ مُثَالٌ لَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، بَلْ فِي أَكْثَرِ الصِّفَاتِ. وَلِهَذَا قَالَتْ مَلِكَةُ سَبَا: ﴿كَأَنَّهُ هُوَ﴾ وَلَمْ تَقُلْ: (مِثْلُهُ) وَلَا (هُوَ).
فَالْحَاصِلُ: أَنَّ التَّشْبِيهِ هُوَ الْمَسَاوَاةُ فِي أَكْثَرِ الصِّفَاتِ، وَلَا تَقْتَضِي الْمِثَالَةَ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ.

[٢] وَلِهَذَا تَجِدُ فِي كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: (مِنْ غَيْرِ تَمَثُّلٍ) وَأَحْيَانًا يَقُولُونَ: «مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ».

[٣] التَّكْيِيفُ: أَنْ يَحْكِيَ كَيْفِيَّةَ الشَّيْءِ، سَوَاءَ مُقَيَّدَةً بِمِثَالٍ أَوْ غَيْرِ مُقَيَّدَةٍ.
فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: «أَنَا اشْتَرَيْتُ سَيَارَةً كَيْفِيَّتُهَا كَذَا وَكَذَا» فَإِنَّا نُسَمِّي هَذَا تَكْيِيفًا؛ لِأَنَّهُ كَيْفَ السَيَارَةِ وَبَيَّنَ لَنَا كَيْفِيَّتَهَا، لَكِنَّهُ مَا ذَكَرَ لَنَا نَظِيرًا لَهَا.
وَإِذَا قَالَ: «اشْتَرَيْتُ سَيَارَةً مِثْلَ هَذِهِ» فَهَذَا مُثَلٌّ، وَفِي نَفْسِ الْوَقْتِ هُوَ أَيْضًا مُكَيَّفٌ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: «مِثْلَ هَذِهِ» عَرَفْنَا كَيْفِيَّتَهَا.

إِذَنْ: فَكُلُّ مُثَلٍّ مُكَيَّفٌ وَلَيْسَ كُلُّ مُكَيَّفٍ مُثَلًّا.
فَالَّذِي يَقُولُ: «إِنَّ يَدَ اللَّهِ تَعَالَى مِثْلُ يَدِ الْمَخْلُوقِ» هَذَا مُثَلٌّ، وَالَّذِي يَقُولُ: «إِنَّ يَدَ اللَّهِ كَيْفِيَّتُهَا كَذَا وَكَذَا» وَيَذْكُرُ كَيْفِيَّةَ لَيْسَ لَهَا نَظِيرٌ يُسَمَّى مُكَيَّفًا.

ثانيتها: أَنَّ التَّكْيِيفَ يَخْتَصُّ بِالصِّفَاتِ، أَمَّا التَّمْثِيلُ فَيَكُونُ فِي الْقَدْرِ وَالصِّفَةِ وَالذَّاتِ. وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ يَكُونُ التَّمْثِيلُ أَعَمَّ؛ لِتَعَلُّقِهِ بِالذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالْقَدْرِ^[١].

ثُمَّ إِنْ التَّشْبِيهِ الَّذِي ضَلَّ بِهِ مَنْ ضَلَّ مِنَ النَّاسِ عَلَى نَوْعَيْنِ:
أحدهما: تَشْبِيهِ الْمَخْلُوقِ بِالْخَالِقِ.
والثاني: تَشْبِيهِ الْخَالِقِ بِالْمَخْلُوقِ^[٢].

وَالَّذِي يَقُولُ: «اسْتَوَاءُ اللَّهِ عَلَى عَرْشِهِ كاستِواءِ الْإِنْسَانِ عَلَى السَّرِيرِ» يَكُونُ مُثَمِّلًا، وَالَّذِي يَقُولُ: «اسْتَوَاءُ اللَّهِ عَلَى عَرْشِهِ كَيْفِيَّتُهُ كَذَا وَكَذَا» وَيَذْكُرُ كَيْفِيَّةَ مَعِينَةٍ هَذَا مُكَيِّفٌ.

[١] فَالْكَيْفِيَّةُ تَعُودُ لِلصِّفَةِ فَقَطْ وَلَا تَعُودُ لِلذَّاتِ.

أَمَّا التَّمْثِيلُ فَإِنَّهُ يَكُونُ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَةِ وَالْقَدْرِ؛ يَكُونُ فِي الذَّاتِ فَتَقُولُ: «هَذَا مِثْلُ هَذَا» أَيْ فِي ذَاتِهِ، بِاعْتِبَارِ أَنَّ كُلِيَهُمَا حَجَرٌ أَوْ أَنَّ كُلِيَهُمَا إِنْسَانٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَيَكُونُ فِي الْقَدْرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢] لِأَنَّ هَذِهِ سَبْعٌ وَهَذِهِ سَبْعٌ، وَيَكُونُ أَيْضًا فِي الصِّفَةِ كَأَن تَقُولَ: «هَذَا مِثْلُ هَذَا» يَعْنِي فِي صِفَتِهِ.

[٢] فَتَشْبِيهِ الْمَخْلُوقِ بِالْخَالِقِ هَذَا يَسْلُكُهُ الْغُلَاةُ فِي الْبَشَرِ أَوْ فِي الْمَخْلُوقاتِ، فَالَّذِينَ عَبَدُوا اللَّاتَ وَالْعُزَّى وَمَنَاةَ وَهَبْلَ شَبَّهُوا الْمَخْلُوقَ بِالْخَالِقِ، وَالَّذِينَ قَالُوا: «إِنَّ اللَّهَ مِثْلُ النَّاسِ فِي كَذَا وَكَذَا» شَبَّهُوا الْخَالِقَ بِالْمَخْلُوقِ.

فأما تشبيه المخلوق بالخالق فمعناه: إثبات شيء للمخلوق مما يختص به الخالق: من الأفعال، والحقوق، والصفات.

الأول: كفعل من أشرك في الربوبية ممن زعم أن مع الله خالقاً^[١].

الثاني^[٢]: كفعل المشركين بأصنامهم حيث زعموا أن لها حقاً في الألوهية فعبدوها مع الله^[٣].

الثالث^[٤]:
.....

[١] كالغلاة من الباطنية، يزعمون أن أولياءهم يدبرون الكون، ويسمون (الولي) إذا وصل إلى درجة معينة: (القطب)، ويقولون: (إنه الذي تدور عليه الحوادث) فيجعلونه خالقاً مع الله!

ومن ذلك أيضاً: الشنوية من المجوس، لكنهم لا يجعلون الخالق هو الرحمن عز وجل، بل يقولون: «إن للحوادث خالقين: فالظلمة تخلق الشر، والنور يخلق الخير»، فهؤلاء جعلوا الظلمة والنور المخلوقة جعلوها خالقاً، وهؤلاء أشد ممن جعلوا مع الله خالقاً.

[٢] أي ممن جعل الله ماثلاً في الحقوق.

[٣] فالمشركون إذا سألتهم: «من خلق السموات والأرض؟» يقولون: «الله» لا اللات ولا العزى ولا مناة، ولكنهم يقولون: «إن هذه تستحق أن تعبد»، فهؤلاء جعلوا الله ماثلاً في الحقوق.

[٤] أي ممن جعل الله ماثلاً في الصفات.

كفعل الغلاة في مدح النبي ﷺ أو غيره، مثل قول المتنبّي يمدح عبد الله بن يحيى البُحْثَرِيّ:

فَكُنْ كَمَا شِئْتَ يَا مَنْ لَا شَبِيهَ لَهُ وَكَيْفَ شِئْتَ فَمَا خَلَقَ يُدَانِيكَ^[١]

[١] فقولوه: «يَا مَنْ لَا شَبِيهَ لَهُ» هَذَا ضلال؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ أَحَدٌ مَّا لَهُ شَبِيه

إِلَّا اللَّهُ.

لكن لَوْ قَالَ قَائِلٌ -دَفَاعًا عَنِ الْمُتَنَبِّي-: إِنَّهُ يُرِيدُ: «يَا مَنْ لَا شَبِيهَ لَهُ مِنَ الْخَلْقِ»
بدليل قوله: «فَمَا خَلَقَ يُدَانِيكَ».

فَنَقُولُ: وَهَذَا أَيْضًا كَذِبٌ؛ فَإِنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَا يُسَاوِي النَّبِيَّ ﷺ وَلَا غَيْرَهُ مِنَ
الْأَنْبِيَاءِ وَلَا أَبَا بَكْرٍ وَلَا عُمَرَ وَلَا عُثْمَانَ وَلَا عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ثُمَّ إِنَّ قَوْلَهُ: «لَا شَبِيهَ لَهُ»: (لَا) نَافِيَةٌ لِلْجِنْسِ، فَإِنَّهَا تَنْفِي كُلَّ جِنْسٍ، أَيِ:
لَا شَبِيهَ لَهُ لَا مِنَ الْخَالِقِ وَلَا مِنَ الْمَخْلُوقِ، حَتَّى الْخَالِقُ لَا يَصِلُ إِلَى دَرَجَةِ هَذَا الرَّجُلِ
إِذَا أَخَذْنَا بَعُمُومِ اللَّفْظِ! لَكِنْ حَتَّى لَوْ أَرَادَ: (أَنَّهُ لَا شَبِيهَ لَهُ مِنَ الْخَلْقِ) فَهُوَ كَاذِبٌ،
لَكِنْ لَا يَصِلُ إِلَى دَرَجَةِ الشَّرِكِ، مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ: «فَمَا خَلَقَ يُدَانِيكَ» يَعْنِي: لَا يَقْرُبُ
مِنْكَ الْخَلْقُ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا لَا يَقْرُبُ مِنْهُ الْخَلْقُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّجَلَّ؛ إِذْ لَا يَقْرُبُ أَحَدٌ
مِنْهُ فِي صِفَاتِهِ. إِذَنْ قَوْلُهُ: «فَمَا خَلَقَ يُدَانِيكَ» كَذِبٌ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ مُرَادَهُ «لَا شَبِيهَ لَهُ» أَيِ: فِي زَمَنِهِ! فَيَقَالُ: وَلَا فِي زَمَنِهِ.

ثُمَّ إِنَّ قَوْلَهُ: «فَمَا خَلَقَ» نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فَتَعْمُّ.

وَعَلَى هَذَا فَلَا يُعْتَدَرُ عَنْهُ؛ فَهُوَ مِنَ الشُّعْرَاءِ الَّذِينَ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ، الَّذِينَ

هُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهْيُمُونَ، وَنَحْنُ لَيْسَ لَنَا إِلَّا الظَّاهِرُ.

وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الرَّجُلُ يَقُولُ هَذَا الْكَلَامَ وَهُوَ لَا يَعْتَقِدُهُ، لَكِنْ نَحْنُ لَا نَحْكُمُ إِلَّا بِمَا سَمِعْنَا، وَلَوْ كُنَّا نَقُولُ لِكُلِّ إِنْسَانٍ يُظْهِرُ كَلِمَةَ الْكُفْرِ: «لَعَلَّهُ أَرَادَ كَذًا» فَإِنَّ الْمُشْرِكِينَ أَيْضًا يَقُولُونَ: «مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى» [الزمر: ٢٣] نجعلهم وسيلةً إِلَى اللَّهِ ونعرف أَنَّهُمْ لَا يَسْتَحِقُّونَ الْعِبَادَةَ كَمَا يَسْتَحِقُّهَا اللَّهُ.

وَالْمُتَنَبِّي نَظَرَاءُ؛ كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ يَمْدَحُ رَجُلًا مِنَ الْمُلُوكِ^(١):

مَا شِئْتَ لَا مَا شَاءَتْ الْأَقْدَارُ فَاخُكُمُ فَأَنْتَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ
وَهَذَا شِرْكٌ أَيْضًا.

وقول البوصيري في مدح الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:

يَا أَكْرَمَ الْخَلْقِ مَا لِي مَنْ أَلُوذُ بِهِ سِوَاكَ عِنْدَ حُلُولِ الْحَادِثِ الْعَمَمِ
فَإِنَّ مِنْ جُودِكَ الدُّنْيَا وَضَرَّتْهَا وَمِنْ عُلُومِكَ عِلْمَ اللَّوْحِ وَالْقَلَمِ

وَهَذَا شِرْكٌ أَيْضًا؛ حَيْثُ شَبَّهَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ، بَلْ جَعَلَ الرَّبُّ مَا لَهُ أَثَرٌ فِي الْخَلْقِ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: «مِنْ جُودِكَ الدُّنْيَا وَضَرَّتْهَا» فَلَمْ يُبْقِ شَيْئًا لِلَّهِ تَعَالَى، «وَمِنْ عُلُومِكَ عِلْمَ اللَّوْحِ وَالْقَلَمِ» قَالَ: «مِنْ عُلُومِكَ» وَلَيْسَ كُلُّ عُلُومِكَ «عِلْمَ اللَّوْحِ وَالْقَلَمِ» وَهَذَا أَيْضًا لَا يَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ أَمَرَهُ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ

(١) البيت لابن هانئ الأندلسي؛ قاله في مدح المعز الفاطمي، انظر: ديوانه (ص: ١٤٦).

وَأَمَّا تَشْبِيهُ الْخَالِقِ بِالْمَخْلُوقِ فَمَعْنَاهُ: أَنْ يُثَبَّتَ لِلَّهِ تَعَالَى فِي ذَاتِهِ أَوْ صِفَاتِهِ مِنْ الْخَصَائِصِ مِثْلُ مَا يُثَبَّتُ لِلْمَخْلُوقِ مِنْ ذَلِكَ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: إِنَّ يَدِي اللَّهُ مِثْلُ أَيْدِي الْمَخْلُوقِينَ، وَاسْتِوَاءُهُ عَلَى عَرْشِهِ كَاسْتِوَاءِهِمْ، وَنَحْوِ ذَلِكَ^[١].

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ أَوَّلَ مَنْ عُرِفَ بِهَذَا النُّوعِ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ الرَّافِضِيُّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^[٢].

إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ ﴿[الأنعام: ٥٠]﴾ فَكَيْفَ يَقُولُ هَذَا الْقَائِلُ: «وَمِنْ عُلُومِكَ عِلْمُ اللَّوْحِ وَالْقَلَمِ»؟!

وَمَعَ ذَلِكَ تُعْتَبَرُ هَذِهِ الْقَصِيدَةُ عِنْدَ بَعْضِ الْمَعَاصِرِينَ -وَالسَّابِقِينَ أَيْضًا- مِنْ غُرَرِ الْقَصَائِدِ وَأَفْضَلِهَا وَأَعْظَمُهَا! وَيَتَرَتَّمُونَ بِهَا فِيمَا يَبْتَغُونَهُ مِنَ الْأَعْيَادِ كـ(عِيدِ الْمَوْلِدِ) مَثَلًا، وَيَرَوْنَ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ مَا يَكُونُ حُبًّا لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ!

وَالْحَقِيقَةُ: أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا جَاهَدَ مَنْ جَاهَدَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِلَّا لِمِثْلِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ، بَلْ إِنْ الْمُشْرِكِينَ مَا وَصَلُوا إِلَى مِثْلِ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ هَؤُلَاءِ؛ فَإِنَّ الْمُشْرِكِينَ لَا يَدْعُونَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَعْلَمُ الْغَيْبَ، وَلَا يَدْعُونَ أَنَّ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ مِنْ جُودِهِ أَبَدًا، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَاتَلَهُمْ وَاسْتَبَاحَ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَنِسَاءَهُمْ وَذُرَارِيَهُمْ.

[١] وَهَذَا التَّشْبِيهُ -أَيِ تَشْبِيهِ الْخَالِقِ بِالْمَخْلُوقِ- لَا تَسْتَقِرُّ قَدَمُ أَحَدٍ عَلَيْهِ أَبَدًا، لَكِنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْغُلَاةِ فِي قَدِيمِ الزَّمَانِ.

[٢] هُوَ أَحَدُ أَئِمَّةِ الرَّافِضَةِ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ بِالتَّشْبِيهِ وَدَعَا إِلَيْهِ.

الإلحاد:

الإلحاد في اللغة: الميل^[١].

وفي الاصطلاح: الميل عما يجب اعتقاده أو عمله^[٢]، وهو قسمان:

أحدهما: في أسماء الله. الثاني: في آياته^[٣].

أما متأخرو الرافضة فذهبوا إلى مذهب المعتزلة - وهو إنكار الصفات - على العكس من هذا.

فبيّن الآن: أن التشبيه الذي حصل به الضلال يتنوع إلى نوعين:

أحدهما: تشبيه المخلوق بالخالق. والثاني: تشبيه الخالق بالمخلوق.

فالأول: أن يثبت للمخلوق من الخصائص ما لا يكون إلا لله.

والثاني: أن يثبت لله من الصفات ما يكون من خصائص المخلوقين. وكلاهما ضلال، إلا أنهما ليسا في درجة واحدة.

[١] (ألحد) بمعنى: مأل. ومنه في الأمور الحسية: اللحد؛ لأنه يُحفر في جانب القبر غير متوسط، وأما المتوسط فيسمى: شقاً.

[٢] فالفاسق يُعتبر ملحدًا، والساجد للصنم يُعتبر ملحدًا، والمعتقد في الله ما لا يجوز يعتبر ملحدًا؛ ولهذا قلنا: «عما يجب اعتقاده» وهذا يتعلّق بتصديق القلوب، «أو عمله» وهذا يتعلّق بأعمال الجوارح وأعمال القلوب.

[٣] والدليل على هذا التقسيم قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا

الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠] فذكر الله تعالى

فأما الإلحاد في أسمائه فهو: العُدُولُ عَنِ الْحَقِّ الْوَاجِبِ فِيهَا^[١]، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ:

١- أَنْ يُنْكَرَ شَيْئًا مِنْهَا أَوْ مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الصِّفَاتِ، كَمَا فَعَلَ الْمُعْطَلَةُ^[٢].

فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْإِلْحَادُ فِي الْأَسْمَاءِ، أَمَّا فِي الْآيَاتِ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِيَ ءَامِنًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [فصلت: ٤٠]؛ فَبِهَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْإِلْحَادَ يَكُونُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَيَكُونُ كَذَلِكَ فِي آيَاتِهِ.

[١] لِأَنَّهُ مِثْلُ عَمَّا يَجِبُ فَهُوَ يَعْدِلُ عَنِ الْحَقِّ الْوَاجِبِ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ.

[٢] هَذَا النُّوعُ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- هُوَ أَعْلَاهَا وَأَخْبَثُهَا: أَنْ يُنْكَرَ شَيْئًا مِنَ الْأَسْمَاءِ، مِثْلُ أَنْ يَنْكَرَ (الْعَزِيزُ، الْحَكِيمُ، الْقَدِيرُ) وَمَا أَشَبَّهُهُ، وَقَدْ وَجَدَ هَذَا؛ فَإِنْ غَلَاةُ الْجَهْمِيَّةِ يُنْكَرُونَ الْأَسْمَاءَ وَيَقُولُونَ: «إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِعَلِيمٍ وَلَا سَمِيعٍ وَلَا بَصِيرٍ وَلَا عَزِيزٍ وَلَا حَكِيمٌ...» إِلَى آخِرِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنْ اللَّهَ تَعَالَى أَثْبَتَ هَذَا لِنَفْسِهِ!

قَالُوا: إِنَّمَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ لِكَوْنِهِ أَوْجَدَهُ فِي غَيْرِهِ؛ فَمَعْنَى (السَّمِيعِ) أَي: خَالِقِ السَّمْعِ فِي غَيْرِهِ، وَ(الْحَكِيمِ): خَالِقِ الْحِكْمَةِ فِي غَيْرِهِ، فَسَمَّى اللَّهَ بِهِ نَفْسَهُ مِنْ بَابِ الْإِضَافَاتِ لَا مِنْ بَابِ الْحَقَائِقِ.

قَوْلُهُ: «أَوْ» أَي: أَنْ يُنْكَرَ شَيْئًا «مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الصِّفَاتِ». وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ إِنْ كَانَتْ مُتَعَدِّيَةً دَلَّتْ عَلَى الذَّاتِ وَالصِّفَةِ وَالْأَثَرِ، فَيُثْبِتُ الْأِسْمَ، وَيُثْبِتُ مَا تَضَمَّنَهُ مِنَ الصِّفَةِ، وَيُثْبِتُ الْحُكْمَ الْمُتَرْتَّبَ عَلَى ذَلِكَ، وَهُوَ الَّذِي يَسَمَّى الْأَثَرُ.

٢- أن يجعلها دالة على تشبيه الله بخلقه، كما فعل المُشَبِّهة^[١].

ف(السميع) مثلاً: تُثَبِّتُ أَنَّ (السميع) من أسماء الله، وتُثَبِّتُ الصفة وهي السَّمْع، وتُثَبِّتُ الحُكْمَ المترتب على ذَلِكَ -وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: الأثر- وَهُوَ أَنَّهُ يَسْمَعُ. فَلَا بُدَّ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ.

فَإِذَا قَالَ إِنْسَانٌ: «أَنَا أُثَبِّتُ أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ، لَكِنْ لَا أُثَبِّتُ لَهُ سَمْعًا» فَإِنَّا نُسَمِّي هَذَا إِلْحَادًا. وَإِنْ قَالَ: «أُثَبِّتُ أَنَّهُ سَمِيعٌ وَأَنَّ لَهُ سَمْعًا، لَكِنْ لَا أُثَبِّتُ الْحُكْمَ وَهُوَ أَنَّهُ يَسْمَعُ» فَإِنَّا نُسَمِّي هَذَا إِلْحَادًا أَيْضًا. فَلَا بُدَّ أَنْ تُثَبِّتَ الْاسْمَ وَالصِّفَةَ وَالْحُكْمَ.

وَإِذَا كَانَ الْاسْمُ غَيْرَ مُتَعَدٍّ فَلَا بُدَّ مِنْ أَمْرَيْنِ: إِثْبَاتِ الْاسْمِ، وَإِثْبَاتِ الصِّفَةِ. ف(الحي) مثلاً غَيْرَ مُتَعَدٍّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِغَيْرِهِ بَلْ يَتَعَلَّقُ بِنَفْسِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَنَقُولُ: تُثَبِّتُ (الحي) عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، وَتُثَبِّتُ (الحياة) صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ دَلَّ عَلَيْهَا اسْمُ (الحي). وَالَّذِي يَقُولُ: «أَنَا أُثَبِّتُ أَنَّ اللَّهَ حَيٌّ وَأَنَّ مِنْ أَسْمَائِهِ الْحَيِّ وَلَكِنْ لَا أُثَبِّتُ الْحَيَاةَ لَهُ» فَإِنَّا نُسَمِّي هَذَا إِلْحَادًا.

فصار النوع الأول: أَنْ يُنَكِّرَ شَيْئًا مِنْهَا -أَيَ مِنَ الْأَسْمَاءِ- أَوْ مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الصِّفَاتِ، كَمَا فَعَلَ الْمُعْطَلَةُ.

[١] وَهَذَا وَاقِعٌ، فَالْمُشَبِّهَةُ قَالُوا: إِنْ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ (السَّمِيعِ)، وَمِنْ أَوْصَافِنَا نَحْنُ (السَّمِيعِ)، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢]، قَالُوا: فَإِذَا كَانَ اللَّهُ سَمِيعًا، وَالْإِنْسَانُ سَمِيعًا، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مُتَمَثِّلَانِ. فَيَسْتَدِلُّونَ بِالْأَسْمَاءِ عَلَى التَّشْبِيهِ.

فَنَقُولُ: أَيُّ إِنْسَانٍ يُؤْمِنُ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ عَلَى أَنَّهَا دَالَةٌ عَلَى التَّشْبِيهِ فَهُوَ مُلْحِدٌ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ إِنَّمَا دَلَّتْ عَلَى مَعَانٍ تَلِيْقُ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

- ٣- أن يُسمِّي الله بِهَا لم يُسمِّ بِهِ نَفْسَهُ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الله تَوْقِيفِيَّةٌ^[١] كَتَسْمِيَةِ النَّصَارَى لَهُ (أَبَا)، وَتَسْمِيَةِ الْفَلَاسِفَةِ إِيَّاهُ (عِلَّةٌ فَاعِلَةٌ)، وَنَحْوَ ذَلِكَ^[٢].
- ٤- أن يُشْتَقَّ مِنْ أَسْمَائِهِ أَسْمَاءٌ لِلْأَصْنَامِ، كاشتقاق (اللَّاتِ) من (الإِلَهِ)، و(العُزَّى) من (العَزِيزِ)^[٣].

[١] فَمَنْ أَثَبَتَ اللهُ اسْمًا لَمْ يَسْمِ بِهِ نَفْسَهُ صَارَ مُلْحِدًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهَا عَلَى الْوَجْهِ الْوَاجِبِ.

[٢] فَالنَّصَارَى يُسَمُّونَ اللهَ تَعَالَى (الْأَبَ)، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ؛ إِذَنْ: فَهُمْ مُلْحِدُونَ، حَيْثُ خَرَجُوا عَمَّا يَجِبُ فِي أَسْمَاءِ الله وَصِفَاتِهِ، وَأَسْمَاءِ الله تَوْقِيفِيَّةٌ لَيْسَ لَكَ أَنْ تَثْبِتَ اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ الله إِلَّا بِنَصِّ، أَمَّا الْعَقْلُ فَلَا مَدْخَلَ لَهُ فِي هَذَا الْبَابِ.

كَذَلِكَ الْفَلَاسِفَةُ لَا يُقَرُّونَ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَلَكِنْ يُقَرُّونَ بِأَنَّ الْكَوْنَ لَهُ مُحَدِّثٌ وَيَسْمُونَهُ (الْعِلَّةُ الْفَاعِلَةُ) يَغْنِي الْمَوْجِبَةُ.

هَؤُلَاءِ سَمَّوْا اللهَ بِهَا لَمْ يُسْمِ بِهِ نَفْسَهُ، وَلَا يَلِيْقُ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَكُونَ عِلَّةً أَوْ أَبَا.

[٣] فَالْمُشْرِكُونَ سَمَّوْا أَصْنَامَهُمْ بـ(اللَّاتِ، وَالْعُزَّى، وَمَنَاة) كَمَا ذَكَرَ اللهُ تَعَالَى ذَلِكَ عَنْهُمْ فِي كِتَابِهِ.

فـ(اللَّاتُ) قِيلَ: إِنَّ أَصْلَهَا: (اللَّاتُ) بِتَشْدِيدِ التَّاءِ، وَأَنَّهُ كَانَ رَجُلٌ يَلْتُ السَّوْبِقَ لِلْحَاجِّ وَيُحْسِنُ إِلَى النَّاسِ، فَلَمَّا مَاتَ عَكَفُوا عَلَى قَبْرِهِ فَعَبَدُوهُ، وَعَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ لَا تَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَأَمَّا الْإِلْحَادُ فِي آيَاتِهِ: فَيَكُونُ فِي الْآيَاتِ الشَّرْعِيَّةِ وَهِيَ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ مِنْ الْأَحْكَامِ وَالْأَخْبَارِ، وَيَكُونُ فِي الْآيَاتِ الْكَوْنِيَّةِ، وَهِيَ مَا خَلَقَهُ اللَّهُ وَيَخْلُقُهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ^[١].

فَأَمَّا الْإِلْحَادُ فِي الْآيَاتِ الشَّرْعِيَّةِ: فَهُوَ تَحْرِيفُهَا، أَوْ تَكْذِيبُ أَخْبَارِهَا، أَوْ عَصْيَانُ أَحْكَامِهَا^[٢].

وَقِيلَ: إِنْ (اللَّاتِ) مِنْ (الْإِلَه) الَّذِي صَارَ إِلَى (اللَّهِ)، فَغَيَّرُوا تَغْيِيرًا بَسِيطًا وَقَالُوا: (اللَّاتِ). وَ(الْعَزَى) أَخَذُوهَا مِنْ (الْعَزِيزِ). وَأَخَذُوا (مَنَاةَ) مِنْ (الْمَنَانِ). فَاسْتَقُوا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ أَسْمَاءَ لَأَصْنَامِهِمْ؛ لِيُضْفُوا عَلَيْهَا شَيْئًا مِنَ الْعِظْمَةِ، وَأَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْخَالِقِ مَنَاسِبَةٌ!

[١] آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى نَوْعَانِ: كَوْنِيَّةٌ، وَشَرْعِيَّةٌ.

فَالْكَوْنِيَّةُ: هَذِهِ الْمَخْلُوقَاتِ، كَالسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَالشَّرْعِيَّةُ: مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالْأَخْبَارِ.

[٢] فَالْإِلْحَادُ فِي الْآيَاتِ الشَّرْعِيَّةِ يَكُونُ بِوَاحِدٍ مِنْ أُمُورِ ثَلَاثَةٍ:

الْأَوَّلُ: التَّحْرِيفُ، سَوَاءَ كَانَ لَفْظِيًّا أَوْ مَعْنَوِيًّا؛ لِأَنَّ تَحْرِيفَهَا مِثْلَ عَمَّا يَجِبُ فِيهَا.

الثَّانِي: تَكْذِيبُ أَخْبَارِهَا بِأَنْ يَقُولَ: «هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ»، أَوْ الشَّكُّ فِيهَا.

الثَّالِثُ: عَصْيَانُ أَحْكَامِهَا، فَالْمَعْصِيَةُ لِلْحَادِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ خَرَجَ بِهَا عَمَّا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَأَمَّا الْإِلْحَادُ فِي الْآيَاتِ الْكُونِيَّةِ: فَهُوَ نَسْبَتُهَا إِلَى غَيْرِ اللَّهِ، أَوْ اعْتِقَادُ شَرِيكَ أَوْ مُعِينٍ لَهُ فِيهَا^[١].

وَالْإِلْحَادُ بِقِسْمَيْهِ حَرَامٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى مَهْدَدًا لِلْمُلْحِدِينَ: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]^[٢].

وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي عَايَتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَن يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَن يَأْتِي ءَامِنًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت: ٤٠]^[٣].

[١] فنسبتها إلى غير الله كأن يقول: «الذي خلق السماوات والأرض ليس هو الله، الذي خلق الخير ليس هو الله، الذي خلق الشر ليس هو الله»، فنقول: هذا ملحد. كذلك لو نسب لله شريكًا، كأن يقول: «إن الذي خلق السماوات هو الله وجبريل»، فنقول: هذا ملحد. كذلك لو نسب لله معينًا بأن قال: «الذي خلق هذه المخلوقات هو الله، لكن له من يساعده»، فنقول: هذا ملحد.

فتبين بهذا أن الإلحاد في أسماء الله وآياته حرام؛ لهذا قال: «والإلحاد بقسميه حرام؛ لقوله تعالى مهَّدًا للمُلْحِدِينَ: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]».

[٢] فهَّدَ هُوَ لَا بِقَوْلِهِ: ﴿سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾، والتهديد لا يكون إِلَّا فِي حَرَمٍ. وَقَالَ هَذَا أَيْضًا فِي الْإِلْحَادِ فِي الْآيَاتِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي عَايَتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَن يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَن يَأْتِي ءَامِنًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت: ٤٠].

[٣] فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى تَوْعْدِهِم بِالنَّارِ، وَأَنَّهُمْ لَا يَأْتُونَ آمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

ومن الإلحاد مَا يَكُونُ كُفْرًا حَسَبَ مَا تَقْتَضِيهِ نُصُوصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ^[١].

[١] اعلم أن الإلحاد مِنْهُ مَا يَصِلُ إِلَى حَدِّ الْكُفْرِ حَسَبَ الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ. فالذي يعتقد أن الله تَعَالَى شَرِيكًا فِي الْخَلْقِ، أو أن أحداً انفرد بالخلق، أو أن الله مُعِينًا فِيهِ؛ فَهَذَا كَافِرٌ لَا شَكَّ فِيهِ. والإلحاد فِي الْآيَاتِ كَبَعْضِ الْمَعَاصِي فَهَذَا قَدْ لَا يَكُونُ كُفْرًا.

والمهمُّ: أن الْمَسْأَلَةَ تَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ، وَيُرْجَعُ فِيهَا إِلَى مَا تَقْتَضِيهِ الْأَدْلَةُ مِنَ الْكُفْرِ أَوْ الْفُسُوقِ.





الباب الرابع



في بيان صحة مذهب السلف وبطلان القول بتفضيل مذهب الخلف

في العلم والحكمة على مذهب السلف^[١]

[١] اعلم أن كلمة «السلف» تعني: السلف زمنًا، والسلف معتقدًا.

فإن أُريد بـ(السلف) (معتقدًا) صح أن تقول لمن هم موجودون الآن على مذهب السلف أنهم: (سلف).

وإذا قلنا: «إن السلف هم السابقون زمنًا» فإنه يختص بالقرن الثلاثة المفضلة: الصحابة والتابعين وتابعي التابعين.

وكلا الأمرين قد استعمله أهل العلم. فتارة يريدون بـ(السلف) من كان على طريقة السلف وإن كان متأخرًا زمنًا. وتارة يريدون بـ(السلف) القرن الثلاثة المفضلة؛ ولهذا مثلاً يقولون: «وهذا ما ذهب إليه سلف الأمة، وأئمتها» يريدون بـ(السلف) هنا: القرن الثلاثة المفضلة، ولهذا قالوا: «وأئمتها» فأخرجوهم عن السلف، وهذا يعني (السلف زمنًا). وتارة يقولون: «هذا مذهب السلف، وهذا مذهب الخلف» ويريدون بهم السلف معتقدًا، لا زمنًا.

وهنا المراد بقوله: «صحة مذهب السلف» أي: معتقدًا.

وقوله: «وبطلان القول بتفضيل مذهب الخلف في العلم والحكمة على مذهب

السلف».

لأن هناك من قال بتفضيل مذهب الخلف في العلم والحكمة.

سَبَقَ الْقَوْلُ فِي بَيَانِ طَرِيقَةِ السَّلَفِ وَذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى وَجوبِ الْأَخْذِ بِهَا،
أَمَّا هُنَا فَإِنَّا نُرِيدُ أَنْ نُبْرِهنَ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ هُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ؛ وَذَلِكَ
مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ دَلٌّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ^[١]؛ فَإِنَّ مَنْ تَتَبَعَ طَرِيقَتَهُمْ
بِعِلْمٍ وَعَدْلٍ^[٢].....

[١] وَمَا دَلٌّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ فَهُوَ الصَّحِيحُ بِلَا شَكٍّ، وَمَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ
الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كُلُّ يَدَّعِي وَضَلًّا لِلَّيْلِ؛ فَالسَّلَفُ يَقُولُونَ: نَحْنُ عَلَى الْكِتَابِ
وَالسُّنَّةِ. وَالْخَلَفُ أَيْضًا يَقُولُونَ: نَحْنُ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. وَلِهَذَا يَدَّعُونَ لَأَنْفُسِهِمْ
أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، فَمَا هُوَ الْحُكْمُ؟

[٢] كَلِمَتَانِ عَظِيمَتَانِ.

فَقَوْلُهُ: «بِعِلْمٍ» احْتِرَازًا مِمَّنْ تَتَّبَعَهَا بِجَهْلٍ؛ لِأَنَّ الْجَاهِلَ لَا يَقْبَلُ حُكْمَهُ؛ لِأَنَّهُ
لَيْسَ بِعَالِمٍ حَتَّى يَقْبَلَ حُكْمَهُ فِي النَّاسِ.

وَقَوْلُهُ: «وَعَدْلٍ» لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ عِنْدَهُ عِلْمٌ وَيَعْلَمُ أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ هُوَ
الصَّحِيحُ، لَكِنَّهُ عِنْدَهُ جَوْرٌ وَظُلْمٌ، لَا يُقَرُّ بِالْحَقِّ، وَلَا يُمَكِّنُ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَحْكُمَ إِلَّا
أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ عِلْمٌ وَعَدْلٌ، فَأَمَّا مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ فَكَيْفَ يَحْكُمُ؟! وَمَعَ عَدَمِ الْعَدْلِ
لَا يُؤْمَنُ فِي حُكْمِهِ، فَقَدْ يَحْكُمُ بِالْبَاطِلِ لِكَوْنِهِ لَيْسَ بِعَدْلٍ.

لَكِنْ مَنْ تَتَبَعَ طَرِيقَةَ السَّلَفِ بِعِلْمٍ وَقَارَنَهَا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَبَعْدَلَ بِحَيْثُ
لَا يَكُونُ عِنْدَهُ هَوًى أَوْ جَوْرٌ؛ نَقُولُ: مَنْ تَتَّبَعَهَا بِذَلِكَ: «وَجَدَهَا مُطَابِقَةً لِمَا فِي

وجدها مطابقة لما في الكتاب والسنة جملة وتفصيلاً ولا بُد؛ فإن الله تعالى أنزل الكتاب لِيَدَّبَرَ النَّاسُ آيَاتِهِ وَيَعْمَلُوا بِهَا إِنْ كَانَتْ أَحْكَامًا، وَيُصَدِّقُوا بِهَا إِنْ كَانَتْ أَخْبَارًا^(١). وَلَا رَيْبَ أَنَّ أَقْرَبَ النَّاسِ إِلَى فَهْمِهَا وَتَصْدِيقِهَا وَالْعَمَلِ بِهَا هُمُ السَّلَفُ^(٢).....

الكتاب والسنة جملة وتفصيلاً ولا بُد؛ فإن الله تعالى أنزل الكتاب لِيَدَّبَرَ النَّاسُ آيَاتِهِ وَيَعْمَلُوا بِهَا إِنْ كَانَتْ أَحْكَامًا، وَيُصَدِّقُوا بِهَا إِنْ كَانَتْ أَخْبَارًا^(١).

[١] والدليل عَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص: ٢٩] هَذَا التدبر، وبالتدبر يَكُونُ الْعِلْمُ، ﴿وَلِيَسْذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩] هَذَا الْعَمَلُ بِهِ إِنْ كَانَ أَحْكَامًا، وَالتَّصْدِيقُ بِهِ إِنْ كَانَ أَخْبَارًا. هَذَا هُوَ الَّذِي نَزَلَ مِنْ أَجْلِهِ الْقُرْآنُ.

إِذَنْ: فَالْقُرْآنُ لَهُ مَعَانٍ وَيُمْكِنُ الْوُصُولُ إِلَيْهَا، وَإِلَّا لَمَا كَانَ هُنَاكَ فَائِدَةٌ مِنَ التَّدْبِيرِ. [٢] وَهَذَا حَقٌّ، يَغْنِي: هَلْ أَقْرَبَ النَّاسُ إِلَى فَهْمِهَا وَتَصْدِيقِهَا وَالْعَمَلِ بِهَا أَبُو بَكْرٌ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأَشْبَاهُهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أَوْ الْأَقْرَبُ ابْنُ أَبِي دُوَادٍ وَأَمْثَالُهُ مِمَّنْ جَاؤُوا بَعْدَ ذَلِكَ؟

نَقُولُ: الْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ، بَلْ نَقُولُ:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قَدْرُهُ إِذَا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ الْعَصَا^(١)

وَلَا رَيْبَ أَنَّ السَّلَفَ - وَعَلَى رَأْسِهِمُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَقْرَبُ إِلَى فَهْمِهَا وَإِلَى تَصْدِيقِهَا وَالْعَمَلِ بِهَا، وَلَا أَحَدٌ يَعَارِضُ فِي ذَلِكَ إِلَّا مُكَابِرٌ.

(١) غير منسوب، ومن ذكره ابن كثير في تفسيره (٨/ ٤٢٦).

لَأَنَّمَا جَاءَتْ بِلُغَتِهِمْ وَفِي عَصَرِهِمْ^[١]، فَلَا جَرَمَ أَنْ يَكُونُوا أَعْلَمَ النَّاسَ بِهَا فِقْهًا، وَأَقْوَمَهُمْ عَمَلًا^[٢].

الثَّانِي: أَنْ يُقَالَ: إِنْ الْحَقُّ فِي هَذَا الْبَابِ^[٣] إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيمَا قَالَهُ السَّلَفُ أَوْ فِيمَا قَالَهُ الْخَلَفُ^[٤].....

[١] وهناك -أيضاً- أمرٌ آخر: ولأنَّهم أقوى النَّاسَ إِيْمَانًا.

فَهِىَ قَدْ جَاءَتْ بِلُغَتِهِمْ قَبْلَ أَنْ تَتَغَيَّرَ اللُّغَاتُ، وَجَاءَتْ فِي عَصَرِهِمْ فَيَعْلَمُونَ الْأَسْبَابَ وَالْأَحْوَالَ وَالْمُلَابَسَاتِ الَّتِي تُوجِبُ فَهْمَ الْآيَاتِ، وَعِنْدَهُمْ مِنَ الْإِيْمَانِ وَالانْقِيَادِ التَّامِّ مَا لَيْسَ عِنْدَ غَيْرِهِمْ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ لَا شَكَّ أَنْ مَذْهَبَهُمْ هُوَ الصَّوَابُ. [٢] وَأُظِنَ هَذَا أَمْرًا مُسَلَّمًا.

وَهَذَا الدَّلِيلُ دَلِيلٌ شَرْعِي حِسِّيٌّ عَلَى أَنَّ السَّلَفَ هُمْ أَعْلَمَ النَّاسَ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَقْوَاهُمْ إِيْمَانًا بِهَا.

أَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي فَهُوَ عَقْلِيٌّ، قَالَ: «أَنْ يُقَالَ: إِنْ الْحَقُّ فِي هَذَا الْبَابِ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيمَا قَالَهُ السَّلَفُ أَوْ فِيمَا قَالَهُ الْخَلَفُ، وَالثَّانِي بَاطِلٌ».

[٣] أَيْ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

[٤] الْآنَ عِنْدَنَا مَذْهَبَانِ: مَذْهَبُ الْخَلَفِ وَهُوَ التَّأْوِيلُ وَالتَّحْرِيفُ، وَمَذْهَبُ السَّلَفِ وَهُوَ الْإِيْمَانُ بِهَا عَلَى ظَاهِرِهَا. وَالْحَقُّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيمَا قَالَهُ السَّلَفُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيمَا قَالَهُ الْخَلَفُ.

وَقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: أَوْ فِيمَا لَمْ يَقُلْهُ هُوَ لَاءٌ وَلَا هُوَ لَاءٌ؛ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ الْعَقْلِيَّةَ لَا تَقْتَضِي

والثاني باطل^{١١}، لِأَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ قَدْ تَكَلَّمُوا بِالْبَاطِلِ تَصْرِيحًا أَوْ ظَاهِرًا، وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا مَرَّةً وَاحِدَةً بِالْحَقِّ الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ لَا تَصْرِيحًا وَلَا ظَاهِرًا^{١٢}.....

انحصار الحق في هذا وهذا فقط، قَدْ يَكُونُ فِيهِ قَوْلٌ ثَالِثٌ غَيْرُ قَوْلِ السَّلَفِ وَغَيْرِ قَوْلِ الْخَلْفِ.

لكن الجواب عَلَيْهِ أَنْ نَقُولَ: لَيْسَ هُنَاكَ قَوْلٌ ثَالِثٌ فِي الْوَاقِعِ، وَأَنْ هَذَا بِالْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ طَرِيقٌ ثَالِثٌ لَا سَلَفِيٍّ وَلَا خَلَفِيٍّ، وَعَلَيْهِ فَالْمُفَاضِلَةُ الْآنَ بَيْنَ طَرِيقَةِ السَّلَفِ وَطَرِيقَةِ الْخَلْفِ فَقَطْ.

وَنَحْنُ سَتَتَكَلَّمُ مَعَ الَّذِينَ فَضَّلُوا طَرِيقَةَ الْخَلْفِ وَقَالُوا: «إِنَّمَا أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ»، فَتَقُولُ لَهُمُ الْآنَ: الْحَقُّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيمَا قَالَهُ السَّلَفُ أَوْ فِيمَا قَالَهُ الْخَلْفُ.

[١] وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ فِيمَا قَالَهُ الْخَلْفُ لَا فِيمَا قَالَهُ السَّلَفُ وَكَوْنُهُ بَاطِلًا.

[٢] إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْحَقَّ الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ مَا كَانَ عَلَيْهِ الْخَلْفُ، وَهُوَ لَيْسَ مَوْجُودًا لَا فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ وَلَا فِي كَلَامِ الصَّحَابَةِ؛ يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ وَكَلَامُ السَّلَفِ كُلُّهَا لَمْ تَتَكَلَّمْ بِالْحَقِّ الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ، فَقَدْ تَكَلَّمُوا بِالْبَاطِلِ؛ لِأَنَّ مَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ! فَيَكُونُ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ وَكَلَامُ الصَّحَابَةِ مَمْلُوءًا بِالْبَاطِلِ خَالِيًا مِنَ الْحَقِّ! وَهَلْ أَحَدٌ يُمَكِّنُهُ أَنْ تَسْتَقَرَّ لَهُ قَدَمٌ عَلَى هَذَا اللَّازِمِ فَيَقُولُ: نَعَمْ أَنَا أَلْتَزِمُ أَنْ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ وَكَلَامُ الصَّحَابَةِ كُلُّهُ مَمْلُوءٌ بِالْبَاطِلِ خَالٍ مِنَ الْحَقِّ؟! لَا أَحَدٌ يَسْتَقِرُّ، وَلِذَلِكَ لَوْ أَنَّ أَحَدًا اسْتَقَرَّ قَوْلُهُ عَلَى هَذَا: «فَيَكُونُ وَجُودُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ضَرَرًا مُحْضًا فِي أَصْلِ الدِّينِ، وَتَرَكُ النَّاسِ بِلَا كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ! وَهَذَا ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ».

فَيَكُونُ وجودُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ضررًا مَحْضًا فِي أَصْلِ الدِّينِ، وَتَرَكُ النَّاسِ بِلَا كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ! وَهَذَا ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ^[١].

[١] نَقُولُ لِمَنْ قَالَ: «إِنْ مَذْهَبُ الْخَلْفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ»: هَذَا مَذْهَبُ السَّلَفِ وَهَذَا مَذْهَبُ الْخَلْفِ، وَالْحَقُّ لَا يُخْرِجُ عَنْهُمَا، إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيمَا قَالَهُ السَّلَفُ أَوْ مَا قَالَهُ الْخَلْفُ -تَنْزِلًا مَعَكَ-؛ فَإِنْ قُلْتَ: «إِنَّهُ فِيمَا قَالَهُ الْخَلْفُ» يَلْزَمُ عَلَى قَوْلِكَ أَنْ يَكُونَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَكَلَامُ الصَّحَابَةِ وَأُئِمَّةِ الْأُمَّةِ كُلِّهِ بَاطِلًا؛ لِأَنَّكَ تَرَى أَنَّ الْحَقَّ فِيمَا سِوَاهُمْ، وَأَنْهُمْ لَمْ يَتَكَلَّمُوا مَرَّةً وَاحِدَةً بِالْحَقِّ الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ، وَعَلَى هَذَا فَلَا قِيَمَةَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، بَلْ إِنْ وجودُهُمَا ضَرَرُ عَلَى الْأُمَّةِ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ بِهِمَا إِبْطَالُ الْبَاطِلِ وَالخُلُوتُ مِنَ الْحَقِّ، فَأَصْبَحَ وجودُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ضررًا فِي أَصْلِ الدِّينِ الَّذِي هُوَ تَوْحِيدُ اللَّهِ تَعَالَى بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَأَنْ تَرَكَ النَّاسُ بِلَا كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ أَحْسَنُ مَا دَامَ أَنَّهَا يُثْبِتَانِ الْبَاطِلَ وَلَا يَقُولَانِ بِالْحَقِّ، فَكُونُنَا نَسَلُومُنَّ مِنْهَا أَسْلَمَ!

وَلَا أَظُنُّ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يَسْتَقَرُّ قَدَمُهُ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ أَبَدًا، وَلَوْ أَنَّ أَحَدًا قَالَ بِهَذَا اللَّازِمِ لِأَعْلَنَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْكَفْرِ، وَهَذَا أَمْرٌ وَاضِحٌ.

وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ اللَّازِمُ بَاطِلًا، وَالْعُلَمَاءُ يَقُولُونَ: إِنْ بُطْلَانُ اللَّازِمِ يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ الْمَلْزُومِ. فَإِذَا تَبَيَّنَ لَنَا أَنَّ هَذَا اللَّازِمَ بَاطِلٌ عَلِمْنَا يَقِينًا أَنَّ الْمَلْزُومَ -وَهُوَ كَوْنُ مَذْهَبِ الْخَلْفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ- بَاطِلٌ بِكُلِّ حَالٍ لِهَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: دَلِيلُ حِسِّيٍّ شَرْعِيٍّ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: دَلِيلُ عَقْلِيٍّ نَظَرِيٍّ.

وَلَا أَحَدٌ يَقْدِرُ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنْهُمَا أَبَدًا.

هَذَا وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْأَغْيَاءِ^[١]: طَرِيقَةُ السَّلَفِ أَسْلَمُ، وَطَرِيقَةُ الْخَلْفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ^[٢]. وَمَنْشَأُ هَذَا الْقَوْلِ أَمْرَانِ^[٣]:

الْأَوَّلُ: اعتقاد قائله - بسبب ما عنده من الشُّبُهَاتِ الْفَاسِدَةِ - أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ لَهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ صِفَةٌ حَقِيقِيَّةٌ دَلَّتْ عَلَيْهَا هَذِهِ النُّصُوصُ^[٤].

[١] هَذَا التَّعْبِيرُ مِنْ تَعْبِيرِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْكِتَابَ مُلَخَّصٌ لِلْفَتْوَى، وَهِيَ كَلِمَةٌ جَيِّدَةٌ، وَ(الْغَيْبُ): هُوَ الَّذِي لَا يَعْرِفُ، فَهُوَ (فَعِيلٌ) إِمَّا بِمَعْنَى (مَفْعُولٍ) مُغْبًى عَنْهُ الْأَمْرُ، وَإِمَّا بِمَعْنَى أَنَّهُ غَابَ خَافٍ عَنِ الْأُمُورِ لَا يَعْرِفُ الْأُمُورَ.

[٢] هَذِهِ الْعِبَارَةُ إِذَا رَأَيْتَهَا تَقُولُ: إِنَّهَا عِبَارَةٌ مُحْكَمَةٌ جَيِّدَةٌ؛ لِأَنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ فِيهَا السَّلَامَةُ، لَكِنْ قَوْلُهُمْ: «طَرِيقَةُ الْخَلْفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ» فِيهَا الْإِشْكَالُ؛ لِأَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ: أَنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ فِيهَا جَهْلٌ، وَهُوَ ضِدُّ الْعِلْمِ، وَسَفَهٌ، وَهُوَ ضِدُّ الْحِكْمَةِ!

[٣] وَمَنْشَأُ هَذَا الْقَوْلِ وَالسَّبَبُ الَّذِي حَمَلَهُمْ عَلَى أَنْ يَقُولُوا هَذِهِ الْكَلِمَةُ الْجَائِزَةُ الْكَاذِبَةُ أَمْرَانِ: «الْأَوَّلُ: اعتقاد قائله - بسبب ما عنده من الشُّبُهَاتِ الْفَاسِدَةِ - أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ لَهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ صِفَةٌ حَقِيقِيَّةٌ دَلَّتْ عَلَيْهَا هَذِهِ النُّصُوصُ.

الثَّانِي: اعتقاده أَنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ هِيَ الْإِيمَانُ بِمُجَرَّدِ أَلْفَاظِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ مِنْ غَيْرِ إِثْبَاتِ مَعْنَى لَهَا».

[٤] السَّبَبُ: أَنَّ قَائِلَ هَذَا الْقَوْلِ يَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ صِفَةٌ حَقِيقِيَّةٌ دَلَّتْ عَلَيْهَا النُّصُوصُ، فَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ يَدٌ حَقِيقِيَّةٌ، أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَسْتَوْ حَقِيقَةً عَلَى الْعَرْشِ، أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ وَجْهٌ حَقِيقِيٌّ، أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ عَيْنٌ حَقِيقِيَّةٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، هُوَ يَعْتَقِدُ

الثاني: اعتقاده أن طَرِيقَةَ السَّلَفِ هِيَ الْإِيْمَانُ بِمُجَرَّدِ الْأَلْفَاظِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ مِنْ غَيْرِ إِبْطَاتِ مَعْنَى هَا^[١].....

هَذَا، وَالسَّبَبُ فِي أَنَّهُ يَعْتَقِدُ هَذَا الْاِعْتِقَادَ مَا عِنْدَهُ مِنَ الشُّبُهَاتِ الْفَاسِدَةِ، وَهِيَ أَنَّهُ يَقُولُ: إِنِّي إِذَا أَثْبَتْتُ هَذِهِ الْأُمُورَ كُنْتُ مُجَسِّمًا مُثْمَلًا، إِذَنْ فَأَنْفِي هَذِهِ الْأُمُورَ؛ لِأَنَّ التَّجْسِيمَ وَالتَّمْثِيلَ بَاطِلٌ، وَاللَّازِمَ الْبَاطِلُ يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ الْمَلْزُومِ، فَلَا أُقِرُّ بِذَلِكَ.

[١] كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ يَفْهَمُونَ أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ الْإِيْمَانُ بِمُجَرَّدِ الْأَلْفَاظِ بِدُونِ إِبْطَاتِ مَعْنَى، فَمَثَلًا يَظُنُّونَ أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ بِأَنَّ اللَّهَ يَدَا لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، لَكِنْ لَا يَعْرِفُونَ مَعْنَى الْيَدِ، وَيُؤْمِنُونَ بِأَنَّ اللَّهَ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، لَكِنْ لَا يَعْرِفُونَ مَعْنَى (اسْتَوَى)، يَعْنِي مِثْلَ شَخْصٍ صَعِدَ الْمَنْبَرَ يَخْطُبُ النَّاسَ فَقَالَ: «أَلْفَ بَاءٍ تَاءٍ تَاءٍ جِيمٍ خَاءٍ دَالٍ ذَالٍ رَاءٍ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ». فَهَذِهِ خُطْبَةٌ لَيْسَ لَهَا مَعْنَى، هُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْكَلَامَ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ عِنْدَ السَّلَفِ مِثْلُ هَذَا، يَعْنِي أَنَّهَا لَيْسَ لَهَا مَعْنَى، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَكَلَّمَ السَّلَفُ بِمَعْنَاهَا إِطْلَاقًا، هَذَا رَأْيُهُمْ فِي السَّلَفِ.

وَلَكِنْ لَيْسَ هَذَا بِصَحِيحٍ أَنَّ (الْإِيْمَانُ بِمُجَرَّدِ الْأَلْفَاظِ دُونَ إِبْطَاتِ مَعْنَى هَا) هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ، لَوْ كَانَ هَذَا مَذْهَبَ السَّلَفِ لَوَافَقْنَاهُمْ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ الْخَلْفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَ الْخَلْفِ يَقُولُ: «أَنَا أَعْلَمُ مَعْنَى الْيَدِ وَأَنَّ مَعْنَاهَا النِّعْمَةُ وَالْقُوَّةُ، وَأَعْلَمُ مَعْنَى ﴿اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ وَأَنَّ مَعْنَاهُ اسْتَوَى عَلَيْهِ، وَأَعْلَمُ مَعْنَى ﴿وَجْهٌ رَبِّكَ﴾ أَيُّ ثَوَابِهِ» وَهَكَذَا، وَالَّذِي يَعْلَمُ الْمَعْنَى أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ مِنَ الَّذِي لَا يَعْلَمُ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُمْ أَثْبَتُوا لِلنُّصُوصِ مَعْنَى لِلْقَرِينَةِ، لَكِنْ لَمْ يُثْبِتُوها عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ ذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللَّهِ؛ لِاسْتِزَامَةِ التَّشْبِيهِ عِنْدَهُمْ.

فَيَبْقَى الْأَمْرُ دَائِرًا بَيْنَ أَنْ نُؤْمِنَ بِالْأَلْفَازِ جَوْفَاءَ لَا مَعْنَى لَهَا، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ السَّلَفِ عَلَى زَعْمِهِ، وَبَيْنَ أَنْ نُثَبِّتَ لِلنُّصُوصِ مَعَانِي تُخَالِفُ ظَاهِرَهَا الدَّالَّ عَلَى إِبْثَاتِ الصِّفَاتِ لِلَّهِ، وَهَذِهِ هِيَ طَرِيقَةُ الْخَلْفِ. وَلَا رَيْبَ أَنَّ إِبْثَاتَ مَعَانِي النُّصُوصِ أْبْلَغُ فِي الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ مِنْ إِبْثَاتِ أَلْفَازِ جَوْفَاءَ لَيْسَ لَهَا مَعْنَى، وَمِنْ ثَمَّ فَضَّلَ هَذَا الْغَيْبِيُّ طَرِيقَةَ الْخَلْفِ فِي الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ^[١].

وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ أَثْبَتَ لِلنُّصُوصِ مَعْنَى -وَلَوْ كَانَ مُؤَوَّلًا- خَيْرٌ مِمَّنْ لَمْ يُثَبِّتْ لَهَا مَعْنَى. فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ لِشَخْصٍ: مَا مَعْنَى ذَلِكَ؟ فَقَالَ: كَذَا وَكَذَا؛ لِلْقَرِينَةِ. وَقُلْتَ: لِشَخْصٍ آخَرَ: مَا مَعْنَاهُ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي. فَإِنَّ الْأَوَّلَ أَعْلَمَ وَأَحْكَمُ؛ أَعْلَمَ لِأَنَّهُ أَثْبَتَ الْمَعْنَى، وَأَحْكَمَ لِأَنَّهُ رَأَى أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُخَاطِبُنَا بِالْأَلْفَازِ لَيْسَ لَهَا مَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمَخَاطَبَةَ بِالْأَلْفَازِ لَيْسَ لَهَا مَعْنَى يُعْتَبَرُ سَفَهًا. فَلِهَذَا يَكُونُ مَذْهَبُ الْخَلْفِ أَعْلَمَ وَأَحْكَمَ بِسَبَبِ هَذَا الْإِعْتِقَادِ الْبَاطِلِ لِمَذْهَبِ السَّلَفِ.

وَكُونُ مَذْهَبِ السَّلَفِ أَسْلَمَ: لِأَنَّ مَنْ لَا يُثَبِّتُ لِلصِّفَاتِ مَعْنَى يَسْلَمُ بِذَلِكَ. فَصَارَ مَنَشَأُ الْقَوْلِ بِتَفْضِيلِ طَرِيقَةِ الْخَلْفِ عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ فِي الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ، مَنَشَأُهُ أَمْرَيْنِ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْخَلْفَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ صِفَةٌ حَقِيقِيَّةٌ.

وَالْأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّ الْخَلْفَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ السَّلَفَ لَا يُثَبِّتُونَ مَعَانِي لِنُصُوصِ الصِّفَاتِ وَإِنَّمَا يُؤْمِنُونَ بِمُجَرَّدِ اللَّفْظِ فَقَطْ، أَمَّا مَعْنَى مُؤَوَّلٌ أَوْ عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ فَلَا يَعْتَقِدُونَهُ.

[١] أَرْجُو ضَبْطَ هَذَا تَمَامًا وَالْحِرْصَ عَلَى هَذِهِ الْأُمُورِ؛ لِأَنَّنَا نَحْنُ فِي زَمَنِ

وقول هَذَا الْغَيْبِيِّ يَتَضَمَّنُ حَقًّا وَبَاطِلًا. فَأَمَّا الْحَقُّ فَقَوْلُهُ: إِنْ مَذْهَبُ السَّلَفِ أَسْلَمَ. وَأَمَّا الْبَاطِلُ فَقَوْلُهُ: إِنْ مَذْهَبُ الْخَلْفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ^(١).....

نَخْشَى عَلَى أَنْفُسِنَا مِنْ كَثْرَةِ أَهْلِ التَّأْوِيلِ فِيمَا بَيْنَنَا، فَقَدْ صَارُوا يُلَبِّسُونَ وَيُؤَلَّفُونَ بِمَا يُسَمُّونَهُ بِـ(الثَّقَافَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ)، فَإِذَا أَتَوْا عَلَى مَسْأَلَةِ الصِّفَاتِ قَرَّرُوا تَقْرِيرًا تَامًّا مَذْهَبَ أَهْلِ التَّأْوِيلِ، وَالطَّالِبُ الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ مَذْهَبَ السَّلَفِ قِرَاءَةً جَيِّدَةً مِنْ قَبْلُ يَلْتَبِسُ عَلَيْهِ الْأَمْرُ، فَيَقِفُ: إِمَّا حَيْرَانٌ لَا يَدْرِي هَلْ هُوَ إِلَى هَؤُلَاءِ أَوْ إِلَى هَؤُلَاءِ، أَوْ يَقُولُ: «لَا دَخَلَ لَنَا، لَا أَنْتُمْ وَلَا مُجَادِلَاتِكُمْ، بَلْ سَنَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَنَسْكُتُ»، أَوْ أَنْ يَقَرَّ بِمَا قَالَهُ هَؤُلَاءِ وَقَرَّرُوهُ مِنَ التَّأْوِيلِ الَّذِي هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ تَحْرِيفٌ.

وَلِهَذَا يَنْبَغِي عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ أَنْ يَحْرِصُوا عَلَى هَذَا الْأَمْرِ وَيُؤَلِّفُوا الْعِنَايَةَ، وَلَا يَقُولُوا: «هَذَا أَمْرٌ انْقَضَى»؛ صَحِيحٌ أَنَّنَا فِي هَذِهِ الْبِلَادِ قَبْلَ عَشْرَاتِ السَّنَوَاتِ عِنْدَنَا هَذَا الْأَمْرُ لَا يَوْجَدُ وَلَا نَسْمَعُ بِهِ وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا فِي بَطُونِ الْكُتُبِ، أَمَّا الْآنَ فَأَصْبَحْنَا نَعْرِفُهُ فِي بَطُونِ فَصُولِ الْمَدَارِسِ! وَلِذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَعْتَنِيَ بِهَذَا الْأَمْرِ حَتَّى نُذَرِّكَهُ وَنُذَرِّكَ مَاخِذَ أَوْلِيكَ الَّذِينَ حَرَّفُوا نُصُوصَ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةَ رَسُولِهِ ﷺ عَنْ مَعَانِيهَا اللَّائِقَةِ.

[١] نَحْنُ نُوَافِقُهُ عَلَى هَذَا، وَنَقُولُ: صَدَقَتْ وَبَرَزَتْ أَنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ أَسْلَمَ، لَكِنْ قَوْلُكَ: «إِنْ طَرِيقَةُ الْخَلْفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ» كَذِبَتْ فِي هَذَا، فَلَيْسَ طَرِيقَةُ الْخَلْفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمَ.

بَلْ نَقُولُ لَهُ: إِنْ طَرِيقَةُ السَّلَفِ أَسْلَمَ، وَطَرِيقَةُ الْخَلْفِ لَيْسَتْ أَعْلَمُ وَلَا أَحْكَمَ. أَمَّا كَوْنُهَا لَيْسَتْ بِأَسْلَمَ فَهُوَ قَدْ أَقْرَبَهُ، حَيْثُ أَثْبَتَ السَّلَامَةَ لَطَرِيقَةِ السَّلَفِ فَقَطْ،

وبيان بطلانه من وجوه:

الوجه الأول: أنه يناقض قوله: إن طريقة السلف أسلم^[١]؛ فإن كون طريقة السلف أسلم من لوازم كونها أعلم وأحكم^[٢]، إذ لا سلامة إلا بالعلم والحكمة: العلم بأسباب السلامة، والحكمة في سلوك تلك الأسباب^[٣]،.....

لكن ادعى أن طريقة الخلف أعلم وأحكم، ونحن نقول: هذه الدعوى باطلة ولا نصدقك بها.

فإذا قال قائل: أنتم ادعيتُمْ أن قول هذا الرجل: «إن طريقة الخلف أعلم وأحكم» ادعيتُمْ أنها باطلة، فما الدليل على البطلان؟

قال: «وبيان بطلانه من وجوه...».

[١] يعني قوله: «إن طريقة الخلف أعلم وأحكم» تناقض كون طريقة السلف أسلم، ومعلوم أن الكلام المتناقض باطل، ووجه المناقضة قال: «فإن كون طريقة السلف أسلم من لوازم كونها أعلم وأحكم».

[٢] فمتى أقررت بأن طريقة السلف أسلم فإن هذا مضمونه أنها أعلم وأحكم، وجه ذلك؛ قال: «إذ لا سلامة إلا بالعلم والحكمة: العلم بأسباب السلامة، والحكمة في سلوك تلك الأسباب».

[٣] وهذا صحيح، فلا يمكن لأحد أن يسلم إلا بعلم وبحكمة أيضًا؛ بعلم بأسباب السلامة، وبحكمة باتباع سلوكها.

فالإنسان -مثلاً- لا يمكن أن يسلم من الغرق إلا بأمرين:

وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ أَسْلَمَ وَأَعْلَمَ وَأَحْكَمَ، وَهُوَ لَا زِمَ لِهَذَا الْغَيْبِيِّ لَزُومًا لَا مَحِيدَ عَنْهُ^[١].

الْأَوَّلُ: أَنَّ يَكُونُ عِنْدَهُ عِلْمٌ بِالسَّبَاحَةِ.

الثَّانِي: أَنَّ يَتَصَرَّفَ بِمَقْتَضَى هَذَا الْعِلْمِ.

فَلَوْ كَانَ هُنَاكَ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ:

الْأَوَّلُ: سَقَطَ فِي مَاءٍ يُغْرِقُهُ، وَقَامَ يَتَحَرَّكُ بِشِدَّةٍ لَعَلَّهُ يَنْجُو، وَلَكِنْ بِدُونِ عِلْمٍ؛ فَإِنَّهُ سَيُغْرَقُ، وَالسَّبَبُ: لِأَنَّهُ جَاهِلٌ لَيْسَ عِنْدَهُ عِلْمٌ بِأَسْبَابِ السَّلَامَةِ.

وَالثَّانِي: سَقَطَ فِي مَاءٍ يُغْرِقُهُ، وَهُوَ مُتَعَلِّمٌ، لَكِنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمِلْ عِلْمَهُ، حَيْثُ جَلَسَ فِي الْمَاءِ بِدُونِ حَرَكَةٍ؛ فَهَذَا مَالَهُ أَنَّهُ يَغْرَقُ.

وَالثَّلَاثُ: سَقَطَ فِي مَاءٍ يُغْرِقُهُ، وَهُوَ مُتَعَلِّمٌ، فَتَحَرَّكَ حَسَبَ عِلْمِهِ؛ فَهَذَا يَنْجُو وَيَسْلَمُ.

إِذْنًا لَا يُمَكِّنُ أَنَّ تَوْجِدَ سَلَامَةٍ إِلَّا بِعِلْمٍ وَحِكْمَةٍ: عِلْمٌ بِأَسْبَابِ السَّلَامَةِ، وَحِكْمَةٌ بِسُلُوكِ تِلْكَ الْأَسْبَابِ.

[١] فَمَا دُمْتُ قُلْتُ: «إِنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ أَسْلَمَ» فَإِنَّ هَذَا مَضْمُونُهُ إِقْرَارُكَ بِأَنَّهَا أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ؛ إِذْ لَا سَلَامَةَ إِلَّا بِعِلْمٍ وَحِكْمَةٍ.

وَهَذَا الْكَلَامُ الَّذِي قَالَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مَوْجُودٌ فِي بَطُونِ الْكُتُبِ، حَتَّى مَثَلًا عِنْدَ النَّوَوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَعِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ عَلَى مَذْهَبِ الْأَشَاعِرَةِ، يَقُولُونَ هَذِهِ الْعِبَارَةُ: «طَرِيقَةُ السَّلَفِ أَسْلَمَ، وَطَرِيقَةُ الْخَلْفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ».

الوجه الثاني: أن اعتقاده أن الله ليس له صفة حقيقة دلت عليها هذه النصوص، اعتقاد باطل^[١]؛ لأنه مبني على شبهات فاسدة^(١)^[٢]؛ ولأن الله تعالى قد ثبت له صفات الكمال عقلاً وحساً وفطرة وشرعاً^[٣].

فأما دلالة العقل على ثبوت صفات الكمال لله، فوجهه أن يقال: إن كل موجود في الخارج لا بد أن يكون له صفة^[٤]؛.....

[١] سبق أن ذكرنا أن منشأ قول هذا القائل: اعتقاده أنه ليس لله صفة دلت عليها هذه النصوص، فهو يقول: «ليس لله استواء حقيقي، ولا يد حقيقة، ولا عين حقيقة، ولا وجه حقيقي» وهكذا.

فنقول: هذا الاعتقاد باطل؛ «لأنه مبني على شبهات فاسدة».

[٢] من جملة ذلك يقولون: إن هذه الصفات لو ثبتت حقيقة للزم أن يكون الله مشابهاً للخلق، والتشبيه ممتنع، فتكون هذه الصفات ممتنعة.

ولهذا أنكروا اليد، قالوا: «لو كان لله يد لكانت جارحة، وكان جسماً، وكان مشابهاً للمخلوق». وكل هذا باطل كما سيأتي إن شاء الله بيانه^(١).

[٣] فالله عز وجل ثبت له صفات الكمال بالعقل والفطرة والشرع، هذه ثلاثة أدلة كل واحد من جنس.

[٤] قوله: «في الخارج» احترازاً من الموجود في الذهن؛ لأن الأذهان تفرص أشياء لا يمكن وجودها في الأعيان، وهذا أمر مشاع، فأنت الآن في ذهنك ربما تقدر أشياء مستحيلة في الخارج، أي الواقع.

فقد تقدّر في ذهرك أن جمرَةً تَلْتَهَبُ في وَسْطِ ماءٍ، وَقَدْ يَفْرَضُ الذَّهْنُ أَنَّ
امرأةً تحمل بولد يَكُونُ في جوف رأسها، وَقَدْ يَفْرَضُ الذَّهْنُ وجودَ المتناقضين
جميعاً؛ ولكن كُلَّ هَذَا لَا وجودَ لَهُ في الخارج.

ويمكن أَيْضاً أَنْ تَفْرَضَ في ذهرك شيئاً مَوْجُوداً لَيْسَ لَهُ صِفَةٌ، أي لَا طَوِيلَ
وَلَا قَصِيرَ، وَلَا أبيضَ وَلَا أَسودَ، وَلَا غَلِيظَ وَلَا خَفِيفَ، وَلَا شيءَ؛ يُمكنُ أَنْ
تفرضَ هَذَا، لَكِنَّهُ في الخارج لَا يُمكنُ، بَلْ كُلُّ مَوْجُودٍ في الخارج لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ
صِفَةٌ وَلَوْ لم يكن من صفته إِلَّا أَنَّهُ مَوْجُودٌ لَكَانَ كافياً.

وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] هَذَا عَلَى
سَبِيلِ الْفَرْضِ مُمْكِنٌ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يَصُورُ لَنَا شَيْئاً إِلَّا لِأَنَّا يُمكنُ أَنْ نَتَخَيَّلَهُ، لَوْ
كَانَ ذَلِكَ لَفَسَدَتَا؛ فَبَيَّنَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى صَوَّرَ لَنَا شَيْئاً مُحَالاً أَنْ يُوجَدَ في الخارج، لكن
الذهنَ قَدْ يَتَصَوَّرُ أَنَّ هُنَاكَ إلهين.

قَدْ يَفْرَضُ ذِهْنُكَ أَنَّ هُنَاكَ سَيَارَةً تَمْشِي عَلَى الهَوَاءِ، وَقَدْ نَتَخَيَّلُ الْآنَ أَنَّ فَوْقَنَا
أَلْفَ طَائِرَةٍ لكن في الخارج مَا فَوْقَنَا شَيْءٌ إِلَّا سَقْفُ الْمَسْجِدِ، قَدْ يَتَصَوَّرُ الْإِنْسَانُ
أَنَّهُ يُوجَدُ شَخْصٌ يَمْشِي عَلَى رَأْسِهِ مِنْ هُنَا إِلَى مَكَّةَ!

إِذَنْ: الْفَرْضُ شَيْءٌ وَالْوَاقِعُ شَيْءٌ آخَرُ، فَيَجِبُ أَنْ نَعْرِفَ أَنَّ الذَّهْنَ يفرض
أَشْيَاءَ لَا يُمكنُ أَنْ تَوْجَدَ في الخارج.

ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ يَنْكُرُونَ الصِّفَاتِ: هَلِ الرَّبُّ مَوْجُودٌ أَوْ لَا؟
فَسَيَقُولُونَ: «إِنَّهُ مَوْجُودٌ»؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ أَنْكَرُوا وجودَ الرَّبِّ كَفَرُوا.

إِمَّا صِفَةً كَمَالٍ، وَإِمَّا صِفَةً نَقْصٍ^[١]، وَالثَّانِي^[٢] بَاطِلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الرَّبِّ الْكَامِلِ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ^[٣]. وَبِذَلِكَ اسْتَدْلَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى بُطْلَانِ أَلُوْهِيَةِ الْأَصْنَامِ بِاتِّصَافِهَا بِصِفَاتِ النِّقْصِ وَالْعِجْزِ، بِكَوْنِهَا لَا تَسْمَعُ وَلَا تُبْصِرُ، وَلَا تَنْفَعُ وَلَا تَضُرُّ، وَلَا تَخْلُقُ، وَلَا تَنْصُرُ^[٤].....

نَقُولُ: فَإِذَا كَانَ مَوْجُودًا فَلَا بُدَّ لِكُلِّ مَوْجُودٍ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِفًا بِصِفَةٍ.
وَلَا يَقْدِرُونَ أَنْ يَنْفُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا: (لَا) قُلْنَا: أَوَّلُ مَا يَدْمَعُ رُؤُوسَكُمْ صِفَةُ الْوُجُودِ، فَانْتُمْ الْآنَ تَقُولُونَ: (إِنَّهُ مَوْجُودٌ)، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ مُتَّصِفٌ بِصِفَةِ الْوُجُودِ، فَلَا بُدَّ لِكُلِّ مَوْجُودٍ مِنْ صِفَةٍ، فَقَدْ يَكُونُ جِسْمًا وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ جِسْمٍ، فَالسَّوَادُ وَالْبَيَاضُ وَالطُّوْلُ وَالْقِصَرُ مَوْجُودٌ وَهُوَ غَيْرُ جِسْمٍ، وَقَدْ يَكُونُ جِسْمًا ثَخِينًا أَوْ جِسْمًا رَقِيقًا، إِذَنْ كُلُّ مَوْجُودٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ صِفَةٍ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ: «إِمَّا صِفَةً كَمَالٍ، وَإِمَّا صِفَةً نَقْصٍ».

[١] وَالرَّبُّ مَوْجُودٌ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ صِفَةٍ: إِمَّا صِفَةً كَمَالٍ، وَإِمَّا صِفَةً نَقْصٍ.

[٢] أَيْ صِفَةً النِّقْصِ.

[٣] الثَّانِي بَاطِلٌ بِالنِّسْبَةِ لِلرَّبِّ الْكَامِلِ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ وَهُوَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ.

وَالرَّبُّ: مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَمَّا الرُّكُوعُ فَعِظْمُوهَا فِيهِ الرَّبُّ» وَهُوَ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ)^(١).

فَإِذَنْ نَقُولُ: النِّقْصُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّهِ مُمْتَنِعٌ لَا يُمَكِّنُ.

[٤] لِكَوْنِهَا عَاجِزَةٌ نَاقِصَةٌ الصِّفَاتِ صَارَتْ غَيْرَ مُسْتَحِقَّةٍ لِلْعِبَادَةِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ النَّهْيِ عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، رَقْمُ (٤٧٩)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فَإِذَا بَطَلَ الثَّانِي^[١] تَعَيَّنَ الْأَوَّلُ وَهُوَ ثُبُوتُ صِفَاتِ الْكَمَالِ^[٢].

[١] وَهُوَ النِّقْصُ.

[٢] وَهَذَا دَلِيلٌ عَقْلِي وَاضِحٌ، فَصَارَ دَلَالَةُ الْعَقْلِ عَلَى ثُبُوتِ صِفَاتِ الْكَمَالِ
لِلَّهِ وَاضِحَةً.

فَمَثَلًا: صِفَةُ الْكَلَامِ، هُمْ يَنْكُرُونَ أَنَّ اللَّهَ يَتَكَلَّمُ. نَقُولُ لَهُمْ: هَلْ صِفَةُ الْكَلَامِ
كَمَالٌ أَوْ نِقْصٌ؟

الْجَوَابُ: كَمَالٌ لَا شَكَّ فِيهَا، فَمَنْ يَتَكَلَّمُ أَكْمَلُ مِمَّنْ لَا يَتَكَلَّمُ سِوَاءَ كَانِ فِي
أَصْلِ الْخَلْقَةِ أَوْ بِسَبَبِ عَاهَةٍ أَصَابَتْهُ، فَإِنْ مَنْ يَتَكَلَّمُ أَفْضَلُ مِمَّنْ لَا يَتَكَلَّمُ وَأَكْمَلُ،
لِهَذَا كَانَ الْإِنْسَانُ إِنْسَانًا وَالْبَهِيمَةُ بَهِيمَةً؛ لِأَنَّ أَمْرَهَا مُبْهَمٌ، تَأْتِي إِلَى الشَّاةِ مَثَلًا تَتَغَوَّ
فَلَا تَدْرِي مَاذَا تَرِيدُ، لَكِنْ تَأْتِي إِلَى الْإِنْسَانِ إِذَا جَاعَ يَقُولُ: «أَعْطِنِي طَعَامًا»، وَإِذَا
عَطِشَ قَالَ: «أَعْطِنِي مَاءً»، وَإِذَا آلَهُ بَطْنُهُ قَالَ: «بَطْنِي يُولِنِي» وَهَكَذَا.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّا نَقُولُ: إِذَا كَانَ الرَّبُّ عَزَّجَلَّ مَوْجُودًا بِإِقْرَارِكُمْ؛ فِيمَا أَنْ يَكُونَ
مُتَصِفًا بِصِفَاتِ الْكَمَالِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَصِفًا بِصِفَاتِ النِّقْصِ، وَالثَّانِي بَاطِلٌ؛
فَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُتَصِفًا بِصِفَاتِ الْكَمَالِ.

وَكُلُّ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ لِنَفْسِهِ فَهُوَ صِفَةُ كَمَالٍ، وَالْدَلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ
الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠] قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَالْمَثَلُ الْأَعْلَى: الْوَصْفُ الْأَكْمَلُ.

ثَانِيًا: نَقُولُ: «ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بِالْحِسِّ وَالْمَشَاهِدَةِ أَنَّ لِلْمَخْلُوقِ صِفَاتَ كَمَالٍ،
وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي أَعْطَاهُ إِيَّاهَا، فَمُعْطِي الْكَمَالِ أَوْلَى بِهِ».

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بِالْحِسِّ وَالْمُشَاهَدَةِ أَنَّ لِلْمَخْلُوقِ صِفَاتَ كَمَالٍ^[١]. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي أَعْطَاهُ إِيَّاهَا، فَمُعْطِي الْكَمَالِ أَوْلَى بِهِ^[٢].

[١] فله عِلْمٌ وَقُدْرَةٌ وَسَمْعٌ وَبَصَرٌ وَحَيَاةٌ وَقُوَّةٌ وَعِزَّةٌ وَحِكْمَةٌ... إلخ، كُلُّ هَذَا لِلْمَخْلُوقِ، وَهِيَ صِفَاتُ كَمَالٍ، وَمَنِ الَّذِي أَعْطَاهُ هَذَا الْكَمَالَ؟ قَالَ: «وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي أَعْطَاهُ إِيَّاهَا، فَمُعْطِي الْكَمَالِ أَوْلَى بِهِ».

[٢] هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يُعْطِيَ النَّاقِصُ غَيْرَهُ شَيْئًا كَامِلًا؟

الْجَوَابُ: لَا يُمَكِّنُ أَبَدًا. فَالْعَاجِزُ مَثَلًا لَوْ قَالَ: «سَأُعْطِي غَيْرِي قُدْرَةً» نَقُولُ: لَا يُمَكِّنُ، فَلَيْسَ عِنْدَكَ قُدْرَةٌ حَتَّى تَعْطِيَ غَيْرَكَ قُدْرَةً. وَلَوْ قَالَ الْإِنْسَانُ الْفَقِيرُ: «أَنَا سَأُعْطِي غَيْرِي مَالًا يَشْتَرِي بِهِ بَيْتًا لِكَيْ يَكْتَفِيَ بِهِ عَنِ الْأُجْرَةِ» فَنَقُولُ: لَا يُمَكِّنُ أَبَدًا، فَالنَّاقِصُ عَلَى اسْمِهِ نَاقِصٌ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ كَامِلًا بِتَكْمِيلِ غَيْرِهِ.

فَمُعْطِي الْكَمَالِ إِذْنٌ أَوْلَى بِالْكَمَالِ، فَمَنْ أَعْطَى السَّمْعَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ أَصَمًّا أَبَدًا، وَمَنْ أَعْطَى الْمَالَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ فَقِيرًا، وَمَنْ أَعْطَى غَيْرَهُ قُدْرَةً وَقُوَّةً لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ عَاجِزًا؛ لِأَنَّهُ بِمُجَرَّدِ إِيْصَالِهِ الْخَيْرِ إِلَى هَذَا الْإِنْسَانِ يَدُلُّ عَلَى كَمَالِهِ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ دَلَالََةَ الْعَقْلِ عَلَى ثُبُوتِ صِفَاتِ الْكَمَالِ لِلَّهِ تَعَالَى مِنْ طَرِيقَيْنِ:

الْأَوَّلُ: طَرِيقُ السَّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ، بَأَن يُقَالَ: إِنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ فِي الْخَارِجِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ صِفَةٍ، إِمَّا صِفَةَ كَمَالٍ وَإِمَّا صِفَةَ نَقْصٍ. وَهَذَا يُسَمِّيهِ الْعُلَمَاءُ فِي الْمَجَادَلَةِ وَالْمُنَازَعَةِ بِالسَّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ، بِمَعْنَى أَنَّكَ تُرَدِّدُ الشَّيْءَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ لَا ثَالِثَ لِهَما، وَتُلْزِمُ الْحُصْمَ بَأَن يَقُولَ بِأَحَدِهِمَا.

وَأَمَّا دَلَالَةُ الْفِطْرَةِ عَلَى ثُبُوتِ صِفَاتِ الْكَمَالِ لِلَّهِ: فَلَأَنَّ النَّفُوسَ السَّلِيمَةَ
مُجْبُولَةٌ وَمَفْطُورَةٌ عَلَى حُبِّهِ اللَّهِ وَتَعْظِيمِهِ وَعِبَادَتِهِ^(١)،.....

فَمَثَلًا نَقُولُ: الْآنَ لَا يَخْلُو أَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ صِفَةٍ، وَأَنْتُمْ تُقَرُّونَ
ب أَنَّ اللَّهَ مَوْجُودٌ، إِذَنْ: لَا بُدَّ لَهُ مِنْ صِفَةٍ، إِمَّا صِفَةُ كَمَالٍ وَإِمَّا صِفَةُ نَقْصٍ، وَصِفَةُ
النَّقْصِ مُتَمَنِّعَةٌ عَلَيْهِ؛ فَتَعَيَّنَ أَنْ يُثَبَّتَ لَهُ صِفَةُ الْكَمَالِ.

وَالثَّانِي: طَرِيقُ الْأَوَّلَى، بَأَن نَقُولُ: هَذِهِ الْمَخْلُوقَاتُ هِيَ خَلْقُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَفِيهَا
كَمَالٌ، وَمُعْطِي الْكَمَالِ أَوَّلَى بِالْكَمَالِ؛ إِذْ إِنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ بِالْعَقْلِ أَنَّ النَّاقِصَ لَا يُكْمَلُ
غَيْرَهُ، فَمَا مِنْ أَحَدٍ كَمَلَ غَيْرَهُ إِلَّا وَهُوَ أَكْمَلُ مِنْهُ، وَهَذَا دَلِيلٌ وَاضِحٌ، لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ
كَمَالِهِ إِلَّا إعْطَاءُ الْكَمَالِ لغيره لَكَانَ ذَلِكَ كَافِيًا فِي ثُبُوتِ الْكَمَالِ لَهُ.

[١] كُلُّ قَلْبٍ سَلِيمٍ وَفِطْرَةٍ سَلِيمَةٍ فَإِنَّهَا مَفْطُورَةٌ عَلَى حُبِّهِ اللَّهِ وَعَلَى تَعْظِيمِهِ
وَعَلَى عِبَادَتِهِ.

وَدَلِيلُ ذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿نَسِخَ لَهُ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ
شَيْءٍ إِلَّا يَنْسِخُ بِهِمْ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْيِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ
أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ
وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ١٨] فَكُلُّ شَيْءٍ يَتَعَبَّدُ لِلَّهِ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ»^(١).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصل عليه، رقم (١٣٥٨)،
ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، رقم (٢٦٥٨) من حديث أبي
هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَهَلْ تُحِبُّ وَتُعَظِّمُ وَتَعْبُدُ إِلَّا مَنْ عَرَفْتَ أَنَّهُ مُتَّصِفٌ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ اللَّائِقَةِ
بِرُبُوبِيَّتِهِ وَالْوَهِّيَّةِ؟^(١)!

وَبُتَّ فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: «إِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ، فَاجْتَالَتْهُمْ
الشَّيَاطِينُ»^(١).

فَخُبْتُ النَّفْسَ طَارِيءٌ؛ إِذَنْ الْفِطْرَ السَّلِيمَةَ مَجْبُولَةً عَلَى أَنْ تَحِبَّ خَالِقَهَا وَعَلَى
أَنْ تُعَظِّمَهُ وَعَلَى أَنْ تَعْبُدَهُ.

[١] الْجَوَابُ: لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَحِبَّ وَأَنْ تُعَظِّمَ وَأَنْ تَعْبُدَ إِلَّا مَنْ عَرَفْتَ أَنَّهُ مُتَّصِفٌ
بِصِفَاتِ الْكَمَالِ مِنْ أَجْلِ أَنْ تَعْبُدَهُ بِهَا.

وَلِذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ لِأَبِيهِ: «يَتَأَبَّتْ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا
يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا» [مريم: ٤٢]، وَقَالَ لِقَوْمِهِ: «أَفَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا
لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ» [الأنبياء: ٦٦].

فَإِذَنْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَعْبُدَ النَّفُوسَ إِلَّا مَنْ عَرَفْتَ أَنَّهُ مُتَّصِفٌ بِالصِّفَاتِ الَّتِي
يَسْتَحِقُّ بِهَا أَنْ يُعْبَدَ، وَهَذَا أَمْرٌ ظَاهِرٌ، عِنْدَمَا نَقُولُ: «يَا رَبِّ اغْفِرْ لِي» فَأَنْتَ مُؤْمِنٌ
بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَمُؤْمِنٌ بِأَنَّهُ يَغْفِرُ، وَمُؤْمِنٌ بِأَنَّهُ يَعْلَمُ، وَمُؤْمِنٌ بِأَنَّهُ يَسْمَعُ دَعَاءَكَ، وَمُؤْمِنٌ
بِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُجِيبَ مَطْلُوبَكَ، وَلَوْ لَا هَذَا مَا دَعَوْتَ اللَّهَ. إِذَنْ فَالنَّفُوسُ مَجْبُولَةٌ
عَلَى هَذَا الشَّيْءِ.

انْظُرْ إِلَى النَّفُوسِ إِذَا خَلَتْ مِنَ الشَّوَائِبِ، حَتَّى نَفُوسُ الْكُفَّارِ إِذَا ضَلَّ عَنْهُمْ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْجَنَّةِ وَصِفَةُ نَعِيمِهَا، بَابُ الصِّفَاتِ الَّتِي يَعْرِفُ بِهَا فِي الدُّنْيَا أَهْلَ الْجَنَّةِ
وَأَهْلَ النَّارِ، رَقْمُ (٢٨٦٥)، مِنْ حَدِيثِ عِيَاضِ بْنِ حَمَارٍ الْمُجَاشِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَمَّا دَلَالَةُ الشَّرْعِ عَلَى ثُبُوتِ صِفَاتِ الْكَمَالِ لِلَّهِ: فَأَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَرَ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عِنْدَهُ الْغَيْبُ وَالشَّهَادَةُ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ۝ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝ هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٢-٢٤] ^[١].

وقوله تَعَالَى: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٧] ^[٢].

مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ فَإِنَّهُمْ فِي الشَّدَائِدِ يَدْعُونَ اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الشَّوَابِ تَتَمَرَّقُ فِي هَذِهِ الْحَالِ، فَتَرْجِعُ الْفِطْرَةُ إِلَى أَصْلِهَا وَهُوَ دَعَاءُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُمْ لَا يَدْعُونَ اللَّهَ فِي حَالِ الضَّرَاءِ إِلَّا وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى كَشْفِهَا وَعَلَى إِزَالَتِهَا، وَإِلَّا لَعُدَّ ذَلِكَ عَبَثًا مِنْهُمْ. فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ الْفِطْرَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُتَّصِفٌ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ اللَّائِقَةِ بِهِ.

[١] فَإِنْ قُلْتَ: هَذِهِ أَسْمَاءٌ، وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ تُثَبِّتَ الصِّفَاتِ، فَمَا الْجَوَابُ؟

الْجَوَابُ: إِنَّ كُلَّ اسْمٍ فَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لَصِفَةٍ، وَلَا عَكْسَ -يَعْنِي لَيْسَ كُلُّ صِفَةٍ مُتَضَمِّنَةً لِاسْمٍ-، وَلِهَذَا سَبَقَ لَنَا فِي التَّقْرِيرِ أَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا يَتِمُّ الْإِيمَانُ بِهَا إِلَّا بِأُمُورٍ ثَلَاثَةٍ إِنْ كَانَتْ مُتَعَدِّيَّةً وَهِيَ الْاسْمُ وَالصِفَةُ وَالْحُكْمُ الْمُرْتَبِّ عَلَيْهِ، وَبِأُمُورٍ إِنْ كَانَتْ لَازِمَةً وَهِيَ الْاسْمُ وَالصِفَةُ فَقَطُّ.

[٢] الْمَثَلُ الْأَعْلَى: هُوَ الْوَصْفُ الْأَكْمَلُ.

وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ومثل قوله ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ، ارْزِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا قَرِيبًا، إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ»، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ^[١].

الوجه الثالث: أن اعتقاده أن طريقة السلف مجرد الإيمان بالفاظ النصوص بغير إثبات معناها، اعتقاد باطل^[٢] كذب على السلف، فإن السلف أعلم الأمة بنصوص الصفات لفظاً ومعنى^[٣]،

[١] فأثبت هنا الصفات لله عز وجل، فتبين أن اعتقاد هذا الرجل الذي يقول: «إن طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم» أن اعتقاده (أنه ليس لله صفة) اعتقاد باطل، والذي دل على بطلانه: العقل والحس والفطرة والشرع.

[٢] ولهذا يقولون: «إن مذهب السلف هو التفويض»، ونحن نقول لهم: هذا كذب على السلف؛ فإنكم إن أردتم أن السلف يفوضون الكيفية فهو صحيح، وإن أردتم أنهم يفوضون المعنى فهو: «كذب على السلف، فإن السلف أعلم الأمة بنصوص الصفات لفظاً ومعنى».

[٣] ولا أحد أعلم من السلف بنصوص الصفات أبداً؛ لأنهم يفهمون منها أكثر مما يفهم من بعدهم.

وَأَبْلَغُهُمْ فِي إثْبَاتِ مَعَانِيهَا اللَّائِقَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى عَلَى حَسَبِ مُرَادِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ^(١).

[١] فهم يفهمون المعنى ويثبتونه.

ولهذا سيأتينا -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- العبارة المشهورة عَنْ أَيْمَتِهِمْ يَقُولُونَ: «أَمْرُهَا كَمَا جَاءَتْ بِهَا كَيْفَ»، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ يثبتون المعنى، ولو كانوا يُريدون إثبات اللَّفْظِ فَقَطْ لَقَالُوا: «أَمَرُوا لَفْظَهَا وَلَا تَعْتَقِدُوا مَعْنَاهَا» أَوْ قَالُوا: «لَا يُعْلَمُ الْمَعْنَى». والإمام مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: «الاستيواءُ معلومٌ، والكَيْفُ مجهولٌ»^(١)؛ فَهُمْ يَعْلَمُونَ المعاني.

وَهَلْ يَعْتَقِدُ أَحَدٌ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَقْرَأُ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] وَلَا يَذِرِي مَعْنَى (اسْتَوَى)؟! أَبَدًا.

وَهَلْ يُقَدِّرُ أَحَدٌ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَقْرَأُ: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] وَلَا يَذِرِي مَعْنَى (الْيَدَيْنِ)؟! لَا يُمَكِّنُ هَذَا أَبَدًا.

وَكَذَلِكَ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، وَكَذَلِكَ الصَّحَابَةُ، وَالتَّابِعُونَ، وَأَيُّمَةُ الْأُمَّةِ بَعْدَهُمْ؛ كُلُّهُمْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونُوا عَالِمِينَ بِمَعَانِي آيَاتِ الصِّفَاتِ.

لَاِنَّا إِذَا كُنَّا نَقُولُ: لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقْرَءُوا قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِي آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ الْمَعْنَى. فَإِنَّا نَقُولُ: إِذَا كَانَ هَذَا مَمْتَنِعًا فَامْتِنَاعٌ أَلَّا يَعْلَمُوا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

(١) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص: ٣٨)، والملل والنحل (١/ ٩٣)، والعرش للذهبي (١/ ١١٧ - ١١٨).

الوجه الرابع: أن السلف هم ورثة الأنبياء والمرسلين، فقد تلقوا علومهم من ينبوع الرسالة الإلهية وحقائق الإيمان^(١).

أما أولئك الخلف فقد تلقوا ما عندهم من المجوس والمشركون وضلال اليهود واليونان^{(١)(٢)}.....

وهذا أمر يقيني: أنهم يعلمون معنى قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾، وقد طبقوها فعلاً، فهم يتوضؤون على حسب ما تدل عليه هذه الآية الكريمة؛ فإذا كانوا يعلمون الآيات الدالة على الأحكام العملية فكيف لا يعلمون الآيات الدالة على العقائد الخيرية العلمية؟! هذا شيء مستحيل.

إذن: السلف يعرفون معاني آيات الكتاب والأحاديث ويؤمنون بها ويثبتونها، لكنهم يتبرؤون من شيئين هما: التمثيل، والتكيف.

[١] وهذا أمر مسلم، فالسلف - وعلى رأسهم الصحابة - تلقوا علمهم في باب أسماء الله وصفاته من الكتاب والسنة.

[٢] ونعلم هذا مما سيأتي - إن شاء الله تعالى - في بيان استمداد مقالة أهل التعطيل، فهي مستمدة من هذه الأصناف، وبئس الأصناف المجوس والمشركون وضلال اليهود واليونان؛ لأنه كما سيأتي - إن شاء الله تعالى - أن أكثر ما دخل التعطيل على هذه الأمة من كتب اليونان التي عربها المأمون، ولهذا قال شيخ الإسلام رحمه الله: «لا أظن أن الله تعالى يغفر للمأمون»^(٢) عما أدخله على الأمة من

(١) راجع الباب التاسع عشر (ص: ٣٢٠). [المؤلف]

(٢) ذكره السفاريني في لوامع الأنوار البهية (٩/١)؛ بلفظ: «يغفل عن المأمون».

.....

فَسَادِ الْعَقِيدَةِ؛ لِأَنَّ الْبَلَاءَ كُلَّ الْبَلَاءِ فِيمَا عَرَبَهُ مِنْ كُتُبِ الْيُونَانِ، حَتَّى قِيلَ: إِنَّهُ يُؤْتَى إِلَيْهِ بَكْتَابٍ وَيَزِنُهُ ذَهَبًا، بَأَن يَضَعَ فِي كِفَّةٍ ذَهَبًا وَفِي كِفَّةٍ هَذَا الْكِتَابَ، وَيُعْطِي صَاحِبَهُ هَذَا الذَّهَبَ حَرْصًا عَلَى تَغْرِيبِ كُتُبِ الْيُونَانِ. وَلَكِنَّهَا ضَرَّتِ الْأُمَّةَ ضَرًّا عَظِيمًا، وَوَقَعَتِ الْمِحْنَةُ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى يَدِ الْمَأْمُونِ، وَحَصَلَ فِي هَذَا شَرٌّ كَثِيرٌ.

وقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا أَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَغْفِرُ لِلْمَأْمُونِ» لَا يُعَدُّ تَعَدِّيًّا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي مِثْلِ قَوْلِ الرَّجُلِ: «وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لِفُلَانٍ»؛ لِأَنَّ هَذَا حَلَفٌ حَيْثُ قَالَ: «وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لِفُلَانٍ»، أَمَّا شَيْخُ الْإِسْلَامِ فَقَالَ: «لَا أَظُنُّ»، وَفَرَّقَ بَيْنَ قَوْلِ الْإِنْسَانِ: «لَا أَظُنُّ» لِأَنَّ جُرْمَهُ عَظِيمٌ، وَبَيْنَ الَّذِي يَحْلِفُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ مَا حَصَلَ مِنَ الْمَأْمُونِ قَدْ لَا يَقْصِدُ ذَلِكَ؟

قُلْنَا: مَهْمَا كَانَتْ نِيَّتُهُ فَهُوَ قَدْ غَيَّرَ الْعَقِيدَةَ، فَصَارَ يَدْعُو النَّاسَ إِلَى الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، وَالَّذِي لَا يَقُولُ بِهَذَا يَحْبِسُهُ أَوْ يَقْتُلُهُ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ نِيَّةٍ.

المُهِمُّ: أَنَّ اسْتِمْدَادَ مَقَالَةِ التَّعْطِيلِ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ، وَهِيَ يَتَابِعُ فَسَادِ، مِنْ الْمَجُوسِ وَالْمُشْرِكِينَ وَضُلَّالِ الْيَهُودِ وَضُلَّالِ الْيُونَانِ. وَمَذْهَبُ الْيُونَانِ: أَكْثَرُهُمْ عِبَادُ النُّجُومِ وَالْهَيَاكِلِ وَالْكَوَاكِبِ.

قُلْنَا عَنِ السَّلَفِ: «تَلَقَّوْا عُلُومَهُمْ»، أَمَّا عَنِ الْخَلَفِ فَقُلْنَا: «تَلَقَّوْا مَا عِنْدَهُمْ»؛ لِأَنَّ الَّذِي عِنْدَهُمْ عُلُومٌ هِيَ جَهْلٌ فِي الْوَاقِعِ، فَلَيْسَتْ عُلُومًا حَقِيقِيَّةً، بِخِلَافِ السَّلَفِ.

فكيف يَكُونُ وَرَثَةُ الْمَجُوسِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْيَهُودِ وَالْيُونَانِ وَأَفْرَاحُهُمْ^[١]، أَعْلَمَ وَأَحْكَمَ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ مِنْ وَرَثَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ؟^[٢].

الْوَجْهُ الْخَامِسُ^[٣]: أَنْ هَؤُلَاءِ الْخَلَفَ الَّذِينَ فَضَّلَ هَذَا الْغَيْبِيُّ طَرِيقَتَهُمْ فِي الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ، كَانُوا حَيَارَى مُضْطَرِبِينَ^[٤].....

[١] هَذَا تَعْبِيرُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَهُوَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَوِيٌّ عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُعْطَلَةِ.

قَوْلُهُ: «أَفْرَاحُهُمْ» الْفَرْخُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ مِنْ أُمِّهِ، يَعْنِي أَنَّ هَؤُلَاءِ لَيْسَ عِنْدَهُمُ الْقُوَّةُ الَّتِي يَعْتَدُونَ بِأَنْفُسِهِمْ فِيهَا، وَإِنَّمَا صَارُوا مِثْلَ الْفَرْخِ يَعْتَمِدُ عَلَى أُمِّهِ، وَلِهَذَا عَبَّرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَنْ أَهْلِ التَّعْطِيلِ بِأَنَّهُمْ أَفْرَاحٌ، فَكَيْفَ يَكُونُونَ: «أَعْلَمَ وَأَحْكَمَ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ مِنْ وَرَثَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ؟!».

[٢] لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ - وَرَثَةُ الْمَجُوسِ وَالْيَهُودِ وَالْيُونَانِ وَالْمُشْرِكِينَ - أَعْلَمَ بِاللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ مِنْ وَرَثَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: «إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي يَبِيعُ الْخُضْرَةَ أَعْلَمُ مِنْ صُنَّاعِ الْقَنَابِلِ فِي الدُّوَلِ الْمُتَقَدِّمَةِ»؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يُمَكِّنُ، وَلَا أَحَدٌ يَصَدِّقُ بِهَذَا؛ فَكَيْفَ يَكُونُ هَؤُلَاءِ أَعْلَمَ بِاللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ مِمَّنْ كَانَ أَكْبَرَ عَنَانِيَّتِهِمُ التَّعَرُّفُ وَالْمَعْرِفَةُ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، وَهُمْ الْأَنْبِيَاءُ وَالْمُرْسَلُونَ؟! أَمَّا فِي أُمُورِ الدُّنْيَا فَقَدْ يَكُونُونَ أَعْلَمَ.

[٣] وَهَذَا مِنْ أَشَدِّهَا.

[٤] فَهَلِ الْخَيْرَانُ الْمُضْطَرِبُ الَّذِي لَا يَدْرِي أَيْنَ هُوَ، يَكُونُ عِنْدَهُ عِلْمٌ؟

الْجَوَابُ: لَا، لَوْ كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ مَا تَحَيَّرَ وَلَا اضْطَرَبَ وَصَارَ الْيَوْمَ يَقُولُ قَوْلًا وَغَدًا يَقُولُ قَوْلًا آخَرَ، وَالْيَوْمَ يَقُولُ هَذَا: «الْعَقْلُ يُوجِبُ كَذَا» وَغَدًا يَقُولُ: «الْعَقْلُ

بِسَبَبِ إِعْرَاضِهِمْ عَمَّا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ مُحَمَّدًا ﷺ مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى، وَالتَّهَاسِهِمْ عِلْمَ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى يَمْنُ لَا يَعْرِفُهُ، بِإِقْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَشَهَادَةِ الْأُمَّةِ عَلَيْهِ^[١]،.....

يَحْرُمُ كَذًا وَيَمْنَعُهُ»، وَمِثْلَ هَذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ أَعْلَمَ مِنْ رَجُلٍ مُوقِنٍ يُوْمِنُ بِاللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ حَقَّ الْإِيمَانِ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ حَالِ السَّلَفِ الصَّالِحِ لَيْسَ عِنْدَهُمْ حَيْرَةٌ وَلَا اضْطِرَابٌ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، بَلِ الطَّرِيقَةُ وَاحِدَةٌ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْإِيمَانِ وَالْيَقِينِ، وَهَؤُلَاءِ طَرِيقَتُهُمْ حَيْرَةٌ وَشَكٌّ، حَتَّى إِنْ بَعْضُهُمْ يَقُولُ: أَكْثَرَ النَّاسِ شَكًّا عِنْدَ الْمَوْتِ أَهْلُ الْكَلَامِ؛ وَذَلِكَ لِعَدَمِ دُخُولِ الْإِيمَانِ فِي قُلُوبِهِمْ، وَإِذَا لَمْ يَدْخُلِ الْإِيمَانُ إِلَى الْقَلْبِ فَإِنَّ صَاحِبَهُ يَكُونُ -فِي أَحْوَجَ مَا يَكُونُ إِلَيْهِ وَذَلِكَ عِنْدَ الْمَوْتِ- فِي شَكٍّ وَحَيْرَةٍ وَقَلَقٍ، نَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يُجَسِّنَ لَنَا الْخَاتِمَةَ. وَالسَّبَبُ فِي حَيْرَتِهِمْ قَالَ: «بِسَبَبِ إِعْرَاضِهِمْ عَمَّا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ مُحَمَّدًا ﷺ مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى، وَالتَّهَاسِهِمْ عِلْمَ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى يَمْنُ لَا يَعْرِفُهُ، بِإِقْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَشَهَادَةِ الْأُمَّةِ عَلَيْهِ».

[١] هَذَا هُوَ السَّبَبُ، فَلَمْ يَأْخُذُوا أَسْمَاءَ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ مِمَّا بُعِثَ بِهِ الرُّسُلُ ﷺ، بَلِ التَّمَسُّوْهَا يَمْنُ لَا يَعْرِفُ بِإِقْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَشَهَادَةِ الْأُمَّةِ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَعْرِفُ اللَّهَ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَخُلَفَاءَهُ وَأُئِمَّةَ أُمَّتِهِ كَذَلِكَ.

فُحِذَ مَعْرِفَةُ اللَّهِ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَا تَأْخُذُهَا مِمَّا قَالَ فُلَانٌ وَقَالَ فُلَانٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ اللَّهَ بِإِقْرَارِهِمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ؛ فَإِنَّ هَذَا مِثْلُ رَجُلٍ جَاءَ لِشَخْصٍ أَعْمَى لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْبَلَدِ وَقَالَ لَهُ: «دَلَّنِي عَلَى طَرِيقِ مَكَّةَ» فَإِنْ فَعَلَهُ هَذَا لَيْسَ بِصَوَابٍ، لَكِنْ لَوْ جَاءَ إِلَى رَجُلٍ بَصِيرٍ فِي الطُّرُقَاتِ

حَتَّى قَالَ الرَّازِيُّ^[١] - وَهُوَ مِنْ رُؤَسَائِهِمْ - مُبَيَّنًا مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ أَمْرُهُمْ:

نِهَآيَةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالٌ^[٢] وَأَكْثَرُ سَعْيِ الْعَالِمِينَ ضَلَالٌ^[٣]
وَأَرْوَاحُنَا فِي وَخْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا^[٤] وَغَايَةُ دُنْيَانَا أَذَى وَوَبَالٌ
وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا

عَارِفٍ يَتَرَدَّدُ عَلَيْهَا وَقَالَ لَهُ: «طَرِيقُ مَكَّةَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ هَذَا الْبَلَدِ وَإِذَا وَصَلْتَ إِلَى كَذَا فَاْمْضِ يَمِينًا أَوْ شِمَالًا...» وَهَكَذَا، حَتَّى بَيَّنَّ لَهُ كَأَنَّمَا يُشَاهِدُهُ؛ فَإِنَّ هَذَا أَحَقُّ بِأَنْ تَطْلُبَ مَعْرِفَةَ طَرِيقِ مَكَّةَ مِنْهُ.

[١] الرَّازِيُّ: هُوَ فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ، وَهُوَ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْفَلَّاسِفَةِ.

[٢] يَقُولُ: «نِهَآيَةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالٌ»، وَإِذَا صَارَتْ نِهَآيَتُهَا الْعِقَالُ فَإِنَّمَا لَا تَتَحَرَّكُ يَمِينًا وَلَا شِمَالًا، هَذِهِ نِهَآيَةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ، فَالْإِنْسَانُ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَعْرِفَ اللَّهَ بِعَقْلِهِ يَنْتَهِي بِهِ الْأَمْرُ إِلَى أَنْ يَقِفَ حَيْرَانًا، فَإِذَا كَانَ رُؤْيُونَا لِلسَّمَاءِ - وَهِيَ مِمَّا يُعْلَمُ بِالْحِسِّ - لَا يُمَكِّنُ إدْرَاكُهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَرْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ ثُمَّ أَرْجِعِ الْبَصَرَ كَرْنَيْنِ يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴿[الملك: ٣-٤]﴾ فَكَيْفَ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ؟! فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ إدْرَاكُ اللَّهِ بِقِيَاسِ الْعُقُولِ.

[٣] «وَأَكْثَرُ سَعْيِ الْعَالِمِينَ ضَلَالٌ»: أَكْثَرُ سَعْيِ الْعَالِمِينَ الَّذِينَ عَلَى طَرِيقَتِهِ ضَلَالٌ.

[٤] «وَأَرْوَاحُنَا فِي وَخْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا»: وَمَا ظَنُّكَ بِرَجُلٍ رُوحُهُ تَسْتَوْحِشُ مِنْ جِسْمِهِ؟! فَتَوْحِشُهَا مِنْ غَيْرِهِ مِنْ بَابِ أَوْحَى.

لقد تأملتُ الطُّرُقَ الكلامِيَّةَ والمناهجَ الفلسفِيَّةَ فما رأيتها تشفي غليلاً
وَلَا تَرْوِي غليلاً^(١).....

«وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طَوْلَ عُمْرِنَا سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا»
كُلُّ البَحْثِ: قَالَ فُلَانٌ وَقَالَ فُلَانٌ، والثَّانِي: قَالَ فُلَانٌ وَنَقَلَ فُلَانٌ... وَهَكَذَا،
جَدَلٌ وَجُحَّةٌ وَدَوَامَةٌ لَا تَصِلُ مَعَهَا إِلَى يَقِينٍ!

وَمَا أَسْهَلَ طَرِيقَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ! لَمَّا شَكَا الصَّحَابَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمْ
يَجِدُونَ فِي نَفْسِهِمْ أَشْيَاءَ لَا يَسْتَطِيعُونَ الْكَلَامَ بِهَا، أَمَرَ مَنْ أَحَسَّ بِذَلِكَ أَنْ يَسْتَعِذَ
بِاللهِ وَيَنْتَهِ^(١)، لَمْ يَقُلْ لَهُ: «اذْهَبِ اطْلُبِ الْمُقَدِّمَاتِ وَالتَّائِجِ وَانْظُرْ مَا هِيَ النَّتِيجَةُ»،
بَلْ قَالَ: «فَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ! وَلْيَنْتَهِ!» هَكَذَا أَمَرَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، كَلِمَةً بَسِيطَةً
قَدْ يَكْتُبُ أَوْلَيْكَ عَلَيْهَا مُجَلَّدَاتٍ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَصِلُونَ وَلَا إِلَى نِصْفِ بَيَانِهَا
وَوُضُوحِهَا، فَهَؤُلَاءِ كُلُّ كَلَامِهِمْ: (قِيلَ، وَقَالَ)، وَإِذَا رَأَيْتَ كُتُبَهُمْ تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّهُمْ
لَيْسُوا عَلَى شَيْءٍ.

[١] يَقُولُ الرَّازِيُّ: تَأْمَلْتُ الطُّرُقَ الْكَلَامِيَّةَ كُلَّهَا، وَالْمَنَاهِجَ الْفَلَسَفِيَّةَ - وَهِيَ
بِمَعْنَى الطُّرُقِ -، فَمَا رَأَيْتُهَا تَشْفِي غليلاً يَعْنِي مِنْ مَرَضِهِ، وَلَا تَرْوِي غليلاً مِنْ
عَطَشِهِ، إِذِنْ لَا فَائِدَةَ مِنْهَا مَا دَامَتْ لَا تَشْفِي الْأَمْرَاضَ وَلَا تَرْوِي مِنَ الْعَطَشِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ بَيَانِ الْوَسْوَاسَةِ فِي الْإِيمَانِ، رَقْمُ (١٣٢)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي
هَرِيرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، بَلْفَظٍ: «وَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «ذَاكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ». وَأَمَّا قَوْلُهُ:
«فَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ وَيَنْتَهِ»، فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ بَدْءِ الْخَلْقِ، بَابُ صِفَةِ إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ، رَقْمُ
(٣٢٧٦)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ بَيَانِ الْوَسْوَاسَةِ فِي الْإِيمَانِ، رَقْمُ (١٣٤)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي
هَرِيرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فِيمَنْ يَأْتِيهِ الشَّيْطَانُ فَيَقُولُ لَهُ: مَنْ خَلَقَ كَذَا؟ مَنْ خَلَقَ كَذَا؟

ورأيت أقرب الطرق: طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات: ﴿الرَّحْنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥]^[١]. ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]^[٢]. وأقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]^[٣]. ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]^[٤].

[١] وأثبت الاستواء على العرش.

[٢] فأثبت العلو.

[٣] فأثني المائلة.

[٤] فأثني التكيف.

وهذه طريقة سليمة؛ ففي قوله تعالى: ﴿الرَّحْنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ دليل على أن العرش فوق كل شيء، وفي قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ دليل على علو الله سبحانه وتعالى.

فإذا أثبت أن الله مستو على عرشه، علي بذاته على خلقه؛ فإن هذا الاستواء ليس معلوم الكيفية، يعني أن عقولنا لا تدرك الكيف، والدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾.

وهو أيضا ليس مائلا لاستوائنا على السرير والبهيمة، والدليل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

فتأمل في هذه الآيات الأربع تثبت لك هذه العقيدة الصحيحة التي ذهب هؤلاء الناس إلى إثباتها مرة، ونفيها مرة، والتوقف فيها مرة أخرى.

وهكذا يجب في جميع الصفات.

وَلَا تَسْتَوْحِشْ مِمَّا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ، لَا تَقُولَ: «هَذَا يَسْتَلْزِمُ كَذَا، هَذَا يَقْتَضِي كَذَا»، مَا دَامَ أَنَّ اللَّهَ أَثَبَّتَهُ لِنَفْسِهِ وَالْكَلَامَ بَيْنَ وَوَاضِحٍ فَلَا تَسْتَوْحِشْ مِنْهُ أَبَدًا.

ولهذا لما أضاف الله إِلَى نَفْسِهِ مَا لَا يَلِيقُ بِهِ بَيْنَهُ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ لِلْعَبْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: «عَبْدِي، اسْتَطَعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، اسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي، مَرَضْتُ فَلَمْ تُعْذِنِي»؛ كُلُّ هَذِهِ لَا تَلِيقُ بِاللَّهِ، فَبَيْنَهَا اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ فَقَالَ: «أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فَلَانًا اسْتَطَعَمَكَ فَلَمْ تُطْعِمْهُ؟ أَمَّا إِنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي. أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فَلَانًا اسْتَسْقَاكَ فَلَمْ تَسْقِهِ؟ أَمَّا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي. أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فَلَانًا مَرَضَ فَلَمْ تَعْذِهِ؟ أَمَّا إِنَّكَ لَوْ عْذَتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ»^(١).

فَقَوْلُهُ: «لَوْ عْذَتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ» ولم يقل: «وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي»، وَهُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ هَذَا وَالَّذِي قَبْلَهُ. وَمَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «لَوْ جَدْتَنِي عِنْدَهُ»: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عِنْدَ الْمُنْكَسِرَةِ قُلُوبُهُمْ، عِنْدَ الضُّعَفَاءِ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ أَشَدَّ افْتِقَارًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى كَانَ اللَّهُ إِلَيْهِ أَقْرَبَ، فَهَذَا الْمَرِيضُ لَمَّا كَانَ ضَعِيفًا كَانَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عِنْدَهُ، يَعْنِي بِاللُّطْفِ وَالرَّحْمَةِ وَالْمَغْفِرَةِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ بِذَاتِهِ عِنْدَ هَذَا الرَّجُلِ وَهُوَ فِي السَّمَاءِ وَلَا شَيْءَ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ يُحِيطُ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ فِي كُلِّ مَكَانٍ لَكِنَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي كُلِّ مَكَانٍ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب فضل عيادة المريض، رقم (٢٥٦٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومن جَرَّبَ مِثْلَ تجربتي عَرَفَ مِثْلَ معرفتي . اه كلامه ^[١].

فكيف تكون طَرِيقَةُ هَؤُلَاءِ الحَيَارَى -الَّذِينَ أَقْرَأُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالضَّلَالِ
والْحَيْرَةِ- أَعْلَمَ وَأَحْكَمَ مِنْ طَرِيقَةِ السَّلَفِ؟! الَّذِينَ هُمْ أَعْلَامُ الْهُدَى وَمَصَابِيحُ

فَإِذَا قِيلَ: لِمَاذَا أَوْلَيْتُمْ؟

نَقُولُ: أَوْلَيْنَا لِأَنَّهُ لَا أَحَدَ يَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ -وَهُوَ أَعْظَمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ-
يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي هَذِهِ الْحُجْرَةِ، أَوْ نَقُولُ عَلَى طَرِيقَتِنَا: إِنَّهُ عِنْدَهُ لِكِنَّةٌ لَا يَلْزَمُ أَنْ
يَكُونَ فِي الْحُجْرَةِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ لَيْسَ فِي الْحُجْرَةِ.

المِهُمَّ: لَمَّا كَانَ هَذَا الْحَدِيثُ ظَاهِرُهُ لَا يَلِيقُ بِاللَّهِ لَمْ يَتْرُكْهُ اللَّهُ مُهْمَلًا، بَلْ بَيَّنَّهُ.

إِذْنًا نَأْخُذُ مِنْ هَذَا: أَنَّ كُلَّ نَصٍّ وَرَدَّ فِي صِفَاتِ اللَّهِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ تَأْوِيلٌ مِنْ
عِنْدِ اللَّهِ أَوْ مِنْ عِنْدِ رَسُولِهِ فَهُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ عَلَى مَا يَلِيقُ بِاللَّهِ، لَا تُكَيِّفُ وَلَا تُمَثِّلُ.

[١] أي: يعرف أن هَؤُلَاءِ لَيْسَ عَنْدهُمْ شَيْءٌ، بَلْ لَمْ يَسْتَفِيدُوا إِلَّا قِيلَ وَقَالَ.

وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ شَهَادَةٌ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يُعْتَبَرُ إِمَامًا فِي الْكَلَامِ وَالْفَلَسَفَةِ
تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا خَيْرَ فِيهِ.

ولهذا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ (عِلْمِ الْمَنْطِقِ): «إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّ عِلْمَ
الْمَنْطِقِ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الذِّكْرُ، وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْبَلِيدُ» ^(١)؛ لِأَنَّهُ صَعِبٌ عَلَى الْبَلِيدِ.

هَذَا الْكَلَامُ مِنَ الرَّازِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ -وَالَّذِي قَبْلَهُ- يُعَدُّ رَجوعًا مِنْهُ إِلَى مَنْهَجِ
أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

الدُّجَى، الَّذِينَ وَهَبَهُمُ اللَّهُ مِنَ الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ مَا بَرَزُوا بِهِ عَلَى سَائِرِ أَتْبَاعِ الْأَنْبِيَاءِ، وَالَّذِينَ أَدْرَكُوا مِنْ حَقَائِقِ الْإِيمَانِ وَالْعُلُومِ مَا لَوْ جُمِعَ إِلَيْهِ مَا حَصَلَ لغيرهم لاستحيا مَنْ يطلب المقارنة؛ فكيف بالحكم بتفضيل غيرهم عَلَيْهِمْ؟! وبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ: «أَسْلَمَ وَأَعْلَمَ وَأَحْكَمَ»^[١].

[١] وَذَلِكَ مِنْ وَجْهِ خَمْسَةِ كُلِّهَا تَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، مَعَ أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ مَوْجُودَةٌ وَمَتَدَاوِلَةٌ بَيْنَ النَّاسِ، وَلَا سِيَّامًا عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ، يَقُولُونَ: «طَرِيقَةُ السَّلَفِ أَسْلَمَ، وَطَرِيقَةُ الْخَلْفِ أَعْلَمَ وَأَحْكَمَ»، بَلْ وَجَدَ هَذَا مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ الْمَشْهُودَ لَهُمْ بِالْخَيْرِ مِنْ يَقُولِ مِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ! وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، لَكِنْ كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ قَوْلٌ بَاطِلٌ مُتَنَاقِضٌ، وَأَنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ أَسْلَمَ وَأَعْلَمَ وَأَحْكَمَ.

فَهَذَا الْبَابُ وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الْأَغْبِيَاءِ: «إِنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ أَسْلَمَ، وَمَذْهَبُ الْخَلْفِ أَعْلَمَ وَأَحْكَمَ» لَا بُدَّ مِنَ الْعَنَاءِ بِهِ وَبَيَانِ بُطْلَانِهِ؛ حَتَّى لَا يَلْتَسِسَ عَلَيْنَا الْأَمْرُ.

مَسْأَلَةٌ: هَلْ يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَمَا عَلَيْهِ الْمَعْطَلَّةُ؟

الْجَوَابُ: لَا يُمَكِّنُ؛ إِذْ كَيْفَ يُمَكِّنُ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ قَوْلَيْنِ أَحَدُهُمَا يَقُولُ: «إِذَا قُلْتُ: إِنَّ اللَّهَ يَدَا حَقِيقِيَّةٌ، فَأَنْتَ كَافِرٌ» لِأَنَّ أَهْلَ التَّأْوِيلِ يَقُولُونَ: «الَّذِي يُشِيتُ اللَّهُ يَدَا حَقِيقِيَّةٌ فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّهُ مَجْسَمٌ مِثْلُ مَكْذُوبٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾» [الشورى: ١١]، وَبَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ الَّذِينَ يُشَبِّتُونَ اللَّهَ يَدَا حَقِيقِيَّةً تَلِيقُ بِجَلَالِهِ لَا تُمَاطِلُ يَدَ الْمَخْلُوقِينَ؟! فَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ: «يَنْبَغِي أَنْ نُوَفِّقَ بَيْنَ الشُّيُوعِيَّةِ وَالْمَذْهَبِ الْاِقْتِصَادِيِّ الْإِسْلَامِيِّ» وَذَهَبَ يَقْرُنُ بَيْنَهُمَا! حَتَّى إِنِّي رَأَيْتُ

كلامًا لبعضهم - والعياذ بالله - يَقُولُ: «إِنَّ طَرِيقَةَ الْإِسْلَامِ الْاِقْتِصَادِيَّةُ هِيَ طَرِيقَةُ الْمَارْكُوسِيَّةِ الشُّيُوعِيَّةِ، لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا» وَذَهَبَ يَحْلُلُ وَيَعْلَلُ بِعِلَلٍ عَلَيْهِ!

فَلَا يُمَكِّنُ أَبَدًا أَنْ يَجْتَمَعَ حَقٌّ وَبَاطِلٌ إِطْلَاقًا، بَلْ إِنَّ الْحَقَّ عَدُوٌّ لِلْبَاطِلِ ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾ [الأنبياء: ١٨] ﴿فَيَدْمَغُهُ﴾ أَي: ضَرْبٌ عَلَى الدِّمَاغِ، وَإِذَا دَمَعَهُ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُشْفَى؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ وَلَمْ يَقُلْ (مَيِّتٌ) بَلْ ﴿زَاهِقٌ﴾، فَاتَى بِ(إِذَا) الْفُجَائِيَّةِ، أَي: فِي الْحَالِ يَزْهَقُ وَيَذْهَبُ ﴿وَلَكُمْ أَلْوَيْلٌ مِمَّا نَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١٨].

إِذَنْ: لَا يُلَبَّسُ عَلَيْكُمْ، لَا يُمَكِّنُ أَبَدًا أَنْ يَجْتَمَعَ حَقٌّ وَبَاطِلٌ، الْحَقُّ حَقٌّ وَالْبَاطِلُ بَاطِلٌ، وَكِلَاهُمَا ضِدَّانِ عَدَوَّانِ، كُلُّ مِنْهُمَا يُحِبُّ أَنْ يَقْضِيَ عَلَى الْآخَرِ، وَلَكِنْ الْعَلَبَةُ مَعَ الْحَقِّ يَقْذِفُ بِهِ مَنْ هُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، الْقَوِيُّ الْمَتِينُ جَلَّ وَعَلَا، حَيْثُ يَقْذِفُ ﴿بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ﴾ قَذْفًا أَيْ رَمِيًّا ﴿فَيَدْمَغُهُ﴾ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ.

وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ مِثْلَ هَذَا الْقَوْلِ يُرِيدُونَ مِنْ أَحَدِ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ نُوَافِقَهُمْ أَوْ نُدَاهِنَهُمْ ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩]، وَكِلَاهُمَا لَا يُمَكِّنُ، فَلَا يُمَكِّنُ أَبَدًا أَنْ نُدَاهِنَ فِي الْحَقِّ الْوَاجِبِ، بَلْ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يَقُولَ الْحَقَّ، وَيَقُولَ لِمَنْ خَالَفَهُ: «أَنْتَ مُخْطِئٌ، وَمَعَ ذَلِكَ أَيْضًا فَإِنَّ بِدْعَتَكَ إِنْ لَمْ تُخْرِجْكَ مِنَ الْإِيمَانِ فَأَنْتَ أَخُونَا»، لَكِنْ نَقُولُ: «أَنْتَ أَخٌ خَالَفْتَ الْحَقَّ فِي هَذَا الْأَمْرِ».



الباب الخامس



في حكاية بعض المتأخرين لمذهب السلف



قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ: «مَذْهَبُ السَّلَفِ فِي الصِّفَاتِ: إِمْرَارُ النَّصُوصِ عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ مَعَ اعْتِقَادِ أَنْ ظَاهِرَهَا غَيْرُ مُرَادٍ» اهـ^[١].
وَهَذَا الْقَوْلُ عَلَى إِطْلَاقِهِ فِيهِ نَظَرٌ^[٢]،

[١] وقصدهم بِذَلِكَ مَا سَيَأْتِي فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ مَذْهَبِ السَّلَفِ وَمَذْهَبِ الْخَلْفِ؛ لِأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ ظَاهِرَهَا غَيْرُ مُرَادٍ، لَكِنِ السَّلَفُ عَلَى رَأْيِهِمْ يَسْكُتُونَ، وَأُولَئِكَ يُعَيِّنُونَ.

وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّلْبِيسِ وَالتَّضْلِيلِ، فَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ: إِنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ (إِمْرَارُ النَّصُوصِ عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ مَعَ اعْتِقَادِ أَنْ ظَاهِرَهَا غَيْرُ مُرَادٍ) فِيهِ شَيْءٌ مِنَ التَّنَاقُضِ فِي الْوَاقِعِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «إِمْرَارُهَا عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ» وَجَبَ أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ ظَاهِرَهَا مُرَادٌ وَإِلَّا فَمَا أَمَرْتَهَا عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ.

وَلَكِن مَعَ ذَلِكَ نَحْنُ نَتَنَزَّلُ مَعَ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَفْهَمُونَ مِنْ مَذْهَبِ السَّلَفِ شَيْئًا غَيْرَ مَا نَفْهَمُهُ نَحْنُ، فَنَحْتَاجُ إِلَى أَنْ نَفْصِّلَ فَنَقُولُ:

[٢] وَهُنَاكَ نَسْخَةٌ: «وَهَذَا النِّقْلُ عَلَى إِطْلَاقِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ» لِأَنَّهُ فِي قَوْلِهِ: «مَذْهَبُ السَّلَفِ فِي الصِّفَاتِ...» هُوَ يَقُولُ عَنْ غَيْرِهِ فَيَقُولُ: هَذَا النِّقْلُ غَيْرُ صَحِيحٍ. وَالْمَعْنَى مُتَقَارِبٌ.

فإن لفظ (ظَاهِر) مُجْمَلٌ يَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ^[١]:

فإن أُريدَ بِالظَّاهِرِ مَا يَظْهَرُ مِنَ النُّصُوصِ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي تَلِيْقُ بِاللَّهِ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ، فَهَذَا مُرَادٌ قَطْعًا، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ، فَهُوَ ضَالٌّ إِنْ اعْتَقَدَهُ فِي نَفْسِهِ، وَكَاذِبٌ أَوْ مَخْطِئٌ إِنْ نَسَبَهُ إِلَى السَّلَفِ^[٢].

[١] وَأَكْثَرُ مَا يَأْتِي الْبَلَاءُ مِنَ الْإِجْمَالِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ تَفْصِيلٌ، فَيُؤْخَذُ عَلَى إِجْمَالِهِ ثُمَّ يَبْدَأُ كُلُّ إِنْسَانٍ يَفْسِّرُهُ عَلَى مَا يُرِيدُ، لَكِنْ بِالتَّفْصِيلِ يَزُولُ الْإِشْكَالُ.

[٢] وَهُنَاكَ نَسْخَةٌ فِيهَا زِيَادَةٌ أَمْثَلَةٌ وَهِيَ: «فَإِنْ أُريدَ بِالظَّاهِرِ مَا يَظْهَرُ مِنْ هَذِهِ النُّصُوصِ مِنَ الْمَعَانِي اللَّائِقَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ تَشْبِيهِ وَهَذَا مُرَادٌ قَطْعًا وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ فَهُوَ ضَالٌّ وَمَنْ نَقَلَ عَنِ السَّلَفِ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ فَقَدْ كَذَبَ عَلَيْهِمْ أَوْ أَخْطَأَ فِي فَهْمِ مَذْهَبِهِمْ إِذْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقُولَ أَحَدٌ مِنْهُمْ: إِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ لَا يُرَادُ بِهِ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ الْحَقِيقَيَّانِ اللَّائِقَانِ بِاللَّهِ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ أَوْ إِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ لَا يُرَادُ بِهِ الْيَدَانِ الْحَقِيقَتَانِ وَاللَّائِقَتَانِ بِاللَّهِ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ أَوْ إِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ءَأَمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦] لَا يُرَادُ بِهِ أَنَّ اللَّهَ بَذَاتِهِ فِي السَّمَاءِ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ». اهـ

وَنَقُولُ لِلَّذِي يَقُولُ: «إِنَّ السَّلَفَ يَقُولُونَ: ظَاهِرُهَا غَيْرُ مُرَادٍ»: مَاذَا تُرِيدُ بِالظَّاهِرِ؟ هَلْ تُرِيدُ بِالظَّاهِرِ الْمَعْنَى اللَّائِقَةَ بِاللَّهِ بِدُونِ تَشْبِيهِ؟ إِنْ قَالَ: نَعَمْ أُريدُ هَذَا. قُلْنَا لَهُ: هَذَا مُرَادٌ، وَقَوْلُكَ: «إِنَّ السَّلَفَ يَقُولُونَ: غَيْرُ مُرَادٍ» كَذِبٌ أَوْ خَطَأٌ إِنْ نَقَلْتَهُ عَنْهُمْ، وَضَلَالٌ إِنْ اعْتَقَدْتَهُ فِي نَفْسِكَ؛ فَإِنَّ السَّلَفَ لَا يَقُولُونَ: إِنْ ظَاهِرُهَا اللَّائِقُ بِاللَّهِ بِدُونِ تَشْبِيهِ (إِنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ)، بَلْ يَقُولُونَ: (إِنَّهُ مُرَادٌ)، وَنَضْرِبُ لِذَلِكَ مَثَلًا:

وإن أُريد بالظاهر مَا قَدْ يظهر لِبَعْضِ النَّاسِ من أن ظاهرها تَشْبِيه الله بخلقه، فَهَذَا غَيْرُ مُرَادٍ قَطْعًا وَلَيْسَ هُوَ ظَاهِرُ النُّصُوصِ؛ لِأَنَّ مِثَابَةَ الله لخلقه أمرٌ مستحيلٌ، وَلَا يُمكن أن يَكُونَ ظَاهِرُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَمْرًا مستحيلًا، ومن ظن أن هَذَا هُوَ ظاهرها فَإِنَّهُ يَبَيِّنُ لَهُ أَنَّ ظَنَّهُ خَطَأٌ، وَأَنَّ ظاهرها -بَلْ صَرِيحُهَا- إثباتُ صِفَاتٍ تَلِيْقُ باللهِ وَتَخْتَصُّ بِهِ.

وَبِهَذَا التَّفْصِيلِ نَكُونُ قَدْ أَعْطَيْنَا النُّصُوصَ حَقَّهَا لَفْظًا وَمَعْنَى. وَاللهُ أَعْلَمُ^[١].

﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ظَاهِرُ الْآيَةِ أَنَّهُ عَلَا عَلَى الْعَرْشِ وَاسْتَوَى عَلَيْهِ اسْتِوَاءٌ خَاصًّا وَهُوَ الْعُلُوُّ وَالِاسْتِقْرَارُ، فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: «هَذَا الظَّاهِرُ يَقُولُ السَّلَفُ: إِنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ»، فنَقُولُ لَهُ: كَذَبْتَ، لَمْ يَقُلِ السَّلَفُ هَذَا، وَأَنْتَ إِنْ اعْتَقَدْتَ أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ السَّلَفِ فَأَنْتَ مَخْطِئٌ. وَلِهَذَا قَالَ: «فَهُوَ ضَالٌّ إِنْ اعْتَقَدَهُ فِي نَفْسِهِ وَكَاذِبٌ أَوْ مَخْطِئٌ إِنْ نَقَلَهُ عَنِ السَّلَفِ». فَإِذَا قَالَ: أَنَا أُريدُ بِالظَّاهِرِ: اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْنِي كَاسْتَوَيْنَا نَحْنُ عَلَى السَّرِيرِ. فنَقُولُ: هَذَا الَّذِي أُريدُ بِالظَّاهِرِ غَيْرُ مُرَادٍ لَا شَكَّ، لَكِنَّا نَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ جَمِيعِ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ أَنَّهَا صِفَاتٌ تَلِيْقُ بِهِ بِدُونِ تَشْبِيهِ.

[١] لَوْ قَالَ: إِنْ ظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾: أَنَّهُ كَاسْتِوَاءِ

الْإِنْسَانِ عَلَى السَّرِيرِ، هَذَا ظَاهِرُ الْآيَةِ، وَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ.

نَقُولُ: صَدَقْتَ فِي شَيْءٍ وَكَذَبْتَ فِي شَيْءٍ؛ صَدَقْتَ فِي أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ، وَكَذَبْتَ فِي أَنَّهُ ظَاهِرُ النَّصِّ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُمكنُ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرَ النَّصِّ.



الباب السادس



فِي لَبْسِ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ مِنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ



قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ: «إِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَذْهَبِ السَّلَفِ وَمَذْهَبِ الْمُؤَوَّلِينَ فِي نُصُوصِ الصِّفَاتِ^[١]؛ فَإِنْ الْكُلُّ اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ الْآيَاتُ وَالْأَحَادِيثُ لَا تَدُلُّ عَلَى صِفَاتِ اللَّهِ^[٢]، وَلَكِنْ الْمُتَأَوَّلُونَ رَأَوْا الْمَصْلَحَةَ فِي تَأْوِيلِهَا لِمَسِيرِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَعَيْنُوا الْمُرَادَ، وَأَمَّا السَّلَفُ فَأَمْسَكُوا عَنِ التَّعْيِينِ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ غَيْرَهُ». اهـ^[٣].

[١] وَهَذَا الْقَوْلُ كَقَوْلِ مَنْ يَقُولُ: «إِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْجَمْرِ وَالثَلْجِ» وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ: الثَّلْجُ بَارِدٌ، وَالْجَمْرَةُ حَارَّةٌ سَاخِنَةٌ.

فَهُؤُلَاءِ يَقُولُونَ: لَا فَرْقَ بَيْنَ مَذْهَبِ السَّلَفِ وَمَذْهَبِ الْمُؤَوَّلِينَ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ وَالْأَشَاعِرَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ. لِمَاذَا؟ قَالَ: «إِنَّ الْكُلَّ اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ الْآيَاتُ وَالْأَحَادِيثُ لَا تَدُلُّ عَلَى صِفَاتِ اللَّهِ».

[٢] وَهَذَا مِنْ أَكْذَابِ مَا يَكُونُ! وَيَعْنِي بِ(الْكُلِّ) السَّلَفَ وَأَهْلَ التَّأْوِيلِ، اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ الْآيَاتُ وَالْأَحَادِيثُ لَا تَدُلُّ عَلَى صِفَاتِ اللَّهِ، فَقَوْلُهُ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] لَا تَدُلُّ عَلَى صِفَةِ الاسْتِوَاءِ، وَقَوْلُهُ: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] لَا تَدُلُّ عَلَى صِفَةِ الْيَدَيْنِ، وَقَوْلُهُ: ﴿ءَامِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦] لَا تَدُلُّ عَلَى صِفَةِ الْعُلُوِّ.

[٣] هَذَا يَتَكَلَّمُ عَلَى مَا يَجِدُ فِي الْوَاقِعِ.

وهَذَا كَذِبٌ صَرِيحٌ عَلَى السَّلَفِ؛ فَمَا مِنْهُمْ أَحَدٌ نَفَى دَلَالََةَ النُّصُوصِ عَلَى صِفَاتِ اللَّهِ الَّتِي تَلِيْقُ بِهِ، بَلْ كَلَامُهُمْ يَدُلُّ عَلَى تَقْرِيرِ جِنْسِ الصِّفَاتِ فِي الْجُمْلَةِ، وَالْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ نَفَاهَا، أَوْ شَبَّهَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ.

كَقَوْلِ نُعَيْمِ بْنِ حَمَّادِ الْحَزْرَاعِيِّ - شَيْخِ الْبُخَارِيِّ -: «مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ جَحَدَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فَقَدْ كَفَرَ، وَلَيْسَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا رَسُولُهُ تَشْبِيهًا». اهـ.

وَكَلَامُهُمْ فِي هَذَا كَثِيرٌ.

وَمَا يَدُلُّ عَلَى إِبْطَالِ السَّلَفِ لِلصِّفَاتِ وَأَنَّهُمْ لَيْسُوا عَلَى وِفَاقٍ مَعَ أَوْلِيَاكَ الْمُتَأَوِّلِينَ: أَنَّ أَوْلِيَاكَ الْمُتَأَوِّلَةَ كَانُوا خُصُومًا لِلْسَّلَفِ، وَكَانُوا يَرْمُونَهُمْ بِالتَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمِ لِإِبْطَالِهِمُ الصِّفَاتِ، وَلَوْ كَانَ السَّلَفُ يُوَافِقُونَهُمْ فِي عَدَمِ دَلَالَةِ النُّصُوصِ عَلَى صِفَاتِ اللَّهِ لَمْ يَجْعَلُوهُمْ خُصُومًا لَهُمْ وَيَرْمُوهُمْ بِالتَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمِ. وَهَذَا ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ الْحَمْدُ.



الباب السابع

في أقوال السلف الماثورة في الصفات^(١)



اشتهر عن السلف كلمات عامة وأخرى خاصة في آيات الصفات وأحاديثها. فمن الكلمات العامة قولهم: «أمرؤها كما جاءت بلا كيف». روي هذا عن مكحول، والزهرري، ومالك بن أنس، وسفيان الثوري، والليث بن سعد، والأوزاعي.

وفي هذه العبارة رد على المعطلة والمشبّهة. ففي قولهم: «أمرؤها كما جاءت» رد على المعطلة. وفي قولهم: «بلا كيف» رد على المشبّهة.

وفيها أيضًا دليل على أن السلف كانوا يثبتون لنصوص الصفات المعاني الصحيحة التي تليق بالله، تدل على ذلك من وجهين:

الأول: قولهم: «أمرؤها كما جاءت»؛ فإن معناها إبقاء دلالتها على ما جاءت به من المعاني، ولا ريب أنّها جاءت لإثبات المعاني اللاتقة بالله تعالى، ولو كانوا لا يعتقدون لها معنى لقالوا: «أمرؤا لفظها، ولا تتعرّضوا لمعناها» ونحو ذلك.

الثاني: قولهم: «بلا كيف»؛ فإنه ظاهر في إثبات حقيقة المعنى؛ لأنهم لو كانوا لا يعتقدون ثبوته ما احتاجوا إلى نفي كَيْفِيَّتِهِ، فإن غير الثابت لا وجود له في نفسه، فنفي كَيْفِيَّتِهِ من لغو القول.

(١) لا يوجد تسجيل صوتي لهذا الباب، وانظر (ص: ٥٤٢) من المذكرة الملحقّة في آخر الكتاب.

فإن قيل: ما الجواب عما قاله الإمام أحمد في حديث النزول وشبهه: «نؤمن بها ونصدق، لا كيف ولا معنى».

قلنا: الجواب على ذلك: أن المعنى الذي نفاه الإمام أحمد في كلامه هو المعنى الذي ابتكره المعطلة من الجهمية وغيرهم، وحرّفوا به نصوص الكتاب والسنة عن ظاهرها إلى معان تخالفه.

ويدل على ما ذكرنا: أنه نفى المعنى ونفى الكيفية؛ ليتضمن كلامه الرد على كلتا الطائفتين المبتدعتين: طائفة المعطلة، وطائفة المشبهة.

ويدل عليه أيضاً: ما قاله المؤلف في قول محمد بن الحسن: «اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيثار بالقرآن والأحاديث التي جاءت بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب عز وجل من غير تفسير، ولا وصف، ولا تشبيه» اهـ.

قال المؤلف^(١): أراد به تفسير الجهمية المعطلة الذين ابتدعوا تفسير الصفات، بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الإثبات. اهـ.

فهذا دليل على أن تفسير آيات الصفات وأحاديثها على نوعين:

■ تفسير مقبول: وهو ما كان عليه الصحابة والتابعون من إثبات المعنى اللائق بالله عز وجل الموافق لظاهر الكتاب والسنة.

■ وتفسير غير مقبول: وهو ما كان بخلاف ذلك.

(١) هو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

وهكذا المعنى، منه مقبول ومنه مردود على ما تقدم.

فإن قيل: هل لصفات الله كيفية؟

فالجواب: نعم؛ لها كيفية، لكنها مجهولة لنا؛ لأنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا تُعْلَمُ كَيْفِيَّتُهُ بِمُشَاهَدَتِهِ، أو مشاهدة نظيره، أو خبر الصادق عنه؛ وكل هذه الطرق غير موجودة في صفات الله، وبهذا عُرِفَ أَنَّ قَوْلَ السَّلَفِ: «بلا كيف» معناه: بلا تكييف، لم يريدوا نفي الكيفية مطلقاً؛ لِأَنَّ هَذَا تَعْطِيلٌ مُحْضٌ. والله أعلم.





الباب الثامن



فِي عُلُوِّ اللَّهِ تَعَالَى وَأَدْلَةِ الْعُلُوِّ^(١)



عُلُوُّ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ صِفَاتِهِ الذَّاتِيَّةِ، وَيَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ:

عُلُوُّ ذَاتٍ، وَعُلُوُّ صِفَاتٍ.

فَأَمَّا عُلُوُّ الصِّفَاتِ فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ مَا مِنْ صِفَةٍ كَمَالٍ إِلَّا وَلِلَّهِ تَعَالَى أَعْلَاهَا وَأَكْمَلُهَا، سِوَاكَ كَانَتْ مِنْ صِفَاتِ الْمَجْدِ وَالْقَهْرِ، أَمْ مِنْ صِفَاتِ الْجَمَالِ وَالْقَدْرِ.

وَأَمَّا عُلُوُّ الذَّاتِ فَمَعْنَاهُ: أَنَّ اللَّهَ بِذَاتِهِ فَوْقَ جَمِيعِ خَلْقِهِ. وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَالْعَقْلُ، وَالْفِطْرَةُ.

■ فَأَمَّا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ: فَإِنَّهُمَا مَمْلُوءَانِ بِمَا هُوَ صَرِيحٌ أَوْ ظَاهِرٌ فِي إِثْبَاتِ عُلُوِّ اللَّهِ تَعَالَى بِذَاتِهِ فَوْقَ خَلْقِهِ.

وَقَدْ تَنَوَّعَتْ دَلَالَتُهُمَا عَلَى ذَلِكَ:

فَنَارَةٌ بِذِكْرِ الْعُلُوِّ، وَالْفَوْقِيَّةِ، وَالْأَسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ، وَكَوْنِهِ فِي السَّمَاءِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ أَعْلَى الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ﴿ءَأَمِنْتُمْ

(١) لا يوجد تسجيل صوتي لهذا الباب، وانظر (ص: ٥١٨) من المذكرة الملحققة في آخر الكتاب.

مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ ﴿[تبارك: ١٦]، وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَالْعَرْشُ فَوْقَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ»، وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينٌ مَنْ فِي السَّمَاءِ؟!».

وَتَارَةً بِصُعُودِ الْأَشْيَاءِ، وَعُرُوجِهَا، وَرَفْعِهَا إِلَيْهِ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وَقَوْلِهِ ﷺ: «وَلَا يَصْعَدُ إِلَى اللَّهِ إِلَّا الطَّيِّبُ»، وَقَوْلِهِ ﷺ: «ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ إِلَى رَبِّهِمْ»، وَقَوْلِهِ ﷺ: «يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ» رواه أحمد.

وَتَارَةً بِنُزُولِ الْأَشْيَاءِ مِنْهُ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْمَلَائِكَةِ﴾ [الواقعة: ٨٠]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢]، وَقَوْلِهِ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ».

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي تَوَاتَرَتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - فِي عُلُوِّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ - تَوَاتَرًا يُوجِبُ عِلْمًا ضَرُورِيًّا بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَهَا عَنْ رَبِّهِ، وَتَلَقَّيْنَاهَا أُمَّتُهُ عَنْهُ.

■ وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ: فَقَدْ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَأَيْمَةٍ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ، وَكَلَامُهُمْ مَمْلُوءٌ بِذَلِكَ نَصًّا وَظَاهِرًا.

قَالَ الْأَوَزَاعِيُّ: «كُنَّا وَالتَّابِعُونَ مُتَوَافِرُونَ نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ -تَعَالَى ذِكْرُهُ-
فَوْقَ عَرْشِهِ، وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ مِنَ الصِّفَاتِ».

قَالَ الْأَوَزَاعِيُّ هَذَا بَعْدَ ظَهْوَرِ مَذْهَبِ جَهْمِ النَّافِي لَصِفَاتِ اللَّهِ وَعُلُوِّهِ؛
لِيَعْرِفَ النَّاسُ أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ كَانَ يُخَالِفُ مَذْهَبَ جَهْمِ.

وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ قَطُّ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ فِي السَّمَاءِ، وَلَا إِنَّهُ بَذَاتِهِ فِي كُلِّ
مَكَانٍ، وَلَا إِنَّ جَمِيعَ الْأَمَكَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ سَوَاءٌ، وَلَا إِنَّهُ لَا دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا
خَارِجَهُ، وَلَا مُتَّصِلٌ وَلَا مُنْفَصِلٌ، وَلَا إِنَّهُ لَا تَجُوزُ الْإِشَارَةُ الْحَسِّيَّةُ إِلَيْهِ، بَلْ قَدْ
أَشَارَ إِلَيْهِ أَعْلَمُ الْخَلْقِ بِهِ -فِي حِجَةِ الْوَدَاعِ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي ذَلِكَ الْمَجْمَعِ الْعَظِيمِ-
حِينَمَا رَفَعَ إِصْبَعَهُ إِلَى السَّمَاءِ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ» يُشْهَدُ رَبَّهُ عَلَى إِقْرَارِ أُمَّتِهِ
بِابْلَاغِهِ الرِّسَالَةَ، صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ.

■ وَأَمَّا الْعَقْلُ: فَإِنْ كُلُّ عَقْلٍ صَرِيحٍ يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ عُلُوِّ اللَّهِ بَذَاتِهِ فَوْقَ
خَلْقِهِ، مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْعُلُوَّ صِفَةٌ كَمَالٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ وَجَبَ لَهُ الْكَمَالُ الْمُطْلَقُ مِنْ
جَمِيعِ الْوُجُوهِ؛ فَلَزِمَ ثُبُوتُ الْعُلُوِّ لَهُ تَبَازُكًا وَتَعَالَى.

الثَّانِي: أَنَّ الْعُلُوَّ ضِدُّ السُّفْلِ، وَالسُّفْلُ صِفَةٌ نَقْصٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ
جَمِيعِ صِفَاتِ النِّقْصِ؛ فَلَزِمَ تَنْزِيهُهُ عَنِ السُّفْلِ، وَثُبُوتُ ضِدِّهِ لَهُ وَهُوَ الْعُلُوُّ.

■ وَأَمَّا الْفِطْرَةُ: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَطَرَ الْخَلْقَ كُلَّهُمْ -الْعَرَبَ وَالْعَجَمَ حَتَّى
الْبَهَائِمِ- عَلَى الْإِيمَانِ بِهِ وَبِعُلُوِّهِ، فَمَا مِنْ عَبْدٍ يَتَوَجَّهُ إِلَى رَبِّهِ بِدَعَاءٍ أَوْ عِبَادَةٍ
إِلَّا وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ ضَرُورَةً بِطَلَبِ الْعُلُوِّ، وَارْتِفَاعِ قَلْبِهِ إِلَى السَّمَاءِ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى

غيره يَمِينًا وَلَا شِمَالًا، وَلَا يَنْصَرَفُ عَنْ مَقْتَضَى هَذِهِ الْفِطْرَةِ إِلَّا مَنْ اجْتَالَتَهُ الشَّيَاطِينُ وَالْأَهْوَاءُ.

وَكَانَ أَبُو الْمَعَالِي الْجَوْنِيُّ يَقُولُ فِي مَجْلِسِهِ: «كَانَ اللَّهُ وَلَا شَيْءٌ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ» (يُعَرِّضُ بِإِنْكَارِ اسْتِوَاءِ اللَّهِ عَلَى عَرْشِهِ)، فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الهمدانيُّ: «دَعْنَا مِنْ ذِكْرِ الْعَرْشِ - أَيْ لِأَنَّهُ ثَبَتَ بِالسَّمْعِ - وَأَخْبِرْنَا عَنْ هَذِهِ الضَّرُورَةِ الَّتِي نَجِدُهَا فِي قُلُوبِنَا، مَا قَالَ عَارِفٌ قَطُّ: يَا اللَّهُ! إِلَّا وَجَدَ مِنْ قَلْبِهِ ضَرُورَةً بِطَلَبِ الْعُلُوِّ، لَا يَلْتَفِتُ يَمَنَةً وَلَا يَسْرَةً، فَكَيْفَ نَدْفَعُ هَذِهِ الضَّرُورَةَ مِنْ قُلُوبِنَا؟!». فَصَرَخَ أَبُو الْمَعَالِي وَلَطَمَ رَأْسَهُ، وَقَالَ: «حَيَّرَنِي الهمدانيُّ! حَيَّرَنِي الهمدانيُّ!».

فَهَذِهِ الْأَدْلَةُ الْخَمْسَةُ كُلُّهَا تَطَابَقَتْ عَلَى إِثْبَاتِ عُلُوِّ اللَّهِ بِذَاتِهِ فَوْقَ خَلْقِهِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤] فَلَيْسَ مَعْنَاهُمَا أَنَّ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ كَمَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ، وَمَنْ تَوَهَّمَ هَذَا أَوْ نَقَلَهُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ فَهُوَ مُخْطِئٌ فِي وَهْمِهِ وَكَاذِبٌ فِي نَقْلِهِ.

وإنَّما مَعْنَى الْآيَةِ الْأُولَى: أَنَّ اللَّهَ مَأْلُوءٌ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ، كُلٌّ مِنْ فِيهِمَا فَإِنَّهُ يَتَّالَهُ إِلَيْهِ وَيَعْبُدُهُ. وَقِيلَ: مَعْنَاهَا: أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاوَاتِ، ثُمَّ ابْتَدَأَ فَقَالَ: ﴿وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣] أَيْ: إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ فِي الْأَرْضِ، فَلَيْسَ عُلُوُّهُ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ بِمَنْعٍ مِنْ عِلْمِهِ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ فِي الْأَرْضِ.

وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّانِيَةُ فَمَعْنَاهَا: أَنَّ اللَّهَ إِلَهٌ فِي السَّمَاءِ وَإِلَهٌ فِي الْأَرْضِ، فَأُلُوهُيَّتُهُ ثَابِتَةٌ فِيهِمَا وَإِنْ كَانَ هُوَ فِي السَّمَاءِ. وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُ الْقَائِلِ: «فُلَانٌ أَمِيرٌ فِي مَكَّةَ وَأَمِيرٌ فِي الْمَدِينَةِ» أَيَّ أَنَّ إِمَارَتَهُ ثَابِتَةٌ فِي الْبَلَدَيْنِ وَإِنْ كَانَ هُوَ فِي أَحَدِهِمَا. وَهَذَا تَعْبِيرٌ صَحِيحٌ لُغَةً وَعُرْفًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.





الباب التاسع

في الجهة^(١)



نُرِيدُ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ أَنْ نُبَيِّنَ: هَلِ الْجِهَةُ ثَابِتَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، أَوْ مُتَنَفِيَةٌ عَنْهُ؟
والتحقيق في هذا: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ (الْجِهَةِ) عَلَى اللَّهِ تَعَالَى لَا نَفْيًا
وَلَا إِثْبَاتًا، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ التَّفْصِيلِ:

■ فَإِنْ أُريدَ بِهَا جِهَةٌ سُفْلِي: فَإِنَّمَا مُتَنَفِيَةٌ عَنِ اللَّهِ وَمَمْنَعَةٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى
قَدْ وَجَبَ لَهُ الْعُلُوُّ الْمَطْلُوقُ بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ.

■ وَإِنْ أُريدَ بِهَا جِهَةٌ عُلُوٌّ تُحِيطُ بِهِ: فَهِيَ مُتَنَفِيَةٌ عَنِ اللَّهِ وَمَمْنَعَةٌ عَلَيْهِ أَيْضًا؛
فَإِنَّ اللَّهَ أَعْظَمُ وَأَجَلُّ مِنْ أَنْ يُحِيطَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، كَيْفَ وَقَدْ ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؟! ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ
وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧].

■ وَإِنْ أُريدَ بِهَا جِهَةٌ عُلُوٌّ تَلِيْقُ بِعَظَمَتِهِ وَجَلَالِهِ مِنْ غَيْرِ إِحَاطَةٍ بِهِ: فَهِيَ
حَقٌّ ثَابِتَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى وَاجِبَةٌ لَهُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيُّ فِي كِتَابِهِ (الْغُنْيَةُ): «وَهُوَ سُبْحَانَهُ
بِجِهَةِ الْعُلُوِّ، مُسْتَوٍ عَلَى الْعَرْشِ، مُحْتَوٍ عَلَى الْمُلْكِ» اهـ.

(١) لا يوجد تسجيل صوتي لهذا الباب، وانظر (ص: ٥١٧، ٥٨٣) من المذكرة الملحققة في آخر الكتاب.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «مُحْتَوٍ عَلَى الْمُلْكِ»: أَنَّهُ مُحِيطٌ بِالْمُلْكِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا نَفَيْتُمْ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ مُحِيطًا بِهِ، فَمَا الْجَوَابُ عَمَّا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ فِي السَّمَاءِ؟

فَالْجَوَابُ: إِنَّ كَوْنَ اللَّهِ فِي السَّمَاءِ لَا يَقْتَضِي أَنَّ السَّمَاءَ مُحِيطٌ بِهِ، وَمَنْ قَالَ ذَلِكَ فَهُوَ ضَالٌّ إِنْ قَالَهُ مِنْ عِنْدِهِ، وَكَاذِبٌ أَوْ مُخْطِئٌ إِنْ نَسَبَهُ إِلَى غَيْرِهِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مَنْ عَرَفَ عَظَمَةَ اللَّهِ تَعَالَى وَإِحَاطَتَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ، وَأَنَّ الْأَرْضَ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَنَّهُ يَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السَّجِلِّ لِلْكِتَابِ؛ فَإِنَّهُ لَنْ يَخْطُرَ بِبَالِهِ أَنَّ شَيْئًا مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ يُمَكِّنُ أَنْ يَحِيطَ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وَعَلَى هَذَا فَيُخَرَّجُ كَوْنُهُ فِي السَّمَاءِ عَلَى أَحَدِ مَعْنَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يُرَادَ بِ(السَّمَاءِ): الْعُلُوُّ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ فِي الْعُلُوِّ، أَيَّ فِي جِهَةِ الْعُلُوِّ. وَالسَّمَاءُ بِمَعْنَى الْعُلُوِّ ثَابِتٌ فِي الْقُرْآنِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الأنفال: ١١] أَي: مِنَ الْعُلُوِّ لَا مِنَ السَّمَاءِ نَفْسِهَا؛ لِأَنَّ الْمَطَرَ يَنْزِلُ مِنَ السَّحَابِ.

الثَّانِي: أَنْ تَجْعَلَ (فِي) بِمَعْنَى (عَلَى)، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ عَلَى السَّمَاءِ. وَقَدْ جَاءَتْ (فِي) بِمَعْنَى (عَلَى) فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَيَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢] أَي: عَلَى الْأَرْضِ.



الباب العاشر



فِي اسْتِوَاءِ اللَّهِ عَلَى عَرْشِهِ^[١]



الاسْتِوَاءُ فِي اللُّغَةِ: يُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ تَدُورُ عَلَى الْكَمَالِ وَالانْتِهَاءِ^[٢].

[١] اسْتِوَاءُ اللَّهِ عَلَى عَرْشِهِ أَخْصَّ مِنَ الْعُلُوِّ؛ لِأَنَّ عُلُوَّ اللَّهِ عَزَّجَلَّ عَامٌّ، عَلِيٍّ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَأَمَّا الْاسْتِوَاءُ فَإِنَّهُ خَاصٌّ بِالْعَرْشِ، يُقَالُ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَا عَلَى السَّمَوَاتِ» وَلَا يُقَالُ: «إِنَّهُ اسْتَوَى عَلَى السَّمَوَاتِ»، فَالاسْتِوَاءُ إِذَنْ: أَخْصَّ مِنَ الْعُلُوِّ. ثُمَّ إِنَّ الْعُلُوَّ مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَةِ الثَّابِتَةِ بِالنَّقْلِ وَالْعَقْلِ، لَكِنِ الْاسْتِوَاءُ عَلَى الْعَرْشِ مِنَ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَةِ الثَّابِتَةِ بِالنَّقْلِ دُونَ الْعَقْلِ. وَلِهَذَا يُقَرَّرُ بَعْضُ أَهْلِ الْبِدْعِ بِعُلُوِّ اللَّهِ عَزَّجَلَّ وَلَا يُقَرَّرُونَ بِاسْتِوَاءِهِ عَلَى عَرْشِهِ.

[٢] يَعْنِي: أَنَّ كُلَّ مَعَانِي الْاسْتِوَاءِ تَدُورُ عَلَى كَمَالٍ وَانْتِهَاءٍ، وَإِنْ كَانَ قَدْ تَخْتَلَفَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ عَنْ بَعْضٍ إِمَّا بزيادةٍ تَخْصِيصٍ أَوْ تَقْيِيدٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَهَذَا مَا يُسَمَّى بِ(عِلْمِ الْاِشْتِقَاقِ)، وَمِنْ أَحْسَنِ مَا رَأَيْتُ فِي هَذَا الْبَابِ كِتَابُ (مَقَائِيسِ اللُّغَةِ) لِابْنِ فَارِسٍ، حَيْثُ يَذْكُرُ لَكَ الْمَادَّةَ ثُمَّ يَقُولُ: «أَصْلُهَا كَذَا وَكَذَا»، ثُمَّ يَأْتِي بِشَوَاهِدٍ عَلَى هَذَا. وَهُوَ نَافِعٌ لَطَالِبِ الْعِلْمِ، وَدَائِمًا نَرَى فِي التَّعْرِيفَاتِ عَنْ أَهْلِ الْفِقْهِ يَقُولُونَ: «هَذَا مُشْتَقٌّ مِنْ كَذَا» وَيَفْرَعُونَ عَلَيْهِ.

فَالْاسْتِوَاءُ يُطْلَقُ فِي اللُّغَةِ عَلَى مَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ كُلُّهَا تَدُورُ عَلَى الْكَمَالِ وَالانْتِهَاءِ.

وقد ورد في القرآن على ثلاثة وجوه^[١]:

١- مُطْلَق، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى﴾ [القصص: ١٤] أي: كَمَلَ^[٢].

٢- ومُقَيَّد بـ(إِلَى)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩] أي: قَصَدَ بِإِرَادَةٍ تَامَّةٍ^[٣].

[١] أمّا في اللغة فقد ورد على أربعة وجوه: الوجوه الثلاثة الَّتِي فِي الْقُرْآنِ، ووجه رابع: أن يَكُون مَقْرُونًا بِالْوَاوِ، مِثْلَ قَوْلِهِمْ: (اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ) فَهَذَا لَمْ يَأْتِ نَظِيرُهُ فِي الْقُرْآنِ، لَكِنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمَعْنَاهُ: تَسَاوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ، فَهُوَ لَيْسَ مِنَ الْعُلُوفِ.

وفي القرآن ورد على ثلاثة أوجه:

١- مُطْلَق، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى﴾ [القصص: ١٤] أي: كَمَلَ.

٢- ومُقَيَّد بـ(إِلَى)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩] أي: قَصَدَ بِإِرَادَةٍ تَامَّةٍ^[٣].

٣- ومُقَيَّد بـ(عَلَى)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِاسْتَوَا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: ١٣].

[٢] فَإِذَا جَاءَتْ (اسْتَوَى) مُطْلَقَةً فَهِيَ بِمَعْنَى الْكَمَالِ، وَلِهَذَا يُقَالُ: «اسْتَوَى الطَّعَامُ» يَعْنِي: كَمَلَ وَنَضِجَ.

[٣] وقد وردت في القرآن في موضعين:

أ- في سورة البقرة: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩].

ب- في سورة فصلت: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١].

واختلف المفسرون في معنى (استوى) هنا:

■ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: بِمَعْنَى قَصَدَ بِإِرَادَةٍ جَازِمَةٍ، أَي قَصَدَ إِلَى السَّمَاءِ.

وهؤلاء أيدوا قولهم بوجهين: وجه لفظي، ووجه معنوي.

الوجه اللفظي: قالوا: إن (استوى) هنا عُدِّيَتْ بِـ(إِلَى)، وهي إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الْعُلُوِّ تَعَدَّتْ بِـ(عَلَى)، فلما عُدِّيَتْ بِـ(إِلَى) صَارَتْ مُضْمَنَةً مَعْنَى يَتَعَدَّى بِـ(إِلَى)، فَيَكُونُ مَعْنَى (استوى إِلَيْهَا) أَي: قَصَدَ إِلَيْهَا عَلَى وَجْهِ كَامِلٍ.

وَنَحْنُ قُلْنَا: إِنَّهَا تَدُورُ عَلَى الْكَمَالِ وَالْإِنْتِهَاءِ، أَي: قَصَدَ إِلَى السَّمَاءِ قَصْدًا كَامِلًا.

الوجه المعنوي: قالوا: لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا: «استوى إِلَى السَّمَاءِ أَي عَلَا إِلَيْهَا» لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ حِينَ خَلَقَ الْأَرْضَ تَحْتَ السَّمَاءِ، وَهَذَا مُحَالٌ؛ لِأَنَّهُ يُنَافِي عُلُوَّ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

وإلى هَذَا الْمَعْنَى -أَيِ إِلَى أَنْ الْمُرَادَ: استوى إِلَى السَّمَاءِ: قَصَدَ إِلَيْهَا- ذَهَبَ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَفْسِيرِهِ^(١).

■ أَمَّا ابْنُ جَرِيرٍ^(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنَّهُ يَقُولُ: إِنَّ (استوى) هنا بِمَعْنَى: عَلَا، قَالَ: لِأَنَّ هَذَا هُوَ مَعْنَاهَا فِي الْقُرْآنِ، كُلَّمَا عُدِّيَتْ بِحَرْفِ جَرٍّ فَإِنَّهَا بِمَعْنَى: عَلَا، وَنَقُولُ كَمَا نَقُولُ فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ: «استوى اللهُ إِلَى السَّمَاءِ»، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ

(١) تفسير ابن كثير (١/١٢١).

(٢) تفسير الطبري (١/٤٥٧).

٣- ومُقَيَّد بـ(عَلَى)، كقوله تَعَالَى: ﴿لِئَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: ١٣]^[١].
وَمَعْنَاهُ حِينَئِذٍ: الْعُلُوُّ وَالِاسْتِقْرَارُ^[٢].

السَّمَاءُ فَوْقَهُ حِينَ خَلَقَ الْأَرْضَ، بَلْ إِنَّ هَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ: «يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا»^(١)
وَلَا يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ السَّمَوَاتُ الْأُخْرَى فَوْقَهُ.

وهَذَا أَقْرَبُ إِلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ، فَيَكُونُ مَعْنَى (اسْتَوَى إِلَيْهَا) يَعْنِي: عَلَا إِلَيْهَا
وَصَعِدَ إِلَيْهَا وَارْتَفَعَ إِلَيْهَا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَنَقُولُ: إِنَّ هَذَا فِي أُمُورٍ لَا تَدْرِكُهَا
عَقُولُنَا، فَنُبْقِيهَا عَلَى ظَاهِرِ لَفْظِهَا، وَنُنَزِّهُ اللَّهَ تَعَالَى عَمَّا لَا يَلِيْقُ بِهِ مِنْ كَوْنِ شَيْءٍ مِنْ
مَخْلُوقَاتِهِ فَوْقَهُ.

[١] قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفَلَائِكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ﴾ (١٢) لِّئَسْتَوُوا عَلَى
ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: ١٢-١٣] أَي: ظُهُورَ مَا تَرْكَبُونَ.

وَمَعْنَى ﴿لِئَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ يَقُولُ: «وَمَعْنَاهُ حِينَئِذٍ: الْعُلُوُّ وَالِاسْتِقْرَارُ».

[٢] لِأَنَّ الَّذِي يَرْكَبُ عَلَى الْبَعِيرِ أَوْ يَرْكَبُ عَلَى السَّفِينَةِ مَثَلًا عَالٍ عَلَيْهَا
وَمُسْتَقَرٌّ، وَلِهَذَا قَالَ: ﴿ثُمَّ تَذَكَّرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَنَ الَّذِي
سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾ [الزخرف: ١٣] أَي: مَا كُنَّا مُطِيقِينَ لَهُ لَوْ لَا أَنَّ اللَّهَ
سَخَّرَهُ لَنَا.

إِذْنِ: الْإِسْتِوَاءِ فِي الْقُرْآنِ وَرَدَ عَلَى ثَلَاثَةِ وَجُوهِ: مُطْلَقٌ، وَمُقَيَّدٌ بـ(إِلَى)، وَمُقَيَّدٌ
بـ(عَلَى).

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم:
كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه،
رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَاسْتَوَاءَ اللَّهُ عَلَى عَرْشِهِ مَعْنَاهُ: عُلُوُّهُ وَاسْتِقْرَارُهُ عَلَيْهِ عُلُوءًا وَاسْتِقْرَارًا يَلِيقُ
بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ^[١]،

لكن استواء الله على العرش ورد في القرآن في سبعة مواضع، كلها مقيدة
بـ(على)، وعليه: «فَاسْتَوَاءَ اللَّهُ عَلَى عَرْشِهِ مَعْنَاهُ: عُلُوُّهُ وَاسْتِقْرَارُهُ عَلَيْهِ عُلُوءًا
وَاسْتِقْرَارًا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ».

[١] معنى (استوى على العرش) يعني: علا عليه واستقر.

أما كونه (علا عليه) فقد لا يستنكرها الإنسان، لكن كونه عز وجل استقر
عليه فقد أنكرها بعض أهل العلم من أهل السنة مع أنها جاءت عن السلف لكن
أنكروها؛ لأن الاستقرار على الشيء قد يفهم منه حاجة المستقر إليه، فلا ينبغي أن
نصف الله تعالى بأنه استقر على العرش.

وعلى هذا فنقول: (استوى على العرش): علا عليه على وجه خاص علواً
يليقُ بجلاله، وهو غير العلو المطلق على جميع المخلوقات.

ولكننا نقول: إذا كان الاستقرار قد ورد عن السلف فإننا نأخذ به، ولا يلزم
من استواء الله على العرش بمعنى الاستقرار عليه أن يكون الله محتاجاً إليه؛ لأن
العرش وكل المخلوقات محتاجة إلى الله.

وقد ذكر ابن القيم رحمه الله في (النونية)^(١) أنه ورد عن السلف تفسير الاستواء
بأربعة معانٍ: بمعنى (علا)، وبمعنى (ارتفع)، وبمعنى (صعد)، وبمعنى (استقر).
ونحن حذفنا (صعد) و(ارتفع) لأنه يغني عنها (علا).

(١) النونية (ص: ٨٧).

وهو من صفاته الفعلية الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ^[١]،.....

وَقَوْلُهُ: «عُلُّوا واستقرارًا يَلِيْقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ» فَهُوَ لَيْسَ كَاسْتَوَائِنَا نَحْنُ عَلَى الْفُلْكِ أَوْ عَلَى الْبَعِيرِ أَوْ عَلَى السَّيَّارَةِ؛ لِأَنَّنا نَحْنُ إِذَا اسْتَوَيْنَا عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فَنَحْنُ مَحْتَاجُونَ إِلَيْهَا، وَلَوْ أَنَّهَا أُزِيلَتْ مِنْ تَحْتِنَا لَسَقَطْنَا، لَكِنْ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ مُسْتَوٍ عَلَى الْعَرْشِ وَهُوَ غَيْرُ مَحْتَاجٍ إِلَيْهِ، بَلِ الْعَرْشُ وَغَيْرُهُ مِنْ مَخْلُوقَاتٍ مَحْتَاجٍ إِلَى اللَّهِ.

مَسْأَلَةٌ: تَفْسِيرُ الْاسْتِوَاءِ بِالْاِسْتِقْرَارِ: إِذَا كَانَ فِيهِ نَوْعٌ مِنَ الشَّكِّ، وَهُوَ تَفْسِيرٌ لِلنَّاسِ يُصِيبُونَ وَيُحْطِئُونَ؛ فَلَمَّا ذَا يُقَالُ بِهِ؟

الْجَوَابُ: لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: الْاِسْتِوَاءُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ يَأْتِي بِمَعْنَى الْاِسْتِقْرَارِ، فَقَوْلُهُ: ﴿لَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ لَيْسَ مَعْنَاهُ مُجَرَّدُ الْعُلُوِّ، بَلْ عُلُوٌّ وَاسْتِقْرَارٌ؛ لِأَنَّ النِّعْمَةَ لَا تَتِمُّ إِلَّا إِذَا اسْتَوَيْتَ عَلَى الْفُلْكِ وَعَلَى الْأَنْعَامِ اسْتِوَاءً بِاسْتِقْرَارٍ، أَمَّا لَوْ تَعَلَّوْا عَلَيْهَا ثُمَّ تَحِيدُوا وَتَسْقُطُوا فَإِنَّ النِّعْمَةَ لَمْ تَتِمَّ.

[١] لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِمَشِئَتِهِ، وَكُلُّ شَيْءٍ يَتَعَلَّقُ بِمَشِئَةِ اللَّهِ - مِنْ صِفَاتِهِ - فَهُوَ مِنَ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةِ؛ لِأَنَّ الصِّفَاتِ الدَّائِيَّةَ لَا زِمَةَ لَا تَنفَكُ عَنِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْاِسْتِوَاءَ مِنَ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِن رَّبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى﴾ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْاِسْتِوَاءَ كَانَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ خَلَقَ ثُمَّ اسْتَوَى، وَإِذَا كَانَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ صَارَتْ الصِّفَةُ فِعْلِيَّةً.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَا يُقَالُ: إِنَّ الْاِسْتِوَاءَ عَلَى الْعَرْشِ صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ فَعْلِيَّةٌ؟ لِأَنَّهَا صَارَتْ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ، فَاسْتَمَرَّتْ حَتَّى صَارَتْ أَزَلِيَّةً.

فَمِنْ أَدْلَةِ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]^[١].

وَمِنْ أَدْلَةِ السُّنَّةِ: مَا رَوَاهُ الْحَلَّالُ فِي كِتَابِ (السُّنَّةِ) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ عَنْ قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَمَّا فَرَعَ اللَّهُ مِنْ خَلْقِهِ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ»^(١) [٢].

قُلْنَا: لَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى لَمْ يَسْتَوِ عَلَى الْعَرْشِ، أَمَّا الذَّاتِيَّةُ فَإِنَّمَا لَا تَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَةٍ، بَلْ مُتَّصِفٌ بِهَا دَائِمًا. إِنَّمَا هِيَ بِإِعْتِبَارِ جِنْسِ الْفِعْلِ: مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ فَعَالًا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

[١] وَقَدْ ذَكَرَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعٍ فِي الْقُرْآنِ، وَلَمْ تَأْتِ فِي الْقُرْآنِ مَرَّةً وَاحِدَةً بِلَفْظِ (اسْتَوَى) مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا حَقِيقِيَّةٌ فِي الْعُلُوِّ، خِلَافًا لِمَنْ فَسَّرَهَا بِمَعْنَى الْاسْتِيْلَاءِ، وَسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- الرَّدُّ عَلَيْهِمْ.

[٢] قَوْلُهُ: «لَمَّا فَرَعَ اللَّهُ مِنْ خَلْقِهِ» يَعْنِي: لَمَّا انْتَهَى مِنَ الْخَلْقِ، فَالانْتِهَاءُ هُنَا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَخْلُوقِ لَا لِلْخَالِقِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَزَلْ فَعَالًا، وَلَا يَشْغَلُهُ شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ.

وَبِهَذَا يَزُولُ الْإِشْكَالُ الَّذِي أوردَهُ بَعْضُ النَّاسِ عَلَى قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿سَنَفَرُغُ لَكُمْ آيَةَ الثَّقَلَيْنِ﴾ [الرحمن: ٣١] فَقَالُوا: إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ ظَاهِرًا يَقْتَضِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَانَ مَشْغُولًا عَنْ مُحَاسَبَةِ الثَّقَلَيْنِ مِنْ قَبْلُ.

وَلَكِنْ نَقُولُ: هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَأَنَّ الْمَعْنَى: أَنَّهُ بِإِعْتِبَارِ مُحَاسَبَةِ هَؤُلَاءِ صَارَ مُجَدِّدُ الْمُحَاسَبَةِ هُوَ مِنْ بَابِ التَّهْدِيدِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ الْجِيلَانِي: «إِنَّهُ مَذْكُورٌ فِي كُلِّ كِتَابٍ أَنْزَلَهُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ نَبِيٍّ» اهـ^[١].

وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوْقَ عَرْشِهِ^[٢]، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْعَرْشِ.....

[١] وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ الْمِلَّةُ مُجْمَعَةً عَلَى اسْتِثْوَاءِ اللَّهِ عَلَى عَرْشِهِ.

قَوْلُهُ: «إِنَّهُ مَذْكُورٌ...» مَقُولُ الْقَوْلِ يَجِبُ فِيهِ الْكَسْرُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

[٢] وَحُجَّةُ الْإِجْمَاعِ فِي مَجَالِ الْعَقَائِدِ مِثْلُ حُجَّةِ الْإِجْمَاعِ فِي مَجَالِ الْأَحْكَامِ، حَتَّى عِنْدَ مَنَاقِشَةِ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِجْمَاعِ: إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ.

وَإِذَا قِيلَ: فَمَنْ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ؟ قَالَ السَّلَفِيُّونَ: نَحْنُ أَهْلُ السُّنَّةِ. وَقَالَ الْأَشْعَرِيُّونَ: نَحْنُ أَهْلُ السُّنَّةِ. وَقَالَ الْمَآثِرِيُّونَ: نَحْنُ أَهْلُ السُّنَّةِ. وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: «كُلُّكُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ» مَصَالِحَةٌ.

وَلَكِنْ الصَّوَابُ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ: أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ لَا يَنْطَبِقُ إِلَّا عَلَى السَّلَفِيِّينَ الْمُتَّبِعِينَ لِلْسَّلَفِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى (أَهْلُ الشَّيْءِ) هُوَ الْمُلَازِمُ لِلشَّيْءِ، وَمَنْ خَرَجَ عَنِ السُّنَّةِ بَتَأْوِيلٍ لَمْ تَدُلْ عَلَيْهِ السُّنَّةُ فَهُوَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ.

ثُمَّ إِنَّا لَوْ قُلْنَا: إِنَّ (أَهْلَ السُّنَّةِ) يَشْمَلُ الْأَشْعَرِيَّةَ وَالْمَآثِرِيَّةَ. لَكَانَ نَقْلُ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوْقَ عَرْشِهِ: غَيْرَ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْأَشَاعِرَةَ وَالْمَآثِرِيَّةِينَ لَا يُقَرُّونَ بِاسْتِثْوَاءِ اللَّهِ عَلَى الْعَرْشِ.

وَلَا يُمَكِّن لَّأَحَدٍ أَنْ يَنْقُلَ عَنْهُمْ ذَلِكَ لَا نَصًّا وَلَا ظَاهِرًا^[١].

وَقَالَ رَجُلٌ لِلْإِمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كَيْفَ اسْتَوَى؟^[٢] فَأَطْرَقَ مَالِكٌ بِرَأْسِهِ حَتَّى عَلَاهُ الرَّحَضَاءُ (الْعَرَقُ)، ثُمَّ قَالَ: «الاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، وَمَا أَرَاكَ إِلَّا مُبْتَدِعًا» ثُمَّ أَمَرَ بِهِ أَنْ يُخْرَجَ.

وَقَدْ رُوِيَ نَحْوُ هَذَا عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، شَيْخِ مَالِكٍ. فَقَوْلُهُ: «الاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ» أَي: غَيْرُ مَجْهُولٍ الْمَعْنَى فِي اللُّغَةِ؛ فَإِنَّ مَعْنَاهُ الْعُلُوُّ وَالِاسْتِقْرَارُ^[٣].

وَقَوْلُهُ: «وَالْكَيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ» مَعْنَاهُ: أَنَّا لَا نُدْرِكُ كَيْفِيَّةَ اسْتِوَاءِ اللَّهِ عَلَى عَرْشِهِ بِعُقُولِنَا، وَإِنَّمَا طَرِيقُ ذَلِكَ السَّمْعُ، وَلَمْ يَرِدِ السَّمْعُ بِذِكْرِ الْكَيْفِيَّةِ، فَإِذَا انْتَفَى عَنْهَا الدَّلِيلَانِ الْعَقْلِيُّ وَالسَّمْعِيُّ كَانَتْ مَجْهُولَةً يَجِبُ الْكَفُّ عَنْهَا^[٤].

[١] والفرق بين النَّصِّ وَالظَّاهِرِ: أَنَّ النَّصَّ مَا لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنَى وَاحِدًا، وَالظَّاهِرَ مَا يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ هُوَ فِي أَحَدِهِمَا أَظْهَرُ.

[٢] قَوْلُهُ: «كَيْفَ اسْتَوَى؟» صِيغَةُ الْاسْتِفْهَامِ هُنَا يَحْتَمِلُ أَنَّهَا اسْتِفْهَامٌ عَنْ الْكَيْفِيَّةِ مَعَ الْإِقْرَارِ بِأَصْلِ الْاسْتِوَاءِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا إِنكَارٌ لِلْاسْتِوَاءِ يَعْنِي يَقُولُ: كَيْفَ أَنَّ اللَّهَ يَسْتَوِي عَلَى الْعَرْشِ وَهُوَ خَالِقُ الْعَرْشِ؟!

[٣] يَعْنِي: غَيْرُ مَجْهُولٍ الْمَعْنَى، بَلْ هُوَ مَعْلُومٌ الْمَعْنَى.

[٤] يَعْنِي: أَنَّ عُقُولَنَا لَا تَدْرِكُ الْكَيفَ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى: أَنَّهُ لَا كَيْفِيَّةَ لاسْتِوَاءِ اللَّهِ عَلَى الْعَرْشِ، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّا لَوْ قُلْنَا: «إِنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ لَا كَيْفِيَّةَ لاسْتِوَاءِ»

صار معناه: نفى الاستواء؛ لأنَّ كُلَّ موجود فلا بُدَّ لَهُ من كَيْفِيَّةٍ، فَإِذَا قُلْتَ: «لَا كَيْفِيَّةَ لَاسْتِوَاءِ اللَّهِ عَلَى الْعَرْشِ» صار المعنى: نفى الاستواء.

لكن مراد السلف بقولهم: «الكَيْفُ غَيْرُ معقول» يَعْنِي: أَنَّا نَحْنُ لَا نَعْقِلُ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةَ، وَإِلَّا فَإِنَّ لَهُ كَيْفِيَّةً لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ عَزَّجَلَّ، وَإِذَا كُنَّا لَا نُذَرِكُهَا بِعَقُولِنَا فَإِنَّا نَرْجِعُ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، إِلَى السَّمْعِ، وَلَمْ يَرِدِ السَّمْعُ بِذِكْرِ الْكَيْفِيَّةِ، إِذَنْ تَبَقَّى الْكَيْفِيَّةُ مَجْهُولَةٌ؛ لِأَنَّهُ انْتَفَى عَنْهَا الدَّلِيلَانِ الْعَقْلِيُّ وَالسَّمْعِيُّ.

ولهذا قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا قَالَ لَكَ الْجُهْمِيُّ: إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ، فَكَيْفَ يَنْزِلُ؟ فَقُلْ لَهُ: إِنَّ اللَّهَ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ يَنْزِلُ، وَلَمْ يُخْبِرْنَا كَيْفَ يَنْزِلُ، فَلَا تَتَجَاوَزُ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ.

وقال آخَرُ: إِذَا قَالَ لَكَ الْجُهْمِيُّ: إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَكَيْفَ يَنْزِلُ؟ فَقُلْ لَهُ: أَخْبَرَنِي كَيْفَ ذَاتُهُ؟ فسيقول لك: الذَّاتُ مَجْهُولَةٌ الْكَيْفِيَّةُ. فَقُلْ لَهُ: إِنَّ الصِّفَاتِ فَرُعٌ عَنِ الذَّاتِ، فَإِذَا جُهِلَتِ الْكَيْفِيَّةُ الذَّاتِ جُهِلَتِ كَيْفِيَّةُ الصِّفَاتِ.

مَسْأَلَةٌ: حِينَما تَكَلَّمَ الرَّسُولُ ﷺ عَنْ صِفَةِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ اللَّهُ عَزَّجَلَّ وَأَشَارَ بِإِصْبَعَيْهِ السَّبَابَةِ وَالْإِبْهَامِ لِعَيْنِهِ وَأُذُنِهِ، هَلْ هَذَا مِنْ بَيَانِ الْكَيْفِيَّةِ؟

الجَوَابُ: لَا، هَذَا مِنْ بَابِ تَحْقِيقِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَلَيْسَ التَّمْثِيلُ، وَذَلِكَ لِمَا قَرَأَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] حَيْثُ وَضَعَ إِبْهَامَهُ عَلَى عَيْنِهِ وَسَبَابَتَهُ عَلَى أُذُنِهِ - أَوْ بِالْعَكْسِ -، وَلَيْسَ الْمَعْنَى: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يُرِيدُ أَنْ يُبَيِّنَ كَيْفِيَّةَ الْعَيْنِ أَوِ الْأُذُنِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلَكِنْ يُرِيدُ التَّحْقِيقَ، مِثْلَ قَوْلِهِ ﷺ:

وقوله: «الإيمان به واجب» معناه: أن الإيمان باستواء الله على عرشه - على الوجه اللائق - واجب؛ لأن الله أخبر به عن نفسه، فوجب تصديقه والإيمان به^[١].
 وقوله: «والسؤال عنه بدعة» معناه: أن السؤال عن كيفية الاستواء بدعة؛ لأنه لم يكن معروفاً في عهد النبي ﷺ وأصحابه^[٢].

«إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»^(١).

[١] إِذْنِ: الإيمان واجب بالاستواء، لا بالكيف.

[٢] أي السؤال عن كيفية الاستواء بدعة، لا السؤال عن معنى الاستواء؛ لأنهم يعلمون معنى الاستواء، ويعلمون أنهم لن يدركوا كيفية؛ لأن الله يقول: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، فإذا كنا لا ندرك كنه ذاته فلا يمكن أن ندرك كنه صفاته؛ لأن الكلام عن الصفات فرع عن الكلام في الذات.

فإن قال قائل: قول الإمام مالك رحمه الله: «والسؤال عنه بدعة»^(٢) هل البدعة في السؤال عن كيفية الصفات أو في الخوض في باب الأسماء والصفات؟
 قلنا: الظاهر أن البدعة هو السؤال عن الكيفية، هذا ظاهر السياق؛ لأن الرجل سأل عن الكيفية.

وأما الخوض في باب الأسماء والصفات فإن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يسألون الرسول ﷺ أحياناً عن أسماء الله وصفاته. قالوا مثلاً: «أين كان ربنا قبل أن يخلق

(١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، رقم (٥٥٤)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما، رقم (٦٣٣)، من حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٦٦٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم (٨٦٧)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٥)، والدارمي في الرد على الجهمية رقم (١٠٤).

وهذا الذي ذكره الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ فِي الاستِواءِ ميزانُ عام لجميع الصِّفَاتِ الَّتِي أثبتتها الله لنفسه في كتابه، وعلى لسان رَسُولِهِ ﷺ؛ فَإِنْ مَعْنَاهَا مَعْلُومٌ لَنَا، وَأَمَّا كَيْفِيَّتُهَا فمجهولة لنا؛ لِأَنَّ الله أَخْبَرَنَا عَنْهَا، ولم يخبر عَنْ كَيْفِيَّتِهَا^(١)؛ ولأنَّ الكلامَ فِي الصِّفَاتِ فرعٌ عَنِ الكلامِ فِي الذاتِ، فَإِذَا كُنَّا نثبت ذاتَ الله تَعَالَى مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ لها، فكذلك يَكُونُ إثبات صِفَاتِهِ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ.

قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا قَالَ لَكَ الْجَهْمِيُّ: إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَكَيْفَ يَنْزِلُ؟! فَقُلْ لَهُ: إِنَّ اللهَ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ يَنْزِلُ، ولم يخبرنا كَيْفَ يَنْزِلُ.

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ؟^(٢). وَقَالَ أَبُو رَزِينٍ الْعُقَيْلِيُّ: «يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ يَحَاسِبُنَا اللهُ تَعَالَى وَنَحْنُ جَمِيعٌ وَهُوَ وَاحِدٌ؟»^(٣). فَهَمْ قَدْ يَسْأَلُونَ عَنْ هَذَا الشَّيْءِ، لَكِنْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ الْكَيْفِيَّةِ وَعَمَّا لَا يُمَكِّنُ إدْرَاكَهُ.

وَقَوْلُهُ: «(وَمَا أَرَاكَ إِلَّا مُبْتَدِعًا)، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ أَنْ يُخْرِجَ» يَعْنِي: مَا أَظُنُّكَ إِلَّا مُبْتَدِعًا، بِضَمِّ الهمزة فِي «أَرَاكَ».

لَكِنْ كونه رَحِمَهُ اللهُ يَظُنُّ هَذَا الظنَّ: لِأَنَّ هَذَا كَانَ مِنْ دَيْدَنِ أَهْلِ الْبِدْعِ فِي عَهْدِهِ وَعَهْدِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ؛ أَنَّهُمْ يَذْهَبُونَ إِلَى أَهْلِ الْعِلْمِ ثُمَّ يُورِدُونَ عَلَيْهِمْ مِثْلَ هَذِهِ الشُّبْهِ، حَتَّى يُشَكِّكُوا النَّاسَ فِي عَقَائِدِهِمْ، أَوْ حَتَّى يَدْعُوا هَذِهِ الْعَقَائِدَ فَلَا يَعْتَقِدُونَهَا.

(١) راجع (ص: ١٦٧) فِي بيان الطرق التي تُعَلِّمُ بِهَا الكيفية.

(٢) أَخْرَجَهُ الإمام أحمد (١١/٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَابُ وَمَنْ سُورَةُ هُودٍ، رَقْمٌ

(٣١٠٩)، وَابْنُ مَاجَةٍ: كِتَابُ الْمَقْدِمَةِ، بَابُ فِيْمَا أَنْكَرَتِ الْجَهْمِيَّةُ، رَقْمٌ (١٨٢)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي

رَزِينِ الْعُقَيْلِيِّ رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ عبد الله بن أحمد فِي زَوَائِدِهِ عَلَى الْمُسْنَدِ (١٣/٤)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ، بَابُ

مَا جَاءَ فِي يَمِينِ النَّبِيِّ ﷺ مَا كَانَتْ، رَقْمٌ (٣٢٦٦).

وَقَالَ آخَرُ: إِذَا قَالَ لَكَ الْجَهْمِيُّ فِي صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ: كَيْفَ هِيَ؟ فَقُلْ لَهُ: كَيْفَ هُوَ بِذَاتِهِ؟ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكَيِّفَ ذَاتَهُ، فَقُلْ لَهُ: إِذَا كَانَ لَا يُمَكِّنُ تَكْيِيفَ ذَاتِهِ، فَكَذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ تَكْيِيفَ صِفَاتِهِ؛ لِأَنَّ الصِّفَاتَ تَابِعَةٌ لِلْمَوْصُوفِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ اسْتِوَاءُ اللَّهِ عَلَى عَرْشِهِ بِمَعْنَى الْعُلُوِّ عَلَيْهِ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَكْبَرَ مِنَ الْعَرْشِ أَوْ أَصْغَرَ أَوْ مُسَاوِيًا^[١] وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ جَسَمًا، وَالْجِسْمُ مَمْتَنِعٌ عَلَى اللَّهِ^[٢].

فَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: لَا رَيْبَ أَنَّ اللَّهَ أَكْبَرَ مِنَ الْعَرْشِ وَأَكْبَرَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ شَيْءٌ مِنَ اللُّوْازِمِ الْبَاطِلَةِ الَّتِي يُنَزِّهُ اللَّهُ عَنْهَا^[٣].

[١] هَذَا اللَّزْمُ صَحِيحٌ، كُلُّ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الَّذِي فَوْقَ أَكْبَرَ مِنَ الَّذِي تَحْتَ، أَوْ أَصْغَرَ، أَوْ مُسَاوِيًا، وَهَذَا اللَّزْمُ عَقْلِيٌّ.

[٢] هَذَا الطَّاعُوتُ الْمُعُولُ الْخَارِبُ يَمْشِي عَلَيْهِ كُلٌّ مِنْ أَنْكَرِ الصِّفَاتِ، فَكُلُّ الَّذِينَ يَنْكُرُونَ الصِّفَاتَ يَقُولُونَ: لِأَنَّ إِثْبَاتَهَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ جَسَمًا. ثُمَّ يَقُولُونَ: الْأَجْسَامُ مَتَمَاثِلَةٌ، فَإِذَا كَانَتْ الْأَجْسَامُ مَتَمَاثِلَةً - وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ التَّجْسِيمَ - لَزِمَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ مِمَّاثِلًا لِلْخَلْقِ. لَكِنْ هَذَا الْمُعُولُ سَبَقَ لَنَا بَيَانُ أَنَّهُ مُعُولٌ لَا يَسْتَقِيمُ، بَلْ مُعُولٌ لَا يَفِيدُ.

[٣] وَهَذَا حَقٌّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَخْبَرَ بَأَنَّ اللَّهَ يَقْبِضُ السَّمَاوَاتِ بِيَمِينِهِ وَكَذَلِكَ الْأَرْضَ^(١). وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعَ وَالْأَرْضَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾، رَقْمُ (٤٨١٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ صِفَةِ الْقِيَامَةِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، رَقْمُ (٢٧٨٧)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ الْجِسْمَ مَمْتَنِعٌ عَلَى اللَّهِ». فَجَوَابُهُ: أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْجِسْمِ وَإِطْلَاقَهُ عَلَى اللَّهِ نَفِيًّا أَوْ إِبْثَاتًا مِنَ الْبِدْعِ الَّتِي لَمْ تَرِدْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَأَقْوَالِ السَّلَفِ^[١].....

السَّبْعِ فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ كَخَرْدَلَةٍ فِي كَفِّ أَحَدُنَا^(١). وَعَلَى هَذَا فَاللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَهَذَا لَيْسَ فِيهِ أَيْ مُحْذُورٌ. وَنَحْنُ نَقُولُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ: «اللَّهُ أَكْبَرُ». وَإِنْ كَانَ الَّذِي يَتْبَادِرُ فِي قَوْلِنَا: «اللَّهُ أَكْبَرُ» فِي الصَّلَاةِ وَفِي الْأَذَانِ: أَنَّهُ أَكْبَرُ أَيْ مِنَ الْكِبَرِيَاءِ وَالْعِظَمَةِ. هَذَا هُوَ الَّذِي يَتْبَادِرُ. لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ أَيْضًا هُوَ أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى بَذَاتِهِ، وَالِدَلِيلِ عَلَى هَذَا مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ. وَاللَّهُ عَزَّجَلَّ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَلَيْسَ مُحْتَاجًا إِلَى الْعَرْشِ، فَحِينَئِذٍ لَا مَضَرَّةَ فِيهِ وَلَا مُحْذُورٌ. وَبِهَذَا نَعْرِفُ أَنَّ اللَّهَ أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

وَأَمَّا أَنْ نَقُولَ: «نَسَبَةُ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ إِلَى الْكُرْسِيِّ كَحَلْقَةٍ فِي فَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ، وَهَذَا مَعْنَاهُ أَنَّ الْكُرْسِيَّ نَسَبُهُ كَبِيرُهُ بِالنَّسَبِ لِلْسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ نَسَبِ كَبِيرِ اللَّهِ إِلَى الْحَرْدَلَةِ» هَذَا لَا يَلْزَمُ، الْمُهْمُ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، «وَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ شَيْءٌ مِنَ اللُّوَاظِمِ الْبَاطِلَةِ الَّتِي يُنَزِّهُ اللَّهُ عَنْهَا».

[١] لَا تَجِدُ فِي الْقُرْآنِ أَنَّ اللَّهَ نَفَى أَنْ يَكُونَ جِسْمًا أَوْ أَثْبَتَ أَنَّهُ جِسْمٌ، وَلَا فِي السُّنَّةِ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَثْبَتَ أَنَّ اللَّهَ جِسْمٌ أَوْ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِجِسْمٍ، وَلَا فِي أَقْوَالِ السَّلَفِ، وَإِنَّمَا حَدَثَ الْقَوْلُ فِي الْجِسْمِ بَعْدَ حَدُوثِ الْبِدْعِ.

ولهذا نقول: لفظ الجسم ليس بموجود، وإطلاقه من البدع التي لم ترد في الكتاب والسنة وأقوال السلف.

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة رقم (١٠٩٠)، والطبري في التفسير (٢٤٦/٢٠).

وهو من الألفاظ المجملة التي تحتاج إلى تفصيل^[١].

فإن أُريد بالجسم الشيء المحدث المركب المفتقر كل جزء منه إلى الآخر، فهذا ممتنع على الرب الحي القيوم^[٢].

وإن أُريد بالجسم ما يقوم بنفسه ويتصف بما يليق به، فهذا غير ممتنع على الله تعالى؛ فإن الله قائم بنفسه متصف بالصفات الكاملة التي تليق به سبحانه وتعالى^[٣].

[١] إذا قال قائل: هل لله جسم أو لا؟ فإنه يحتاج إلى تفصيل في جوابه، فنقول: أولاً: أما بالنسبة للفظه فلا نلتزم بالإثبات ولا بالنفي؛ لعدم ورود ذلك، فهو لم يرد أن الله أثبت له ولا نفاه، فحقنا أن نمسك عما أمسك الله عنه.

ثانياً: وأما بالنسبة للمعنى، فإننا نقول: «فإن أُريد بالجسم الشيء المحدث المركب المفتقر كل جزء منه إلى الآخر، فهذا ممتنع على الرب الحي القيوم، وإن أُريد بالجسم ما يقوم بنفسه ويتصف بما يليق به، فهذا غير ممتنع على الله تعالى؛ فإن الله قائم بنفسه متصف بالصفات الكاملة التي تليق به سبحانه وتعالى».

[٢] نحن مثلاً في أجسامنا: أسفل الجسم مفتقر لأعلاه، فلو زال الرأس فإنه لا فائدة من الجسم، بل ومفتقرة إلى الأمعاء والمعدة والقلب والكبد، لو أزيلت منا ما بقينا. أما بالنسبة للرب عز وجل فلا يمكن أن نقول: إن الله جسم بهذا المعنى أبداً؛ لأن ذلك يستلزم الحدوث والنقص العظيم، ويستلزم أن للخالق خالقاً أحدثه.

[٣] لأنك لو لم تصف الله بهذا فمعناه أنه ليس بموجود، فلو قلت مثلاً: «هو ليس قائماً بنفسه ولا متصفاً بالصفات» يكون كقولهم: «إن الله ليس فوق العالم

وَلَا تَحْتَ الْعَالَمِ وَلَا يَمِينَهُ وَلَا شِمَالَهُ وَلَا مُتَصِلًا بِالْعَالَمِ وَلَا مُفَصَّلًا عَنْهُ» فَيَكُونُ لَا شَيْءَ، فَأَنْتَ إِذَا آمَنْتَ بِاللَّهِ عَزَّجَلَّ بِذَاتٍ مُتَصِفَةٍ بِالصِّفَاتِ اللَّائِقَةِ بِهَا فَهَذَا هُوَ الْحَقُّ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا شَيْءٌ مِنَ اللُّوْازِمِ الْبَاطِلَةِ أَبَدًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنْ الْأَلْفَافُ أَوْعِيَةُ الْمَعَانِي، فَإِذَا رَفَضْنَا اللَّفْظَ وَتَوَقَّفْنَا فِيهِ زَالَ اللَّفْظُ وَزَالَ مَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ!.

قُلْنَا: لَكِنْ لِمَا كَانَ هَذَا الْمَعْنَى ثَابِتًا -بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَائِمٌ بِنَفْسِهِ مُتَصِفٌ بِالصِّفَاتِ اللَّائِقَةِ بِهِ- أَثْبَتْنَاهُ، أَمَّا أَنْ نَقُولَ: «إِنَّهُ جِسْمٌ» فَلَا، تَحَاشِيًا لِلْفِظِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: «إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ» قَدْ يُوْهِمُ مَعْنَى بَاطِلًا، وَكُلُّ شَيْءٍ يُوْهِمُ مَعْنَى بَاطِلًا فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَتَصِفُ بِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنْ الَّذِينَ يَنْفُونَ الْجِسْمَ يَقُولُونَ: نَحْنُ نَقْبَلُ مِنْكَ هَذَا الشَّاءَ، لَكِنْ لَيْسَ مَفْرَعًا عَلَى أَنَّ اللَّهَ جِسْمٌ؛ لِأَنَّا أَصْلًا رَفَضْنَاهُ.

قُلْنَا: نَعَمْ؛ اللَّفْظُ نَرَفُضُهُ، لَكِنْ هُمْ الْآنَ إِذَا قَالُوا: «إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِجِسْمٍ» يَعْنُونُ: أَنَّهُ مَا لَهُ ذَاتٌ تَتَصِفُ بِالصِّفَاتِ. وَلِهَذَا حَقِيقَةُ الْأَمْرِ عِنْدَ هَؤُلَاءِ الْمُعْطَلَّةُ: أَنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ مَا هُوَ إِلَّا مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي فَقَطُّ، وَلَيْسَ ذَاتًا يَسْتَوِي عَلَى الْعَرْشِ أَوْ يَنْزِلُ أَوْ يَأْتِي لِلْفَصْلِ بَيْنَ عِبَادِهِ، كُلُّ هَذَا مَمْتَنَعٌ عَنْهُمْ؛ وَلِهَذَا يَفْسِّرُونَ الْاِسْتِوَاءَ بِالْاِسْتِيْلَاءِ، وَيَفْسِّرُونَ النُّزُولَ بِالنُّزُولِ الْأَمْرِ، وَيَفْسِّرُونَ الْإِتْيَانَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ بِإِتْيَانِ أَمْرِهِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُمْ عَلَى هَذَا يَصِفُونَنَا بِالتَّنَاقُضِ.

لكن لما كَانَ لفظ الجِسْمِ يحتمل مَا هُوَ حق وباطِل بالنسبةِ إِلَى الله، صار
إِطْلَاقَ لفظه - نفياً أو إثباتاً - ممتنعاً عَلَى الله^[١].

وهَذِهِ اللوازم الَّتِي يذكرها أَهْلُ البِدْعِ ليتوصلوا بِهَا إِلَى نفي مَا أثبتته الله
لنفسه من صِفَات الكَمَالِ عَلَى نوعين:

الأوَّل: لوازم صحيحة لَا تنافي مَا وجب لله من الكَمَالِ، فَهَذِهِ حق يَجِبُ
القَوْلُ بِهَا وبيان أَنَّهَا غَيْرُ ممتنعة عَلَى الله^[٢].

قلنا: لَا يَصِفُونَنَا بالتناقض؛ لِأَنَّنا نَقُولُ: إِنَّا نحاشينا هَذَا اللَّفْظَ لعدم وروده
فَقَطُّ، وَإِلَّا حَقِيقَةَ الأمر: أَننا إِذَا أردنا أن مَعْنَى الجِسْمِ أَنَّهُ قائم بذاته متصف
بالصِّفَاتِ، فنحن نَقُولُ: إِنَّهُ جِسْمٌ بِهَذَا المَعْنَى، لكن مَا نثبت اللَّفْظَ فَقَطُّ، ونتحاشاه
لعدم وروده، أَمَّا المَعْنَى فنؤمن بِهَذَا. وهم ينكرون هَذَا الشَّيْءَ؛ ولهذا يَقُولُونَ: إن
الصِّفَاتِ مَا تقوم إِلَّا بأجسام، فيجب أن ننكر الصِّفَاتِ، كَمَا هِيَ طَرِيقَةُ بَعْضِ
المُعْتَرِزَةِ من الغُلاة.

[١] لِأَنَّ كُلَّ لفظ يحتمل مَعْنَى باطلاً فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إثباته لله عَلَى سَبِيلِ
الإِطْلَاقِ، وَلَا نفيه عَلَى سَبِيلِ الإِطْلَاقِ.

وَمِنْ هَذَا صِفَةُ المَكْرِ مَثَلًا، فلو قُلْتُ: «إِنْ الله تَعَالَى مَاكِرٌ» أخطأت، وَإِنْ
قُلْتُ: «إِنْ الله تَعَالَى لَيْسَ بِمَاكِرٍ» أخطأت، وَإِنْ قُلْتُ: «ماكر بمن يَمَكُرُ بِهِ وَبِرُسُلِهِ»
أَصَبْتُ.

[٢] مِثْلُ إِذَا قَالُوا: إِنَّهُ يَلْزَمُ من استوائه عَلَى العَرْشِ أن يَكُونَ ذاتًا متميزة
تستوي وتنزل وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. فنَقُولُ فِي هَذَا اللَّازِمِ: إِنَّهُ حق.

الثاني: لوازم فاسدة تنافي ما وجب لله من الكمال، فهذه باطلة يجب نفيها، وأن يبين أنها غير لازمة لنصوص الكتاب والسنة^{١١}؛ لأن الكتاب والسنة حق، ومعانيهما حق، والحق لا يمكن أن يلزم منه باطل أبداً.

ولو قالوا: إنه يلزم من كلام الله تعالى إذا قلتم: «إنه بحرف وصوت» أن يكون هذا الكلام مسموعاً خارجاً من ذاته. فنقول: هذا حق، وما المانع؟! وهم يقولون: هذا ممتنع؛ لأنه يلزم منه قيام الحوادث بذات الله، وقيام الحوادث بذات الله ممتنع. ونحن نقول: إذا كانت هذه اللوازم لا تنافي ما يجب لله من صفات الكمال فإننا نلتزم بها ولا حرج.

[١] إذا ذكروا لوازم وقالوا: هذا اللازم باطل. فإننا نبين لهم أن هذا اللازم لا يلزم فيما أثبتته الله لنفسه؛ لأن كل معنى لا يليق بالله لا يمكن أن يكون لازماً لشيء مما أخبر الله به عن نفسه.

مثلاً إذا قالوا: إنه يلزم من إثبات الصفات أن يكون جسماً، والأجسام متماثلة. فنقول: لا يلزم هذا؛ لأن من الأشياء ما يوصف وهو ليس بجسم، نقول: «هذا اليوم حره شديد» والحر صفة فلا يلزم من الصفة ألا تكون قائمة إلاً بجسم. ثم نقول لهم: على تقدير أنها لا تقوم إلاً على جسم فمن يقول: إن الأجسام متماثلة؟! متماثلة؟!

فكل لازم يكون باطلاً فإنه لا يمكن أن يكون لازماً لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، والعلة: «أن الكتاب والسنة حق، ومعانيهما حق، والحق لا يمكن أن يلزم منه باطل أبداً».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا فَسَّرْتُمْ اسْتِوَاءَ اللَّهِ عَلَى عَرْشِهِ بَعْلُوهُ عَلَيْهِ، أَوْ هَمَّ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ مَحْتَاجًا إِلَى الْعَرْشِ لِيُقْلَهُ^[١].

فَالْجَوَابُ: أَنْ كُلَّ مَنْ عَرَفَ عَظَمَةَ اللَّهِ تَعَالَى وَكَمَالَ قُدْرَتِهِ وَقُوَّتِهِ وَغَنَاهُ فَإِنَّهُ لَنْ يَخْطُرَ بِيَالِهِ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ مَحْتَاجًا إِلَى الْعَرْشِ لِيُقْلَهُ، كَيْفَ وَالْعَرْشُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ مَفْتَقَرٌ إِلَى اللَّهِ وَمُضْطَرٌ إِلَيْهِ لَا قِوَامَ لَهُ إِلَّا بِهِ ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾ [الروم: ٢٥]^[٢].

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يَصِحُّ تَفْسِيرُ اسْتِوَاءِ اللَّهِ عَلَى عَرْشِهِ بِاسْتِيلَائِهِ عَلَيْهِ - كَمَا فَسَّرَهُ بِهِ الْمُعْطَلَّةُ - فَرَارًا مِنْ هَذِهِ اللُّوْازِمِ؟^[٣]

[١] إِذَا قُلْتُ: إِنْ اسْتِوَاءَهُ عَلَى الْعَرْشِ يَعْْنِي: عُلُوُّهُ عَلَيْهِ وَاسْتِقْرَارُهُ عَلَيْهِ. فَهَذَا يُوْهِمُ أَنَّ اللَّهَ مَحْتَاجٌ إِلَى الْعَرْشِ لِيُقْلَهُ، كَمَا أَنَّا إِذَا اسْتَوَيْنَا عَلَى السَّرِيرِ فَإِنَّا مَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ.

[٢] وَأُظْهِرَ هَذَا وَاضِحًا - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - أَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى الْعَرْشِ عَظَمَةً وَكِبَرِيَاءً وَاجْتِلَالًا، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهُ مَحْتَاجٌ إِلَى الْعَرْشِ بِحَيْثُ لَوْ أُزِيلَ الْعَرْشُ لَسَقَطَ، وَلَا أَحَدٌ يَقُولُ بِهَذَا مِنَ السَّلَفِ.

[٣] قَالُوا: ﴿اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ يَعْْنِي: اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، بِزِيَادَةِ اللَّامِ. وَقَدْ قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنْ زِيَادَةُ اللَّامِ فِي (اسْتَوَى) عِنْدَ هَؤُلَاءِ كَزِيَادَةِ النُّونِ فِي (حِطَّة) عِنْدَ الْيَهُودِ. قِيلَ لَهُمْ: «ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً» فَدَخَلُوا عَلَى أَسْتَاهُمْ يَجُبُونَ وَقَالُوا: «حِطَّةً»! لَا يُرِيدُونَ حِطَّةَ الْآثَامِ، بَلْ يُرِيدُونَ حِطَّةَ يَمْلُؤُونَ بِهَا بَطُونَهُمْ!

هَؤُلَاءِ زَادُوا اللام - كَمَا زادت اليَهُود النون - وَقَالُوا (اَسْتَوَى) يَعْنِي: اَسْتَوَى. وَهَذَا هُوَ مَحَطُّ الْعِرَاقِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَبَيْنَ الْمُعْطَلَّةِ، فَاَلْمُعْطَلَّةُ يَقُولُونَ: «اَسْتَوَى بِمَعْنَى اَسْتَوَى»، وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يَقُولُونَ: «اَسْتَوَى بِمَعْنَى عَلَا»، فَهَلْ يَصِحُّ تَفْسِيرُهُمْ (اَسْتَوَى بِمَعْنَى اَسْتَوَى)؟

الْجَوَابُ: لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّا نَقُولُ لَهُمْ: مَا دَلِيلُكُمْ عَلَى أَنَّ الِاسْتِواءَ يَأْتِي بِمَعْنَى الِاسْتِيْلَاءِ؟

سَيَقُولُونَ: عِنْدَنَا شَاهِدٌ مِنَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

قَدْ اَسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ أَوْ دَمٍ مُهْرَاقِ

وَمَعْنَى (اَسْتَوَى عَلَى الْعِرَاقِ): اَسْتَوَى عَلَيْهِ.

وَجَوَابُنَا عَلَى ذَلِكَ:

أَوَّلًا: قَائِلُ هَذَا الْبَيْتِ مَجْهُولٌ، وَإِذَا كَانَ مَجْهُولًا فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ هَؤُلَاءِ الْمُعْطَلَّةِ صَنَعَ هَذَا الْبَيْتَ وَقَالَ: (هَذَا الشَّاهِدُ)، مِثْلَمَا يَصْنَعُ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ شَوَاهِدَ، وَإِذَا قِيلَ لَهُ: مَنْ أَيْنَ هَذَا؟ قَالَ: لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي ضَبَّةٍ - غَيْرِ مَعْرُوفٍ -، فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ رُبَّمَا هُمْ الَّذِينَ اصْطَنَعُوا هَذَا الْبَيْتَ، وَإِذَا كَانَ مَجْهُولًا فَإِنْ مَا لِلْمَجْهُولِ مَجْهُولٌ.

ثَانِيًا: نَقُولُ: إِنَّا نَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ «اَسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ» أَنْ يَكُونَ مُتَعَيِّنًا أَنَّهُ بِمَعْنَى: اَسْتَوَى؛ إِذْ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى «اَسْتَوَى عَلَى الْعِرَاقِ» يَعْنِي: عَلَا عَلَيْهِ

فالجواب: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ وَذَلِكَ لَوْجُوهٌ مِنْهَا^[١]:

١ - أَن هَذِهِ اللّوَاظِمُ: إِن كَانَتْ حَقًّا فَإِنهَا لَا تَمْنَعُ مِنْ تَفْسِيرِ الاسْتِوَاءِ بِمَعْنَاهِ الْحَقِيقِيِّ. وَإِن كَانَتْ بَاطِلًا فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَن تَكُونَ مِنْ لَوَاظِمِ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمَنْ ظَنَّ أَنَّهَا لَازِمَةٌ لَهَا فَهُوَ ضَالٌّ^[٢].

لكن علواً معنوياً؛ لِأَنَّ الْعُلُوَّ الْحَسْبِيَّ بِالنِّسْبَةِ لِهَذَا الْبَيْتِ مَمْتَنَعٌ، وَإِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى امْتِنَاعِهِ فَيُفَسَّرُ بِالْعُلُوِّ الْمَعْنَوِيِّ.

ثالثاً: عَلَى فَرَضِ أَنَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ صَمِيمِ الْعَرَبِ قَبْلَ أَنْ تَتَغَيَّرَ اللَّغَةُ، فَإِنَّهُ لَا دَلِيلَ فِيهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: «إِنَّ اسْتَوَى عَلَى الْعِرَاقِ» وَاضِحٌ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ جَلَسَ عَلَيْهَا وَاسْتَوَى عَلَيْهَا كَاسْتِوَاءِ الْإِنْسَانِ عَلَى السَّرِيرِ؛ لِأَنَّ الْعِرَاقَ مَسَاحَةٌ كَبِيرَةٌ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَأْتِيَ شَخْصٌ وَيَرْكَبَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى أَنَّهُ اسْتَوَى عَلَيْهَا وَمَلَكَ وَقَهَرَ؛ لِأَنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ أَنْ فِيهَا حَرْبًا وَنَزَاعًا.

فَعَلَى كُلِّ حَالٍ بَطُلَ اسْتِدْلَالِهِمْ بِهَذَا الْبَيْتِ، وَإِذَا بَطُلَ اسْتِدْلَالُهُمْ بِهَذَا الْبَيْتِ رَجَعْنَا إِلَى مَعْنَى الاسْتِوَاءِ الْوَاقِعِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَجَدْنَا أَنَّ الْآيَاتِ السَّبْعَ الْوَاقِعَةَ فِي كِتَابِ اللَّهِ لَمْ تَأْتِ وَلَوْ آيَةٌ وَاحِدَةٌ بِلَفْظِ (اسْتَوَى)، فَكَيْفَ يُمَكِّنُ أَنْ يَفْسَّرَ (اسْتَوَى) بِمَعْنَى (اسْتَوَى)؟!؟

ولهذا نقول: «فالجواب: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ، وَذَلِكَ لَوْجُوهٌ».

[١] وقول المؤلف: «مِنْهَا» يَعْنِي أَنَّ هُنَاكَ وَجُوهًا أُخَرَ لَكِنْ لَمْ يَذْكُرْهَا.

[٢] إِذَا كَانَتْ اللّوَاظِمُ بِالنِّسْبَةِ لِكَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ حَقًّا فَلْتَلْزِمَ بِهَا وَلَا حَرَجَ عَلَيْنَا.

أَمَّا إِذَا كَانَتْ اللّوَاظِمُ لَا تَلْزِمُ فَإِنَّا لَا نَلْزِمُ بِهَا.

مثال ذَلِكَ: يَقُول هُوَ لَا المبتدعة وأمثالهم: إِذَا أَثْبَتُمْ أَنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ فَعَلًا قَائِمًا بنفسه لزم من ذَلِكَ قيام الحوادث بِهِ، وَمَا قَامَتْ بِهِ الحوادث فَهُوَ حَادِثٌ، يَعْنِي: إِذَا أَثْبَتُمْ أَنَّ اللَّهَ يَسْتَوِي اسْتِوَاءً فَعَلِيًّا عَلَى الْعَرْشِ، وَأَنَّهُ يَنْزِلُ نَزُولًا فَعَلِيًّا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَأَنَّهُ يَأْتِي إِيَّانَا فَعَلِيًّا لِلْقَضَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَنَّهُ يَضْحَكُ ضَحْكًا فَعَلِيًّا، وَأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِصَوْتٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ إِذَا قُلْتُمْ هَذَا لَزِمَ أَنَّ تَقُومُ الحوادث بِذَاتِ اللَّهِ، وَيَلْزَمُ من قيام الحوادث بِذَاتِ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ حَادِثًا. فعندنا لازمان:

اللَّازِمُ الْأَوَّلُ: يَقُولُونَ: إِنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ الحوادث تَقُومُ بِذَاتِ اللَّهِ.

نَقُولُ: هَذَا اللَّازِمُ نَلْتَزِمُ بِهِ وَنَقُولُ: لَا مَانِعَ أَنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ، وَيَأْتِي وَيَنْزِلُ وَيَسْتَوِي وَيَضْحَكُ وَيَعْجَبُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ أَيْضًا.

اللَّازِمُ الثَّانِي: يَقُولُونَ: إِنَّهُ يَلْزَمُ من قيام الحوادث بِهِ أَنْ يَكُونَ حَادِثًا.

نَقُولُ: هَذَا لَا يَلْزَمُ، فَإِلْزَامُكُمْ إِيَّانَا بِهِ لَا يَلْزَمُنَا؛ فَإِنَّ الحوادث أَفْعَالٌ مُتَجَدِّدَةٌ تَبْعُ حِكْمَةَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، أَمَّا ذَاتُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ فَإِنَّهُ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مَوْجُودًا، فَلَا يَلْزَمُ من تجدد الأفعال أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ كَذَلِكَ.

الآن - والله المثل الأعلى - عِنْدَمَا تَفْعَلُ فَعَلًا هَلْ يَلْزَمُ أَنَّكَ حَادِثٌ عِنْدَ فَعْلِكَ هَذَا الْفِعْلَ، أَوْ مِنْ قَبْلُ؟

الْجَوَابُ: مِنْ قَبْلُ، فَوْجُودُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ سَابِقٌ عَلَى حَدُوثِ الحوادث هَذِهِ، وَهُوَ أَزَلِّيٌّ، فَلَا يَلْزَمُ أَنْ نَقُولَ: مَا تَقُومُ الحوادث إِلَّا بِحَادِثٍ. بَلْ تَقُومُ الحوادث بِأَزَلِيٍّ وَلَا مَانِعَ.

إِذَنْ: فَلْتَنْتِيهِ لِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ الْمَفِيدَةِ وَهِيَ: أَنْ كُلَّ لَازِمٍ يُلْزِمُنَا بِهِ أَهْلُ الْبِدْعِ لِأَجْلِ أَنْ نَرْجِعَ عَمَّا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ فَسَبِيلُهُ هَكَذَا: إِنْ كَانَتْ اللَّوَاظِمُ لَازِمَةً حَقًّا فَإِنَّا نَلْتَزِمُ بِهَا وَنَقُولُ: إِنَّهَا حَقٌّ وَلَا تَنَافِي كَمَا لِلَّهِ. وَإِنْ كَانَتْ لَا تَلْزِمُ نَفْيِنَاهَا وَقُلْنَا: هَذِهِ لَا تَلْزِمُنَا، وَقَوْلُكُمْ: «إِنَّهَا تَلْزِمُ» هَذَا دَلِيلٌ عَلَى جَهْلِكُمْ وَضَلَالِكُمْ.

إِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُونَ فِي لَازِمِ الْقَوْلِ؟ هَلْ هُوَ قَوْلٌ أَوْ لَا؟ يَعْني مَثَلًا إِذَا لَزِمَ مِنْ قَوْلِ إِنْسَانٍ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ هَلْ تَضِيفُونَ هَذَا اللَّازِمَ إِلَى هَذَا الْقَائِلِ؟ فَمَثَلًا: هَلْ يَلْزِمُ مِنْ قَوْلِ الْمُعْطَلَةِ إِذَا قَالُوا: إِنْ اللَّهَ عَزَّجَلَّ لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَصِفَهُ بِالصِّفَاتِ الثَّبُوتِيَّةِ؛ لِأَنَّا لَوْ أَثْبَتْنَا لَهُ الصِّفَاتِ شَبَهْنَاهُ بِالْمَوْجُودَاتِ.

لَوْ قَالُوا هَكَذَا هَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ يَلْزِمُ أَنْ تَشْبَهُوه بِمَا دُونَ الْمَوْجُودَاتِ وَهِيَ الْمَعْدُومَاتِ، وَالْمَعْدُومُ مَنْقُوصٌ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

فَإِذَا قَالُوا: لَا نَصِفُهُ بِالْوُجُودِ وَلَا الْعَدَمِ.

قُلْنَا: هَذَا أَقْبَحُ؛ لِأَنَّكُمْ شَبَهْتُمُوهُ بِالْمَمْتَنَعَاتِ.

وَهَلْ هَذَا لَازِمٌ؟

يَقُولُ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إِنْ اللَّازِمُ إِنْ كَانَ مِنْ قَوْلِ مَعْصُومٍ فَهُوَ لَازِمٌ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ قَوْلِ مَعْصُومٍ فَلَيْسَ بِلَازِمٍ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ بَشَرٌ قَدْ لَا يُدْرِكُ مَا يَلْزِمُ عَلَى قَوْلِهِ مِنَ اللَّوَاظِمِ، وَرُبَّمَا إِذَا ذَكَرَ بِأَنَّهُ يَلْزِمُ عَلَى قَوْلِكَ كَذَا وَكَذَا مِنَ الْأُمُورِ الْبَاطِلَةِ رُبَّمَا يَرْجِعُ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْآنَ يَحْكُمُ فِيهَا الْإِنْسَانُ بِحَكْمِ ثُمَّ إِذَا نَوَقَشَ رَجَعَ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ هُنَاكَ لَوَاظِمَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقُولَ بِهَا هُوَ.

وهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الْوَسْطُ فِي مَسْأَلَةِ اللَّازِمِ: وهو أن لَازِمَ الْقَوْلِ إِنْ كَانَ مِنْ مَعْصُومٍ فَهُوَ قَوْلٌ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي كَلَامِ اللَّهِ وَكَلَامِ رَسُولِهِ ﷺ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ مَعْصُومٍ فَلَيْسَ قَوْلًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ لَا يَلَاظُهُ، وَلَوْ نُبِّهَ لَهُ لَرَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ.

ثُمَّ نَقُولُ: هَذِهِ اللَّوَاظِمُ -سواء في هَذَا الْبَابِ أَوْ فِي غَيْرِهِ- الَّتِي يُلْزَمُهَا هَؤُلَاءِ الْمُبْتَدِعَةُ لِأَهْلِ السُّنَّةِ إِذَا كَانَتْ حَقًّا تَلْزَمُ مِنَ النَّصِّ فَإِنَّمَا تَكُونُ حَقًّا؛ لِأَنَّ اللَّازِمَ مِنَ الْحَقِّ حَقٌّ، وَاللَّهُ عَزَّجَلَّ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، وَالنَّبِيُّ ﷺ لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى، فَمَا لَزِمَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِنَّهُ حَقٌّ، فَالْوَاجِبُ عَلَيْنَا التَّزَامُهَا وَإِثْبَاتُهَا؛ لِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ حَقٌّ وَهُوَ عَالَمٌ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِمَا يَلْزَمُ مِنْ كَلَامِهِ.

أَمَّا إِذَا كَانَتْ لَا تَلْزَمُ فَإِنَّمَا نَرُدُّهَا وَلَا تُبْطِلُ بِهَا كَلَامَ اللَّهِ، هُمْ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- يُلْزَمُونَ أَنْفُسَهُمْ وَيُلْزَمُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ بِهَذِهِ اللَّوَاظِمِ الْبَاطِلَةِ لِأَجْلِ أَنْ يَبْطُلُوا بِذَلِكَ كَلَامَ اللَّهِ، يَقُولُونَ: لَا يُمَكِّنُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْزِلُ؛ لِأَنَّ هَذَا فِعْلٌ، وَالْفِعْلُ مَا يَقُومُ بِذَاتٍ إِلَّا وَهِيَ حَادِثَةٌ، وَاللَّهُ عَزَّجَلَّ مُنَزَّهٌ عَنِ الْحُدُوثِ، فَيَجِبُ أَنْ نُؤَوِّلَ النُّزُولَ إِلَى نَزُولِ الْأَمْرِ مَثَلًا، وَهَكَذَا الْمَجِيءُ وَالْإِتْيَانُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ كُلَّهُ، بِنَاءً عَلَى هَذَا اللَّازِمِ الَّذِي اعْتَقَدُوهُ لَازِمًا وَهُوَ لَيْسَ بِلَازِمٍ.

أَمَّا اللَّوَاظِمُ الَّتِي مِنْ كَلَامِ الْبَشَرِ فَإِنَّمَا لَا تُعْتَبَرُ مُلْزِمَةً لَهُمْ وَلَا دَلَالًا عَلَيْهَا كَلَامُهُمْ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَقُولُ الْقَوْلَ وَلَا يَشْعُرُ بِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنَ اللَّوَاظِمِ.

٢- أن تفسيره بالاستيلاء يُلْزَمُ عَلَيْهِ لوازم باطلة لَا يُمكن دفعها، كُمُخَالَفة إجماع السَّلَف^[١]، وجواز أن يُقال: إن الله مستَوٍ عَلَى الْأَرْضِ وَنَحْوَهَا بِمَا يَنْزِهِ اللَّهُ عَنْهُ^[٢]. وكون الله تَعَالَى غَيْرَ مُسْتَوٍ عَلَى الْعَرْشِ حِينَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ^[٣].

[١] وَلَا يُمكن أن نُقول: هم رجال وَنَحْنُ رجال. لِأَنَّ الإجماع السَّابِقَ لَا يُمكن نَقْضُهُ؛ لقول الله تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَّيْنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥] فأنت الآن اتبعتَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ. ثُمَّ نُقول: الآن خالفتَ السَّلَفَ، والحقُّ إمَّا أن يَكُونَ مَعَكَ أو مَعَ السَّلَفِ، إن قُلْتَ: (مَعَ السَّلَفِ) فقد حكمتَ عَلَى نَفْسِكَ، وإن قُلْتَ: (مَعِيَ دون السَّلَفِ) فَهَذَا أَقْبَحُ وَأَقْبَحُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّكَ ضَلَلْتَ كُلَّ سَلَفِ الْأُمَّةِ مَعَ أن الهدى إِنَّمَا يَأْتِينَا مِنْ طَرِيقِهِمْ.

فالحَاصِلُ: أن مُخَالَفة إجماع السَّلَفِ ضلالٌ وبَاطِلٌ.

[٢] لِأَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى الْأَرْضِ، فهل بِإمكانِ أيِّ مسلم أن يَقُولَ: «إن الله تَعَالَى خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْأَرْضِ»؟! لَا يُمكن أَبَدًا، هَلْ يُمكن لأيِّ مسلم أن يَقُولَ: «إن الله مستَوٍ عَلَى ظَهْرِ الْبَعِيرِ»؟! لَا يُمكن، إِذْ هَذَا لَا زَمَ بَاطِلٌ أَيْضًا.

وَاللَّازِمُ الثَّالِثُ الْبَاطِلُ: «وكون الله تَعَالَى غَيْرَ مُسْتَوٍ عَلَى الْعَرْشِ حِينَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ».

[٣] يُلْزَمُ عَلَى قَوْلِهِمْ: «اسْتَوَى بِمَعْنَى اسْتَوَى» أن يَكُونَ الْعَرْشُ حِينَ خَلَقَ

٣- أن تفسيره بالاستيلاء غير معروف في اللغة، فهو كذب عليها، والقرآن نزل بلغة العرب، فلا يمكن أن نفسره بما لا يعرفونه في لغتهم^[١].

السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِلْكًا لِّغَيْرِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فيكون العرش في هذه المدة ملكًا لغير الله، لكن حصلت حروب طاحنة واستولى الله على العرش! هذا كلامهم.

وكنْتُ مرةً من المرات أتحدث عِنْدَ عَوَامٍ وَقُلْتُ: إِنِ الْمُبْتَدِعَةُ يَقُولُونَ: إِنْ مَعْنَى ﴿اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ أَي: اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ. فَقَالَ أَحَدُهُمْ: مَا أَنْقَصَ عُقُولَهُمْ! إِذِ الْعَرْشُ مَنْ هُوَ لَهُ قَبْلَ هَذَا؟! فَتَأَمَّلْ وَهُوَ عَامِيٌّ فَهَمَّ أَنَّ هَذَا أَمْرٌ لَا يُمَكِّنُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: عَلَى التَّفْسِيرِ الصَّحِيحِ لِلِاسْتِوَاءِ هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ أَيُّضًا: إِنْ اللَّهَ تَعَالَى مُسْتَوًى عَلَى الْأَرْضِ؟

قلنا: لَكِنْ بِهَذَا اللَّفْظِ لَا تُطْلَقُهَا عَلَى الْأَرْضِ، بَيْنَمَا عَلَى الْعَرْشِ تُطْلَقُهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَطْلَقَهَا عَلَى الْعَرْشِ.

[١] لَيْسَ مَعْرُوفًا فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ (اسْتَوَى) بِمَعْنَى (اسْتَوَى)، وَإِذَا كَانَ غَيْرَ مَعْرُوفٍ وَالْقُرْآنُ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَرِدَ فِي الْقُرْآنِ، لَكِنَّهُمْ قَدْ يَقُولُونَ لَكَ: بَلْ هَذَا وَارِدٌ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ الْفَصِيحِ، وَاقْرَأْ إِنْ شِئْتَ:

قَدْ اسْتَوَى بِشَرٍّ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ أَوْ دَمٍ مُهْرَاقِ

وَتَقَدَّمَ الرَّدُّ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ.

٤ - أَنَّ الَّذِينَ فَسَّرُوهُ بِالْأَسْتِيْلَاءِ كَانُوا مُقَرَّرِينَ بِأَنَّ هَذَا مَعْنَى مَجَازِيٍّ^[١]،....

[١] هم يَقُولُونَ: هَذَا مَجَاز - أي اسْتَوَى بِمَعْنَى اسْتَوَى - وَأَنَّ (اسْتَوَى) حَقِيقَةٌ بِمَعْنَى (عَلَا)، لَكِنَّهَا هُنَا مَجَازٌ عَنِ الْإِسْتِيْلَاءِ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْعُلَمَاءَ قَدْ تَنَازَعُوا فِي إِثْبَاتِ الْمَجَازِ وَنَفْيِهِ، إِمَّا مُطْلَقًا وَإِمَّا فِي الْقُرْآنِ. فَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ إِلَى أَنَّهُ لَا مَجَازٍ فِي اللُّغَةِ مُطْلَقًا، وَمِنْ أَيْدِ هَذَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَتَلْمِيزُهُ ابْنُ الْقَيِّمِ، وَقَدْ بَسَطَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْقَوْلَ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ (الْإِيمَانُ)^(١)، وَبَسَطَ ابْنُ الْقَيِّمِ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي (الصَّوَاعِقِ)^(٢)، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى قَوْلِهِمَا تَبَيَّنَ لَهُ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا مَجَازٍ فِي اللُّغَةِ. وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّهُ لَا مَجَازٍ فِي الْقُرْآنِ فَقَطُّ، وَأَمَّا فِي اللُّغَةِ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا الْمَجَازُ.

وَمَسْأَلَتُنَا الْآنَ يَمَّا فِي الْقُرْآنِ، إِذَنْ: لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ مَجَازًا.

لَكِنْ هَؤُلَاءِ الْمُعْطَلَةُ هُمُ الَّذِينَ ابْتَدَعُوا الْمَجَازَ، وَجَعَلُوا مِنْ هَذَا السِّلَاحِ إِطْلَاقًا لِكَثِيرٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ يَسْتَدِلُّ الْقَائِلُونَ بِوُجُودِ الْمَجَازِ فِي الْقُرْآنِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَأَلَ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ...﴾ [يُوسُفُ: ٨٢].

قُلْنَا: وَهَلْ تَظُنُّ أَنَّ أَوْلَادَ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا قَالُوا لِأَبِيهِمْ: «سَأَلَ الْقَرْيَةَ» أَنَّهُ سَيَذْهَبُ وَيَقِفُ عَلَى الْجُدْرَانِ وَيَسْأَلُهَا؟ لَا أَحَدٌ يَظُنُّ ذَلِكَ، بَلْ كُلُّ يَعْرِفُ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ وَهُوَ أَنَّكَ تَسْأَلُ أَهْلَهَا، وَيَعَيَّنُ الْمَعْنَى السِّيَاقُ.

(١) الْإِيمَانُ (ص: ٧٣).

(٢) وَانْظُرْ: مُخْتَصَرُ الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ (ص: ٢٨٧).

والمعنى المجازي لا يقبل إلا بعد تمام أربعة أمور:

الأول: الدليل الصحيح المقتضي لصرف الكلام عن حقيقته إلى مجازه^[١].

الثاني: احتمال اللفظ للمعنى المجازي الذي ادّعاه من حيث اللغة^[٢].

[١] وهو ما يعبر عنه في البلاغة بـ (القرينة)، فلا يمكن أن يحمل اللفظ على مجازه - إذا قلنا بالمجاز - إلا بعد تمام هذه الأمور الأربعة.

«الأول: الدليل الصحيح» فليس كل دليل يكون صحيحاً «المقتضي لصرف الكلام عن حقيقته إلى مجازه» فإن لم يوجد دليل فإننا لا نقبل؛ لأن الأصل هو الحقيقة.

[٢] لا بد أن يكون اللفظ محتملاً للمعنى المجازي الذي ادّعته من حيث اللغة، فإن لم يحتمل فلا يقبل.

فلو قال إنسان لآخر: خذ هذه مئة ريال اشتر لي بها ثوباً. فذهب الرجل واشترى بالمئة ثمان مئة خبزة. فقال له: أنا قلت لك: (ثوباً) وأنت أتيت بخبز! قال: لأن الخبز كسوة الباطن، فأنت عبرت بالثوب مجازاً عن ثوب الباطن الذي هو السبع. فإنه لا يقبل؛ لأنه لا يحتمل في اللغة العربية، ولو أوله هو تأويلاً قد يكون مقبولاً في بعض الأحيان.

ولهذا قال الله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾ [طه: ١١٨] ما قال: «ألا

تجوع ولا تظما»؛ لأن العري تعري البدن من اللباس، والجوع تعري البطن من الطعام. وهذا أراد أن يحمل هذا على ذلك، فنقول: هذا لا يمكن وليس بمقبول، ولا يوجد أحد في اللغة العربية عبر عن الخبز بالثوب أبداً.

الثالث: احتمال اللفظ للمعنى المجازي الذي ادّعاه في ذلك السياق المعين؛ فإنه لا يلزم من احتمال اللفظ لمعنى من المعاني من حيث الجملة أن يكون محتملاً له في كل سياق؛ لأنّ قرائن الألفاظ والأحوال قد تمنع بعض المعاني التي يحتملها اللفظ في الجملة^(١).

فلا بُدَّ أن يكون اللفظ محتملاً للمعنى المجازي، فإن كان غير محتمل فإنه لا يُقبل.

[١] هذه مهمة، يعني لو فرض أن هذا اللفظ يحتمل هذا المعنى في اللغة، فإنه يحتاج إلى دليل يثبت أن هذا الاحتمال ممكن في هذا السياق المعين.

مثال ذلك: كلمة (يد) في اللغة العربية تُطلق على النعمة، لا شك في هذا، كما قال المتنبي^(٢):

وَكَمْ لِظَلَامِ اللَّيْلِ عِنْدَكَ مِنْ يَدٍ تُخَبِّرُ أَنَّ الْمَانَوِيَّةَ تَكْذِبُ

وكذلك قال عروة بن مسعود الثقفي -وهو رسول قريش الذي أرسلته إلى النبي ﷺ- قال لأبي بكر رضي الله عنه: «لَوْ لَا يَدٌ لَكَ عِنْدِي لَمْ أَجْزِكَ بِهَا لِأَجْبُتُكَ»^(٣)، فقوله: «لَوْ لَا يَدٌ لَكَ عِنْدِي» يعني: نعمة.

لكن هل يحتمل قوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] أن يكون المراد النعمة في هذا السياق؟

(١) ديوان المتنبي (ص: ٤٦٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد، رقم (٢٧٣١)، من حديث المسور ابن مخرمة ومروان بن الحكم رضي الله عنهما.

الرَّابِع: أن يبيِّن الدَّلِيلَ عَلَى أن المُرَاد من المعاني المَجَازِيَّة هُوَ مَا ادَّعَاه؛ لِأَنَّهُ يَجُوز أن يَكُون المُرَاد غيرَه، فَلَا بُدَّ من دَلِيلٍ عَلَى التَّعْيِين. والله أعلم^[١].

الجَوَاب: لَا يُمَكِّن.

فصار هَذَا الثَّالِث احتمالًا فوق احتمال.

أَوَّلًا نَقُول: هَاتِ دَلِيلًا أن هَذَا المَعْنَى يحتمله اللَّفْظُ فِي اللُّغَةِ.

فَإِذَا أَتَى بِدَلِيلٍ نَقُول: هُنَاكَ أَمْرٌ آخَر: هَاتِ دَلِيلًا يَدُلُّ عَلَى احتمالِ المَعْنَى فِي هَذَا السِّيَاقِ المَعْيَن؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ يحتمله اللَّفْظُ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ يُمَكِّن أن يحتمله فِي كُلِّ سِيَاقٍ.

[١] والعجيب أن هَذَا الدَّلِيلَ كَثِيرٌ من أَهْلِ التَّأْوِيلِ التَّزَمَ بِهِ وَقَالَ: هَذَا هُوَ الَّذِي يَقْصُمُ ظَهُورَنَا، أَنْكَ تَأْتِي بِدَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى أن المُرَاد هَذَا المَعْنَى الَّذِي عَيَّنْتَهُ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ قَدْ يَحْتَمِلُ فِي اللُّغَةِ عِدَّةَ مَعَانٍ:

مِنْهَا: ظَاهِرُ اللَّفْظِ، وَظَاهِرُ اللَّفْظِ هُوَ أَوَّلَى مَا يَكُونُ بِاللَّفْظِ.

ومنها: المَعْنَى الَّذِي يَخَالِفُ الظَّاهِرَ الَّذِي ادَّعَاه هَذَا الرَّجُلُ. فنَقُول: هَاتِ دَلِيلًا يَعْيِّنُ أن الكَلَامَ يُرَادُ بِهِ مَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ.

فَمَثَلًا ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ يَقُول: وجاء أمر ربك. نَقُول: اثبتِ بِدَلِيلٍ عَلَى أن المُرَاد: أمره، لماذا لَا يَكُون ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ أَي: وجاء عذاب ربك، أو جاء نور ربك، أو جاء مَلَكُ رَبِّكَ؟ لماذا نَقُول: «أمر ربك» فَقَطُّ؟!

ومثله الَّذِي يَقُول: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا» يَقُول: يَنْزِلُ أمره. فنَقُول: اثبتِ بِدَلِيلٍ عَلَى أن المُرَاد: أمره. فحيثُ لَا يَسْتَطِيع.

يَعْنِي إِنْ سَلَمْنَا أَنَّ اللَّفْظَ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَجَازٍ كَمَا قُلْتُ، لَكِنْ مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَعْنَى الْمَجَازِيِّ هُوَ الَّذِي عَيَّنْتَهُ أَنْتَ؟ إِذْ يُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مَعْنَى مَجَازِيًّا غَيْرَهُ، وَهَذِهِ الْأُوجُهُ الْأَرْبَعَةُ ذَكَرَهَا ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَغَيَّرْنَا فِيهَا بَعْضَ الشَّيْءِ تَوْضِيحًا.





فصل



والعرش في اللغة: سرير الملك^[١]، قَالَ اللهُ تَعَالَى عَنْ يَوْسُفَ: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يوسف: ١٠٠]^[٢]، وَقَالَ عَنْ مَلِكَةِ سَبَأَ: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل: ٢٣]^[٣].

[١] هَذَا هُوَ مَعْنَاهُ فِي اللُّغَةِ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُعْطَلَةَ قَالُوا فِي اسْتِوَاءِ اللهِ عَلَى الْعَرْشِ: بَأَنَّ (اسْتَوَى) لَهَا عِدَّةُ مَعَانٍ، وَالْعَرْشُ لَهُ عِدَّةُ مَعَانٍ: فَيُطْلَقُ عَلَى الْعَرْشِ الَّذِي يَكُونُ لِشَجَرِ الْعِنَبِ، وَيُطْلَقُ عَلَى أَشْيَاءَ غَيْرِهِ.

فَنَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ الْعَرْشَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِسَرِيرِ الْمُلْكِ، وَالدَّلِيلُ: «قَالَ اللهُ تَعَالَى عَنْ يَوْسُفَ: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يوسف: ١٠٠].»

[٢] يَعْنِي عَلَى عَرْشِ الْمُلْكِ.

[٣] أَيْ الْعَرْشِ الَّذِي تَجْلِسُ عَلَيْهِ.

إِذْنُ الْعَرْشِ فِي اللُّغَةِ: هُوَ سَرِيرُ الْمُلْكِ.

لَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ مُوَافَقَةِ الْعَرْشِ لِلْعَرْشِ أَنْ يَكُونَ مُتَمَاثِلَيْنِ، فَلَا يَلْزَمُ مِنَ التَّوَافُقِ فِي الْأَسْمِ التَّوَافُقُ فِي الْحَقِيقَةِ وَالْكَيْفِيَّةِ، وَهَذَا وَاضِحٌ وَمَحْسُوسٌ، أَنْتَ لَكَ يَدٌ وَالْقِطُّ لَهُ يَدٌ، وَهُمَا مُخْتَلِفَتَانِ حَقِيقَةً وَكَيْفِيَّةً، فَالْقِطُّ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدَافِعَ عَنْ نَفْسِهِ يُخْرِجُ أَظْفَارَهُ وَتَكُونُ طَوِيلَةً، لَكِنْ أَنْتَ لَا يُمَكِّنُ لَكَ ذَلِكَ، فَالْعَرْشُ الَّذِي اسْتَوَى عَلَيْهِ الرَّحْمَنُ لَيْسَ كَالْعَرْشِ الَّذِي أَثْبَتَهُ اللهُ تَعَالَى لِمَلِكَةِ سَبَأَ.

وَأَمَّا عَرْشُ الرَّحْمَنِ الَّذِي اسْتَوَى عَلَيْهِ فَهُوَ عَرْشٌ عَظِيمٌ مُحِيطٌ بِالْمَخْلُوقَاتِ^[١]،
وَهُوَ أَعْلَاهَا^[٢]، وَأَكْبَرُهَا^[٣]،

[١] كونه عَرْشًا عَظِيمًا لقول الله تَعَالَى: ﴿قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩].

وَأَمَّا كونه مُحِيطًا بِالْمَخْلُوقَاتِ فَمِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وَالْعَرْشُ أَعْظَمُ بِكَثِيرٍ مِنَ الْكُرْسِيِّ.

[٢] أي: أَعْلَى الْمَخْلُوقَاتِ، وَهَذَا مَعْلُومٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ اسْتَوَى عَلَيْهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ.

وَتَبَيَّنَ أَيْضًا: «أَنَّ الْفِرْدَوْسَ أَعْلَى الْجَنَّةِ وَوَسْطُ الْجَنَّةِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ»^(١). «فَوْقَهُ» أَوْ «فَوْقَهُ» رَوَاتَانِ.

فَعَلَى رَوَايَةِ «فَوْقَهُ» يَكُونُ فَوْقَ أَيِّ عَالِيَا عَنْهُ.

وَعَلَى رَوَايَةِ «فَوْقَهُ» فَهِيَ بِمَعْنَى: سَقْفُهُ.

فَاللَّهُ عَزَّجَلَّ لَهُ هَذَا الْعَرْشُ الْعَظِيمُ.

[٣] أَكْبَرُ هَذِهِ الْمَخْلُوقَاتِ الَّتِي نَشَاهِدُ.

وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ أَكْبَرَ مِنَ الْعَرْشِ أَلْفَ مَرَّةٍ، وَلَيْسَ الْعَرْشُ أَكْبَرَ شَيْءٍ يَخْلُقُهُ اللَّهُ، لَكِنَّ الَّذِي نَعْلَمُ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ أَنَّ الْعَرْشَ أَكْبَرُهَا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ، بَابُ دَرَجَاتِ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، رَقْمُ (٢٧٩٠)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُونَ السَّبْعُ عِنْدَ الْكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلَقَةٍ مُلْقَاةٍ فِي أَرْضٍ فَلَائِهٖ^[١]، وَإِنَّ فَضْلَ الْعَرْشِ عَلَى الْكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الْفَلَائِ عَلَى تِلْكَ الْحَلَقَةِ»^[٢].

قَالَ الْمُؤَلِّفُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الرسالة العرشية): «وَالْحَدِيثُ لَهُ طَرَقٌ، وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو حَاتِمٍ بْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ وَغَيْرُهُمَا» اهـ^[٣].

[١] «السَّمَوَاتُ» مبتدأ، والخبر: الجار والمجرور «إِلَّا كَحَلَقَةٍ».

السَّمَوَاتُ السَّبْعُ كُلُّهَا وَالْأَرْضُونَ السَّبْعُ كَحَلَقَةٍ مُلْقَاةٍ فِي أَرْضٍ فَلَائِهٖ.
(الْأَرْضُ الْفَلَائِ): الواسعة.

و(الْحَلَقَةُ): عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يَرَادُ بِهَا: حَلَقَةُ الدَّرْعِ. والدَّرْعُ: نوع من القَمِيصِ مَنَسُوجٍ مِنْ حَلَقَاتٍ مِنَ الْحَدِيدِ يَلْبَسُهُ الْإِنْسَانُ فِي الْقِتَالِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَنْتَقِي بِهِ السَّهَامَ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ.

يَقُولُ: «كَحَلَقَةٍ مُلْقَاةٍ فِي أَرْضٍ فَلَائِهٖ» فَإِذَا تَصَوَّرْنَا الْآنَ نِسْبَةَ الْحَلَقَةِ إِلَى هَذِهِ الْأَرْضِ مَاذَا تَكُونُ؟ لَا شَيْءٌ فِي الْوَاقِعِ.

[٢] ولهذا وصفه الله بـ(العظيم)، فَإِذَنْ: لَا يَقْدُرُ قَدْرُهُ إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَلَا يُمَكِّنُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَحِيطَ بِهِ مَعَ أَنَّهُ مَخْلُوقٌ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ.

[٣] «الرسالة العرشية» لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ، تَكَلَّمَ فِيهَا عَنِ الْأَفْلَاقِ بِكَلَامٍ فِي الْحَقِيقَةِ تَقُولُ: كَأَنَّهُ يَعِيشُ الْيَوْمَ، يَعْنِي ذِكْرَ أَشْيَاءَ حَقَّقَهَا الْعِلْمُ الْحَدِيثُ، وَهِيَ رِسَالَةٌ مَطْبُوعَةٌ وَمَوْجُودَةٌ فِي الْفَتَاوَى.

والكُرْسِيِّ فِي اللُّغَةِ: السَّرِيرُ، وَمَا يُقْعَدُ عَلَيْهِ^[١].

وَأَمَّا الْكُرْسِيُّ الَّذِي أَضَافَهُ اللَّهُ إِلَى نَفْسِهِ^[٢] فَهُوَ مَوْضِعُ قَدَمَيْهِ تَعَالَى؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «الْكُرْسِيُّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ، وَالْعَرْشُ لَا يَقْدُرُ قَدْرُهُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ» رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ وَقَالَ: إِنَّهُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ. وَقَدْ رُوِيَ مَرْفُوعًا، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ^[٣].

[١] إِذْنُ: الْكُرْسِيُّ لَهُ إِطْلَاقَانِ فِي اللُّغَةِ:

الْأَوَّلُ: السَّرِيرُ الَّذِي يَنَامُ عَلَيْهِ.

وَالثَّانِي: مَا يُقْعَدُ عَلَيْهِ، كَالْكُرَاسِيِّ الْمَعْرُوفَةِ الَّتِي تُعَدُّ لِلْمُدَرِّسِينَ وَشَبَّهَهُمْ.

[٢] يَعْني فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

[٣] وَهَلْ لَهُ حَكْمُ الرَّفْعِ؟

الْجَوَابُ: نَقُولُ: هُوَ لَا شَكَّ أَنَّهُ لَا مَجَالَ لِلِاجْتِهَادِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأُمُورِ الْخَبَرِيَةِ الْمَحْضَةِ، وَلَكِنْ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَنَّ عُرْفَ بِالْأَخْذِ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَعَلَى هَذَا فَيَبْقَى فِي النَّفْسِ مِنْ هَذَا شَيْءٌ، لَكِنْ قَبُولُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَهُ وَتَلَقُّيهِمْ إِيَّاهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ صَحِيحٌ؛ فَإِنَّ السَّلَفَ أَخَذُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ وَاعْتَمَدُوهُ.

ثُمَّ يُقَالُ: إِنْ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَعْتَمِدَ فِي أَمْرِ كَهَذَا عَلَى الْأَخْبَارِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَرُوي عَنْ أَخْبَارِ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ أَخْبَارِهِمْ لَكِنْ أَنْ يَرُوي عَنْ شَيْءٍ يَتَعَلَّقُ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ فَإِنْ هَذَا بَعِيدٌ^(١).

(١) وانظر: تفسير سورة البقرة (٣/ ٢٥٤)، والشرح الممتع (٧/ ٢٣٦).

وفي قوله: «الكرسي موضع القدمين» إثبات القدم لله عز وجل، وأنه حق، وقد صح به الحديث عن النبي ﷺ في قوله: «لا تزال جهنم يلقى فيها وهي تقول: هل من مزيد، حتى يضع رب العزة فيها قدمه أو رجله، فينزوي بعضها إلى بعض وتقول: قط قط»^(١).

لكن إثبات القدمين وأنها اثنتان فلا أعلمه إلا في حديث ابن عباس رضي الله عنهما^(٢)، والظاهر أن السلف مجمعون على هذا؛ لأن الذي أراه في الكتب (القدمين) بهذا اللفظ، وأما القدم فهو ثابت في صحيح البخاري وغيره.

لكن مع هذا نقول: إن إثبات القدمين لا يعني التمثيل أبداً، فهو كإثبات الوجه والعين والذات ليس مماثلاً للخلق، نعلم ذلك علم اليقين؛ لأننا نعلم عن طريق السمع بأن الله «ليس كمثله شيء» [الشورى: ١١]، ونعلم عن طريق العقل بأنه لا يمكن أن يكون المخلوق مثل الخالق أبداً، فلذلك كان التماثل ممنوعاً والحقيقة مختلفة حتى فيما توافق به المعنيان في اللفظ.

فإن قال قائل: قول ابن عباس رضي الله عنهما «الكرسي موضع القدمين» ألا يشعر بشيء من التكيف؟

قلنا: لا شيء فيه؛ لأنه قال: «موضع» ولم يقل: «وضع»، يعني معناه أنه

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأيمان والنذور، باب الحلف بعزة الله وصفاته وكمياته، رقم (٦٦٦١)، ومسلم: كتاب الجنة، باب النار يدخلها الجبارون، رقم (٢٨٤٨)، من حديث أنس رضي الله عنه.
(٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٢٥٠ رقم ٣٠٣٠)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٤٨)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٤٩١ رقم ٢٦٠١)، والطبراني في معجمه الكبير (١٢/ ٣٩ رقم ١٢٤٠٤)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٥٢)، والحاكم (٢/ ٢٨٢).

وهَذَا الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْكُرْسِيِّ هُوَ الْمَشْهُورُ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَهُوَ الْمَحْفُوظُ عَنْهُ، وَمَا رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ الْعِلْمُ فَغَيْرُ مَحْفُوظٍ^[١]، وَكَذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ: أَنَّهُ الْعَرْشُ^[٢]، ضَعِيفٌ لَا يَصِحُّ عَنْهُ. قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى^[٣].

مَكَانُ الرَّجُلَيْنِ، لَكِنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ بِكَيْفِيَّتِهَا، مِثْلَمَا نَقُولُ فِي الْعَرْشِ تَمَامًا.

[١] ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ أَي: وَسِعَ عِلْمُهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ^(١). وَكَأَنَّ هَذَا التَّفْسِيرَ اسْتِنَادًا إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]، وَإِلَى قَوْلِهِ: ﴿لِنَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]؛ لَكِنَّ هَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَرِدْ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ الْكُرْسِيَّ يَعْنِي الْعِلْمَ، وَإِذَا لَمْ يَرِدْ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ - وَالْقُرْآنُ إِنَّمَا نَزَلَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ - فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ الْقُرْآنُ عَلَى مَا يَخَالَفُ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ، لِأَنَّنَا لَوْ حَمَلْنَاهُ عَلَى مَا يَخَالَفُهَا خَرَجْنَا بِهِ عَنِ اللُّغَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا، وَهَذِهِ جَنَاحَةٌ عَلَى الْقُرْآنِ.

[٢] أَي أَنَّ الْكُرْسِيَّ هُوَ الْعَرْشُ، فَجَعَلَهَا شَيْئًا وَاحِدًا، أَنَّهُ: «ضَعِيفٌ لَا يَصِحُّ عَنْهُ». قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

[٣] إِذَنْ: فَعِنْدَنَا عَرْشٌ وَكُرْسِيٌّ، لَكِنَّ الْعَرْشَ أَعْظَمُ، وَلَيْسَا شَيْئًا وَاحِدًا، بَلْ هُمَا شَيْئَانِ مُخْتَلِفَانِ.

مَسْأَلَةٌ: كَوْنُ الْعَرْشِ مُحِيطًا بِالسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَلَا يَنَافِي كَوْنُهُ فَوْقَ؟
الْجَوَابُ: لَا يَنَافِي، فَالسَّمَوَاتُ مُحِيطَةٌ بِالْأَرْضِ وَهِيَ فَوْقَ الْأَرْضِ.

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي السَّنَةِ رَقْمَ (١١٥٦)، وَالطَّبْرِيُّ فِي التَّفْسِيرِ (٥٣٧/٤)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي التَّفْسِيرِ (٤٩٠-٤٩١)، وَاللَّالِكَايِيُّ فِي اعْتِقَادِ أَهْلِ السَّنَةِ رَقْمَ (٦٧٩).



البَابُ الْعَادِي عَشَرَ

فِي الْمَعِيَّةِ^[١]



[١] يَعْنِي: مَعِيَّةَ اللَّهِ لِحَلِّقِهِ.

وَالْمَعِيَّةُ اخْتَلَفَ فِيهَا أَهْلُ الْقِبْلَةِ، وَيُعْنَى بِأَهْلِ الْقِبْلَةِ: كُلُّ مَنْ يَتَسَبَّبُ إِلَى الْإِسْلَامِ. فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمَعِيَّةَ تَقْتَضِي الْاِخْتِلَاطَ؛ إِمَّا الْاِخْتِلَاطَ الْكَامِلَ بِأَنْ يَكُونَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ فِي الْمَكَانِ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ، فَإِنْ كُنْتَ فِي الْمَسْجِدِ فَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، وَإِنْ كُنْتَ فِي الْبَيْتِ فَهُوَ فِي الْبَيْتِ، وَإِنْ كُنْتَ فِي السُّوقِ فَهُوَ فِي السُّوقِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْحُلُولِيَّةِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ مَذْهَبٌ بَاطِلٌ كَمَا سَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- بَيَانُ بُطْلَانِهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَعَ خَلْقِهِ حَقِيقَةً لَكِنَّهُ فَوْقَهُمْ، وَلَا تَتَنَافَى الْمَعِيَّةُ وَالْفَوْقِيَّةُ كَمَا سَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- فِي الْفَصْلِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا، وَهُوَ إِمْكَانُ الْجَمْعِ بَيْنَ حَقِيقَةِ الْعُلُوِّ وَحَقِيقَةِ الْمَعِيَّةِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمَعِيَّةَ مَجَازٌ عَنِ الْعِلْمِ وَالنَّصْرِ وَالتَّأْيِيدِ وَالْقُدْرَةِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- بَيَانُ مَا هُوَ الْحَقُّ فِي هَذِهِ الْاِحْتِمَالَاتِ الثَّلَاثَةِ.

أَمَّا الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمَعِيَّةَ مَعِيَّةُ اخْتِلَاطِ الذَّاتِ بِالذَّاتِ فَهُوَ لَاءٌ كُفَّارٌ لَا يَصِحُّ أَنْ يُنْسَبُوا إِلَى أَهْلِ الْقِبْلَةِ، فَهُوَ لَاءٌ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ حَلَّ فِي عَيْنٍ مِنَ الْأَعْيَانِ أَوْ فِي كُلِّ الْأَعْيَانِ لَا نَعُدُّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وَإِنْ ائْتَسَبُوا إِلَى الْإِسْلَامِ، فَلَيْسُوا مِنْ

أُثْبِتَ اللهُ لِنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ أَنَّهُ مَعَ خَلْقِهِ^[١].

فَمِنْ أَدَلَّةِ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]،،

أَهْلَ الْإِسْلَامِ فِي شَيْءٍ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِالْحُلُولِ الْعَامِّ أَخْبَثُ مِنَ النَّصَارَى الَّذِينَ يَقُولُونَ بِالْحُلُولِ الْخَاصِّ، فَالنَّصَارَى الَّذِينَ يَقُولُونَ بِالْحُلُولِ الْخَاصِّ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَلَّ فِي عَيْسَى. وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ حَلَّ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى فِي الْحَمِيرِ وَالْكِلَابِ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ-. مِنْ أَمْثَالِ ابْنِ عَرَبٍ وَأَشْبَاهِهِ، فَهَؤُلَاءِ لَا نَقُولُ: إِنَّهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. وَهَذِهِ عَقِيدَتُهُمْ فِي رَبِّهِمْ عَرَجَلٌ.

[١] الْمُؤَلَّفُ جَعَلَ الْعُنْوَانَ «فِي الْمَعِيَّةِ» لَكِنْ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَتَكَلَّمَ عَلَيْهَا لَمْ يَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ أُثْبِتَ الْمَعِيَّةَ لِنَفْسِهِ. بَلْ قَالَ: «أُثْبِتَ أَنَّهُ مَعَ خَلْقِهِ»؛ لِأَنَّ الْمَعِيَّةَ بِهَذَا اللَّفْظِ مَا وَرَدَتْ إِنَّهَا الَّذِي وَرَدَ أَنَّ اللَّهَ مَعَ خَلْقِهِ كَمَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَهَذَا مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَتَحَرَّى لَفْظَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِيهَا، يَعْنِي: فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَخْبَارٌ عَنْ أُمُورٍ غَيْبِيَّةٍ لَا تُقَاسُ بِغَيْرِهَا فِي الْمَشَاهِدِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّ مِنَ الْأَدَبِ أَنْ يُعَبِّرَ الْإِنْسَانُ بِمَا عَبَّرَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، حَتَّى وَإِنْ كَانَ سِعْبَرٌ بِلَفْظٍ يُوَافِقُهُمَا فِي الْمَعْنَى، فَالْمُحَافَظَةُ عَلَى اللَّفْظِ أَوْلَى؛ وَهَذَا لَمْ يَقُلْ: أُثْبِتَ اللهُ لِنَفْسِهِ مَعِيَّةَ لَخَلْقِهِ. بَلْ قَالَ: «أُثْبِتَ اللهُ لِنَفْسِهِ أَنَّهُ مَعَ خَلْقِهِ» كَمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ.

[٢] «أَيْنَمَا» هَذِهِ ظَرْفُ مَكَانٍ وَقُرِئَتْ (أَيْنَ) بِ(مَا) مِنْ أَجْلِ إِفَادَةِ الْعُمُومِ، يَعْنِي: فِي أَيِّ مَكَانٍ كُنْتُمْ إِذْ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يُعَبَّرَ فَيَقُولَ: أَيْنَ كُنْتُمْ. لَكِنَّهُ قَالَ: ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ١٩] ^[١]،

يَقُولُ عَزَّجَلَّ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، ﴿وَهُوَ﴾ الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى اللَّهِ ﴿مَعَكُمْ﴾ هَذَا الْحَبَرُ، فَأَخْبَرَ اللَّهُ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ مَعَ خَلْقِهِ، وَلَكِنْ لَا نَفَهُمْ مِنْ هَذِهِ الْمَعِيَّةِ أَنَّهَا كَمَعِيَّةِ الْإِنْسَانِ لِأَخِيهِ، بِمَعْنَى: أَنْتُمْ الْآنَ مَعِيَ وَأَنَا مَعَكُمْ وَنَحْنُ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، لَا نَفَهُمْ مِنْ مَعِيَّةِ اللَّهِ مَعَ خَلْقِهِ أَنَّهَا كَمَعِيَّةِ الْإِنْسَانِ لَأَسْبَابٍ:

أَوَّلًا: أَنَّ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يَمْنَعُ ذَلِكَ، وَهُوَ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ بِأَنَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ، فَمَنْ كَانَ فَوْقَ عَرْشِهِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَرْضِ.

ثَانِيًا: أَنَّ مَعِيَّةَ الْخَالِقِ لِلْمَخْلُوقِ لَيْسَ كَمَعِيَّةِ الْمَخْلُوقِ لِلْمَخْلُوقِ، فَكَمَا أَنَّ بَقِيَّةَ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ تَكُونُ عَلَى الْوَجْهِ اللَّائِقِ بِهِ فَهَذِهِ الصِّفَةُ كَبَقِيَّةِ الصِّفَاتِ كُلُّهَا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ؛ فَمَا أَضَافَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ فَهُوَ عَلَى مَا يَلِيْقُ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ثَالِثًا: أَنْ نَقُولَ حَتَّى بِالنِّسْبَةِ لِمَعِيَّةِ الْمَخْلُوقِ مَعَ الْمَخْلُوقِ لَا تَسْتَلِزُّ الْمَشَارَكَةَ فِي الْمَكَانِ أَبَدًا، فَهَذَا الضَّابِطُ يُوجِّهُ الْجُنْدِيَّ وَيَقُولُ: اذْهَبُوا إِلَى الْمَكَانِ الْفُلَانِيِّ وَأَنَا مَعَكُمْ. وَهُوَ جَالِسٌ فِي غُرْفَةِ الْقِيَادَةِ، وَيُقَالُ مَثَلًا: الْمُؤْمِنُ مَعَ إِخْوَتِهِ الْمُؤْمِنِينَ. وَإِنْ كَانُوا مُتَبَاعِدِينَ فِي الْأَقْطَارِ.

وَمَثَلُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَيْضًا بِالصَّبِيِّ يَبْكِي فَيَقُولُ لَهُ أَبُوهُ: اذْهَبْ لِلْمَكَانِ الْفُلَانِيِّ أَنَا مَعَكَ. وَهُوَ فِي الْبَيْتِ، فَإِذَا تَبَيَّنَ هَذَا فَإِنَّ الْمَعِيَّةَ هُنَا مَعِيَّةٌ حَقِيقِيَّةٌ وَلَا تَسْتَلِزُّ الْمَشَارَكَةَ فِي الْمَكَانِ.

[١] الْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الْآيَةِ وَالَّتِي قَبْلَهَا: أَنَّ الَّتِي قَبْلَهَا أَعَمُّ وَهَذِهِ أَخْصَصُ قَالَ: ﴿مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، فَالْأَوَّلَى الْمُرَادُ بِهَا مَعِيَّةُ الْإِحَاطَةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالسُّلْطَانِ، لَكِنْ هَذِهِ مَعِيَّةٌ تَزِيدُ عَلَى مُقْتَضَى الْمَعِيَّةِ السَّابِقَةِ فَتَقْتَضِي مَعَ الْإِحَاطَةِ النَّصَرَ وَالتَّأْيِيدَ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦] ^(١).

وَمِنْ أَدَلَّةِ السُّنَّةِ: قَوْلُهُ ﷺ: «أَفْضَلُ الْإِيمَانِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ مَعَكَ حَيْثُمَا كُنْتَ» ^(٢).....

وَأَمَّا الدَّلِيلُ الثَّلَاثُ فَهُوَ: «قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦]».

[١] هَذِهِ الْآيَةُ أَخَصُّ مِنَ الَّتِي قَبْلَهَا، فَاَلْمَوْلُفُ بَدَأَ بِهَا عَلَى التَّرْتِيبِ، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ﴾ الْخِطَابُ لِمُوسَى وَهَارُونَ، فَهَذِهِ أَخَصُّ مِنْ كَوْنِهِ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ؛ لِأَنَّهَا قُيِّدَتْ بِشَخْصٍ يَسْتَحِقُّ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ مَعَهُ، وَهَذِهِ الْمَعِيَّةُ كَالْمَعِيَّةِ الَّتِي لِلْمُؤْمِنِينَ تَقْتَضِي مَعَ الْإِحَاطَةِ النَّصْرَ وَالتَّأْيِيدَ؛ وَهَذَا قَالَ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْ فِرْعَوْنَ: ﴿نَخَافُ أَنْ يَفْرُطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغَى﴾ [طه: ٤٥]، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦].

وَلَمَّا قَالَ أَبُو بَكْرٍ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: لَوْ نَظَرَ أَحَدُهُمْ إِلَى قَدَمِهِ لَأَبْصَرَنَا! فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] ^(١)، فَهَذِهِ مَعِيَّةُ أَخَصُّ مِنَ الْمَعِيَّةِ الثَّانِيَةِ فَهِيَ مَعِيَّةٌ خَاصَّةٌ؛ لِأَنَّهَا قُيِّدَتْ بِأَشْخَاصٍ.

[٢] هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ مِنْ حَيْثُ السَّنَدُ، لَكِنْ حَسَنُهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَالُوا: إِنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

قَوْلُهُ: «أَفْضَلُ الْإِيمَانِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ مَعَكَ حَيْثُمَا كُنْتَ»، لِأَنَّكَ إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ وَأَيَقَنَتَهُ سَوْفَ تَكُونُ مُرَاقِبًا لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ، فَإِذَا عَلِمْتَ أَنَّكَ إِذَا كُنْتَ فِي السَّطْحِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، بَابُ مَنَاقِبِ الْمُهَاجِرِينَ وَفَضْلِهِمْ، رَقْمُ (٣٦٥٣)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابُ مَنْ فَضَّلَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رَقْمُ (٢٣٨١).

وَقَوْلُهُ ﷺ لَصَاحِبِهِ أَبِي بَكْرٍ وَهُمَا فِي الْغَارِ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّا اللَّهُ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] ^(١).

فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَعَكَ، وَلَكِنْ لَيْسَ فِي السَّطْحِ، وَإِذَا كُنْتَ فِي الْحُجْرَةِ فَاللَّهُ مَعَكَ، وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الْحُجْرَةِ، هُوَ عَلَى عَرْشِهِ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ فَأَنْتَ سَرَّاقِبُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لِأَنَّ ضِدَّ ذَلِكَ أَنْ تَغْفَلَ، فَلَا تَشْعُرُ بِأَنَّ اللَّهَ يُرَاقِبُكَ، وَإِذَا لَمْ تَشْعُرْ بِأَنَّ اللَّهَ يُرَاقِبُكَ فَإِنَّكَ سَوْفَ تَنْتَهِكُ الْمُحَرَّمَاتِ، وَتَتَهَاوَنُ بِالْوَاجِبَاتِ، لَكِنْ إِذَا عَلِمْتَ هَذَا الْعِلْمَ أَوْجَبَ لَكَ كَمَالُ الْمُرَاقَبَةِ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ وَلِهَذَا لَمَّا سَأَلَ جَبْرِيلُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنِ الْإِحْسَانِ قَالَ: «الْإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ» ^(١).

وَإِذَا عَبْدْتُهُ كَأَنِّي أَرَاهُ عَزَّوَجَلَّ فَهَلْ هُوَ يَرَانِي؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، لَكِنَّ الرُّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَيْنَ دَرَجَتَيْنِ لِلْمُرَاقَبَةِ:

الدَّرَجَةُ الْأُولَى: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، وَالدَّرَجَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّهُ يَرَاكَ، فَالدَّرَجَةُ الْأُولَى دَرَجَةُ طَلَبٍ وَشَوْقٍ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَتُرِيدُ الْوُصُولَ إِلَيْهِ، وَالدَّرَجَةُ الثَّانِيَّةُ دَرَجَةُ خَوْفٍ وَهَرَبٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ.

[١] كَلِمَةُ ﴿لَا تَحْزَنْ﴾ هُنَا هَلْ هِيَ عَلَى ظَاهِرِهَا -لَأَنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ أَنَّ الْحُزْنَ هُوَ النَّدَمُ عَلَى مَا مَضَى وَالْخَوْفُ هُوَ لَمَّا يُتَوَقَّعُ- هُنَا هَلِ الْمُرَادُ بِالْحُزَنِ ظَاهِرُهُ، يَعْنِي: لَا تَحْزَنْ لِمَا مَضَى أَوْ الْمُرَادُ بِهِ الْخَوْفُ؟

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ سُؤَالِ جَبْرِيلَ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْإِيمَانِ، رَقْمُ (٥٠)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ مَعْرِفَةِ الْإِيمَانِ، رَقْمُ (٩)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَدْ أَجْمَعَ عَلَى ذَلِكَ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَثْمَتُهَا^[١].

الجواب: قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: الْمُرَادُ بِهِ الْخَوْفُ، يَعْنِي: لَا تَخَفْ عَلَيْنَا إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا، وَيُمْكِنُ أَنْ يُرَادَ بِالْحُزْنِ ظَاهِرُهُ، وَالْمَعْنَى: لَا تَحْزَنْ عَلَى مَا جَرَى، فَإِنَّهُ لَا خَوْفَ عَلَيْنَا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَحْزَنُ عَلَى مَا حَصَلَ، وَيَتَمَنَّى أَنْ لَا يَحْصُلَ هَذَا، لَا شَكَّ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لظَاهِرِ اللَّفْظِ، لَكِنَّهُ بَعِيدٌ مِنْ حَالِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَكُونَ أَبُو بَكْرٍ نَادِمًا عَلَى مَا وَقَعَ مِنْهُمَا، فَلَا قَرَبُ أَنَّ الْحُزْنَ هُنَا بِمَعْنَى الْخَوْفِ، يَعْنِي: لَا تَحْمِلْ هُمًّا لِلْمُسْتَقْبَلِ لِأَنَّ اللَّهَ مَعَنَا.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمْ يَفْهَمْ حِينَ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَعَنَا﴾ أَنَّ اللَّهَ فِي نَفْسِ الْغَارِ أَبَدًا! وَلَا يُمْكِنُ لِمَنْ عَرَفَ عَظَمَةَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَتَوَهَّمَ بَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَعَ الْخَلْقِ فِي أَمْكِنَتِهِمْ، بَلْ هُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَوْقَ عَرْشِهِ، لَكِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ هُوَ مَعَهُمْ؛ لِكُونِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَالِمًا بِهِمْ مُحِيطًا بِهِمْ سَمْعًا وَبَصَرًا وَقُدْرَةً وَتَدْبِيرًا وَغَيْرَ ذَلِكَ.

[١] أَجْمَعُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَعَ خَلْقِهِ عَلَى حَسَبِ مَا وَرَدَتْ بِهِ الْأَدَلَّةُ، وَ«سَلَفُ الْأُمَّةِ» هُمُ مُقَدِّمُوهَا وَالْغَالِبُ أَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الْمُفَضَّلَةِ، وَهُمْ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ، ثُمَّ تَابِعُوهُمْ، هَؤُلَاءِ هُمُ الْقُرُونُ الْمُفَضَّلَةُ وَهُمْ السَّلَفُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَأَثْمَتُهَا» الْأَيْمَةُ قَدْ يَكُونُونَ مُتَقَدِّمِينَ، وَقَدْ يَكُونُونَ مُتَأَخِّرِينَ جَاءُوا بَعْدَ زَمَنِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ، فَأَيْمَةُ الْإِسْلَامِ لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي ثُبُوتِ الْمَعِيَةِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، لَكِنْ عَلَى الْوَجْهِ اللَّائِقِ بِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

وَهَلِ الْأَيْمَةُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونُوا فِي كُلِّ مَكَانٍ أَوْ نَقُولُ: لَا بُدَّ أَنْ يَكُونُوا فِي الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ فَقَطْ؟

والمعينة في اللغة: مُطْلَقُ الْمُقَارَنَةِ وَالْمُصَاحِبَةِ^[١]. لَكِنَّ مُقْتَضَاهَا وَلَازِمَهَا
يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْإِضَافَةِ وَقَرَائِنِ السِّيَاقِ وَالْأَحْوَالِ^[٢].

الْجَوَابُ: فِي كُلِّ مَكَانٍ، بَلْ وَفِي كُلِّ زَمَانٍ إِذْ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يَمُنَّ اللَّهُ عَزَّجَلَّ
عَلَى شَخْصٍ فِي آخِرِ الدُّنْيَا فَيَكُونُ إِمَامًا فِي الْعِلْمِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِمَامِ لَيْسَ كَمَا يَقُولُهُ أَهْلُ الْبِدْعِ أَنَّهُ الْإِمَامُ الْمَعْصُومُ؛ لِأَنَّهُ
لَا أَحَدَ مَعْصُومٍ إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ، بَلْ إِمَامُ الْأَئِمَّةِ عِنْدَهُمْ كَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ لَيْسَ
بِمَعْصُومٍ، وَقَدْ أَخْطَأَ فِي عِدَّةِ أُمُورٍ، لَكِنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّهُ مَا جُورَ عَلَى خَطِيئِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛
لِأَنَّهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ يَجْتَهِدُونَ، فَقَدْ يُصَيَّبُونَ الْحَقَّ، وَقَدْ لَا يُصَيَّبُونَهُ، لَكِنَّ مُرَادَنَا
بِالْأَئِمَّةِ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ وَهَبَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عِلْمًا وَعِبَادَةً بِحَيْثُ كَانُوا قُدُوةً لِلنَّاسِ فِي
عِلْمِهِمْ وَفِي عِبَادَتِهِمْ، وَاللَّهُ عَزَّجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لِمَا
صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤].

المهم: أَنَّ أَيْمَةَ الْأُمَّةِ غَيْرُ سَلَفِ الْأُمَّةِ، لَكِنَّهُمْ يُنْصَوْنَ عَلَى سَلَفِ الْأُمَّةِ فِي بَابِ
الْعَقَائِدِ؛ لِأَنَّ اخْتِلَافَ النَّاسِ فِي الْعَقَائِدِ إِنَّمَا حَصَلَ بَعْدَ الْقُرُونِ الْمُفْضَلَةِ، وَإِنْ كَانَ مِنَ
الْبِدْعِ مَا نَبَعَ فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ، لَكِنَّهَا مَا ظَهَرَتْ وَانْتَشَرَتْ إِلَّا بَعْدَ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ.

[١] هَذَا مَعْنَاهُ فِي اللُّغَةِ؛ فَالشَّيْءُ مَعَ الشَّيْءِ يَعْنِي: مُقَارَنَ لَهُ فِي أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ،
مُصَاحِبَ لَهُ فِي أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ.

[٢] وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الْمُؤَلِّفُ هُوَ مَا قَالَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَتَلْمِيزُهُ ابْنُ
الْقَيْمِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ^(١)، وَهُوَ مَا تَقْتَضِيهِ اللُّغَةُ.

(١) انظر: مختصر الصواعق (ص: ٤٧٦).

فتارةً تَقْتَضِي: اخْتِلَاطًا كَمَا يُقَالُ: جَعَلْتُ الْمَاءَ مَعَ اللَّبَنِ^[١].

وتارةً تَقْتَضِي: تَهْدِيدًا وَإِنْذَارًا كَمَا يَقُولُ الْمُؤَدِّبُ لِلْجَانِي: اذْهَبْ فَأَنَا مَعَكَ^[٢].

وتارةً تَقْتَضِي: نَصْرًا وَتَأْيِيدًا كَمَا يَقُولُ لِمَنْ يَسْتَغِيثُ بِهِ: أَنَا مَعَكَ، أَنَا مَعَكَ^[٣].

[١] فَأَنْتَ إِذَا جَعَلْتَ الْمَاءَ مَعَ اللَّبَنِ يَخْتَلِطُ وَلَا يَبْقَى اللَّبَنُ فَوْقَ وَالْمَاءُ تَحْتُ، فَهَذِهِ إِذَنْ مَعِيَّةٌ اقْتَضَتْ اخْتِلَاطًا.

[٢] وَالْغَرَضُ مِنْ هَذَا التَّهْدِيدِ، مِثْلُ لَوْ أَنَّ أَحَدًا أَمْسَكَ بِقَاطِعِ طَرِيقٍ فِي الْبَرِّ وَقَالَ لَهُ: لِمَاذَا تَقْطَعُ الطَّرِيقَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ؟ قَالَ: أَبَدًا مَا قَطَعْتُ! فَقَالَ: بَلْ قَطَعْتَ الطَّرِيقَ، لَكِنْ اذْهَبْ أَنَا مَعَكَ. فَإِنَّ حَالَ هَذَا الرَّجُلِ يَكُونُ مَذْعُورًا؛ لِأَنَّ هَذَا تَهْدِيدًا، مِثْلَمَا يَقُولُ لَهُ بَعْبَارَةٌ ثَانِيَّةٌ: اذْهَبْ وَأَنَا وَرَاءَكَ. يَعْنِي مَعْنَاهُ: إِذَا فَعَلْتَ شَيْئًا فَأَنَا سَوْفَ أَنْكُلُ بِكَ.

وَهَلْ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾ [النساء: ١٠٨]؟

الْجَوَابُ: يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: هَذَا تَهْدِيدٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ بِأَنْ لَا يُبَيِّتَ أَحَدٌ شَيْئًا لَا يَرْضَاهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

[٣] وَهَذَا صَحِيحٌ حَتَّى الصَّبِيَّانِ الْآنَ إِذَا تَخَاصَمَ بَعْضُهُمْ مَعَ بَعْضٍ يَأْتِي الصَّبِيُّ لِلثَّانِي وَيَقُولُ: أَنْتَ مَعِيَ أَوْ مَعَ فُلَانٍ؟ وَمُرَادُهُ بِذَلِكَ النَّصْرُ وَالتَّأْيِيدُ، تَجِدُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَعْمَلُ دَعَايَةً لِنَفْسِهِ أَتْيَهُمْ أَكْثَرُ أَتْبَاعًا.

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ اللَّوْازِمِ وَالْمُقْتَضِيَّاتِ الْمُخْتَلِفَةِ بِاخْتِلَافِ الْإِضَافَةِ وَالْقَرَائِنِ
وَالْأَحْوَالِ، وَمِثْلُ هَذَا اللَّفْظِ الَّذِي يَتَّفِقُ فِي أَصْلٍ مَعْنَاهُ وَيَخْتَلِفُ مُقْتَضَاهُ وَحُكْمُهُ
بِاخْتِلَافِ الْإِضَافَاتِ وَالْقَرَائِنِ، يُسَمِّيهِ بَعْضُ النَّاسِ مُشَكِّكًا لِتَشْكِيكِ الْمُسْتَمْعِ
هَلْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْمُشْتَرَكِ الَّذِي اتَّحَدَ لَفْظُهُ وَاخْتَلَفَ مَعْنَاهُ نَظَرًا لِاخْتِلَافِ مُقْتَضَاهُ
وَحُكْمِهِ، أَوْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْمُتَوَاطِي الَّذِي اتَّحَدَ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ نَظَرًا لِأَصْلِ الْمَعْنَى؟^[١]

[١] اعْلَمْ أَنَّ الْأَلْفَافَ مِنْهَا مَا هُوَ مُشْتَرَكٌ وَمِنْهَا مَا هُوَ مُتَوَاطِيٌّ، فَإِذَا اتَّفَقَ
الْلَفْظُ وَمَعْنَاهُ فَإِنَّهُ مُتَوَاطِيٌّ؛ لِتَوَاطُؤِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، فَلَا يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ،
وَإِذَا تَعَدَّدَ الْمَعْنَى وَاتَّحَدَ اللَّفْظُ فَإِنَّهُ مُشْتَرَكٌ؛ لِاشْتِرَاكِ الْمَعْنِيَيْنِ فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ.

مِثَالُ الْمُتَوَاطِي: كَلِمَةُ (إِنْسَانٍ)؛ لِأَنَّهَا تَشْمَلُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَعَ الْآخَرِ عَلَى حَدِّ
سَوَاءٍ.

وَمِثَالُ الْمُشْتَرَكِ: كَلِمَةُ (عَيْنٍ) لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ مَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ، فَالْعَيْنُ يُرَادُ بِهَا
عَيْنُ الْإِنْسَانِ الَّتِي يُبْصَرُ بِهَا، وَيُرَادُ بِهَا الْعَيْنُ النَّابِغَةُ مِنَ الْأَرْضِ ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ
عَيْنُونًا﴾ [القمر: ١٢]، وَيُرَادُ بِهَا الذَّهَبُ؛ وَهَذَا يُقَالُ: عَيْنٌ مَوْرُودَةٌ وَعَيْنٌ مَنْقُودَةٌ،
تَقُولُ: مَثَلًا شَخْصٌ صَاحِبُ أَعْيَانٍ. فَيَقُولُ الْمُخَاطَبُ: هَلْ هِيَ أَعْيَانٌ مَنْقُودَةٌ
أَوْ أَعْيَانٌ مَوْرُودَةٌ؟ يَعْنِي: هَلْ عِنْدَهُ ذَهَبٌ أَوْ عِنْدَهُ بَسَاتِينُ؟! إِذِنْ: الْعَيْنُ لَفْظٌ
مُشْتَرَكٌ بَيْنَ مَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ، فَهَلِ الْمَعْيَةُ الَّتِي لَهَا مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٌ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ هَلْ
نَقُولُ: إِنَّهَا مِنْ بَابِ الْمُشْتَرَكِ حَيْثُ إِنَّ الْمَعْيَةَ تَقْتَضِي نَصْرًا وَتَأْيِيدًا، وَتَقْتَضِي تَهْدِيدًا،
وَتَقْتَضِي إِحَاطَةً، فَهَذِهِ ثَلَاثُ مَعَانٍ لِلْفَظِ وَاحِدٍ، هَلْ هِيَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مِنْ بَابِ
الْمُشْتَرَكِ أَوْ مِنْ بَابِ الْمُتَوَاطِي؟

والتَّحْقِيقُ أَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْمُتَوَاطِي^[١]؛

الجَوَابُ: الْمُؤَلَّفُ يَقُولُ: إِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ يُسَمِّيهَا مُشْكَكَةً، فَلَا نَقُولُ: هِيَ مِنَ الْمُشْتَرَكِ. وَلَا نَقُولُ: هِيَ مِنَ الْمُتَوَاطِي. بَلْ نُسَمِّيهَا مُشْكَكَةً، وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ الْأَلْفَاظُ: مُتَوَاطِيَةً وَمُشْتَرَكَةً وَمُشْكَكَةً، وَالْمَعِيَّةُ إِذَا نَظَرْنَا إِلَى أَنَّ أَصْلَ مَعْنَاهَا الْمُصَاحَبَةُ وَالْمُقَارَنَةُ قُلْنَا: إِنَّهَا مِنْ قَبِيلِ الْمُتَوَاطِي؛ لِأَنَّ كُلَّ هَذِهِ الْمَعَانِي تَتَّفِقُ فِي أَصْلِ وَاحِدٍ، فَهِيَ إِذَنْ مِنْ قَبِيلِ الْمُتَوَاطِي، وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى أَنَّ مَعَانِيهَا تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْقَرَائِنِ وَالْإِضَافَاتِ قُلْنَا: إِنَّهَا مِنْ بَابِ الْمُشْتَرَكِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾ [النساء: ١٠٨] لَيْسَ كَمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ١٩]، فَهَنَّاكَ فَرْقٌ عَظِيمٌ بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ؛ لِذَا لَمَّا رَأَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ هَلْ تَكُونُ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُشْتَرَكَةِ أَوْ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُتَوَاطِيَةِ؟ سَمَّوْهَا مُشْكَكَةً.

ولهذا قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «والتَّحْقِيقُ أَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْمُتَوَاطِي».

[١] يَعْنِي: هَذَا النَّوعُ مِنَ الْأَلْفَاظِ، يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: التَّحْقِيقُ أَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْمُتَوَاطِي. وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ رَحِمَهُ اللَّهُ لِفَائِدَةٍ عَظِيمَةٍ؛ لِأَنَّا إِذَا جَعَلْنَاهُ مِنَ الْمُشْتَرَكِ اخْتَجْنَا إِلَى دَلِيلٍ فِي تَعْيِينِ أَحَدِ الْمَعْنَيْنِ، ثُمَّ يَقَعُ الْإِنْسَانُ فِي حَرَجٍ.

لَكِنْ إِذَا قُلْنَا: مُتَوَاطِيٌّ. لَمْ نَخْرُجْ مِنْ أَصْلِ الْمَعْنَى؛ وَلهَذَا يَقُولُ: «لِأَنَّ وَاضِعَ اللَّغَةِ وَضَعَ هَذَا اللَّفْظَ بِإِزَاءِ الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ، وَاخْتِلَافُ حُكْمِهِ وَمُقْتَضَاهُ إِنَّهَا هُوَ بِحَسَبِ الْإِضَافَاتِ وَالْقَرَائِنِ، لَا بِأَصْلِ الْوَضْعِ».

لأنَّ وَاَضَعَ اللُّغَةَ وَضَعَ هَذَا اللَّفْظَ بِإِزَاءِ الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ، وَاخْتِلَافُ حُكْمِهِ وَمُقْتَضَاهُ إِنَّهَا هُوَ بِحَسَبِ الإِضَافَاتِ وَالْقَرَائِنِ، لَا بِأَصْلِ الْوَضْعِ^[١].....

[١] فَكَلِمَةُ (مَعَ) أَصْلٌ وَضَعَهَا فِي اللُّغَةِ أَنَّهَا مِنَ الْمُتَوَاطِي، حَيْثُ وَضِعَتْ بِإِزَاءِ الْمَعْنَى الْمُشْتَرَكِ الْجَامِعِ لِكُلِّ مَا يَقْتَضِيهِ هَذَا الْأَصْلُ، فَوَاضِعُ اللُّغَةِ عِنْدَمَا قَالَ: (مَعَ) يَقْصِدُ الْمَصَاحِبَةَ وَالْمُقَارَنَةَ، لَكِنَّهُ يَعْرِفُ أَنَّهَا تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الإِضَافَاتِ، فَعِنْدَمَا نَقُولُ: الْمَاءُ مَعَ اللَّبَنِ. وَنَقُولُ: الْأَمِيرُ مَعَ جُنْدِهِ نَجِدُ أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا، فَالْأَمِيرُ مَعَ جُنْدِهِ لَمْ يُحَالِطُهُمْ، فَهُوَ بَائِنٌ مِنْهُمْ، وَقَدْ لَا يَكُونُ فِي مَكَانِهِمْ أَيْضًا، لَكِنَّ الْمَاءَ مَعَ اللَّبَنِ مُقْتَضَى هَذَا الْاِخْتِلَاطُ، هَلْ نَقُولُ الْآنَ: إِنَّ (مَعَ) مِنْ بَابِ الْمُشْتَرَكِ؛ لِأَنَّهَا دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى يُبَايِنُ الْمَعْنَى الْآخَرَ؟ الْجَوَابُ: لَا، وَهَلْ نَقُولُ: إِنَّهَا مِنَ الْمُتَوَاطِيِ مِثْلَ كَلِمَةِ (إِنْسَانٍ)؛ لِأَنَّهَا تَشْمَلُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَعَ الْآخَرِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ؟ الْجَوَابُ: لَا.

إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّا لَا نَجْعَلُ الْمَعْنَى مِنْ بَابِ الْمُشْتَرَكِ وَلَا مِنْ بَابِ الْمُتَوَاطِيِ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ أَنَّ مَعَانِيَهَا مَا اتَّفَقَتْ، لَكِنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ يَقُولُ: الصَّوَابُ أَنَّهَا مِنَ الْمُتَوَاطِيِ؛ لِأَنَّهَا اشْتَرَكَتْ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى، وَهُوَ الْمُقَارَنَةُ وَالْمَصَاحِبَةُ، لَكِنَّهَا اخْتَلَفَتْ بِحَسَبِ الإِضَافَاتِ، هَذَا الْاِخْتِلَافُ بِحَسَبِ الإِضَافَاتِ لَا يَعْنِي الْاِخْتِلَافَ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى، لَكِنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: لَمَّا كَانَتْ مَعَانِيهَا تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقَاتِ وَقَرَائِنِ الْأَحْوَالِ فَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ نُحْدِثَ لَهَا اسْمًا جَدِيدًا وَهُوَ الْمُشْكَكُ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «لَكِنَّ» مَعَ هَذَا يَقُولُ «لَمَّا كَانَتْ نَوْعًا خَاصًّا مِنَ الْمُتَوَاطِيَةِ فَلَا بِأَسْ بِتَخْصِيصِهَا بِلَفْظٍ».

لَكِنْ لَمَّا كَانَتْ نَوْعًا خَاصًّا مِنَ الْمُتَوَاطِئَةِ فَلَا بِأَسَ بَتَخْصِيصِهَا بِلَفْظٍ^[١].

إِذَا تَبَيَّنَ ذَلِكَ فَقَدْ اتَّضَحَ أَنَّ لَفْظَ الْمَعِيَةِ الْمُضَافَةِ إِلَى اللَّهِ مُسْتَعْمَلٌ فِي حَقِيقَتِهِ لَا فِي مَجَازِهِ^[٢].....

[١] وَاللَّفْظُ الَّذِي خُصِّصَتْ بِهِ هُوَ الْمُشْكَّكُ، فَشَيْخُ الْإِسْلَام يَقُولُ: لَا مَانِعَ بَدَلَ مَا نَقُولُ: إِنَّ الْأَلْفَاظَ مُتَوَاطِئَةً وَمُشْتَرَكَةً فَقَطْ - لَا مَانِعَ - مِنْ أَنْ نَقُولَ: هَذِهِ مُشْكَكَةٌ؛ لِأَنَّهَا نَوْعٌ خَاصٌّ مِنَ الْمُتَوَاطِئِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَام هُوَ الْحَقُّ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَاظَ الْمُشْتَرَكَةَ لَا تَجِدُ لَهَا مَعْنَى جَامِعًا يَجْمَعُ بَيْنَ مَعَانِيهَا، فَالْعَيْنُ الْبَاصِرَةُ وَالْعَيْنُ الْمَنْقُودَةُ وَالْعَيْنُ الْمَوْرُودَةُ لَيْسَ بَيْنَهَا أَصْلٌ جَامِعٌ يَجْمَعُ بَيْنَ مَعَانِيهَا إِلَّا اللَّفْظُ، لَكِنْ مَا هُنَاكَ رَابِطَةٌ بَيْنَ الْعَيْنِ الَّتِي تُبْصِرُ وَالْعَيْنِ الَّتِي تَنْبُعُ وَالْعَيْنِ الَّتِي تُنْقَدُ، لَكِنْ (مَعَ) مَهْمَا بَحِثْتَ فِي مَعَانِيهَا تَجِدُ فِيهَا أَصْلًا جَامِعًا وَهُوَ الْمَقَارَنَةُ وَالْمُصَاحَبَةُ، وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْمَقَارَنَةُ وَالْمُصَاحَبَةُ تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْمَعْنَى أَوْ بِحَسَبِ الْقَرَائِنِ وَالسِّيَاقِ، وَعَلَى هَذَا فَنَقُولُ: إِنَّ الصَّوَابَ أَنَّ الْمَعِيَةَ لَفْظٌ - بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِهَا مَعِيَّةَ اللَّهِ - مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُتَوَاطِئَةِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَتْ نَوْعًا خَاصًّا مِنَ الْمُتَوَاطِئِ فَلَا حَرَجَ أَنْ نُسَمِّيَهَا مُشْكَكَةً؛ نَظَرًا إِلَى أَنَّ السَّامِعَ أَوْ إِلَى أَنَّ الْمُتَأَمِّلَ فِي مَعْنَاهَا يَحْتَارُ: هَلْ هِيَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُشْتَرَكَةِ أَوْ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُتَوَاطِئَةِ؟

ف«إِذَا تَبَيَّنَ ذَلِكَ فَقَدْ اتَّضَحَ أَنَّ لَفْظَ الْمَعِيَةِ الْمُضَافَةِ إِلَى اللَّهِ مُسْتَعْمَلٌ فِي حَقِيقَتِهِ لَا فِي مَجَازِهِ».

[٢] مَا دُمْنَا نَقُولُ: إِنَّ الْمَعِيَةَ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى لِلْمُقَارَنَةِ وَالْمُصَاحَبَةِ، لَكِنَّهَا تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْإِضَافَاتِ، فَإِنَّهَا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى اللَّهِ تَكُونُ حَقِيقَةً، لَكِنَّهَا لَيْسَتْ كَالْمُضَافَةِ

غَيْرَ أَنَّ مَعِيَّةَ اللَّهِ لَخَلْقِهِ مَعِيَّةٌ تَلِيْقُ بِهِ فَلَيْسَتْ كَمَعِيَّةِ الْمَخْلُوقِ لِلْمَخْلُوقِ، بَلْ هِيَ
أَعْلَى وَأَكْمَلُ^[١].....

إِلَى الْإِنْسَانِ، أَوْ كِإِضَافَةِ مَعِيَّةِ اللَّبَنِ لِلْمَاءِ، وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ؛ وَلِهَذَا يَقُولُ: «غَيْرَ أَنَّ
مَعِيَّةَ اللَّهِ لَخَلْقِهِ مَعِيَّةٌ تَلِيْقُ بِهِ فَلَيْسَتْ كَمَعِيَّةِ الْمَخْلُوقِ لِلْمَخْلُوقِ، بَلْ هِيَ أَعْلَى
وَأَكْمَلُ».

[١] كَمَا أَنَّنَا نَقُولُ: إِنَّ سَائِرَ الصِّفَاتِ بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ حَقِيقَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ تَمَازِلُ
أَوْ تُشَارِكُ الْمَخْلُوقَ فِي اللَّفْظِ، فَقُدْرَةُ اللَّهِ حَقٌّ، وَقُدْرَةُ الْمَخْلُوقِ حَقٌّ، لَكِنْ تَخْتَلِفُ
الْقُدْرَتَانِ بِحَسَبِ إِضَافَتِهِمَا، كَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَعِيَّةِ نَقُولُ: مَعِيَّةُ اللَّهِ حَقٌّ، وَمَعِيَّةُ
الْمَخْلُوقِ حَقٌّ، وَلَكِنَّهُمَا تَخْتَلِفَانِ بِحَسَبِ الْإِضَافَةِ، نَحْنُ مَثَلًا عِنْدَمَا نَقُولُ: إِنَّ
الْقَمَرَ مَعَنَا وَهُوَ فِي السَّمَاءِ. لَيْسَ كَمَا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا وَهُوَ فِي السَّمَاءِ. بَيْنَهُمَا
فَرْقٌ عَظِيمٌ، فَلَفْظُ الْمَعِيَّةِ الْمُضَافَةِ إِلَى اللَّهِ مُسْتَعْمَلٌ فِي حَقِيقَتِهِ لَا فِي مَجَازِهِ، كَمَا هُوَ
الْقَوْلُ فِي سَائِرِ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ أَنَّهَا مُسْتَعْمَلَةٌ فِي حَقِيقَتِهَا لَا فِي مَجَازِهَا، فَإِنَّ
مَعِيَّةَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ وَإِنْ كَانَتْ تَتَّفِقُ مَعَ مَعِيَّةِ الْمَخْلُوقِ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى وَهُوَ الْمَصَاحَبَةُ
وَالْمُقَارَنَةُ، لَكِنَّهَا تَخْتَلِفُ عَنْهَا فِي أَنَّهَا مَعِيَّةٌ تَلِيْقُ بِاللَّهِ عَزَّجَلَّ، كَمَا نَقُولُ فِي السَّمْعِ
وَالْبَصَرِ وَالْقُدْرَةِ وَالْقُوَّةِ، فَاللَّهُ تَعَالَى مَوْصُوفٌ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ الَّتِي تَتَّفِقُ مَعَ
صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى، لَكِنْ تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْإِضَافَاتِ، فَإِنَّ سَمْعَ اللَّهِ
عَزَّجَلَّ لَا يُشَبِّهُهُ سَمْعُ الْمَخْلُوقِينَ وَلَا بَصَرُهُمْ وَلَا قُوَّتُهُمْ؛ وَلِهَذَا لَمَّا حَكَى اللَّهُ تَعَالَى
عَنْ عَادٍ أَنَّهُمْ قَالُوا: ﴿مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥] لَمْ يُنْكِرِ اللَّهُ عَزَّجَلَّ أَنْ تَكُونَ
لَهُمْ قُوَّةٌ، بَلْ أَثْبَتَ أَنَّ لَهُمْ قُوَّةً، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ
أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥].

فَمَثَلًا أَنَا إِذَا قُلْتُ: أَنَا مَعَكَ. لَشَخْصٍ مِنَ النَّاسِ فَإِنَّ هَذَا رَبُّمَا يَكُونُ الْمَعْنَى:
أَنِّي مَعَكَ فِي مَكَانِكَ أَوْ أَنِّي مَعَكَ بِالنَّصْرِ والتَّأْيِيدِ، كَمَا يَقُولُ الصَّبِيَانُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ
إِذَا تَخَاصَمَت طَائِفَةٌ مَعَ أُخْرَى يَقُولُ أَحَدُ الصَّبِيَانِ لَطَرْفِ ثَالِثٍ: أَأَنْتَ مَعَ أَوْلَيْكَ أَوْ
مَعِي؟ وَمُرَادُهُ: بِالنَّصْرِ والتَّأْيِيدِ والتَّشْبِيتِ، وَلَكِنْ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ اللَّهَ مَعَ خَلْقِهِ. هَلْ
مَعْنَاهُ: أَنَّهُ فِي مَكَانِهِمْ؟

الْجَوَابُ: لَا يُمَكِّنُ هَذَا، لِأَنَّنَا نَقُولُ: إِنَّ الْمَعِيَّةَ تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْإِضَافَاتِ
وَالْقَرَائِنِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتَسَاوَى جَمِيعُ أَفْرَادِهَا فِي مَعَانِيهَا، وَعَلَى هَذَا فَإِذَا قُلْنَا: إِنَّ
مَعِيَّةَ اللَّهِ لَخَلْقِهِ مُسْتَعْمَلٌ فِي حَقِيقَتِهِ لَا فِي مجَازِهِ، فَإِنَّا نَسُدُّ عَلَى أَوْلَيْكَ الَّذِينَ يَحْتَجُّونَ
عَلَيْنَا؛ لِبِدْعَتِهِمْ فِي التَّأْوِيلِ؛ لِأَنَّ الْأَشَاعِرَةَ وَغَيْرَهُمْ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ يَقُولُونَ: أَنْتُمْ
تَجْعَلُونَ الْمَعِيَّةَ مجَازًا فِي حَقِّ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، ثُمَّ تُنْكِرُونَ عَلَيْنَا أَنْ نَجْعَلَ الْيَدَ مجَازًا، وَالْعَيْنَ
مَجَازًا، وَالْوَجْهَ مجَازًا، وَهَذَا ظُلْمٌ مِنْكُمْ أَنْ تُبْسِحُوا لَأَنْفُسِكُمْ مَا تُحَرِّمُونَهُ عَلَيْنَا.

فَنَقُولُ لَهُمْ: نَحْنُ لَا نَقُولُ بِذَلِكَ، بَلْ نَقُولُ: إِنَّ الْمَعِيَّةَ حَقِيقَةٌ فِي مَعْنَاهَا
بِالِإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، لَكِنَّهَا سَالِمَةٌ مِمَّا لَا يَلِيقُ بِاللَّهِ، كَأَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا
فِي مَكَانِنَا. فَإِنَّ هَذَا لَمْ يَقُلْ بِهِ إِلَّا الْحُلُولِيَّةُ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَغَيْرُهُمْ، وَنَحْنُ لَا نَقُولُ بِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا حَقِيقَةٌ. وَلَا تَقُولُونَ: إِنَّهُ فِي الْأَرْضِ.
وَهَلْ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ مَعَنَا حَقِيقَةً وَهُوَ فِي السَّمَاءِ وَنَحْنُ فِي الْأَرْضِ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ يُتَصَوَّرُ، وَسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- ذَلِكَ فِي بَيَانِ الْجَمْعِ بَيْنَ عُلُوِّ اللَّهِ
تَعَالَى وَمَعِيَّتِهِ.

وَلَا يَلْحَقُهَا مِنَ اللّٰوْازِمِ وَالْخَصَائِصِ مَا يَلْحَقُ مَعِيَ الْمَخْلُوقِ لِلْمَخْلُوقِ^[١].

وَانْظُرِ الْآنَ: قُدْرَةُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ لَا تُقَاسُ بِقُدْرَاتِ الْخَلْقِ، نَحْنُ مَثَلًا جَمَاعَةٌ نُصَلِّي كُلُّ مَنَا يَقُولُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وَنَقُولُهَا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَفَمَّ وَاحِدٍ، أَوْ رَبِّمَا أَنْتَ فِي أَوَّلِ الْفَاتِحَةِ، وَأَنَا فِي آخِرِهَا، وَالثَّالِثُ فِي وَسْطِهَا، وَمَعَ هَذَا فَكُلُّ وَاحِدٍ مَنَا يُنَاجِي اللَّهَ عَزَّجَلَّ، أَنْتَ تَقُولُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فَيَقُولُ اللَّهُ: حَمْدِي عَبْدِي. وَالثَّانِي يَقُولُ: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: مَجْدِي عَبْدِي. وَالثَّالِثُ يَقُولُ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ فِي آنٍ وَاحِدٍ وَاللَّهُ يَقُولُ: هَذَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ.

فَاللَّهُ عَزَّجَلَّ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الْمَخْلُوقِ، بَلْ سُبْحَانَهُ لَا يُحَاطُ بِهِ؛ لَا فِي الذَّهْنِ، وَلَا فِي الْعَقْلِ، وَلَا فِي الْحِسِّ، وَأَمَّا الْإِيمَانُ بِوُجُودِهِ فَهَذَا مَعْرُوفٌ أَنَّهُ أَمْرٌ فِطْرِيٌّ عَقْلِيٌّ شَرْعِيٌّ، إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا فَإِنَّ لَفْظَ الْمَعِيَةِ الْمُضَافَةِ إِلَى اللَّهِ مُسْتَعْمَلٌ فِي حَقِيقَتِهِ لَا فِي مَجَازِهِ.

[١] مَثَلًا إِذَا قَالَ الْأَبُّ لَابْنِهِ: اذْهَبِ اشْتَرِ لَنَا حَاجَةً مِنَ الشُّوقِ. فَقَالَ: أَخَافُ أَنْ يَعْتَدِيَ عَلَيَّ الصَّبِيَانُ. قَالَ الْأَبُّ: أَبَدًا، أَنَا مَعَكَ. فَهَذِهِ مَعِيَّةٌ تَقْتَضِي النَّصَرَ وَالتَّأْيِيدَ، وَرَبِّمَا تَقْتَضِي أَيْضًا الْمُرَاقَبَةَ، فَقَدْ يَتَّبِعُهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ بِهِ، يَنْظُرُ حَتَّى لَا يَعْتَدِيَ عَلَيْهِ أَحَدٌ، أَوْ يَنْظُرُ إِلَيْهِ مِنْ بُعْدٍ، لَكِنْ لَيْسَتْ مُرَاقَبَةُ الْإِنْسَانِ هَذَا لَابْنِهِ وَنَصْرُهُ إِيَّاهُ وَتَأْيِيدُهُ إِيَّاهُ كَمُرَاقَبَةِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ لَخَلْقِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ لَا يَفُوتُهُ شَيْءٌ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [آل عمران: ٥]، لَكِنَّ هَذَا الْإِنْسَانَ الَّذِي قَالَ لَابْنِهِ: أَنَا مَعَكَ. رَبِّمَا يَقُوتُهُ، وَرَبِّمَا أَيْضًا لَا يَنْصُرُهُ، وَرَبِّمَا يُعْتَدِي عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى نُصْرَتِهِ، لَكِنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ لَيْسَ كَذَلِكَ، فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ قَوْلِنَا:

.....

إِنَّ الْمَعِيَّةَ حَقِيقَةٌ. أَنْ تَكُونَ مُمَازِلَةً لِمَعِيَّةِ الْمَخْلُوقِ كَسَائِرِ الصِّفَاتِ كَمَا نَقُولُ: اللَّهُ سَمْعٌ، وَلِلْإِنْسَانِ سَمْعٌ. لَكِنْ يَخْتَلِفُ، وَلِلْإِنْسَانِ قُدْرَةٌ وَلِلَّهِ قُدْرَةٌ لَكِنْ تَخْتَلِفُ.

وَقَدْ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا فِي كُتُبِهِ، وَذَكَرَ أُمُثْلَهُ كَثِيرَةً فِي أَوَّلِ (التَّدْمِرِيَّةِ) ^(١) فِي أَشْيَاءٍ اتَّفَقَتْ فِي الْأَسْمِ لَكِنْ اخْتَلَفَتْ فِي الْحَقِيقَةِ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ سَمَّى الْإِنْسَانَ سَمِيعًا وَبَصِيرًا، وَسَمَّى نَفْسَهُ سَمِيعًا وَبَصِيرًا، وَلَيْسَ السَّمِيعُ كَالسَّمِيعِ وَلَا الْبَصِيرُ كَالْبَصِيرِ، وَأَثَبَتْ لِلْإِنْسَانِ عِلْمًا وَأَثَبَتْ لِنَفْسِهِ عِلْمًا، وَلَيْسَ الْعِلْمُ كَالْعِلْمِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧٠]، وَقَالَ فِي عِلْمِ الْإِنْسَانِ: ﴿وَمَا أُوتِشْتُمْ مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]، فَرَّقَ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا، وَعَلَى هَذَا فَقَسَّ.

مَسْأَلَةٌ: مَا وَجْهُ إِطْلَاقِ قَوْلِنَا: «حَقِيقَةٌ» عَلَى الْمَعِيَّةِ مَعَ أَنَّنَا لَا نَعْتَبِرُهَا حَقِيقَةً إِلَّا بِاعْتِبَارِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ؟

الْجَوَابُ: هِيَ حَقِيقَةٌ فِيمَا أُضِيفَتْ لَهُ، فَإِذَا قُلْتَ: الْمَاءُ مَعَ اللَّبَنِ. فَهُوَ حَقِيقَةٌ مَعَهُ، وَإِذَا قُلْتَ: هَذَا الْإِنْسَانُ مَعَ هَذَا الْإِنْسَانِ بِالنَّصْرِ وَالتَّأْيِيدِ. فَهُوَ حَقِيقَةٌ مَعَهُ، وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّهَا أُضِيفَتْ إِلَى هَذَا وَأُضِيفَتْ إِلَى هَذَا، فَالتَّفْرِيقُ هُنَا بِحَسَبِ الْإِضَافَاتِ، يَعْنِي: بِحَسَبِ مَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ، كَمَا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ قُدْرَةِ الْخَالِقِ وَقُدْرَةِ الْمَخْلُوقِ ظَاهِرٌ جَدًّا بِحَسَبِ مَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَالْقُدْرَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ قُدْرَةٌ هِيَ فِعْلُ الشَّيْءِ بِدُونِ عَجْزٍ، لَكِنَّهَا تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْإِضَافَةِ.

وَهَلْ نَقُولُ: هِيَ مَعِيَّةٌ حَقِيقَةٌ أَوْ نُفَصِّلُ فِيهَا؟

نَقُولُ: نَعَمْ هِيَ مَعِيَّةٌ حَقِيقَةٌ، وَإِنَّمَا مُسْتَعْمَلَةٌ فِي مَعْنَاهَا الْحَقِيقِيُّ لَا فِي الْمَعْنَى الْمَجَازِيِّ، وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ كَمَا أَنَّهَا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى بَعْضِ الْمَخْلُوقَاتِ تَكُونُ حَقِيقَةً فِيمَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ النَّاحِيَةِ وَحَقِيقَةً فِيمَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ فِي النَّاحِيَةِ الْأُخْرَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْقَوْلِ بِاعْتِبَارِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ؟

قُلْنَا: نَعَمْ لَا بُدَّ، وَقُلْنَا أَيْضًا حَقِيقَةً لَكِنَّهَا تَلِيْقُ بِهِ؛ لِأَنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنَّمَا صَارَ إِلَى هَذَا وَصَرَاحَ بِأَنَّهَا حَقِيقَةٌ حَتَّى لَا يَنْفَتِحَ عَلَيْنَا بَابٌ يَحْتَجُّ بِهِ الْأَشَاعِرَةُ؛ لِأَنَّ الْأَشَاعِرَةَ قَالُوا: إِنَّكُمْ تُنْكِرُونَ عَلَيْنَا الْمَجَازَ وَتَقُولُونَ: كُلُّ مَا أَضَافَ اللَّهُ إِلَى نَفْسِهِ فَهُوَ حَقِيقَةٌ. لِمَاذَا تَقُولُونَ فِي الْمَعِيَّةِ: إِنَّهَا مَجَازٌ؟ فَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَجَابُوهُمْ عَنْ ذَلِكَ بِأَحَدٍ وَجْهَيْنِ:

مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا مَجَازٌ، لَكِنْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ، وَنَحْنُ لَمْ نُنْكِرْ عَلَيْكُمْ التَّأْوِيلَ مُطْلَقًا، إِنَّمَا أَنْكَرْنَا عَلَيْكُمْ التَّأْوِيلَ الَّذِي لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا مَجَازٌ - وَهَذَا الْوَجْهُ سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ - بَلْ نَقُولُ: هِيَ حَقِيقَةٌ، وَلَكِنَّهَا تَلِيْقُ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَعَ الشَّيْءِ وَهُوَ بَعِيدٌ عَنْهُ، وَضَرَبَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ لَذَلِكَ مَثَلًا قَالَ: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ: مَا زِلْنَا نَسِيرُ وَالنَّجْمُ مَعَنَا، مَا زِلْنَا نَسِيرُ وَالْقَمَرُ مَعَنَا. وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ فِي السَّمَاءِ بَعِيدٌ عَنَّا، وَيُطْلَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَعَنَا حَقِيقَةً فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمَسَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ هَذَا الْمَسَارَ لَا شَكَّ أَنَّهُ

يُوصِدُ الْبَابَ أَمَامَ الَّذِينَ يَحْتَاجُونَ عَلَيْنَا فِي مَسْأَلَةِ التَّأْوِيلِ، لَكِنْ إِذَا اضْطُرَرْنَا إِلَى أَنْ نُسَلِّمَ بِأَنَّهُ تَأْوِيلٌ فَإِنَّا نَقُولُ: لَنَا دَلِيلٌ، وَإِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى التَّأْوِيلِ فَعَلَى الْعَيْنِ وَالرَّأْسِ.

كَمَا أَنَّا نَتَفَقَّوْكُمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، لَوْ أَخَذْنَا بظَاهِرِ اللَّفْظِ لَكَانَ الْمَعْنَى بَعْدَ الْقِرَاءَةِ، لَكِنَّ الْمَعْنَى بِلَا شَكٍّ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ كَمَا تُفَسِّرُهُ السُّنَّةُ، وَحِينَئِذٍ إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى التَّأْوِيلِ فَإِنَّهُ يَكُونُ هُوَ الْمَعْنَى الْمُرَادَ؛ لِأَنَّ الَّذِي فَسَّرَ هَذَا اللَّفْظَ بِهَذَا الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ التَّأْوِيلُ هُوَ صَاحِبُهُ الَّذِي تَكَلَّمَ بِهِ.

وَلِهَذَا لَمَّا أَرَادَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى التَّأْوِيلَ فِي قَوْلِهِ: «اسْتَطَعْمَتَكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، وَمَرَضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي» لَمَّا أَرَادَ اللَّهُ خِلَافَ ظَاهِرِهِ بَيْنَ ذَلِكَ فَقَالَ: «أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فَلَانًا اسْتَطَعْمَكَ فَلَمْ تُطْعِمْهُ، وَمَرَضَ فَلَمْ تَعُدَّهُ»^(١).

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ التَّأْوِيلَ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ فَهَذَا وَاجِبٌ أَنْ نَقُولَ بِهِ، وَيَكُونُ هَذَا تَفْسِيرًا لِلْكَلَامِ مِمَّنْ تَكَلَّمَ بِهِ، فَأَنَا لَوْ قُلْتُ مَثَلًا: أَكْرِمُ زَيْدًا. وَهُنَاكَ أَرْبَعَةُ زُيُودٍ، وَقُلْتُ: أُرِيدُ هَذَا. فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَحْتَمِلَ أَنْ يُرَادَ زَيْدُ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ وَالرَّابِعُ، فَإِذَا فَسَّرَ الْمُتَكَلِّمُ كَلَامَهُ بِمُرَادِهِ فَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ لَا يُنْكَرُ وَلَيْسَ بِتَأْوِيلٍ.

فَنَحْنُ نُجِيبُ عَلَى كُلِّ مَنْ احْتَجَّ عَلَيْنَا بِمِثْلِ هَذِهِ النُّصُوصِ نُجِيبُهُ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب فضل عيادة المريض، رقم (٢٥٦٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

هَذَا وَقَدْ فَسَّرَ بَعْضُ السَّلَفِ مَعِيَّةَ اللَّهِ لِحَلْقِهِ: بِعِلْمِهِ بِهِمْ^[١]، وَهَذَا تَفْسِيرٌ
لِلْمَعِيَّةِ بِبَعْضِ لَوَازِمِهَا، وَغَرَضُهُمْ بِهِ: الرَّدُّ عَلَى حُلُولِيَّةِ الْجَهْمِيَّةِ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ
اللَّهَ بَدَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَاسْتَدَلُّوا بِنُصُوصِ الْمَعِيَّةِ، فَبَيَّنَ هَؤُلَاءِ السَّلَفُ أَنَّهُ لَا يُرَادُ
مِنَ الْمَعِيَّةِ كَوْنُ اللَّهِ مَعَنَا بَدَاتِهِ، فَإِنَّ هَذَا مُحَالٌ عَقْلًا وَشَرْعًا؛ لِأَنَّهُ يُنَافِي مَا وَجِبَ
مِنْ عُلُوِّهِ، وَيَقْتَضِي أَنْ تُحِيطَ بِهِ مَخْلُوقَاتُهُ، وَهُوَ مُحَالٌ^[٢].

إِمَّا بِمَنْعِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ تَأْوِيلًا، وَأَنْ يُحْمَلَ اللَّفْظُ عَلَى الْحَقِيقَةِ الَّتِي تَلِيْقُ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ،
وَأَمَّا أَنَّهُ تَأْوِيلٌ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ؛ وَهَذَا لَا يُقْبَلُ التَّأْوِيلُ مُطْلَقًا، وَلَا يُرَدُّ مُطْلَقًا، فَمِنْهُ
الْمَقْبُولُ وَمِنْهُ الْمَرْدُودُ، وَتَفْسِيرُ اللَّفْظِ بِخِلَافِ ظَاهِرِهِ بِمَقْتَضَى دَلَالَةِ الشَّرْعِ عَلَى
ذَلِكَ لَا يُعَدُّ جِنَايَةً عَلَى النُّصُوصِ، بَلْ هُوَ مُوَافِقٌ لِلنُّصُوصِ وَلَا بُدَّ مِنْهُ.

[١] يَعْنِي أَنْ بَعْضُ سَلَفِ الْأُمَّةِ -وَلَا سِيَّامَا بَعْدَ أَنْ ظَهَرَ قَوْلُ الْجَهْمِيَّةِ بِأَنَّ
الْمُرَادَ بِالْمَعِيَّةِ الْمَصَاحِبَةَ فِي الْمَكَانِ- صَارُوا يُفَسِّرُونَ الْمَعِيَّةَ بِالْعِلْمِ فَيَقُولُونَ: «وَهُوَ
مَعَهُمْ» أَيُّ: وَهُوَ عَالِمٌ بِهِمْ، لَا يُفَسِّرُونَهَا بِالْمَعِيَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي أَوْجَبَ
لِبَعْضِ الْمُؤَوَّلَةِ أَنْ يَقُولَ: كَيْفَ تَحْتَجُّونَ عَلَيْنَا بِتَأْوِيلِنَا وَأَنْتُمْ تُؤَوَّلُونَ؟! فَنَقُولُ:
«وَهَذَا تَفْسِيرٌ لِلْمَعِيَّةِ بِبَعْضِ لَوَازِمِهَا، وَغَرَضُهُمْ بِهِ: الرَّدُّ عَلَى حُلُولِيَّةِ الْجَهْمِيَّةِ
الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ بَدَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَاسْتَدَلُّوا بِنُصُوصِ الْمَعِيَّةِ، فَبَيَّنَ هَؤُلَاءِ
السَّلَفُ أَنَّهُ لَا يُرَادُ مِنَ الْمَعِيَّةِ كَوْنُ اللَّهِ مَعَنَا بَدَاتِهِ، فَإِنَّ هَذَا مُحَالٌ عَقْلًا وَشَرْعًا؛ لِأَنَّهُ
يُنَافِي مَا وَجِبَ مِنْ عُلُوِّهِ، وَيَقْتَضِي أَنْ تُحِيطَ بِهِ مَخْلُوقَاتُهُ، وَهُوَ مُحَالٌ».

[٢] وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مَعْنَى بَاطِلٌ، وَأَنَّ الَّذِي يَعْتَقِدُهُ فِي رَبِّهِ كَافِرٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا
اعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ إِمَّا تَعَدُّدُ ذَاتِ اللَّهِ، وَإِمَّا تَجْزُؤُهَا؛ جُزْءٌ مِنْهُ هُنَا،

أَقْسَامُ مَعِيَّةِ اللَّهِ لَخَلْقِهِ:

تَنْقَسِمُ مَعِيَّةُ اللَّهِ لَخَلْقِهِ إِلَى قِسْمَيْنِ: عَامَّةٍ وَخَاصَّةٍ.

فَالْعَامَّةُ: هِيَ الَّتِي تَقْتَضِي الإِحَاطَةَ بِجَمِيعِ الْخَلْقِ مِنْ مُؤْمِنٍ وَكَافِرٍ وَبَرٍّ وَفَاجِرٍ فِي الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالتَّدْبِيرِ وَالسُّلْطَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي الرُّبُوبِيَّةِ^[١].

وَجُزْءٌ مِنْهُ هُنَاكَ، وَهَذَا مُحَالٌ، مَعَ مُحَالَفَةِ هَذَا الْقَوْلِ لِمَا تَوَافَرَتْ عَلَيْهِ الْأَدِلَّةُ النَّقْلِيَّةُ وَالْعَقْلِيَّةُ وَالْفِطْرِيَّةُ مِنْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوْقَ عَرْشِهِ عَالٍ عَلَى جَمِيعِ خَلْقِهِ.

مَسْأَلَةٌ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ اللَّازِمِ وَمَا يَقْتَضِيهِ الشَّيْءُ؟

الْجَوَابُ: الْفَرْقُ بَيْنَ اللَّازِمِ وَمَا يَقْتَضِيهِ أَنْ اللَّازِمَ مَعْنَاهُ: هُوَ الَّذِي لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ، وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ الشَّيْءُ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ شَيْءٌ آخَرُ، قَدْ يَقْتَضِيهِ، وَقَدْ لَا يَقْتَضِيهِ، فَمَثَلًا إِذَا قُلْنَا: هَذَا يَقْتَضِي كَذَا. حَتَّى صَارَ لَازِمًا، وَإِذَا كَانَ يَقْتَضِي ذَلِكَ وَلَمْ تُرَدِّ بِذَلِكَ اللَّازِمَ فَإِنَّ مَا لَمْ يَكُنْ لَازِمًا فَإِنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ، وَلَكِنْ لَا يَتَعَيَّنُ، فَلَوْ قُلْتُ لَكَ مَثَلًا: الْمَعِيَّةُ - وَقَصْدُنَا أَيُّ مَعِيَّةٍ - لَا تَقْتَضِي الْمُشَارَكَةَ فِي الْمَكَانِ. فَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَقْتَضِيهِ، لَكِنْ إِذَا قُلْتُ: الْمَعِيَّةُ لَا تَسْتَلْزِمُ الْمُشَارَكَةَ فِي الْمَكَانِ. فَهَذَا صَحِيحٌ لَا تَسْتَلْزِمُهُ، لَكِنْ قَدْ تَقْتَضِيهِ، فَهَذَا فَرْقٌ يَجِبُ أَنْ نَعْرِفَهُ بَيْنَ الْاِقْتِضَاءِ وَبَيْنَ الْاِسْتِلْزَامِ.

[١] هَذِهِ عَامَّةٌ شَامِلَةٌ لَجَمِيعِ الْخَلْقِ كَالرُّبُوبِيَّةِ تَكُونُ عَامَّةً شَامِلَةً لَجَمِيعِ الْخَلْقِ، وَهَذِهِ الْمَعِيَّةُ الْعَامَّةُ إِنَّمَا تُذَكَّرُ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ فَيُقَالُ: إِنَّ اللَّهَ مَعَ خَلْقِهِ، أَوْ هُوَ مَعَهُمْ. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تُذَكَّرَ عَلَى سَبِيلِ الْخُصُوصِ فَيُقَالُ: إِنَّ اللَّهَ مَعَ الْكَافِرِ. بَلْ نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ مَعَ الْخَلْقِ. فَيَشْمَلُ الْمُؤْمِنَ وَالْكَافِرَ.

وَهَذِهِ الْمَعِيَّةُ تُوجِبُ لِمَنْ آمَنَ بِهَا كَمَالَ الْمُرَاقَبَةِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْضَلُ الْإِيمَانِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ مَعَكَ حَيْثُمَا كُنْتَ»^[١].

وَمِنْ أَمْثَلَةِ هَذَا الْقِسْمِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧]^[١].

وَأَمَّا إِذَا قَالَ: إِنَّ اللَّهَ مَعَ الْكَافِرِينَ. مُرِيدًا بِذَلِكَ الْمَعْنَى الْعَامَّ فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ هَذَا، بَلْ إِذَا أَرَدْتَ الْمَعْنَى الْعَامَّ فَاجْعَلِ اللَّفْظَ عَامًّا، وَاجْعَلِ الْإِضَافَةَ عَامَّةً فَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ مَعَ الْخَلْقِ، أَوْ مَعَ النَّاسِ. وَمَا أَشْبَهَ هَذَا حَتَّى لَا تَجْعَلَ الْمَعِيَّةَ مُضَافَةً إِلَى الْكَافِرِينَ عَلَى وَجْهِ يُوهِمُ أَنَّهُ مَعَهُمْ بِالنَّصْرِ وَالتَّيْيِيدِ.

[١] هَذِهِ الْمَعِيَّةُ إِذَا آمَنَ الْإِنْسَانُ بِهَا فَإِنَّهَا تُوجِبُ لَهُ كَمَالَ الْمُرَاقَبَةِ، مِثَالُ ذَلِكَ: لِنَفَرٍ أَنْ رَجُلًا فِي بَيْتِهِ مَا عِنْدَهُ أَحَدٌ مِنَ الْخَلْقِ هُمْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ مَعَهُ، يَعْنِي: مُطَّلِعٌ عَلَيْهِ لَا يَقُوتُهُ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِهِ فَإِنَّهُ لَا يَفْعَلُ وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَفْعَلَ؛ لِأَنَّهُ يَخَافُ اللَّهَ وَيَسْتَحْيِي مِنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحَى مِنْهُ؛ وَلِذَا قَالَ: بَعْضُ النَّاسِ -يُقَرَّبُ الْمَسْأَلَةُ- مَا ظَنُّكَ لَوْ كَانَ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَيْكَ عِنْدَكَ وَأَنْتَ تُرِيدُ الْمَعْصِيَةَ؟ هَلْ تَفْعَلُهَا؟ الْجَوَابُ: لَا تَفْعَلُهَا، فَإِذَا كَانَ هَذَا حَيَاؤُكَ مِنَ الْخَلْقِ فَلْيَكُنْ حَيَاؤُكَ مِنَ الْخَالِقِ أَعْظَمَ وَأَعْظَمَ؛ وَهَذَا امْتَدَحَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ؛ لِأَنَّ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ هُمُ الَّذِينَ خَشُوا اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ خَشِيَّةً حَقِيقَةً لَا يَشُوبُهَا أَيُّ شُبْهَةٍ.

[١] الْآيَةُ الْأُولَى: فِي سُورَةِ الْحَدِيدِ وَأَوَّلُهَا: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ

.....

فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤٤﴾ [الحديد: ٤٤]، قَوْلُهُ: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ﴾ «هُوَ» نَفْسُهُ عَزَّوَجَلَّ؛ وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ: كُلُّ ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى اللَّهِ فَالْمُرَادُ بِهِ هُوَ نَفْسُهُ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ نَقُولَ: بِذَاتِهِ. لَكِنْ احْتَاجَ السَّلَفُ أَنْ يَقُولُوا: «بِذَاتِهِ» فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ مِنْ أَجْلِ الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ التَّعْطِيلِ؛ فَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الحديد: ٤٤]، قَوْلُهُ: ﴿اسْتَوَى﴾ الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى اللَّهِ، أَيِ: اسْتَوَى اللَّهُ، إِلَّا أَنْ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ كَمَا قُلْنَا قَالُوا: اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ بِذَاتِهِ. فزَادُوا كَلِمَةً: «بِذَاتِهِ» مِنْ بَابِ التَّأَكِيدِ فَقَطْ، وَقَصَدُوهُمْ بِذَلِكَ الرَّدُّ عَلَى مَنْ فَسَّرَ الاسْتِوَاءَ بِالِاسْتِيْلَاءِ، إِذْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ اللَّهَ إِذَا أَضَافَ الْفِعْلَ إِلَى نَفْسِهِ، فَالْمُرَادُ هُوَ نَفْسُهُ ﴿يَعْلَمُ﴾ أَيِ: اللَّهُ ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤٤]، ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أَيِ: اللَّهُ، وَلَكِنْ هَذِهِ النُّقْطَةُ الْأَخِيرَةُ - وَهِيَ الْمَعِيَّةُ - يَجِبُ أَنْ تَعْلَمَ بِأَنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِيهَا:

فَمِنْهُمْ مَنْ فَسَّرَهَا بِأَنَّهُ مَعَنَا بِذَاتِهِ فِي أَمَكِنَتِنَا، وَهَؤُلَاءِ هُمُ الْحُلُولِيَّةُ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ، إِذْ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ مَنْ يُنْكِرُ وُجُودَ اللَّهِ بِالْكُلِّيَّةِ فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ دَاخِلَ الْعَالَمِ، وَلَا خَارِجَهُ، وَلَا فَوْقَهُ، وَلَا تَحْتَهُ، وَلَا مُتَّصِلًا، وَلَا مُنْفَصِلًا. فَيَصِفُونَ اللَّهَ تَعَالَى بِمَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مَعْدُومًا، بَلْ مُتَمَتِّعًا.

(١) انظر: مختصر الصواعق (ص: ٤٤٥).

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ فَسَّرَهَا بِالْعِلْمِ فَقَالَ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أَيُّ: عِلْمُهُ مَعَكُمْ، وَهَذَا وَرَدَ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِ؛ لِأَجْلِ الرَّدِّ عَلَى مَا شَاعَ عِنْدَ النَّاسِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مِنْ أَقْوَالٍ هُوَ لَا إِجْهَمِيَّةَ الَّذِينَ فَسَّرُوا كَلَامَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ بِهَا لَا يُرَادُّ بِهِ، بَلْ بِهَا هُوَ مُمْتَنِعٌ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ وَرَدَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ تَفْسِيرُ الْمَعِيَّةِ بِالْعِلْمِ؟

نَقُولُ: وَرَدَ فِي تَفْسِيرِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ قَالَ: هُوَ مَعَهُمْ بِعِلْمِهِ^(١). إِمَّا بِهَذَا اللَّفْظِ أَوْ قَرِيبٍ مِنْهُ، مَعَ أَنَّ الشُّوكَانِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: إِنَّهُ لَمْ يَرِدْ عَنِ الصَّحَابَةِ تَفْسِيرُ الْمَعِيَّةِ بِالْعِلْمِ أَبَدًا. وَنَفَى ذَلِكَ، لَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ نَفْيَهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَأَنَّهُ مَا أَطْلَعَ عَلَى هَذَا.

أَمَّا بَقِيَّةُ الصَّحَابَةِ غَيْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ قَالَ بِهَذَا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عِنْدَهُمْ وَاضِحٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ عَلَى ظَاهِرِهِ وَيُنْزَهُونَ اللَّهَ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ، ثُمَّ إِنَّ تَفْسِيرَ مَنْ فَسَّرَ الْمَعِيَّةَ بِالْعِلْمِ لَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى الْعِلْمِ؛ وَلِهَذَا حَتَّى عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْخَلَفِ يَقُولُونَ: بِعِلْمِهِ وَسَمِعِهِ وَبَصَرِهِ وَإِحَاطَتِهِ، فَلَيْسَ فَقَطِ الْعِلْمُ.

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمَعِيَّةَ عَلَى حَقِيقَتِهَا، لَكِنَّهَا مَعِيَّةٌ تَلِيقُ بِاللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَيَمْتَنِعُ غَايَةُ الْامْتِنَاعِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُّ بِهَا أَنَّهُ مَعَنَا فِي الْأَرْضِ، وَأَنَّ هَذَا شَيْءٌ مُسْتَحِيلٌ، وَقَالَ: إِنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَعَكَ حَقِيقَةً وَهُوَ فَوْقَكَ، وَضَرَبُوا لِذَلِكَ مَثَلًا بِمَا تَقُولُهُ الْعَرَبُ: مَا زِلْنَا نَسِيرُ وَالْقَمَرُ مَعَنَا، مَا زِلْنَا نَسِيرُ وَالْجَدْيُ - وَهُوَ أَحَدُ النُّجُومِ

المَشْهُورَةُ المَعْرُوفَةُ - مَعَنَا، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ ذَلِكَ وَيَرُونَ أَنَّ هَذِهِ المَعِيَّةَ حَقِيقَةٌ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الشَّيْءُ لَيْسَ فِي الأَرْضِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا مُمَكِّنًا فِي المَخْلُوقِ فَمَا بِأَلَكِ بِالحَاقِقِ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ هُوَ المَعْنَى المُوَافِقُ لظَاهِرِ الآيَةِ مَا دُمْنَا أَثْبَتْنَا مَعِيَّةَ حَقِيقِيَّةٍ تَلِيْقُ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَلَا يَلْحَقُهَا شَيْءٌ مِنَ اللَّوْازِمِ البَاطِلَةِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤] خِتَامُ الآيَةِ بِمَا يَقْتَضِي العِلْمَ أَيْضًا.

مَسْأَلَةٌ: بِمَاذَا نَرُدُّ عَلَى الحُلُولِيَّةِ الجَهْمِيَّةِ مِنْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَعَنَا بِذَاتِهِ؟

الجَوَابُ: نَرُدُّ عَلَيْهِمُ بِالنُّصُوصِ الكَثِيرَةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ عَرْشِهِ، وَنَرُدُّ عَلَيْهِمُ أَيْضًا بِدَلَالَةِ العَقْلِ بَأَنَّهُ مَا قَالَ إِنْسَانٌ: يَا اللَّهُ. إِلَّا وَجَدَ مِنْ قَلْبِهِ ضَرُورَةَ بَطْلِ العُلُوِّ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَذْهَبَ يَمِينًا، وَلَا يَسَارًا، وَنَرُدُّ عَلَيْهِمُ أَيْضًا بِإِجْمَاعِ السَّلَفِ، فَإِنَّ السَّلَفَ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ فَوْقَ جَمِيعِ خَلْقِهِ.

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ هَذَا القَوْلَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَقِيمَ عَلَيْهِ عَاقِلٌ أَبَدًا؛ لِأَنَّ مَعْنَى كَلَامِهِمْ: إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا بِذَاتِهِ فِي أَمَكِنَتِنَا: أَنَّ الأَمَكِنَةَ هَذِهِ تُحِيطُ بِاللَّهِ، أَوْ مَعْنَاهُ: أَنَّ هَذِهِ الأَمَكِنَةَ فِي جَوْفِ اللَّهِ - نَسْأَلُ اللَّهَ العَافِيَةَ -، فَكَلَامُهُمْ غَيْرُ مَعْقُولٍ، لَكِنَّهُمْ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ تُحْكِمُكَ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧].

وَاللَّهُ عَزَّوَجَلَّ حَكِيمٌ، جَعَلَ مِنْ نُّصُوصِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَشْيَاءَ فِيهَا نَوْعٌ مِنَ الاِشْتِبَاهِ امْتِحَانًا وَاختِبَارًا لِلخَلْقِ حَتَّى يُعْلَمَ مَنْ يُرِيدُ الحَقَّ مِمَّنْ يُرِيدُ الشُّبْهَةَ

والتشكيك، وهذا من الابتلاء؛ لأنه لو لم يكن هناك آيات متشابهات وكان الأمر كله واضحاً ما عرف الصادق في طلبه والمؤمن من غير الصادق والمؤمن.

الآية الثانية: ﴿مَا يَكُوثُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٌ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧] ﴿مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ﴾ هل ﴿نَجْوَى﴾ مضافة إلى ﴿ثَلَاثَةٍ﴾ أو ﴿ثَلَاثَةٍ﴾ بدل من ﴿نَجْوَى﴾؟ فيها رأيان للنحويين.

فمنهم من قال: ما يكون من نجوى ثلاثة أي: من مناجاة ثلاثة.

ومنهم من قال: ما يكون من نجوى يعني: من جماعة النجوى ثلاثة. فتكون بدلاً من نجوى، وعلى كل حال فالمعنى لا يختلف.

﴿مَا يَكُوثُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، والنجوى: هي مخاطبة الغير بكلام خفي؛ قال الله تعالى: ﴿وَنَدَيْتُهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢]، هؤلاء الثلاثة الذين يتناجون يكون الله تعالى رابعهم، وليس معناه: أنه في مكانهم رابعاً لهم، بل هو سبحانه وتعالى في مكانه فوق سمواته على عرشه، لكنه لكمال إحاطته كأنه معهم، لا يخفى عليه شيء من أمرهم ﴿وَلَا خَمْسَةٌ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] ﴿أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ﴾ أي: أدنى من الثلاثة وأيضاً أدنى من الخمسة، وهي أربعة، ويكون الله خامسهم ﴿وَلَا أَكْثَرُ﴾ أي: أكثر من الخمسة؛ لأن الذي ذكره الله عز وجل مُتَّهَافُ خَمْسَةٍ، يعني: ولا أكثر من الخمسة ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ في أي مكان، وفي أي عدد، فإن الله عز وجل

وَأَمَّا الْخَاصَّةُ فَهِيَ: الَّتِي تَقْتَضِي النَّصْرَ وَالتَّائِيدَ لِمَنْ أُضِيفَتْ لَهُ. وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ
بِمَنْ يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ مِنَ الرُّسُلِ وَاتِّبَاعِهِمْ^[١].

وَهَذِهِ الْمَعِيَّةُ تُوجِبُ لِمَنْ آمَنَ بِهَا كَمَالَ الثَّبَاتِ وَالْقُوَّةِ، وَمَنْ أُمِثَلَتْهَا قَوْلُهُ
تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ١٩]. ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ
مُحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]، ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦]^[٢].

مُحِيطٌ بِهِمْ غَايَةُ الْإِحَاطَةِ، وَكَمَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي فِطْرَتِكُمْ أَيْضًا لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتَصَوَّرَ بَأَنَّ
اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ فِي الْأَرْضِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا لَا يَلِيْقُ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى أَنَّهُ مَعَ
خَلْقِهِ، وَهُوَ عَالٍ عَلَيْهِمْ؛ لِكَمَالِ صِفَاتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَإِحَاطَتِهِ.

[١] هَذِهِ الْخَاصَّةُ تَقْتَضِي النَّصْرَ، وَلَكِنْ لَيْسَتْ هِيَ النَّصْرُ، لَكِنْ تَقْتَضِي
النَّصْرَ وَالتَّائِيدَ وَالْحِفْظَ وَالْكَلاَةَ لِمَنْ أُضِيفَتْ لَهُ، وَهِيَ -أَيُّ: الْخَاصَّةُ- قَدْ تُضَافُ
إِلَى مُعَيَّنِينَ بِأَشْخَاصِهِمْ، وَقَدْ تُضَافُ إِلَى مُعَيَّنِينَ بِأَوْصَافِهِمْ يَقُولُ: «وَهَذِهِ الْمَعِيَّةُ
تُوجِبُ لِمَنْ آمَنَ بِهَا كَمَالَ الثَّبَاتِ وَالْقُوَّةِ».

[٢] هَذِهِ الْآيَةُ مِنَ الْمُعَيَّنِينَ بِأَوْصَافِهِمْ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ
اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨] هَذِهِ الْآيَةُ أَيْضًا مِنَ الْمُعَيَّنِينَ بِصِفَاتِهِمْ.

أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦] فَهِيَ مِنَ الْمُعَيَّنِينَ
بِأَشْخَاصِهِمْ، وَقَدْ قَالَهَا اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ لِمُوسَى وَهَارُونَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ حِينَ ﴿قَالَ رَبَّنَا إِنَّا
نَتَخَفُ أَنْ يَفْرُطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغَى﴾ [طه: ٤٥]، يَعْنِي: فِرْعَوْنَ ﴿قَالَ لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا
أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦] ﴿أَسْمَعُ﴾ مَا يَقُولُ وَمَا تَقُولَانِ لَهُ ﴿وَأَرَى﴾ مَا يُفْعَلُ بِكُمَا،
فَلَا تَخَافَا، وَكَذَلِكَ: «وَقَوْلُهُ عَنْ نَبِيِّهِ ﷺ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]».

وَقَوْلُهُ عَنْ نَبِيِّهِ ﷺ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] ^[١].

[١] هَذِهِ أَيْضًا مِنَ الْمُعَيَّنِينَ بِأَسْخَاصِهِمْ.

وَقَدْ قَالَه النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَا فِي غَارٍ ثَوْرٍ قَدْ اخْتَفَيَا عَنْ طَلَبِ قُرَيْشٍ، وَبَقِيَا فِي الْغَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا وَقَفُوا عَلَى الْغَارِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ نَظَرَ أَحَدُهُمْ إِلَى قَدَمَيْهِ لَأَبْصَرَنَا، يَعْنِي: فَأَنَا أَخَافُ قَالَ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] ^(١)، وَهَذَا هُوَ الْوَاقِعُ.

وَأَمَّا مَا اشْتَهَرَ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ مِنْ أَنَّ الْعَنْكَبُوتَ وَضَعَتْ نَسِيجًا مِنَ الْعُشِّ عَلَى الْغَارِ، فَهَذَا لَا صِحَّةَ لَهُ، وَكَذَلِكَ مَا ذَكَرُوا مِنْ أَنَّ حَمَامَةً وَقَعَتْ عَلَى بَابِ الْغَارِ حَتَّى إِذَا رَأَوْا الْحَمَامَةَ قَالُوا: لَوْ فِيهِ رِجَالٌ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ ^(٢)، فَهَذَا أَيْضًا لَا أَصْلَ لَهُ.

وَلِهَذَا يَتَسَاءَلُ النَّاسُ كَثِيرًا عَنْ قَتْلِ الْعَنْكَبُوتِ: هَلْ يَجُوزُ أَوْ لَا يَجُوزُ؟ فَإِذَا قُلْتُ لَهُمْ: إِنَّهُ يَجُوزُ. قَالُوا: كَيْفَ تَقُولُ هَذَا وَقَدْ حَمَتِ الرَّسُولَ ﷺ؟ وَهَلْ هَذَا إِلَّا كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ ^(٣):

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانِ عَنْ كَبِيرٍ
وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنَاءُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، بَابُ مَنَاقِبِ الْمُهَاجِرِينَ وَفَضْلِهِمْ، رَقْمُ (٣٦٥٣)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابُ مَنْ فَضَّلَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رَقْمُ (٢٣٨١).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى (١/٢٢٨ - ٢٢٩)، وَابْنُ الْبَرِّ فِي الْمُسْنَدِ (١٠/٢٤٥) رَقْمُ (٤٣٤٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ (٤/٤٥٤): وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ جَدًّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

(٣) الْبَيْتُ يَنْسَبُ لِسُلَيْطَانَ بَنِ سَعْدٍ، انْظُرْ: تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ (٢/٦٦)، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ (١/٢٩٤).

فإن قيل: هل المعية من صفات الله الذاتية أو من صفاته الفعلية؟

فالجواب: أن المعية العامة من الصفات الذاتية؛ لأن مقتضياتها ثابتة لله تعالى أزلاً وأبداً، وأمّا المعية الخاصة فهي من الصفات الفعلية؛ لأن مقتضياتها تابعة لأسبابها، تُوجد بوجودها، وتنتفي بانتيائها.

ولكن نقول: هذا ليس بصحيح وأن قتل العناكب لا بأس به إذا آذت، بل ورد في هذا حديث أن الرسول ﷺ أمر بقتلها، لكنه ضعيف^(١).



(١) أخرجه أبو داود في المراسيل رقم (٥٠٠، ٥٠٤)، عن يزيد بن مرثد مرسلًا.



البَابُ الثَّانِي عَشَرَ

فِي الْجَمْعِ بَيْنَ نُصُوصِ عُلُوِّ اللَّهِ بِذَاتِهِ وَمَعِيَّتِهِ^[١]



قَبْلَ أَنْ نَذْكُرَ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا نُحِبُّ أَنْ نُقَدِّمَ قَاعِدَةً نَافِعَةً أَشَارَ إِلَيْهَا الْمُؤَلَّفُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ (العقل والنقل) (١/ ٤٣ - ٤٤).

[١] وَهَذَا الْبَابُ وَنَحْوُهُ مِنَ الْأَبْوَابِ الْمُهَمَّةِ لَطَالِبِ الْعِلْمِ، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ فِي الْعُلُومِ الْعَمَلِيَّةِ الْحُكْمِيَّةِ أَوْ فِي الْعُلُومِ الْعِلْمِيَّةِ الْاِعْتِقَادِيَّةِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النُّصُوصِ فِيهِ اشْتِبَاهٌ حَيْثُ يُظَنُّ التَّعَارُضُ بَيْنَ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، وَيَضْرِبُونَ كِتَابَ اللَّهِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَيَقُولُونَ: هَذَا يُنَاقِضُ هَذَا، وَهَذَا يَكْذِبُ هَذَا. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، أَوْ يَلْجَأُونَ إِلَى الْقَوْلِ بِأَحَدِ النَّصِّينِ وَالْغَايَةِ الْآخِرِ، وَلَكِنَّ أَهْلَ الْإِيمَانِ وَالْعِلْمِ يَسْلُكُونَ مَسْلَكًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ فِي كَلَامِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ كَلَامِ اللَّهِ وَبَيْنَ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي صَحَّتْ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَقُولُ الْحَقَّ، لَا يَقُولُ الْبَاطِلَ أَبَدًا، وَالتَّنَاقُضُ إِبْطَالُ أَحَدِ النَّصِّينِ بِالْآخَرِ، فَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا بَاطِلًا، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كُلُّ قَوْلِهِ حَقٌّ وَصِدْقٌ، لَا يَتَنَاقِضُ.

[٢] اَعْلَمْ أَنَّ الْعُلَمَاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يُعْبَرُونَ دَائِمًا بِضَمِيرِ الْجَمْعِ، وَإِنْ كَانَ الْمُتَكَلِّمُ وَاحِدًا لَا يَعْنُونَ بِذَلِكَ أَنَّهُمْ يُعْظَمُونَ أَنْفُسَهُمْ، وَلَكِنَّهُمْ يَعْنُونَ بِذَلِكَ أَنَّنَا نَحْنُ مَجْمُوعَةٌ هَذِهِ الطَّائِفَةُ مَثَلًا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ نَقُولُ: كَذَا وَكَذَا. وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ

وُخْلَصَتْهَا: أَنَّهُ إِذَا قِيلَ بِالتَّعَارُضِ بَيْنَ دَلِيلَيْنِ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَا قَاطِعَيْنِ،
أَوْ ظَنَيْنِ، أَوْ أَحَدُهُمَا قَاطِعِيًّا وَالْآخَرُ ظَنِيًّا^(١).

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي الْحِمَارِيَّةِ: «ذَلِكَ عَلَى مَا قَضَيْنَا، وَهَذَا عَلَى مَا نَقْضِي»^(١)، وَلَمْ يَزَلِ
الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ وَاتَّبَاعِهِمْ يُعَبِّرُونَ بِمِثْلِ هَذَا التَّعْبِيرِ يَقُولُونَ: نَحْنُ نَقُولُ
كَذَا، وَنَبْدَأُ بِكَذَا، وَنُنْهِي قَوْلَنَا بِكَذَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَلَا يُعَدُّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّعَاضُطِّ،
أَوْ مِنْ بَابِ التَّعَالِيِ وَالتَّكْبِيرِ، فَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ.

وَقَوْلُهُ: «فِي كِتَابِهِ (العقل والنقل)» هَذِهِ الْعِبَارَةُ اخْتِصَارٌ لِاسْمِ كِتَابِهِ الْمَعْرُوفِ
بـ(دَرْءُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ)، وَهُنَاكَ اسْمٌ آخَرُ لَهُ: (بَيَانُ مُوَافَقَةِ صَرِيحِ الْمَعْقُولِ
لِصَرِيحِ الْمَنْقُولِ)، وَهُوَ كِتَابٌ كَبِيرٌ مُسْتَقِلٌّ عَنِ الْفَتَاوَى، وَالْكِتَابُ هَذَا قَدْ أَثْنَى
عَلَيْهِ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ ثَنَاءً عَظِيمًا فَقَالَ^(٢):

وَلَهُ كِتَابُ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ الَّذِي مَا فِي الْوُجُودِ لَهُ نَظِيرٌ ثَانٍ

وَمُرَادُهُ مَا فِي الْوُجُودِ لَهُ نَظِيرٌ ثَانٍ فِي هَذَا الْبَابِ، أَيُّ: فِي مُحَاجَّةِ أَوْلَئِكَ الْمُتَكَلِّمِينَ
وَالْفَلَاسِفَةِ وَنَحْوِهِمْ، وَإِلَّا فَلَا شَكَّ أَنَّ فِي الْوُجُودِ مَا هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ بِكَثِيرٍ.

[١] الْقَاطِعِيُّ: هُوَ الَّذِي يَقْطَعُ الْعَقْلُ بَشُوتَهُ، وَلَا يَكُونُ فِي الْعَقْلِ احْتِمَالٌ أَنْ
يَكُونَ ذَلِكَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، أَوْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُرْتَفَعًا، كَقَطْعِ إِنْسَانٍ مَثَلًا بِمُشَاهَدَةِ
الشَّمْسِ وَهِيَ مُشْرِقَةٌ.

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢٤٩/١٠)، وابن أبي شيبه في المصنف (٢٣٢/١٦)،

والدارمي في السنن رقم (٦٧١)، والدارقطني في السنن (٨٨/٤).

(٢) النونية (ص: ٢٣٠).

فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: الْقَطْعِيَّانِ: وَهُمَا مَا يَقْطَعُ الْعَقْلُ بِثُبُوتِ مَدْلُوهِمَا^[١]، فَالتَّعَارُضُ بَيْنَهُمَا مُحَالٌ^[٢]؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ بِجَوَازِ تَعَارُضِهِمَا يَسْتَلْزِمُ^[٣]: إِمَّا وُجُوبَ ارْتِفَاعِ أَحَدِهِمَا، وَهُوَ مُحَالٌ^[٤]؛ لِأَنَّ الْقَطْعِيَّ وَاجِبُ الثُّبُوتِ^[٥]، وَإِمَّا ثُبُوتَ كُلِّ مِنْهُمَا مَعَ التَّعَارُضِ، وَهُوَ مُحَالٌ أَيْضًا^[٦]؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ بَيْنَ النَّقِیْضِیْنِ^[٧].

وَأَمَّا الظَّنِّيُّ: فَهُوَ الَّذِي يَتَرَجَّحُ عِنْدَ الْإِنْسَانِ، وَلَيْسَ بِالْأَمْرِ الْمَقْطُوعِ بِهِ إِذْ مِنَ الْمُحْتَمَلِ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ خِلَافَهُ، كَمَا لَوْ تَدَلَّتِ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ، وَكَانَ فِيهِ قِطْعٌ مِنَ السَّحَابِ، فَعَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهَا غَرَبَتْ، فَهَذَا ظَنِّيٌّ إِذْ مِنَ الْمُحْتَمَلِ أَنَّهَا لَمْ تَغْرُبْ، فَالدَّلِيلَانِ إِمَّا أَنْ يَكُونَا قَطْعِيَّيْنِ، أَوْ ظَنِّيَّيْنِ، أَوْ أَحَدُهُمَا قَطْعِيًّا وَالثَّانِي ظَنِّيًّا.

[١] بَأَنْ يَقْطَعَ الْعَقْلُ قِطْعًا لَا احْتِمَالَ فِيهِ بِثُبُوتِ مَدْلُوهِمَا.

[٢] إِذَنْ لَا تَعَارُضَ بَيْنَ دَلِيلَيْنِ قَطْعِيَّيْنِ، وَهُوَ شَيْءٌ مُسْتَحِيلٌ، وَوَجْهُ الاسْتِحَالَةِ:

[٣] وَاحِدًا مِنْ أَمْرَيْنِ، وَكِلَاهُمَا مُحَالٌ:

[٤] وَكَيْفِيَّةٌ كَوْنِهِ مُحَالًا؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّهُمَا قَطْعِيَّانِ، فَإِذَا كَانَ تَعَارُضُهُمَا

يَسْتَلْزِمُ ارْتِفَاعَ أَحَدِهِمَا فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ ارْتِفَاعَ أَمْرٍ قَطْعِيٍّ، وَهَذَا شَيْءٌ مُسْتَحِيلٌ.

[٥] وَالْأَمْرُ الثَّانِي الَّذِي يَسْتَلْزِمُهُ:

[٦] مِثْلُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا دَالًّا عَلَى أَنَّ هَذَا أَبْيَضُ، وَالثَّانِي دَالًّا عَلَى أَنَّهُ

أَسْوَدُ، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَجْتَمِعَا عَلَى ذَلِكَ.

[٧] وَعَلَى هَذَا فَالتَّعَارُضُ بَيْنَ دَلِيلَيْنِ قَطْعِيَّيْنِ أَمْرٌ مُسْتَحِيلٌ.

فَإِنْ ظَنَّ التَّعَارُضَ بَيْنَهُمَا^[١]؛ فَإِمَّا: أَنْ لَا يَكُونَا قَطْعِيَيْنِ^[٢]، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَا بَيْنَهُمَا تَعَارُضُ^[٣]، بِحَيْثُ يُحْمَلُ أَحَدُهُمَا عَلَى وَجْهِهِ وَالثَّانِي عَلَى وَجْهِ آخَرٍ^[٤]، وَلَا يَرِدُ عَلَى ذَلِكَ مَا يَثْبُتُ نَسْخُهُ مِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْقَطْعِيَّةِ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ الْمَنْسُوخَ غَيْرُ قَائِمٍ، فَلَا مُعَارِضَ لِلنَّاسِخِ^[٥].

[١] لِأَنَّهُ قَدْ يَرِدُ عَلَى الذَّهْنِ أَنَّهُمَا مُتَعَارِضَانِ وَهُمَا قَطْعِيَّانِ، فَمَاذَا نَصْنَعُ إِنْ ظَنَّ التَّعَارُضَ بَيْنَهُمَا؟

[٢] وَإِذَا لَمْ يَكُونَا قَطْعِيَيْنِ فَالتَّعَارُضُ بَيْنَهُمَا قَائِمٌ، فَأَكُونُ أَنَا ظَنَنْتُ أَنَّهُمَا قَطْعِيَّانِ وَهُمَا فِي الْحَقِيقَةِ غَيْرُ قَطْعِيَيْنِ، وَهَذَا أَمْرٌ مُمَكِّنٌ أَنْ يَكُونَ.

[٣] وَلَكِنْ أَنَا ظَنَنْتُ التَّعَارُضَ، وَالْوَاقِعُ أَنْ لَا تَعَارِضَ.

[٤] وَإِذَا صَحَّ أَنْ يُحْمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَى وَجْهِهِ وَالثَّانِي عَلَى وَجْهِ آخَرٍ فَإِنَّهُ لَا تَعَارِضَ حِينَئِذٍ.

[٥] فَإِذَا وَجَدَ نُصُوصَ قَطْعِيَّةٍ مُتَعَارِضَةً، لَكِنَّ أَحَدَهَا مَنْسُوخٌ، فَإِنَّ هَذَا لَا يَنْقُضُ الْقَاعِدَةَ؛ فَمَثَلًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥] هَذَا نَصٌّ قَطْعِيٌّ مُحَدَّدٌ بَعْدَدٍ، وَجَاءَتِ الْآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا: ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦]، وَهِيَ أَيْضًا نَصٌّ قَطْعِيٌّ فِي دَلَالَتِهِ، وَهُوَ مُنَاقِضٌ لِلأَوَّلِ، لَكِنَّ الثَّانِي نَاسِخٌ لِلأَوَّلِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ خَفَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلَّمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦]، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الثَّانِي قَائِمًا، وَلَيْسَ لَهُ مُعَارِضٌ،

الثاني: أَنْ يَكُونَ ظَنِّينَ: إِمَّا مِنْ حَيْثُ الدَّلَالَةُ، وَإِمَّا مِنْ حَيْثُ الثُّبُوتُ^[١]،
فِيُطَلَّبُ التَّرْجِيحُ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ يُقَدَّمُ الرَّاجِحُ.

الثالثُ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا قَطْعِيًّا وَالْآخَرُ ظَنِّيًّا، فَيُقَدَّمُ الْقَطْعِيُّ بِاتِّفَاقِ
الْعُقَلَاءِ؛ لِأَنَّ الْيَقِينَ لَا يُدْفَعُ بِالظَّنِّ^[٢].

فَلَا يَقَعُ التَّعَارُضُ؛ لِأَنَّ النَّصَّ الْمَنْسُوخَ قَدْ نُسِخَ حُكْمُهُ وَالْغَيْ.

فَالْقَاعِدَةُ -إِذَنْ- سَلِيمَةٌ: كُلُّ قَطْعِيٍّ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّعَارُضَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ
الْقَوْلَ بِجَوَازِ التَّعَارُضِ يَسْتَلْزِمُ: إِمَّا ارْتِفَاعَ أَحَدِهِمَا، وَإِمَّا اجْتِمَاعَهُمَا، وَكِلَاهُمَا
مُحَالٌّ، أَمَّا ارْتِفَاعُ أَحَدِهِمَا فَمُحَالٌّ؛ لِأَنَّهُ قَطْعِيٌّ، وَأَمَّا اجْتِمَاعُهُمَا فَمُحَالٌّ؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ
بَيْنَ التَّقْضِيَيْنِ وَلَا يَرُدُّ عَلَى هَذَا النَّسْخُ لِمَا عَلِمْتَ.

لَكِنْ لَوْ فُرِضَ أَنَّ الْإِنْسَانَ أَبِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ وَهُمَا قَطْعِيَّانِ وَلَمْ
يَتَوَصَّلْ إِلَى جَمْعٍ فَإِنَّا نَقُولُ: هَذَا إِضْرَارٌ خَاطِئٌ، وَالْوَاجِبُ عَلَيْكَ إِذَا لَمْ تَعْلَمْ الْجَمْعَ
وَأَنَّكَ مَا زِلْتَ مُصِرًّا عَلَى التَّعَارُضِ أَنْ تَقُولَ: آمَنْتُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ. وَأَنْ لَا تَعْتَقِدَ
هَذَا التَّعَارُضَ.

[١] وَقُلْنَا بِالْفَرْقِ بَيْنَ الدَّلَالَةِ وَالثُّبُوتِ؛ لِأَنَّ النَّصَّ قَدْ يَكُونُ ثَابِتًا، لَكِنْ
دَلَالَتُهُ غَيْرُ قَطْعِيَّةٍ، وَقَدْ تَكُونُ دَلَالَتُهُ قَطْعِيَّةً، لَكِنَّهُ غَيْرُ ثَابِتٍ، كَأَنْ يَكُونَ مَثَلًا جَاءَ
مِنْ طَرُقٍ ضَعِيفَةٍ، فَهَذَا غَيْرُ ثَابِتٍ بِنَفْسِهِ، فَإِذَا وُجِدَ تَعَارُضٌ بَيْنَ دَلِيلَيْنِ ظَنِّيَيْنِ
حِينَئِذٍ: «يُطَلَّبُ التَّرْجِيحُ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ يُقَدَّمُ الرَّاجِحُ».

[٢] هَذَا كَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ كَلَامٌ وَاضِحٌ.

إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا فَنَقُولُ: لَا رَيْبَ أَنَّ النُّصُوصَ قَدْ جَاءَتْ بِإِثْبَاتِ عُلُوِّ اللَّهِ بِذَاتِهِ
فَوْقَ خَلْقِهِ^[١].....

[١] مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿تَنْزِيلُ الْمَلَكِ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ كَثِيرٌ لَا يُحْصَى، وَقُلْنَا: عُلُوُّهُ بِذَاتِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ إِذَا أَضَافَ الشَّيْءَ إِلَى نَفْسِهِ فَلَمَرَادُ إِلَيْهِ ذَاتُهُ:

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ هُوَ ذَاتُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَلَا حَاجَةَ أَنْ يَقُولَ: هُوَ الَّذِي خَلَقَ بِذَاتِهِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ﴾ أَيِ: اللَّهُ ذَاتُهُ، فَلَا حَاجَةَ أَنْ يَقُولَ: أَنْزَلَ بِذَاتِهِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ أَيِ: اللَّهُ ذَاتُهُ، فَلَا حَاجَةَ أَنْ يَقُولَ: وَهُوَ الْعَلِيُّ بِذَاتِهِ؛ لِأَنَّ أَيَّ وَاحِدٍ يَعْرِفُ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ يَعْرِفُ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَى الشَّيْءِ يُرَادُّ بِهِ ذَاتُ الشَّيْءِ، فَإِذَا لَمْ يَرِدْ بِهِ ذَاتُ الشَّيْءِ فَلَا بُدَّ أَنْ تَدُلَّ قَرِينَتُهُ عَلَيْهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [هود: ٧]، أَيِ: اللَّهُ تَعَالَى هُوَ الَّذِي خَلَقَ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ أَيِ: اللَّهُ ذَاتُهُ؛ وَهَذَا لِمَا أَنْكَرَ بَعْضُ النَّاسِ عَلَى بَعْضِ الْعُلَمَاءِ قَوْلَهُمْ: اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ بِذَاتِهِ. وَقَالَ: هَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ لِدَاتِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا زِيَادَةٌ فِي النَّصِّ. قَالَ لَهُ الْعَالِمُ: أَنَا لَمْ أَزِدْ، وَغَايَةُ مَا هُنَالِكَ أَنَّنِي بَيَّنْتُ وَأَوْضَحْتُ؛ لِأَدْفَعُ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، أَيِ: اسْتَوَى عَلَيْهِ، فَلَا يَكُونُ اسْتَوَى عَلَيْهِ بِذَاتِهِ، وَلَكِنْ اسْتَوَى عَلَيْهِ بِقُدْرَتِهِ، فَأَنَا أُرِيدُ

وَأَنَا مَعَهُمْ^[١]، وَكُلٌّ مِنْهُمَا قَطْعِيٌّ الثُّبُوتِ وَالِدَّلَالَةُ^[٢]. وَقَدْ جَمَعَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤] ^[٣].

أَنْ أُرَدَّ هَذَا الْقَوْلَ الْبَاطِلَ، وَأَيْضًا فَإِنَّا نَحْتَاجُ فِي مَسْأَلَةِ الْعُلُوِّ أَنْ نَقُولَ: بِذَاتِهِ؛ لِأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ عَالٍ بِصِفَاتِهِ لَا بِذَاتِهِ. وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّهُ عَالٍ بِذَاتِهِ وَبِصِفَاتِهِ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا قَالُوا: إِنَّهُ عَالٍ بِصِفَاتِهِ. فَإِنَّ صِفَاتِهِ مِنْ ذَاتِهِ، فَتَقْيِيدُنَا بِ(ذَاتِهِ) إِذَنْ لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ.

فالجواب: هُوَ لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ أَصْلًا، لَكِنْ إِذَا بُلِينَا بِمَنْ يُحَرِّفُ وَيُخْرِجُهَا عَنْ حَقِيقَتِهَا فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ نُبَيِّنَ الْحَقِيقَةَ، ثُمَّ إِنَّ الْعَلِيَّ بِصِفَاتِهِ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ عَلِيًّا بِذَاتِهِ، فَقَدْ يَكُونُ الْمَلِكُ هُنَا وَالْجُنُودُ مَثَلًا فِي السَّطْحِ، فَهُوَ بِذَاتِهِ لَيْسَ بِعَالٍ، لَكِنْ بِصِفَاتِهِ فَوْقَ الَّذِينَ فَوْقَهُ فِي السَّطْحِ.

[١] جَاءَتِ النُّصُوصُ فِي أَنَّهُ مَعَهُمْ فِي عِدَّةِ آيَاتٍ كَثِيرَةٍ لَا سِيَّمَا الْمَعِيَّةُ الْخَاصَّةُ، فَإِنَّهَا جَاءَتْ كَثِيرَةً فِي الْقُرْآنِ.

[٢] وَكَوْنُهَا قَطْعِيَّةُ الثُّبُوتِ؛ لِأَنَّهَا فِي الْقُرْآنِ، وَالْقُرْآنُ مُتَوَاتِرٌ، وَلَا أَشَدَّ مِنْ تَوَاتُرِ الْقُرْآنِ، وَكَوْنُهَا قَطْعِيَّةُ الدَّلَالَةِ؛ لِأَنَّهَا صَرِيحَةٌ فِيهِ، فَنُصُوصُ الْعُلُوِّ صَرِيحَةٌ فِيهِ، وَكَذَلِكَ نُصُوصُ الْمَعِيَّةِ صَرِيحَةٌ فِي الْمَعِيَّةِ، لَا تَحْتَمِلُ أَيَّ احْتِمَالٍ.

[٣] هَذِهِ الْآيَاتُ السِّتَّةُ هَلْ هِيَ آيَاتُنَا هَذِهِ أَمْ هِيَ لِحِطَاتٍ أَمْ هِيَ سِنُونَ عَدِيدَةٌ لَا تَعْلَمُ؟ عَلَى أَقْوَالٍ ثَلَاثَةٍ: وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا آيَاتُنَا هَذِهِ؛ فَهِيَ بِمَقْدَارِهَا، وَأَوَّلُهَا الْأَحَدُ،

وَأَخْرَجَهَا الْجُمُعَةَ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ ﴿اسْتَوَى﴾ بِمَعْنَى: عَلَا وَاسْتَقَرَّ
عُلُوًّا وَاسْتِقْرَارًا يَلِيْقُ بِجَلَالِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَحْثِ أَنَّ كَلِمَةَ «اسْتَوَى» تَرَدُّدٌ فِي اللُّغَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:
مُطْلَقَةً، وَمُقَيَّدَةً بِ «إِلَى»، وَب «عَلَى» وَبِالْوَاوِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ﴾ أَيُّ: مَا يَدْخُلُ مِنَ الْحَيَوَانِ فِي جُحُورِهَا
وَالدَّوَابِّ وَالنَّبَاتِ وَمَا أَشَبَّهَهَا، ﴿وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ مِنْ ذَلِكَ، فَالِدَّاخِلُ مِنْهَا يَخْرُجُ،
﴿وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ﴾ مِنَ الْمَطَرِ وَالرَّحْمَةِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْعَذَابِ وَغَيْرِهَا، ﴿وَمَا يَعْرُجُ
فِيهَا﴾ مِنَ الْأَعْمَالِ وَالْمَلَائِكَةِ، وَهُنَا قَالَ: يَعْرُجُ فِيهَا. وَلَمْ يَقُلْ: إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ يَعْرُجُ
وَيَدْخُلُ فِيهَا، فَالْعُرُوجُ هُنَا ضَمَّنَ مَعْنَى الدُّخُولِ.

﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ يَعْنِي: عَلُوُّ اللَّهِ عَزَّجَلَّ فَوْقَ الْعَرْشِ، لَا يَمْنَعُ أَنْ
يَكُونَ مَعَنَا، فَهُوَ مَعَنَا أَيْنَمَا كُنَّا، وَ«أَيْنَ» هَذِهِ ظَرْفُ مَكَانٍ، يَعْنِي: فِي أَيِّ مَكَانٍ كُنْتُمْ
فَاللَّهُ مَعَكُمْ، وَلَكِنْ كَيْفَ نَفْهَمُ هَذِهِ الْمَعِيَّةَ؟ فَهَمَّهَا أَهْلُ الْحُلُولِ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- عَلَى
أَنَّهُ مَعَنَا مُخْتَلِطٌ بِنَا، وَقَالُوا: إِذَا كُنَّا فِي الْمَسْجِدِ فَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، وَإِذَا كُنَّا فِي السُّوقِ
فَهُوَ فِي السُّوقِ، وَإِذَا كُنَّا فِي الْبَيْتِ فَهُوَ فِي الْبَيْتِ، وَإِذَا كُنَّا فِي الْأَمَاكِنِ الطَّاهِرَةِ فَهُوَ
فِي الْأَمَاكِنِ الطَّاهِرَةِ، وَإِذَا كُنَّا فِي الْأَمَاكِنِ الْقَذِرَةِ فَهُوَ فِي الْأَمَاكِنِ الْقَذِرَةِ، فَجَعَلُوا اللَّهَ
عَزَّجَلَّ عِصِينَ، أَيُّ: مُتَفَرِّقًا، وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ بَاطِلٌ تُنْكِرُهُ الْعُقُولُ لِأَوَّلِ
وَهَلَةٍ، وَيَسْتَلْزِمُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ مُتَعَدِّدًا أَوْ مُتَجَزِّئًا، وَكِلَاهُمَا بَاطِلٌ، وَلَا أَحَدَ عَاقِلٍ
لَمْ تَجْتَلِهِ الشَّيَاطِينُ يُمَكِّنُ أَنْ يَقْبَلَ ذَلِكَ، وَالْغَرِيبُ أَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِذَلِكَ
لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ سَأَلَ رَبَّهُ لَقَالَ: يَا رَبِّ -أَيُّ: بِيَدَيْهِ- يَعْنِي: وَانصَرَفَ بِهَا إِلَى الْعُلُوِّ،

وَهُمْ بِأَنْفُسِهِمْ لَوْ رَجَعُوا إِلَىٰ فِطْرِهِمْ لَمْ يَتَّجِهُوا إِلَّا إِلَىٰ الْعُلُوِّ.

وَمَعَ ذَلِكَ يُحَاجُّونَ وَيُجَادِلُونَ!! حَتَّىٰ جَادَلُونَا فِي الْحَجِّ - فِي سَنَةٍ مِنَ السَّنَوَاتِ - وَقَالُوا: أَنْتَ مُتَنَقِّصٌ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ، كَيْفَ تَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ فِي السَّمَاءِ؟! فَحَصَرْتَهُ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، كَيْفَ حَصَرْتَهُ فِي جِهَةِ الْعُلُوِّ وَهُوَ فِي جَمِيعِ الْجِهَاتِ؟! فَأَنْتَ الْآنَ مُتَنَقِّصٌ لِلَّهِ، فَتُبُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ. فَقُلْتُ لَهُمْ يَوْمَ كُنَّا فِي عَرَفَةَ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَدْعُونَ اللَّهَ تَعَالَىٰ؟ فَتَوَقَّفُوا وَلَمْ يَقُولُوا شَيْئًا، فَلَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَقُولُوا: نَحْنُ لَا نَرْفَعُ أَيْدِينَا لَهُ. وَلَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَقُولُوا: نَحْنُ نَرْفَعُهَا لِلسَّمَاءِ.

يُضَادُّ هَذَا الْبَاطِلَ الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَا تَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ فِي السَّمَاءِ. بَلْ قُلْ: إِنَّهُ لَيْسَ فِي السَّمَاءِ وَلَا فِي الْأَرْضِ، وَلَا فَوْقَ الْعَالَمِ وَلَا تَحْتَهُ، وَلَا يَمِينًا وَلَا شِمَالًا، وَلَا مُتَّصِلًا وَلَا مُنْفَصِلًا، وَهَذَا عَدَمٌ مُحْضٌ؛ وَهَذَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: لَوْ قِيلَ لَنَا: صِفُوا اللَّهَ بِالْعَدَمِ. مَا وَجَدْنَا أَشَدَّ مِنْ هَذَا الْوَصْفِ اسْتِيعَابًا لِلْعَدَمِ.

فَالصَّحِيحُ مَا سَبَقَ أَنَّهَا مَعِيَّةٌ حَقِيقِيَّةٌ تَلِيْقُ بِجَلَالِ اللَّهِ تَعَالَىٰ وَعَظَمَتِهِ ﴿وَاللَّهُ بِمَا نَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ خِتَامُ الْآيَةِ يَقْتَضِي الْعِلْمَ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ لَا أَحَدَ لَهُ فِطْرَةٌ سَلِيمَةٌ وَعَقْلٌ صَرِيحٌ يُمَكِّنُ أَنْ يَقْبَلَ أَوْ يَتَصَوَّرَ بِأَيِّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ بِذَاتِهِ فِي الْأَرْضِ.

لَكِنْ كَيْفَ يَكُونُ مَعَنَا وَهُوَ فِي السَّمَاءِ؟

يَقُولُ: «فَفِي هَذِهِ الْآيَةِ أَثْبَتَ اللَّهُ تَعَالَىٰ اسْتِوَاءَهُ عَلَى الْعَرْشِ الَّذِي هُوَ أَعْلَى الْمَخْلُوقَاتِ، وَأَثْبَتَ أَنَّهُ مَعَنَا، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ؛ فَإِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا مُمَكِّنٌ».

فَفِي هَذِهِ الْآيَةِ أَثَبَّتَ اللَّهُ تَعَالَى اسْتِوَاءَهُ عَلَى الْعَرْشِ الَّذِي هُوَ أَعْلَى الْمَخْلُوقَاتِ،
وَأَثَبَتْ أَنَّهُ مَعَنَا، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ؛ فَإِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا مُمَكِّنٌ.

وَبَيَانُ إِمْكَانِهِ مِنْ وَجْهِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ النُّصُوصَ جَمَعَتْ بَيْنَهُمَا^[١]. فَيَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ اجْتِمَاعُهُمَا مُحَالًا؛
لَأَنَّ النُّصُوصَ لَا تَدُلُّ عَلَى مُحَالٍ، وَمَنْ ظَنَّ دَلَالَتَهَا عَلَيْهِ فَقَدْ أَخْطَأَ، فَلْيُعِدِ النَّظَرَ
مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ، سَائِلًا مِنْهُ الْهُدَايَةَ وَالتَّوْفِيقَ، بِإِذْنِ جُهِدِهِ فِي
الْوُصُولِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحَقِّ. فَإِنَّ تَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ عَلَى ذَلِكَ، وَإِلَّا فَلْيَكِلِ
الْأَمْرَ إِلَى عَالِمِهِ، وَلْيَقُلْ: آمَنَّا بِهِ، كُلُّ مَنْ عِنْدَ رَبَّنَا، سَبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا
عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ^[٢].

[١] إِذَا جَمَعْتَ النُّصُوصَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مُمَكِّنٌ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «فَيَمْتَنِعُ
أَنْ يَكُونَ اجْتِمَاعُهُمَا مُحَالًا».

[٢] فَأَنْتَ إِذَا وَجَدْتَ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَوْ فِيمَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئَيْنِ
تَظُنُّهُمَا مُتَعَارِضَيْنِ فاعْلَمْ أَنَّ الْخَطَأَ فِي فَهْمِكَ وَلَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِهِ
ﷺ شَيْئَانِ مُتَعَارِضَانِ لَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَبَدًا.

فَاعِدِ النَّظَرَ وَتَأَمَّلْ، وَلَا تَرُدِّ الْحَقَّ بِأَوَّلِ وَهْلَةٍ، فَرُبَّمَا إِذَا تَأَمَّلْتَ وَاسْتَعَنْتَ بِاللَّهِ
عَزَّوَجَلَّ وَصَدَقْتَ اللَّجْوَءَ إِلَيْهِ فِي طَلَبِ الْحَقِّ، يَتَبَيَّنُ لَكَ الْحَقُّ، فَإِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ فَكِلِ
الْأَمْرَ إِلَى عَالِمِهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُنْزِلْ كِتَابًا مُتَنَاقِضًا، وَقُلْ: آمَنَّا بِهِ، كُلُّ مَنْ عِنْدَ
رَبَّنَا. وَهَذَا قَوْلُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ: آمَنَّا بِهِ كُلُّ مَنْ عِنْدَ رَبَّنَا، وَلَا يَضِرُّونَ
كِتَابَ اللَّهِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ وَلَا كِتَابَ اللَّهِ بِسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، بَلْ يَرَوْنَ أَنَّ الْحَقَّ وَاحِدٌ

الثاني: أَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ مَعْنَى الْعُلُوِّ وَالْمَعِيَّةِ؛ فَإِنَّ الْمَعِيَّةَ لَا تَسْتَلْزِمُ الْاِخْتِلَاطَ وَالْحُلُولَ فِي الْمَكَانِ - كَمَا تَقَدَّمَ -، فَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ عَالِيًا بِذَاتِهِ، وَتُضَافُ إِلَيْهِ الْمَعِيَّةُ كَمَا يُقَالُ: مَا زِلْنَا نَسِيرُ وَالْقَمَرُ مَعَنَا. مَعَ أَنَّ الْقَمَرَ فِي السَّمَاءِ^{١١}، وَلَا يُعَدُّ ذَلِكَ تَنَاقُضًا لَا فِي اللَّفْظِ وَلَا فِي الْمَعْنَى، فَإِنَّ الْمُخَاطَبَ يَعْرِفُ مَعْنَى الْمَعِيَّةِ هُنَا، وَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مُقْتَضَاهَا أَنَّ الْقَمَرَ فِي الْأَرْضِ. فَإِذَا جَازَ اجْتِمَاعُ الْعُلُوِّ وَالْمَعِيَّةِ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ فِيهِ حَقُّ الْخَالِقِ أَوَّلَى^{١٢}.

وَأَنَّ الضَّلَالَ فِي أَفْهَامِهِمْ.

[١] وَهَذَا وَاضِحٌ أَيْضًا، وَأَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ مَعْنَى الْعُلُوِّ وَالْمَعِيَّةِ، فَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ عَالِيًا وَبَعِيدًا عَنْكَ جِدًّا وَتُضَافُ إِلَيْهِ الْمَعِيَّةُ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ مَعَكَ وَهَذَا شَيْءٌ وَارِدٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ كَمَا يُقَالُ: مَا زِلْنَا نَسِيرُ وَالْقَمَرُ مَعَنَا. وَلَا أَحَدَ يَفْهَمُ مِنْ مِثْلِ هَذَا التَّعْبِيرِ أَنَّ الْقَمَرَ نَزَلَ فِي الْأَرْضِ، بَلْ يُفْهَمُ أَنَّ الْقَمَرَ فَوْقَ، لَكِنْ لَمْ يَغِبْ عَنَّا. وَحَيْثُ لَا مُنَافَاةَ.

[٢] أَيُّ: أَوَّلَى أَنْ يَكُونَ هُوَ مَعَنَا وَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، كَمَا أَنَّ هَذَا الْقَمَرَ - وَهُوَ كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مِنْ أَصْغَرِ مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ - فِي السَّمَاءِ، وَيَقُولُ: إِنَّهُ مَعَنَا حَقِيقَةً.

فَإِذَا عَرَفَ الْإِنْسَانُ الْمَعَانِيَ وَتَدَبَّرَهَا وَتَأَمَّلَهَا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ لَا تَنَاقُضَ فِي كَلَامِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لَكِنْ إِذَا كُنْتَ لَا تُخَاطَبُ إِلَّا مَنْ لَا يَفْهَمُ مِنَ الْمَعِيَّةِ إِلَّا الْحُلُولَ فِي الْمَكَانِ كَعَامَّةِ النَّاسِ مَثَلًا فَهَذَا لَا تَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَاتُهُ مَعَنَا. وَلَكِنْ تَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ عِلْمَ اللَّهِ مَعَنَا مَثَلًا. وَإِنْ كَانَ هَذَا عِنْدَ التَّحْقِيقِ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ النَّظَرِ، وَأَنَّ الْعِلْمَ صِفَةً فِي الْعَالَمِ لَا تَنْفَكُ عَنْهُ، وَالَّذِي يَنْفَكُ عَنْهُ هُوَ الْمَعْلُومُ.

الثالث: أَنَّهُ لَوْ فُرِضَ أَنَّ بَيْنَ مَعْنَى الْعُلُوِّ وَالْمَعِيَّةِ تَنَاقُضًا وَتَعَارُضًا فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَلْزِمُ فِي حَقِّ الْخَالِقِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِيعِ صِفَاتِهِ^[١]،

فالحقيقة أَنَّ مَعْلُومَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَرْضِ، أَمَّا عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ لَا يَنْفَكُ عَنْ ذَاتِهِ فَلَا يُمَكِّنُ أَنَّ تَقُولَ: إِنَّ عِلْمَ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ. بِمَعْنَى: عِلْمِهِ الَّذِي هُوَ صِفَتُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا مُحَالٌ فَإِنَّ عِلْمَهُ الَّذِي هُوَ صِفَتُهُ لَا يَزِمُ لِدَاتِهِ، لَكِنَّ الَّذِي فِي الْأَرْضِ هُوَ مَعْلُومُهُ، إِلَّا أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْأُمُورِ يُتَسَامَحُ فِي التَّعْبِيرِ فِيهَا مِنْ أَجْلِ إِدْخَالِ الْمَعَانِي الصَّحِيحَةِ فِي أَذْهَانِ الْعَامَّةِ، وَالْعَامَّةُ لَهَا أَفْهَامٌ غَيْرُ أَفْهَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

[١] يَعْنِي: لَوْ فُرِضَ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُوجَدَ مَعِيَّةٌ حَقِيقَةٌ وَعُلُوٌّ حَقِيقِيٌّ فِي الْمَخْلُوقِ، وَأَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ غَيْرُ مُمَكِّنٍ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ، فَتَقُولَ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ غَيْرُ مُمَكِّنٍ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَكُونَ مُتَمَنِّعًا فِي حَقِّ الْخَالِقِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، فَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ مُتَمَنِّعًا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَخْلُوقِ، وَلَكِنَّهُ غَيْرُ مُتَمَنِّعٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْخَالِقِ، أَرَأَيْتَ لَوْ قِيلَ مَثَلًا هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ تُخَاطَبَ جَمَاعَةٌ كَبِيرَةٌ لَا يُحْصِيهَا إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى فِي آنٍ وَاحِدٍ وَفِي لَحْظَةٍ وَاحِدَةٍ، تُخَاطَبُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِخِلَافِ خِطَابِكَ لِلْآخَرِ؟

فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ لَا يُمَكِّنُ، وَأَمَّا فِي حَقِّ الْخَالِقِ فَمُمَكِّنٌ، فَهُوَ يُخَاطَبُ الَّذِي يَقُولُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ يَقُولُ: حَمْدِي عَبْدِي. وَالثَّانِي الَّذِي يَقُولُ: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ يَقُولُ: مَجْدِي عَبْدِي. وَالثَّالِثُ الَّذِي يَقُولُ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ يَقُولُ: هَذَا لِعَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ. وَلَوْ كَانُوا فِي آنٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِيعِ صِفَاتِهِ، فَلَا يَلْزِمُ مِنْ امْتِنَاعِ الشَّيْءِ فِي حَقِّ

فَلَا تُقَاسُ مَعِيَّتُهُ بِمَعِيَّةِ خَلْقِهِ، وَلَا تَقْتَضِي مَعِيَّتُهُ لَهُمْ أَنْ يَكُونَ مُخْتَلِطًا بِهِمْ أَوْ حَالًا فِي أَمَكْتَتِهِمْ؛ لَوْجُوبِ عُلُوِّهِ بِذَاتِهِ؛ وَلِأَنَّهُ لَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، بَلْ هُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ^[١].

وَبِنَحْوِ هَذِهِ الْوُجُوهِ يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَ مَا ثَبَتَ مِنْ عُلُوِّ اللَّهِ بِذَاتِهِ وَكَوْنِهِ قَبْلَ وَجْهِ الْمَصْلِيِّ^[٢].

الْمَخْلُوقِ أَنْ يَكُونَ مُتَمَنِّعًا فِي حَقِّ الْخَالِقِ كَمَا لَا يَلْزَمُ فِي الشَّيْءِ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا لِبَقَاءِ الْمَخْلُوقِ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا لِبَقَاءِ الْخَالِقِ، فَالْأَكْلُ وَالشَّرْبُ وَالْهَوَاءُ كُلُّهَا وَاجِبَةٌ لِبَقَاءِ الْمَخْلُوقِ، فَلَوْ لَمْ يَأْكُلْ وَيَشْرَبْ مَاتَ، وَهِيَ فِي حَقِّ الْخَالِقِ مُتَمَنِّعَةٌ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا حَيَاتُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا قِيَاسَ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ، وَأَنَّهُ لَا يَسْتَوِي الْخَالِقُ وَالْمَخْلُوقُ فِي قِيَاسِ تَمْثِيلِيٍّ، وَلَا فِي قِيَاسِ شُمُولِيٍّ أَبَدًا.

[١] إِذَنْ: عُلُوُّ اللَّهِ تَعَالَى بِذَاتِهِ حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾، وَالْأَصْلُ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ يَكُونُ حَقِيقَةً عَلَى ظَاهِرِهِ.

وَكَوْنُ اللَّهِ تَعَالَى مَعَنَا حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَاطَبَنَا بِذَلِكَ، فَيَجِبُ أَنْ يَبْقَى عَلَى ظَاهِرِهِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْقَوْلِ بَأَنَّ الْمَعِيَّةَ حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهَا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ فِي الْأَرْضِ، لِأَنَّنَا نَشَاهِدُ أَنَّ الْقَمَرَ فِي السَّمَاءِ حَقِيقَةٌ وَهُوَ مَعَنَا حَقِيقَةٌ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَرْضِ.

[٢] فَإِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عُلُوُّ اللَّهِ تَعَالَى، وَثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَبْصُقَ الْمَصْلِيَّ

فَيُقَالُ: الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مِنْ وُجُوهٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ النُّصُوصَ جَمَعَتْ بَيْنَهُمَا، وَالنُّصُوصُ لَا تَأْتِي بِالْمُحَالِ^(١).

الثَّانِي: أَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ مَعْنَى الْعُلُوِّ وَالْمُقَابَلَةِ، فَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ عَالِيًا وَهُوَ مُقَابِلٌ؛ لِأَنَّ الْمُقَابَلَةَ لَا تَسْتَلْزِمُ الْمُحَادَاةَ، أَلَا تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ يَنْظُرُ إِلَى الشَّمْسِ حَالَ بُزُوعِهَا فَيَقُولُ: إِنَّهَا قَبْلَ وَجْهِِي. مَعَ أَنَّهَا فِي السَّمَاءِ، وَلَا يُعَدُّ ذَلِكَ تَنَاقُضًا فِي اللَّفْظِ وَلَا فِي الْمَعْنَى، فَإِذَا جَازَ هَذَا فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ فَفِي حَقِّ الْخَالِقِ أَوَّلَى^(٢).

قَبْلَ وَجْهِهِ، وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ»^(١)، فَأَثْبَتَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ قَبْلَ وَجْهِ الْإِنْسَانِ مَعَ أَنَّهُ فَوْقَ السَّمَوَاتِ، فَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ هَذَا؟ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا مُمَكِّنٌ.

[١] فَنُصُوصُ الْعُلُوِّ كَثِيرَةٌ، وَكَوْنُهُ عَزَّجَلَّ قَبْلَ وَجْهِ الْمُصَلِّي أَمْرٌ ثَابِتٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[٢] فَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَبْلَ وَجْهِ الْمُصَلِّي وَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ هَذَا تَنَاقُضٌ. وَعِنْدَمَا تَتَضَيَّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ وَأَنْتَ وَاقِفٌ أَمَامَهَا فَإِنَّهَا تَكُونُ قَبْلَ وَجْهِكَ وَهِيَ فِي السَّمَاءِ فَوْقَ، وَلَا يُعَدُّ ذَلِكَ تَنَاقُضًا فِي اللَّفْظِ وَلَا فِي الْمَعْنَى، فَإِذَا جَازَ هَذَا فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ فَفِي حَقِّ الْخَالِقِ أَوَّلَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ: «إِذَا جَازَ هَذَا فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ فَفِي حَقِّ الْخَالِقِ أَوَّلَى» مَا مُرَادُهُ بِذَلِكَ؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب حك البزاق من المسجد، رقم (٤٠٦)، ومسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن البصاق في المسجد، رقم (٥٤٧)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الثالث: أَنَّهُ لَوْ فُرِضَ أَنَّ بَيْنَ مَعْنَى الْعُلُوِّ وَالْمُقَابَلَةِ تَنَاقُضًا وَتَعَارُضًا فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَلْزَمُ فِي حَقِّ الْخَالِقِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِيعِ صِفَاتِهِ، فَلَا يَقْتَضِي كَوْنُهُ قَبْلَ وَجْهِ الْمُصَلِّي أَنْ يَكُونَ فِي الْمَكَانِ أَوْ الْحَائِطِ الَّذِي يُصَلِّي إِلَيْهِ؛ لَوْ جُوبِ عُلُوُّهُ بِذَاتِهِ؛ وَلِأَنَّهُ لَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، بَلْ هُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

قلنا: مُرَادُهُ قِيَاسُ الْأَوَّلَى لَا فِي قِيَاسِ التَّمَثِيلِ، يَعْنِي: كُلُّ مَا أُمْكِنَ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ فَهُوَ مُمَكِّنٌ فِي حَقِّ الْخَالِقِ، إِلَّا مَا تَضَمَّنَ نَقْصًا فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ الْخَالِقُ كَمَا لَوْ قُلْنَا: إِنَّ الْمَخْلُوقَ يُمَكِّنُ أَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ، لَكِنْ فِي حَقِّ الْخَالِقِ مُتَمَنِّعٌ؛ لِأَنَّهُ نَقْصٌ.

[١] كَذَلِكَ أَيْضًا لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى قَبْلَ وَجْهِ الْمُصَلِّي أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْحَائِطِ الَّذِي أَمَامَهُ أَوْ فِي الْمِحْرَابِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُنَافِي وَجُوبَ عُلُوِّ اللَّهِ؛ وَلِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ مُحِيطًا بِاللَّهِ، وَاللَّهُ عَزَّوَجَلَّ لَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ مِنَ مَخْلُوقَاتِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: التَّعْيِيرُ بَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ قَدْ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ، لَكِنْ يَجُوزُ؟
قلنا: عَبَرْنَا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ كَلَامَ هَؤُلَاءِ إِنَّمَا نَقَوْا ذَلِكَ؛ لِاعْتِقَادِهِمُ التَّلَازِمَ بَيْنَهُمَا، أَمَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَلْزَمُ. فَهَذَا يَقْتَضِي الْجَوَازَ، وَهُنَا يُؤْخَذُ الْامْتِنَاعُ مِنْ طَرِيقِ آخَرَ، وَالْكَلَامُ هُنَا فِي رَدِّ قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى كَذَا وَكَذَا. فَنَحْنُ الْآنَ نُرِيدُ نَفْيَ قَوْلِهِمْ، ثُمَّ إِنَّهُ هَلْ يَجُوزُ أَوْ لَا يَجُوزُ يَنْبَنِي عَلَى أُدْلَةٍ أُخْرَى.

فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّهُ لَا مُعَارَضَةَ بَيْنَ مَا ثَبَتَ مِنْ عُلُوِّ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَمَا ثَبَتَ مِنْ
 كَوْنِهِ قَبْلَ وَجْهِ الْمُصَلِّي، وَهَكَذَا كُلُّهَا وَجَدْتَ النُّصُوصَ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَوْ فِي سُنَّةِ
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ظَاهِرُهَا التَّعَارُضُ فَإِنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْكَ أَنْ تَتَأَمَّلَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى؛
 لِيَتَبَيَّنَ لَكَ أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ بَيْنَ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَبَدًا.





البَابُ الثَّالِثُ عَشَرَ

فِي نُزُولِ اللَّهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا



فِي (الصَّحِيحَيْنِ) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ»^[١].

[١] فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ بَيَانِ فَضْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ مَا هُوَ ظَاهِرٌ، فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَعَ كَمَالِ غِنَاهُ عَنْ خَلْقِهِ يَتَلَطَّفُ إِلَيْهِمْ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِالْإِسْتِعْطَافِ وَالِدُّعَاءِ يَقُولُ: الْأُولَى: «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ» وَهَذَا غَايَةُ مَا يَكُونُ مِنَ الْكَرَمِ أَنْ يَعْرِضَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كَرَمَهُ عَلَى عِبَادِهِ لِيَقْبَلُوهُ، فَإِذَا قَالَ: «يَا رَبِّ» هَذَا دُعَاءٌ يُجِيبُهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَى دُعَائِهِ.

الثَّانِيَةُ: «مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ» فَإِذَا قَالَ: «أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ» هَذَا سُؤَالٌ، وَإِذَا سَأَلَ أُعْطِيَ.

الثَّلَاثَةُ: «مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ» هَذَا سُؤَالُ الْمَغْفِرَةِ الَّتِي بِهَا مَحْوُ الذُّنُوبِ، فَفِي قَوْلِهِ: «مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ» هَذِهِ أُمُورٌ مَحْبُوبَةٌ إِلَى الْعَبْدِ يَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُحَقِّقَهَا لَهُ، وَفِي قَوْلِهِ: «مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ» أُمُورٌ مَكْرُوهَةٌ يَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُخَلِّصَهُ مِنْهَا، فَالْإِنْسَانُ مُحْتَاجٌ إِلَى رَبِّهِ عَزَّوَجَلَّ مِنْ نَاحِيَتَيْنِ: أُمُورٌ تَنْفَعُهُ يَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ تَحْقِيقَهَا، وَأُمُورٌ تَضُرُّهُ يَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ الْخَلَّاصَ مِنْهَا.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوُ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ نَفْسًا مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَاتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى تَلْقَى ذَلِكَ بِالْقُبُولِ^[١].

وَنُزُولُهُ تَعَالَى إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا مِنْ صِفَاتِهِ الْفَعْلِيَّةِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ وَحِكْمَتِهِ، وَهُوَ نُزُولٌ حَقِيقِيٌّ يَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ^[٢].

وَلَا يَصِحُّ تَحْرِيفُ مَعْنَاهُ إِلَى نُزُولِ أَمْرِهِ، أَوْ رَحْمَتِهِ، أَوْ مَلَكٍ مِنْ مَلَائِكَتِهِ^[٣]، فَإِنَّ هَذَا بَاطِلٌ لَوْجُوه:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَضَافَ النُّزُولَ إِلَى اللَّهِ، وَالْأَصْلُ أَنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يُضَافُ إِلَى مَنْ وَقَعَ مِنْهُ أَوْ قَامَ بِهِ^[٤]،

[١] وَهَذَا الْعَدَدُ الْكَثِيرُ يَجْعَلُهُ مِنْ قَبِيلِ الْمُتَوَاتِرِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

[٢] كَوْنُ النُّزُولِ مِنَ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ يَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ إِنْ شَاءَ فَعَلَ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ نُزُولٌ حَقِيقِيٌّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَضَافَ النُّزُولَ إِلَى نَفْسِهِ «يَنْزِلُ رَبُّنَا» فَإِذَا كَانَ اللَّهُ قَدْ أَضَافَ النُّزُولَ إِلَى نَفْسِهِ فَالْمُرَادُ أَنَّهُ هُوَ يَنْزِلُ بِنَفْسِهِ حَقِيقَةً بِذَاتِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ كَمَا سَبَقَ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يُضِيفُهُ اللَّهُ إِلَى نَفْسِهِ فَالْمُرَادُ إِلَيْهِ ذَاتِهِ، وَإِلَّا لَكَانَ الْكَلَامُ مُلْبِسًا وَمُلْغَرًا فِيهِ.

[٣] كَمَا قَدْ قِيلَ بِذَلِكَ كُلُّهُ، فَإِنَّ بَعْضَهُمْ حَرَّفَ الْمَعْنَى فَقَالَ: يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا أَيُّ: يَنْزِلُ أَمْرُهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا. وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

[٤] هَذَا هُوَ الْأَصْلُ فَإِذَا قُلْتَ: قَامَ فَلَانٌ. فَالْأَصْلُ أَنَّ الْقَائِمَ فَلَانٌ الَّذِي

فَإِذَا صُرِفَ إِلَى غَيْرِهِ كَانَ ذَلِكَ تَحْرِيفًا يُخَالِفُ الْأَصْلَ.

الثَّانِي: أَنَّ تَفْسِيرَهُ بِذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ شَيْءٌ مَحْدُوفٌ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْحَذْفِ^[١].

الثَّالِثُ: أَنَّ نُزُولَ أَمْرِهِ أَوْ رَحْمَتِهِ لَا يَخْتَصُّ بِهَذَا الْجُزْءِ مِنَ اللَّيْلِ، بَلْ أَمْرُهُ وَرَحْمَتُهُ يَنْزِلَانِ كُلُّ وَقْتٍ^[٢].

فَإِنْ قِيلَ: الْمُرَادُ نُزُولِ أَمْرِ خَاصٍّ وَرَحْمَةٍ خَاصَّةٍ، وَهَذَا لَا يَلَزِمُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَقْتٍ^[٣].

وَقَعَ مِنْهُ الْقِيَامُ، وَإِذَا قُلْتَ: مَاتَ فُلَانٌ. فَالْأَصْلُ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي مَاتَ؛ وَلِهَذَا قُلْنَا: «يُضَافُ إِلَى مَنْ وَقَعَ مِنْهُ» مِثْلُ: قَامَ، «أَوْ قَامَ بِهِ» مِثْلُ: مَاتَ، فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ: وَقَعَ مِنْهُ الْمَوْتُ، وَلَكِنْ يُقَالُ: قَامَ بِهِ وَاتَّصَفَ بِالْمَوْتِ. هَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

[١] فَإِذَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا» أَيُّ: يَنْزِلُ أَمْرُ رَبِّنَا، فَمَعْنَاهُ: أَنَّ فِي الْكَلَامِ شَيْئًا مَحْدُوفًا، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْحَذْفِ.

[٢] فَإِنَّ نُزُولَ الْأَمْرِ وَنُزُولَ الرَّحْمَةِ لَا يَخْتَصُّ بِهَذَا الْجُزْءِ مِنَ اللَّيْلِ، بَلْ كُلُّ لَحْظَةٍ، وَأَوَامِرُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ نَازِلَةٌ فِي كُلِّ لَحْظَةٍ، وَرَحْمَتُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى نَازِلَةٌ.

[٣] لَوْ قَالَ قَائِلٌ: الْمُرَادُ بِنُزُولِ أَمْرِهِ أَمْرٌ خَاصٌّ غَيْرُ الْأَمْرِ الْعَامِّ الَّذِي يَنْزِلُ كُلُّ وَقْتٍ، أَوِ الْمُرَادُ بِالرَّحْمَةِ رَحْمَةٌ خَاصَّةٌ فِي هَذَا الْجُزْءِ مِنَ الزَّمَنِ لَا الرَّحْمَةُ الْعَامَّةُ الَّتِي تَنْزِلُ كُلُّ وَقْتٍ.

فالجواب: أنه لو فرض صحة هذا التقدير والتأويل فإن الحديث يدل على أن منتهى نزول هذا الشيء هو السماء الدنيا^[١]، وأي فائدة لنا في نزول رحمة إلى السماء الدنيا حتى يُخبرنا النبي ﷺ عنها^[٢].

الرابع: أن الحديث دل على أن الذي ينزل يقول: «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِبْ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ»، ولا يمكن أن يقول ذلك أحدٌ سوى الله سبحانه وتعالى^[٣].

[١] يعني: لو قلنا: إنها رحمة خاصة تنزل إلى السماء حين يبقى ثلث الليل الآخر، أو قلنا: إنه أمر خاص. فهنا نقول: «وأي فائدة لنا في نزول رحمة إلى السماء الدنيا حتى يُخبرنا النبي ﷺ عنها».

[٢] ما الفائدة إذا كانت لا تصل هذه الرحمة إلى الأرض ونستفيع منها، فأي فائدة لنا حتى يُخبرنا عنها رسول الله ﷺ، فبطل بذلك أن يكون المراد بالنزول نزول الأمر أو الرحمة.

[٣] هل يمكن أن الأمر يقول: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِبْ لَهُ؟ أو الرحمة تقول: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِبْ لَهُ؟ أو الملك يقول: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِبْ لَهُ؟ وبهذا يتبين بطلان هذا التحريف، وأن الصواب أن الذي ينزل هو الله تبارك وتعالى حقيقة، ولكن هنا مسألة وهي: «هل يخلو العرش من الله عز وجل عند نزوله إلى السماء الدنيا أو لا يخلو؟».

هل يخلو العرش من الله عز وجل عند نزوله إلى السماء الدنيا أو لا يخلو؟

نقول: اختلف العلماء في ذلك على أقوال:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهِذَا، وَأَنَّهُ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ ^(١) فِي السُّؤَالِ عَنْ كَيْفِيَّةِ الْاسْتِوَاءِ قَالَ: السُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ. فَالسُّؤَالُ هَلْ يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ أَوْ لَا يَخْلُو؟ هَذَا مِنَ الْبِدْعِ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَا سَأَلُوا النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّنَا نَعْلَمُ أَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ وَرُودُ هَذَا عَلَى الْقَلْبِ حَقًّا أَوْ بَاطِلًا؛ فَإِنْ كَانَ بَاطِلًا فَلَا يَنْبَغِي إِيْرَادُهُ، وَإِنْ كَانَ حَقًّا فَإِنَّمَا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يَمَّا يَنْبَغِي أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ الْإِنْسَانُ لَكَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَوَّلِي النَّاسِ بِأَنْ يَتَكَلَّمُوا بِهِ؛ وَهَذَا نَقُولُ: إِنَّ الْأَوَّلَى الْكَفُّ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ. لَا تَقُلْ: يَخْلُو أَوْ مَا يَخْلُو. قُلْ كَمَا سَمِعْتَ يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْكَ أَنْ يَخْلُو عَرْشُهُ مِنْهُ أَوْ لَا يَخْلُو.

الْقَوْلُ الثَّانِي: وَقَالَ بِهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ الْعَرْشَ يَخْلُو مِنْهُ. وَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْعَرْشَ يَخْلُو مِنْهُ قَوْلٌ بِلَا عِلْمٍ، فَإِنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَنْفِي عَنْهُ هَذِهِ الصِّفَةُ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَلَيْسَ هُنَاكَ دَلِيلٌ، ثُمَّ إِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ فَإِنَّهُ يُوْهِمُ أَنْ تَكُونَ الْأَمْكِنَةُ مُحْضَرُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، فَيَكُونُ عَلَى الْعَرْشِ، ثُمَّ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ، فَيَكُونُ عَلَى السَّمَاءِ، وَهَذَا شَيْءٌ مُسْتَحِيلٌ.

الْقَوْلُ الثَّالِثُ فِي الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُ يَنْزِلُ وَلَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ؛ لِأَنَّ النُّصُوصَ أَثْبَتَتْ نَزْوَلَهُ وَأَثْبَتَتْ أَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى الْعَرْشِ، فَثُبَّتْ أَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى الْعَرْشِ، وَأَنَّهُ يَنْزِلُ، وَلَا تَنَاقُضُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ.

(١) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٦٦٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم (٨٦٧)، وأبو نعيم في الحلية (٣٢٥/٦)، والدارمي في الرد على الجهمية رقم (١٠٤).

وإِلَى هَذَا ذَهَبَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَالَ: إِنَّا نَقُولُ: يَنْزِلُ وَلَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ، وَلَكِنْ عِنْدِي أَنَّ الْأَوَّلَى الْكَفُّ عَنْ إِيرَادِ هَذَا السُّؤَالِ مُطْلَقًا، وَنَقُولُ: إِنَّ الصَّحَابَةَ مَا سَأَلُوا النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَلَوْ كَانَ هَذَا مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَعْتَقِدَهَا إِثْبَاتًا أَوْ نَفِيًا لَبَيَّنَهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَدِلَّ مُسْتَدِلٌّ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي بِأَنْ اسْتَوَاءَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْعَرْشِ مِنْ صِفَاتِهِ الْفَعْلِيَّةِ، وَالصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةِ تَرْجِعُ إِلَى الْمَشِئَةِ، فَمَتَى شَاءَ فَعَلَهَا وَمَتَى شَاءَ لَمْ يَفْعَلْهَا؟

نَقُولُ: هُوَ مِنَ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةِ، لَكِنْ مِنَ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَمَّا نَزَلَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا تَرَكَ الاسْتِوَاءَ عَلَى الْعَرْشِ. لَا نَجْزِمُ فِيهِ؛ وَلِهَذَا قُلْتُ: إِنَّ أَقْرَبَ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ هُوَ الْإِمْسَاكُ عَنْ هَذَا الشَّيْءِ، أَيْ: عَنْ إِيرَادِ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ عَنْهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ نُزُولُ اللَّهِ تَعَالَى بِذَاتِهِ حَقِيقِيًّا، فَهَلِ السَّمَوَاتُ وَالْمَلَائِكَةُ تَكُونُ فَوْقَ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ تَحْتَهُ؟

قُلْنَا: يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى لَوْ نَزَلَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَاسَ بِخَلْقِهِ فَنَقُولُ: يَنْزِلُ وَهُوَ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ؛ وَلِذَلِكَ لَمَّا خَافَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَرْفَعُ السَّمَاءَ الدُّنْيَا فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ؛ لِأَجْلِ أَنْ لَا يَكُونَ فَوْقَهُ شَيْءٌ مِنَ السَّمَوَاتِ، وَلَكِنْ هَذَا خَطَأٌ لِأَنَّهُ إِذَا رَفَعَ السَّمَاءَ الدُّنْيَا صَارَتْ عَلِيًّا وَلَيْسَتْ بِدُنْيَا.

فَالصَّوَابُ أَنْ نُعْرِضَ عَنْ هَذَا كُلِّهِ بِقُلُوبِنَا وَالسِّتِنَا، وَأَنْ يَسَعَنَا مَا وَسِعَ
الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَنُؤْمِنَ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كَمَا أَخْبَرَ عَنْهُ
رَسُولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلَا نَتَجَاوَزُ ذَلِكَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَنَّا مَا كُلَّفْنَا بِهِذَا، لَوْ كَانَ هَذَا
مِمَّا نُكَلِّفُ بِهِ لَكَانَ اللَّهُ تَعَالَى يُبَيِّنُهُ بَيَانًا شَافِيًا؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالْعَقِيدَةِ، وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ
الْعَقِيدَةُ وَاضِحَةً مَبْنِيَّةً عَلَى أَمْرٍ وَاضِحٍ.

✱ ✱ ✱



فَصْلٌ



فِي الْجَمْعِ بَيْنَ نُصُوصِ عُلُوِّ اللَّهِ تَعَالَى بِذَاتِهِ وَنُزُولِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا



عُلُوُّ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ صِفَاتِهِ الدَّاتِيَّةِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنفَكَّ عَنْهَا، وَهُوَ لَا يُنَافِي مَا جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ مِنْ نُزُولِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا^[١].

وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ النُّصُوصَ جَمَعَتْ بَيْنَهُمَا، وَالنُّصُوصُ لَا تَأْتِي بِالْمَحَالِ كَمَا تَقَدَّمَ.

الثَّانِي: أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِيعِ صِفَاتِهِ، فَلَيْسَ نُزُولُهُ كَنُزُولِ الْمَخْلُوقِينَ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهُ يُنَافِي عُلُوَّهُ وَيُنَاقِضُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^[٢].

[١] فَالْعُلُوُّ صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ، وَمَعْنَى ذَاتِيَّةٌ، أَيُّ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مُتَّصِفًا بِهَا، وَهُوَ أَمْرٌ سَمْعِيٌّ عَقْلِيٌّ فِطْرِيٌّ كَمَا سَبَقَ، فَإِذَا وَرَدَ مَا ظَاهِرُهُ يُنَافِي ذَلِكَ فَإِنَّا نَجْمَعُ بَيْنَهُمَا فَنَقُولُ: فِي مَسْأَلَةِ النُّزُولِ: «الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ النُّصُوصَ جَمَعَتْ بَيْنَهُمَا، وَالنُّصُوصُ لَا تَأْتِي بِالْمَحَالِ كَمَا تَقَدَّمَ.

الثَّانِي: أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِيعِ صِفَاتِهِ، فَلَيْسَ نُزُولُهُ كَنُزُولِ الْمَخْلُوقِينَ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهُ يُنَافِي عُلُوَّهُ وَيُنَاقِضُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

[٢] إِذَا قُلْنَا: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَإِنَّ اللَّهَ أَخْبَرَنَا بِأَنَّهُ يَنْزِلُ، وَأَخْبَرَنَا أَنَّهُ

فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ فَتُبِتُ أَنَّهُ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، وَأَنَّهُ يَنْزِلُ، وَنَقُولُ: إِنَّ هَذَا أَمْرٌ أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ، وَلَا يُثْبِتُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ شَيْئًا مُحَالًا أَبَدًا، وَنَسْلَمُ مِنْ كُلِّ الْإِيرَادَاتِ الَّتِي يُورِدُهَا أَهْلُ الشُّبْهِ عَلَيْنَا.

مِمَّا أُورِدَ عَلَى حَدِيثِ النَّزُولِ أَنَّ ثُلُثَ اللَّيْلِ الْآخِرِ يَدُورُ عَلَى الْكُرَةِ الْأَرْضِيَّةِ حَيْثُ يَنْتَقِلُ بِاللَّحْظَةِ مِنْ هَذَا الْمَكَانِ إِلَى هَذَا الْمَكَانِ، فَهَلْ يَسْتَلْزِمُ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَكُونُ نَازِلًا دَائِمًا؟ نَقُولُ كَمَا قُلْنَا قَبْلَ قَلِيلٍ: مَنْ كَانَ عَنْدهُمْ ثُلُثُ اللَّيْلِ فَالنُّزُولُ الْإِلَهِيُّ ثَابِتٌ فِي حَقِّهِمْ، وَمَنْ طَلَعَ عَنْدهُمْ الْفَجْرُ فَالنُّزُولُ الْإِلَهِيُّ قَدْ انْتَهَى فِي حَقِّهِمْ، وَإِنْ كَانَ مَوْجُودًا عِنْدَ آخَرِينَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يُقَاسُ بِالْخَلْقِ، فَقَدْ يَكُونُ بِالنِّسْبَةِ لَهُدِ الْمَنْطِقَةِ مِنَ الْأَرْضِ نَازِلًا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا؛ لِأَنَّهَا فِي ثُلُثِ اللَّيْلِ الْآخِرِ، وَبِالنِّسْبَةِ لِلْمَنْطِقَةِ الْأُخْرَى غَيْرُ نَازِلٍ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي الثُّلُثِ الْآخِرِ مِنَ اللَّيْلِ، وَكُلُّ الْأَمْرِ يَنْبَنِي عَلَى التَّسْلِيمِ التَّامِّ بِمَا جَاءَ فِي النُّصُوصِ، فَأَنْتَ إِذَا سَلَّمْتَ تَسْلِيمًا تَامًّا وَآمَنْتَ إِيمَانًا كَامِلًا لَمْ تَرِدْ عَلَيْكَ هَذِهِ الشُّبُهَاتُ.





البَابُ الرَّابِعُ عَشَرَ

فِي إِثْبَاتِ الْوَجْهِ لِلَّهِ تَعَالَى^[١]



مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ اللَّهَ وَجْهًا حَقِيقِيًّا يَلِيقُ بِهِ مَوْصُوفًا بِالْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ^[٢].

[١] إِثْبَاتُ الْوَجْهِ لِلَّهِ تَعَالَى هُوَ مَا يَقُولُ بِهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

[٢] وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ هُمُ الَّذِينَ اجْتَمَعُوا عَلَى السُّنَّةِ، وَأَخَذُوا بِهَا، وَلَمْ يَتَفَرَّقُوا بِهَا، وَقَدْ ادَّعَى بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يَنْطَبِقُ عَلَى ثَلَاثِ طَوَائِفَ: الْأَثَرِيَّةَ، وَالْأَشْعَرِيَّةَ، وَالْمَأْثُرِيَّةَ، وَزَعَمُوا أَنَّ الْأَشْعَرِيَّةَ وَالْمَأْثُرِيَّةَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَلَكِنْ هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ الْوَصْفَ لَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِمْ أَيْ: أَنَّهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ، وَأَيْنَ السُّنَّةُ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ؟! وَأَيْنَ السُّنَّةُ مِنَ الْمَأْثُرِيَّةِ؟! ثُمَّ إِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ جَمَاعَةٌ وَأَنْتُمْ الْآنَ مُعْتَرِفُونَ بِأَنَّ هَؤُلَاءِ ثَلَاثُ فِرَقٍ، وَالْجَمَاعَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا فِرْقَةً وَاحِدَةً، وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ هَذَا الْوَصْفَ لَا يَصْدُقُ إِلَّا عَلَى الْأَثَرِيَّةِ فَقَطْ؛ وَلِهَذَا قَالَ السَّفَّارِينِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الدُّرَّةِ» - لَمَّا ذَكَرَ افْتِرَاقَ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً -^(١):

وَلَيْسَ هَذَا النَّصُّ جَزْمًا يُعْتَبَرُ فِي فِرْقَةٍ إِلَّا عَلَى أَهْلِ الْأَثَرِ

(١) العقيدة السفارينية (ص: ٤٥).

وَقَدْ دَلَّ عَلَى ثُبُوتِهِ لِلَّهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ^[١].

فَمِنْ أَدَلَّةِ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾
[الرحمن: ٢٧]^[٢].

أي: الأثريين؛ لأن الأثريين فرقة واحدة أخذت بالسنة مجتمعة عليها.

مسألة: ما الفرق بين المائريديَّة والأشعرية؟

الجواب: الفرق بينهما أنَّ المائريديَّة يزيدون صفة ثامنة وهي الخلق فيثبتونها بخلاف الأشعرية، وهذا الاختلاف في باب الصفات، وقد يختلفون في أسماء الإيمان والدين والقدر، مثل الجهمية والمعتزلة يتفقون في باب الصفات ويختلفون في باب أسماء الإيمان والدين وفي باب القدر.

مسألة: بعضهم يقول في المائريديَّة: إنهم أقرب الناس إلى أهل السنة والجماعة؟

الجواب: نعم نظراً لأنهم يزيدون صفة الخلق.

[١] أي: ثبوت الوجه لله دلَّ عليه الكتاب والسنة.

[٢] هذا بعد قوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، قال بعض أهل العلم:

ينبغي للإنسان أن يصل بين الآيتين فيقول: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾؛ لأجل أن يتبين بذلك الفرق بين الخالق والمخلوق؛ لأنك لو قلت: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ وسكت لم يكن هناك ارتباط بين الأولى والثانية وإذا قلت: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ تبين بذلك كمال الخالق وتمييزه عن المخلوق.

وقوله: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ ﴿ذُو﴾ صِفَةٌ لـ ﴿وَجْهُ﴾ لَا لـ (رَبِّ)؛ ولهذا جَاءَتْ بِالرَّفْعِ، أَمَا قَوْلُهُ: ﴿نَبِّزَكَ أَنْتُمْ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨] فـ ﴿ذِي﴾ صِفَةٌ لـ «رَبِّ» وَلَيْسَتْ لـ «اسْمٍ»؛ لِأَنَّ الَّذِي يُوصَفُ بِالْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ هُوَ اللَّهُ أَوْ وَجْهُ اللَّهِ.

وقوله: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْجَهْلِ وَالسَّفَهَةِ إِلَى أَنَّ اللَّهَ يَفْنَى إِلَّا وَجْهَهُ، وَاسْتَدَلُّوا لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وَلَكِنَّ هَذَا مِنَ الْخَطَأِ الْعَظِيمِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَمْدَحُ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ يَهْلِكُ إِلَّا وَجْهَهُ، وَلَكِنْ عَبَّرَ بِالْوَجْهِ عَنِ الذَّاتِ؛ لِأَنَّ الْوَجْهَ هُوَ الْمَوْصُوفُ بِالْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ وَالْوَجْهَ هُوَ أَشْرَفُ مَا يَكُونُ فِي الْإِنْسَانِ؛ فَلِهَذَا عَبَّرَ اللَّهُ عَنْ نَفْسِهِ بِالْوَجْهِ فَقَالَ: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ وَقَالَ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨].

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ إِلَّا مَا أُرِيدَ بِهِ وَجْهَهُ، وَاسْتَدَلَّ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، قَالَ: فَكُلُّ شَيْءٍ لَا يُرَادُّ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ فَإِنَّهُ هَالِكٌ تَالِفٌ، وَالْآيَةُ قَدْ نَقُولُ: إِنَّهَا تَشْمَلُ الْمَعْنَيْنِ.

مَسْأَلَةٌ: قَوْلُنَا: إِنَّهُ عَبَّرَ سُبْحَانَهُ بِالْوَجْهِ عَنِ الذَّاتِ؛ لِأَنَّ الْوَجْهَ أَشْرَفُ مَا يَكُونُ، هَذَا فِي الْإِنْسَانِ، لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ تَعَالَى لَمْ يَرِدْ أَنَّ أَشْرَفَ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ الْوَجْهَ، فَيَكُونُ هَذَا تَكَلُّمًا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ عِلْمٍ!!.

الْجَوَابُ: لَمْ نَتَكَلَّمْ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَسَالِيبُ مَعْرُوفَةٍ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالْقُرْآنُ نَزَلَ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فَعِنْدَمَا نَقُولُ مَثَلًا: وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ.

فَلَا شَكَّ أَنَّ تَعْلِيْقَ هَذَا الْبَقَاءِ الَّذِي هُوَ صِفَةُ كَمَالٍ بِهَذَا الشَّيْءِ الْمُعَيَّنِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَكْمَلُ مِنْ غَيْرِهِ - يَعْنِي: حَتَّى مِنْ غَيْرِ بَابِ الْقِيَاسِ - وَلَكِنْ بِلَا شَكٍّ لَا يُقَالُ: إِنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ يَفْنَى وَيَبْقَى وَجْهَهُ فَقَطْ، أَوْ يَهْلِكُ وَيَبْقَى وَجْهَهُ فَقَطْ؛ لِأَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ وَاسِعَةٌ تُعَبِّرُ عَنْ مِثْلِ هَذَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ قَوْلُنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ إِنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الذَّاتُ مِنَ التَّأْوِيلِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ؟

قُلْنَا: لَا تَأْوِيلَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ حَتَّى فِي قَوْلِهِ: ﴿أَبْنَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ﴾ [الليل: ٢٠]، ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا أَبْنَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ﴾ [الرعد: ٢٢]، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، دَائِمًا يُعَبَّرُ بِالْوَجْهِ عَنْ الذَّاتِ حَتَّى بِمُقْتَضَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ هُمْ لَا يُرِيدُونَ الْوَجْهَ فَقَطْ، بَلْ يُرِيدُونَ الذَّاتَ كُلَّهَا، فَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ التَّأْوِيلِ، بَلْ إِنَّ هَذَا هُوَ مُقْتَضَى هَذَا الْأَسْلُوبِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، فَقَدْ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِيهَا عَلَى قَوْلَيْنِ:

فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْمُرَادَ بِالْوَجْهِ هُنَا الْجِهَةُ، وَجَعَلَ قَرِينَةَ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ فَهَاتَانِ جِهَتَانِ، فَأَيْنَمَا تُولُوا جِهَةَ الْمَشْرِقِ أَوْ جِهَةَ الْمَغْرِبِ فَثَمَّ جِهَةُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، يَعْنِي: فِي الْجِهَةِ الَّتِي أَمَرْتُمْ بِهَا.

وَقِيلَ الْمُرَادُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ وَجْهُ اللَّهِ تَعَالَى الْحَقِيقِيُّ وَأَنَّ الْإِنْسَانَ أَيْنَمَا تَوَلَّى إِلَى مَشْرِقٍ أَوْ مَغْرِبٍ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَبْلَ وَجْهِهِ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ

وَمِنْ أَدِلَّةِ السُّنَّةِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الدُّعَاءِ الْمَأْثُورِ: «وَأَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ، وَالشَّوْقَ إِلَى لِقَائِكَ»^(١).

الصَّحِيحُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ نَهَى الْمُصَلِّيَّ أَنْ يَبْصُقَ قَبْلَ وَجْهِهِ، وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ»^(٢)، وَهَذَا الْقَوْلُ أَرْجَحُ، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ صَحِيحٌ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ وَصَلَّى إِلَى أَيِّ جِهَةٍ فَتَمَّتِ الْجِهَةُ الَّتِي أُمِرَ أَنْ يُتَوَجَّهَ إِلَيْهَا.

[١] فَقَوْلُهُ: «أَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ»^(٣) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يَرَى اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ، وَأَنَّ أَلَدَّ شَيْءٍ عَلَيْهِ النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى عَنِ الْجَنَّةِ: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ﴾ [الزخرف: ٧١]، نَقُولُ لَا لَذَّةَ لِلْعَيْنِ أَكْمَلُ مِنْ لَذَّةِ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ؛ وَهَذَا سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رَبَّهُ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ، وَفِي سُؤَالِ النَّبِيِّ ﷺ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مُمَكِّنٌ، وَأَنَّ رُؤْيَا اللَّهِ مُمَكِنَةٌ، خِلَافًا لِأَهْلِ التَّحْرِيفِ مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُرَى بِالْعَيْنِ، وَإِنَّمَا يُرَى بِالْقَلْبِ، أَوْ يُرَى ثَوَابُهُ. أَمَّا ذَاتُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ فَعِنْدَهُمْ أَنَّهُ لَا يُرَى، وَلَكِنَّهُمْ -نَسَأَلَ اللَّهَ الْعَافِيَةَ- حَرَّمُوا أَنْفُسَهُمْ هَذِهِ اللَّذَّةَ الْعَظِيمَةَ الَّتِي هِيَ أَعْلَى نَعِيمِ الْجَنَّةِ، حَرَّمُوا أَنْفُسَهُمْ إِيَّاهَا مَعَ ثُبُوتِ دَلَالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَيْهَا.

وَقَوْلُهُ: «وَالشَّوْقَ إِلَى لِقَائِكَ» أَيِ: الشَّوْقَ إِلَى لِقَاءِ اللَّهِ، وَهُوَ حُبُّ الْوُصُولِ إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهُ يُحِبُّ الْمَوْتَ، بَلِ الْمَعْنَى أَنَّهُ يُحِبُّ لِقَاءَ اللَّهِ؛ وَهَذَا لَمَّا

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب حك البراق من المسجد، رقم (٤٠٦)، ومسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن البصاق في المسجد، رقم (٥٤٧)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٢٦٤/٤)، والنسائي: كتاب السهو، باب نوع آخر من الدعاء «أي بعد الذكر»، رقم (١٣٠٥)، من حديث عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فوجهُ الله تعالى مِنْ صِفَاتِهِ الذَّاتِيَّةِ الثَّابِتَةِ لَهُ حَقِيقَةٌ عَلَى الْوَجْهِ اللَّائِقِ بِهِ،
وَلَا يَصِحُّ تَحْرِيفُ مَعْنَاهُ إِلَى الثَّوَابِ^[١]، لَوْجُوهٌ مِنْهَا:
أَوَّلًا: أَنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ النَّصِّ، وَمَا كَانَ مُخَالِفًا لظَاهِرِ النَّصِّ^[٢] فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ
إِلَى دَلِيلٍ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى ذَلِكَ^[٣].

قَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ
اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ»، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُلُّنَا يَكْرَهُ الْمَوْتَ. قَالَ:
«لَيْسَ بِذَلِكَ، وَلَكِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا احْتَضَرَ بُشِّرَ بِالْجَنَّةِ، فَأَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ، فَأَحَبَّ اللَّهُ
لِقَاءَهُ»^(١).

وَأَمَّا الْكَافِرُ فَبِالْعَكْسِ.

[١] فَأَهْلُ التَّعْطِيلِ قَالُوا: إِنَّ الْمُرَادَ بِوَجْهِ اللَّهِ ثَوَابُ اللَّهِ، كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَإِنْ
وَيَبْقَى ثَوَابُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ. فَنَقُولُ: هَذَا لَا يَصِحُّ.
[٢] أَي: مِنَ الْمَعَانِي.

[٣] فَكُلُّ أَحَدٍ صَرَفَ النَّصَّ عَنْ ظَاهِرِهِ فَإِنَّا نَقُولُ لَهُ: هَاتِ الدَّلِيلَ. وَإِلَّا
فَالْأَصْلُ أَنَّ دَلَالََةَ النُّصُوصِ عَلَى ظَاهِرِ النُّصُوصِ، فَإِنْ جَاءَ بِدَلِيلٍ وَإِلَّا وَجِبَ أَنْ
نَجْعَلَ النَّصَّ دَالًّا عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُهُ، وَلَكِنَّ الْمُسْكَلَةَ الْآنَ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُ: إِنَّ
ظَاهِرَ النَّصِّ هَذَا مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللَّهِ؛ وَلِذَلِكَ يَلْبِسُونَ؛ يَقُولُونَ: الْاِسْتِوَاءُ عَلَى الْعَرْشِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، رقم (٦٥٠٧)،
ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، رقم (٢٦٨٣)، من
حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثانيًا: أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ وَرَدَ فِي النُّصُوصِ مُضَافًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى^[١] وَالْمُضَافُ إِلَى اللَّهِ
إِمَّا أَنْ يَكُونَ شَيْئًا قَائِمًا بِنَفْسِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ قَائِمٍ بِنَفْسِهِ^[٢]،.....

ظَاهِرُهُ أَنَّ اللَّهَ عَلَا عَلَيْهِ وَاسْتَقَرَّ، لَكِنَّ هَذَا مُحَالٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ
مُحْتَاجًا إِلَى الْعَرْشِ. فَتَقُولُ لَهُمْ: هَذَا لَيْسَ بِإِلْزَامٍ هَذَا الْمَعْنَى، إِنَّمَا يَلْزَمُ فِي اسْتِوَاءِ
الْمَخْلُوقِ الَّذِي إِذَا اسْتَوَى عَلَى شَيْءٍ وَخَرَّ الشَّيْءُ سَقَطَ، أَمَّا الْخَالِقُ فَلَا، فَهَؤُلَاءِ
الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّمَا لَوْ أَثْبَتْنَا لِلَّهِ وَجْهًا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ لَهُ جُزْءٌ؛ وَهَذَا يَقُولُونَ: سُبْحَانَ
مَنْ تَنَزَّاهُ عَنِ الْأَعْرَاضِ وَالْأَبْعَاضِ وَالْأَعْرَاضِ.

وَيُرِيدُونَ بِقَوْلِهِمْ: سُبْحَانَ مَنْ تَنَزَّاهُ عَنِ الْأَبْعَاضِ. أَيُّ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ لَهُ يَدٌ،
وَلَا لَهُ وَجْهٌ، وَلَا لَهُ عَيْنٌ، وَلَا لَهُ قَدَمٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَبْعَاضٌ، وَاللَّهُ مُنَزَّاهٌ عَنِ الْأَبْعَاضِ.

وَيُرِيدُونَ بِقَوْلِهِمْ: عَنِ الْأَعْرَاضِ، أَيُّ: مُنَزَّاهٌ عَنِ الْحِكْمَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَفْعَلُ
الشَّيْءَ لَا لِحِكْمَةٍ، بَلْ هَكَذَا يَفْعَلُهُ ارْتِجَالًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ فَعَلَهُ لِحِكْمَةٍ لَكَانَ مُحْتَاجًا لِهَذَا
الْغَرَضِ الَّذِي يُرِيدُهُ، فَهُوَ مُنَزَّاهٌ عَنِ الْأَعْرَاضِ.

وَيُرِيدُونَ بِقَوْلِهِمْ: عَنِ الْأَعْرَاضِ. أَيُّ: مُنَزَّاهٌ عَنِ الصِّفَاتِ الْفِعْلِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا عَرَضٌ
يَأْتِي وَيَزُولُ، فَهُوَ مُنَزَّاهٌ عَنِ النُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، مُنَزَّاهٌ عَنِ الْاسْتِوَاءِ عَلَى
الْعَرْشِ، مُنَزَّاهٌ عَنِ الضَّحِكِ، مُنَزَّاهٌ عَنِ الْإِتْيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ
هَذِهِ أَعْرَاضٌ، وَالْأَعْرَاضُ لَا تَقُومُ إِلَّا بِأَجْسَامٍ، وَالْأَجْسَامُ مُتِمِّلَةٌ، وَقَدْ سَبَقَ لَنَا
بَيَانُ بُطْلَانِ هَذَا الدَّلِيلِ.

[١] فيقال: وَجْهٌ لله.

[٢] الَّذِي أَضَافَهُ اللَّهُ إِلَى نَفْسِهِ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ قَائِمًا بِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرَ قَائِمٍ.

فَإِنْ كَانَ قَائِمًا بِنَفْسِهِ فَهُوَ مَخْلُوقٌ وَلَيْسَ مِنْ صِفَاتِهِ ^[١] كَبَّيْتِ اللَّهَ، وَنَاقَةَ اللَّهَ ^[٢]. وَإِنَّمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ إِمَّا لِلتَّشْرِيفِ وَإِمَّا مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَمْلُوكِ وَالْمَخْلُوقِ إِلَى مَالِكِهِ وَخَالِقِهِ.

[١] مِثَالُهُ: «كَبَّيْتِ اللَّهَ، وَنَاقَةَ اللَّهَ».

[٢] قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦]، وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ» ^(١)، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس: ١٣]، فَالْبَيْتُ هُوَ شَيْءٌ مُسْتَقِيلٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، فَيَكُونُ مَخْلُوقًا، وَالنَّاقَةُ كَذَلِكَ شَيْءٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ فَيَكُونُ مَخْلُوقًا.

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر: ٢٩] مِنْ هَذَا النَّوعِ؛ لِأَنَّ الرُّوحَ عَيْنٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا تُقْبَضُ وَتُكْفَنُ وَتُعَذَّبُ، فَهِيَ عَيْنٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا، فَتَكُونُ مَخْلُوقَةً، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: مَسَاجِدُ اللَّهِ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ» ^(٢)، فَالْمَسَاجِدُ أَشْيَاءٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا فَتَكُونُ مَخْلُوقَةً، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣]، فَالَّذِي فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَعْيَانٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا وَعَلَيْهِ فَقَوْلُهُ: ﴿مِّنْهُ﴾ لَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهَا جُزْءٌ مِنَ اللَّهِ، وَإِنَّمَا إِضَافَتُهَا إِلَى اللَّهِ إِضَافَةٌ خَلْقٍ أَوْ تَشْرِيفٍ أَوْ تَكْرِيمٍ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «وَإِنَّمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ إِمَّا لِلتَّشْرِيفِ وَإِمَّا مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَمْلُوكِ وَالْمَخْلُوقِ إِلَى مَالِكِهِ وَخَالِقِهِ».

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الذِّكْرِ وَالِدُعَاءِ، بَابُ فَضْلِ الْجُمُعَةِ عَلَى تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ وَعَلَى الذِّكْرِ، رَقْمُ (٢٦٩٩)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْجُمُعَةِ، بَابُ هَلْ عَلَى مَنْ لَمْ يَشْهَدْ الْجُمُعَةَ غَسْلٌ، رَقْمُ (٩٠٠)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ، رَقْمُ (٤٤٢)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وإن كَانَ غَيْرَ قَائِمٍ بِنَفْسِهِ فَهُوَ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ وَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ^[١] كَعِلْمِ اللَّهِ^[٢] وَقُدْرَتِهِ^[٣]. وَعِزَّتِهِ^[٤]. وَكَلَامُهُ^[٥]. وَيَدُهُ^[٦]. وَعَيْنُهُ^[٧]. وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَالْوَجْهُ بِلَا رَيْبٍ مِنْ هَذَا النُّوعِ^[٨].

[١] مِثَالُ ذَلِكَ: «كَعِلْمِ اللَّهِ».

[٢] قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ شَيْئًا مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فَهَذَا غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ، يَعْلَمُهُ﴾ [النساء: ١٦٦].

[٣] قَالَ ﷺ: «أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجْدُ وَأَحَازِرُ»^(١)، أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ أَوْ قَوْلُهُ ﷺ: «قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ»^(٢)، فَهَذَا مِنَ التَّقْدِيرِ لَا الْقُدْرَةِ.

[٤] وَدَلِيلُ إِضَافَتِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الْحَدِيثُ السَّابِقُ

[٥] قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾.

[٦] قَالَ تَعَالَى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

[٧] قَالَ تَعَالَى: ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، ﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩].

[٨] فَإِنَّ وَجْهَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، غَيْرُ بَائِنٍ مِنْهُ، وَالْوَجْهُ لَا يَقُومُ

(١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب استحباب وضع يده على موضع الألم، رقم (٢٢٠٢)، من حديث عثمان بن أبي العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله وتفويض المقادير لله، رقم (٢٦٦٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فإِضَافَتُهُ إِلَى اللَّهِ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ^[١].

ثَالِثًا: أَنَّ الثَّوَابَ مَخْلُوقٌ، بَائِنٌ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْوَجْهُ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ، غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَلَا بَائِنٌ، فَكَيْفَ يُفَسَّرُ هَذَا بِهَذَا؟^[٢].

رَابِعًا: أَنَّ ذَلِكَ الْوَجْهَ وَصِفَ فِي النُّصُوصِ بِالْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ^[٣]. وَبِأَنَّ لَهُ نُورًا يُسْتَعَادُّ بِهِ^[٤]،.....

بِنَفْسِهِ، إِنَّمَا يَقُومُ بِمَا هُوَ وَجْهٌ لَهُ؛ فَلِهَذَا يَقُولُ: «إِضَافَتُهُ إِلَى اللَّهِ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ».

[١] وَمِنْ ذَلِكَ تَسْمِيَةُ الْقُرْآنِ بِـ (كِتَابِ اللَّهِ)؛ لِأَنَّ (كِتَابَ) بِمَعْنَى (مَكْتُوبَ)، فَلَيْسَ هُوَ قَائِمًا بِذَاتِهِ؛ لِأَنَّ الْمَكْتُوبَ هُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَبَعْدَ أَنْ وُضِعَ فِي هَذِهِ الْأَوْرَاقِ فَإِنَّا نَقُولُ: الْأَوْرَاقُ مَخْلُوقَةٌ، وَالْمِدَادُ مَخْلُوقٌ، وَعَمَلُ الْكَاتِبِ مَخْلُوقٌ، لَكِنَّ الْمَكْتُوبَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ.

[٢] يَعْنِي: إِذَا قُلْتَ بِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] إِذَا قُلْتَ بِأَنَّ الْمُرَادَ ثَوَابُهُ فَالثَّوَابُ مَخْلُوقٌ، وَبَائِنٌ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَيْسَ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ هَذَا الثَّوَابَ، فَكَيْفَ يُفَسَّرُ هَذَا بِهَذَا؟

[٣] قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وَلَمْ يَقُلْ: ذِي الْجَلَالِ. فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الصِّفَةَ تَابِعَةٌ لِلْوَجْهِ، وَالثَّوَابُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوصَفَ بِالْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ؛ لِأَنَّ الثَّوَابَ لَا يُكْرِمُ أَحَدًا.

[٤] وَ- يُوصَفُ هَذَا الْوَجْهَ- بِأَنَّ لَهُ نُورًا يُسْتَعَادُّ بِهِ.

وَسُبْحَاتُ مُحْرِقُ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ^[١].

وَكُلُّ هَذِهِ الْأَوْصَافِ تَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ الثَّوَابُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^[٢].

كَمَا قَالَ ﷺ: «أَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ الَّذِي أَشْرَقَتْ بِهِ الظُّلُمَاتُ، وَصَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»^(١).

[١] فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبْحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»^(٢)، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: سُبْحَاتُ الثَّوَابِ.

[٢] فِي الْوَاقِعِ أَنَّ هُنَاكَ وَجْهَيْنِ يُرَدُّ بِهِمَا فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ فِيهَا تَأْوِيلٌ - وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَيْهِمَا فِي كِتَابِ «شَرْحِ لُمَعَةِ الْإِعْتِقَادِ»، وَهُوَ كِتَابٌ مُخْتَصَرٌ، وَهُوَ أَنَّ كُلَّ تَأْوِيلٍ سَوَاءٌ كَانَ فِي الْيَدَيْنِ أَوْ فِي الْعَيْنَيْنِ أَوْ فِي السَّاقِ أَوْ فِي الْقَدَمِ فِي كُلِّ شَيْءٍ فَإِنَّا نَرُدُّهُ -.

أَوَّلًا: بَأَنَّهُ مُخَالِفٌ لظَاهِرِ اللَّفْظِ.

وثَانِيًا: أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِإِجْمَاعِ السَّلَفِ.

فَأَيُّ إِنْسَانٍ يُحَرِّفُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ فَإِنَّا نَرُدُّ عَلَيْهِ أَوَّلَ مَا نَرُدُّ بِهِذَا، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ هُنَاكَ وَجُوهٌ خَاصَّةٌ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ الْمُحَرِّفَةِ يُرَدُّ بِهَا أَيْضًا.



(١) ذكره ابن إسحاق في السيرة كما في سيرة ابن هشام (١/ ٤٢٠)، وعن ابن إسحاق ذكره الطبري في تاريخه (٢/ ٣٤٥)، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٣/ ٧٣) رقم (١٨١) عن عبد الله ابن جعفر مرسلًا من طريق فيها ابن إسحاق.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ»، رقم (١٧٩)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



البَابُ الْخَامِسُ عَشَرَ

فِي يَدَيِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ

❖ ❖ ❖

مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَدَيْنِ اثْنَتَيْنِ مُبْسُوطَتَيْنِ بِالْعَطَاءِ وَالنُّعْمِ^[١]، وَهُمَا مِنْ صِفَاتِهِ الذَّاتِيَّةِ الثَّابِتَةِ لَهُ حَقِيقَةً عَلَى الْوَجْهِ اللَّائِقِ بِهِ^[٢].

[١] وَالِدَلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] ﴿بَلْ يَدَاهُ﴾ ثِنْتَيْنِ وَلَوْ كَانَ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ ثِنْتَيْنِ لَقَالَ: بَلْ أَيْدِيهِ مَبْسُوطَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ تَمْدِجٍ بِكَثْرَةِ الْعَطَاءِ، وَكُلَّمَا كَثُرَتْ آلَةُ الْعَطَاءِ كَانَ الْعَطَاءُ أَكْثَرَ، فَلَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ الْيَدَيْنِ اثْنَتَيْنِ فَقَطُّ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ اثْنَتَيْنِ، وَسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى- أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿مِمَّا عَمِلْتَ آيِدِيْنَا أَنْعَمْنَا﴾ [يس: ٧١]، فَأُثْبِتَ الْجَمْعَ، وَسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- الْجَوَابُ عَنْهُ.

وَقَوْلُنَا: «أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَدَيْنِ» بِالنَّصْبِ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ «أَنَّ» مُؤَخَّرٌ.

[٢] الصِّفَاتُ الذَّاتِيَّةُ: هِيَ الَّتِي لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مُتَّصِفًا بِهَا، لَكِنَّا سَبَقَ أَنْ قُلْنَا: إِنَّ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةَ إِمَّا مَعْنَوِيَّةٌ وَإِمَّا خَبَرِيَّةٌ، فَاَلْمَعْنَوِيَّةُ: مِثْلُ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، وَالْخَبَرِيَّةُ: مِثْلُ الْوَجْهِ وَالْيَدِ وَالْعَيْنِ وَالْقَدَمِ وَالسَّاقِ وَالسَّاعِدِ، وَمَا أَشْبَهَهَا.

وَقَوْلُنَا: «حَقِيقَةً» خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: مَجَازًا. فَإِنَّهَا حَقِيقَةٌ ثَابِتَةٌ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ، أَيُّ: لَهُ يَدَانِ اثْنَتَانِ حَقِيقَتَانِ.

وهَلْ يَلْزَمُ مِنْ إِبْطَاتِ ذَلِكَ حَقِيقَةُ أَنْ يَكُونَ اللهُ تَعَالَى مُشَابِهًا لِلْخَلْقِ؟

الجواب: لَا يَلْزَمُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ لِمَنْ أَلْزَمَنَا بِذَلِكَ وَقَالَ: إِذَا أَثْبَتَ اللهُ يَدًا حَقِيقَةً لَزِمَكُمْ أَنْ يَكُونَ مُثَاقِلًا لِلْمَخْلُوقِ. نَقُولُ لَهُ:

أَوَّلًا: وَبِكُلِّ بَسَاطَةٍ هَلْ تُثْبِتُ اللهُ ذَاتًا؟ سَيَقُولُ: نَعَمْ. فَنَقُولُ لَهُ: هَلْ لَزِمَ مِنْ إِبْطَاتِكَ الذَّاتِ أَنْ تَكُونَ ذَاتُهُ عَزَّجَلَّ مُثَاقِلَةً لِلْمَخْلُوقِينَ؟ سَيَقُولُ: لَا، إِذَا كُنْتَ تَقُولُ هَذَا فَلِمَ إِذَا لَا تُثْبِتُ صِفَاتٍ لَا تُثَاقِلُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ؟! لَأَنَّ الْقَوْلَ فِي الصِّفَاتِ فَرَعٌ عَنِ الْقَوْلِ فِي الذَّاتِ، وَهَذَا جَوَابٌ بَسِيطٌ وَجَوَابٌ مُفْهِمٌ مُقْنِعٌ لَا خِلَاصَ مِنْهُ.

ثَانِيًا: نَقُولُ: لَا يَلْزَمُ مِنْ تَسَاوِيِ الشَّيْئَيْنِ فِي الْأَسْمِ أَنْ يَتَسَاوَيَا فِي الْحَقِيقَةِ، فَإِذَا قَالَ: بَلْ يَلْزَمُ مِنْ تَسَاوِيِ الشَّيْئَيْنِ فِي الْأَسْمِ أَنْ يَتَسَاوَيَا فِي الْحَقِيقَةِ، فَإِنَّا نَقُولُ لَهُ: هَلْ لَكَ عَيْنٌ؟ سَيَقُولُ: نَعَمْ لِي عَيْنٌ. هَلْ لِلْجَمَلِ عَيْنٌ؟ سَيَقُولُ: نَعَمْ، لَهُ عَيْنٌ. هَلْ عَيْنُكَ كَعَيْنِ الْجَمَلِ؟ سَيَقُولُ: لَا. نَقُولُ: هَلْ لَكَ يَدٌ؟ سَيَقُولُ: نَعَمْ. هَلْ لِلْهِرِّ يَدٌ؟ سَيَقُولُ: نَعَمْ. هَلْ يَدُكَ كَيَدِ الْهِرِّ؟ سَيَقُولُ: لَا. فَالْحَاصِلُ أَنَّا تَرَدُّ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّكَ تُثْبِتُ اللهُ ذَاتًا، وَتُؤْمِنُ بِأَنَّهَا لَا تُثَاقِلُ ذَاتَ الْمَخْلُوقِينَ، وَالْكَلَامُ عَلَى الصِّفَاتِ كَالْكَلَامِ عَنِ الذَّاتِ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّكَ أَنْتَ الْآنَ تَعْتَرِفُ بِأَنَّ الشَّيْئَيْنِ إِذَا تَسَاوَيَا فِي الْأَسْمِ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَتَسَاوَيَا فِي الْحَقِيقَةِ. إِذَنْ نَقُولُ لِهَذَا الْمُحَرِّفِ: مَا الْمَانِعُ أَنْ تَقُولَ: إِنََّّ اللهُ يَدًا حَقِيقَةً

وَقَدْ دَلَّ عَلَى ثُبُوتِهَا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ؛ فَمِنْ أَدِلَّةِ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيدِي﴾ [ص: ٧٥]^(١).

لَا تُثَائِلُ أَيْدِيَ الْمَخْلُوقِينَ؟ هَلْ فِي ذَلِكَ مِنْ عَيْبٍ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ يَدًا عَظِيمَةً جَلِيلَةً مَبْسُوطَةً بِالْعَطَاءِ وَالنَّعَمِ، السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُونَ السَّبْعُ فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ كَخَرْدَلَةٍ فِي كَفِّ أَحَدِنَا، هَلْ فِي ذَلِكَ نَقْصٌ؟

الْجَوَابُ: لَيْسَ فِيهِ نَقْصٌ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَقْصٌ فَلِمَ إِذَا تُنَكِّرُ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ وَتَقُولُ: نَحْنُ أَعْلَمُ بِكَ مِنْكَ يَا رَبَّنَا؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ أَنَّ الَّذِينَ يُنَكِّرُونَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ لِسَانُ حَالِهِمْ يَقُولُ: نَحْنُ أَعْلَمُ بِكَ مِنْكَ يَا رَبَّنَا. وَالرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ: «سُبْحَانَكَ لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»^(١) وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: نَحْنُ الَّذِينَ نَعْرِفُ الثَّنَاءَ عَلَيْكَ.

[١] يُخَاطَبُ اللَّهُ تَعَالَى إِبْلِيسَ يَقُولُ: أَيُّ شَيْءٍ مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيدِي. وَمَا خَلَقَهُ اللَّهُ بِإِيدِهِ الْكَرِيمَةِ فَهُوَ لَهُ زِيَادَةُ الشَّرَفِ وَالْفَضْلِ وَقَالَ: ﴿بِإِيدِي﴾ أَيُّ: بِإِيدِي الثَّنَيْنِ وَهُمْ يَقُولُونَ: ﴿بِإِيدِي﴾ يَعْنِي: بِنِعْمَتِي أَوْ بِقُدْرَتِي، فَيُقَالُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَهَلْ اللَّهُ مَا لَهُ إِلَّا قُدْرَتَانِ؟! بَلْ لَهُ سُبْحَانُهُ قُدْرَةٌ وَاحِدَةٌ عَظِيمَةٌ لَا نِهَايَةَ لَهَا، وَتَعَدُّ الْمَقْدُورِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ تَعَدُّ الْقُدْرَةِ.

ثُمَّ إِنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْيَدِ الْقُدْرَةُ لَقَالَ الشَّيْطَانُ: وَأَنَا يَا رَبِّي خَلَقْتَنِي بِقُدْرَتِكَ، لَكِنَّهُ احْتَجَّ بِحُجَّةٍ ثَانِيَةٍ بَاطِلَةٍ حَيْثُ قَاسَ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ فَقَالَ: خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٦)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

وَمِنْ أَدِلَّةِ السُّنَّةِ قَوْلُهُ ﷺ: «يَدُ اللَّهِ مَلَأَى، لَا تَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغْضُ مَا فِي يَمِينِهِ»^[١].

وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ، فَإِذَا الْقِيَاسُ يَقْتَضِي أَنَّ الْمَخْلُوقَ مِنْ نَارٍ - وَهُوَ مِمَّا يُنْتَفَعُ - فَيُطْبَخُ عَلَيْهَا الطَّعَامُ، وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ أَحْسَنُ مِنْ طِينٍ يُلَوِّثُ الثِّيَابَ، فَأَنَا خَيْرٌ مِنْهُ، وَأَحَقُّ بِالسُّجُودِ مِنْهُ، وَلَكِنَّ ابْنَ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكَرَ الْفَرْقَ بَيْنَ الطِّينِ وَالنَّارِ مِنْ عِدَّةِ أَوْجِهٍ، وَأَنَّ الطِّينَ خَيْرٌ مِنَ النَّارِ فَضْلًا، هَذَا عَنْ مَادَّةِ الْخَلْقِ الَّتِي احْتَجَّ بِهَا إِبْلِيسُ، لَكِنْ هُنَاكَ شَيْءٌ مَا يُمَكِّنُ لِإِبْلِيسَ أَنْ يَحْتَجَّ بِهِ وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ، وَهَذِهِ مَزِيَّةٌ لَمْ تَكُنْ لِأَحَدٍ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ، كُلُّ الْمَخْلُوقِينَ خُلِقُوا بِكَلِمَةٍ (كُنْ) فَيَكُونُ، أَمَّا آدَمُ فَخَلَقَهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ بِيَدِهِ حَتَّى سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ.

ثُمَّ لِيُعْلَمَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي خَلَقَ بِهِ هُوَ الْيَدُ، وَلَمْ يَقُلْ: خَلَقْتُ يَدَايَ. حَتَّى نَقُولَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِالْيَدِ هُنَا الذَّاتُ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]؛ لِأَنَّ هُنَا أَضَافَ الْخَلْقَ إِلَى نَفْسِهِ حَيْثُ قَالَ: ﴿خَلَقْتُ﴾، ثُمَّ جَعَلَ الْمَخْلُوقَ بِهِ يَدَيْهِ فَقَالَ: ﴿أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ١٧٥]، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْآيَةُ كَقَوْلِهِ: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا﴾ [يس: ٧١]؛ لِأَنَّ ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا﴾ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، فَالْمَعْنَى مِمَّا خَلَقْنَا، لَكِنَّ هَذِهِ ﴿خَلَقْتُ﴾، فَأَضَافَ الْخَلْقَ إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿يَدَيَّ﴾.

[١] «مَلَأَى» يَغْنِي: مُتَلَكَّئَةً، «لَا تَغِيضُهَا نَفَقَةٌ» مِثْلُ مَا أَنَّ عِلْمَهُ عَزَّوَجَلَّ

لَا يَغِيضُهُ شَيْءٌ كَذَلِكَ عَطَاؤُهُ لَا يَغِيضُهُ شَيْءٌ، يَقُولُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي شَيْئًا إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمِخْيَطُ إِذَا

عُمِسَ فِي الْبَحْرِ»^(١)، وَهَذَا مِنْ بَابِ الْمُبَالَغَةِ فِي النَّفْيِ، يَعْنِي: أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي شَيْئًا أَبَدًا إِنْ كَانَ الْمَخِيطُ إِذَا عُمِسَ فِي الْبَحْرِ يَنْقُصُهُ فَهَذَا يَنْقُصُهُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْجَوَابَ بِدَاهَةِ عِنْدَ كُلِّ أَحَدٍ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُهُ، إِذَنْ يَدُ اللَّهُ مَلَأَى، لَا تَغِيضُهَا نَفَقَةً، ثُمَّ ضَرَبَ لَنَا الرَّسُولُ ﷺ مَثَلًا فَقَالَ: «سَحَاءٌ»، وَالسَّحَاءُ: كَثِيرَةُ الْعَطَاءِ الَّتِي لَا تُمْسِكُ، خِلَافًا لِقَوْلِ الْيَهُودِ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وَقَوْلِ بَعْضِهِمْ: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، «سَحَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ» أَي: فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، اللَّيْلِ وَالنَّاسُ نَائِمُونَ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ مِنْ مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ مَا لَا يَتَعَيَّشُ إِلَّا فِي اللَّيْلِ، وَلَا يُنْفَقُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ عَزَّجَلَّ، وَمَا أَكْثَرَ الَّذِي لَا يَتَعَيَّشُ إِلَّا فِي اللَّيْلِ، وَلَا يُدْرِكُ نَفَقَتُهُ إِلَّا فِي اللَّيْلِ! ثُمَّ أَنْتَ نَائِمٌ هُنَا وَفِي الْقَارَةِ الْآخَرَى النَّاسُ يَعِيشُونَ، فَيَدُ اللَّهُ سَحَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، ثُمَّ قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ»، وَهَذَا أَمْرٌ لَا يُحْصِيهِ إِلَّا الرَّبُّ عَزَّجَلَّ «فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ» يَعْنِي هَذَا الَّذِي أَنْفَقَهُ مَا نَقَصَ شَيْئًا مِمَّا فِي يَمِينِهِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى وَمَا يَغِيضُ الْأَرْحَامُ﴾ [الرعد: ٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَرِغِيضَ الْمَاءِ وَفُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤].

فَكُلُّ الَّذِي أَنْفَقَهُ مُنْذُ أَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَمْ يَنْقُصْ مَا فِي يَمِينِهِ، وَكَذَا مَا يُنْفَقُهُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا يَغِيضُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ: «لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةً» يَعْنِي: إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، إِذَنْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِبْتِاثُ الْيَدَيْنِ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، رقم (٢٥٧٧)، من حديث أبي ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد أجمع أهل السنة على أنّهما يدان حقيقتان لا تشبهان أيدي المخلوقين^[١].

[١] تنبيه: الأصح أن نقول هنا وما سبق: «لا تماثلان أيدي المخلوقين» - كما قلنا في الشرح - وهي أصح من قولنا: «لا تشبهان أيدي المخلوقين»؛ لأنّ هذا هو التعبير القرآني ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ولأنّ المشابهة من بعض الوجوه لا بدّ أن تكون فيما اتفقا في الحقيقة، فالسمع لله والسمع للإنسان فيه نوع من التشابه في إدراك المسموع، لكن في الحقيقة والقدر لا يتشابهان بلا شك، فصار التعبير بعدم المماثلة هو الأولى؛ لأنّه التعبير القرآني، ولأنّه مُنتَفٍ قطعاً بكلّ حال.

ثمّ إنّ نفى التشابه قد فتح باباً كبيراً علينا من المعطلة، وهذه حقيقة ما أدركتها حين تألّفي لهذا الكتاب، لكن أدركناها في كلام شيخ الإسلام رحمه الله في (العقيدة التدمرية) وقال: ما من شيئين إلّا ويَشْتَرِكَانِ في شيء أدنى ما في ذلك، الوجود مثلاً المخلوق موجود والخالق موجود، لا بدّ من أصل معنى يشتركان فيه، ففيه تشابه من بعض الوجوه.

مسألة: قولنا: إنّ التعبير بقولنا: «لا تماثل المخلوقين» أحسن من قولنا: «لا تشابه»، قد يقول قائل: إذا قلنا الآن: إنّ عين الإنسان لا تماثل عين البعير، لكن واقع الأمر أنها تشبهه، فإذا اخترنا في التعبير يعني في صفات الخالق (لا تماثل) بدّل (لا تشابه) ربّما يتوهم الشخص أن قدر الفرق الحاصل بين صفة الخالق وصفة المخلوق مثل القدر الحاصل في الفرق بين صفات المخلوقين بعضهم مع بعض؟

وَلَا يَصِحُّ تَحْرِيفُ مَعْنَاهُمَا إِلَى الْقُوَّةِ أَوْ النِّعْمَةِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ؛ لَوْ جَوَّهَ مِنْهَا:

أَوَّلًا: أَنَّهُ صَرَفٌ لِلْكَلَامِ عَنْ حَقِيقَتِهِ إِلَى مَجَازِهِ بِلَا دَلِيلٍ.

ثَانِيًا: أَنَّهُ^[١] مَعْنَى تَأْبَاهُ اللُّغَةُ فِي مِثْلِ السِّيَاقِ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ مُضَافَةً إِلَى اللَّهِ

تَعَالَى^[٢]؛ فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]^[٣].....

نَقُولُ: لَا يُمَكِّنُ، لِأَنَّا نَعْرِفُ أَنَّهُ كَمَا أَنَّ الْفَرْقَ الْحَاصِلَ بَيْنَ عَيْنِ الْإِنْسَانِ وَعَيْنِ الطَّيْرِ لَيْسَ كَالْفَرْقِ الْحَاصِلِ بَيْنَ عَيْنِ الْإِنْسَانِ وَعَيْنِ الْحُرُوفِ أَوْ عَيْنِ الذَّرَّةِ إِنْ كَانَ لَهَا عَيْنٌ، «فَكَذَلِكَ هُنَا وَمِنْ بَابِ أَوْلَى».

فَإِنْ قِيلَ: مَا الْمَحْظُورُ فِي قَوْلِنَا: «لَا تُشَابِهْ»؟

فَالْجَوَابُ: يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: إِنَّ الْمَحْظُورَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ الْجَمَاعَةِ الَّذِي حَرَّفُوا قَالُوا: إِنَّ أَدْنَى مُشَابَهَةٍ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ يَجِبُ أَنْ تُنْفَى، ثُمَّ إِنَّهُ اللَّفْظُ الَّذِي جَاءَ فِي الْقُرْآنِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

[١] أَيُّ: تَفْسِيرِ الْيَدَيْنِ بِالنِّعْمَةِ وَالْقُوَّةِ.

[٢] انْتَبِهَ لِلْقِيُودِ وَقَوْلُهُ: «أَنَّهُ مَعْنَى تَأْبَاهُ اللُّغَةُ» أَيُّ: اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ؛ لِأَنَّهَا الَّتِي

نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنُنَزِّلُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ۝١١٣﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ

﴿١١٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ۝١١٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿[الشعراء: ١٩٢-١٩٥]، فَاللُّغَةُ

الْعَرَبِيَّةُ تَأْبَى أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْيَدِ النِّعْمَةُ وَالْقُوَّةُ لَا مُطْلَقًا، لَكِنْ فِي مِثْلِ السِّيَاقِ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ مُضَافَةً إِلَى اللَّهِ.

[٣] اللُّغَةُ تَأْبَى أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْيَدَيْنِ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى لِإِبْلِيسَ: ﴿مَا مَنَعَكَ

أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ النِّعْمَةُ وَالْقُوَّةُ.

وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى لِمَا خَلَقْتُ بِنِعْمَتِي أَوْ قُوَّتِي^[١].

ثالثاً: أَنَّهُ وَرَدَ إِضَافَةُ الْيَدِ إِلَى اللَّهِ بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ^[٢]، وَلَمْ يَرِدْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَلَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ إِضَافَةُ النِّعْمَةِ وَالْقُوَّةِ إِلَى اللَّهِ بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ^[٣] فَكَيْفَ يُفَسِّرُ هَذَا هَذَا^[٤].

رابعاً: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِمَا الْقُوَّةَ لَصَحَّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ إِبْلِيسَ بِيَدِهِ. وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَهَذَا مُتَنَبِّعٌ، وَلَوْ كَانَ جَائِزاً لَا حَتَجَّ بِهِ إِبْلِيسُ عَلَى رَبِّهِ حِينَ قَالَ لَهُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي﴾ [ص: ٧٥]^[٥].

[١] لِأَنَّ نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُعَدُّ وَلَا تُحْصَى كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]، فَلَيْسَتْ نِعْمَتَيْنِ فَقَطْ، ثُمَّ إِنَّ قُوَّةَ اللَّهِ وَاحِدَةٌ فَكَيْفَ يَقُولُ بِقُوَّتَيْنِ؟! إِذَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْيَدِ فِي هَذَا السِّيَاقِ بِالذَّاتِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِمَا النِّعْمَةُ أَوْ الْقُوَّةَ، وَقَدْ مَرَّ عَلَيْنَا مَرَّارًا: أَنَّ تَعْيِينَ الْمَعْنَى لِلْفِظِ يَكُونُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، فَقَدْ يَكُونُ هَذَا اللَّفْظُ مُحْتَمِلًا لِمَعْنَى فِي سِيَاقٍ، لَكِنْ لَا يَحْتَمِلُهُ فِي سِيَاقٍ آخَرَ.

[٢] ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِإِيْدِي﴾ [ص: ٧٥].

[٣] وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا، فَإِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ: «فَكَيْفَ يُفَسِّرُ هَذَا هَذَا».

[٤] وَهُوَ وَاضِحٌ أَيْضًا، وَلَكِنَّهُ يَخْتَلِفُ عَنِ الْوَجْهِ الَّذِي قَبْلَهُ.

[٥] لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْيَدَيْنِ الْقُوَّةَ لَقُلْنَا: إِنَّ إِبْلِيسَ مَخْلُوقٌ بِيَدِ اللَّهِ. يَعْنِي: بِقُوَّةِ اللَّهِ حَيْثُ يَقُولُ إِبْلِيسُ: وَأَنَا يَا رَبِّي خَلَقْتَنِي بِيَدِكَ، فَلَا فَرْقَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، أَوْ فَلَا فَضْلَ لَهُ عَلَيَّ. وَلَصَحَّ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْجَمَلَ مَخْلُوقٌ بِيَدِ اللَّهِ. وَلَصَحَّ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْخَنَزِيرَ

خَامِسًا: أَنَّ الْيَدَ الَّتِي أَضَافَهَا اللَّهُ إِلَى نَفْسِهِ وَرَدَّتْ عَلَى وُجُوهِ تَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا النِّعْمَةُ أَوْ الْقُوَّةُ، فَجَاءَتْ بِلَفْظِ الْيَدِ وَالْكَفِّ^(١).

مَخْلُوقٌ بِيَدِ اللَّهِ. وَهَكَذَا، وَهَذَا أَمْرٌ لَا أَحَدَ يُعْرِهُ، بَلْ مَا خَلَقَ اللَّهُ شَيْئًا بِيَدِهِ إِلَّا آدَمَ، وَوَرَدَ فِي بَعْضِ الْأَثَارِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كَتَبَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ^(١)، وَأَنَّهُ غَرَسَ جَنَّةَ عَدْنٍ بِيَدِهِ^(٢).

[١] هُنَاكَ نَسْخَةٌ بِلَفْظٍ: «أَنَّ الْيَدَ الَّتِي أَضَافَهَا اللَّهُ إِلَى نَفْسِهِ تَصَرَّفَتْ تَصَرُّفًا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا النِّعْمَةُ أَوْ الْقُوَّةُ فَجَاءَتْ بِلَفْظِ الْيَدِ وَالْكَفِّ»؛ وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَنَا: «أَنَّ الْيَدَ الَّتِي أَضَافَهَا اللَّهُ إِلَى نَفْسِهِ تَصَرَّفَتْ تَصَرُّفًا» هَذَا وَإِنْ كَانَ لَهُ مَعْنَى مُحْتَمَلًا وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ وَرَدَتْ مَصْرُفَةً، لَكِنَّهَا فِيهَا إِبْهَامٌ أَنْ يَكُونَ هِيَ نَفْسَهَا تَصَرَّفَتْ وَهِيَ لَمْ تَتَصَرَّفْ.

وَقَدْ جَاءَتْ بِلَفْظِ الْيَدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، كَذَلِكَ أَيْضًا جَاءَتْ بِلَفْظِ الْكَفِّ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُونَ السَّبْعُ فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ كَخَرْدَلَةٍ فِي كَفِّ أَحَدِنَا»^(٣).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْقَدْرِ، بَابُ تَحَاجٍّ آدَمَ وَمُوسَى عِنْدَ اللَّهِ، رَقْمُ (٦٦١٤)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْقَدْرِ، بَابُ حُجَاجِ آدَمَ وَمُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، رَقْمُ (١٣/٢٦٥٢)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْآجُرِّي فِي الشَّرِيعَةِ رَقْمُ (٧٥٦)، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي الْعِظْمَةِ (٥٧٨/٢-٥٧٩)، وَابْنُ بَطَّةٍ فِي الْإِبَانَةِ رَقْمُ (٢٢٩)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ رَقْمُ (٦٩٣)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (١٤٧/١٢) رَقْمُ (١٢٧٢٣)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي السَّنَةِ رَقْمُ (١٠٩٠)، وَالتَّبْرِيُّ فِي التَّفْسِيرِ (٢٤٦/٢٠)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَوْقُوفًا.

وَجَاءَ إِثْبَاتُ الْأَصَابِعِ لِلَّهِ تَعَالَى وَالْقَبْضِ وَالْهَزْ [١]. كَقَوْلِهِ ﷺ: «يَقْبِضُ اللَّهُ سَمَوَاتِهِ بِيَدِهِ، وَالْأَرْضَ بِالْيَدِ الْأُخْرَى، ثُمَّ يَهْزُؤُنَّ وَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ» [٢].
وَهَذِهِ الْوُجُوهُ تَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا النِّعْمَةُ أَوْ الْقُوَّةُ [٣].

[١] جَاءَ إِثْبَاتُ الْأَصَابِعِ لِلَّهِ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ ﷺ: «قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ» (١)، وَكَذَلِكَ جَاءَ الْقَبْضُ وَالْهَزُّ، وَيَكُونُ هَذَا بِالْيَدِ.
[٢] كُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْيَدِ الْحَقِيقِيَّةِ.
[٣] هُنَاكَ نَسْخَةٌ بِلَفْظٍ: «وَهَذِهِ التَّصَرُّفَاتُ»، وَالصَّوَابُ كَمَا سَبَقَ أَنْ يَقُولَ:
«وَهَذِهِ الْوُجُوهُ».

مَسْأَلَةٌ: لِمَاذَا لَا نُمِسُّكَ عَنِ التَّفْصِيلِ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ كَمَا هُوَ حَالُ السَّلَفِ؟
الْجَوَابُ عَلَى هَذَا: أَنَّ السَّلَفَ لَمْ يَتَحَدَّثُوا بِهَا؛ لِأَنَّهُ مَا وَقَعَ فِي زَمَنِهِمْ مَا يُوجِبُ الْكَلَامَ فِيهَا، فَأَبْقَوْهَا عَلَى مُقْتَضَى دَلَالَةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِاللُّسَانِ الْعَرَبِيِّ؛ وَلِهَذَا مَا تَجِدُ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ خَوْضًا كَمَا تَجِدُهُ فِي كَلَامِ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا لَمْ يُثَرَّ فَإِنَّهُ يَبْقَى عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ؛ وَلِذَلِكَ لَا تَجِدُ لَهُمْ كَلَامًا يَصِلُ إِلَى حَدِّ الْعُمُقِ الَّذِي كَانَ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ.

مَسْأَلَةٌ: أَلَا يُقَالُ لِلَّذِينَ يَنْفُونَ يَدَ اللَّهِ تَعَالَى: إِنَّ الْيَهُودَ قَالُوا: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾
فَكَيْفَ تَصِيرُ نِعْمَةُ اللَّهِ مَغْلُولَةً؟

(١) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء، رقم (٢٦٥٤)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

.....

الجواب: أن اليهود أقرُّوا وهؤلاء أنكروا، فصار اليهود في هذا الباب خيراً من هؤلاء؛ لأنَّه لا يستقيم أن يقولوا: نعمة الله مغلوَّةٌ، ولا قوَّةُ الله مغلوَّةٌ. فالحاصل -نسأل الله العافية-: أن هؤلاء المحرِّفين تعدَّوا طورهم حتَّى إنَّ بعض السلف قال: إنِّي لأتحدَّثُ عن قول اليهود والنصارى، ولا أتحدَّثُ عن قول الجهميَّة؛ لأنَّ قول الجهميَّة أعظم وأخبث.





البَابُ السَّادِسُ عَشَرُ

فِي عَيْنِي اللَّهِ تَعَالَى



مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ اللَّهَ عَيْنَيْنِ اثْنَتَيْنِ يَنْظُرُ بِهِمَا حَقِيقَةً عَلَى الْوَجْهِ
اللَّائِقِ بِهِ^(١).....

[١] قَوْلُهُ: «يَنْظُرُ بِهِمَا حَقِيقَةً» هَذَا إِنَّمَا أَخَذَ مِنَ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ النَّظَرَ إِنَّمَا يَكُونُ
بِالْعَيْنِ، وَلَمْ يَأْتِ فِي الْقُرْآنِ أَوْ فِي السُّنَّةِ أَنَّ اللَّهَ عَيْنَيْنِ يَنْظُرُ بِهِمَا بِهَذَا اللَّفْظِ، وَلَكِنَّهُ
مَأْخُودٌ مِنَ الْمَعْنَى، وَلِذَلِكَ عَبَّرَ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ بِمِثْلِ هَذَا التَّعْبِيرِ
فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَيْنَيْنِ حَقِيقَتَيْنِ يَنْظُرُ بِهِمَا»^(١).

قَوْلُهُ: «عَلَى الْوَجْهِ اللَّائِقِ» احْتِرَازًا مِنْ أَنْ تَكُونَ هَاتَانِ الْعَيْنَانِ مُمَائِلَتَيْنِ لِأَعْيُنِ
الْمَخْلُوقِينَ، بَلْ هُوَ عَلَى الْوَجْهِ اللَّائِقِ بِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَأَعْيُنُ الْمَخْلُوقِينَ مُخْتَلِفَةٌ فِي
الْكِبَرِ وَالصَّغَرِ وَاللَّوْنِ وَالْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا فِي نَفْسِ الشَّقِّ مُخْتَلِفَةٌ،
فَلَيْسَ كُلُّ الْعُيُونِ شَقُّهَا عَرَضًا كَعَيْنِ الْإِنْسَانِ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: أَعْيُنُ الْمَخْلُوقِينَ مُخْتَلِفَةٌ، فَإِذَا جَازَ الْاِخْتِلَافُ بَيْنَ أَعْيُنِ الْمَخْلُوقِينَ
مَعَ اتِّفَاقِهِمْ فِي كَوْنِهِمْ مَخْلُوقِينَ فَالْاِخْتِلَافُ بَيْنَ عَيْنِ الْخَالِقِ وَعَيْنِ الْمَخْلُوقِ مِنْ بَابِ
أُولَى، وَلَا شَكَّ فِي هَذَا.

(١) التوحيد لابن خزيمة (١/١١٣).

وَهُمَا مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ الثَّابِتَةِ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ^[١].

فَمِنْ أَدِلَّةِ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءُ لِمَنْ كَانَ كُفْرًا﴾ [القمر: ١٤] ^[٢].

[١] «هُمَا» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْعَيْنَيْنِ.

[٢] ﴿تَجْرِي﴾ أَي: تَسِيرُ، وَالضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى السَّفِينَةِ الَّتِي صَنَعَهَا نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِنَّ نُوحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا دَعَا رَبَّهُ قَالَ: رَبِّي ﴿أَنِّي مَغْلُوبٌ فَأَنْصِرْ﴾ [القمر: ١٠]، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنْهَرٍ ۖ ﴿١١﴾ وَفَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴿١٢﴾ وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ ﴿١٣﴾ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءُ لِمَنْ كَانَ كُفْرًا﴾ [القمر: ١١-١٤].

قَالَ بَعْضُ الْمُحَرِّفِينَ فِي قَوْلِهِ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾: إِنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي الْقُرْآنِ مَجَازٌ، لِأَنَّنَا نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّ هَذِهِ السَّفِينَةَ لَمْ تَكُنْ فِي عَيْنِ اللَّهِ، وَلَا مُلَاصِقَةً لِعَيْنِ اللَّهِ، فَالْبَاءُ لَيْسَتْ لِلظَّرْفِيَّةِ، وَلَيْسَتْ لِلْمُلَاصِقَةِ!

وَلَكِنَّا نَرُدُّ عَلَيْهِمْ: بَأَنَّ هَذَا أُسْلُوبٌ عَرَبِيٌّ مَعْرُوفٌ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يُلَاحِظُهَا عَزَّجَلَّ بَعَيْنُهُ، وَيَرَاهَا بَعَيْنُهُ، وَيَكْلُؤُهَا وَيَحْفَظُهَا؛ وَهَذَا تَجِدُ بَعْضَ النَّاسِ يَقُولُ: «مِنْ غَلَاكَ عِنْدِي أَنْتَ بَعَيْنِي». وَيُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّنِي مِنْ شِدَّةِ مَحَبَّتِي لَكَ أَلَا حِظُّكَ بَعَيْنِي وَلَا تَغِيبُ عَنْهَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بَعْضُ الْمَفْسِّرِينَ يَقُولُ: فِي مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ أَي: بِرِعَايَتِنَا وَحِفْظِنَا. فَهَلْ هَذَا صَحِيحٌ؟

الْجَوَابُ: لَا، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يُفَسَّرَهَا بِظَاهِرِ اللَّفْظِ، إِلَّا إِنْسَانٌ يَقُولُ: بِرِعَايَتِنَا بِأَعْيُنِنَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَأْتِ بِأَعْيُنِنَا صَارَ تَأْوِيلًا؛ لِأَنَّ الرُّعَايَةَ لَا يَلْزَمُ مِنْهَا الْعَيْنُ، فَإِذَا

قَالَ الْإِنْسَانُ: تَجْرِي مَثَلًا بِمَرَأَى مِنَّا. فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ؛ لِأَنَّ الرُّؤْيَا لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْعَيْنِ، فَإِمَّا أَنْ يُفَسَّرَ بِمَرَأَى مِنَّا، أَيْ: نَرَاهَا بِأَعْيُنِنَا، وَأَحْسَنُ مِنْ هَذَا وَأَوْضَحُ أَنْ يَقُولَ: بِمَرَأَى مِنَّا بِأَعْيُنِنَا. كَيْ يُؤَكِّدَ؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ خَطِيرَةً.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] لَا أَحَدَ يَدَّعِي أَبَدًا وَهُوَ يَعْرِفُ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ أَنَّ ظَاهِرَ اللَّفْظِ أَنَّ السَّفِينَةَ فِي عَيْنِ اللَّهِ أَوْ عَلَيْهَا، بَلِ الْمَعْنَى تَجْرِي مَصْحُوبَةً بِنَظَرِنَا لَهَا بِأَعْيُنِنَا، هَذَا هُوَ مَعْنَى الْآيَةِ، وَلَا تَحْتَمِلُ غَيْرَ هَذَا.

وَلَكِنْ يَبْقَى أَنْ يُقَالَ: أَنْتَ أَتَيْتَ بِالْآيَةِ لِلِاسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى أَنَّ اللَّهَ عَيْنِينَ مَعَ أَنَّهَا جَاءَتْ بِالْجَمْعِ «بِأَعْيُنِنَا».

وَالْجَوَابُ عَلَى ذَلِكَ - كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - مِنْ وَجْهَيْنِ:

الوجه الأول: أَنَّ الْجَمْعَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَرَى أَنَّ أَقْلَهُ اثْنَانِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنْ نَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤]، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُمَا اثْنَانِ وَمَا لَهُمَا إِلَّا قَلْبَانِ، فَالْقُلُوبُ هُنَا جَمْعٌ وَمَعَ ذَلِكَ يُرَادُ بِهَا الْاِثْنَانِ، فَتَجْرِي بِأَعْيُنِنَا، يَعْنِي: بِعَيْنَيْنِ لَنَا، هَذَا وَجْهٌ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ نَقُولَ: إِنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ أَقْلُ الْجَمْعِ اثْنَيْنِ إِلَّا بِدَلِيلٍ؛ إِمَّا دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ، أَوْ حِسِّيٍّ، فَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُمَا اثْنَانِ الْحِسِّيُّ - الْوَاقِعُ -، وَصَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَقْلُهَا اثْنَانِ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ.

أَمَّا إِذَا لَمْ يُوَجَدْ دَلِيلٌ فَالْأَصْلُ أَنَّ الْجَمْعَ أَقْلُهُ ثَلَاثَةٌ وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَعَلَى هَذَا فَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِالْجَمْعِ التَّعْظِيمُ وَالْمُنَاسَبَةُ.

وَمِنْ أَدْلَةِ السُّنَّةِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»^[١].

[١] هَذَا قَالَهُ وَهُوَ ﷺ يَتَحَدَّثُ عَنِ الدَّجَالِ الَّذِي يَأْتِي قُرْبَ قِيَامِ السَّاعَةِ قَبْلَ نُزُولِ عِيسَى وَقَبْلَ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ وَيَتَّبِعُهُ سَبْعُونَ أَلْفًا مِنْ يَهُودٍ أَصْفَهَانِ، وَهِيَ الْآنَ تَقَعُ فِي إِيرَانَ، وَعَلَى هَذَا فَسَيَكُونُ فِيهَا يَهُودٌ، وَالْيَهُودُ أَكْثَرُ مِنْ سَبْعِينَ أَلْفًا، لَكِنْ يَتَّبِعُهُ سَبْعُونَ أَلْفًا عَلَيْهِمُ الطَّيَالِسَةُ كَمَا قَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَالْحَدِيثُ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ)^(١).

فَهَذَا الدَّجَالُ يَأْتِي بِفِتْنَةٍ عَظِيمَةٍ جِدًّا كَمَا قَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَا مِنْ فِتْنَةٍ بَيْنَ خَلْقِ آدَمَ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ أَكْبَرُ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ؛ لَأَنَّهُ يَأْتِي إِلَى الْقَوْمِ يَدْعُوهُمْ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ. فَيَرْفُضُونَ، وَإِذَا رَفَضُوا أَصْبَحُوا وَأَرْضُهُمْ مُمَجَّلَةٌ، وَيَبَالُغُ عُشْبُ تَرَعَاهُ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ، وَالْآنَ يَابِسَةٌ هَامِدَةٌ، ثُمَّ يَأْتِي إِلَى الْقَوْمِ يَدْعُوهُمْ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ فَيَعْبُدُونَهُ فَيَأْمُرُ السَّمَاءَ فَيُمْطِرُ، وَالْأَرْضَ فَيَنْبِتُ، فَيُضْبِحُونَ مُحْصِينَ»^(٢).

وَهَذِهِ فِتْنَةٌ عَظِيمَةٌ لَا سِيَّمَا لِلْأَعْرَابِ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ هَمٌّ إِلَّا الرَّعْيَ وَالْمَوَاشِيَ، فَهِيَ فِتْنَةٌ مِنْ أَشَدِّ الْفِتَنِ، لَكِنَّهَا لَمْ عَصَمَهُ اللَّهُ لَيْسَتْ بِفِتْنَةٍ؛ لِأَنَّ لَهُ عِلَامَاتٍ ظَاهِرَةً، مِنْهَا هَذِهِ الْعِلَامَةُ السَّيِّئَةُ إِذْ إِنَّهُ أَعْوَرَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَجْعَلُ الرَّسُولُ ﷺ الْفَارِقَ بَيْنَ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ وَالدَّجَالِ أَنَّهُ أَعْوَرَ مَعَ أَنَّ الْعَقْلَ يَعْرِفُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا، هَذَا مَخْلُوقٌ وَفِي الْأَرْضِ، وَالرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ فِي السَّمَاءِ فَلِمَاذَا لَمْ يَذْكُرِ الْأَدِلَّةَ الْعَقْلِيَّةَ؟

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْفِتَنِ، بَابُ فِي بَقِيَّةِ مِنْ أَحَادِيثِ الدَّجَالِ، رَقْمُ (٢٩٤٤)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْفِتَنِ، بَابُ ذِكْرِ الدَّجَالِ وَصِفَتِهِ، رَقْمُ (٢٩٣٧)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فالجواب: أن نقول: لأنه في مقام الفتنه تغيب دلالة العقل، ولا يبقى عند الإنسان محل للتفكير؛ ولهذا من أحسن ما يكون العقل الثابت عند حلول الشبهات، فالدلالة العقلية لا شك أنها ثابتة على أن هذا الدجال ليس برَبٍّ، لكن الدلالة العقلية مع قوة المهاجم من هذه الفتنه قد تختفي ولا يذكرها الإنسان، لكن العور أمر ظاهر؛ فمجرد ما أراه - وأرجو الله أن يعصمنا من فتنه - أعرف أنه الدجال، فلا حاجة أن أعمل فكري، والفتنه التي عندي الآن وقوة هجوم الشر من عنده، هذا كله يزول بهذه العلامة الظاهرة «إنه أعور»، وإن ربكم ليس بأعور.

وقد ادعى بعض الناس أن هذا الحديث لا يدل على صفة العين وقال: إن المراد بالعمور هنا العيب، يعني: أنه معيب، وأن الله ليس بمعيب، لكن هذا القول باطل؛ لأن كل أحد يعرف أن معنى «أعور» في اللغة العربية يعني: الذي ليس له إلا عين واحدة، فالرسول ﷺ يقول: «العموراء البيّن عورها، والمريضة البيّن مرضها، والعرجاء البيّن ظلّعها»^(١)، ولو كان العور بمعنى العيب لكان في الحديث تكرار، فالعور غير العيب.

ثم إن في ألفاظ الحديث الذي رواه ابن عمر وغيره: «أعور العين اليمنى»

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢٨٤/٤)، وأبو داود: كتاب الضحايا، باب ما يكره من الضحايا، رقم (٢٨٠٢)، والترمذي: كتاب الأضاحي، باب ما لا يجوز من الأضاحي، رقم (١٤٩٧)، والنسائي: كتاب الضحايا، باب ما نهى عنه من الأضاحي العوراء، رقم (٤٣٦٩)، وابن ماجه: كتاب الأضاحي، باب ما يكره، أن يضحى به، رقم (٣١٤٤)، من حديث البراء رضي الله عنه.

وقوله: «يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ أَزْلِينَ قَنِطِينَ»^[١].

وقوله: «حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأُخْرِقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا أَنْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»^[٢].

وَقَالَ: «كَأَنَّ عَيْنَهُ عَيْنَةُ طَافِيَةٍ»^(١)، وَهَذَا وَاضِحٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَوْرِ هُنَا فَسَادُ إِحْدَى الْعَيْنَيْنِ.

[١] الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: «يَنْظُرُ» وَالنَّظَرُ يَكُونُ بِالْعَيْنِ وَهَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ قَالَ فِيهِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ غَيْرِهِ، يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ أَزْلِينَ قَنِطِينَ فَيَظَلُّ يَضْحَكُ يَعْلَمُ أَنَّ فَرَجَكُمْ قَرِيبٌ»^(٢) قَالَ: «يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ أَزْلِينَ» أَيُّ: وَاقِعِينَ فِي شِدَّةٍ «قَنِطِينَ» أَيُّ: آيِسِينَ مِنْ فَرَجِهَا «فَيَظَلُّ يَضْحَكُ يَعْلَمُ أَنَّ فَرَجَكُمْ قَرِيبٌ»؛ لِأَنَّ مَنْ عَرَفَ اللَّهَ عَزَّجَلَّ لَا يَيْئَسُ وَلَا يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَتِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كَمَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦] التَّائِيهُونَ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ قَدَرَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَإِلَّا فَإِنَّ مَنْ عَرَفَ قَدَرَ اللَّهِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقْنَطَ.

[٢] ثُمَّ قَالَ الدَّلِيلُ الثَّالِثُ: «حِجَابُهُ النُّورُ»، فَهُوَ ذَاتُهُ نُورٌ وَحِجَابُهُ النُّورُ، فَالْحِجَابُ نُورٌ عَلَى نُورٍ، هَذَا النُّورُ الْعَظِيمُ لَوْ كَشَفَهُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ لَأُخْرِقَتْ سُبُحَاتُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ: ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ﴾، رَقْمُ (٣٤٣٩)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ ذِكْرِ الْمَسِيحِ ابْنِ مَرْيَمَ وَالْمَسِيحِ الدَّجَالِ، رَقْمُ (١٦٩)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١٣/٤)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي السَّنَةِ رَقْمُ (٦٣٦)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي التَّوْحِيدِ (٤٦٢/٢)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٤/٥٦١)، مِنْ حَدِيثِ لَقِيطِ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِنَحْوِهِ.

فَهُمَا عَيْنَانِ حَقِيقَتَانِ لَا تُشْبِهَانِ^[١] أَعْيُنَ الْمَخْلُوقِينَ وَلَا يَصِحُّ تَحْرِيفُ مَعْنَاهُمَا
إِلَى الْعِلْمِ وَالرُّؤْيَا؛ لَوْجُوهٌ مِنْهَا:

وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ، «سُبْحَاتُ» يَعْنِي: بَهَاءُ الْوَجْهِ وَنُورُهُ وَعَظَمَتُهُ
تُحَرِّقُ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ.

وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: «بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»، وَبَصَرُهُ يَنْتَهِي إِلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَعَلَى هَذَا
فَالْمَعْنَى: لَا حَرَقَتْ سُبْحَاتُ وَجْهِهِ كُلَّ شَيْءٍ وَلَكِنْ مِنْ رَحْمَتِهِ جَلَّ وَعَلَا وَمِنْ حِكْمَتِهِ
أَنْ احْتَجَبَ عَنْ خَلْقِهِ بِهَذِهِ الْحُجُبِ النُّورَانِيَّةِ، حُجُبٌ عَظِيمَةٌ.

وَلِهَذَا لَمَّا قِيلَ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ: «نُورٌ أَنَّى
أَرَاهُ»^(١)، يَعْنِي: بَيْنِي وَبَيْنَهُ نُورٌ عَظِيمٌ مَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرَاهُ، وَقَالَ - فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى -:
«رَأَيْتُ نُورًا»^(٢)، رَأَيْتُ: فِعْلٌ وَقَاعِلٌ، وَنُورًا: مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ
فِي مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: «رَأَيْتُ نُورًا» يَعْنِي: رَأَيْتُ اللَّهَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ نُورٌ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: «رَأَيْتُ نُورًا» يَعْنِي: رَأَيْتُ النُّورَ الَّذِي احْتَجَبَ بِهِ اللَّهُ
عَنْ رَجُلٍ، وَهَذَا أَقْرَبُ؛ لِأَنَّهُ سُئِلَ: هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ فَلَوْ كَانَ قَدْ رَأَاهُ لَقَالَ: نَعَمْ رَأَيْتُهُ،
أَمَّا أَنْ يَقُولَ: «رَأَيْتُ نُورًا» فَهَذَا فِيهِ إِخْفَاءٌ وَفِيهِ الْغَايُ فِي الْجَوَابِ، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ
الرَّسُولَ ﷺ إِذَا أَجَابَ بِالشَّيْءِ يُجِيبُ بِجَوَابٍ وَاضِحٍ.

[١] وقوله: «لَا تُشْبِهَانِ» والصواب - كما سبق -: «لَا تَمَثَّلَانِ».

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «نور أنى أراه»، رقم (١٧٨ / ٢٩١)، من
حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) مسلم (١٧٨ / ٢٩٢).

أَوَّلًا: أَنَّهُ صَرَفَ لِلْكَلامِ عَنْ حَقِيقَتِهِ إِلَى مَجَازِهِ بِلاَ دَلِيلٍ^[١].
ثَانِيًا: أَنَّ فِي النُّصُوصِ مَا يَمْنَعُ ذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ: «يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ».
وَقَوْلُهُ: «لَا حَرَقَتْ سُبُحاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ».
وَقَوْلُهُ: «إِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»^[٢].

[١] وَأَفَادَنَا الْمُؤَلِّفُ مِنْ قَوْلِهِ: «بِلاَ دَلِيلٍ» أَنَّهُ يَجُوزُ صَرَفُ الْكَلَامِ مِنْ حَقِيقَتِهِ إِلَى مَجَازِهِ بِدَلِيلٍ، وَإِذَا وُجِدَ دَلِيلٌ يُعَيِّنُ الْمَجَازَ فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ مَجَازٌ صَرَفَ عَنْ ظَاهِرِهِ بِدَلِيلٍ؟ أَوْ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا الدَّلِيلَ جَعَلَ مَا يُخَالِفُ الظَّاهِرَ هُوَ الْحَقِيقَةُ؟ الثَّانِي هُوَ الصَّحِيحُ.

وَمَعْلُومٌ: أَنَّ كِتَابَتِي لِهَذَا الْكِتَابِ قَبْلَ أَنْ يَتَبَيَّنَ لِي صِحَّةُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَابْنُ الْقَيِّمِ^(١) وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا مَجَازَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لَا سِوَا فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ.

[٢] وَعَلَى هَذَا فَيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِأَنَّ اللَّهَ عَيْنَيْنِ، لَكِنْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ مَثَلًا: هَلْ تَقُولُ بِأَنَّ هَذِهِ الْعَيْنَ كَأَعْيُنِ الْخَلْقِ فِيهَا بَيَاضٌ وَسَوَادٌ وَعُرُوقٌ وَكَذَا وَكَذَا؟ الْجَوَابُ: لَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، بَلْ نُؤْمِنُ بِعَيْنٍ، وَنُؤْمِنُ بِأَنَّهَا تَلِيقُ بِهِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نُمَثِّلَهَا بِأَعْيُنِ الْمَخْلُوقِينَ.
وَهَلْ يُمَكِّنُ أَنْ نُكَيِّفَهَا؟

الْجَوَابُ: لَا يُمَكِّنُ أَنْ نُكَيِّفَهَا كَمَا سَبَقَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ مِنْ أَنَّ التَّكْيِيفَ قَوْلٌ عَلَى اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ.

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (ص: ٢٨٧).



البَابُ السَّابِعُ عَشَرَ

فِي الْوُجُوهِ الَّتِي وَرَدَتْ عَلَيْهَا صِفَتَا الْيَدَيْنِ وَالْعَيْنَيْنِ^[١]



وَرَدَتْ صِفَتَا الْيَدَيْنِ وَالْعَيْنَيْنِ فِي النُّصُوصِ مُضَافَةً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: الْإِفْرَادِ وَالتَّشْنِيعِ وَالْجَمْعِ.

فَمِنْ أَمْثَلَةِ الْإِفْرَادِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]^[٢]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْفٍ﴾ [طه: ٣٩]^[٣].

[١] قَوْلُهُ: «صِفَتَا الْيَدَيْنِ وَالْعَيْنَيْنِ» بِحَذْفِ الْأَلِفِ فِي «صِفَتَا» عِنْدَ الْقِرَاءَةِ؛ لِأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ^(١):

إِنْ سَاكِنَانِ التَّقْيَا اكْسِرَ مَا سَبَقَ وَإِنْ يَكُنْ لَيْنَا فَحَذْفُهُ اسْتَحَقَّ

وَلِهَذَا عِنْدَ مَا نَقَرَأُ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ «وَقَالَا» نَحْذِفُ الْأَلِفَ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ، وَمِنْهُ الْبَيْتُ الَّذِي يُلْغِزُ بِهِ:

لَقَدْ طَافَ عَبْدَا اللَّهِ بِي الْبَيْتِ سَبْعَةً وَحَجَّ مِنِّي النَّاسُ الْكَرَامُ الْأَفَاضِلُ

[٢] «بِيَدِهِ» هَذَا مُفْرَدٌ.

[٣] «نُصْنَعُ» بِمَعْنَى: تُرَبَّى، وَالْخِطَابُ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَصِنَاعَةٌ كُلُّ شَيْءٍ

(١) ذكره الصبان في حاشيته على شرح الأشموني (١/ ١٣٤).

وَمِنْ أَمْثَلَةِ الْجَمْعِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيَنَا أَنْعَمًا فَهُمْ لَهَا مَلَائِكُونَ﴾ [يس: ٧١]^[١]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]^[٢].
وَمِنْ أَمْثَلَةِ التَّنْيَةِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]^[٣].....

بِحَسَبِهَا، فَصَنَاعَةُ الْإِنْسَانِ تَعْنِي: تَرْبِيَّتُهُ، وَلَا أَحَدَ يَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: «تُصْنَعُ» عَلَى عَيْنِي بِمَعْنَى: أَنَّكَ تُوَضَّعُ عَلَيْهَا أَبَدًا، لَا أَحَدَ يَفْهَمُ ذَلِكَ لَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ، وَلَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى.

أَمَّا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى: فَلَأَنَّنَا نَعْلَمُ أَنَّ مُوسَى ﷺ تَرَبَّى فِي الْأَرْضِ، وَلَيْسَ عَلَى عَيْنِ اللَّهِ، وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ: فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا التَّعْبِيرِ «تُصْنَعُ عَلَى عَيْنِي» يَعْنِي: أَنِّي أَرَاكَ بِعَيْنِي وَأُرَاقِبُكَ وَأُلَاحِظُكَ، هَذَا هُوَ مَعْنَاهُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ غَيْرُهُ، وَلَكِنَّ الشَّاهِدَ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ هِيَ قَوْلُهُ: ﴿عَلَى عَيْنِي﴾ حَيْثُ جَاءَ بِصِغَةِ الْمُفْرَدِ.

[١] ﴿يَرَوْا﴾ أَيُّ: يَعْلَمُوا، وَلَيْسَ الْمَعْنَى: يُشَاهِدُوا؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ أَعَمُّ مِنَ الْمُشَاهَدَةِ فَأَنَّا أَعْلَمُ سَوَاءً مِنْ طَرِيقِ السَّمْعِ أَوْ عَنْ طَرِيقِ الْمُشَاهَدَةِ، ﴿أَنَا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيَنَا﴾ ﴿أَيْدِيَنَا﴾ حَيْثُ جَاءَتْ بِالْجَمْعِ، وَهَذَا هُوَ الشَّاهِدُ، ﴿أَنْعَمًا﴾ وَهِيَ الْإِبِلُ وَغَيْرُهَا مِنَ الْأَنْعَامِ.

[٢] قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْعَيْنِ: ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] يَعْنِي: سَفِينَةُ نُوحٍ تَجْرِي، وَنَحْنُ نَرَاهَا بِأَعْيُنِنَا وَنَكْلُوهَا وَنَحْفَظُهَا.

[٣] ﴿يَدَاهُ﴾ ائْتَيْنِ، وَأَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وَقَدْ سَبَقَتْ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ؛ وَلِهَذَا مَا كَرَّرْنَاهَا، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ الضَّمِيرُ يَعُودُ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا قَامَ الْعَبْدُ فِي الصَّلَاةِ قَامَ بَيْنَ عَيْنَيِ الرَّحْمَنِ»^[١]. هَكَذَا هُوَ فِي (مُخْتَصَرِ الصَّوَائِقِ) عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَعْزُهِ^[٢].
وَلَمْ تَرُدْ صِفَةُ الْعَيْنَيْنِ فِي الْقُرْآنِ بِصُورَةِ الثَّنِيَّةِ^[٣].

[١] «عَيْنَيِ الرَّحْمَنِ» هُنَا ثَنِيَّةٌ.

[٢] وَقَدْ بَحَثْنَا عَنْهُ فَلَمْ نَجِدْهُ إِلَّا فِي (مُخْتَصَرِ الصَّوَائِقِ) لِابْنِ الْقَيْمِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَعْزُهِ لِأَحَدٍ فَلَمْ يَقُلْ: رَوَاهُ فَلَانٌ عَنْ فَلَانٍ حَتَّى نَعْرِفَ^(١).

وَيُمْكِنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ﷺ فِي الدَّجَالِ: «إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»^(٢)؛ لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلَّهِ ثَلَاثَةُ أَعْيُنٍ أَوْ أَكْثَرُ لَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: إِنَّ لِرَبِّكُمْ ثَلَاثَةَ أَعْيُنٍ فَأَكْثَرَ.

وَبِهَذَا يَحْصُلُ التَّمْيِيزُ، وَيَكُونُ أَيْضًا أَدَلٌّ عَلَى الْكَمَالِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لَأَنَّهُ مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ الثَّلَاثَةَ فَأَكْثَرَ فِي مَقَامٍ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْكَمَالُ بِهَا أَفْضَلَ مِنْ ذِكْرِ الثَّنَيْنِ، وَعَلَى هَذَا فَنَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ لَيْسَ لَهُ إِلَّا عَيْنَانِ اثْنَتَانِ، وَنَجْمَعُ بَيْنَ الْمَفْرَدِ وَالْجَمْعِ كَمَا جَمَعْنَا ذَلِكَ فِي الْيَدَيْنِ.

[٣] وَإِنَّمَا وَرَدَتْ بِالْجَمْعِ وَالْإِفْرَادِ فَقَطْ.

(١) انظر: الصواعق المرسلة (١/ ٢٥٦)، ومختصر الصواعق (ص: ٣٨).

وقد أخرجه محمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/ ١٨٠) رقم (١٢٨)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (١/ ٧٠)، وأبو القاسم الأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢/ ٤٢٠)، رقم (١٩٠٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، رقم (٧١٣١)، ومسلم: كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، رقم (٢٩٣٣)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

هَذِهِ هِيَ الْوُجُوهُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي وَرَدَتْ عَلَيْهَا صِفَتَا الْيَدَيْنِ وَالْعَيْنَيْنِ^[١].
وَالْجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ الْوُجُوهِ أَنْ يُقَالَ:

إِنَّ الْإِفْرَادَ لَا يُنَافِي الثَّنِيَّةَ وَلَا الْجَمْعَ^[٢]؛ لِأَنَّ الْمُفْرَدَ الْمُضَافَ يَعْمْ، فَيَتَنَاوَلُ
كُلَّ مَا ثَبَتَ لِلَّهِ مِنْ يَدٍ أَوْ عَيْنٍ وَاحِدَةٍ كَانَتْ أَوْ أَكْثَرَ^[٣].

[١] اَعْلَمْ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ تَنَاقُضٌ بَيْنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ لَا بَيْنَ الْكِتَابِ بَعْضِهِ مَعَ
بَعْضٍ، وَلَا بَيْنَ السُّنَّةِ بَعْضِهَا مَعَ بَعْضٍ، وَلَا بَيْنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ مِنْ
عِنْدِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوجَدَ تَنَاقُضٌ، فَإِنْ رَأَيْتَ شَيْئًا ظَاهِرُهُ التَّعَارُضُ
وَالْتَنَاقُضُ وَجَبَ عَلَيْكَ أَنْ تُعِيدَ النَّظَرَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ وَجْهُ الْجَمْعِ،
فَإِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَكَ فَمَوْقِفُكَ أَنْ تَكِلَ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ، وَأَنْ تَقُولَ: ﴿ءَامَنَّا بِهِ﴾ كُلُّ مَنْ عِنْدَ
رَبِّنَا ﴿[آل عمران: ٧]﴾، لَكِنِّي أَقُولُ لَكُمْ: إِنَّهُ لَا يُوجَدُ شَيْءٌ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ ظَاهِرُهُ
التَّعَارُضُ إِلَّا وَجِدَ لَهُ وَجْهُ جَمْعٍ أَوْ وَجِدَ لَهُ مَخْرَجٌ مِنْ هَذَا التَّعَارُضِ، لَكِنَّ النَّاسَ
يَخْتَلِفُونَ فِي تَخْرِيجِ هَذَا الَّذِي ظَاهِرُهُ التَّعَارُضُ.

[٢] وَكَيْفِيَّةُ ذَلِكَ: «لِأَنَّ الْمُفْرَدَ الْمُضَافَ يَعْمْ، فَيَتَنَاوَلُ كُلَّ مَا ثَبَتَ لِلَّهِ مِنْ يَدٍ
أَوْ عَيْنٍ وَاحِدَةٍ كَانَتْ أَوْ أَكْثَرَ».

[٣] الْمُفْرَدُ الْمُضَافُ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ بِهِ وَاحِدًا فَقَطْ، وَالذَّلِيلُ قَوْلُهُ
تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤] هُنَا قَالَ: ﴿نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ ثُمَّ
قَالَ: ﴿لَا تَحْصُوهَا﴾، إِذَنْ فِ «نِعْمَةٍ» مُفْرَدٌ، لَكِنْ يُرَادُ بِهَا الْجَمْعُ وَالْكَثْرَةُ وَمِثْلُ
ذَلِكَ عَيْنُ اللَّهِ وَيَدُ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَتْ مُفْرَدَةً فَإِنَّهَا تَشْمَلُ كُلَّ مَا ثَبَتَ لِلَّهِ مِنْ يَدٍ أَوْ عَيْنٍ،
إِذَنْ لَا مُنَافَاةَ الْآنَ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَبَيْنَ الْمُثْنَى وَالْجَمْعِ.

وَأَمَّا الْجَمْعُ بَيْنَ مَا جَاءَ بِلَفْظِ التَّشْنِيَةِ وَبِلَفْظِ الْجَمْعِ ^[١]. فَإِنْ قُلْنَا: أَقَلُّ الْجَمْعِ اثْنَانِ فَلَا مُنَافَاةَ أَصْلًا بَيْنَ صِيغَةِ التَّشْنِيَةِ وَالْجَمْعِ لِاتِّحَادِ مَدْلُولَيْهِمَا ^[٢].

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ النِّكَرَةَ إِذَا أُضِيفَتْ فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْعُمُومِ، لَكِنَّ الْعُمُومَ فِي الْغَالِبِ يَكُونُ لِلْجَمْعِ وَلَيْسَ لِلتَّشْنِيَةِ، فَمَا الْجَوَابُ عَلَى ذَلِكَ؟

الْجَوَابُ: أَنْ نَقُولَ: لَكِنْ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ دَالًّا عَلَى التَّشْنِيَةِ؛ وَهَذَا قَالَتِ الْيَهُودُ: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿... بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾؛ لِأَنَّ الْمَفْرَدَ إِذَا أُضِيفَ فَإِنَّهُ يَتَنَاوَلُ الْمَفْرَدَ، وَيَتَنَاوَلُ الْمُشْنَى، وَيَتَنَاوَلُ الْجَمْعَ، وَلَوْ قَالَ رَجُلٌ: امْرَأَتِي طَالِقٌ. وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا وَاحِدَةٌ فَإِنَّهَا تُطَلَّقُ، أَوْ كَانَ لَهُ اثْنَتَانِ فَإِنَّهُمَا تُطَلَّقَانِ، أَوْ ثَلَاثٌ أَوْ أَرْبَعٌ فَإِنَّهُنَّ يُطَلَّقْنَ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ، قَالُوا: لِأَنَّ الْمَفْرَدَ الْمُضَافَ يَصْلُحُ لِلوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثِ فَأَكْثَرُ بِنَاءٍ عَلَى دَلَالَةِ اللَّفْظِ، وَلَكِنْ لَوْ قَالَ: امْرَأَتِي طَالِقٌ. وَأَرَادَ وَاحِدَةً فَإِنَّهَا تُطَلَّقُ هِيَ فَقَطُّ.

إِذِنْ الْإِفْرَادُ لَا يُنَافِي التَّشْنِيَةَ، وَلَا يُنَافِي الْجَمْعَ؛ لِأَنَّ الْمَفْرَدَ الْمُضَافَ يَعْصِمُ فَيَصْدُقُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ.

[١] وَهَذَا هُوَ الَّذِي فِيهِ نَوْعٌ مِنَ الْإِشْكَالِ، مِثَالُ مَا جَاءَ بِلَفْظِ التَّشْنِيَةِ ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وَبِلَفْظِ الْجَمْعِ مِثْلُ: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا﴾ [يس: ٧١] وَكَيْفِيَّةِ الْجَمْعِ قَالَ: «فَإِنْ قُلْنَا: أَقَلُّ الْجَمْعِ اثْنَانِ فَلَا مُنَافَاةَ أَصْلًا بَيْنَ صِيغَةِ التَّشْنِيَةِ وَالْجَمْعِ لِاتِّحَادِ مَدْلُولَيْهِمَا».

[٢] وَالسَّبَبُ؛ لِأَنَّ أَيْدِينَا مَعْنَاهَا: يَدَانِ، وَأَعْيَيْنَا مَعْنَاهَا: عَيْنَانِ، فَلَا يُنَافِي

التَّشْنِيَةَ.

وإن قلنا: أقل الجمع ثلاثة وهو المشهور، فالجمع بينهما أن يقال: إنه لا يراد من صيغة الجمع مدلولها الذي هو ثلاثة فأكثر، وإنما أريد بها - والله أعلم - التعظيم والمناسبة^[١]، أعني: مناسبة المضاف للمضاف إليه، فإن المضاف إليه وهو «نا» يراد به هنا: التعظيم قطعاً، فناسب أن يؤتى بالمضاف بصيغة الجمع ليناسب المضاف إليه، فإن الجمع أدل على التعظيم من الأفراد والشيئية، وإذا كان كل من المضاف والمضاف إليه دالاً على التعظيم حصل من بينهما تعظيم أبلغ^[٢].

[١] التعظيم؛ لأن الجمع دال على العظمة كما هو معروف، فالإنسان إذا قال: «قلنا» أدل على العظمة من قوله: «قلت».

[٢] فهذا هو وجه الجمع بين الشيئية والجمع.

فالحاصل أننا نقول: إن الجمع بين المفرد والمثنى والجمع أن يقال: إن المفرد إذا أضيف كان دالاً على العموم، فيصدق على الواحد والاثنين وأكثر، وأما الجمع بين الشيئية والجمع فإن قلنا: أقل الجمع اثنان. فلا منافاة أصلاً؛ لأن الجمع بمعنى اثنين لا اتحاد مدلوليهما، وإن قلنا: بأن أقل الجمع ثلاثة فإن الجمع هنا لا يراد به المدلول اللغوي، وإنما يراد به التعظيم والمناسبة، فالتعظيم لأن دلالة الجمع على العظمة أكثر وأقوى من دلالة المفرد والمثنى، والمناسبة لأنه أضيف إلى ضمير دال على الجمع وهي «نا»، فكان من المناسب أن يجمع لأجل أن يكون مثل الضمير.

فمثلاً في قوله تعالى: ﴿مِمَّا عَمِلْتَ آيَاتِنَا أَنْعَمًا﴾ [يس: ٧١] الجمع هنا للتعظيم والمناسبة، أما كونه للتعظيم فلأن الجمع أدل على العظمة مما دونه، وأما كونه

لِلْمُنَاسَبَةِ فَلَاَنَّ «نَا» فِي قَوْلِهِ: «أَيْدِينَا» لِلتَّعْظِيمِ فَنَاسَبَ أَنْ يُجْمَعَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ حَتَّى يَكُونَا مُتَنَاسِبَيْنِ.

لَكِنْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَ إِذَا لَا تُؤْمِنُونَ بِأَنَّ اللَّهَ لَهُ أَيْدٍ كَثِيرَةٌ؛ لِأَنَّ مَنْ آمَنَ بِأَيْدٍ كَثِيرَةٍ يَدْخُلُ فِي الْإِيمَانِ بِالْوَحْدَةِ وَالشَّتَيْنِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّنَا نَقُولُ: يَتَعَيَّنُ أَنَّهُمَا اثْنَتَانِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي الرَّدِّ عَلَى الْيَهُودِ وَالْمَقَامُ مَقَامُ تَمْدُّحٍ بِكَثْرَةِ الْعَطَاءِ قَالَ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وَلَوْ كَانَ لَهُ أَيْدٍ كَثِيرَةٌ لَنَاسَبَ أَنْ يَقُولَ: بَلْ أَيْدِيهِ مَبْسُوطَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ يَقْتَضِي كَثْرَةَ الْعَطَاءِ وَالْمَنْحِ، وَهَذَا يَكْثُرُ بِكَثْرَةِ مَا يَكُونُ الْعَطَاءُ بِهِ هَذَا دَلِيلٌ مِنَ الْقُرْآنِ.

أَمَّا السُّنَّةُ فَكَثِيرَةٌ مِثْلُ قَوْلِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي، وَكِلْتَا يَدَيَّ رَبِّي يَمِينٌ مُبَارَكَةٌ»^(١)، وَقَالَ: «اللَّهُ يَقْبِضُ السَّمَوَاتِ بِيَمِينِهِ وَبِيَدِهِ الْأُخْرَى الْأَرْضُ»^(٢)، هَذَا أَوْ مَعْنَاهُ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ إِلَّا يَدَانِ اثْنَتَانِ فَقَطْ.



(١) أخرجه الترمذي: كتاب تفسير القرآن، رقم (٣٣٦٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في الرد على الجهمية، رقم (٤٧٣٢)، والطبراني في المعجم الكبير (٣٧٨/١٢) رقم (١٣٣٩٨) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.



البَابُ الثَّامِنُ عَشَرَ



فِي كَلَامِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى^[١]



اتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ يَتَكَلَّمُ، وَأَنَّ كَلَامَهُ صِفَةٌ حَقِيقِيَّةٌ ثَابِتَةٌ لَهُ عَلَى الْوَجْهِ اللَّائِقِ بِهِ^[٢].

وَهُوَ سُبْحَانَهُ يَتَكَلَّمُ، بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ، كَيْفَ شَاءَ، مَتَى شَاءَ^[٣]،

[١] وَهَذَا الْمَوْضُوعُ مِنْ أَكْثَرِ مَا كَانَ فِتْنَةً بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ بَعْبَارَةً أَصَحَّ: بَيْنَ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ وَبَيْنَ أَهْلِ الْبِدْعِ؛ لِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ مَدَارُ الشَّرْعِ كُلِّهِ، فَإِنَّ كَلَامَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ الْوَحْيُ الَّذِي أَنْزَلَهُ عَلَى الرُّسُلِ، وَالْوَحْيُ الَّذِي أَنْزَلَهُ عَلَى الرُّسُلِ هُوَ الدِّينُ كُلُّهُ.

[٢] هَذَا مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ، وَقَدْ نَقَلَ اتِّفَاقَهُمْ عَلَى ذَلِكَ كُلِّ مَنْ صَنَّفَ فِي هَذَا الْبَابِ.

[٣] وَلَكِنْ اعْلَمْ أَنَّ صَوْتَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ لَا يُمَاتِلُ أَصْوَاتَ الْمَخْلُوقِينَ أَبَدًا، لَا فِي قُوَّتِهِ، وَلَا فِي هَيَأَتِهِ، وَلَا فِي أَيِّ شَيْءٍ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷻ: «إِذَا قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ ضَرَبَتْ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ يُنْفِذُهُمْ ذَلِكَ»^(١)، فَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ هَذَا صَوْتُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، بَلْ بَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِنَّ هَذَا

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَابُ «حَقَّقَ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ»، رَقْمُ

فكلامه صفة ذات باعتبار جنسه، وصفة فعل باعتبار آحاده^[١].

صوت الملك أو صوت الوحي. وبعضهم يقول: «كأنه سلسلة على صفوان» في الإفزع فقط لا في الكيفية، إذن صوته سبحانه وتعالى لا يماثل أصوات المخلوقين، لكن الحرف الذي يتكلم به هو الحرف الذي يتكلم به الناس، والدليل على أنه لا يماثل أصوات المخلوقين قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وقوله: «يتكلم كيف شاء» هذا في الكيفية، فنحن لا نعرف كيف يتكلم سبحانه وتعالى، لكن نعرف أنه يتكلم، كما أن الجلود تنطق يوم القيامة، والأرض تحدث أخبارها، لكن لا نعلم كيف تنطق، ولا نعلم كيف تحدث الأرض أخبارها، وعلى هذا فنقول: إن كيفية كلام الله غير معلومة.

[١] لأنه يتعلق بمشيئته، وكل صفة تتعلق بالمشيئة فهي صفة فعل، فالكلام في أصله صفة ذات؛ لأن الله لم يزل ولا يزال متكلماً، فهو سبحانه لم يمر عليه زمن يكون فيه عاجزاً عن الكلام أبداً، بل هو سبحانه وتعالى لم يزل ولا يزال متكلماً، أما باعتبار آحاده فإنها صفة فعل.

ومراد قولنا: «باعتبار آحاده» نحن نعلم أن الله تعالى يوجد الأشياء أو يوجد الأمور شيئاً فشيئاً، وهو يقول: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وكلمة ﴿كُنْ﴾ تكون عند إرادة الفعل، إذن فهذه الكلمة التي هي ﴿كُنْ﴾ حدثت بعد أن لم تكن، فأحاد كلام الله عز وجل صفة فعل؛ لأنه حادث بعد أن لم يكن.

وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ.

فَمِنْ أَدِلَّةِ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ خُذْ هَٰذَا وَرَافِعَكَ إِلَيْنَا﴾ [آل عمران: ٥٥]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَنَنْدِيهِ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَفَرَّقْنَاهُ يَحْيَىٰ﴾ [مريم: ٥٢] [١].

فَفِي الْآيَةِ الْأُولَى: إِبْتِاثُ أَنَّ الْكَلَامَ يَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ، وَأَنَّ أَحَادَهُ حَادِثَةٌ [٢].

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ نُطْلِقَ عَلَيْهِ اسْمَ حَادِثٍ أَوْ نَقُولَ: إِنَّهُ مُحَدَّثٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]؟
وَالْجَوَابُ: أَنَّنَا إِذَا فَهِمْنَا الْمَعْنَى وَأَنَّ مَعْنَى حَادِثٍ أَيْ: أَنَّهُ كَائِنٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ زَالَ الْإِشْكَالَ، وَعَلَيْهِ فَعَبَّرَ كَمَا شِئْتَ مُحَدَّثٍ أَوْ حَادِثٍ.

[١] فَكَانَ الْكَلَامُ حِينَ جَاءَ، وَأَمَّا قَبْلُ فَلَمْ يَكُنْ كَلَامٌ، وَيُذَكِّرُ أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْبِدْعِ كَانَ يَقْرَأُ: (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) بِنَصْبِ لَفْظِ الْجَلَالَةِ حَتَّى يَكُونَ الْكَلَامُ مِنْ مُوسَى لَا مِنَ اللَّهِ، فَقَالَ بَعْضُ الْحَاضِرِينَ: مَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فَلَمْ يَقُلْ: وَكَلَّمَ رَبَّهُ، بَلْ قَالَ: ﴿وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ فَبُهِتَ! وَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُجِيبَ!.

[٢] هَذِهِ ثَلَاثُ آيَاتٍ، لَكِنَّ كُلَّ آيَةٍ لَهَا اتِّجَاهٌ.

[٣] وَوَجْهُهُ: أَنَّ الْكَلَامَ بَعْدَ مَا جَاءَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَجِيءَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ، فَيَكُونُ الْكَلَامُ أَيْضًا بِمَشِيئَتِهِ، وَتَكُونُ أَحَادُهُ حَادِثَةً.

وفي الآية الثانية: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ بِحَرْفٍ، فَإِنَّ مَقُولَ الْقَوْلِ فِيهَا حُرُوفٌ^[١].

وفي الآية الثالثة: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ بِصَوْتٍ^[٢] إِذْ لَا يُعْقَلُ النَّدَاءُ وَالْمُنَاجَاةُ إِلَّا بِصَوْتٍ^[٣].

وَمِنْ أَدْلَةِ السُّنَّةِ: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: يَا آدَمُ! فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ. فَيَتَادَى بِصَوْتٍ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعَثًا إِلَى النَّارِ»^[٤].

[١] فَمَثَلًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ﴾ مَاذَا قَالَ؟ ﴿يَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ وَرَافِعَكَ إِلَيَّ ﴿[آل عمران: ٥٥]، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ حُرُوفٌ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى بِحَرْفٍ.

[٢] وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَنَذَيْنَهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢]، وَجْهُ الدَّلَالَةِ: «إِذْ لَا يُعْقَلُ النَّدَاءُ وَالْمُنَاجَاةُ إِلَّا بِصَوْتٍ».

[٣] لَكِنَّ الْمُنَاجَاةَ بِصَوْتٍ قَرِيبٌ خَفِيٌّ، وَالْمُنَادَاةُ بِصَوْتٍ مُرْتَفِعٌ.

[٤] يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا آدَمُ، وَتَوَجَّاهُ النَّدَاءُ إِلَيْهِ بِالْحُرُوفِ، وَأَيْضًا لَمَّا سَمِعَهُ آدَمُ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ بِصَوْتٍ، فَيَقُولُ: «لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ».

وَمَعْنَى التَّلْبِيَةِ: الْإِجَابَةُ وَالِدَوَامُ وَالثَّبُوتُ عَلَى الشَّيْءِ، فَيَكُونُ مَعْنَى لَبَّيْكَ، أَيُّ: إِجَابَةً لَمَّا دَعَوْتَنِي لَهُ.

و«سَعْدَيْكَ»: قَالُوا: إِنَّ «سَعْدَيْكَ» اسْمُ مَصْدَرٍ بِمَعْنَى: إِسْعَادٍ، أَيُّ: أَطْلَبُكَ أَنْ تُسْعِدَنِي، وَقِيلَ: إِنَّ مَعْنَى الْإِسْعَادِ: الْمُعَاوَنَةُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ فِي النِّيَاحَةِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ: فَلَانَةٌ أَسْعَدَتْ فَلَانَةً. يَعْنِي: أَعَانَتْهَا عَلَى نِيَاحَتِهَا.

وَكَلَامُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى جَمِيعًا، لَيْسَ هُوَ اللَّفْظُ وَحْدَهُ أَوْ الْمَعْنَى وَحْدَهُ، هَذَا هُوَ قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، أَمَّا أَقْوَالُ غَيْرِهِمْ فَإِلَيْكَ مُلَخَّصَهَا مِنْ (مُخْتَصَرِ الصَّوَائِقِ الْمُرْسَلَةِ)^[١].

وَقَوْلُهُ: «فَيَنَادَى بِصَوْتٍ» كَلِمَةٌ (بَصَوْتٍ) بِالنِّسْبَةِ لِعَامِلِهَا عَلَى الْفِعْلِ مُؤَكِّدٌ فَقَطْ؛ لِأَنَّ الْمُنَادَاةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بِصَوْتٍ.

وَقَوْلُهُ: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ دُرَّتِكَ بَعَثًا إِلَى النَّارِ»^(١)، فَيُخْرِجُهُمْ وَيَعْلَمُهُمْ بِسَيِّئِهِمْ؛ لِأَنَّ سَيِّئَ الْكُفَّارِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَتَمَيَّزُ وَتَبَيَّنُ.

فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ بِمَشِيئَتِهِ؛ لِأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَيَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ بِحَرْفٍ؛ لِأَنَّ مَقُولَ الْقَوْلِ «يَا آدَمَ» حُرُوفٌ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ بِصَوْتٍ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «فَيَنَادَى بِصَوْتٍ».

وَأَيْضًا سَمَاعُ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِهَذِهِ الْمُنَادَاةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ بِصَوْتٍ، وَلَكِنَّ هَذَا الصَّوْتُ لَا يُمَاتِلُ أَصْوَاتَ الْمَخْلُوقِينَ.

[١] أَصْلُ كِتَابِ (مُخْتَصَرِ الصَّوَائِقِ الْمُرْسَلَةِ) هُوَ: (الصَّوَائِقُ الْمُرْسَلَةُ عَلَى غَزْوِ الْجَهَنَّمِيَّةِ وَالْمُعْطَلَةِ) لِابْنِ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فَهُوَ صَوَائِقُ مُرْسَلَةٌ عَلَى هَذَا الْغَزْوِ، وَإِذَا أُرْسِلَتْ عَلَيْهِ دَمَرَتْهُ. وَهُوَ عُنْوَانٌ قَوِيٌّ، وَيُعْتَبَرُ هَذَا الْكِتَابُ مِنْ أَحْسَنِ مَا كُتِبَ فِي الْمَوْضُوعِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب: «وَنَزَى النَّاسَ سُكْرَى» [الحج: ٢]، رقم (٤٧٤١)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب قوله: «يقول الله لآدم: أخرج بعث النار»، رقم (٢٢٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

١ - قَوْلُ الْكِرَامِيَّةِ: وَهُوَ كَقَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: «إِنَّهُ حَادِثٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ» فِرَارًا مِنْ إِثْبَاتِ حَوَادِثَ لَا أَوَّلَ لَهَا^[١].

٢ - قَوْلُ الْكَلَابِيَّةِ^[٢]: «إِنَّهُ مَعْنَى قَائِمٌ بِذَاتِهِ، لَا زِمَ لَهَا كُلْزُومِ الْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ، وَالْحُرُوفُ وَالْأَصْوَاتُ حَكَايَةٌ عَنْهُ خَلَقَهَا اللَّهُ؛ لِتَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى الْقَائِمِ بِذَاتِهِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ مَعَانٍ: أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَخَبَرٌ وَاسْتِخْبَارٌ»^[٣].

وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ هِيَ: الْأَوَّلُ: قَوْلُ الْكِرَامِيَّةِ. وَالثَّانِي: قَوْلُ الْكَلَابِيَّةِ. وَالثَّلَاثُ: قَوْلُ الْأَشْعَرِيَّةِ. وَالرَّابِعُ: قَوْلُ السَّالِمِيَّةِ. وَالْخَامِسُ: قَوْلُ الْجَهْمِيَّةِ. وَالسَّادِسُ: قَوْلُ فَلَاسِفَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ. وَالسَّابِعُ: قَوْلُ الْإِتْحَادِيَّةِ.

وَقَوْلُهُ: «فَالِإِلَيْكَ مُلَخَّصُهَا» إِلَيْكَ: اسْمُ فِعْلٍ أَمْرٍ بِمَعْنَى: خُذْ.

[١] وَهَؤُلَاءِ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ لِقَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ، فَهُمْ يَقُولُونَ: كَلَامُ اللَّهِ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ يَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ، لَكِنَّهُ حَادِثٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، يَعْنِي: كَانَ اللَّهُ فِي الْأَوَّلِ لَا يَتَكَلَّمُ، ثُمَّ صَارَ يَتَكَلَّمُ، فَجَعَلُوهُ مِنَ الصِّفَاتِ الْفِعْلِيَّةِ الْمَحْضَةِ، وَهَذَا الْأَخِيرُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِذَا كَانَ اللَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ هَلْ هُوَ عَاجِزٌ؟ «إِنْ كَانَ كَذَلِكَ» فَقَدْ وَصَفْتُمُوهُ بِالْعَجْزِ، أَوْ قَادِرٌ؟ فَإِذَا كَانَ قَادِرًا فَإِنَّهُ يَتَكَلَّمُ، مَا الَّذِي يَمْنَعُهُ مِنَ الْكَلَامِ؟! فَالْصَّوَابُ خِلَافُ مَا قَالُوا، لَكِنْ هُمْ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَتَقَبَّلْ مَا أَصَابُوا فِيهِ، وَتَرُدَّ مَا أَخْطَؤُوا فِيهِ.

[٢] أَتْبَاعُ مُحَمَّدَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كَلَابٍ.

[٣] فَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ مَعْنَى قَائِمٌ بِنَفْسِ اللَّهِ، وَلَيْسَ شَيْئًا يَسْمَعُ، بَلْ هُوَ مَعْنَى قَائِمٌ بِذَاتِ اللَّهِ كَقِيَامِ الْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ مِثْلَ أَنْ اللَّهُ حَيٌّ وَعَلِيمٌ هُوَ أَيْضًا مُتَكَلِّمٌ، فَهُوَ صِفَةٌ

٣- قَوْلُ الْأَشْعَرِيَّةِ: وَهُوَ كَقَوْلِ الْكَلَابِيَّةِ إِلَّا أَنَّهُمْ يُخَالِفُونَهُمْ فِي شَيْئَيْنِ:

أحدهما: فِي مَعَانِي الْكَلَامِ فَالْكَلَابِيَّةُ يَقُولُونَ: «إِنَّهُ أَرْبَعَةٌ مَعَانٍ»، وَالْأَشْعَرِيَّةُ يَقُولُونَ: إِنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٌ؛ فَالْحَبْرُ وَالْأَسْتِخْبَارُ وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا هُوَ عَيْنُ الْآخَرِ، وَلَيْسَتْ أَنْوَاعًا لِلْكَلَامِ، بَلْ صِفَاتٌ لَهُ، بَلِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ وَالْقُرْآنُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَيْنُ الْآخَرِ، لَا تَخْتَلِفُ إِلَّا بِالْعِبَارَةِ^{١١}.

مَعْنَوِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ لَا زِمَةَ لِحَيَاتِهِ، وَمَا سُمِعَ مِنْ كَلَامِهِ فَهُوَ مَخْلُوقٌ حِكَايَةٌ عَنْهُ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ أَنْوَاعٍ: أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَخَبْرٌ وَاسْتِخْبَارٌ الَّذِي هُوَ الْاسْتِفْهَامُ، وَهَذَا كَقَوْلِ الْأَشْعَرِيَّةِ الَّذِي سَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- إِلَّا أَنْ يَبَيَّنَهُمَا فَرَقًا:

أَوَّلًا: قَوْلُهُمْ: «كَلَامُ اللَّهِ هُوَ مَعْنَى قَائِمٌ بِذَاتِهِ لَا زِمَ لَهَا كَلْزُومِ الْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ» وَهَذَا الْقَوْلُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ لَفْظٌ وَمَعْنَى، فَلَيْسَ هُوَ مَعْنَى فَقَطْ، ثُمَّ لَيْسَ بِلَازِمٍ لِدَاثِ اللَّهِ كَلْزُومِ الْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ، بَلْ هُوَ يَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ، أَمَّا الْحَيَاةُ وَالْعِلْمُ فَإِنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ بِالْمَشِيئَةِ.

وِثَانِيًا: قَوْلُهُمْ: «هُوَ أَرْبَعَةٌ مَعَانٍ: أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَخَبْرٌ وَاسْتِخْبَارٌ» فَيَكُونُ عَلَى رَأْيِهِمْ أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى مُرَكَّبٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ مَعَانٍ: هِيَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالْحَبْرُ وَالْأَسْتِخْبَارُ.

وَهَلْ كَلَامُ اللَّهِ مُنْحَصَرٌّ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ؟

الْجَوَابُ: لَا، فَفِي كَلَامِ اللَّهِ مَا هُوَ لِلتَّمَنِّيِّ وَمَا هُوَ لِلتَّرَجِّيِّ، فَلَا يَكُونُ هَذَا التَّقْسِيمُ حَاصِرًا.

[١] وَهَذَا الْمَذْهَبُ أَعْتَقَدُ أَنَّ تَصَوُّرَهُ كَافٍ فِي رَدِّهِ، يَقُولُونَ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ مَعْنَى قَائِمٌ بِذَاتِهِ لَا زِمَ لِدَاثِهِ كَلْزُومِ الْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ، وَأَنْ مَا يُسْمَعُ مِنْ

كَلَامَ اللَّهِ لَيْسَ كَلَامَ اللَّهِ، وَلَكِنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْهُ، وَيُسَمُّونَهُ الْكَلَامَ النَّفْسِيَّ، وَلَا يُؤْمِنُونَ بِأَنَّ اللَّهَ يَتَكَلَّمُ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ، وَيَقُولُونَ: هَذِهِ الْحُرُوفُ وَالْأَصْوَاتُ خَلَقَهَا اللَّهُ لَتُعَبَّرَ عَنْ كَلَامِهِ، أَمَّا أَنَّهُ هُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَتَكَلَّمُ فَلَا، بَلْ كَلَامُهُ مَعْنَى قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ أَبْطُلَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ يَقُولُوا: إِنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٌ، أَيْ: كُلُّ الْكَلَامِ مَعْنَى وَاحِدٌ الْخَبَرُ وَالِاسْتِخْبَارُ الَّذِي هُوَ الْاسْتِفْهَامُ وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ كُلُّهُنَّ شَيْءٌ وَاحِدٌ، بَلْ يَزِيدُونَ عَلَى ذَلِكَ وَيَقُولُونَ: إِنَّ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَالْقُرْآنَ شَيْءٌ وَاحِدٌ عِنْدَهُمْ.

فَمَثَلًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾ [الإسراء: ٣٢] هُوَ عَيْنُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ [الإسراء: ٧٨]، وَهَذَا غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَلَوْ لَا أَنَّهُ يُذَكَّرُ عَنْهُمْ لَقُلْنَا: لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقُولَهُ أَيْ إِنْسَانٍ عَاقِلٍ، بَأَنَّ يَجْعَلَ الْخَبَرَ عَيْنَ الْاسْتِخْبَارِ وَعَيْنَ الْاسْتِفْهَامِ، وَأَنْ يَجْعَلَ الْأَمْرَ هُوَ عَيْنُ النَّهْيِ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ هُمَا عَيْنُ الْخَبَرِ وَالِاسْتِخْبَارِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٌ لَا يَتَجَزَّأُ. كُلُّ هَذَا عَلَى زَعْمِهِمْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يَتَجَزَّأُ لِلزَّمِّ قِيَامُ الْحَوَادِثِ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَالْحَوَادِثُ لَا تَقُومُ إِلَّا بِحَادِثٍ.

وَهَذِهِ مُقَدِّمَاتٌ كُلُّهَا بَاطِلَةٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا، لَكِنْ يُجَالِفُونَ الْكَلَابِيَّةَ فِي أَنَّ الْكَلَابِيَّةَ يَقُولُونَ: إِنَّهُ أَرْبَعَةُ مَعَانٍ. وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٌ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا مَعْنَى قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ؟

قُلْنَا: مَعْنَاهَا قِيَامُ الْأَفْعَالِ، يَعْنِي: (مِثْلُ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ)، (يُنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا)، (يَتَكَلَّمُ) هَذِهِ أَشْيَاءٌ حَادِثَةٌ، وَقِيَامُ الْحَوَادِثِ بِذَاتِ اللَّهِ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ الْحَادِثَ لَا يَقُومُ إِلَّا بِحَادِثٍ - عَلَى زَعْمِهِمْ - فَإِذَا أَثَبَّتْ أَنَّ اللَّهَ تَقُومُ بِهِ الْحَوَادِثُ لَزِمَ

الثاني: أَنَّ الْكَلَامِيَّةَ قَالُوا: «إِنَّ الْحُرُوفَ وَالْأَصْوَاتَ حِكَايَةٌ عَنْ كَلَامِ اللَّهِ»،
وَأَمَّا الْأَشْعَرِيَّةُ فَقَالُوا: «إِنَّهَا عِبَارَةٌ عَنْ كَلَامِ اللَّهِ»^[١].

مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى حَادِثًا، وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى
الْأَوَّلُ الَّذِي لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ.

[١] والفرقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْحِكَايَةَ أَنْ يُحْكِيَ لَفْظُ الصَّوْتِ، وَالْعِبَارَةَ أَنْ يُعْبَرَ عَنْهُ
بِمَعْنَى آخَرَ لَا أَنْ يُحْكِيَ لَفْظُ الصَّوْتِ، فَمَثَلًا لَوْ قُلْتُ أَنَا: إِنَّ فُلَانًا يَقُولُ كَذَا وَكَذَا.
وَمَا حَكَيْتُ كَلَامَهُ فَأَكُونُ الْآنَ مُعْبِّرًا، لَكِنْ لَوْ حَكَيْتُ كَلَامَهُ بِالضَّبْطِ لَكُنْتُ
حَاكِيًا.

فَالْحِكَايَةُ مِثْلُ الصَّدَى شَيْءٌ يُحْكِي الْكَلَامَ حِكَايَةً.

وَالْعِبَارَةُ مَعْنَاهُ: أَنَّ الْكَلَامَ الْأَوَّلَ انْمَحَى، لَكِنْ عُبِّرَ عَنْهُ.

فَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْقُرْآنَ عِبَارَةٌ عَنْ كَلَامِ اللَّهِ؛ خَلَقَهُ اللَّهُ لِيُعْبَرَ عَمَّا فِي نَفْسِهِ،
وَلَيْسَ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ، وَمُوسَى حِينَما سَمِعَ ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمْوَسَى﴾ [طه: ١٧]
فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهَا؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ مِنَ الْأَصْلِ، لَكِنَّهُ خَلَقَ صَوْتًا سَمِعَهُ
مُوسَى تَعْبِيرًا عَنْ كَلَامِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَهَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا بَاطِلٌ كَمَا تُشَاهِدُونَ.

مَسْأَلَةٌ: إِذَا قَالُوا: كَلَامُ اللَّهِ مَعْنَى وَاحِدٌ. فَكَيْفَ يُفَسَّرُونَ مُقْتَضَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ؟

الْجَوَابُ: هُمْ يَقُولُونَ: الْأَمْرُ مُقْتَضَاهُ الْفِعْلُ، وَالنَّهْيُ مُقْتَضَاهُ التَّرْكُ، لَكِنْ هُمَا
شَيْءٌ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُجْزِئُ كَلَامَهُ، بَلْ نَفْسُ الْكَلَامِ هَذَا هُوَ
الْكَلَامُ هَذَا، لَكِنْ اخْتَلَفَتِ الصُّورَةُ بِحَسَبِ مَا سَمِعَ النَّاسُ مِنْ هَذَا التَّعْبِيرِ، فَمَثَلًا
﴿اقْرَأِ الصَّلَاةَ﴾ ﴿أْمُرْ﴾ ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾ ﴿مَهْيًى﴾، لَكِنَّ هَذَا هُوَ عَيْنُ هَذَا.

٤ - قَوْلُ السَّالِمِيَّةِ: «إِنَّهُ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ، لَا زِمَةٌ لَهَا كَلَزُومِ الْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ^[١]، وَهُوَ حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ مُتْقَارِنَةٌ لَا يَسْبِقُ بَعْضُهَا بَعْضًا؛ فَالْبَاءُ وَالسِّينُ وَالْمِيمُ فِي الْبَسْمَلَةِ مَثَلًا كُلُّ حَرْفٍ مِنْهَا مُقَارِنٌ لِلْآخِرِ فِي آنٍ وَاحِدٍ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ تَزَلْ وَلَا تَزَالُ مَوْجُودَةً^[٢]».

وَلَذَلِكَ كَلَامُهُمْ لَا يَتَصَوَّرُهُ الْإِنْسَانُ أَبَدًا كَيْفَ يَكُونُ الْأَمْرُ هُوَ عَيْنَ النَّهْيِ؟! لَكِنْ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِكَلَامَيْنِ ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾، ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَى﴾؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ عِنْدَهُمْ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَجَزَّأَ إِطْلَاقًا، فَكَمَا أَنَّ الْعِلْمَ الَّذِي وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ لَا يَتَجَزَّأُ كَذَلِكَ الْكَلَامُ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّهُ مَعْنَى قَائِمٌ بِالنَّفْسِ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالْخَبَرُ وَالِاسْتِخْبَارُ أَشْيَاءُ خَلَقَهَا اللَّهُ تَعَالَى؛ لِيُعَبَّرَ عَمَّا فِي نَفْسِهِ.

[١] فَيُؤَافِقُونَ الْأَشَاعِرَةَ وَالْكَلَابِيَّةَ، لَكِنَّهُمْ يَقُولُونَ: «وَهُوَ حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ مُتْقَارِنَةٌ لَا يَسْبِقُ بَعْضُهَا بَعْضًا؛ فَالْبَاءُ وَالسِّينُ وَالْمِيمُ فِي الْبَسْمَلَةِ مَثَلًا كُلُّ حَرْفٍ مِنْهَا مُقَارِنٌ لِلْآخِرِ فِي آنٍ وَاحِدٍ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ تَزَلْ وَلَا تَزَالُ مَوْجُودَةً».

[٢] وَبِهَذَا يُجَالِفُونَ الْأَشَاعِرَةَ وَالْكَلَابِيَّةَ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الْفَاتِحَةُ: ١] «بِسْمِ» الْبَاءُ وَالسِّينُ وَالْمِيمُ كُلُّهَا - كَمَا يُقَالُ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى - خَرَجَتْ جَمِيعًا، لَمْ تَخْرُجْ مُتَرْتِبَةً؛ لِأَنَّهَا لَوْ خَرَجَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ مُتَرْتِبَةً لَزِمَ أَنْ تَقُومَ الْحَوَادِثُ بِهِ، فَإِذَا جَاءَتِ السِّينُ بَعْدَ الْبَاءِ فَمَعْنَاهُ أَنَّهَا حَدَثَتْ بَعْدَهَا، وَإِذَا جَاءَتِ الْمِيمُ بَعْدَ السِّينِ وَالْبَاءِ فَقَدْ حَدَثَتْ بَعْدَهَا، وَقِيَامُ الْحَوَادِثِ عِنْدَهُمْ بِذَاتِ اللَّهِ مُمْتَنِعٌ.

وَلَكِنْ الْمُمْتَنِعَ مَا ذَكَرُوهُ، هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَقُولَ أَحَدٌ: إِنَّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

٥- قَوْلُ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ: «أَنَّهُ مَخْلُوقٌ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، وَلَيْسَ مِنْ صِفَاتِ

اللَّهِ»^(١).

فِي أَوَّلِ الْفَاتِحَةِ هِيَ وَقَوْلُهُ: «مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ» [الناس: ٦] خَرَجَتْ مَرَّةً وَاحِدَةً، يَعْنِي: كُلُّ الْقُرْآنِ خَرَجَ مَرَّةً وَاحِدَةً، بَلْ أَبْلَغَ مِنْ ذَلِكَ كُلَّ كَلِمَاتِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَنْفَدَ كُلُّهَا مُتْقَارِنَةً شَيْئًا وَاحِدًا؟!

وَلَا شَكَّ أَنَّهُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (تَوْضِيحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ)^(١) يَقُولُ: تَصَوُّرُ هَذَا الْمَذْهَبِ كَافٍ فِي رَدِّهِ، فَأَنْتَ إِذَا تَصَوَّرْتَ هَذَا الْمَذْهَبَ عَرَفْتَ أَنَّهُ بَاطِلٌ لَا يُمَكِّنُ الْقَوْلُ بِهِ، فَهُمْ وَافَقُوا أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي كَوْنِهِ حُرُوفًا وَأَصْوَاتًا، وَلَكِنْ خَالَفُوهُمْ فِي كَوْنِهِ صِفَةً قَائِمَةً بِنَفْسِهِ لَا زِمَةَ لَهَا كَلُزُومِ الْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَفِي كَوْنِهِ حُرُوفًا وَأَصْوَاتًا مُتْقَارِنَةً لَا يَسْبِقُ بَعْضُهَا بَعْضًا.

[١] الْجَهْمِيَّةُ وَالْمُعْتَزَلَةُ تَصَادَفَا فِي مَسْأَلَةِ الْكَلَامِ وَتَوَافَقَا فِيهَا، بَيْنَمَا اخْتَلَفَا فِي أَسْمَاءِ الْإِيمَانِ وَالدِّينِ، وَاخْتَلَفَا أَيْضًا فِي مَسَائِلِ الْقَدَرِ، فَالْجَهْمِيَّةُ جَبَرِيَّةٌ، وَالْمُعْتَزَلَةُ قَدَرِيَّةٌ، وَفِي بَابِ أَسْمَاءِ الْإِيمَانِ وَالدِّينِ الْجَهْمِيَّةُ يَقُولُونَ: إِنَّ الْأَعْمَالَ لَا تَدْخُلُ فِي مُسَمًّى الْإِيمَانِ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعِرْفَانُ بِأَنْ تَعْرِفَ أَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ مَثَلًا. وَالْمُعْتَزَلَةُ يَقُولُونَ: إِنَّ الْأَعْمَالَ دَاخِلَةٌ فِي مُسَمًّى الْإِيمَانِ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ فَعَلَ كَبِيرَةً خَرَجَ مِنَ الْإِيمَانِ، لَكِنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْكُفْرِ، بَلْ فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ مَنْزِلَتَيْنِ.

وَانْظُرْ إِلَى الْفَرْقِ: الْجَهْمِيَّةُ يَقُولُونَ: أَزْنِ وَاسْرِقْ وَتَلَوِّطْ وَاشْرَبِ الْخَمْرَ وَاقْتُلِ النَّفْسَ وَافْعَلْ كُلَّ مُحَرَّمَ، فَإِنَّهُ لَا يُخْرِجُكَ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَأَنْتَ مُؤْمِنٌ كَامِلٌ الْإِيمَانِ،

(١) تَوْضِيحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ لِلْسَّعْدِيِّ (ص: ٧٦).

وَلَا نَقُولُ: أَنْتَ مُؤْمِنٌ كَامِلٌ الْإِيمَانِ. فَقَطُّ، بَلْ نَقُولُ: كُلُّ النَّاسِ فِي الْإِيمَانِ سَوَاءٌ، حَتَّى إِيْمَانُ أَفْسَقِ النَّاسِ وَإِيْمَانُ جَبْرِيلَ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانِ عِنْدَهُمْ هُوَ الْمَعْرِفَةُ.

وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِمُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (النُّونِيَّةِ) ^(١) رَدًّا قَوِيًّا وَمُقْنِعًا قَالَ - مَا حَاصِلُهُ -: إِذَا كَانَ الْإِيمَانُ هُوَ الْمَعْرِفَةُ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، فَإِنَّ إِبْلِيسَ أَيْضًا يَعْرِفُ رَبَّهُ، وَهَذَا حَتَّى عِنْدَ الْعَامَّةِ يَقُولُونَ: إِبْلِيسُ يَعْرِفُ رَبَّهُ؛ وَهَذَا يَسْأَلُ إِبْلِيسُ رَبَّهُ: ﴿رَبِّ فَانظُرْنِي﴾، وَكُلُّ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَفْعَلُونَ الْمَعَاصِيَ يَعْرِفُونَ اللَّهَ تَعَالَى، فَهُمْ عِنْدَ جَهَنَّمَ كَامِلُو الْإِيمَانِ، كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ.

وَكُلٌّ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزِّلَةِ تَوَافَقُوا فِي مَسْأَلَةِ الصِّفَاتِ فَكُلُّهُمْ نِفَاءً مُعْطَلَةً، لَكِنَّ الْجَهْمِيَّةَ أَشَدُّ غُلُوءًا فِي النَّفْيِ مِنَ الْمُعْتَزِّلَةِ، وَفِي الْكَلَامِ اتَّفَقُوا عَلَى: «أَنَّهُ - أَيُّ: كَلَامُ اللَّهِ - مَخْلُوقٌ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، وَلَيْسَ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ» أَمَّا اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ فَلَا يَتَكَلَّمُ، لَكِنَّ يَخْلُقُ كَلَامًا إِمَّا فِي الشَّجَرَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ مُوسَى: ﴿مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَمُوسَى إِنْ أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠]، فَقَالُوا: خَلَقَ اللَّهُ كَلَامًا فِي الشَّجَرَةِ، فَسَمِعَهُ مُوسَى، فَقَالَ: هَذَا كَلَامُ اللَّهِ، أَوْ يَخْلُقُهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْهَوَاءِ وَيُسْمَعُ، أَمَّا أَنْ اللَّهَ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ هُوَ صِفَتُهُ فَلَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ مَخْلُوقًا - كَمَا زَعَمُوا - فَهَلْ يَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ؟
قُلْنَا: نَعَمْ، فَهُمْ يُوَافِقُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ فِي كَوْنِ الْكَلَامِ مُتَعَلِّقًا بِمَشِيئَتِهِ، وَلَكِنْ

ثُمَّ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ مَنْ صَرَّحَ بِنَفْيِ الْكَلَامِ عَنِ اللَّهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَقَرَّ بِهِ وَقَالَ:
إِنَّهُ مَخْلُوقٌ^[١].

يُخَالِفُونَهُمْ فِي كَوْنِهِ مَخْلُوقًا.

لِنَنْظُرِ الْآنَ أَيُّهَا أَشَدُّ فِي مَسْأَلَةِ الْكَلَامِ قَوْلُ الْأَشْعَرِيَّةِ أَوْ قَوْلُ الْجَهْمِيَّةِ؟
فَالْأَشْعَرِيَّةُ يَقُولُونَ: إِنَّ الْكَلَامَ هُوَ الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ. وَالْجَهْمِيَّةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ
يَقُولُونَ: إِنَّ الْكَلَامَ هُوَ هَذَا الَّذِي نَسْمَعُ، فَالَّذِي فِي الْمُصْحَفِ كَلَامُ اللَّهِ لَفْظُهُ
وَمَعْنَاهُ، وَأَمَّا الْأَشْعَرِيَّةُ فَيَقُولُونَ: هُوَ كَلَامُ اللَّهِ فِي مَعْنَاهُ فَقَطْ، أَمَّا اللَّفْظُ فَإِنَّ اللَّهَ
خَلَقَ أَصْوَاتًا لِيُعَبَّرَ بِهَا عَمَّا فِي نَفْسِهِ.

إِذِنْ: الْأَشْعَرِيَّةُ يَقُولُونَ: مَا فِي الْمُصْحَفِ لَيْسَ كَلَامَ اللَّهِ، وَلَكِنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْهُ.
وَالْجَهْمِيَّةُ يَقُولُونَ: إِنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ حَقِيقَةً، لَيْسَ عِبَارَةً عَنْهُ. فَالْجَهْمِيَّةُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ
خَيْرٌ مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ.

نَأْتِي إِلَى الْخَلْقِ، فَالْأَشْعَرِيَّةُ يَقُولُونَ: هَذِهِ الْحُرُوفُ الَّتِي فِي الْقُرْآنِ وَالْأَصْوَاتُ
الَّتِي سَمِعَهَا الرَّسُولُ أَوْ سَمِعَهَا جِبْرِيلُ، يَقُولُونَ: إِنَّهَا مَخْلُوقَةٌ. وَالْجَهْمِيَّةُ يَقُولُونَ
أَيْضًا: إِنَّهَا مَخْلُوقَةٌ؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ: إِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ
الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ فَرْقٌ؛ لِأَنَّا كُلُّنَا مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ مَا بَيْنَ دَفْتِي الْمُصْحَفِ مَخْلُوقٌ،
لَكِنْ نَحْنُ نَقُولُ: مَخْلُوقٌ وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ كَلَامِ اللَّهِ. وَهُمْ يَقُولُونَ: مَخْلُوقٌ وَهُوَ كَلَامُ
اللَّهِ تَعَالَى.

[١] يَعْنِي مِنْهُمْ مَنْ صَرَّحَ وَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَتَكَلَّمُ، لَكِنْ يَخْلُقُ كَلَامًا، وَمِنْهُمْ
مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَتَكَلَّمُ، وَلَكِنَّ الْكَلَامَ مَخْلُوقٌ.

٦- قَوْلُ فَلَاسِفَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَتْبَاعُ أَرِسْطُو: «إِنَّهُ فَيُضُّ مِنَ الْعَقْلِ الْفَعَالِ عَلَى النُّفُوسِ الْفَاضِلَةِ الزَّكِيَّةِ»^[١] بِحَسَبِ اسْتِعْدَادِهَا وَقَبُولِهَا، فَيُوجِبُ لَهَا تَصَوُّرَاتٍ وَتَصَدِيقَاتٍ بِحَسَبِ مَا قَبِلَتْهُ مِنْهُ^[٢]، وَهَذِهِ التَّصَوُّرَاتُ وَالتَّصَدِيقَاتُ الْمُتَخَيَّلَةُ تَقْوَى حَتَّى تُصَوِّرَ الشَّيْءَ الْمَعْقُولَ صُورًا نُورَانِيَّةً مُخَاطِبَةً بِكَلَامٍ تَسْمَعُهُ الْآذَانُ»^[٣].

[٢] و«العقل الفعال» عِنْدَهُمْ هُوَ الَّذِي خَلَقَ الْكَوْنَ، وَلَيْسَ اللَّهُ تَعَالَى؛ وَهَذَا يُعْبَرُونَ عَنِ اللَّهِ بِأَنَّهُ «الْعِلَّةُ الْفَاعِلَةُ» أَوْ «العقل الفعال» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا «العقل الفعال» عَلَى رَأْيِهِمْ هُوَ الَّذِي يَفِيضُ عَلَى النُّفُوسِ الْفَاضِلَةِ الزَّكِيَّةِ.

[١] الْفَرْقُ بَيْنَ التَّصَوُّرِ وَالتَّصَدِيقِ أَنَّ التَّصَوُّرَ يُعَرِّفُ الْإِنْسَانَ الصُّورَةَ، وَالتَّصَدِيقَ يَحْكُمُ عَلَيْهَا، فَالتَّصَدِيقُ بِمَعْنَى الْحُكْمِ عَلَى الشَّيْءِ.

[٢] يَقُولُونَ: عِنْدَنَا عَقْلٌ فَعَالٌ هُوَ الَّذِي يُدَبِّرُ الْكَوْنَ، يَفِيضُ عَلَى النُّفُوسِ الْفَاضِلَةِ الزَّكِيَّةِ، يَفِيضُ عَلَيْهَا مِمَّا عِنْدَهُ -وَلَا نَقُولُ: مِمَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ اللَّهُ عِنْدَهُمْ- يَفِيضُ عَلَيْهَا تَصَوُّرَاتٍ وَتَصَدِيقَاتٍ بِحَسَبِ اسْتِعْدَادِهَا، فَلِقُوَّةِ التَّصَوُّرِ وَالتَّصَدِيقِ يَتَخَيَّلُ هَذَا الَّذِي أُعْطِيَ هَذِهِ التَّصَوُّرَاتِ وَالتَّصَدِيقَاتِ أَنَّ أَحَدًا يُخَاطِبُهُ بِكَلَامٍ تَسْمَعُهُ الْآذَانُ، هَذَا الْمُتَخَيَّلُ عِنْدَهُمْ هُوَ اللَّهُ الَّذِي يَتَكَلَّمُ، وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ كَمَا رَأَيْتُمْ قَوْلَ بَاطِلٍ:

أَوَّلًا: لِأَنَّ الْعَقْلَ الْفَعَالَ غَيْرُ مُوْجُودٍ.

وثَانِيًا: أَنَّ هَذِهِ التَّصَوُّرَاتِ وَالتَّخَيَّلَاتِ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُطَبِّقَهَا عَلَى الْوَاقِعِ نَقُولُ: هَؤُلَاءِ مَجَانِينُ مِثْلُ مَا يَتَصَوَّرُ الْإِنْسَانُ أَنَّ جَنِيًّا يُخَاطِبُهُ أَوْ يَتَكَلَّمُ مَعَهُ، فَإِنَّ هَذِهِ أَقْرَبُ

٧- قَوْلُ الْإِتِّحَادِيَّةِ: الْقَائِلِينَ: بِوَحْدَةِ الْوُجُودِ: إِنَّ كُلَّ كَلَامٍ فِي الْوُجُودِ
كَلَامُ اللَّهِ^(١)، كَمَا قَالَ قَائِلُهُمْ:
وَكُلُّ كَلَامٍ فِي الْوُجُودِ كَلَامُهُ سَوَاءٌ عَلَيْنَا نَشْرُهُ وَنِظَامُهُ

إِلَى الْجُنُونِ مِنْهَا إِلَى الْعَقْلِ، مَعَ أَنَّ هَؤُلَاءِ يُسَمُّونَ أَنْفُسَهُمْ بِالْفَلَاسِفَةِ وَالْعُقَلَاءِ
الَّذِينَ لَا يُلْحَقُونَ فِي الْحِكْمَةِ.

[١] هَؤُلَاءِ الْإِتِّحَادِيَّةُ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمَخْلُوقَ عَيْنُ الْخَالِقِ. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِنَّ
الْمَخْلُوقَ لَيْسَ عَيْنَ الْخَالِقِ، وَلَكِنْ اتَّحَدَ بَعَيْنِ الْخَالِقِ فَكَانُوا بِالْأَوَّلِ اثْنَيْنِ، ثُمَّ صَارُوا
وَاحِدًا، وَالْأَوَّلُونَ يَقُولُونَ: لَيْسَ هُنَاكَ اثْنَانِ أَصْلًا، بَلْ كُلُّ الْكَوْنِ هُوَ الرَّبُّ
وَالْمَرْبُوبُ؛ وَهَذَا قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: إِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ الرَّبَّ هُوَ هَذَا الْكَوْنُ. فَمَعْنَى
ذَلِكَ أَنَّ مَرْبُوبَكُمْ مَوْطُوكُمْ، فَالزَّوْجُ الَّذِي يَطَأُ زَوْجَتَهُ يَطَأُ رَبَّهُ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ-
وَهَذَا قَالَ^(١):

يَا أُمَّةً مَعْبُودَهَا مَوْطُوهَا أَيْنَ الْإِلَهِ وَثَغْرَةُ الطَّعَانِ

هَؤُلَاءِ أَهْلُ وَحْدَةِ الْوُجُودِ؛ يَقُولُونَ مَثَلًا: أَنْتَ رَبُّ، وَأَنَا رَبُّ، وَالْكَلْبُ
رَبُّ، وَالْحِمَارُ رَبُّ، وَالسَّمَاءُ رَبُّ، وَالْأَرْضُ رَبُّ، وَكُلُّ شَيْءٍ فَهُوَ رَبُّ، هَؤُلَاءِ
يَقُولُونَ إِذَنْ: «إِنَّ كُلَّ كَلَامٍ فِي الْوُجُودِ كَلَامُ اللَّهِ» فَمَا دَامَ الْإِنْسَانُ رَبًّا فَإِذَا تَكَلَّمَ فَهُوَ
كَلَامُ الرَّبِّ.

[٢] فَاْمُرُوا الْقَيْسَ قَصِيدَتُهُ كَلَامُ اللَّهِ، وَقُسْ بِنُ سَاعِدَةِ خُطْبَتِهِ كَلَامُ اللَّهِ،

وَكُلُّ هَذِهِ الْأَقْوَالِ مُخَالِفَةٌ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْعَقْلُ وَمَنْ رَزَقَهُ
اللَّهُ عِلْمًا وَحِكْمَةً فَهُمْ ذَلِكَ.

وَكُلُّ مَنْ تَكَلَّمَ فَإِنَّ كَلَامَهُ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ، سِوَاءٍ تَكَلَّمَ بِالْقَبِيحِ أَوْ بِالْحَسَنِ أَوْ بِأَيِّ
شَيْءٍ فَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ، وَإِذَا مَاتَ هَذَا الْمُتَكَلِّمُ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَمْ يَمُتْ، بَلْ تَحَوَّلَ مِنْ
وَصْفٍ إِلَى وَصْفٍ.





فصل



فِي أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ^[١]



مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ مُنْزَلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مِنْهُ
بَدَأُ، وَإِلَيْهِ يَعُودُ، تَكَلَّمَ بِهِ حَقِيقَةً، وَأَلْقَاهُ إِلَى جِبْرِيلَ، فَنَزَلَ بِهِ عَلَى قَلْبِ مُحَمَّدٍ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^[٢].

[١] وَهَذَا أَيْضًا مِمَّا حَصَلَ فِيهِ النَّزَاعُ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَبَيْنَ الْمُعْتَزَلَةِ
وَاتَّبَاعِهِمْ.

[٢] فَقَوْلُهُمْ: «أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ» يَعْنِي: لَا كَلَامَ جِبْرِيلَ، وَلَا كَلَامَ مُحَمَّدٍ
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ تَجْمَعُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى عَنِ الْقُرْآنِ: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ
﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير: ١٩-٢٠]، وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ ﴿٤٠﴾
وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾ [الحاقة: ٤٠-٤١]، فَأَضَافَ اللَّهُ هَذَا الْقَوْلَ إِلَى الرَّسُولِ
الْمَلَكِيِّ فِي قَوْلِهِ: ﴿ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ وَإِلَى الرَّسُولِ الْبَشَرِيِّ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا
هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾؟

فَقُولُ: هَذِهِ الْإِضَافَةُ بِاعْتِبَارِ التَّبْلِغِ، فَجِبْرِيلُ بَلَّغَهُ مُحَمَّدًا ﷺ، فَيَكُونُ بِالنِّسْبَةِ
إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ قَوْلُ جِبْرِيلَ، فَهُوَ الْقَائِلُ، وَمُحَمَّدٌ ﷺ بَلَّغَهُ إِلَيْنَا فَيَكُونُ قَوْلُهُ بِاعْتِبَارِ

وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ.

فَمِنْ أَدِلَّةِ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] يَعْنِي: الْقُرْآنُ^[١]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩]،^[١].....

تَبْلِيغِهِ إِلَيْنَا، وَيَدُلُّ هَذَا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ الْوَاحِدُ قَوْلًا لِاثْنَيْنِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ﴾، وَقَالَ: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾، إِذَنْ: هُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

وَكَلِمَةُ «غَيْرُ مَخْلُوقٍ» هَذِهِ جَاءَتْ حِينَ حَدَّثَ الْقَوْلُ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، وَإِلَّا فَالْمَعْرُوفُ فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ مُنْزَّلٌ، لَكِنْ لَمَّا حَدَّثَ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ قَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ: إِنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ. كَمَا قَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ: إِنَّ اللَّهَ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ بِذَاتِهِ. لَمَّا حَدَّثَ الْقَوْلُ بِأَنَّ مَعْنَى اسْتَوَى: اسْتَوَى، وَقَالُوا: يَنْزِلُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِذَاتِهِ. حِينَ حَدَّثَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَنْزِلُ مَلَكٌ مِنْ مَلَائِكَتِهِ أَوْ رَحْمَتُهُ.

وَقَوْلُهُمْ: «فَنَزَلَ بِهِ عَلَى قَلْبِ مُحَمَّدٍ ﷺ» قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٨٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ﴿١٨٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٣-١٩٥].

[١] لَأَنَّهُ لَيْسَ الْمَعْنَى: حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ مِنْ ذَاتِ اللَّهِ، وَلَكِنْ: حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ مِنْ تَالِي الْكَلَامِ وَهُوَ الْقُرْآنُ.
[٢] فَصَّرَحَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْزَلَهُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿[الشعراء: ١٩٣-١٩٥]﴾^[١].

وَمِنْ أَدِلَّةِ السُّنَّةِ قَوْلُهُ ﷺ - وَهُوَ يَعْزِضُ نَفْسَهُ عَلَى النَّاسِ فِي الْمَوْقِفِ -:
«أَلَا رَجُلٌ يَحْمِلُنِي إِلَى قَوْمِهِ لِأُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي؛ فَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ»^[٢].

وَقَوْلُهُ ﷺ لِلْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: «إِذَا أُوتِيَ إِلَى فِرَاشِكَ فَقُلْ: اللَّهُمَّ أَسَلَمْتُ

[١] فَهَذَا وَاضِحٌ أَنَّهُ نَزَلَ، وَأَنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوق.

فَإِنْ قُلْتَ: لَا يَلْزَمُ مِنَ النَّزُولِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَخْلُوقٍ، فَهُنَاكَ أَشْيَاءُ ذَكَرَ اللَّهُ أَنَّهُ أَنْزَلَهَا وَهِيَ مَخْلُوقَةٌ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ﴿٩٩﴾﴾ [الأنعام: ٩٩]، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا الْمَاءَ مَخْلُوقٌ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ ﴿٢٥﴾﴾ [الحديد: ٢٥]، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحَدِيدَ مَخْلُوقٌ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمِينَةَ أَرْوَاحٍ ﴿٦﴾﴾ [الزمر: ٦]، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذِهِ الثَّمَانِيَةَ مَخْلُوقَةٌ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ نَازِلًا مِنَ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَخْلُوقٍ؛ لِأَنَّا وَجَدْنَا أَشْيَاءَ أُضِيفَ إِنْزَالُهَا إِلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ وَهِيَ مَخْلُوقَةٌ، فَمَا هُوَ الْجَوَابُ؟

الْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الَّتِي أَضَافَ اللَّهُ إِنْزَالَهَا إِلَيْهِ أَعْيَانٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا، فَالْحَدِيدُ وَالْمَاءُ وَالْأَنْعَامُ أَعْيَانٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا، فَنَعْلَمُ بِأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ، وَأَمَّا الْكَلَامُ فَإِنَّ الْكَلَامَ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ، بَلْ لَا يَقُومُ إِلَّا بِالْمُتَكَلِّمِ بِهِ، وَإِذَا كَانَ لَا يَقُومُ إِلَّا بِالْمُتَكَلِّمِ بِهِ صَارَ مِنْ صِفَاتِهِ، وَصِفَاتُ الْخَالِقِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ.

[٢] وَهَذَا وَاضِحٌ أَنَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ الْقُرْآنَ.

نَفْسِي إِلَيْكَ، وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي
إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَى مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ
الَّذِي أُنْزِلَتْ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أُرْسِلْتُ»^[١].

وَقَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: «أَدْرَكْتُ النَّاسَ مِنْذُ سَبْعِينَ سَنَةً يَقُولُونَ: اللَّهُ الْخَالِقُ
وَمَا سِوَاهُ مَخْلُوقٌ، إِلَّا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مِنْهُ بَدَأَ، وَإِلَيْهِ يَعُودُ». اهـ^[١].

[١] الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: «بِكِتَابِكَ الَّذِي أُنْزِلَتْ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أُرْسِلْتُ»^(١) هَكَذَا
يَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ، وَقَدْ جَاءَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْبَرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا
أَعَادَهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَبِرَسُولِكَ الَّذِي أُرْسِلْتُ». فَقَالَ لَهُ: «وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي
أُرْسِلْتُ».

وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ كُلَّ رَسُولٍ نَبِيٍّ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ أَخْصَصَ، لَكِنْ أَجَابَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ
ابْنَ تَيْمِيَّةَ^(٢) وَغَيْرُهُ فَقَالُوا: إِنَّهُ إِذَا قَالَ: بِرَسُولِكَ الَّذِي أُرْسِلْتُ. يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ
الْمُرَادُ بِهِ الرَّسُولَ الْمَلَكِيَّ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى رَسُولًا، فَإِذَا قَالَ: «بِنَبِيِّكَ الَّذِي أُرْسِلْتُ»
تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ الْبَشَرِيُّ الَّذِي أُرْسِلَ، هَذَا مِنْ جِهَةٍ، وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى أَنَّهُ
إِذَا قَالَ: وَبِرَسُولِكَ الَّذِي أُرْسِلْتُ. دَخَلَتِ النُّبُوَّةُ ضِمْنَا، لَكِنْ إِذَا قَالَ: «وَبِنَبِيِّكَ
الَّذِي أُرْسِلْتُ» دَخَلَتِ النُّبُوَّةُ صَرَاحَةً، وَهَذَا أَوْكَدُ وَأَبِينُ.

[١] فَإِنْ قُلْتَ: لِمَاذَا لَا تَقُولُ: إِنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ
شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، وَالْقُرْآنُ شَيْءٌ بِلَا شَكٍّ؛ فَمَا الَّذِي أَخْرَجَهُ عَنْ هَذَا الْعُمُومِ؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب فضل من بات على الوضوء، رقم (٢٤٧)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، رقم (٢٧١٠)، من حديث البراء.

(٢) انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٣١٣/٥).

وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: «مِنْهُ بَدَأَ» أَنَّ اللَّهَ تَكَلَّمَ بِهِ ابْتِدَاءً، وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ الْقَائِلِينَ: بَأَنَّهُ خَلَقَهُ فِي غَيْرِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «وَالِيهِ يَعُودُ» فَيَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ تَعُودُ صِفَةُ الْكَلَامِ بِالْقُرْآنِ إِلَيْهِ بِمَعْنَى: أَنَّ أَحَدًا لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ تَكَلَّمَ بِهِ غَيْرَ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ وَالْكَلَامُ صِفَةٌ لِلْمُتَكَلِّمِ^[١].

الْجَوَابُ: نَقُولُ: الَّذِي يُخْرِجُهُ عَنْ هَذَا الْعُمُومِ أَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ، وَصِفَاتُ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وَلَوْ أَخَذْنَا بِهَذَا الْعُمُومِ لَقُلْنَا: إِنَّ اللَّهَ خَالِقُ نَفْسِهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ سَمَّى نَفْسَهُ شَيْئًا: ﴿قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَدَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]، فَيُقَالُ: إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ قَدْ يُرَادُ بِهَا الْخُصُوصُ، يَعْنِي: كُلَّ شَيْءٍ سِوَاهُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾.

إِذَنْ: فَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ مَا عَدَا ذَاتَهُ وَصِفَاتِهِ، أَمَّا ذَاتُهُ فَظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْخَالِقُ مَخْلُوقًا أَوْ الْمَخْلُوقُ خَالِقًا، وَأَمَّا صِفَاتُهُ فَلَأَنَّهَا صِفَةٌ فِي ذَاتِهِ، فَإِذَا كَانَتِ الذَّاتُ غَيْرَ مَخْلُوقَةٍ كَانَتِ الصِّفَاتُ غَيْرَ مَخْلُوقَةٍ.

وَاسْتَدَلَّ أَيْضًا الْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ و«جَعَلَ» بِمَعْنَى: خَلَقَ، فَيُقَالُ: إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ أَي: صَيَّرْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا، وَهَذَا مَعْنَاهُ: أَنَّا أَنْزَلْنَاهُ بِلُغَةِ الْعَرَبِ، وَتُفَسِّرُهَا الْآيَةُ الثَّانِيَةُ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢].

[١] إِذَنْ «إِلَيْهِ يَعُودُ» وَصَفًا لَا يُوصَفُ بِهِ غَيْرُهُ، وَيَحْتَمِلُ مَعْنَى آخَرَ وَهُوَ: «أَنَّهُ يُرْفَعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى كَمَا جَاءَ فِي بَعْضِ الْأَثَارِ أَنَّهُ يُسْرَى بِهِ مِنَ الْمَصَاحِفِ وَالصُّدُورِ».

الثاني: أَنَّهُ يُرْفَعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى كَمَا جَاءَ فِي بَعْضِ الْآثَارِ أَنَّهُ يُسْرَى بِهِ مِنَ الْمَصَاحِفِ وَالصُّدُورِ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَقَعُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - حِينَ يُعْرَضُ النَّاسُ عَنِ الْعَمَلِ بِالْقُرْآنِ إِعْرَاضًا كُلِّيًّا فَيُرْفَعُ عَنْهُمْ تَكْرِيمًا لَهُ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.





فصل



في اللفظ والمفوض



الكَلَامُ فِي هَذَا الْفَصْلِ يَتَعَلَّقُ بِالْقُرْآنِ فَإِنَّهُ قَدْ سَبَقَ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرَ مَخْلُوقٍ، لَكِنَّ اللَّفْظَ بِالْقُرْآنِ هَلْ يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرَ مَخْلُوقٍ أَوْ يَجِبُ السُّكُوتُ؟

فَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ إِطْلَاقَ الْقَوْلِ فِي هَذَا نَفْيًا أَوْ إِبْثَاتًا غَيْرَ صَحِيحٍ^[١].

[١] يَعْنِي: لَا تَقُلْ: مَخْلُوقٌ وَلَا غَيْرُ مَخْلُوقٍ. إِنْ قُلْتَ: غَيْرُ مَخْلُوقٍ. أَخْطَأْتَ، وَإِنْ قُلْتَ: مَخْلُوقٍ. أَخْطَأْتَ، فَلَا يَصْلِحُ الْإِطْلَاقُ؛ وَلِهَذَا وَرَدَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ مَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ. فَهُوَ جَهْمِيٌّ، وَمَنْ قَالَ: غَيْرُ مَخْلُوقٍ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ.

إِذَنْ: الْوَاجِبُ أَنْ لَا تُطْلِقَ، لَا نَقُولَ عَلَى الْإِطْلَاقِ: إِنَّهُ مَخْلُوقٌ. وَلَا نَقُولَ: إِنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: إِنَّهُ مَخْلُوقٌ. طَبَّلَ لِدَلِيلِكَ وَدَفَّفَ وَفَرَحَ بِكَ الْجَهْمِيَّةُ وَالْمُعْتَزَلَةُ، وَإِذَا قُلْتَ: غَيْرُ مَخْلُوقٍ. فَإِنَّهُ يُطَبَّلُ لِدَلِيلِكَ وَيَفْرَحُ الْقَدَرِيَّةُ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ فِعْلَهُمْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ لِلَّهِ، وَسَبَقَ لَنَا أَنَّ الْقَدَرِيَّةَ يَرَوْنَ أَنَّ الْإِنْسَانَ مُسْتَقِلٌّ بِعَمَلِهِ، إِذَنْ لَا تُطْلِقَ، وَيَجِبُ أَنْ تُفْصَلَ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ: «وَأَمَّا عِنْدَ التَّفْصِيلِ فَيُقَالُ: إِنَّ

(١) انظر: سيرة الإمام أحمد لابنه صالح (ص: ٧٠)، والكمال لابن عدي (٣/ ٢٤١)، طبقات الحنابلة (١/ ٧٥).

وَأَمَّا عِنْدَ التَّفْصِيلِ فَيُقَالُ: إِنْ أُريدَ بِاللَّفْظِ التَّلْفُظُ الَّذِي هُوَ فِعْلُ الْعَبْدِ فَهُوَ مَخْلُوقٌ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ وَفِعْلَهُ مَخْلُوقَانِ، وَإِنْ أُريدَ بِاللَّفْظِ الْمَفُوضُ بِهِ فَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؛ لِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ مِنْ صِفَاتِهِ، وَصِفَاتُهُ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ^[١].

أُريدَ بِاللَّفْظِ التَّلْفُظُ الَّذِي هُوَ فِعْلُ الْعَبْدِ فَهُوَ مَخْلُوقٌ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ وَفِعْلَهُ مَخْلُوقَانِ، وَإِنْ أُريدَ بِاللَّفْظِ الْمَفُوضُ بِهِ فَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؛ لِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ مِنْ صِفَاتِهِ، وَصِفَاتُهُ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ.

[١] أَفَادَنَا الْمُؤَلِّفُ أَنَّ اللَّفْظَ مَصْدَرٌ وَالْمَصْدَرُ يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْفِعْلُ الَّذِي هُوَ مَعْنَى الْمَصْدَرِ، وَيَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْمَفْعُولُ النَّاتِجُ عَنِ الْمَصْدَرِ، فَمَثَلًا إِذَا قُلْتَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ. إِنْ أَرَدْتَ بِهِ التَّلْفُظَ الَّذِي هُوَ فِعْلُكَ فَهَذَا مَخْلُوقٌ، وَإِنْ أَرَدْتَ بِهِ الْمَفُوضَ بِهِ -اسم مفعول- فَهُوَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، فَكَوْنُ الْمَصْدَرِ يُرَادُ بِهِ مَعْنَاهُ شَائِعٌ وَكَثِيرٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَهُوَ الْأَصْلُ، وَكَوْنُ الْمَصْدَرِ يُرَادُ بِهِ اسْمُ الْمَفْعُولِ وَارِدٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ بِكَثِيرٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١) يَعْنِي مَرْدُودٌ.

إِذِنْ اللَّفْظُ صَالِحٌ لِلْأَمْرَيْنِ: «إِنْ أُريدَ بِاللَّفْظِ التَّلْفُظُ الَّذِي هُوَ فِعْلُ الْعَبْدِ فَهُوَ مَخْلُوقٌ» التَّعْلِيلُ: «لِأَنَّ الْعَبْدَ وَفِعْلَهُ مَخْلُوقَانِ» فَأَنَا عِنْدَمَا أَقُولُ: «أَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» [الفاتحة: ٢] فَإِنَّ الصَّوْتَ وَحَرَكَاتِ الْفَمِ وَاللِّسَانِ مَخْلُوقَةٌ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ أَوْصَافِي أَنَا، وَأَنَا مَخْلُوقٌ وَصِفَاتِي مَخْلُوقَةٌ، لَكِنَّ الْمَقْرُوءَ هَذَا غَيْرُ مَخْلُوقٍ وَهُوَ الْمَفْعُولُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَيُشِيرُ إِلَى هَذَا التَّفْصِيلِ قَوْلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ يُرِيدُ بِهِ الْقُرْآنَ فَهُوَ جَهْمِيٌّ».

فَقَوْلُهُ: «يُرِيدُ بِهِ الْقُرْآنَ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِهِ غَيْرَ الْقُرْآنِ وَهُوَ التَّلَفُّظُ الَّذِي هُوَ فِعْلٌ الْإِنْسَانُ فَلَيْسَ بِجَهْمِيٍّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^[١].

«وَأِنْ أُريدَ بِالتَّلَفُّظِ الْمَلْفُوظُ بِهِ فَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرَ مَخْلُوقٍ؛ لِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ مِنْ صِفَاتِهِ، وَصِفَاتُهُ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ» كُلُّ صِفَاتِ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ حَتَّى الْفِعْلِيَّةُ كَالسِّتَوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ، وَالنُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَمَا أَشَبَهَ ذَلِكَ، لَا نَقُولُ: إِنَّهَا مَخْلُوقَةٌ؛ لِأَنَّهَا مِنْ صِفَاتِهِ، وَكُلُّ صِفَاتِهِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ.

[١] وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ تُبَيِّنُ الْمُطْلَقَ مِنْ كَلَامِهِ؛ لِأَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَدَّ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ رِوَايَتَانِ: رِوَايَةٌ يَقُولُ: «مَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ فَهُوَ جَهْمِيٌّ، وَمَنْ قَالَ: غَيْرُ مَخْلُوقٍ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ»، هَذَا مُطْلَقٌ، لَكِنَّ الرِّوَايَةَ الَّتِي مَعَنَا: «مَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ يُرِيدُ الْقُرْآنَ فَهُوَ جَهْمِيٌّ»؛ لِأَنَّ الْجَهْمِيَّةَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ. فَيَكُونُ الْمُطْلَقُ مِمَّا وَرَدَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمُقَيَّدِ، وَهُوَ أَنَّ الْمُرَادَ مَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ يُرِيدُ بِذَلِكَ الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ يَكُونُ جَهْمِيًّا.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَصْلُ الْبَحْثِ فِي هَذَا الْأَمْرِ هَلْ هُوَ مِنَ الْأُمُورِ الْمَطْلُوبَةِ أَوْ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَضَ عَنْهَا؟

نَقُولُ: لَيْسَ مِنَ الْأُمُورِ الْمَطْلُوبَةِ، بَلْ هُوَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَنْبَغِي السُّكُوتُ عَنْهَا وَالْإِعْرَاضُ عَنْهَا.

والدليل أن الصحابة رضي الله عنهم وهم أحرص منا على العلم لا سيما فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته لم يبحثوا في هذا أبداً، لكن الذي أوجب السلف أن يبحثوا فيه هو كلام أهل البدع، فإن أهل البدع تكلموا في هذا الشيء ولا يسوغ لنا عندما يتكلمون في هذا الأمر أن نسكت ونربط أفواهنا، وندع هؤلاء يصولون ويحولون، ويتكلمون بما يريدون، بل الواجب علينا أن ننزل الميدان، ونخوض الغمار، ونبين الحق، ونبطل الباطل.

وأما السكوت هؤلاء يقولون ما يقولون ويفعلون ما يفعلون ولا نتكلم معهم بشيء فإن هذا خلاف ما أوجب الله علينا نحن معشر أهل العلم. ولذلك تكلم الإمام أحمد ومحمد بن يحيى الذهلي والبخاري وغيرهم من أهل العلم في هذه المسألة؛ لأنهم ابتلوا بها كما قلنا فيما سبق في مسألة الجسم والحيز والجهة وما أشبه ذلك كله مما أحدث القول به، ولكن السلف رأوا أنه لا بد من الكلام وأن لا ندع المجال هؤلاء يتكلمون كما يشاؤون.





البَابُ التَّاسِعُ عَشَرَ



فِي ظُهُورِ مَقَالَةِ التَّعْطِيلِ وَاسْتِمْدَادِهَا^[١]



شَاعَتْ مَقَالَةُ التَّعْطِيلِ بَعْدَ الْقُرُونِ الْمُفْضَلَةِ - الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ -
وإن كَانَ أَصْلُهَا قَدْ نَبَغَ فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ التَّابِعِينَ^[٢].
وَأَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ بِالتَّعْطِيلِ الْجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ^[٣].....

[١] وَهَذَا لَهُ نَاحِيَةٌ تَارِيخِيَّةٌ يَقُولُ: «شَاعَتْ مَقَالَةُ التَّعْطِيلِ بَعْدَ الْقُرُونِ الْمُفْضَلَةِ -
الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ - وإن كَانَ أَصْلُهَا قَدْ نَبَغَ فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ التَّابِعِينَ».

[٢] التَّعْطِيلُ فِي اللُّغَةِ: التَّخْلِيَةُ، وَأَمَّا فِي الشَّرْعِ: فَهُوَ تَعْطِيلُ اللَّهِ تَعَالَى عَمَّا
يَجِبُ لَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَوْ الصِّفَاتِ سِوَاءِ كَانَ كُلِّيًّا أَمْ جُزْئِيًّا، فَالَّذِينَ يُنْكِرُونَ الرَّحْمَةَ
وَالْمَحَبَّةَ وَالْغَضَبَ وَالْكَرَاهَةَ وَالسُّخْطَ يُسَمِّيهِمْ مُعْطَلَةً؛ لِأَنَّ هَذَا تَعْطِيلٌ، وَكَذَلِكَ
الَّذِينَ يُنْكِرُونَ جَمِيعَ الصِّفَاتِ يُسَمِّيهِمْ مُعْطَلَةً، وَكَذَلِكَ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ الْأَسْمَاءَ
وَالصِّفَاتِ يُسَمِّيهِمْ مُعْطَلَةً، وَكَذَلِكَ الَّذِينَ لَا يَصِفُونَ اللَّهَ إِلَّا بِالنَّفْيِ يُسَمِّيهِمْ مُعْطَلَةً،
وَكَذَلِكَ الَّذِينَ لَا يَصِفُونَ اللَّهَ لَا بِالنَّفْيِ وَلَا بِالْإِثْبَاتِ يُسَمِّيهِمْ أَيْضًا مُعْطَلَةً.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ التَّعْطِيلَ هُوَ تَخْلِيَةُ اللَّهِ عَمَّا يَجِبُ لَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

[٣] فَعَلَيْهِ وَزُرْ هَذِهِ الْبِدْعَةُ وَوَزُرْ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ -
وَمَا أَكْثَرَ الَّذِينَ عَمِلُوا بِهَا! فَمَا أَكْثَرَ أَوْزَارَ هَذَا الرَّجُلِ! - نَسْأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ وَالْعَافِيَةَ.

فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَّخِذْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَمْ يُكَلِّمْ مُوسَى تَكْلِيمًا»^[١].

[١] فمقالة التعطيل ظَهَرَتْ فِي أَصْلَيْنِ فِي الْكَلَامِ وَالْمَحَبَّةِ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِمَا مَدَارُ الشَّرْعِ كُلِّهِ، فَالْكَلَامُ هُوَ الْوَحْيُ وَهُوَ الشَّرْعُ، وَالْمَحَبَّةُ عَلَيْهَا أَسَاسُ الْعِبَادَةِ إِذْ لَا يُمَكِّنُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَعْبُدَ اللَّهَ إِلَّا وَهُوَ مُحِبُّهُ، فَهُوَ قَدْ نَفَى صِفَتَيْنِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ فَقَطُّ، لَكِنَّ هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ عَلَيْهِمَا مَدَارُ الشَّرْعِ كُلِّهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَفَى أَنَّ اللَّهَ يَتَكَلَّمَ نَفَى الْوَحْيَ، وَإِذَا نَفَى أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ وَيُحِبُّ نَفَى الْعِبَادَةَ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمَحَبَّةِ، لَوْ لَا مَحَبَّةُ اللَّهِ مَا عَبْدَنَاهُ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ هَذَانِ الْأَصْلَانِ مِنْ أَخْبَثِ الْأُصُولِ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَقْتَصِرْ مُتَّبِعُوهُ عَلَى نَفْيِ الْمَحَبَّةِ وَنَفْيِ الْكَلَامِ، بَلْ نَفَوْا كَثِيرًا مِنَ الصِّفَاتِ، لَكِنَّ نَفْيَ الْمَحَبَّةِ وَالْكَلَامِ هُوَ أَوَّلُ مَا قَالُوهُ.

وَلَمَّا قِيلَ لَهُ: كَيْفَ تَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَّخِذْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا وَاللَّهُ عَزَّجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥] فَأَنْتَ الْآنَ مُكَذِّبٌ لِلْقُرْآنِ؟ قَالَ: لَا حَاشَا، أَنَا لَا أَكْذِبُ الْقُرْآنَ، وَلَكِنِّي أَقُولُ: إِنَّ الْمُرَادَ بِالْخَلَّةِ الْاِخْتِلَالُ وَهُوَ الْفَقْرُ، فَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ. وَلَكِنْ لَيْسَ هَذَا بِصَحِيحٍ، وَلَوْ كَانَ هَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِالْخَلِيلِ لَكَانَ الشَّيْطَانُ وَإِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ، كِلَاهُمَا مُحْتَاجٌ إِلَى اللَّهِ، وَلَكَانَ أَفْسَقُ النَّاسِ وَإِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ، وَهَذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقُولَهُ عَاقِلٌ.

وَقَالَ فِي الْكَلَامِ: إِنَّهُ لَمْ يُكَلِّمْ مُوسَى تَكْلِيمًا. فَقِيلَ لَهُ: هَلْ تُنْكِرُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]؟ قَالَ: لَا أَنْكِرُ، لَكِنَّ الْمُرَادَ بِالتَّكْلِيمِ الْجُرْحُ، وَعِنْدِي شَاهِدٌ مِنَ الْحَدِيثِ قَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَا مِنْ مَكْلُومٍ

فَقَتَلَهُ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيُّ الَّذِي كَانَ وَالِيًا عَلَى الْعِرَاقِ لَهُشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ خَرَجَ بِهِ إِلَى مُصَلَّى الْعِيدِ بِوُثَاقِهِ^[١]. ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ وَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ! صَحُّوا تَقَبَّلَ اللَّهُ صَحَايَاكُمْ، فَإِنِّي مُضَحِّ بِالْجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ، إِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَّخِذْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَمْ يُكَلِّمْ مُوسَى تَكْلِيمًا» ثُمَّ نَزَلَ وَذَبَحَهُ وَذَلِكَ فِي عِيدِ الْأَضْحَى سَنَةَ ١١٩ هـ^[٢].

يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ^(١) وَمَعْنَى «مَكْلُومٌ يُكَلِّمُ» أَي: مَجْرُوحٌ يُجْرَحُ، فَمَعْنَى كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى يَعْنِي: جَرَحَهُ بِمَخَالِبِ الْحِكْمَةِ، وَكَوْنُ الْحِكْمَةِ لَهَا مَخَالِبٌ عَلَى سَبِيلِ التَّخْيِيلِ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ^(٢):

وَإِذَا الْمِئْتَةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتُ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

لَكِنْ كَيْفَ يَكُونُ مَعْنَى جَرَحَهُ بِمَخَالِبِ الْحِكْمَةِ، وَاللَّهُ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَنَدَيْتُهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَفَرَنْتُهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢]؟! لَكِنَّ الصَّلَالَ هُوَ الصَّلَالُ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- مَا يَنْفَعُ ﴿وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ عَلَى هَذَا يَكُونُ أَصْلُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ -مَقَالَةُ التَّعْطِيلِ- مَأْخُودَةً مِنْ رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: الْجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ. وَسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- بَيَانُ حَيَاةِ هَذَا الرَّجُلِ.

[١] وَكَانَ ذَلِكَ يَوْمَ عِيدِ الْأَضْحَى خَرَجَ بِهِ مُوثَّقًا بِالْحَدِيدِ.

[٢] جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا! فَالنَّاسُ يُصَحُّونَ بِالْغَنَمِ وَالشَّاةِ وَالْبَعِيرِ وَالْبَقَرِ، وَهُوَ قَدْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابُ مَنْ يَجْرَحُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، رَقْمُ (٢٨٠٣)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِمَارَةِ، بَابُ فَضْلِ الْجِهَادِ وَالْخُرُوجِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، رَقْمُ (١٨٧٦)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الْبَيْتُ لِأَبِي ذُوَيْبِ الْهَذَلِيِّ، انْظُرْ: دِيْوَانُ الْهَذَلِيِّينَ (٣/١)، وَالْمُفْضَلِيَّاتُ (ص: ٤٢٢).

وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (النُّونِيَّةِ):

وَلَا جُلَّ^[١] ذَا صَحَّى بِجَعْدِ خَالِدٍ أَلْ قَسَرِيَّ يَوْمَ ذَبَائِحِ الْقُرْبَانِ
إِذْ قَالَ: إِبْرَاهِيمُ لَيْسَ خَلِيلُهُ كَلَّا وَلَا مُوسَى الْكَلِيمَ الدَّانِي
شَكَرَ الضَّحِيَّةَ كُلَّ صَاحِبِ سُنَّةٍ لِلَّهِ دُرُّكَ مِنْ أَخِي قُرْبَانٍ^[٢]

صَحَّى بِشَرٍّ مِنْهَا، فَإِنَّهُ شَرٌّ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالْحَمِيرِ وَالْكِلَابِ وَالْحَتَّازِيرِ؛
لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ
فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦]، ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْفَمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾
[الفرقان: ٤٤].

وَهَذَا الْفِعْلُ مِنْ خَالِدِ الْقَسَرِيِّ قَدْ وَقَى اللَّهُ بِهِ شَرًّا كَثِيرًا، لَكِنَّ بَعْضَ النَّاسِ
-وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- يَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا الْعَمَلُ مِنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسَرِيِّ لَيْسَ دِينِيًّا،
وَلَكِنَّهُ سِيَاسِيًّا، وَنَقُولُ لَهُمْ: هَذَا كَذِبٌ؛ لَأَنَّ الرَّجُلَ صَرَّحَ أَمَامَ النَّاسِ أَنَّهُ قَتَلَهُ مِنْ
أَجْلِ هَذِهِ الْبِدْعَةِ قَالَ: «إِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَّخِذْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَمْ يُكَلِّمْ مُوسَى
تَكْلِيمًا، ثُمَّ نَزَلَ وَذَبَحَهُ وَذَلِكَ فِي عِيدِ الْأَضْحَى سَنَةَ ١١٩ هـ.»

[١] قوله: «وَلَا جُلَّ» بإثبات الواو، لأنَّ بَعْضَ نَسَخِ هَذَا الْكِتَابِ بَدُونَ
إِثْبَاتِ الْوَاوِ.

[٢] «لِلَّهِ دُرُّكَ مِنْ أَخِي قُرْبَانٍ» يَعْنِي: خَالِدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَ«قُرْبَانٍ» يَعْنِي: مِنْ
صَاحِبِ قُرْبَانٍ، فَإِنَّ ذَبْحَ هَذَا تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْ ذَبْحِ الشَّاةِ وَالْبَعِيرِ تَقَرُّبًا إِلَى
اللَّهِ عَزَّجَلَّ لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنَ النَّكَالِ بِأَصْحَابِ الْبِدْعِ وَإِتْلَافِهِمْ.

ثُمَّ أَخَذَهَا عَنِ الْجَعْدِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ وَهُوَ الَّذِي يُنسَبُ إِلَيْهِ مَذْهَبُ الْجَهْمِيَّةِ الْمُعْطَلَّةِ؛ لِأَنَّهُ نَشَرَهُ، فَقَتَلَهُ سَلَمٌ^[١] بْنُ أَحْوَزَ صَاحِبُ شُرْطَةِ نَصْرِ بْنِ يَسَارٍ وَذَلِكَ فِي خُرَاسَانَ سَنَةَ ١٢٨ هـ^[٢].

وَفِي حُدُودِ الْمِئَةِ الثَّانِيَةِ عُرِبَتِ الْكُتُبُ الْيُونَانِيَّةُ وَالرُّومَانِيَّةُ، فَازْدَادَ الْأَمْرُ بَلَاءً وَشِدَّةً، ثُمَّ فِي حُدُودِ الْمِئَةِ الثَّالِثَةِ انْتَشَرَتْ مَقَالَةُ الْجَهْمِيَّةِ بِسَبَبِ بَشْرِ بْنِ غِيَاثِ الْمَرِيسِيِّ وَطَبَقَتِهِ^[٣].....

[١] قوله: «سَلَمٌ» وَلَيْسَ (سالم) كَمَا فِي بَعْضِ نَسَخِ هَذَا الْكِتَابِ.

[٢] قوله: «وَذَلِكَ فِي خُرَاسَانَ سَنَةَ ١٢٨ هـ» فَكَانَ بَيْنَهُمَا تِسْعُ سِنَوَاتٍ، وَالَّذِي أَبَاحَ دِمَاءَهُمْ أَنَّهُمْ دُعَاءُ كُفْرٍ، لَا أَنَّهُمْ كَذَّبُوا الْقُرْآنَ.

[٣] وَمَنْ سَانَدَ فِي تَعْرِيبِ الْكُتُبِ الْيُونَانِيَّةِ الْخَلِيفَةُ الْمَأْمُونُ الَّذِي كَانَ الْأُدْبَاءُ يَمْدَحُونَ عَصْرَهُ مَدْحًا عَظِيمًا، وَيُسَمُّونَهُ الْعَصْرَ الذَّهَبِيَّ، مَعَ أَنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ يَقُولُ: مَا أَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لِلْمَأْمُونِ عَلَى مَا أَدْخَلَ عَلَى الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِنَ الْبَلَاءِ.

فَهَذَا الرَّجُلُ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- حَصَلَ عَلَى يَدِهِ مِنَ الْأَذَى لِأُمَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ مَا هُوَ مَعْلُومٌ، وَمِنْ أَكْبَرِ مَنْ آذَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَكَانَ فِي عَهْدِهِ ابْنُ أَبِي دُوَادٍ، وَكَانَ هُوَ الَّذِي يَتَوَلَّى هَذَا الشَّيْءَ، وَفِي حُدُودِ الْمِئَةِ الثَّالِثَةِ أَيْضًا تَطَوَّرَتْ هَذِهِ الْمَقَالَةُ بِسَبَبِ بَشْرِ بْنِ غِيَاثِ الْمَرِيسِيِّ، هَذَا الرَّجُلُ مِنْ عُلَمَاءِ الْكَلَامِ، وَعِنْدَهُ فِلَسَفَةٌ، وَعِنْدَهُ إِقْنَاعٌ، يَعْنِي: حُجَّةٌ بَاطِلَةٌ، لَكِنَّهُ صَاحِبُ بَيَانٍ.

الَّذِينَ أَجْمَعَ الْأَيُّمَةُ عَلَى ذَمِّهِمْ وَأَكْثَرَهُمْ كَفَرُواهُمْ أَوْ ضَلَّلُوهُمْ^[١].

وَصَنَّفَ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ كِتَابًا رَدَّ بِهِ عَلَى الْمَرْيَسِيِّ سَمَاءً: (نَقَضَ
عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ عَلَى الْكَافِرِ الْعَنِيدِ فِيمَا افْتَرَى عَلَى اللَّهِ مِنَ التَّوْحِيدِ)^[٢]. مَنْ طَالَعَ
هَذَا الْكِتَابَ بَعْلَمَ وَعَدِلَ تَبَيَّنَ لَهُ ضَعْفُ حُجَّةِ هَؤُلَاءِ الْمُعْطَلَةِ بَلْ بَطْلَانُهَا، وَأَنَّ
هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ الَّتِي تُوجَدُ فِي كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ كَالرَّازِيِّ وَالْغَزَالِيِّ وَابْنِ
عَقِيلٍ وَغَيْرِهِمْ هِيَ بَعِينُهَا تَأْوِيلَاتٌ بِشِرٍّ.

وَأَمَّا اسْتِمْدَادُ مَقَالَةِ التَّعْطِيلِ فَكَانَ مِنَ الْيَهُودِ وَالْمُشْرِكِينَ وَضُلَّالِ الصَّابِيِّينَ
وَالْفَلَّاسِفَةِ^[٣]؛ فَإِنَّ الْجَعْدَ بْنَ دِرْهَمٍ أَخَذَ مَقَالَتهُ - عَلَى مَا قِيلَ - مِنْ أَبَانَ بْنِ سَمْعَانَ،
عَنْ طَالُوتَ، عَنْ لَبِيدِ بْنِ الْأَعْصَمِ الْيَهُودِيِّ الَّذِي سَحَرَ النَّبِيَّ ﷺ^[٤].

[١] فَكَانَ النَّاسُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ مَا بَيْنَ مُضِلٍّ وَمُكْفِّرٍ، وَهَذَا التَّنَوُّعُ يَظْهَرُ أَنَّهُ
باعتبارِ حَالِ الْمُبتَدِعِ، إِنْ كَانَ دَاعِيَةً فَإِنَّهُمْ يُكْفَرُونَ، وَإِنْ كَانَ مُقْلِدًا فَإِنَّهُمْ يُضَلَّلُونَ.
[٢] وَهَذَا الْكِتَابُ مَوْجُودٌ وَمَطْبُوعٌ، وَهُوَ كِتَابٌ جَيِّدٌ وَمُفِيدٌ لَطَالِبِ الْعِلْمِ،
وَأَسْلُوبُهُ عَلَى الْأَسَالِيبِ السَّابِقَةِ فِي الرَّدِّ وَالْمُنَاقَشَةِ.

[٣] وَيَسَّسَ الْمَدَدُ! وَوَجْهُ كَوْنِهِ مِنَ الْيَهُودِ وَالْمُشْرِكِينَ وَضُلَّالِ الصَّابِيِّينَ
وَالْفَلَّاسِفَةِ قَالَ: «إِنَّ الْجَعْدَ بْنَ دِرْهَمٍ أَخَذَ مَقَالَتهُ - عَلَى مَا قِيلَ - مِنْ أَبَانَ بْنِ سَمْعَانَ،
عَنْ طَالُوتَ، عَنْ لَبِيدِ بْنِ الْأَعْصَمِ الْيَهُودِيِّ الَّذِي سَحَرَ النَّبِيَّ ﷺ».

[٤] هَذَا وَجْهُ اسْتِمْدَادِهَا مِنَ الْيَهُودِ، وَهَذِهِ سِلْسَلَةُ الْعَطَبِ - وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ -
لَا سِلْسَلَةَ الذَّهَبِ، فَإِنَّهَا كُلُّهَا شَرٌّ.

ثُمَّ إِنَّ الْجَعْدَ كَانَ - عَلَى مَا قِيلَ - مِنْ أَرْضٍ حَرَّانَ وَفِيهَا خَلَقَ كَثِيرٌ مِنَ الْمَشْرِكِينَ وَالصَّابِئَةِ وَالْفَلَّاسِفَةِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ لِلْبَيْئَةِ تَأْثِيرًا قَوِيًّا فِي عَقِيدَةِ الْإِنْسَانِ وَأَخْلَاقِهِ^[١].

وَكَانَ مَذْهَبُ النُّفَاةِ مِنْ هَؤُلَاءِ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ صِفَاتٌ ثُبُوتِيَّةٌ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَ الصِّفَاتِ يَقْتَضِي - عَلَى زَعْمِهِمْ - أَنَّ اللَّهَ مُشَابِهٌ لَخَلْقِهِ، وَإِنَّمَا يُشْتَبَاهُ لَهُ صِفَاتٌ سَلْبِيَّةٌ أَوْ إِضَافِيَّةٌ أَوْ مُرَكَّبَةٌ مِنْهَا^[٢].

فَالسَّلْبِيَّةُ: مَا كَانَ مَدْلُومًا عَدَمَ أَمْرٍ لَا يَلِيقُ بِاللَّهِ عَزَّجَلَّ، مِثْلَ قَوْلِهِمْ: «إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ»^[٣].....

[١] انْظُرْ إِلَى مَذْهَبِهِمْ - وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ -: «وَكَانَ مَذْهَبُ النُّفَاةِ مِنْ هَؤُلَاءِ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ صِفَاتٌ ثُبُوتِيَّةٌ».

[٢] يَقُولُونَ: لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَثْبُتَ لِلَّهِ صِفَاتٌ ثُبُوتِيَّةٌ، وَمِثَالُ الصِّفَاتِ الثُّبُوتِيَّةِ: كَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ وَالْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ وَالْخَلْقِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، يَقُولُونَ: لَا تُثْبِتْ هَذِهِ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَهَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مُشَابِهًا لِلْمَخْلُوقِ وَمُثَاقِلًا لَهُ، وَهَذَا مُمْتَنِعٌ، هَذِهِ حُجَّتُهُمْ.

وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ أَعْرَاضٌ وَالْأَعْرَاضُ، لَا تَقُومُ إِلَّا بِأَجْسَامٍ وَالْأَجْسَامُ مُثَمِّاتٌ فَلِزَمَ مِنْ إِثْبَاتِ هَذِهِ الصِّفَاتِ أَنْ تَكُونَ قَدْ مَثَلَتْ اللَّهَ تَعَالَى بِخَلْقِهِ، وَسَيَأْتِي الرَّدُّ عَلَيْهِمْ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فِيمَا بَعْدُ.

[٣] كَلِمَةُ «وَاحِدٌ» نَحْنُ نَرَى أَنَّهَا صِفَةٌ ثُبُوتِيَّةٌ، وَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهَا صِفَةٌ سَلْبِيَّةٌ، وَكَيْفِيَّةٌ ذَلِكَ يَقُولُونَ: «بِمَعْنَى أَنَّهُ مَسْلُوبٌ عَنْهُ الْقِسْمَةُ بِالْكَمِّ أَوِ الْقَوْلِ، وَمَسْلُوبٌ

بِمَعْنَى أَنَّهُ مَسْلُوبٌ عَنْهُ الْقِسْمَةُ بِالْكَمِّ أَوْ الْقَوْلِ، وَمَسْلُوبٌ عَنْهُ الشَّرِيكُ^[١].

وَالِإِضَافِيَّةُ: هِيَ الَّتِي لَا يُوصَفُ اللَّهُ بِهَا عَلَى أَنَّهَا صِفَةٌ ثَابِتَةٌ لَهُ وَلَكِنْ يُوصَفُ بِهَا بِاعْتِبَارِ إِضَافَتِهَا إِلَى الْغَيْرِ كَقَوْلِهِمْ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى: «إِنَّهُ مَبْدَأٌ وَعِلَّةٌ» فَهُوَ مَبْدَأٌ وَعِلَّةٌ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْأَشْيَاءَ صَدَرَتْ مِنْهُ لَا بِاعْتِبَارِ صِفَةٍ ثَابِتَةٍ لَهُ هِيَ الْبَدَاءُ وَالْعِلَّةُ^[٢].

عَنْهُ الشَّرِيكُ».

[١] يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ. وَلَيْسَ مَعْنَى الْوَاحِدِ عِنْدَهُمْ ثُبُوتَ صِفَةِ الْوَحْدَانِيَّةِ لَهُ، بَلْ وَاحِدٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ مَسْلُوبٌ عَنْهُ الْقِسْمَةُ سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ بِالتَّعَدُّدِ أَوْ بِالتَّجْزِؤِ، بِالتَّعَدُّدِ - أَيْ: بِالْكَمِّيَّةِ - بِمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ هُوَ اثْنَيْنِ، أَوْ التَّجْزِؤِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ هُوَ وَاحِدًا يَتَجَزَّأُ، فَصَارَ الْوَاحِدُ عِنْدَهُمْ لَيْسَ مَعْنَاهُ: مَنْ ثُبَّتْ لَهُ الْوَحْدَانِيَّةُ، وَلَكِنْ مَعْنَاهُ: مَنْ سُلِبَ عَنْهُ الْقِسْمَةُ، يَعْنِي: مَا يَنْقَسِمُ وَلَا يَتَجَزَّأُ لَا بِالْكَمِّ: بِحَيْثُ يَكُونُ وَاحِدًا اثْنَيْنِ ثَلَاثَةً أَرْبَعَةً وَلَا بِالْقَوْلِ: بِحَيْثُ يَكُونُ لَهُ نِصْفٌ وَرُبُعٌ وَثُمْنٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ مَسْلُوبٌ عَنْهُ الشَّرِيكُ، يَعْنِي: أَنَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ.

وَهُنَاكَ مِثَالٌ آخَرُ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ عَالِمٌ، لَكِنْ لَيْسَ مَعْنَى الْعَالِمِ مَنْ كَانَ مُتَّصِفًا بِالْعِلْمِ، وَلَكِنْ عَالِمٌ أَيْ: لَيْسَ بِجَاهِلٍ، يَقُولُونَ أَيْضًا: قَدِيرٌ لَيْسَ بِعَاجِزٍ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ: إِثْبَاتُ صِفَةِ الْقُدْرَةِ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَا يُعْقَلُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ جَاهِلًا فَهُوَ عَالِمٌ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ وَالْجَهْلَ مُتَنَاقِضَانِ إِذَا انْتَقَى أَحَدُهُمَا ثَبَتَ الْآخَرُ، وَإِذَا ثَبَتَ أَحَدُهُمَا انْتَقَى الْآخَرُ.

[٢] وَهُنَاكَ نَسْخَةٌ أُخْرَى فِيهَا مِثَالٌ مُغَايِرٌ لِهَذَا.

والمركبة منها هي: التي تكون سلبية باعتبار وإضافية باعتبار، كقولهم
عَنِ اللَّهِ تَعَالَى: «أَنَّهُ أَوَّلٌ» فَهِيَ سَلْبِيَّةٌ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ مَسْلُوبٌ عَنْهُ الْحُدُوثُ، إِضَافِيَّةٌ
بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْأَشْيَاءَ بَعْدَهُ.

فَإِذَا كَانَ هَذَا هُوَ مَا تُسَمِّدُ مِنْهُ طَرِيقَةُ النُّفَاةِ فَكَيْفَ تَطِيبُ نَفْسُ مُؤْمِنٍ
أَوْ عَاقِلٍ أَنْ يَأْخُذَ بِهِ وَيَتْرَكَ سَبِيلَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ
وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ؟^[١]

وَهَذَا الْمِثَالُ هُنَا مِثَالُهُمْ، فَيَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ الْمَبْدَأُ وَالْعِلَّةُ،
وَهَذَا يُسَمُّونَهُ الْعِلَّةَ الْفَاعِلَةَ وَمَبْدَأَ الْأَكْوَانِ وَالْأَشْيَاءِ، وَلَيْسَ مَعْنَى الْمَبْدَأِ وَالْعِلَّةِ
ثُبُوتَ الْبَدَاءَةِ لَهُ وَالْعِلِّيَّةِ، يَعْنِي حَتَّى عَلَى هَذِهِ التَّسْمِيَةِ الْبَاطِلَةَ لَا يَجْعَلُونَهَا ثُبُوتِيَّةً،
بَلْ مَعْنَاهُ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْأَشْيَاءَ صَدَرَتْ مِنْهُ، فَهُوَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى غَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ مَثَلًا
الْحَلْقُ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَهُ صِفَةُ الْخَلْقِ لَكِنْ لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ مُتَّصِفٌ بِهِ، وَلَكِنْ
بِمَعْنَى أَنَّ لَهُ مَخْلُوقًا.

[١] هَذَا الْفَصْلُ يُعْتَبَرُ فَضْلًا تَارِيخِيًّا، لَكِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ يُبَيِّنُ أَنَّ مَبْدَأَ هَؤُلَاءِ
النُّفَاةِ كُلُّهُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ -كَمَا رَأَيْتَ- مَا أُخُوذُ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ وَالْيَهُودِ وَضَلَالِ الْمُشْرِكِينَ،
فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مَبْنَى لِعَقِيدَةِ إِسْلَامِيَّةٍ يَدِينُ الْمَرْءُ بِهَا لِلَّهِ تَعَالَى.



البَابُ الْعِشْرُونَ



فِي طَرِيقَةِ النَّفَاةِ فِيمَا يَجِبُ إِثْبَاتُهُ أَوْ نَفْيُهُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ



اتَّفَقَ النَّفَاةُ عَلَى أَنْ يُثْبِتُوا لِلَّهِ مِنَ الصِّفَاتِ مَا اقْتَضَتْ عُقُولُهُمْ إِثْبَاتَهُ^[١]،
وَأَنْ يَنْفُوا عَنْهُ مَا اقْتَضَتْ عُقُولُهُمْ نَفْيَهُ^[٢]، سِوَاءٍ وَافَقَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ أَمْ
خَالَفَهُمَا^[٣]،.....

[١] يَعْنِي: يَقُولُونَ: كُلُّ مَا يَقْتَضِي الْعَقْلُ إِثْبَاتَهُ مِنَ الصِّفَاتِ فَهُوَ ثَابِتٌ لِلَّهِ
ثُبُتُهُ وَلَا نُنْكِرُهُ.

[٢] «يَنْفُوا عَنْهُ» يَعْنِي: عَنِ اللَّهِ «مَا اقْتَضَتْ عُقُولُهُمْ نَفْيَهُ».

[٣] فَجَعَلُوا أَنْفُسَهُمْ حَاكِمِينَ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِمَا يَجِبُ لَهُ وَمَا يَمْتَنِعُ
عَلَيْهِ، فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ عَنْ صِفَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ: هَذِهِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. قَالُوا: لَكِنَّ
الْعَقْلَ لَا يُثْبِتُهَا، فَيَجِبُ انْكَارُهَا، وَإِذَا أَثْبَتُوا لِلَّهِ صِفَةً وَهِيَ لَيْسَتْ مَوْجُودَةً فِي
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ قَالُوا: الْعَقْلُ يُثْبِتُهَا، فَيَجِبُ إِثْبَاتُهَا لِلَّهِ؛ وَلِهَذَا سَمَّوُا اللَّهَ بِأَسْمَاءٍ
لَيْسَتْ مَوْجُودَةً فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، فَسَمَّوُا اللَّهَ بِالْقَدِيمِ، وَهُوَ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، سَمَّوْهُ بِالْعِلَّةِ، وَهُوَ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، سَمَّوْهُ بِالْعَقْلِ
الْفَعَّالِ، وَهُوَ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْعَقْلِ؛
وَلِهَذَا قَالَ: «فَطَرِيقُ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ لِلَّهِ أَوْ نَفْيِهَا عَنْهُمْ هُوَ الْعَقْلُ».

فَطَرِيقُ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ لِلَّهِ أَوْ نَفْيِهَا عَنْهُ عِنْدَهُمْ هُوَ الْعَقْلُ^(١).

[١] وَلَا رَبَّ أَنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ مُتَدَاعِيَةٌ وَبَاطِلَةٌ إِذْ إِنَّ مِقْيَاسَ الْعُقُولِ يَخْتَلِفُ، فَمَثَلًا أَنَا أَرَى أَنَّ الْعَقْلَ يُثْبِتُ هَذَا، وَأَنْتَ تَرَى أَنَّ الْعَقْلَ يُنْكِرُ هَذَا؛ وَلِذَلِكَ تَجِدُهُمْ هُمْ بِأَنْفُسِهِمْ مُضْطَرِّينَ، تَارَةً يُقَرَّرُونَ بِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ وَاجِبَةٌ لِلَّهِ، وَتَارَةً يُقَرَّرُونَ بِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ مُتَمَنِّعَةٌ عَنِ اللَّهِ.

ولهذا أنكر الإمام مالك رحمه الله ذلك وقال: لَيْتَ شِعْرِي بِأَيِّ شَيْءٍ يُوزَنُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ! أَفَكُلَّمَا جَاءَنَا رَجُلٌ أَجَدَلُ مِنْ رَجُلٍ أَخَذْنَا بِقَوْلِهِ وَتَرَكْنَا الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ؟! وَصَدَقَ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لَأَنَّا لَوْ رَجَعْنَا إِلَى هَذِهِ الْعُقُولِ وَهِيَ عُقُولُ مُتَدَاعِيَةٍ لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ وَلَا أَساسٌ حَصَلَ التَّنَاقُضُ فِيمَا بَيْنَنَا، بَلْ حَصَلَ التَّنَاقُضُ فِي كَلَامِ الْإِنْسَانِ الْوَاحِدِ؛ إِذْ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَا شَكَّ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى تَفْكِيرٍ وَاحِدٍ دَائِمًا، بَلْ يَخْتَلِفُ التَّفْكِيرُ بَيْنَ حِينٍ وَآخَرَ، فَأَحْيَانًا يَكُونُ الْإِنْسَانُ صَافِي الذَّهْنِ، لَيْسَ هُنَاكَ مُؤَثَّرَاتٌ خَارِجِيَّةٌ تُؤَثِّرُ عَلَيْهِ، فَيَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْحَقِّ مَا لَا يَفْتَحُهُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مَشْغُولًا؛ وَهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضْبَانٌ»^(١)، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَمَعْنَى هَذَا أَنَّ مَا يَجِبُ لِلَّهِ وَيَمْتَنِعُ وَيَجُوزُ رَاجِعٌ إِلَى عُقُولِ مُتَدَاعِيَةٍ مُتَنَاقِضَةٍ مُتَنَافِرَةٍ، وَسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- بَيَانُ بُطْلَانِ قَوْلِهِمْ، وَمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ.

لَكِنْ هُنَا نُرِيدُ أَنْ نَعْرِفَ الْقَاعِدَةَ عَنْدهُمْ: وَهِيَ أَنَّ مَا اقْتَضَى الْعَقْلُ ثُبُوتَهُ وَجَبَ إِثْبَاتُهُ لِلَّهِ، وَمَا اقْتَضَى الْعَقْلُ نَفْيَهُ وَجَبَ نَفْيُهُ عَنِ اللَّهِ، وَلَا نَنْظُرُ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ حَتَّى

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأحكام، باب هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان، رقم (٧١٥٨)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان، رقم (١٧١٧)، من حديث أبي بكره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِيْمَا لَا يَقْتَضِي الْعَقْلُ إِثْبَاتَهُ أَوْ نَفْيَهُ، فَأَكْثَرُهُمْ نَفَوْهُ وَخَرَجُوا مَا جَاءَ مِنْهُ عَلَى الْمَجَازِ، وَبَعْضُهُمْ تَوَقَّفَ فِيهِ وَفَوَّضَ عِلْمَهُ إِلَى اللَّهِ مَعَ نَفْيِ دَلَالَتِهِ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الصِّفَاتِ^(١).

لَوْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ.

[١] إِذَنْ: انْقَسَمُوا فِيْمَا لَا يَقْتَضِي الْعَقْلُ إِثْبَاتَهُ وَلَا نَفْيَهُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

قِسْمٌ - وَهُمْ الْأَكْثَرُ - نَفَوْهُ، وَتَعْلِيلُهُمْ: أَنَّ الْعَقْلَ لَا يَقْتَضِي إِثْبَاتَهُ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَمَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ إِثْبَاتِهِ يُخَرِّجُونَهُ عَلَى الْمَجَازِ، يَقُولُونَ: هَذَا مَجَازٌ عَنْ كَذَا أَوْ هَذَا مَجَازٌ عَنْ كَذَا. فَمَثَلًا اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَقُولُونَ: هَذَا مَجَازٌ عَنِ الْاسْتِيْلَاءِ، وَالْيَدُ مَجَازٌ عَنِ الْقُدْرَةِ أَوْ النُّعْمَةِ، وَعَلَى هَذَا فِقْسٌ.

وَقِسْمٌ قَالُوا: مَا دَامَ أَنَّ الْعَقْلَ لَمْ يُثْبِتْهَا وَلَمْ يَنْفِهَا فَالْوَاجِبُ التَّوَقُّفُ فَنَقُولُ: لَا تُثْبِتْهَا وَلَا نَنْفِهَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْأَشَاعِرَةَ يُثْبِتُونَ مِنَ الصِّفَاتِ سَبْعًا يَقُولُونَ: إِنَّ الْعَقْلَ دَلَّ عَلَيْهَا. وَيُنْكِرُونَ الْبَاقِيَ يَقُولُونَ: لِأَنَّ الْعَقْلَ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهَا؛ أَوْ لِأَنَّ الْعَقْلَ يَنْفِهَا. وَالصِّفَاتُ السَّبْعَةُ الَّتِي يُثْبِتُونَهَا مَجْمُوعَةٌ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ^(١):

لَهُ الْحَيَاةُ وَالْكَلَامُ وَالْبَصَرُ سَمْعٌ وَإِرَادَةٌ وَعِلْمٌ وَاقْتَدَرُ

فَأَثْبَتُوا الْقُدْرَةَ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ دَلَّ عَلَيْهَا، وَكَيْفِيَّةٌ ذَلِكَ: أَنَّ حُدُوثَ الْحَوَادِثِ يَدُلُّ عَلَى الْقُدْرَةِ، وَالْإِحْكَامُ يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ، وَالتَّخْصِصُ يَدُلُّ عَلَى الْإِرَادَةِ، وَكَوْنُ التَّخْصِصِ دَلَّ عَلَى الْإِرَادَةِ؛ لِأَنَّ كَوْنَ هَذِهِ سَمَاءً وَهَذِهِ أَرْضًا، وَهَذَا نَجْمًا، وَهَذِهِ شَمْسًا، وَهَذَا قَمَرًا، وَهَذَا إِنْسَانًا، وَهَذَا جَمَلًا يَدُلُّ عَلَى الْإِرَادَةِ، فَعِنْدَنَا الْآنَ عِلْمٌ

(١) العقيدة السفارينية (ص: ٥٢).

وإِرَادَة وَقُدْرَة يَقُولُونَ: هَذِهِ الثَّلَاثَةُ لَا تَقُومُ إِلَّا بِحَيٍّ فَتَثَبَّتْ صِفَةُ الْحَيَاةِ، وَالْحَيُّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا مُتَكَلِّمًا أَوْ أَصَمَّ أَعْمَى أَخْرَسَ، وَالثَّانِي مُتَمَنِّعٌ، فَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا مُتَكَلِّمًا، هَذَا تَقْرِيرُهَا بِالْعَقْلِ عِنْدَهُمْ، وَلَكِنْ يُمَكِّنُ أَنْ نَرُدَّ عَلَيْهِمْ بِالطَّرِيقِ الْعَقْلِيِّ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنْ نَقُولَ: هَبْ أَنْ الْعَقْلَ لَا يَدُلُّ عَلَى مَا نَفَيْتُمْ مِنَ الصِّفَاتِ، فَإِنَّ السَّمْعَ دَلَّ عَلَيْهَا فَيَجِبُ إِثْبَاتُهَا؛ لِأَنَّ انْتِفَاءَ الدَّلِيلِ الْمُعَيَّنِ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ انْتِفَاءُ الْمَدْلُولِ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَكُونُ لَهُ أدِلَّةٌ مُتَعَدِّدَةٌ، فَاِنْتِفَاءُ دَلِيلٍ وَاحِدٍ عَنْهُ لَا يَعْنِي أَنَّهُ انْتَفَى.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ يُمَكِّنُ إِثْبَاتُ مَا نَفَيْتُمْ بِطَرِيقَةِ الْعَقْلِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْتُمْ فِيهِمَا أَثْبَتْنَاهُ فَانْتُمْ ذَكَرْتُمْ أَنَّ التَّخْصِصَ يَدُلُّ عَلَى الْإِرَادَةِ، وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ إِثَابَةَ الطَّائِعِينَ تَدُلُّ عَلَى الْمَحَبَّةِ، وَالْإِنْتِقَامَ مِنَ الْمُجْرِمِينَ يَدُلُّ عَلَى الْبُغْضِ وَالْكِرَاهَةِ، وَالْإِنْعَامَ الْمُتَوَاتِرَ عَلَى الْأُمَمِ يَدُلُّ عَلَى الرَّحْمَةِ، بَلْ إِنَّ الْإِنْعَامَ الْمُتَوَاتِرَ عَلَى الْعِبَادِ مِنْ نُزُولِ الْمَطَرِ وَنَبَاتِ الْأَرْضِ وَزَوَالِ النِّقَمِ أَبْلَغُ وَأَبْيَنُ وَأَظْهَرُ دَلَالَةً عَلَى صِفَةِ الرَّحْمَةِ مِنْ دَلَالَةِ التَّخْصِصِ عَلَى الْإِرَادَةِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ حَتَّى الْعَامِيِّ الَّذِي فِي السُّوقِ يُدْرِكُ هَذَا، فَتَجِدُ أَنَّهُ يَقُولُ عَنِ الْمَطَرِ: إِنَّهُ مِنْ آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَدَلِيلٌ عَلَى رَحْمَةِ اللَّهِ بَعْبَادِهِ. وَقَدْ لَا يُدْرِكُ أَنَّ هَذِهِ السَّمَاءَ مَثَلًا وَالْأَرْضَ وَالنَّجْمَ وَالشَّمْسَ تَدُلُّ عَلَى الْإِرَادَةِ، بَلْ مَجْدُهُ يَقُولُ: إِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْقُدْرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا أَحَدَ يَقْدِرُ أَنْ يَصْنَعَ مِثْلَهَا، أَمَّا أَنْ تَكُونَ دَلِيلًا عَلَى الْإِرَادَةِ فَقَدْ لَا يُدْرِكُ ذَلِكَ.

فالحاصل: أننا نردُّ على هؤلاء بمثل ذلك، والمقام ليس هذا موضعه، لكن ذكرناه على سبيل التمثيل.

أما المعتزلة والمقتصدون من الجهمية فإنهم يقولون: إن الله تعالى لا يمكن أن يوصف بصفة ثبوتية أبدًا، لأنك إن أثبت له صفة ثبوتية شبهته بالموجودات. فنقول لهم: وإذا وصفتُموه بالصفات العدمية شبهتموه بالمعدومات. فتكأيس بعضهم وقال: أنا أنفي عنه الأمرين فلا أثبت ولا أنفي فلا أقول: إن الله موجود ولا معدوم ولا سميع ولا أصم ولا أبكم ولا متكلم ولا أعمى ولا بصير!!

فنقول: إذن شبهتموه بالمتنعات؛ لأنه يمتنع أن يكون الشيء لا موجودًا ولا معدومًا، فالشيء إما موجود أو معدوم، ويمتنع أن يكون الشيء لا سميعًا ولا أصم، فقالوا: إن قولكم: إنه يمتنع أن يكون الشيء لا سميعًا ولا أصم. ليس بصحيح، بل يوجد شيء لا سميع ولا أصم، وهو ما لا يقبل السمع والصمم وغير ذلك مثل الجدار، فالجدار ليس بسميع ولا بأصم، وهذا يصلح؛ لأن نفي النقيضين عما ليس بقابل لهما ممكن.

فنقول لهم: أولًا إن قولكم: إن هذا لا يقبل أو يقبل، هذا اصطلاح فقط عندكم، وإلا فإن الله تعالى قال في الأصنام: ﴿أَمَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ﴾ [النحل: ٢١]، ومعلوم أن الصنم جهادٌ وعندكم لا يقبل الحياة ولا الموت، وقد وصفها الله تعالى بأنها أمواتٌ غيرُ أحياء، إذن فقولكم: «قابلٌ أو غير قابلٍ» اصطلاحٌ اصطَلَحْتُمُوهُ أنتم، وليس هو الواقع الموافق لما تقتضيه اللغة العربية.

وإِذَا سَلَّمْنَا جَدَلًا لَكُمْ وَقُلْنَا: إِنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ لَا سَمِيعًا وَلَا أَصَمَّ
إِذَا كَانَ غَيْرَ قَابِلٍ لِلاتِّصَافِ بِهِمَا.

وَلَكِنْ مَا قَوْلُكُمْ فِي الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ حَيْثُ إِنَّكُمْ لَا تَصِفُونَ اللَّهَ بِالْوُجُودِ
وَلَا بِالْعَدَمِ، وَالْوُجُودُ وَالْعَدَمُ مُتَقَابِلَانِ تَقَابُلِ السَّلْبِ وَالْإِيجَابِ، لَا تَقَابُلِ الْمَلَكَةِ
وَالْعَدَمِ، وَالْمُتَقَابِلَانِ تَقَابُلِ السَّلْبِ وَالْإِيجَابِ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ أَحَدِهِمَا عَقْلًا،
فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَصِفَ الشَّيْءَ بِأَنَّهُ لَا مَوْجُودٌ وَلَا مَعْدُومٌ أَبَدًا، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ إِمَّا
مَوْجُودًا وَإِمَّا مَعْدُومًا، كَمَا لَوْ قُلْتُ: هَذَا الشَّيْءُ لَيْسَ سَاكِنًا وَلَا مُتَحَرِّكًا. فَإِنَّهُ
لَا يُمَكِّنُ، فَالْمُتَقَابِلَانِ تَقَابُلِ السَّلْبِ وَالْإِيجَابِ لَا يُمَكِّنُ رَفْعُهُمَا جَمِيعًا أَبَدًا، أَمَّا
الْمُتَقَابِلَانِ تَقَابُلِ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ فَيُمَكِّنُ أَنْ يُنْفِيَ جَمِيعًا كَمَا قُلْنَا فِي الْجِدَارِ: إِنَّهُ لَا سَمِيعٌ
وَلَا أَصَمُّ.

الْحَاصِلُ: أَنَّ النُّفَاةَ فِي الْحَقِيقَةِ أَمْرُهُمْ عَجِيبٌ، وَالْغَرِيبُ أَنَّهُمْ يُسَمُّونَ أَنْفُسَهُمْ
بِالْفَلَاسِفَةِ وَالْعُقَلَاءِ وَالْحُكَمَاءِ، وَيُسَمُّونَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَوْ السَّلَفِ بِالْحَشَوِيَّةِ
وَالنَّوَابِتِ وَالْغُنَاءِ وَالسَّطَحِيِّينَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُمْ مِنَ الْعُمُقِ كَمَا هُوَ
عِنْدَهُمْ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ يَدَّعِي لِنَفْسِهِ مُرْتَقًى صَعْبًا، وَيَدَّعِي لِغَيْرِهِ نُزُولًا،
لَكِنَّ الْكَلَامَ عَلَى الْحَقَائِقِ!.

ثُمَّ إِنَّ كُلَّ النُّفَاةِ اتَّفَقُوا عَلَى مَسْأَلَتَيْنِ: عَلَى أَنَّ مَا أَثْبَتَهُ الْعَقْلُ وَجَبَ إِثْبَاتُهُ،
وَمَا نَفَاهُ وَجَبَ نَفْيُهُ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِيمَا لَا يَقْتَضِي الْعَقْلُ إِثْبَاتَهُ وَلَا نَفْيَهُ، فَأَكْثَرُهُمْ
نَفَاهُ، وَيَخْرُجُ مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى الْمَجَازِ، وَبَعْضُهُمْ تَوَقَّفَ فِيهِ، وَفَوَّضَ

وَهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ وَفَّقُوا بِهِذِهِ الطَّرِيقَةَ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالنَّقْلِيَّةِ، وَلَكِنَّهُمْ كَذَبُوا فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَدِلَّةَ الْعَقْلِيَّةَ وَالنَّقْلِيَّةَ مُتَّفَقَةٌ عَلَى إِثْبَاتِ صِفَاتِ الْكَمَالِ لِلَّهِ، وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ فَإِنَّهُ لَا يُخَالِفُ الْعَقْلَ، وَإِنْ كَانَ الْعَقْلُ يَعْجِزُ عَنْ إدْرَاكِ التَّفْصِيلِ فِي ذَلِكَ^[١].

عِلْمُهُ إِلَى اللَّهِ، وَقَالُوا: اللَّهُ أَعْلَمُ. لَكِنْ مَعَ نَفْيِ دَلَالَتِهِ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الصِّفَاتِ، وَهَذَا تَنَاقُضٌ؛ إِذْ كَيْفَ تُفَوِّضَ الْعِلْمَ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تَقُولُ: لَا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الصِّفَاتِ؟! فَأَنْتَ لَمْ تُفَوِّضَ إِذَنْ، بَلْ حَكَمْتَ بِالنَّفْيِ، وَأَنْتَ لَا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الصِّفَاتِ. وَتَقَدَّمَ أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ طَرِيقَةٌ فَاسِدَةٌ، وَأَنَّا لَوْ أَخَذْنَا بِهَا لَكَانَتْ صِفَاتُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَوْكُولَةٌ إِلَى عُقُولِ الْبَشَرِ، وَعُقُولُ الْبَشَرِ لَا شَكَّ أَنَّهَا مُخْتَلِفَةٌ اخْتِلَافًا كَبِيرًا حَتَّى إِنَّ الْوَاحِدَ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّمِينَ يُثَبِّتُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ مَا كَانَ يَنْفِيهِ فِي الْكُتُبِ الْأُخْرَى، وَيُثَبِّتُ لِلَّهِ مَا كَانَ يَقُولُ فِيهَا سَبَقَ: إِنَّهُ مُسْتَحِيلٌ عَلَيْهِ. وَيُحِيلُ عَلَى اللَّهِ مَا كَانَ يَقُولُ مِنْ قَبْلُ: إِنَّهُ وَاجِبٌ لَهُ، فَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ بَاطِلَةٌ، يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: «وَهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ وَفَّقُوا بِهِذِهِ الطَّرِيقَةَ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالنَّقْلِيَّةِ، وَلَكِنَّهُمْ كَذَبُوا فِي ذَلِكَ».

[١] وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ مُهِمَّةٌ أَنْ كُلَّ مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ فَإِنَّهُ لَا يُخَالِفُ الْعَقْلَ، لَكِنَّ الْعَقْلَ قَدْ يَعْجِزُ عَنْ إدْرَاكِهِ، فإدْرَاكِ التَّفْصِيلِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعْجِزُ عَنْهُ الْعُقُولُ؛ وَلِهَذَا لَوْ سَأَلْتُكَ سَائِلٌ: هَلِ الْعَقْلُ يُدْرِكُ أَوْ يُثَبِّتُ اسْتِوَاءَ اللَّهِ عَلَى الْعَرْشِ؟ فَالْجَوَابُ: لَا، وَلَوْ لَا السَّمْعُ مَا عَلِمْنَا بِذَلِكَ، لَكِنَّ الْعَقْلَ يُدْرِكُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَالٍ عَلَى خَلْقِهِ؛ لِأَنَّ الْعُلُوَّ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ، وَالْعَقْلُ يُدْرِكُ أَنَّ اللَّهَ مُتَّصِفٌ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ.

وَقَدْ شَابَهُ هَوْلَاءِ النَّفَاةُ فِي طَرِيقَتِهِمْ طَرِيقَةً مَنْ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾^[١].

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَلِ الْعَقْلُ يُدْرِكُ وَيُثَبِّتُ أَنَّ اللَّهَ قُوَّةٌ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنَ الْكَمَالِ، فَهُوَ يُدْرِكُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قُوَّةٌ لَا تُشَبِّهُهَا قُوَّةٌ. وَلَكِنْ هَلِ يُدْرِكُ أَنَّ اللَّهَ وَجْهًا؟

فَالْجَوَابُ: لَا، وَلَوْ لَا الشَّرْعُ مَا عَلِمْنَا بِذَلِكَ؛ وَلِهَذَا لَا تُثَبِّتُ أَنَّ اللَّهَ أَذْنَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِهِ، وَالْعَقْلُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُثَبِّتَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ مِنَ الصِّفَاتِ مَا لَمْ يُثَبِّتْهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْعَقْلَ لَا يُخَالِفُ مَا جَاءَ بِهِ الشَّرْعُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ التَّفَاصِيلِ لَا يُدْرِكُهَا، لَكِنْ إِذَا جَاءَ بِهَا الشَّرْعُ يَقْبَلُهَا الْعَقْلُ.

[١] وَالْاِسْتِفْهَامُ هُنَا لِلتَّعَجُّبِ يَعْنِي: أَلَا تَتَعَجَّبُ مِنْ حَالِ هَوْلَاءِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ مِنَ الْكُتُبِ السَّابِقَةِ وَمَعَ ذَلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ؟! وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا كُلُّ مَا خَالَفَ شَرْعَ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الطُّغْيَانِ، وَهُوَ مُجَاوِزُهُ الْحَدَّ، وَمُجَاوِزُهُ الْحَدَّ أَنْ تَتَحَاكَمَ إِلَى غَيْرِ شَرِيعَةِ اللَّهِ، وَمَوَافَقَةُ الْحَدِّ أَنْ تَتَحَاكَمَ إِلَى شَرِيعَةِ اللَّهِ.

وَكَلِمَةُ «يَزْعُمُونَ» تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ غَيْرُ صَادِقِينَ؛ لِأَنَّ الزَّعَمَ دَعْوَى يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ، وَهُوَ كُلُّ مَا خَالَفَ شَرِيعَةَ اللَّهِ، وَمَعَ ذَلِكَ قَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ، فَلَمْ يَسْكُتْ عَنْ هَذَا، بَلْ قِيلَ لَهُمْ: آمِنُوا بِاللَّهِ وَانْكُفِرُوا بِالطَّاغُوتِ؛

﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ ١٠ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ ١١

ولهذا قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وَمَعَ هَذَا يَقُولُونَ: إِنَّا نَحْنُ نُؤْمِنُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾.

[١] والشَّيْطَانُ قَدْ نَفَذَ إِرَادَتَهُ فِيهِمْ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَهُمْ فَأَمَرُوا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ يَعْنِي: قَالَ لَهُمُ النَّاسُ: ﴿تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ﴾ وَدَعُوا الْحُكْمَ بِالطَّاغُوتِ أَوْ التَّحَاكُمِ إِلَيْهِ ﴿رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ﴾ وَهَذَا إِظْهَارٌ فِي مَوْضِعِ الْإِضْمَارِ، إِذْ مُقْتَضَى السِّيَاقِ أَنْ يَقُولَ: وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ. لَكِنْ قَالَ: رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ؛ لِيَحْكُمَ عَلَى هَؤُلَاءِ بِالنِّفَاقِ؛ وَلِيَتَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا وَصْفُ كُلِّ مُنَافِقٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمَعْنِيِّينَ، فَكُلُّ مُنَافِقٍ فِي قَرَارَةِ نَفْسِهِ لَا يُرِيدُ أَنْ يَتَحَاكَمَ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنْ كَانَ يَقُولُ: إِنَّهُ مُؤْمِنٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ التَّحَاكُمُ إِلَى الطَّاغُوتِ ﴿رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾، فَقَوْلُهُ: ﴿يَصُدُّونَ﴾ لَا زِمَ غَيْرُ مُتَعَدٍّ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ ﴿صُدُودًا﴾ إِنَّمَا هُوَ لِلْفِعْلِ اللَّازِمِ صَدَّ يَصُدُّ صُدُودًا، كـ(قَعَدَ يَقْعُدُ قُعُودًا)، وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ يَصُدُّونَ النَّاسَ عَنْكَ لَقَالَ: يَصُدُّونَ عَنْكَ صَدًّا كـ(يُرْدُّونَ رَدًّا)، فَكَلِمَةُ ﴿صُدُودًا﴾ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿يَصُدُّونَ﴾ أَيُّ: بِأَنْفُسِهِمْ يَعْنِي: هُمْ، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا﴾ أَعْرَضُوا وَصَدُّوا وَلَمْ يَقْبَلُوا، خِلَافَ مَا عَلَيْهِ

﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: ٦٠-٦٢] ^[١].

الْمُؤْمِنُونَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ: ﴿لَمْ يَحْزَنُوا عَلَيْهَا ضَمًّا وَعُمِيَانًا﴾ [الفرقان: ٧٣]، بَلْ يَأْتُونَ إِلَيْهَا مُقْبِلِينَ بِأَذَانٍ سَامِعَةٍ وَأَعْيُنٍ بَاصِرَةٍ، وَفَائِدَةُ الْإِتْيَانِ بِقَوْلِهِ: ﴿صُدُّودًا﴾:

أَوَّلًا: تَأْكِيدُ الصَّدِّ يَعْنِي: صُدُّودًا حَقِيقِيًّا مِثْلَ ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، فَالْمُصْدَرُ مُؤَكَّدٌ.

وثَانِيًا: إِفَادَةُ أَنَّ هَذَا الصَّدُّودَ صُدُّودٌ عَظِيمٌ لَتَنْكِيرِهِ، يَعْنِي: يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُّودًا بِالْغَا لَا يُرْجَى فِيهِ إِقْبَالٌ بَعْدَهُ.

[١] وَذَلِكَ بِأَنْ يُعْثَرَ عَلَى نِفَاقِهِمْ، فَإِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَعُثِرَ عَلَى نِفَاقِهِمْ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: ٦٢].

فَإِذَا عُثِرَ عَلَيْهِمْ جَاءُوا يَرْكُضُونَ: وَاللَّهُ مَا أَرَدْنَا إِلَّا الْإِحْسَانَ وَالتَّوْفِيقَ ﴿إِحْسَانًا﴾ لِأَجْلِ أَنْ لَا نُقْتَلَ ﴿وَتَوْفِيقًا﴾ لِأَجْلِ أَنْ نَمْشِيَ مَعَ الْكُفَّارِ وَنَمْشِيَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ فَتَوْفَقَ بَيْنَ الرَّأْيَيْنِ وَنَجْمَعَ، وَهَذَا - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - مِنَ النِّفَاقِ وَمِنْ أَعْظَمِ الْمُدَاهَنَةِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤].

وَوَجْهُ الْمُطَابَقَةِ وَالْمُشَابَهَةِ بَيْنَ هَؤُلَاءِ النِّفَاقِ وَبَيْنَ هَؤُلَاءِ الْمُنَافِقِينَ قَالَ: «وَوَجْهُ مُشَابَهَتِهِمْ لَهُمْ مِنْ وَجْوهٍ...».

وَوَجْهٌ مُّشَابِهَتِهِمْ لَهُمْ مِنْ وَجْوهٍ:

الأوّل: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ ^[١] يَزْعُمُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ،
مَعَ أَنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ كُلَّ مَا جَاءَ بِهِ ^[٢].

[١] والمراد بالفريقين: النفاة والمُنافقون، فالنفاة: الَّذِينَ نَفَوْا مَا أَخْبَرَ بِهِ اللهُ
عَنْ نَفْسِهِ وَمَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْهُ رَسُولُهُ ﷺ، والمُنافقون: فِي عَهْدِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
كُلٌّ مِنْهُمْ:

[٢] فَهَؤُلَاءِ النُّفَاةُ يَقُولُونَ: آمَنَّا بِاللَّهِ، وَآمَنَّا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَآمَنَّا بِرَسُولِ اللَّهِ،
وَآمَنَّا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ. وَمَعَ ذَلِكَ إِذَا جَاءَهُمْ شَيْءٌ مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ لَا يَقْبَلُونَ،
فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ. قَالُوا: إِنَّهُ لَمْ يَسْتَوِ عَلَى الْعَرْشِ، إِذْ لَا يَسْتَوِي
عَلَى الْعَرْشِ إِلَّا مَنْ هُوَ جِسْمٌ مِثْلُ الْإِنْسَانِ الَّذِي يَجْلِسُ عَلَى الْكُرْسِيِّ، وَإِثْبَاتُ هَذَا
لِلَّهِ حَرَامٌ، وَتَجْسِيمٌ، وَكُفْرٌ. هَكَذَا يَقُولُونَ صَرَاحَةً، أَيْ إِنْسَانٍ يُثْبِتُ أَنَّ اللَّهَ اسْتَوَى
حَقِيقَةً عَلَى الْعَرْشِ فَهُوَ مُجَسَّمٌ وَكَافِرٌ؛ لِأَنَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ جِسْمًا، فَهَلِ الْقَائِلُ بِهِذَا
قَابِلٌ لِمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ؟

الجواب: أَبَدًا، وَاللَّهُ لَمْ يَقْبَلْ، مَعَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ أَضَافَ الْاسْتِوَاءَ إِلَى نَفْسِهِ
الْمُقَدَّسَةِ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَدِينِ؛
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] قَالُوا: لَيْسَ لَهُ يَدَانِ، وَإِنْ إِثْبَاتُهَا حَرَامٌ
وَتَجْسِيمٌ وَكُفْرٌ وَضَلَالٌ، وَإِنَّ الْمُرَادَ بِالْيَدَيْنِ الْقُدْرَتَانِ، أَيْ: لِمَا خَلَقْتُ بِقُدْرَتِي. فَإِذَا
قِيلَ لَهُمْ: لَا يَقْبَلُ أَنْ يُقَالَ: لِمَا خَلَقْتُ بِقُدْرَتِي. قَالُوا: إِذَنْ لِمَا خَلَقْتُ بِنِعْمَتِي،
وَالْيَدُ تُطْلَقُ بِمَعْنَى النِّعْمَةِ، فَيُقَالُ لَهُمْ: كَيْفَ يَكُونُ اللَّهُ تَعَالَى مَا لَهُ إِلَّا نِعْمَتَانِ،

وَهُوَ يَقُولُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]! ثُمَّ مَا هُمَا النِّعْمَتَانِ الَّتِي خَلَقَ اللَّهُ بِهِمَا آدَمَ؟ وَهَكَذَا هُمْ فِي جَمِيعِ مَا جَاءَ فِي الصِّفَاتِ يُقَالُ لَهُمْ: يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا. فَيَقُولُونَ: أَعُودُ بِاللَّهِ كَيْفَ يَنْزِلُ اللَّهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا؟! هَذَا الْكُفْرُ بَعِيْنُهُ، بَلْ يَنْزِلُ أَمْرُهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: إِنَّ الْأَمْرَ يَصِلُ إِلَى الْأَرْضِ؛ لَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُذِيرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [السجدة: ٥٠]، قَالُوا: إِذَنْ تَنْزِلُ رَحْمَتُهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: إِنَّ رَحْمَتَهُ تَنْزِلُ إِلَى الْأَرْضِ أَيْضًا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَانْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُخَيِّ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الروم: ٥٠].

ثُمَّ مَا فَايَدْتُنَا فِي رَحْمَةٍ تَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَلَا تَصِلُنَا، قَالُوا: إِذَنْ يَنْزِلُ مَلَكٌ مِنْ مَلَائِكَتِهِ فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَصِلُ إِلَى الْأَرْضِ وَالرَّسُولُ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّهُ يَتَعَاقَبُ فِيْنَا مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ^(١).

ثُمَّ إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقُولَ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ. بَلْ لَوْ قَالَتْ ذَلِكَ لَكَفَرَتْ؛ لِأَنَّهَا ادَّعَتْ لِنَفْسِهَا الرُّبُوبِيَّةَ، وَالرَّحْمَةُ كَذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقُولَ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ. لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ يَقُولُونَ: نَحْنُ نُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ. ثُمَّ يَأْتُونَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي تَنْبِي الْعَقِيدَةَ عَلَيْهَا، ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا إِمَّا مُتَأَوِّلِينَ إِذَا لَمْ يَسْتَطِيعُوا رَدًّا عَلَى النَّصِّ، وَإِمَّا مُكَذِّبِينَ لِلنَّصِّ، فَهُمْ يُشَبِّهُونَ هَؤُلَاءِ الْمُنَافِقِينَ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب كلام الرب مع جبريل، رقم (٧٤٨٦)، ومسلم: كتاب المساجد، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، رقم (٦٣٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثاني: أَنَّ هَؤُلَاءِ النُّفَاةَ إِذَا دُعُوا إِلَى مَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِنْ إِبْتِاتِ صِفَاتِ الْكَمَالِ لِلَّهِ أَعْرَضُوا وَامْتَنَعُوا، كَمَا أَنَّ أَوْلِيكَ الْمُنَافِقِينَ إِذَا قِيلَ لَهُمْ: تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ صَدُّوا وَأَعْرَضُوا^[١].

[١] إِذَا قِيلَ لَهُمْ: أَثْبِتُوا مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ، أَثْبِتُوا الْيَدَ، أَثْبِتُوا الْوَجْهَ، أَثْبِتُوا الْعَيْنَ، أَثْبِتُوا السَّاقَ، أَثْبِتُوا الْقَدَمَ. يَقُولُونَ: لَا تُثْبِتْ. فَيُعْرِضُونَ وَيَنْسَلُونَ وَيَنْخَسِرُونَ وَيَقُولُونَ: دَعِ الْكَلَامَ فِي هَذَا: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ١٣٤]، لَا تُثَبِّرْ هَذَا الْكَلَامَ بَيْنَ النَّاسِ، هَؤُلَاءِ ذَهَبُوا، فَاسْكُتْ وَاجْعَلِ التَّبْنَ عَلَى النَّارِ. وَمَا عَلِمُوا أَنَّ النَّارَ إِذَا كَانَ فَوْقَهَا التَّبْنُ تَأْكُلُهُ حَتَّى تَخْرُجَ وَتُهْلِكَ النَّاسَ.

فَهَؤُلَاءِ النُّفَاةُ إِذَا قِيلَ لَهُمْ: أَثْبِتُوا لِلَّهِ مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ. أَعْرَضُوا، وَإِذَا كَانَ مَنْ يُجَادِلُهُمْ يَعْرِفُونَ أَنَّ عِنْدَهُ مِنَ الْعِلْمِ مَا يُفَحِّمُهُمْ تَسَلَّلُوا لَوَازِئًا، وَصَارُوا يُقَاطِعُونَ الْكَلَامَ، وَيَأْتُونَ بغيره، وَإِنْ عَلِمُوا أَنَّ مَنْ يُجَادِلُهُمْ لَيْسَ عِنْدَهُ عِلْمٌ أَوْ لَيْسَ عِنْدَهُ الشَّجَاعَةُ، إِمَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِيَدِهِ السَّيْفُ، أَوْ بِيَدِهِ السَّيْفُ، وَلَكِنْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَضْرِبَ بِهِ قَامُوا يَصْرُخُونَ عَلَيْهِ وَيَقُولُونَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ، اسْمَعُوا لِهَذَا الرَّجُلِ الْمُجَسِّمِ الْمُثَلِّ الْفَاعِلِ.

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْمُسْكِينَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَكَلَّمَ، أَمَّا أَنْ يَقْبَلُوا الْحَقَّ فَهَذَا بَعِيدٌ مِنْهُمْ، نَظِيرُ ذَلِكَ الْمُنَافِقُونَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]، بَلْ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- فِي عَدَمِ قَبُولِهِمْ لِلْحَقِّ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّاْ رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾ [المنافقون: ٥]، قَالُوا: نَحْنُ فِي غِنَى عَنِ اسْتِغْفَارِ هَذَا الرَّجُلِ، وَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَيْهِ -نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ-.

الثالث: أَنَّ هَؤُلَاءِ النُّفَاةَ لَهُمْ طَوَاغِيْتُ يُقْلَدُونَهُمْ وَيُقَدِّمُونَهُمْ عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَكُونَ التَّحَاكُمُ عِنْدَ النَّزَاعِ إِلَيْهِمْ لَا إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ^[١]، كَمَا أَنَّ أَوْلِيكَ الْمُنَافِقِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ.

الرابع: أَنَّ هَؤُلَاءِ النُّفَاةَ زَعَمُوا أَنَّهُمْ أَرَادُوا بِطَرِيقَتِهِمْ هَذِهِ عَمَلًا حَسَنًا وَتَوْفِيقًا بَيْنَ الْعَقْلِ وَالسَّمْعِ، كَمَا أَنَّ أَوْلِيكَ الْمُنَافِقِينَ يَحْلِفُونَ أَنَّهُمْ مَا أَرَادُوا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا^[١].

[١] لَا تَقُولُوا: أَنْتَ شَدِيدٌ، كَيْفَ تَقُولُ لَهُمْ: طَوَاغِيْتُ؟! فَهَذَا كَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَجَزَاهُ خَيْرًا حَيْثُ سَمَىٰ عَلَيْهِمُ الَّذِينَ يُقْلَدُونَهُمْ طَوَاغِيْتُ.

تَقُولُ مَثَلًا لِلوَاحِدِ مِنْهُمْ: تَعَالَىٰ إِلَىٰ مَا قَالَ اللَّهُ وَقَالَ رَسُولُهُ يَقُولُ لَكَ: قَالَ فُلَانٌ وَقَالَ فُلَانٌ مِنْ عُلَمَائِهِمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَهُمْ كَابِنِ عَرَبِيٍّ وَالتَّلْمَسَانِيَّ وَابْنَ سِينَا وَغَيْرِ هَؤُلَاءِ الطَّوَاغِيَتِ، فَلَا يَقْبَلُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، لَكِنْ لَا يَقُولُ: مَا أَقْبَلَ مَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ صَرَاحَةً؛ لَأَنَّهُ مُنَافِقٌ، بَلْ يَقُولُ: هَلْ أَنْتَ أَعْلَمُ أَمْ فُلَانٌ فَإِنْ قُلْتَ: أَنَا أَعْلَمُ. قَالَ: كَذَبْتَ، بَلْ فُلَانٌ أَعْلَمُ مِنْكَ، فَهُوَ الْبَحْرُ الَّذِي لَا سَاحِلَ لَهُ، وَأَنْتَ مَنْ أَنْتَ حَتَّى تَعْتَزَّضَ عَلَى فُلَانٍ، ثُمَّ تَقُولُ: هَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّوَابُ. فَأَنْتَ لَا عِلْمَ عِنْدَكَ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَكَ عِلْمٌ فَمَا عِنْدَكَ فَهَمٌّ، وَهَؤُلَاءِ هُمُ الْعُلَمَاءُ الْفَطَاحِلُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُمْ، وَنَظِيرُهُمُ الْمُنَافِقُونَ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «كَمَا أَنَّ أَوْلِيكَ الْمُنَافِقِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ».

[١] هَذِهِ أَيْضًا مُشَابَهَةٌ وَاضِحَةٌ فَاكْتَلَمُونَ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَالْأَشَاعِرَةِ وَنَحْوِهِمْ يَقُولُونَ: نَحْنُ سَلَكْنَا هَذِهِ الطَّرِيقَةَ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الْعَقْلِ وَالسَّمْعِ، فَنَحْنُ

وَكُلُّ مُبْطِلٍ يَتَسَتَّرُ فِي بَاطِلِهِ وَيَتَظَاهَرُ بِالْحَقِّ فَإِنَّهُ يَأْتِي بِالِدَّعَاوَى الْبَاطِلَةِ
الَّتِي يُرَوِّجُ بِهَا بَاطِلَهُ^(١).....

نَقُولُ فِي يَدَيِ اللَّهِ: الْمُرَادُ بِهَا النِّعْمَةُ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ يُنْكِرُ أَنْ تَكُونَ لَهُ يَدَانِ حَقِيقَتَانِ
حِسِّيَّتَانِ، فَيَجِبُ أَنْ نُوفِّقَ بَيْنَ الْعَقْلِ وَبَيْنَ السَّمْعِ، وَنَقُولُ: الْمُرَادُ بِالْيَدَيْنِ: النِّعْمَتَانِ،
فَنَقُولُ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ قَالُوا ذَلِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا بِالسَّمْعِ أَصْلًا، فَكَيْفَ يَقُولُونَ: نَحْنُ نُوفِّقُ
بَيْنَ السَّمْعِ وَالْعَقْلِ؟! وَنَقُولُ لَهُمْ: إِذَا أَرَدْتُمْ أَنْ تُوفِّقُوا بَيْنَ السَّمْعِ وَالْعَقْلِ فَاقْبَلُوا بِمَا
جَاءَ بِهِ السَّمْعُ حَتَّى تَكُونُوا عُقَلَاءَ؛ لِأَنَّ الْعَاقِلَ هُوَ الَّذِي يَقُولُ فِي مَا لَا يُمْكِنُهُ إدْرَاكُهُ
مِمَّا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ عَلَى ظَاهِرِهِ، فَلَيْسَ هُنَاكَ قِيَاسٌ وَلَا تَأْوِيلٌ وَلَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّهَا
أُمُورٌ غَيْبِيَّةٌ يُقْتَصَرُ فِيهَا بِمَا جَاءَ بِهِ الشَّرْعُ، وَلَا يُمْكِنُ لِلْعَقْلِ إدْرَاكُهَا، فَيَجِبُ قَبُولُهَا عَلَى
مَا جَاءَتْ بِهِ، وَلَيْسَتْ هِيَ مِنَ الْأُمُورِ الاجْتِهَادِيَّةِ الَّتِي لِلرَّأْيِ فِيهَا مَجَالٌ.

[١] فَكُلُّ إِنْسَانٍ يَتَسَتَّرُ وَيَتَظَاهَرُ بِأَنَّهُ مُحِقٌّ فَإِنَّهُ يَأْتِي بِالِدَّعَاوَى الْبَاطِلَةِ، فَمَثَلًا
يَقُولُ: هَذَا قَوْلُ الْمُحَقِّقِينَ، هَذَا مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ، هَذَا مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ، هَذَا مَا
يُقْتَضِيهِ الْكَمَالُ. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ وَلِهَذَا لَمَّا ذَكَرَ الْمُبْتَدِعَةُ أَنَّ هَذَا هُوَ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْحَقِّ،
نُقِلَ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ هَذَا فَقَالَ: وَمَا يُدْرِيهِ؟ مَنْ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ فَهُوَ كَاذِبٌ، وَمَا يُدْرِيهِ
لَعَلَّهُمْ اخْتَلَفُوا^(١). وَبَيَّنَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الدَّعَاوَى يَقُولُهَا مَنْ كَانَ عَلَى بَاطِلٍ،
يَقُولُ: هَذَا قَوْلُ الْمُحَقِّقِينَ، هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، هَذَا هُوَ الْحَقُّ .. إِلَى آخِرِهِ، وَكُلُّ يَسْتَطِيعُ
أَنْ يَدَّعِيَ مِثْلَ هَذِهِ الدَّعَاوَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْمُنَافِقِينَ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا
فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١].

(١) انظر: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (٤٣٨-٤٣٩).

وَلَكِنْ مَنْ وَهَبَهُ اللَّهُ عِلْمًا وَفَهَمًا وَحِكْمَةً وَحُسْنَ قَصْدٍ فَإِنَّهُ لَا يَلْتَبِسُ عَلَيْهِ
الْبَاطِلُ، وَلَا تَرُوجُ عَلَيْهِ الدَّعَاوَى الْكَاذِبَةُ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ^[١].

فَكُلُّ إِنْسَانٍ يَدَّعِي أَنَّهُ عَلَى إِصْلَاحٍ، حَتَّى الشُّيُوعِيَّةُ الْمُلْحِدَةُ الْكَافِرَةُ تَدَّعِي
بِسُلُوكِهَا هَذَا الْمَسْلَكَ الْإِصْلَاحَ، وَأَنَّ طَرِيقَةَ مَارِكِسَ وَلِينِنَ هِيَ الْإِصْلَاحُ فِي
الْأَرْضِ، أَمَّا مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ فَهَذَا خُرَافَةٌ، وَلَيْسَ فِيهِ إِصْلَاحٌ، وَمَا هِيَ إِلَّا عُقُولٌ
بَالِيَةٌ أَكَلَتْ عَلَيْهَا الدَّهْرُ وَشَرِبَ وَنَفَدَتْ.

[١] وَالْحَاصِلُ: أَنَّ هَذِهِ هِيَ الْوُجُوهُ الْأَرْبَعَةُ الَّتِي اشْتَرَكَ فِيهَا الْمُنَافِقُونَ الَّذِينَ
حَكَى اللَّهُ عَنْهُمْ مَعَ هَؤُلَاءِ النُّفَاةِ، وَأَمَّا طَرِيقَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ -
فَإِنَّهَا سَلِيمَةٌ تَتَمَشَّى عَلَى مَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.





فصل



فِيمَا يَلْزَمُ عَلَى طَرِيقَةِ النُّفَاةِ مِنَ اللُّوَاظِمِ الْبَاطِلَةِ

✱ ✱ ✱

يَلْزَمُ عَلَى طَرِيقَةِ النُّفَاةِ لَوَاظِمٌ بَاطِلَةٌ^١.....

[١] لَا بُدَّ أَنْ نَعْرِفَ مَعْنَى اللَّازِمِ، فَاللَّازِمُ هُوَ الشَّيْءُ الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَى الشَّيْءِ لُزُومًا لَا مَحِيدَ عَنْهُ، يَعْنِي: بِحَيْثُ يَقُولُ: يَلْزَمُ مِنْ كَذَا كَذَا وَكَذَا. وَاللَّازِمُ قَدْ يَلْتَزِمُهُ الْمُلْزَمُ وَيَقُولُ: نَعَمْ، أَنَا أَقُولُ بِذَلِكَ، وَيَطْرُدُ قَوْلُهُ، وَقَدْ لَا يَلْتَزِمُهُ وَيَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِلَازِمٍ. ثُمَّ يَذْكُرُ الْعِلَّةَ وَيَقُولُ: لَيْسَ بِلَازِمٍ؛ لِأَنَّهُ كَذَا وَكَذَا، وَقَدْ يَكُونُ اللَّازِمُ لَمْ يَطْرَأْ عَلَى بَالِ الْمُلْزَمِ إِطْلَاقًا بِأَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ قَوْلًا وَلَا يَتَصَوَّرُ مَاذَا يَتَرْتَّبُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مِنَ اللُّوَاظِمِ.

وَلَوْ أَنَّهُ تَصَوَّرَ ذَلِكَ أَوْ ثَبَّهَ لَهُ لَكَانَ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ: إِمَّا أَنْ يُجِيبَ وَيَبْقَى عَلَى قَوْلِهِ، أَوْ يَلْتَزِمَ بِاللَّازِمِ وَيَبْقَى عَلَى قَوْلِهِ، أَوْ يَرْجِعَ عَنْ قَوْلِهِ وَهَذَا كَثِيرٌ، فَكَثِيرٌ مِنَ الْأَقْوَالِ يَقُولُهَا أَهْلُ الْعِلْمِ، ثُمَّ إِذَا رَأَوْا أَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَوَاظِمٌ بَاطِلٌ سَلَكُوا أَحَدَ الْمَسَالِكِ الثَّلَاثَةِ، إِمَّا أَنْ يُجِيبُوا عَنْهُ وَيَقُولُوا: هَذَا غَيْرُ لَازِمٍ. أَوْ أَنْ يَلْتَزِمُوا بِهَذَا اللَّازِمِ وَيَقُولُوا: غَيْرُ بَاطِلٍ. أَوْ يَعْتَرِفُوا بِأَنَّهُ لَازِمٌ بَاطِلٌ فَيَرْجِعُوا عَنْ قَوْلِهِمْ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ إِذَا تَرْتَّبَ عَلَيْهِ أَمْرٌ بَاطِلٌ كَانَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ بَاطِلٌ.

وَهَذَا نَقُولُ: هَلْ لَازِمُ الْقَوْلِ قَوْلٌ أَوْ لَيْسَ بِقَوْلٍ؟ نَقُولُ: أَمَّا إِذَا كَانَ الْقَوْلُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ وَكَلَامِ رَسُولِهِ فَلَازِمٌ قَوْلُهُمَا قَوْلٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ صَادِرٌ

منها: ^[١] أَنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ صَرَّحَا بِالْكُفْرِ وَالِدَّعْوَةَ إِلَيْهِ ^[٢]؛

عَنْ عِلْمٍ وَحَقٍّ، فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عِنْدَمَا يَقُولُ قَوْلًا يَعْلَمُ مَاذَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ، وَمَاذَا يُلْزَمُ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَيَكُونُ لَزِمٌ قَوْلُهُمَا قَوْلًا، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْقَوْلُ غَيْرَ كَلَامِ اللَّهِ وَكَلَامِ رَسُولِهِ فَلَيْسَ بِقَوْلٍ لِلْمُلْزَمِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ بِهَذَا اللَّازِمِ فَإِنَّهُ يُحْتَمَلُ مِنْ هَذَا الْمُلْزَمِ أَنْ يَقْبَلَهُ وَيَلْتَزِمَ بِهِ.

وَحِينَئِذٍ يَكُونُ قَوْلًا لَهُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُجِيبَ عَنْهُ وَيُبَيِّنَ أَنَّهُ لَيْسَ بِلَازِمٍ لِقَوْلِهِ، وَحِينَئِذٍ لَا يَكُونُ قَوْلًا لَهُ، وَلَا يُلْزَمُ بِهِ إِذَا صَحَّ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَتَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ لَازِمٌ لِقَوْلِهِ، وَأَنَّهُ بَاطِلٌ، وَحِينَئِذٍ يَرْجِعُ عَنْ قَوْلِهِ؛ وَلِذَلِكَ نَقُولُ: إِنَّ لَازِمَ الْقَوْلِ بِالنِّسْبَةِ لغيرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَيْسَ بِقَوْلٍ لَهُ؛ لِمَا عَلِمْتُمْ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ هُنَاكَ لَوَازِمَ بَاطِلَةٌ تَلْزُمُ عَلَى أَقْوَالِ النُّفَاةِ وَإِنْ كَانُوا لَا يَلْتَزِمُونَ بِهَا، لَكِنْ نَحْنُ نَرَى أَنَّهَا لَازِمَةٌ.

[١] يُلْزَمُ عَلَى قَوْلِهِمْ.

[٢] وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ ظَوَاهِرَ النُّصُوصِ تَدُلُّ عَلَى التَّمْثِيلِ، وَتَمَثِيلُ اللَّهِ بِخَلْقِهِ كُفْرٌ، فَيَقُولُونَ مَثَلًا: (اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ اسْتَوَى اسْتِوَاءَ حَقِيقِيًّا، أَيْ: عَلَا عَلَيْهِ كَمَا يَعْلُو السُّلْطَانُ عَلَى عَرْشِ مُمْلَكَتِهِ. قَالُوا: وَهَذَا تَمَثِيلٌ وَكُفْرٌ، مَعَ أَنَّ هَذَا هُوَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ أَنَّ اللَّهَ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ اسْتِوَاءَ حَقِيقِيًّا، أَيْ: عَلَا عَلَيْهِ عُلُوًّا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ، وَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا الظَّاهِرَ كُفْرٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَى زَعَمِهِمْ تَجْسِيمٌ، وَالتَّجْسِيمُ تَمَثِيلٌ، وَالتَّمَثِيلُ كُفْرٌ، فَعَلَى هَذَا نَقُولُ: إِنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ صَرَّحَا بِالْكُفْرِ وَالِدَّعْوَةَ إِلَيْهِ.

لَا تَهْمَا مَمْلُوءَانِ مِنْ إِبْطَاتِ صِفَاتِ اللَّهِ الَّتِي زَعَمَ هَؤُلَاءِ النُّفَاةُ أَنَّ إِبْطَاتَهَا تَشْبِيهُ
وَكُفْرٌ^[١].

ثَانِيًا: أَنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ لَمْ يُبَيِّنَا الْحَقَّ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ عِنْدَ هَؤُلَاءِ هُوَ نَفْيُ
الصِّفَاتِ، وَلَيْسَ فِي الْكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَّةِ مَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ صِفَاتِ الْكَمَالِ عَنِ اللَّهِ
لَا نَصًّا وَلَا ظَاهِرًا^[٢].

[١] الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: (تَمَثِيل) بَدَل تَشْبِيهِ كَمَا سَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ.

وَهُوَ أَنَّ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ يَدْعُوَانِ إِلَى الْكُفْرِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ مِنْ أَبْطَلِ الْبَاطِلِ،
لَكِنَّهُ عَلَى قَوْلِهِمْ لَا زِمَ لَهُ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَثَلًا: إِبْطَاتُ الْيَدِ الْحَقِيقِيَّةِ الَّتِي بِهَا يَخْلُقُ
وَيَأْخُذُ وَيَقْبِضُ تَمَثِيلٌ، وَالتَّمَثِيلُ كُفْرٌ، نَقُولُ: إِذِنْ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ يَدُلَّانِ عَلَى
الْكُفْرِ، وَلَا أَحَدٌ يَتَجَاسَرُ وَهُوَ يَدَّعِي الْإِسْلَامَ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْقُرْآنَ يَدْعُو إِلَى
الْكُفْرِ.

[٢] فَهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ نَفْيَ الرَّحْمَةِ عَنِ اللَّهِ هُوَ الْحَقُّ، وَنَفْيُ الْغَضَبِ عَنْهُ
هُوَ الْحَقُّ، وَنَفْيُ الرِّضَا عَنْهُ هُوَ الْحَقُّ، وَنَفْيُ السُّخْطِ عَنْهُ هُوَ الْحَقُّ، وَنَفْيُ الْيَدِ
الْحَقِيقِيَّةِ عَنْهُ هُوَ الْحَقُّ، هَذَا هُوَ الَّذِي يَعْتَقِدُونَهُ، وَلَمْ يَرِدْ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ أَنَّ اللَّهَ
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى نَفَى عَنْ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ، وَلَا الْغَضَبَ، وَلَا السُّخْطَ، وَلَا الْكَرَاهَةَ، وَلَا
الْبُغْضَ، بَلْ إِنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ دَلَّاهُ عَلَى إِبْطَاتِ ذَلِكَ، فَيَلْزِمُ عَلَى طَرِيقَتِكُمْ أَنَّ
الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ لَمْ يُبَيِّنَا الْحَقَّ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: هَذَا الَّذِي زَعَمْتُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ وَهُوَ نَفْيُ
الصِّفَاتِ، أَرُونَا فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ. قَالُوا: عِنْدَنَا لَكُمْ دَلِيلٌ مِنَ الْقُرْآنِ
وَالسُّنَّةِ عَلَى النَّفْيِ.

وغايَةُ الْمُتَحَذِّقِ^[١] مِنْ هَؤُلَاءِ أَنْ يَسْتَتِجَ ذَلِكَ^(١) مِنْ مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ، سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ، كُفْوًا أَحَدٌ﴾
[الإخلاص: ٤]^[٢].

وَمِنَ الْمَعْلُومِ لِكُلِّ عَاقِلٍ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ أَمْثَالِ هَذِهِ النُّصُوصِ إِبْتَاتُ كَمَالِ
اللَّهِ تَعَالَى وَأَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ فِي صِفَاتِهِ^[٣]،.....

[١] الْمُتَحَذِّقُ -بِزِيَادَةِ اللَّامِ- هُوَ الَّذِي يَنْسُبُ نَفْسَهُ إِلَى الْحَذَقِ، وَلَيْسَ
كَذَلِكَ، وَالْحَذَقُ هُوَ قُوَّةُ الذِّكَاةِ وَالْفَهْمِ.

[٢] وَأَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ
أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ النَّفْيُ، فَتَقُولُ هُمْ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَقُلْ: إِنَّهُ
لَا يَرْضَى، لَا يَغْضَبُ، لَمْ يَسْتَوْ عَلَى الْعَرْشِ، لَا يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا. وَمَا أَشْبَهَ
ذَلِكَ، بَلْ قَالَ تَعَالَى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ، سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، أَيْ: هَلْ تَعْلَمُ لَهُ أَحَدًا
يُسَامِيهِ أَوْ يُشَاهِبُهُ؟ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ، كُفْوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]،
أَيْ: لَا أَحَدٌ يُكَافِئُهُ فِي قُوَّتِهِ، وَلَا فِي سَمْعِهِ، وَلَا فِي بَصَرِهِ، وَلَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ
الصِّفَاتِ، هَذَا مَعْنَى الْآيَةِ الَّتِي لَا يُحْتَمَلُ سِوَاهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «وَمِنَ الْمَعْلُومِ لِكُلِّ
عَاقِلٍ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ أَمْثَالِ هَذِهِ النُّصُوصِ إِبْتَاتُ كَمَالِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَنَّهُ» سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى
لِكَمَالِهِ «لَا شَيْءَ لَهُ فِي صِفَاتِهِ».

[٣] يَعْنِي لَا مِثِيلَ لَهُ فِي صِفَاتِهِ.

(١) أَيْ: مَا يَدَّعِيهِ مِنْ نَفْيِ الصِّفَاتِ. [المؤلف]

وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُرَادَ بِهَا بَيَانُ انْتِفَاءِ الصِّفَاتِ عَنْهُ، إِذْ لَا رَبِّبَ أَنَّ مَنْ دَلَّ النَّاسَ عَلَى انْتِفَاءِ الصِّفَاتِ عَنِ اللَّهِ بِمِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ فَهُوَ إِمَّا مُلْغِزٌ فِي كَلَامِهِ، أَوْ مُدَلِّسٌ، أَوْ عَاجِزٌ عَنِ الْبَيَانِ^[١]،

فَإِذَا قُلْنَا: لَمْ يَكُنْ لَهُ كَفْوًا أَحَدٌ. لَيْسَ الْمَعْنَى: أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ صِفَةٌ، بَلِ الْمَعْنَى أَنَّهُ لَا يُمِثِّلُهُ أَحَدٌ فِي صِفَاتِهِ إِذْ نَفْيُ الْمِثَالَةِ عَنِ الشَّيْءِ دَلِيلٌ عَلَى وُجُودِ أَصْلِ الشَّيْءِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ أَصْلُ الشَّيْءِ مُوْجُودًا لَكَانَ نَفْيُ الْمِثَالَةِ لَغْوًا مِنَ الْقَوْلِ لَا فَائِدَةَ مِنْهُ، فَهَذِهِ الْآيَاتُ وَأَشْبَاهُهَا عَلَى عَكْسِ مَا قَالَ هَؤُلَاءِ النُّفَاةُ، فَهِيَ تَدُلُّ عَلَى إِبْتَاتِ الصِّفَاتِ، لَكِنْ تَدُلُّ عَلَى الْكَمَالِ الَّذِي لَا يُسَاوِيهِ فِيهِ أَحَدٌ؛ وَلِهَذَا لَمَّا قَالَ الْقَائِلُ:

لَيْسَ كَمِثْلِ الْفَتَى زُهَيْرٌ

لَمْ يَفْهَمِ الْمُخَاطَبُ أَنَّ زُهَيْرًا أَصَمُّ أَعْمَى أَبْكُمْ بَخِيلٌ جَبَانٌ زَمَنٌ مَشْلُولٌ، بَلْ بِالْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ فَلَا أَحَدَ يَفْهَمُ مِنْ مِثْلِ هَذَا التَّعْبِيرِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ صِفَةٌ، بَلْ لَا يَفْهَمُ مِنْ هَذَا التَّعْبِيرِ إِلَّا أَنَّهُ لِكَمَالِ صِفَاتِهِ لَيْسَ لَهُ مِثِيلٌ.

[١] لَوْ أَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَدُلَّ النَّاسَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا صِفَاتٍ لَهُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ لَكَانَ إِمَّا مُلْغِزًا، وَإِلْغَازُ: أَنْ يَأْتِيَ الْإِنْسَانُ بِأَمْرٍ عَلَى خِلَافِ الْوَاقِعِ فِي ظَاهِرِهِ، وَلَكِنَّهُ عِنْدَ التَّأَمُّلِ يَكُونُ حَقًّا -وَالْفَرْقُ بَيْنَ اللَّغْزِ وَالتَّوْرِيَةِ: أَنَّ الْإِلْغَازَ غَالِبًا يُرَادُ بِهِ الْإِعْجَازُ، أَيْ: إِعْجَازُ الْحَصَمِ، وَالتَّوْرِيَةُ يُرَادُ بِهَا أَنْ لَا يُبَيِّنَ لَهُ الْأَمْرَ، وَهُنَاكَ كِتَابُ «الطَّرَازِ فِي حَلِّ الْأَلْغَازِ»، وَهُوَ عَلَى أَبْوَابِ الْفِقْهِ -، أَوْ مُدَلِّسًا، وَالدُّلْسُ: الْغَاشُّ الَّذِي يَأْتِي بِالْكَلَامِ وَهُوَ لَا يُرِيدُهُ، إِنَّمَا يُرِيدُ مَعْنَى آخَرَ لِكَيْ يَغْشَى النَّاسَ وَيَغُرَّهُمْ، أَوْ عَاجِزًا عَنِ الْبَيَانِ، أَيْ: مَعَهُ عِيٌّ فَلَا يَقْدِرُ أَنْ يُبَيِّنَ.

وَكُلُّ هَذِهِ الْأُمُورِ ^[١] مُتَمَنِّعَةٌ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَلَامِ رَسُولِهِ ﷺ، فَإِنَّ كَلَامَهُمَا قَدْ تَضَمَّنَ كَمَالَ الْبَيَانِ وَالْإِرَادَةِ، فَلَيْسَ الْمَقْصُودُ بِهِ إِرَادَةُ ضَلَالِ الْخَلْقِ وَالتَّعَمُّيَةِ عَلَيْهِمْ، وَلَيْسَ فِيهِ نَقْصٌ فِي الْبَيَانِ وَالْفَصَاحَةِ ^[٢].

ثَالِثًا: أَنَّ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ كَانُوا قَائِلِينَ بِالْبَاطِلِ وَكَاتِمِينَ لِلْحَقِّ أَوْ جَاهِلِينَ بِهِ ^[٣]؛ فَإِنَّهُ قَدْ تَوَاتَرَ النُّقْلُ عَنْهُمْ بِإِثْبَاتِ صِفَاتِ الْكَمَالِ الَّتِي زَعَمَ هَؤُلَاءِ أَنََّّهُ بَاطِلٌ،

[١] أَي: الثَّلَاثَةُ؛ الْإِلْغَاظُ وَالتَّدْلِيْسُ وَالْعَجْزُ عَنِ الْبَيَانِ.

[٢] بَلِ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ فَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، وَيَقُولُ: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦]، فَهَذَا مَا أَرَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كَلَامِهِ لِعِبَادِهِ، أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ لَهُمُ الْحَقَّ حَتَّى لَا يَضِلُّوا، فَإِذَا قُلْنَا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أَنَّهُ لَا صِفَةَ لَهُ، فَإِنَّ هَذَا لَا يُعَدُّ بَيَانًا، هُوَ عَكْسُ الْبَيَانِ.

[٣] كَانُوا قَائِلِينَ بِالْبَاطِلِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِإِثْبَاتِ الصِّفَاتِ الَّتِي يَدَّعِي هَؤُلَاءِ النُّفَاةُ أَنََّّهُ بَاطِلٌ، وَكَانُوا كَاتِمِينَ لِلْحَقِّ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُبَيِّنُوا نَفْيَ الصِّفَاتِ الَّتِي زَعَمَ هَؤُلَاءِ أَنََّّهُ حَقٌّ، أَوْ جَاهِلِينَ بِهِ، يَعْنِي: مَا يَدْرُونَ عَنِ الْحَقِّ، فَصَارُوا يَتَكَلَّمُونَ بِالْبَاطِلِ، وَلَا يُبَيِّنُونَ الْحَقَّ؛ لِأَنَّهُمْ جَاهِلُونَ، فَأَنْتَ إِنْ وَصَفْتَهُمْ بِالْجَهْلِ أَوْ الْكِتْمَانِ فَكِلَاهُمَا قَدْ حُجِّجَ فِي الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، فَإِذَا قُلْتَ: إِنَّهُمْ لَمْ يَتَكَلَّمُوا بِالنَّفْيِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَدْرُونَ أَنَّ هَذَا هُوَ الْحَقُّ، أَوْ تَكَلَّمُوا بِالْإِثْبَاتِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَدْرُونَ أَنَّ هَذَا هُوَ الْبَاطِلُ، فَهَذَا كُلُّهُ عَيْبٌ لَهُمْ.

ولم يتكلموا مرةً واحدةً بنفي الصفات الذي زعم هؤلاء أنه الحق، وهذا اللازم ممتنع على خير القرون وأفضل الأمة^[١].

رابعاً: أنه إذا انتفت صفة الكمال عن الله لزم أن يكون متصفاً بصفات النقص^[٢]، فإن كل موجود في الخارج فلا بد له من صفة، فإذا انتفت عنه صفات الكمال لزم أن يكون متصفاً بصفات النقص، وبهذا ينعكس الأمر على هؤلاء النفاة، ويقعون في شر مما فروا منه^[٣].

[١] فإذا امتنع عليهم جعل الحق وامتنع عليهم القول بالباطل وكتمان الحق دل هذا على أن ما قالوه هو الحق، وهو إثبات الصفات.

[٢] فالله عز وجل موجود حقيقة، فإذا انتفت عنه صفات الكمال لزم أن يكون متصفاً بصفات النقص، فإذا قلنا - كما هو رأي النفاة المخض - : إنه لا رحمة له، ولا كلام له، ولا سمع له، ولا بصر له، ولا حياة له يلزم أن يكون متصفاً بالنقص؛ لأن من ليس بسميع مثلاً لزم أن يكون أصم؛ ولهذا قال إبراهيم لأبيه: ﴿يَتَابَت لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً﴾ [مريم: ٤٢]، فأنت إذا نفيت صفات الكمال عن الله لزم أن يكون متصفاً بالنقص.

وقلنا: «كما هو رأي النفاة المخض»؛ لأن المعتزلة يقولون: إن الله سميع بلا سمع، بصير بلا بصر. وما أشبه ذلك.

[٣] قوله: «موجود في الخارج» يعني به: الوجود العيني؛ لأن هناك تقديرًا ذهنيًا ووجودًا عينيًا، فالتقدير الذهني: هو أن الإنسان قد يقدر ذاتاً ليس لها صفات، يعني: ربما يتصور أنه يوجد ذات ما لها صفات، كما أنك ربما تتصور أن

.....

هَنَّاكَ مَخْلُوقًا لَهُ مِثَّةَ رَجُلٍ، وَلَهُ أَلْفُ وَجْهِ، وَفِي كُلِّ وَجْهِ أَلْفُ عَيْنٍ، وَفِي كُلِّ عَيْنٍ أَلْفُ سَوَادٍ، وَهَكَذَا، بَلْ يُمَكِّنُ أَنْ نَتَصَوَّرَ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، فَهَذَا التَّصَوُّرُ لَا يَدُلُّ عَلَى وُجُودٍ، لَكِنَّ الْوُجُودَ الْعَيْنِيَّ وَهُوَ كُلُّ مَوْجُودٍ فِي الْخَارِجِ - يَعْنِي: قَائِمٌ بَعَيْنِهِ - فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ صِفَةٍ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ صِفَاتِهِ إِلَّا أَنَّهُ مَوْجُودٌ لَكَفَى.

فَهَذِهِ اللَّوَاظِمُ لَا شَكَّ أَنَّهَا لَازِمَةٌ عَلَى قَوْلِ أَهْلِ الْبَاطِلِ، وَأَنَّهُ لَا مَحِيدَ لَهُمْ عَنْهَا، وَبِهَذَا نَعْرِفُ أَنَّ الْقَوْلَ الْحَقُّ هُوَ إِثْبَاتُ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ، وَنَقْيُ مَا نَقَى اللَّهُ عَنْ نَفْسِهِ.





فصل

فِيمَا يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ النُّفَاةُ مِنَ الشُّبُهَاتِ^(١)

يَعْتَمِدُ نُفَاةُ الصِّفَاتِ عَلَى شُبُهَاتٍ بَاطِلَةٍ^(١) يَعْرِفُ بَطْلَانَهَا كُلُّ مَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ

[١] «النُّفَاةُ»: بَتَاءً مَرْبُوطَةً، وَ«الشُّبُهَاتُ»: بَتَاءً مُطْلَقَةً -مَفْتُوحَةً-؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ «نُفَاةٌ» لَيْسَتْ جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ سَالِمًا، لَكِنَّهَا جَمْعٌ نَافٍ، كَغَاظٍ وَغُزَاةٍ، وَقَاضٍ وَقُضَاةٍ، فَالْتَّاءُ فِيهَا لَيْسَتْ تَاءً الْجَمْعِ، وَلَكِنَّهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ، وَتَاءُ التَّأْنِيثِ مَرْبُوطَةٌ، أَمَّا كَلِمَةُ «شُبُهَاتٍ» فَهِيَ جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ، إِذْ إِنَّمَا جَمْعُ «شُبْهَةٍ»، وَتَاءُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ مَفْتُوحَةٌ.

وَقَوْلُهُ: «مِنَ الشُّبُهَاتِ» هَذَا بِاعْتِبَارِ حَقِيقَتِهَا، أَمَّا بِاعْتِبَارِهَا عِنْدَ هَؤُلَاءِ النُّفَاةِ فَهِيَ عِنْدَهُمْ دَلَالٌ وَحُجَجٌ، لَكِنَّهَا حَقِيقَةُ شُبُهَاتٍ، وَلَيْسَتْ بَيْنَاتٍ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ يَدَّعِي قَوْلًا فَإِنَّهُ يَدَّعِي عَلَيْهِ دَلِيلًا؛ لِأَنَّ قَوْلًا بِلاَ دَلِيلٍ مَرْفُوضٌ مِنْ أَصْلِهِ، وَلَكِنْ مَحَكُّ النَّظَرِ وَالْمِيزَانِ فِي الْأَشْيَاءِ هَلْ تُقْبَلُ أَوْ تُرْفُضُ؟ أَنْ يُنْظَرَ هَلْ هَذَا الدَّلِيلُ حَقِيقٌ أَوْ غَيْرُ صَحِيحٍ.

وَالْمُرَادُ بِالنُّفَاةِ هُنَا: نُفَاةُ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ سَوَاءٌ كَانُوا مِنَ النُّفَاةِ الْمُطْلَقِينَ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ كُلَّ صِفَةٍ أَوْ مِنَ النُّفَاةِ الْمُقَيَّدِينَ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ بَعْضَ الصِّفَاتِ وَيُثْبِتُونَ بَعْضَهَا.

(١) ومنها ما تقدم من قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]. [المؤلف]

علماً صحيحاً وفهماً سليماً^[١].

[١] هَذِهِ الشُّبُهَاتُ الَّتِي يَعْتَمِدُونَ عَلَيْهَا إِمَّا دَلَائِلُ نَقْلِيَّةٌ وَإِمَّا دَلَائِلُ عَقْلِيَّةٌ يَحْسِبُونَهَا عَقْلِيَّةً أَوْ يَدَّعَوْنَهَا عَقْلِيَّةً، فَالِدَلَائِلُ النَّقْلِيَّةُ تُجَدِّدُهُمْ يَسْتَدِلُّونَ بِآيَاتٍ مُجْمَلَةٍ وَيَدَّعَوْنَ الْآيَاتِ الْمُبَيَّنَّةَ الْمُوَضَّحَةَ، يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ وَيَدَّعَوْنَ الْمُحْكَمَ، فَمَثَلًا يَقُولُونَ: نَحْنُ لَا نُبَيِّنُ أَيَّ صِفَةٍ لِلَّهِ؛ لِأَنَّ أَيَّ صِفَةٍ تُشَبِّهُهَا اللَّهُ فَهِيَ مُنَاقِضَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]؛ وَلِقَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ وَلِقَوْلِهِ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، ادَّعَاءٌ مِنْهُمْ أَنَّ إِبْطَالَ الصِّفَةِ يَسْتَلْزِمُ التَّمْثِيلَ فَيَقُولُونَ: مَثَلًا إِذَا أُثْبِتَ لِلَّهِ سَمْعًا أُثْبِتَ لَهُ مِثْلًا، وَإِذَا أُثْبِتَ لَهُ رِضًا أُثْبِتَ لَهُ مِثْلًا، هَذَا خِلَافُ دَلَالَةِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَقَدْ سَبَقَ الْجَوَابُ عَلَى هَذِهِ الشُّبُهَةِ وَبَيَّانُ أَنَّهَا بَاطِلَةٌ، وَأَنَّ إِبْطَالَ الصِّفَاتِ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّمْثِيلَ، لِأَنَّا نَقُولُ: لَهُ سَمْعٌ لَيْسَ كَمِثْلِ سَمْعِنَا، لَهُ بَصَرٌ لَيْسَ كَمِثْلِ بَصَرِنَا، وَهَكَذَا كَمَا أَنَّا نُشَاهِدُ الْمَخْلُوقَاتِ بَعْضُهَا لَا يُمِثِّلُ بَعْضًا مَعَ اتِّفَاقِهَا فِي الْحُدُوثِ، فَكُلُّهَا حَادِثَةٌ، وَاتِّفَاقُهَا فِي تِلْكَ الصِّفَةِ.

فَسَمْعُ الْإِنْسَانِ مَثَلًا لَيْسَ كَسَمْعِ الْحَيَوَانِ الْآخَرِ، وَبَصَرُهُ كَذَلِكَ، فَالطَّائِرُ يَرَى الْحَبَّةَ وَهُوَ فِي جَوْ السَّمَاءِ وَهِيَ فِي الْأَرْضِ وَأَنْتَ لَا تَرَاهَا، وَهَكَذَا بَقِيَّةُ الصِّفَاتِ الَّتِي لِلْمَخْلُوقَاتِ كُلُّهَا لَا يَلْزِمُ مِنْ اشْتِرَاكِهَا فِي الْأَسْمِ أَنْ تَكُونَ مُتِمَّاثِلَةً فِي الْحَقِيقَةِ، وَسَبَقَ لَنَا أَيْضًا أَنَّا إِذَا نَفَيْنَا عَنْهُ الصِّفَاتِ شَبَّهْنَاهُ بِالْمَعْدُومَاتِ، وَسَبَقَ لَنَا أَنَّ بَعْضَهُمْ كَاثَرٌ وَقَالَ: لَا أُثْبِتُ وَلَا أَنْفِي. فَقُلْنَا: إِنَّ هَذَا تَشْبِيهٌ بِالْمُتَمَنِّعَاتِ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ

وَعَالِبٌ مَا يَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي:

١ - دَعَوَى كَاذِبَةٌ^[١] مِثْلَ أَنْ يَدَّعِيَ الْإِجْمَاعَ عَلَى قَوْلِهِ^[٢]، أَوْ أَنَّهُ هُوَ التَّحْقِيقُ أَوْ أَنَّهُ قَوْلُ الْمُحَقِّقِينَ^[٣]، أَوْ أَنَّ قَوْلَ خَصْمِهِ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ^[٤].

إِمَّا ثَابِتٌ وَإِمَّا مُتَنَبِّ، وَهَذَا انْتَهَيْنَا مِنْ شُبُهَاتِهِمُ النِّقْلِيَّةِ وَهِيَ الدَّلَائِلُ السَّمْعِيَّةُ، وَبَقِيََا بِالشُّبُهَاتِ الَّتِي يَدَّعُونَهَا عَقْلِيَّةً وَلَيْسَتْ بِعَقْلِيَّةٍ، وَلَكِنَّهَا وَهْمِيَّةٌ.

[١] يَعْنِي: يَدَّعُونَ دَعَوَى، وَلَكِنَّهَا لَيْسَتْ بِصَوَابٍ، بَلْ بَاطِلَةٌ.

[٢] فَيَقُولُ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى كَذَا وَكَذَا، وَيَدَّعِ السَّلَفَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ عَلَى الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ، وَالَّذِي يَسْمَعُ كَلِمَةَ «أَجْمَعَ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى كَذَا» تَجِدُهُ يَقُولُ: إِذَنْ لَا يَجُوزُ مُخَالَفَتُهُمْ وَأَنَّ خِلَافَ الْإِجْمَاعِ كُفْرٌ! وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ أَهْلَ الْحَقِّ أَجْمَعُوا عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، لَكِنْ هُوَ يَدَّعِي هَذَا الشَّيْءَ، وَهُوَ يَهَذَا إِمَّا أَنْ يُصَادِفَ قَلْبًا خَالِيًا مِنَ الْعُلُومِ فَتَشْتَبِهَ عَلَيْهِ هَذِهِ الْعِبَارَةُ وَيَأْخُذُ بِهَا، أَوْ يُصَادِفُ قَلْبًا وَاعِيًا عَالِمًا يَعْرِفُ الْبَاطِلَ.

[٣] وَالَّذِي يَقْرَأُ الْكِتَابَ وَهُوَ لَا يَعْرِفُ الْمَذْهَبَ الْمُقَابِلَ تَجِدُهُ يَظُنُّ أَنَّهُ مَا دَامَ هَذَا هُوَ التَّحْقِيقُ مِنْ هَذَا الْمُؤَلِّفِ أَوْ أَنَّهُ قَوْلُ الْمُحَقِّقِينَ يَظُنُّ أَنَّهُ الْحَقُّ فَيَقْبَلُ، فَإِنْ قِيلَ: هَذِهِ الْعِبَارَةُ أَيْضًا يُوجَدُ مِثْلُهَا فِي كَلَامِ السَّلَفِ حَيْثُ يَقُولُونَ: هَذَا هُوَ التَّحْقِيقُ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ، وَهَذَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَهُمْ يَقُولُونَ: أَنْتُمْ أَيْضًا ادَّعَيْتُمْ مِثْلَ مَا ادَّعَيْنَا فَإِنَّا نَقُولُ لَهُمْ: الْمَرْجِعُ فِي هَذَا إِلَى كَلَامِ اللَّهِ وَكَلَامِ رَسُولِهِ؛ وَلَنَنْظُرُ آيُنَا أَحَقَّ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ.

[٤] يَعْنِي: أَوْ أَنَّ - يَقُولَ عَنْ - قَوْلَ خَصْمِهِ - إِنَّهُ - خِلَافُ الْإِجْمَاعِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

فَيَقُولُ مَثَلًا عَنْ مَذْهَبِ السَّلَفِ: إِنَّ هَذَا خِلَافُ إِجْمَاعِ أَهْلِ التَّحْقِيقِ أَوْ أَهْلِ

٢- شُبْهَةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ قِيَاسٍ فَاسِدٍ مِثْلُ قَوْلِهِمْ: إِبْتِاثُ الصِّفَاتِ لِلَّهِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ؛ لِأَنَّ الصِّفَاتِ أَعْرَاضَ، وَالْعَرَضُ لَا يَقُومُ إِلَّا بِجِسْمٍ، وَالْأَجْسَامُ مُتَمَاثِلَةٌ^[١].

الْحَقُّ، أَوْ خِلَافَ إِجْمَاعِ الْعُقَلَاءِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَالِدَّعَوَى الْأُولَى لِإِبْتِاثِ قَوْلِهِ، وَالدَّعَوَى الثَّانِيَةِ لِنَفْيِ قَوْلٍ غَيْرِهِ وَرَدِّهِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهِيَ دَعَاوَى كَاذِبَةٌ لَا أَسَاسَ لَهَا مِنَ الصَّحَّةِ.

[١] الشُّبْهَةُ هَذِهِ مُرَكَّبَةٌ مِنْ قِيَاسٍ فَاسِدٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِبْتِاثُ الصِّفَاتِ لِلَّهِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ. هَذِهِ دَعَوَى مُعَلَّلَةٌ بِأَنَّ الصِّفَاتِ أَعْرَاضَ، وَالْعَرَضُ لَا يَقُومُ إِلَّا بِجِسْمٍ، وَالْأَجْسَامُ مُتَمَاثِلَةٌ، لَكِنَّ كُلَّ النَّاتِجِ وَالْمُقَدَّمَاتِ هَذِهِ بَاطِلَةٌ.

فَقَوْلُهُمْ: «الصِّفَاتُ أَعْرَاضُ» هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ قَدْ تَكُونُ الصِّفَاتُ أَعْرَاضًا وَقَدْ تَكُونُ لَزِمَةً؛ لِأَنَّ الْأَعْرَاضَ جَمْعُ عَرَضٍ، وَهُوَ الَّذِي يَعْرِضُ وَيَزُولُ كَالْمَرَضِ وَالشَّبَعِ وَالْعَطَشِ وَمَا أَشَبَّهَهَا، وَالصِّفَاتُ لَيْسَتْ كُلُّهَا أَعْرَاضًا.

ثُمَّ قَوْلُهُمْ: «الْعَرَضُ لَا يَقُومُ إِلَّا بِجِسْمٍ» غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْعَرَضَ يَكُونُ لِلْجِسْمِ وَلِغَيْرِ الْجِسْمِ، فَتَحْنُ نَقُولُ: الْيَوْمُ يَوْمٌ طَوِيلٌ، وَالْحَرُّ حَرٌّ شَدِيدٌ، وَمَا أَشَبَّهَ ذَلِكَ، وَهَذِهِ لَيْسَتْ أَجْسَامًا فَالْيَوْمُ: زَمَنٌ، وَالْحَرُّ حَالَةٌ لِلْجَوِّ، وَمَعَ ذَلِكَ وَصَفَتْ بِالْعَرَضِ.

وَقَوْلُهُمْ: «الْأَجْسَامُ مُتَمَاثِلَةٌ» غَيْرُ صَحِيحٍ، وَبُطْلَانُهُ ظَاهِرٌ، فَإِنَّا نَجِدُ الْأَجْسَامَ غَيْرَ مُتَمَاثِلَةٍ، وَهُمْ يَقْرَءُونَ بِذَلِكَ أَيْضًا، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ جِسْمَ الْبَعِيرِ مِثْلًا كَجِسْمِ الذَّرَّةِ أَوْ أَنَّ جِسْمَ الزُّبْدَةِ كَجِسْمِ الْحَدِيدَةِ.

الْمُهْمُ: أَنَّ قَوْلَهُمْ: «إِنَّ الْأَجْسَامَ مُتَمَاثِلَةٌ» لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لَكِنَّ إِذَا قَرَأَهَا الْقَارِئُ رُبَّمَا تَشَبَّهَ عَلَيْهِ وَيَظُنُّ أَنَّ هَذَا تَعْلِيلٌ صَحِيحٌ وَقِيَاسٌ صَحِيحٌ، وَلَكِنَّهُ عِنْدَ التَّأَمُّلِ

٣- تَمَسُّكَ بِالْأَفَاطِ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ مَعَانٍ يَصِحُّ نِسْبَتُهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَمَعَانٍ لَا يَصِحُّ نِسْبَتُهَا إِلَيْهِ مِثْلُ: الْجِسْمِ وَالْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ^[١].....

يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ لَيْسَ بِصَوَابٍ، قَدْ تَقُولُونَ: كَيْفَ يَقُولُونَ هَذَا الْكَلَامَ؟! وَكَيْفَ يُقَدِّمُونَ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي يَعْرِفُ بُطْلَانَهُ كُلُّ شَخْصٍ؟! نَقُولُ: هَذَا مَوْجُودٌ فِي كُتُبِهِمْ، وَهُوَ إِمَّا مُلْتَبَسٌ عَلَيْهِمْ، أَوْ هُمْ مُلَبَّسُونَ عَلَى غَيْرِهِمْ.

[١] فَهُمْ يَأْتُونَ بِالْأَفَاطِ مُشْتَرَكَةٍ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى يَصِحُّ لِلَّهِ وَعَلَى مَعْنَى لَا يَصِحُّ لَهُ فَيَنْتَفُونَ ذَلِكَ، وَمَا دَامَ الْإِنْسَانُ يَعْقِلُ بَأَنَّ هُنَاكَ مَعْنَى فِي هَذَا اللَّفْظِ يَجِبُ نَفْيُهُ عَنِ اللَّهِ، فَإِذَا جَعَلُوا الْأَمْرَ مَبْنِيًّا عَلَى نَفْيِ هَذَا الْمَعْنَى قَبِلُوهُ.

مِثَالُ ذَلِكَ: «الْجِسْمُ» يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ لَهُ جِسْمٌ، وَيُرِيدُونَ بِذَلِكَ أَنْ يُنْكِرُوا عُلُوَّ اللَّهِ بِذَاتِهِ، وَنُزُولَهُ بِذَاتِهِ، وَيَدَهُ، وَوَجْهَهُ، وَعَيْنَهُ، وَقَدَمَهُ، وَسَاقَهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، يَقُولُونَ: لِأَنَّ كُلَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ جِسْمٌ وَاللَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ، وَعِنْدَمَا يَأْتِيكَ مِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ لِأَوَّلِ وَهْلَةٍ تَقُولُ: هَؤُلَاءِ هُمْ الَّذِينَ نَزَّهُوا اللَّهَ تَعَالَى عَنِ النَّقْصِ فَقَالُوا: لَيْسَ بِجِسْمٍ. وَلَكِنَّ الْحَقِيقَةَ أَنَّهُمْ هُمْ الَّذِينَ جَعَلُوا اللَّهَ لَا شَيْءَ، فَجَعَلُوهُ مَعْنَى مَعْقُولًا لَا يُدْرِكُ بِالْحَيَالِ فَقَطْ.

وَنَحْنُ نَقُولُ - هُمْ كَمَا سَبَقَ -: إِنَّ عَيْنَيْتُمُ بِالْجِسْمِ الْجِسْمَ الْمُرَكَّبَ الَّذِي يَفْتَقِرُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ فِي التَّرَكِيبِ وَالْقِيَامِ فَهَذَا مُتَنَبِّ عَنِ اللَّهِ، وَلَا تُنْبِتُ لِلَّهِ تَعَالَى جِسْمًا بِهَذَا الْمَعْنَى، وَإِنْ أَرَدْتُمْ بِالْجِسْمِ الْقَائِمَ بِنَفْسِهِ الْمُتَّصِفَ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الصِّفَاتِ، الَّذِي لَهُ أَفْعَالٌ تَحْتَ مَشِيئَتِهِ وَإِرَادَتِهِ فَهُوَ يَأْخُذُ، وَيَرْضَى، وَيَغْضَبُ، وَيَضْحَكُ، وَيَسْتَوِي، وَيَجِيءُ، وَيَنْزِلُ، فَهَذَا الْمَعْنَى حَقٌّ، وَمَعَ هَذَا لَا تُطْلِقُ لَفْظَ الْجِسْمِ لَا نَفْيًا

وَلَا إِبْتَاتًا، فَلَا نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ جِسْمًا. وَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ جِسْمٌ. هَذَا بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ.

أَمَّا بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى فَيَجِبُ أَنْ نَسْتَفْصِلَ إِنْ أَرَدْتُمْ بِالْجِسْمِ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ فَهَذَا مُمْتَنِعٌ عَلَى اللَّهِ، وَإِنْ أَرَدْتُمْ بِالْجِسْمِ الْمَعْنَى الثَّانِيَ أَنَّهُ ذَاتٌ مُقَدَّسَةٌ تَقُومُ بِهَا الْأَفْعَالُ، وَلَهُ يَدٌ وَوَجْهٌ وَعَيْنٌ فَهُوَ حَقٌّ، بَلْ وَاجِبٌ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَعْتَقِدَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَحْذَرَ مِنْ تَحِيلِ ذَاتِ اللَّهِ عَزَّجَلْ؛ لِأَنَّكَ مَهْمَا تَحَيَّلْتَ فَإِنَّكَ لَنْ تُدْرِكَ هَذَا، بَلْ يُؤَدِّي بِكَ هَذَا إِلَى مَفَاوِزَ تَعْجِزُ عَنِ الْخَلَاصِ مِنْهَا، فَإِذَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى لَا يُدْرِكُ بِالْقُوَى الْحِسِّيَّةِ فَكَيْفَ يُدْرِكُ بِالْقُوَى الْمَعْنَوِيَّةِ الْعَقْلِيَّةِ؟ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ﴾ [طه: ١١٠]، وَلَكِنَّكَ تُؤْمِنُ بِأَنَّ اللَّهَ عَزَّجَلْ لَهُ ذَاتٌ مُقَدَّسَةٌ عَظِيمَةٌ، أَمَّا أَنْ تَتَصَوَّرَ لَهَا كَيْفِيَّةً مُعَيَّنَةً فَهَذَا لَا يَجُوزُ.

كَذَلِكَ «الْحَيِّزُ» هُمْ يَقُولُونَ: إِنَّكَ إِذَا أَثَبْتَ أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ عَرْشِهِ بِذَاتِهِ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ التَّحْيِزُ، وَالتَّحْيِزُ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ اللَّهُ مُحْصُورًا، وَاللَّهُ تَعَالَى وَاسِعٌ عَلِيمٌ، فَيَجِبُ أَنْ تُنْكِرَ عُلُوَّهُ بِذَاتِهِ؛ لِئَلَّا تَقَعَ فِي هَذِهِ الشُّبْهَةِ، وَسَبَقَ لَنَا أَنْ قُلْنَا: إِنَّ الْحَيِّزَ إِنْ أُريدَ بِهِ أَنَّ اللَّهَ تَحَوُّزُهُ الْمَخْلُوقَاتُ وَتُحِيطُ بِهِ فَهَذَا بَاطِلٌ مُمْتَنِعٌ؛ كَيْفَ يُمَكِّنُ هَذَا وَقَدْ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ؟! وَكُرْسِيُّهُ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ.

وَإِنْ أُريدَ بِالْحَيِّزِ أَنَّهُ مُنْحَازٌ عَنِ الْخَلَائِقِ بِأَيٍّ مِنْهَا فَهَذَا حَقٌّ وَصَحِيحٌ، وَمَعَ هَذَا لَا نُطْلِقُ هَذَا اللَّفْظَ لَا نَفِيًّا وَلَا إِبْتَاتًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِبْتَاتُهُ لِلَّهِ وَلَا نَفْيُهُ عَنْهُ، فَعَلَيْنَا أَنْ نَتَأَدَّبَ وَأَنْ لَا نَتَقَدَّمَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، لَكِنْ مَعَ هَذَا

لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ نَفْيِ هَذَا الْأِسْمِ نَفْيَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ مِنَ الْأَفْعَالِ وَالصِّفَاتِ.

كَذَلِكَ أَيْضًا «الْجِهَةُ» هُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ فِي جِهَةٍ. وَالَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ فِي جِهَةٍ. انْقَسَمُوا إِلَى قِسْمَيْنِ:

قِسْمٌ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي كُلِّ جِهَةٍ وَفِي كُلِّ مَكَانٍ. وَحَيْثُ تَنْتَهِي الْجِهَةُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ قُلْتَ: أَمَامَ. أَخْطَأْتَ، وَإِنْ قُلْتَ: فَوْقَ. أَخْطَأْتَ، وَإِنْ قُلْتَ: تَحْتَ. أَخْطَأْتَ، وَإِنْ قُلْتَ: يَمِينٍ. أَخْطَأْتَ، وَإِنْ قُلْتَ: شِمَالٍ. أَخْطَأْتَ، بَلْ هُوَ فِي كُلِّ شَيْءٍ لَا تُقَيَّدُ بِجِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَهَذَا يَقُولُ بِهِ قَدَمَاءُ الْجَهْمِيَّةِ وَكُلُّ مَنْ يَقُولُ بِالْحُلُولِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ.

وَقِسْمٌ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ فِي جِهَةٍ إِطْلَاقًا؛ فَلَيْسَ فَوْقَ الْعَالَمِ، وَلَا تَحْتَهُ، وَلَا يَمِينٍ، وَلَا شِمَالٍ، وَلَا أَمَامَ، وَلَا خَلْفَ، إِذَنْ يَصْلُحُ أَنْ نَقُولَ بَأَنَّهُ مَعْدُومٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَوْجُودًا فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي أَحَدِ هَذِهِ الْجِهَاتِ، فَإِذَا قُلْتَ: لَيْسَ فِي هَذِهِ الْجِهَاتِ. فَمَعْنَاهُ الْعَدَمُ؛ وَهَذَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: لَوْ قِيلَ لَنَا: صِفُوا اللَّهَ بِالْعَدَمِ. مَا وَجَدْنَا أَدَقَّ مِنْ هَذَا الْوَصْفِ، وَهُوَ: مَنْ لَيْسَ دَاخِلَ الْعَالَمِ، وَلَا خَارِجَهُ، وَلَا مُتَّصِلًا، وَلَا مُنْفَصِلًا، وَلَا يَمِينٍ، وَلَا شِمَالٍ، وَلَا فَوْقَ، وَلَا تَحْتَ، وَلَا خَلْفَ، وَلَا أَمَامَ. فَإِذَا الَّذِينَ يُنْكِرُونَ الْجِهَةَ صَارُوا يَنْقَسِمُونَ إِلَى قِسْمَيْنِ.

وَقَدْ سَبَقَ لَنَا أَيْضًا بُطْلَانُ هَذَا الْقَوْلِ، وَقُلْنَا: إِنْ أُريدَ بِالْجِهَةِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَوْقَ السَّمَوَاتِ وَمَا حَوْلَهُ عَدَمٌ، لَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ بِمَعْنَى كُلِّ الْخَلِيقَةِ تَحْتَهُ وَالْفَوْقَ جِهَةً عَدَمِيَّةً لَا يَحْوزُهُ شَيْءٌ مِنْ أَيِّ الْمَخْلُوقَاتِ فَهَذَا صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوْقَ كُلِّ

فَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ الْمُجْمَلَةُ يَتَوَصَّلُونَ بِإِطْلَاقِ نَفْيِهَا عَنِ اللَّهِ إِلَى نَفْيِ صِفَاتِهِ عَنْهُ^(١) [١].

شَيْءٌ، لَا يُحَازِيهِ شَيْءٌ أَبَدًا، وَإِنْ أُريدَ بِالْجِهَةِ جِهَةٌ تُحِيطُ بِهِ فَهَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا تُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ.

وَإِنْ أُريدَ جِهَةٌ سُفْلٌ فَهُوَ أَيْضًا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوْقَ، وَالذَّلِيلَ عَلَى ثُبُوتِ الْجِهَةِ وَأَنَّهَا فَوْقَ لَكِنَّهَا جِهَةٌ عَدَمِيَّةٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا تُحِيطُ بِاللَّهِ شَيْءٌ فِي مَكَانِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ الْجَارِيَةَ قَالَتْ لَهَا: «أَيْنَ اللَّهُ؟» -و(أَيْنَ) يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الْمَكَانِ- قَالَتْ فِي السَّمَاءِ قَالَتْ: «أَعْتَقَهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»^(٢).

وَالْغَرِيبُ أَنَّ الْمُنْكَرِينَ لِهَذَا مِنْهُمْ مَنْ يَرُدُّ الْحَدِيثَ، وَرَدُّ النُّصُوصِ عِنْدَهُمْ سَهْلٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُتَوَاتِرَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الاسْتِفْهَامَ هُنَا عَنِ الذَّاتِ يَعْنِي «أَيْنَ اللَّهُ؟ أَيُّ: مِنَ اللَّهِ؟ وَهَلْ يُعْقَلُ أَنْ تَكُونَ «أَيْنَ» فِي هَذَا السِّيَاقِ اسْتِفْهَامًا عَنِ الذَّاتِ؟ أَبَدًا فَالرَّسُولُ ﷺ أَعْلَمُ الْخَلْقِ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَسَأَلَهَا بِلَفْظِ «أَيْنَ»، وَلَوْ أَرَادَ الاسْتِفْهَامَ عَنِ الذَّاتِ لَقَالَ: مِنَ اللَّهِ؟ وَلَمْ يَقُلْ: «أَيْنَ اللَّهُ».

[١] يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ: «فَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ الْمُجْمَلَةُ يَتَوَصَّلُونَ بِإِطْلَاقِ نَفْيِهَا عَنِ اللَّهِ إِلَى نَفْيِ صِفَاتِهِ عَنْهُ».

فَعِنْدَمَا أَقُولُ: أَنَا أَوْ مِنْ بَأْنِ اللَّهِ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا. قَالَ ثِقَاةُ الصِّفَاتِ: إِذَنْ أَمَنْتُ بِأَنَّ اللَّهَ جِسْمٌ. فَيُلْزِمُونَكَ بِهَذَا، وَلَكِنْ أُجِيبُهُمْ بِأَنْ أَقُولَ: إِنْ أَرَدْتُمْ بِالْجِسْمِ

(١) انظر: الكلام في الجهة (ص: ١٧٣) الباب التاسع، والكلام في الجسم (ص: ١٨٧، فما بعد) من الباب العاشر. وأما الحيز فيفصل فيه: فإن أريد أن الله تحوزه المخلوقات فهو ممتنع، وإن أريد أنه منحاز عن المخلوقات مباين لها فصحيح. [المؤلف]

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية ابن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ هُمْ يَصَوْغُونَ هَذِهِ الشُّبُهَاتِ بِعِبَارَاتٍ مُزْخَرَفَةٍ طَوِيلَةٍ غَرِيبَةٍ يَحْسِبُهَا الْجَاهِلُ بِهَا حَقًّا بِمَا كُسِيتَهُ مِنْ زَخَارِفِ الْقَوْلِ، فَإِذَا حَقَّقَ الْأَمْرَ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهَا شُبُهَاتٌ بَاطِلَةٌ كَمَا قِيلَ:

حُجِّجْ تَهَاوَتْ كَالزُّجَاجِ تَخَالُهَا حَقًّا وَكُلُّ كَاسِرٍ مَكْسُورٌ^[١]

وَالرَّدُّ عَلَى هَؤُلَاءِ مِنْ وُجُوهِ:

الْأَوَّلُ: نَقُضُ شُبُهَاتِهِمْ وَحُجَجِهِمْ، وَأَنَّهُ يَلْزَمُهُمْ فِيهَا أَثْبُوتُهُ نَظِيرُ مَا فَرَّوْا مِنْهُ فِيمَا نَفَوْهُ^[٢].

الْجِسْمَ الْمُرَكَّبَ الْمُفْتَقِرَ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ كَافْتِقَارِ الرَّأْسِ إِلَى الْجَسَدِ، وَافْتِقَارِ الْجَسَدِ إِلَى الرَّأْسِ، وَإِلَى الْقَلْبِ، وَإِلَى الْيَدِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا مَعْنَى بَاطِلٌ، وَلَا أَلْتَزِمُهُ وَلَا يَلْزَمُنِي أَيْضًا.

وإنْ أَرَدْتُمْ بِالْجِسْمِ الذَّاتِ الْقَائِمَ بِنَفْسِهَا الْمُتَّصِفَةَ بِمَا يَلِيقُ بِهَا فَهُوَ حَقٌّ، وَأَنَا أَلْتَزِمُ بِهِ، وَلَيْسَ فِي هَذَا شَيْءٌ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالُوا: إِذَا قُلْتُ: يَنْزِلُ. مَعْنَاهُ أَنَّهُ فِي جِهَةٍ، فَأَقُولُ كَمَا قُلْنَا فِي التَّفْصِيلِ السَّابِقِ عَنِ الْجِهَةِ.

[١] فَالزُّجَاجُ لَا يَقُومُ بِالْحَجَرِ وَالْحَدِيدِ، بَلْ وَلَا يَقُومُ بَعْضُهُ لِبَعْضٍ، فَلَوْ ضَرَبْتَ الزُّجَاجَةَ بِأُخْرَى انْكَسَرَتْ فَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا كَاسِرٌ وَمَكْسُورٌ، وَهَذِهِ حُجَجُ أَهْلِ الْبَاطِلِ تَظُنُّ أَنَّهَا حَقٌّ، وَلَكِنَّهَا بَاطِلَةٌ، تَهَاوَتْ أَمَامَ الْحَقِّ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَكْسِرُ الْأُخْرَى، فَلَوْ رَجَعْتَ إِلَى كُتُبِهِمْ لَوَجَدْتَ التَّنَاقُضَ الْعَظِيمَ بَيْنَهُمْ حَتَّى إِنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ يُبْطِلُ مَا قَالَهُ مِنْ قَبْلُ، لَكِنَّهُ يُبْطِلُهُ بِحُجَّةٍ بَاطِلَةٍ يَعْنِي: لَا يُبْطِلُهُ بِحَقٍّ، فَتَكُونُ كُلُّهَا بَاطِلَةً.

[٢] وَهَذَا الْوَجْهُ مِنْهُمْ جِدًّا لَا فِي جِدَالٍ هَؤُلَاءِ، وَلَكِنْ حَتَّى فِي الْجِدَالِ الْفِقْهِيِّ

الثاني: بيان تناقض أقوالهم واضطرابها، حيث كان كل طائفة منهم تدعي أن العقل يوجب ما تدعي الأخرى أنه يمنع ونحو ذلك، بل الواحد منهم، ربما يقول قولاً يدعي أن العقل يوجب، ثم ينقضه في محل آخر، وتناقض الأقوال من أقوى الأدلة على فسادها^(١).

العملي أن تبدأ أولاً بنقض حجة الخصم؛ لتهدم السور حتى تبني، أما أن تذهب تبني قبل أن تهدم فهو لا يزال يورد عليك الحجة.

وعلى هذا فأول شيء في باب المناظرة والمجادلة أن تهدم حجة الخصم، فإذا هدمت فالآن تبني، فتأتي بحججك حتى تبني عليها.

مثال ذلك: قالوا: المراد باليد القوة دون الحقيقة؛ لأننا لو أثبتنا لله يداً حقيقية لزم أن يكون مُمَثِّلاً للمخلوق حيث إن للمخلوق يداً، فنقول لهم بكل بساطة: وللمخلوق قوة. فإذا أثبتتم أن الله قوة لزم على قاعدتكم أن يكون مُمَثِّلاً للمخلوق؛ لأن القوة عندهم مُمَثِّلَةٌ كما أن الأيدي عندهم مُمَثِّلَةٌ فيلزمكم إذن فيما أثبتتموه نظير ما يلزمكم فيما نفيتموه، بل شر منه؛ لأنه يلزمكم على هذا الوقوع فيما فرزتم منه، وزيادة تحريف النص، وأما الذين قالوا: بظاهره فهم على تسليم أن ذلك تشبيه لم يفعلوا إلا في التشبيه فقط.

[١] صحيح أن تناقض الأقوال يدل على فسادها؛ لأن من علامات صحة القول أن يكون القول مطرداً، فإذا كان القول متناقضاً فهو دليل على فسادِهِ وعدم صحته، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ ﴿فَمَثَلًا نَقُولُ لَهُؤُلَاءِ الَّذِينَ يُشْبِتُونَ بَعْضَ الصِّفَاتِ: أَنْتُمْ الْآنَ تُشْبِتُونَ هَذِهِ الصِّفَةَ، وَلَا تُشْبِتُونَ

الثالث: بيان ما يلزم على نفيتهم من اللوازم الباطلة فإن فساد اللازم يدل على فساد الملزوم^[١].

هذه الصفة، وهذا تناقض؛ إذ لا فرق بين الصفتين، فإذا بينا تناقض أقوالهم، وأنهم يقولون في موضع ما ينقضونه في موضع، بل ويوجبون أحيانا ما يروونه في موضع آخر ممتنعاً علمنا أن أقوالهم فاسدة غير صحيحة.

وقد سبق أنهم إذا ادعوا أن العقل أوجد هذه دون هذه قلنا: وإذا كان العقل على زعمكم لا يقتضي هذه الصفة فقد اقتضاها السمع فوجب قبولها؛ لأن المدلول قد يتعدّد دليلاً؛ ولهذا هناك قاعدة تقول: لا يلزم من انتفاء الدليل المعين انتفاء المدلول لإمكان أن يثبت بدليل آخر. ثم نقول لهم: يمكن أن نثبت ما نفيتموه بطريق العقل أيضاً.

ونقول لمن يقرر بالأسماء دون الصفات: إذا أثبتت الأسماء وجب عليك أن تثبت الصفات، إذ لا فرق، فالكُلّ دلّ عليه السمع فوجب قبوله، ثم إنك إذا نفيت وقعت في محذور آخر، وهو التحريف.

[١] هذه من أهم ما يكون في باب المناظرات.

فتعرف بذلك بطلان قولهم بمثل هذه اللوازم؛ لأن فساد اللازم يدل على فساد الملزوم، ولنضرب مثلاً لذلك بمن فسر الاستواء بالاستيلاء فقال: (استوى على العرش) بمعنى: استوى عليه، فنقول: من اللوازم الباطلة:

١ - الخروج في اللفظ عن ظاهره. والواجب على المرء في النصوص أن يجريها على ظاهرها لا سيما في الأمور الغيبية التي ليس للرأي فيها مجال، فإذا أخرجناها

عَنْ ظَاهِرِهَا فَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ تَصَرَّفَ غَيْرُ سَلِيمٍ، بَلْ هُوَ خَطَاٌ وَجِنَايَةٌ عَلَى النُّصُوصِ.

٢- تَكْذِيبُ الْخَيْرِ، لِأَنَّكَ إِذَا صَرَفْتَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ كَذَبْتَ ظَاهِرَهُ.

٣- إِبْثَاتُ مَعْنَى غَيْرِ مُرَادٍ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي أَثْبَتَهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُرَادُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ غَيْرُهُ، فَكَيْفَ تُعَيِّنُهُ أَنْتَ بِلَا دَلِيلٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ؟!

٤- أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى قَوْلِهِمْ أَنْ يَكُونَ الْعَرْشُ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مُلْكًا لَغَيْرِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ. فَنَقُولُ: يَعْنِي أَنَّهُ قَبْلَ ذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَوٍ عَلَيْهِ. وَهَذَا مِنْ لَزِمِ قَوْلِهِمْ.

٥- أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى قَوْلِهِمْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى مُسْتَوًى عَلَى ظَهْرِ الْبَعِيرِ وَعَلَى ظَهْرِ الْحِمَارِ وَعَلَى ظَهْرِ الْكَلْبِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، فَإِذَا قُلْنَا: اسْتَوَى بِمَعْنَى: اسْتَوَى، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُسْتَوٍ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ لَزِمَ أَنْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ مُسْتَوًى عَلَى كُلِّ شَيْءٍ. بَلْ يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى رَأْسِكَ؛ لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُسْتَوٍ عَلَيْكَ. فَهَذَا اللَّازِمُ لَا شَكَّ أَنَّهُ بَاطِلٌ.

إِذَنْ: إِذَا ذَكَرْنَا مَا يَلْزَمُ عَلَى قَوْلِهِمْ مِنَ اللَّوَاظِمِ الْبَاطِلَةِ تَبَيَّنَ بُطْلَانُهَا؛ لِأَنَّ فَسَادَ اللَّازِمِ يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ الْمَلْزُومِ، وَهَذِهِ أَيْضًا مِنْ طُرُقِ الْمُنَاطَرَةِ أَنْ تَذْكُرَ لِحَصْرِكَ مَا يَلْزَمُ عَلَى قَوْلِهِ.

لَكِنْ لَوْ قَالَ الْخَصْمُ: إِنَّ هَذَا لَا يَلْزَمُنِي. فَنَقُولُ: إِذَا لَمْ يَأْتِ بِبُرْهَانٍ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ ضَاعَتِ الْحُجَّةُ فَنَقُولُ لَهُ الْآنَ: هَلْ تُؤْمِنُ بِأَنَّ اللَّهَ مُسْتَوٍ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ أَوْ لَا؟

الرَّابِع: أَنَّ النُّصُوصَ الْوَارِدَةَ فِي الصِّفَاتِ لَا تَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ^[١]،.....

إِنْ قَالَ: لَا. كَفَرَ؛ لِأَنَّهُ يُنَكِّرُ عُمُومَ مُلْكِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ قَالَ: نَعَمْ. لَزِمَهُ أَنْ يَصَحَّ إِطْلَاقُ الاسْتِثْنَاءِ عَلَى كُلِّ مَا اسْتَوَى اللَّهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ اسْتَوَى عَلَى رَأْيِهِ عَلَى وَزْنِ اسْتَوَى، يَعْنِي: أَنَّ مَعْنَاهُمَا سَوَاءٌ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ هَذِهِ مِنْ طُرُقِ الْمُنَاطَرَةِ أَنْ يَعْمَدَ الْمُنَاطِرُ إِلَى مَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مِنَ اللَّوْازِمِ، فَإِذَا كَانَتْ فَاسِدَةً دَلَّ ذَلِكَ عَلَى فَسَادِ الْمَلْزُومِ.

[١] وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ تَحْتَاجُ إِلَى وَقْفَةٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَمْنَعُ الْحُصْمُ هَذَا الْوَجْهَ فَيَدَّعِي أَنَّهَا تَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ النُّصُوصَ الْوَارِدَةَ مِنْهَا مَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، وَهُوَ قَلِيلٌ، وَمِنْهَا مَا لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، وَأَعْنِي بِالتَّأْوِيلِ هَذَا: صَرَفَ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ، لَا التَّفْسِيرِ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَقْبَلُ التَّفْسِيرَ، فَمِنْ النُّصُوصِ مَا لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، وَقَوْلِهِ: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بَدَنِي﴾، وَمِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ فِي الْوَاقِعِ، فَكُلُّ مَنْ خَاطَبْتَ وَقُلْتَ: اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ. فَإِنَّ مَعْنَاهُ عَلَا عَلَيْهِ كَمَا لَوْ قُلْتَ: اسْتَوَى عَلَى الْفُلْكِ، أَيْ: عَلَا عَلَيْهِ، اسْتَوَى عَلَى ظَهْرِ الْبَعِيرِ، أَيْ: عَلَا عَلَيْهِ، سَوَاءٌ كَانَ مَالِكًا لَهُ أَمْ لَمْ يَكُنْ مَالِكًا لَهُ، حَتَّى الْمُسْتَأْجِرُ لِلْبَعِيرِ أَوْ الْغَاصِبُ لِلْبَعِيرِ إِذَا رَكِبَ يُقَالُ: اسْتَوَى عَلَيْهِ. وَهُوَ لَيْسَ بِمَالِكٍ لَهَا.

الْحَاصِلُ: أَنَّ النُّصُوصَ الْوَارِدَةَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، غَالِبُهَا لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، وَإِذَا جَاءَنَا نَصٌّ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ قَالَ: «وَلَيْتَ احْتَمَلَهُ بَعْضُهَا فَلَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُ إِرَادَةَ الظَّاهِرِ فَتَعَيَّنَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ».

وَلَيْنَ احْتَمَلَهُ بَعْضُهَا فَلَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُ إِرَادَةَ الظَّاهِرِ فَتَعَيَّنَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ^(١).

[١] يَعْنِي: بَعْضُ النُّصُوصِ قَدْ تَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، وَهَذِهِ النُّصُوصُ الَّتِي تَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ لَيْسَ فِيهَا مَا يَمْنَعُ إِرَادَةَ الظَّاهِرِ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَنَا اخْتِمَالٌ وَظَاهِرٌ، فَالَّذِي يَتَعَيَّنُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ هُوَ الظَّاهِرُ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: هَذِهِ النُّصُوصُ الَّتِي تَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ عِنْدَكَ لَيْسَ فِيهَا مَا يَمْنَعُ ظَاهِرَهَا، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَا يَمْنَعُ الظَّاهِرَ تَعَيَّنَ الْمَصِيرُ إِلَى الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّا مُحَاطَبُونَ بِهِ.

وَفِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ خَطَأٌ نَحْوِيٌّ وَهُوَ أَنَّهُ اجْتَمَعَ فِي «لَيْنَ» شَرْطٌ وَقَسَمٌ، وَابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ^(١):

وَاحْدِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ

فَالْقَاءُ فِي قَوْلِهِ: «فَلَيْسَ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَوْجُودَ جَوَابُ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَقْتَرِنُ بِالْقَاءِ، لَكِنْ لَوْ كَانَ جَوَابَ قَسَمٍ لَمْ يَقْتَرِنْ بِالْقَاءِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: وَاللَّهِ لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ. وَلَا تَقُولُ: وَاللَّهِ فَلَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ. وَهُنَا مَا دُمْنَا سَنَجْعَلُ «لَيْسَ» هِيَ جَوَابُ الْقَسَمِ فَإِنَّا نَحْدِفُ الْقَاءَ، وَنَقُولُ: «وَلَيْنَ احْتَمَلَهُ بَعْضُهَا لَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُ...» وَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَا ذَكَرْنَا لِحْنًا؛ لِأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: «جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ».

لَكِنْ لَعَلَّ الَّذِي حَمَلْنَا عَلَيْهِ إِمَّا الْجَهْلُ بِهِذِهِ الْقَاعِدَةِ حِينَ التَّأْلِيفِ أَوْ نِسْيَانُهَا، وَإِمَّا مَرَاعَاةَ أَفْهَامِ الطَّلَبَةِ، وَهَذَا أَحْسَنُ الْاِحْتِمَالَيْنِ؛ أَنَّ الطَّالِبَ إِذَا قِيلَ لَهُ: «وَلَيْنَ احْتَمَلَهُ بَعْضُهَا فَلَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُ...» يَتَضَحَّحُّ لَهُ تَمَامًا أَنَّ «لَيْسَ» هِيَ الْجَوَابُ،

الخامس: أن عامة هذه الأمور من الصفات يُعلم بالضرورة من دين الإسلام أن الرسول ﷺ جاء بها، فتأويلها بمنزلة تأويل القرامطة والباطنية للصلاة، والصوم، والحج، ونحو ذلك^[١].

والطالب لا أظنه سيعرف أن المحذوف جواب الشرط؛ ولهذا لو قيل لطالب: أيهما أحسن أن أقول لك: «ولئن احتمله بعضها ليس فيه ما يمنع...» أو «ولئن احتمله بعضها فليس فيه ما يمنع...»؟ لقال: الثاني أحسن وأوضح. إذن فليكن هذا اللحن من أجل مراعاة أفهام الطلبة.

[١] عامة هذه الأمور يعني: ليس كلها، فعامة الصفات يُعلم بأن الرسول ﷺ جاء بها؛ لأن الرسول عليه الصلاة والسلام في الأحاديث التي تفسر القرآن يأتي بأشياء كثيرة تدل على ثبوت الصفات في الجملة فإذا ذهبنا نؤولها صار تأويلها بمنزلة تأويل القرامطة والباطنية للصلاة والصوم والحج ونحو ذلك.

فالقرامطة لهم مذهب خبيث وهو إنكار الأديان، ويقولون: إن الدين له باطن وظاهر. فالظاهر للعامة والباطن للخاصة.

فالظاهر مثل الصلاة والصيام والحج؛ فالصلاة لأنك تقوم تركع وتسجد، وهذا ليس من الدين الباطن الذي يريدُه الله عز وجل، بل هذا دين العجائز والعوام، وكذلك الصوم ليس هو الإمساك عن الأكل والشرب والمفطرات في زمن الصوم، وأن هذا صوم العامة والعجائز، وكذلك الحج ليس المعنى أن تقصد مكة وتأتي بالنسك، ولكن هذا حج العجائز والعوام، وما أشبه ذلك.

إذن: المراد بالصلاة معرفة الأسرار، يعني: الوصول إلى أسرار المذهب؛ لأن

الصَّلَاةُ مَأْخُودَةٌ مِنَ الصَّلَاةِ، وَهُوَ التَّوَصُّلُ إِلَى أَسْرَارِ الْمَذْهَبِ فَإِذَا وَصَلْتَ إِلَى أَسْرَارِ الْمَذْهَبِ وَهِيَ مُرْتَبَةٌ إِلَى عَشْرِ مَرَاتِبَ إِذَا وَصَلْتَ إِلَى الْمَرْتَبَةِ الْعَاشِرَةِ فَهَذِهِ هِيَ الصَّلَاةُ، بَعْدَ ذَلِكَ لَا تُصَلِّي وَلَا تَأْتِي الْمَسْجِدَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ صَلَاةُ الْعَوَامِّ الَّذِينَ لَا يَفْهَمُونَ.

والمُرَادُ بِالصَّيَامِ هُوَ الْإِمْسَاكُ، لَكِنَّ الْإِمْسَاكَ عَنْ إِفْشَاءِ السَّرِّ فَيُفَسِّرُونَ الصَّيَامَ بِكِتْمَانِ أَسْرَارِهِمْ؛ وَهَذَا إِذَا أَخْبَرَ أَحَدٌ غَيْرَهُ بِطَرِيقَتِهِمْ قَالَ: هَذَا أَفْطَر. فَيَرَوْنَ أَنَّ الْفِطْرَ بِالْإِخْبَارِ عَنْ سِرِّهِ هَذَا الْمَذْهَبِ لَا بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ.

والمُرَادُ بِالْحَجِّ عَنْدهُمْ هُوَ قَصْدُ مَشَاجِيهِمْ وَمَنْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ أَوْلِيَاءُ، وَلَيْسَ قَصْدُ مَكَّةَ.

إِذْنُ إِذَا أَوَّلْنَا آيَاتِ الصِّفَاتِ وَهِيَ مِمَّا يُعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الْإِسْلَامَ جَاءَ بِهِ صَارَ تَأْوِيلَ هَذِهِ الْأُمُورِ الْعِلْمِيَّةِ كِتَاوِيلِ الْقَرَامِطَةِ وَالْبَاطِنِيَّةِ لِلْأُمُورِ الْعَمَلِيَّةِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ وَالصَّيَامَ وَالْحَجَّ هَذِهِ مِنَ الْأُمُورِ الْعَمَلِيَّةِ حَتَّى الزَّكَاةُ يُؤَوَّلُونَهَا فَيَقُولُونَ: لَيْسَ الزَّكَاةُ دَفْعَ الْمَالِ، بَلِ الزَّكَاةُ تَزْكِيَةُ النَّفْسِ وَتَجَرُّدُهَا؛ وَهَذَا عَنْدهُمْ أَنَّ الْإِنْسَانَ الَّذِي يَصِلُ إِلَى الْغَايَةِ لَا يَحِبُّ عَلَيْهِ لَا صَلَاةٌ، وَلَا زَكَاةٌ، وَلَا صَوْمٌ، وَلَا حَجٌّ، وَتَتَجَرَّدُ مِنْ جَمِيعِ الْعِبَادَاتِ؛ لِأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْعِبَادَاتِ وَسِيلَةٌ تُوصِلُكَ إِلَى غَايَةٍ مُعَيَّنَةٍ، ثُمَّ تَقِفُ، وَيَضْرِبُونَ لِذَلِكَ مَثَلًا بِرَجُلٍ يُرِيدُ السَّفَرَ إِلَى بَلَدٍ فَتَجِدُهُ يُهَيِّئُ الرَّاحِلَةَ وَالْمَتَاعَ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالسَّفَرِ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَى بَلَدِهِ وَمَسْتَقَرَّهُ بَاعَ الرَّاحِلَةَ وَالْمَتَاعَ وَكُلَّ شَيْءٍ وَتَجَرَّدَ مِنْهُ.

السَّادِسُ: أَنَّ الْعَقْلَ الصَّرِيحَ -أَيِ: السَّالِمَ مِنَ الشُّبُهَاتِ وَالشَّهَوَاتِ- لَا يُحِيلُ مَا جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ، بَلْ إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ صِفَاتِ الْكَمَالِ لِلَّهِ فِي الْجُمْلَةِ^[١]،

[١] الْعَقْلُ الصَّرِيحُ هُوَ: السَّالِمُ مِنَ الشُّبُهَاتِ وَالشَّهَوَاتِ؛ لِأَنَّ الصَّرِيحَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ هُوَ الْحَالِصُ مِنْهُ، يَعْنِي: الْحَالِصُ مِنْ أَيِّ احْتِمَالٍ يُسَمَّى صَرِيحًا، وَالَّذِي يَعْتَرِي الْعُقُولَ إِمَّا شُبُهَةً لِنَقْصِ الْعِلْمِ، أَوْ لِسُوءِ الْفَهْمِ وَنَقْصِ الْفَهْمِ، وَإِمَّا شَهْوَةً لِسُوءِ الْإِرَادَةِ، أَيْ: أَنَّ الْإِنْسَانَ يَكُونُ عِنْدَهُ عِلْمٌ وَفَهْمٌ صَحِيحٌ، لَكِنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِرَادَةٌ حَسَنَةً، بَلْ يُرِيدُ الشَّرَّ وَالسُّوءَ، فَالْعَقْلُ الصَّرِيحُ إِذَنْ هُوَ السَّالِمُ مِنَ الشُّبُهَاتِ؛ لِكَمَالِ عِلْمِهِ، وَمِنْ الشَّهَوَاتِ لِحُسْنِ قَصْدِهِ.

وَأَنْتَ لَوْ تَأَمَّلْتَ مُخَالَفَةَ النَّاسِ لِمَا جَاءَتْ بِهِ الشَّرَائِعُ لَوَجَدْتَهَا تَدَوُّرٌ عَلَى هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ: إِمَّا شُبُهَةً، وَإِمَّا شَهْوَةً، وَالشُّبُهَةُ سَبَبُ الْجَهْلِ أَوْ سُوءِ الْفَهْمِ، يَعْنِي: قَدْ يَكُونُ عَالِمًا، لَكِنْ لَا يَفْهَمُ النُّصُوصَ عَلَى الْمُرَادِ بِهَا، أَوْ يَكُونُ جَاهِلًا، يَعْنِي: لَيْسَ عِنْدَهُ عِلْمٌ.

فَالْجَاهِلُ: عِنْدَهُ نَقْصُ مَادَّةٍ، وَسَيِّئُ الْفَهْمِ: عِنْدَهُ مَادَّةٌ عِلْمِيَّةٌ وَيَعْرِفُ، لَكِنَّهُ لَا يَفْهَمُ النُّصُوصَ، فَتَجِدُهُ يُخَالِفُ الْحَقَّ بِسَبَبِ سُوءِ الْفَهْمِ.

هُنَاكَ قِسْمٌ ثَالِثٌ عِنْدَهُ عِلْمٌ وَفَهْمٌ، لَكِنَّهُ عِنْدَهُ سُوءُ إِرَادَةٍ لَا يُرِيدُ الْحَقَّ، وَهَذَا غَالِبًا يَكُونُ فِي أَيْمَةِ الْبَاطِلِ، ففِرْعَوْنُ مَثَلًا حِينَ أَنْكَرَ رُبُوبِيَّةَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَكَذَّبَ مُوسَى لَيْسَ عِنْدَهُ شُبُهَةٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَحَدِّثُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنْتَهَا أَنْفُسُكُمْ﴾، وَمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَهُ: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَافِرٍ﴾ فَعِنْدَهُ عِلْمٌ وَعِنْدَهُ فَهْمٌ أَيْضًا، لَكِنْ عِنْدَهُ سُوءُ إِرَادَةٍ وَقَصْدٍ، لَا يُرِيدُ الْحَقَّ.

وإن كَانَ فِي النُّصُوصِ مِنَ التَّفَاصِيلِ فِي هَذَا الْبَابِ مَا تَعَجَّرُ الْعُقُولُ عَنْ إِدْرَاكِهِ وَالْإِحَاطَةِ بِهِ.

وَقَدْ اعْتَرَفَ الْفُحُولُ مِنْ هَؤُلَاءِ أَنَّ الْعَقْلَ لَا يُمَكِّنُهُ الْوُصُولُ إِلَى الْيَقِينِ فِي عَامَّةِ الْمَطَالِبِ الْإِلَهِيَّةِ^[١]، وَعَلَى هَذَا فَالْوَاجِبُ تَلَقِّي ذَلِكَ مِنَ النُّبُوتِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^[٢].

وَالْعَقْلُ السَّالِمُ مِنَ الشُّبُهَاتِ وَالشَّهَوَاتِ لَا يُحِيلُ مَا جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ أَبَدًا، هَلْ يُحِيلُ عَقْلُكَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ حَقِيقَةً، لَكِنْ عَلَى وَجْهِ لَا يُبَايِلُ اسْتِوَاءَ الْمَخْلُوقِ عَلَى الْبَعِيرِ وَعَلَى السَّرِيرِ؟ أَبَدًا لَا يُحِيلُهُ.

هَلْ يُحِيلُ الْعَقْلُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى يَدَانِ حَقِيقَتَانِ يَأْخُذُ بِهِمَا وَيَقْبِضُ وَيَسْطُرُهَا عَزَّجَلَّ؟

الْجَوَابُ: أَبَدًا، نَعَمْ يُحِيلُ الْمُمَاطِلَةَ، صَحِيحٌ، أَمَّا أَنْ يُحِيلَ وُجُودَ هَذَا الشَّيْءِ فَكَلَّا، فَالْعَقْلُ الصَّرِيحُ لَا يُحِيلُ مَا جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ، بَلْ إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ صِفَاتِ الْكَمَالِ لِلَّهِ فِي الْجُمْلَةِ، وَأَمَّا التَّفْصِيلُ فَلَا.

[١] شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ نَقَلَ - وَهُوَ مُطَّلِعٌ وَثِقَةٌ فِيمَا يَنْقُلُ - أَنَّ الْفُحُولَ مِنْ هَؤُلَاءِ الثَّقَاةِ يَعْلَمُونَ أَنَّ الْعَقْلَ لَا يُمَكِّنُهُ الْوُصُولُ إِلَى الْيَقِينِ فِي عَامَّةِ الْمَطَالِبِ الْإِلَهِيَّةِ، وَإِذَا كَانَ الْعَقْلُ لَا يُمَكِّنُهُ الْوُصُولُ إِلَى الْيَقِينِ، فَالْوَاجِبُ الرُّجُوعُ إِلَى الْوَحْيِ وَأَنْ لَا تُنْكَرَ دَلَالَةُ الْوَحْيِ بِمَجَرَّدِ أَوْهَامِ تَخَيُّلِهَا.

[٢] قَدْ دُمَّتْ الْآنَ مُقَرَّرًا أَنَّ عَقْلَكَ لَا يُمَكِّنُهُ الْوُصُولُ إِلَى الْيَقِينِ فِي عَامَّةِ الْمَطَالِبِ

الإلهية فَقَدْ أَقَرَّتْ عَلَى نَفْسِكَ بِالْعَجْزِ وَالْقُصُورِ، وَإِذَا أَقَرَّتْ عَلَى نَفْسِكَ بِالْعَجْزِ وَالْقُصُورِ وَجَبَ عَلَيْكَ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى مَا فِيهِ الْكَمَالُ وَالْقُدْرَةُ وَهِيَ النُّصُوصُ، وَأَنْ تُجَرِّبَهَا عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ؛ وَهَذَا تَجِدُ طَرِيقَةَ السَّلَفِ -وَأَعْنِي بِهِمُ: الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ- تَجِدُهَا طَرِيقَةً سَهْلَةً وَسَلِيمَةً، لَا يُوجَدُ فِيهَا تَقْسِيمَاتٌ، وَلَا فِيهَا مُنَاطَرَاتٌ، وَلَا مَجَادَلَاتٌ؛ وَهَذَا يَقَعُ الْإِنْسَانُ أحيانًا فِي شَكٍّ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُقَسِّمَ صِفَاتِ اللَّهِ إِلَى ثُبُوتِيَّةٍ وَسَلْبِيَّةٍ، وَالثُّبُوتِيَّةَ إِلَى خَبَرِيَّةٍ وَمَعْنَوِيَّةٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، أَوْ نَسَكْتَ كَمَا سَكَتَ السَّلَفُ.

قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ تَسْكُتَ وَأَنْ تُسَلِّمَ بِالصِّفَاتِ إِبْتِائًا وَنَفْيًا، وَلَا تَقْسِمَهَا، فَيَدُ اللَّهُ ثَابِتَةً لَهُ، أَمَّا هَلْ هِيَ صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ أَوْ فِعْلِيَّةٌ أَوْ خَبَرِيَّةٌ أَوْ مَعْنَوِيَّةٌ؟ فَمَا لَنَا وَلَهَا، فَتُؤْمِنُ بِيَدِ حَقِيقَةٍ، وَتُؤْمِنُ بِاسْتِوَاءِ حَقِيقَتِي، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَا تُقَسِّمُ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ أَسْلَمُ، وَلَكِنْ إِذَا ابْتُلِينَا بِمَنْ يُلْحِثُونَنَا إِلَى التَّقْسِيمِ صَارَ لَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ، كَمَا نَقُولُ ذَلِكَ فِي الْفِقْهِيَّاتِ هَلْ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ تَقْسِيمُ الْوَاجِبَاتِ فِي الصَّلَاةِ مَثَلًا إِلَى شُرُوطٍ وَأَرْكَانٍ وَوَاجِبَاتٍ وَسُنَنِ؟

الْجَوَابُ: لَا تَجِدُ هَذَا، لَكِنَّ الْعُلَمَاءَ أَخَذُوهَا مِنَ السَّبْعِ وَاضْطَرُّوا إِلَى أَنْ يُقَسِّمُوا هَذَا التَّقْسِيمَ مِنْ أَجْلِ تَقْرِيبِ الْعِلْمِ إِلَى أَفْهَامِ النَّاسِ، وَإِلَّا لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا أَمَرَ الرَّسُولُ بِشَيْءٍ فَافْعَلْهُ، وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَتَكَلَّمَ: هَلْ فَعَلْهُ وَاجِبٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ. أَبَدًا، بَلْ هَذَا أَمْرُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَافْعَلْهُ، وَهَذَا نَهْيُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَا تَفْعَلْهُ.

وَلَكِنْ لَا بُدَّ أَنْ تُقَرِّبَ إِلَى الْأَفْهَامِ، وَنَلْجَأَ إِلَى الْقَرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَى الْوُجُوبِ فِي

الوَاجِبِ، وَعَلَى التَّحْرِيمِ فِي الْحَرَامِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ بَابَ الصِّفَاتِ مِنْ أخطرِ مَا يَكُونُ عَلَى الْإِنْسَانِ، وَلَكِنَّ الطَّرِيقَةَ
الْمُثَلَّى السَّلِيمَةَ اتِّبَاعُ السَّلَفِ، وَهَذَا التَّقْسِيمُ الَّذِي وَرَدَ عَلَى الصِّفَاتِ إِنَّمَا أُجِئَ إِلَيْهِ
النَّاسُ إِيَّاهُ.





البَابُ الْحَادِي الْعِشْرُونَ^[١] وَالْعِشْرُونَ



فِي أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ فَرِيقَي التَّعْطِيلِ وَالتَّمْثِيلِ

قَدْ جَمَعَ بَيْنَ التَّعْطِيلِ وَالتَّمْثِيلِ^[٢]



المُعْطَلُّ: هُوَ مَنْ نَفَى شَيْئًا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ أَوْ صِفَاتِهِ^[٣].....

[١] قوله: «الحادي» بالسكون إِلَّا إِذَا وَجَدَ مَا يُوجِبُ النَّصْبَ فَيُنْصَبُ، لِأَنَّهُ مَنْقُوصٌ، فَتَقُولُ: قَرَأْتُ الْبَابَ الْحَادِيَّ وَالْعِشْرِينَ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا أَوْ مَجْرُورًا فَإِنَّهُ بِالسَّكُونِ يَعْنِي غَيْرَ مَبْنِيٍّ.

[٢] فالمُعْطَلَّةُ نَفَوَا مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ، وَالْمُمَثَّلَةُ أَثْبَتُوهُ مَعَ الْغُلُوفِ فِي الْإِثْبَاتِ حَيْثُ وَصَلُوا إِلَى دَرَجَةِ التَّمْثِيلِ، فَلَاوَلُونَ غَلَوَا فِي التَّنْزِيهِ، وَالْآخَرُونَ غَلَوَا فِي الْإِثْبَاتِ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَسَطٌ بَيْنَ الْغُلُوفَيْنِ، فَأَثْبَتُوا بِدُونِ تَمْثِيلٍ، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ أَهْلُ التَّعْطِيلِ يَقُولُونَ: إِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ حَشَوْنَهُ مُجَسِّمَةً مُمَثَّلَةً؛ لِأَنَّهُمْ أَثْبَتُوا، وَأَهْلُ التَّمْثِيلِ يَقُولُونَ: إِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مُقَصِّرُونَ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُثْبِتُوا النَّصُوصَ عَلَى الْمُرَادِ بِهَا، وَلَكِنْ نَقُولُ لِكُلِّ مِنَ الْمُعْطَلَّةِ وَالْمُمَثَّلَةِ: كُلُّ مِنْكُم جَانِبٌ بَيْنَ الشَّرَّيْنِ، شَرُّ التَّعْطِيلِ وَشَرُّ التَّمْثِيلِ.

[٣] فالمُعْطَلُّ هُوَ الَّذِي نَفَى شَيْئًا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ سَوَاءً كَلِمًا أَوْ جُزْئِيًّا، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مِنَ الْمُعْطَلَّةِ مَنْ يُنْكِرُ الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُنْكِرُ الصِّفَاتِ

كَالْجَهْمِيَّةِ^[١] وَالْمُعْتَزَلَةِ^[٢]

دُونَ الْأَسْمَاءِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُنْكِرُ بَعْضَ الصِّفَاتِ وَيُقَرُّ بِالْأَسْمَاءِ وَبَعْضُ الصِّفَاتِ، فَهُمْ إِذَنْ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ.

وَهُنَاكَ أَيْضًا مُعْطَلَةٌ غُلَاةٌ أَبْلَغُ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَهُمْ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ جَمِيعًا، وَهُنَاكَ أَيْضًا غُلَاةٌ أَشَدُّ وَهُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يُوصَفُ بِإِثْبَاتٍ وَلَا نَفْيٍ، فَيُنْكِرُونَ الْإِثْبَاتَ وَالنَّفْيَ، لَكِنَّ الْمَشْهُورَ مِنْهُمْ مَنْ يُنْكِرُ الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ وَمَنْ يُنْكِرُ الصِّفَاتِ دُونَ الْأَسْمَاءِ، وَمَنْ يُنْكِرُ بَعْضَ الصِّفَاتِ.

[١] وَقَوْلُهُ: «كَالْجَهْمِيَّةِ» هُمْ أَتْبَاعُ الْجَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ تَلْمِيزُ الْجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ، وَأَصْلُ مَذْهَبِ الْجَهْمِيَّةِ الْجَعْدِيَّةِ الْجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ، لَكِنْ لَمَّا أَخَذَ الْمَقَالَةَ عَنْهُ الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ وَنَشَرَهَا وَنَاطَرَ عَلَيْهَا نُسِبَتِ الْمَقَالَةُ إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَأَصْلُهَا مِنَ الْجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ.

[٢] «وَالْمُعْتَزَلَةُ» أَتْبَاعُ وَاصِلِ بْنِ عَطَاءٍ وَعَمْرٍو بْنِ عُبَيْدٍ، وَسُمُّوا بِهَذَا الْأِسْمِ لِأَنَّ رَأْسَهُمْ لَمَّا كَانَ مَعَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَتَكَلَّمَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ فِي الْفَاسِقِ الْمَلِيٍّ - يَعْنِي: فَاعِلِ الْكَبِيرَةِ - فَأَثْبَتَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا أَثْبَتَهُ السَّلَفُ مِنْ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ، قَالَ وَاصِلُ بْنُ عَطَاءٍ: أَنَا لَا أَقُولُ: مُؤْمِنٌ. وَلَا أَقُولُ: كَافِرٌ. وَلَكِنِّي أَقُولُ: إِنَّهُ فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ مِنْ مَجْلِسِ الْحَسَنِ وَاعْتَزَلَ فِي مَكَانٍ آخَرَ، وَصَارَ يُقَرِّرُ مَذْهَبَهُ، وَتَعَلَّمُونَ أَنَّ عَامَّةَ النَّاسِ إِذَا حَصَلَ مِثْلُ هَذَا الْخِلَافِ بَيْنَ مَنْ يَرَوْنَهُمْ عُلَمَاءَ لَا بُدَّ أَنْ يَنْقَسِمُوا، فَانْقَسَمَ النَّاسُ وَذَهَبَ هَذَا بِأَصْحَابِهِ وَسُمُّوا مُنْذُ ذَلِكَ الْوَقْتِ مُعْتَزَلَةً.

وَلِنَنْظُرِ بَيْنَ الْمُعْتَزَلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ بِمَاذَا يَتَّفِقُونَ؟

نَقُولُ: يَتَّفِقُونَ فِي تَعْطِيلِ الصِّفَاتِ، وَيَخْتَلِفُونَ فِي أَسْمَاءِ الْإِيمَانِ وَالذِّينِ وَفِي الْقَدَرِ.

فَفِي أَسْمَاءِ الْإِيمَانِ وَالذِّينِ: الْجَهْمِيَّةُ يَرُونَ أَنَّ الْفَاسِقَ مُؤْمِنٌ كَامِلٌ الْإِيمَانُ؛ لِأَنَّهُمْ مُرَجِّتُهُ يَرُونَ أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ التَّصَدِّيقُ، وَأَنَّ الْمُسَدِّقَ بِالْغَيْبِ مُؤْمِنٌ كَامِلٌ الْإِيمَانُ، وَلَوْ زَنَى، وَسَرَقَ، وَقَتَلَ، وَشَرِبَ الْحَمْرَ، وَفَعَلَ كُلَّ شَيْءٍ، وَمَذَهَبُ الْمُرَجِّتَةِ يَصْلُحُ الْيَوْمَ لكَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ يَقُولُونَ: اسْرِقْ وَاقْتُلْ وَاشْرَبِ الْحَمْرَ وَازِنِ وَافْعَلْ كُلَّ مُحَرَّمٍ لَا يَصِلُ إِلَى الْكُفْرِ، وَنُعْطِيكَ وَسَامًا مَكْتُوبًا فِيهِ أَنْتَ مُؤْمِنٌ كَامِلٌ الْإِيمَانُ.

لَكِنَّ الْمُعْتَزِلَةَ يَقُولُونَ فَيَمْنُ فَعَلَ كَبِيرَةً وَاحِدَةً فَقَطْ لَا نَقُولُ: إِنَّهُ مُؤْمِنٌ. وَحَرَامٌ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ مُؤْمِنٌ. أَوْ نَصِفُهُ بِالْإِيمَانِ، بَلْ نَقُولُ: لَا مُؤْمِنٌ وَلَا كَافِرٌ، وَفِي الْآخِرَةِ يُحْلَدُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، وَالْمُرَجِّتَةُ يَقُولُونَ: فِي الْآخِرَةِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَدْخُلَ النَّارَ -يَعْنِي: مُؤْمِنٌ كَامِلٌ الْإِيمَانُ- وَكُلُّ الْوَعِيدِ الْوَارِدِ إِنَّهَا هُوَ لِلْكَافِرِينَ أَوْ لِلْمُسْتَحْلِينَ الَّذِينَ بَلَغُوا بِاسْتِحْلَالِهِمُ الْكُفْرَ.

فَالْوَعِيدُ الْوَارِدُ بِالنَّارِ عَلَى مَنْ فَعَلَ مَعْصِيَةً دُونَ الْكُفْرِ يَقُولُونَ: تُحْمَلُ هَذِهِ النَّصُوصُ عَلَى الْكَافِرِ أَوْ عَلَى مَنْ كَفَرَ بِإِنْكَارِ الْحُكْمِ، لَا عَلَى مَنْ فَعَلَ.

وَفِي الْقَدَرِ: قَالَ الْجَهْمِيَّةُ قَوْلًا لَا أَحَدٌ يَقَرُّ بِهِ حَتَّى هُمْ بِأَنْفُسِهِمْ لَا يَقَرُّونَ بِهِ قَالُوا: إِنَّ الْإِنْسَانَ مُجْبَرٌ عَلَى عَمَلِهِ، لَيْسَ لَهُ اخْتِيَارٌ، بَلْ هُوَ مُجْبُورٌ كَمَنْ نَزَلَ مِنَ السَّطْحِ عَلَى الدَّرَجِ دَرَجَةً دَرَجَةً، أَيْ: دُحْرِجَ مِنْ أَعْلَى الدَّرَجِ إِلَى آخِرِهِ، فَهُوَ لَيْسَ لَهُ إِرَادَةٌ وَلَا اخْتِيَارٌ.

والأشعرية^[١]

وَلَوْ أَنَّكَ ضَرَبْتَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ وَقَالَ: لِمَاذَا تَضْرِبُنِي؟ فَتَقُولُ: هَذَا رَغْمٌ عَلَيَّ، لَيْسَ بِاخْتِيَارِي. فَإِنَّ هَذَا غَيْرُ مَقْبُولٍ.

لَكِنْ إِذَا جَمَعْتَ هَذَا الْمَذْهَبَ إِلَى مَذْهَبِهِمْ فِي الْإِزْجَاءِ قُلْنَا لِلْإِنْسَانِ الَّذِي يَسْرِقُ أَمْوَالَ النَّاسِ: هَذَا غَيْرُ مُلَامٍ وَلَا مُعَاقِبٍ، غَيْرُ مُلَامٍ؛ لِأَنَّهُ رَغْمٌ عَنْهُ فَهُوَ مُجْبَرٌ، وَغَيْرُ مُعَاقِبٍ؛ لِأَنَّهُ كَامِلُ الْإِيمَانِ، فَإِذَا ضَمَمْتَ هَذَا الْقَوْلَ لِهَذَا الْقَوْلِ فَسَدَ النَّاسُ كُلُّهُمْ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَسْتَقِرَّ قَدَمُ مُؤْمِنٍ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ إِطْلَاقًا؛ لِأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمُلْهَمَ لِلصَّوَابِ جِيءَ إِلَيْهِ بِسَارِقٍ وَثَبَتَتِ السَّرِقَةُ وَتَمَّتْ شُرُوطُ الْقَطْعِ، فَأَمَرَ بِقَطْعِ يَدِهِ، فَقَالَ: مَهْلًا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَاللَّهِ مَا سَرَقْتُ إِلَّا بِقَدَرِ اللَّهِ. - هَذَا السَّارِقُ جَبْرِيٌّ، وَهُوَ عَلَى مَذْهَبِ الْجَهْمِيَّةِ أَيْضًا مُؤْمِنٌ كَامِلُ الْإِيمَانِ! - فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَنَحْنُ لَا نَقْطَعُكَ إِلَّا بِقَدَرِ اللَّهِ. مَعَ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقُولَ وَبِشْرَعِ اللَّهِ أَيْضًا، فَالسَّارِقُ سَرَقَ بِقَدَرِ اللَّهِ، لَا بِشْرَعِ اللَّهِ، وَقَطَعَ يَدَهُ بِقَدَرِ اللَّهِ وَبِشْرَعِ اللَّهِ، لَكِنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَدَلَ عَنْ ذِكْرِ الشَّرْعِ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُجَاجَهُ بِحُجَّتِهِ الَّتِي احْتَجَّ بِهَا.

فَالْمُهْمُ: أَنَّ الْجَهْمِيَّةَ وَالْمُعْتَزَلَةَ فِي بَابِ الْقَدَرِ عَلَى طَرَفَيْ نَقِيضٍ كَمَا هُمْ فِي أَسْمَاءِ الْإِيمَانِ وَالذِّينِ، لَكِنَّهُمْ فِي بَابِ الصِّفَاتِ سَوَاءٌ، إِلَّا أَنَّ الْجَهْمِيَّةَ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - قَدْ يَغْلُونَ أَكْثَرَ مِنْ غُلُوِّ الْمُعْتَزَلَةِ.

[١] «وَالْأَشْعَرِيَّةُ» الَّذِينَ يَتَسَبُّونَ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَلَيْسُوا مِنْ أَتْبَاعِهِ فِي الْوَاقِعِ؛ لِأَنَّ أَبَا الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ صَرَّحَ فِي آخِرِ كُتُبِهِ أَنَّهُ عَلَى مَذْهَبِ

الإمام أحمد بن حنبل، وأنه مُثِبَّتْ لصفاتِ الله عزَّ وجلَّ، وأنكرَ على المعتزلة والمعطلة، وهذا رُجُوعٌ مِنْهُ عَنْ مَذْهَبِهِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ كَانَ أَرْبَعِينَ سَنَةً مِنْ عُمُرِهِ عَلَى مَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ يُنَاضِلُ عَنْهُ، وَيُدَافِعُ، وَيُقَرِّرُهُ، وَيُثَبِّتُهُ، ثُمَّ كَانَ لَهُ فِتْرَةٌ انْتِقَالٍ مِنْ هَذَا الْمَذْهَبِ إِلَى مَذْهَبٍ وَسَطٍ بَيْنَ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَبَيْنَ مَذْهَبِ الْمُعْطَلَةِ، ثُمَّ اسْتَقَرَّ أَمْرُهُ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

فَلَهُ رَحْمَةُ اللَّهِ ثَلَاثُ مَرَاجِلَ، أَمَّا أَتْبَاعُهُ الَّذِينَ يَدْعُونَ أَنَّهُمْ أَتْبَاعُهُ فَكَانُوا عَلَى مَذْهَبِ الْوَسْطِ وَصَارُوا يَقُولُونَ: هَذَا مَذْهَبُ الْأَشْعَرِيِّ، وَنَحْنُ عَلَيْهِ. وَلَكِنَّهُمْ فِي الْوَاقِعِ مُتَسَبِّبُونَ لَا مُتَّبِعُونَ، وَالْأَشْعَرِيَّةُ مُعْطَلَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ شَارَكُوا الْجَهْمِيَّةَ وَالْمُعْتَزَلَةَ فِي بَعْضِ بَاطِلِهِمْ، لَا فِي كُلِّ بَاطِلِهِمْ، فَأَنكَرُوا كَثِيرًا مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ، بَلْ أَنكَرُوا أَكْثَرَ صِفَاتِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُثَبِّتُوا مِنَ الصِّفَاتِ إِلَّا سَبْعَ صِفَاتٍ فَقَطْ عَلَى الْمَشْهُورِ عِنْدَهُمْ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ قَالُوا: يَجِبُ أَنْ نَسْلُكَ فِيهِ أَحَدَ طَرِيقَيْنِ: إِمَّا التَّأْوِيلَ، أَوْ التَّفْوِيضَ. حَتَّى قَالُوا:

وَكُلُّ نَصٍّ أَوْ هَمَّ التَّشْبِيهِهَا أَوَّلُهُ أَوْ فَوْضَ وَرُمْ تَنْزِيهَا

وَعِنْدَهُمْ أَنَّ كُلَّ نَصٍّ جَاءَ بِإِثْبَاتِ الصِّفَاتِ فَهُوَ مُوَهِّمٌ لِلتَّشْبِيهِ إِلَّا مَا اسْتُثْنِيَ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي أَثَبَّتُوهَا، فَيَكُونُ فِيهِمْ نَصِيبٌ مِنْ طَرِيقِ الْمُعْتَزَلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ، وَيَصِحُّ أَنْ نُعَبِّرَ عَنْ طَرِيقَتِهِمْ بِأَنَّهَا طَرِيقَةُ تَعْطِيلٍ، فَمَثَلًا:

وَإِذَا قِيلَ لَهُ: أَثَبَّتَ رَحْمَةَ اللَّهِ. قَالَ: لَا، وَأَقُولُ: الْمُرَادُ بِالرَّحْمَةِ إِرَادَةُ الْإِحْسَانِ، أَوِ الْإِحْسَانُ نَفْسُهُ. وَبِهَذَا عَطَّلَ الرَّحْمَةَ.

وَإِذَا قِيلَ لَهُ: أَثْبِتِ الْوَجْهَ. قَالَ: لَا، وَالْمُرَادُ بِالْوَجْهِ الثَّوَابُ ﴿وَبَقِيَ وَجْهَ رَبِّكَ﴾^(١) أَي: ثَوَابُهُ، أَمَّا أَنَّهُ وَجْهٌ حَقِيقِيٌّ فَلَيْسَ لَهُ وَجْهٌ.

وَإِذَا قِيلَ لَهُ: أَثْبِتِ الْقَدَمَ أَوِ الرَّجْلَ. قَالَ: لَا، وَإِثْبَاتُهَا حَرَامٌ وَكُفْرٌ.

فَإِذَا قِيلَ لَهُ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَثْبَتَ هَذَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا، وَهِيَ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ عَلَيْهَا قَدَمَهُ أَوْ فِيهَا رِجْلَهُ»^(٢) فَقَالَ: أَنْتَ لَا تَعْرِفُ؛ لِأَنَّ مَعْنَى (الْقَدَمَ) فَعَلَ بِمَعْنَى: مَفْعُولٍ؛ وَعَلَيْهِ فَ(قَدَمَهُ) أَي: مُقَدَّمَهُ أَي مَنْ يَقْدُمُهُمْ إِلَى النَّارِ، مَعَ أَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ قَدَمٌ نَاسًا، لَكِنْ لَمَّا قَالَتْ النَّارُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ وَضَعَ هُوَ لَا، وَأَمَّا مَعْنَى (الرَّجْلَ) فَلَيْسَتْ هِيَ الرَّجْلُ الْمَعْرُوفَةُ وَأَنْتَ عَيِّي لَا تَعْرِفُ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ، وَلَا تُنْزِعُ اللَّهَ تَعَالَى حَتَّى أَثْبَتَ لَهُ رِجْلًا حَقِيقِيًّا، أَمَّا سَمِعْتَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ فِي أَيُّوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَ إِلَيْهِ رَجُلَ جَرَادٍ»^(٣)، وَعَلَى هَذَا «فِيضَعُ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا رِجْلَهُ» أَي: الطَّائِفَةُ الَّتِي يُلْقِيهِمْ فِيهَا؛ لِأَنَّ «الرَّجْلَ» تَأْتِي بِمَعْنَى: الطَّائِفَةُ!!.

فَالرَّسُولُ ﷺ عَلَى رَأْيِهِمْ أَذْلَى إِلَيْنَا بِكَلَامٍ لَا يُرِيدُ مِنَّا أَنْ نَفْهَمَ ظَاهِرَهُ، بَلْ يُرِيدُ مِنَّا أَنْ نَفْهَمَ مَعَانِي أُخْرَى نَسْتَخْرِجُهَا بِعُقُولِنَا، لَمَّا ذَا لَمْ يَقُلِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأيمان والنذور، باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته، رقم (٦٦٦١)، ومسلم: كتاب الجنة، باب النار يدخلها الجبارون، رقم (٢٨٤٨)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٣]، رقم (٣٣٩١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، في خبر أيوب عَلَيْهِ السَّلَامُ.

يَضَعُ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا مَنْ يَقْدُمُهُمْ إِلَى النَّارِ؟ وَلِمَاذَا لَمْ يَقُلْ: يَضَعُ فِيهَا طَائِفَةً جَدِيدَةً إِلَى النَّارِ؟ لِمَاذَا يَأْتِي بِهِذِهِ الْعِبَارَاتِ الْمُوهِمَةِ؟ قَالُوا: لِكَيْ يَمْتَحِنَ عُقُولَ النَّاسِ، وَلِكَيْ يَتَعَبُوا فِي الْوُصُولِ إِلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ؛ لِأَجْلِ أَنْ يُقَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ الذَّكِيِّ الَّذِي وَصَلَ إِلَى مُرَادِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، هَذَا مِنْ جِهَةٍ.

وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى لِأَجْلِ إِذَا تَعَبَ الْإِنْسَانُ فِي الْوُصُولِ إِلَى الْمَعْنَى يَزِدَادُ أَجْرًا مِثْلَ لَوْ أَلْفَتْ كِتَابًا وَاضِحًا جِدًّا بِمُجَرَّدِ مَا يَقْرُؤُهُ الْإِنْسَانُ يَعْرِفُهُ، وَأَلْفَتْ كِتَابًا مُعَقَّدًا كُلَّ كَلِمَةٍ فِيهِ يُرَادُ بِهَا خِلَافٌ ظَاهِرُهَا، ثُمَّ تَذَهَبُ تَبَحُّثٌ فِي مَرَاجِعِ اللُّغَةِ وَقَوَامِيسِهَا لَعَلَّكَ تَصِلُ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى، أَتَيْهَا أَشَقُّ فِي الْوُصُولِ إِلَى الْمَعْنَى؟

الْجَوَابُ: الثَّانِي، هُمْ يَقُولُونَ: هَكَذَا أَرَادَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، لِكَيْ يَتَعَبَ النَّاسُ فِي الْوُصُولِ إِلَى الْمُرَادِ، فَيَزِدَادُوا بِذَلِكَ أَجْرًا، أَقُولُ: إِنَّ هَذَا مَا يَقُولُونَهُ، وَلَكِنَّهُمْ لَا يَأْتُونَ بِهِ كَمَا يَأْتِي بِهِ الْعَامَّةُ، يَأْتُونَ فِيهِ بِأَسَالِيبَ غَرِيبَةٍ طَوِيلَةٍ مُزْخَرَفَةٍ مُنَمَّقَةٍ إِذَا سَمِعَهَا الْإِنْسَانُ قَالَ: إِنَّ هَذَا هُوَ الْحَقُّ، وَلَا أَتَعَدَّاهُ. وَقَدْ سَبَقَ لَنَا هَذَا، لَكِنَّهُمْ كَمَا قِيلَ فِيهِمْ:

حُبَجَّ تَهَافَتْ كَالزَّجَاجِ تَخَالُهَا حَقًّا وَكُلُّ كَاسِرٍ مَكْسُورٌ

كُلُّهَا لَيْسَ فِيهَا خَيْرٌ، كُلُّهَا قُسُورٌ، لَيْسَ لَهَا لُبٌّ إِلَّا لُبًّا وَاحِدًا، وَهُوَ مُخَالَفَةُ طَرِيقِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَمَا أَسْوَأُهُ مِنْ لُبٍّ! وَمَا أَفْسَدُهُ مِنْ هَدَفٍ! وَلَكِنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ وَقَعُوا فِي شَرِكِ هَذَا التَّعْطِيلِ مِنْهُمْ أَنَاسٌ نَشْهَدُ لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَإِرَادَةِ الْحَقِّ، وَلَكِنَّهُمْ حُرِمُوا الْوُصُولَ إِلَيْهِ لِسَبَبٍ مَا عِنْدَهُمْ مِنَ الشُّبُهَاتِ. فَهَلْ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّا

وَنَحْوَهُمْ^[١].

نَكَرَهُ هَؤُلَاءِ؟ وَنَجْعَلُهُم مَّنَاطًا لِلسَّبِّ وَالْقَذْحِ فِيهِمْ؟

الجواب: لا، إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُخْلِصِينَ الْمُحَقِّقِينَ مَنْ وَقَعُوا فِي شَرِكِ هَذَا التَّعْطِيلِ فَإِنَّ مَوْقِفَنَا نَحْوَهُمْ أَنْ نَسْأَلَ اللَّهَ هَهُمُ الْعَفْوَ وَالْمَغْفِرَةَ عَلَى مَا أَخْطَأُوا فِي إِصَابَةِ الصَّوَابِ، وَأَنْ نَعْذِرَهُمْ، فَيَكُونُ طَرِيقُهُمْ مِنَ الْعُذْرِ الْمَقْبُولِ، لَا مِنَ السَّعْيِ الْمَشْكُورِ.

وَهَلْ يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَسْتَدِلَّ بِأَقْوَالِهِمْ أَوْ أَنْ نَحْتَجَّ بِأَقْوَالِهِمْ عَلَى طَرِيقِ السَّلَفِ؟

الجواب: لا أبداً، لكن إِذَا كَانَ هُنَاكَ أَقْوَالٌ، ثُمَّ كَانَ لِهَذَا الْقَوْلِ قَائِلٌ آخَرُ فَقُلْتُ: هَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ، وَهُوَ اخْتِيَارُ فُلَانٍ وَفُلَانٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَا أَذْكَرُهُمْ لَا لِأَجْلِ أَنْ أَحْتَجَّ بِأَقْوَالِهِمْ، وَلَكِنْ لِأَعْتَمِدَ بِهَا وَأَتَقَوَّى بِهَا فَقَطْ؛ وَلَأُبَيِّنَ أَنِّي لَمْ أَنْفِرِدْ بِهَذَا الْقَوْلِ؛ لَأَنَّ الْإِنْفِرَادَ عَنِ الْجَمَاعَةِ شُدُودٌ «عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ، فَإِنَّ يَدَ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ، وَمَنْ شَدَّ شَدَّ فِي النَّارِ».

فَالْحَاصِلُ أَنِّي أَقُولُ: إِنَّ الْأَشْعَرِيَّةَ لَا شَكَّ أَنَّ فِيهِمْ عُلَمَاءَ أَجَلَّةَ حِفْظُوا الدِّينَ، وَدَافَعُوا عَنْهُ، وَنَفَعَ اللَّهُ بِهِمْ نَفْعًا عَظِيمًا، لَكِنَّهُمْ لَمْ يُوقِفُوا لِلصَّوَابِ فِي هَذَا الْبَابِ، فَمَوْقِفُنَا نَحْوَهُمْ أَنْ نَسْأَلَ اللَّهَ هَهُمُ الْعَفْوَ وَالْمَغْفِرَةَ عَمَّا قَالُوهُ بِمَا خَالَفُوا فِيهِ غَيْرَهُمْ «مِنَ السَّلَفِ»، وَنَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّهُمْ مَا خَالَفُوا طَرِيقَةَ السَّلَفِ عَنْ شَهْوَةٍ وَإِرَادَةٍ سَيِّئَةٍ، وَلَكِنْ عَنْ شُبْهَةٍ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يُعْذَرُ إِذَا خَالَفَ الصَّوَابَ لِشُبْهَةٍ عَرَضَتْ لَهُ.

[١] قَوْلُهُ: «وَنَحْوُهُمْ» مِثْلُ الْمَائِثِيَّةِ وَالْكَلَابِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ يَمْنُ يُعْطَلُونَ بَعْضُ الصِّفَاتِ الَّتِي وَصَفَ اللَّهُ بِهَا نَفْسَهُ، وَقَدْ كَثُرَ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي هَذَا الْبَابِ حَتَّى

والممثل: هُوَ مَنْ أَثَبَّتَ الصِّفَاتِ لِلَّهِ مُثَلًّا لَهُ بِخَلْقِهِ كَمُتَقَدِّمِي الرَّافِضَةِ وَنَحْوِهِمْ^(١).

الَّذِينَ يَنْتَسِبُونَ إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْهُمْ أَشَاعِرَةٌ، وَمِنْهُمْ أَنْاسٌ مُتَذَبذِبُونَ بَيْنَ الْأَشَاعِرَةِ وَبَيْنَ مَذْهَبِ السَّلَفِ، لَكِنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ - وَاللهِ الْحَمْدُ - وَاضِحٌ.

[١] الرَّافِضَةُ: هُمُ الَّذِينَ يَدَّعُونَ أَنَّهُمْ شِيعَةُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَآلِ الْبَيْتِ، وَهَؤُلَاءِ مَذْهَبُهُمْ مَعْرُوفٌ، وَهُمْ أَقْسَامٌ وَفِرْقٌ، مِنْهُمْ مَنْ بَلَغَ الْكُفْرَ، وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ، فَهَؤُلَاءِ الرَّافِضَةُ كَانَتْ مُتَقَدِّمُوهُمْ يَقُولُونَ بِالْتَّمِثِيلِ، فَكَانُوا يُمَثِّلُونَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ؛ لِأَنَّهُمْ عَلَّوْا فِي الْإِثْبَاتِ، وَقَالُوا: اللَّهُ يَدُّ، وَنَحْنُ لَا نَعْقِلُ يَدًا إِلَّا مَا نُشَاهِدُ، يَعْنِي: كَيْدَ الْمَخْلُوقِ، فِيهَا أَظَافِرٌ، وَلَحْمٌ، وَجِلْدٌ، وَعَظْمٌ، وَعَصَبٌ، وَقَالُوا: اللَّهُ وَجْهٌ، وَنَحْنُ لَا نَعْقِلُ وَجْهًا إِلَّا مَا نُشَاهِدُ وَهَكَذَا، وَيَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى صُورَةِ شَابٍّ أَمْرَدٍ، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُونَ عَلَّوْا كَبِيرًا، وَأَنَّهُ يَنْزِلُ إِلَى الْأَرْضِ، وَيَفْعَلُ وَيَفْعَلُ؛ وَهَذَا يَزْعُمُونَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْزِلُ يَوْمَ عَرَفَةَ مَعَ النَّاسِ عَلَى صُورَةِ شَابٍّ مِنْ أَحْسَنِ الشَّبَابِ، وَشَعْرُهُ حَسَنٌ، وَثِيَابُهُ حَسَنَةٌ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ - نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ -.

حَتَّى إِنَّ بَعْضَ خُطْبَائِهِمْ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ اسْأَلُونِي عَنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى أُخْبِرَكُمْ بِهِ، وَأَعْفُونِي مِنَ الْفَرْجِ وَاللَّحْيَةِ - وَهَذَا مِنْ وَرَعِهِ بِزَعَمِهِ! - فَالْفَرْجُ وَاللَّحْيَةُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ عِلْمٌ بِهِمَا، وَأَمَّا غَيْرُهُمَا فَيَعْرِفُ، فَيَطْلُبُ أَنْ يَسْأَلُوهُ، فَيَعْرِفُ أَنَّ اللَّهَ بَطْنًا وَصَدْرًا وَسُرَّةً!! وَكُلُّ مَا يَتَّصِفُ بِهِ الْإِنْسَانُ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - فَيَصِلُ بِهِمُ الضَّلَالُ إِلَى هَذَا الْحَالِ.

وَقَوْلُهُ: «كَمُتَقَدِّمِي الرَّافِضَةِ»: فَمُتَقَدِّمُو الرَّافِضَةِ يُثَبِّتُونَ الصِّفَاتِ عَلَى وَجْهِ التَّمْثِيلِ، وَمُتَأَخَّرُوهُمْ يُنْكِرُونَ الصِّفَاتِ، فَيَذْهَبُونَ مَذْهَبَ الْمُعْتَزِلَةِ، فَهَشَامُ بْنُ الْحَكَمِ

مِنْ زُعَمَائِهِمْ وَأَيْمَتِهِمْ وَمُتَقَدِّمِيهِمْ كَانَ يُثَبِّتُ الصِّفَاتِ مَعَ التَّمْثِيلِ.

لَكِنْ بَعْدَ ذَلِكَ رَأَوْا أَنَّ هَذَا كَلَامٌ لَا يُعْقَلُ، فَصَارُوا عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ التَّعْطِيلِ
-مَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ- وَسَيَأْتِي الرَّدُّ عَلَيْهِمْ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- فِيمَا بَعْدُ.

وَسُمُّوا الرَّافِضَةَ بِهَذَا الْاسْمِ؛ لِأَنَّهُمْ رَفَضُوا زَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ، فَرِيدُ بْنُ
عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ آلِ الْبَيْتِ وَمِنْ أَيْمَتِهِمْ، فَسَأَلُوهُ يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ
عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ يُرِيدُونَ مِنْهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُمَا مِنْ أَيْمَةِ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ -أَعُوذُ
بِاللَّهِ-؛ لِأَنَّ الرَّافِضَةَ يَرَوْنَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ مِنْ أَيْمَةِ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ وَمِنَ الْمُنَافِقِينَ
-نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ-.

وَإِذَا كَانَ هَذَا وَصَفُهُمْ لِقِمَّةِ الصَّحَابَةِ وَهَذِهِ الْأُمَّةُ، فَمَا بَالُكَ بِمَنْ دُونَهُمْ؟!
وَإِنْ كَانُوا يَتَسَتَّرُونَ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ، لَكِنْ نَقُولُ: إِذَا كَانَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ قَدْ وَصَفَ
زُعَمَاءَ الْأُمَّةِ بِهَذَا الْوَصْفِ فَمَاذَا تَكُونُ الْأُمَّةُ بَعْدَ ذَلِكَ؟! نَقُولُ: أَدْنَى شَيْءٍ أَنْ تَكُونَ
مِثْلَهُمْ.

فَلَمَّا سَأَلُوهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَهُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يَقُولَ: إِنََّّهُمَا مِنْ أَيْمَةِ الضَّلَالِ
وَالْكُفْرِ أَتَنَى عَلَيْهِمَا رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَالَ: هُمَا وَزِيرَا جَدِّي. وَيَعْنِي بِجَدِّهِ: الرَّسُولَ ﷺ،
وَهَذَا أَمْرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ حَتَّى بَيْنَ الصَّحَابَةِ أَنَّ أَحَصَّ النَّاسِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبُو بَكْرٍ
وَعُمَرُ؛ وَهَذَا كَانَ كَثِيرًا مَا يَقُولُ: جِئْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَذَهَبْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ
وَعُمَرُ^(١).

(١) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم (٣٦٨٥)،

فَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ دَائِمًا عَلَى لِسَانِ الرَّسُولِ ﷺ، ودَائِمًا يُشَارِكَانِهِ فِي أَفْعَالِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَدْ جَمَعَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى مَعَهُ حَتَّى فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ وَهِيَ الْقُبُورُ، فَلَا يُوجَدُ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ قَبْرُهُ إِلَى جَنْبِ قَبْرِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ - وَسُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ - كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَدْ أَعَدَّتِ الْمَكَانَ لِنَفْسِهَا تُرِيدُ أَنْ تُدْفَنَ بِجَنْبِ زَوْجِهَا وَأَبِيهَا، وَلَكِنْ لَمَّا طَعِنَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعَثَ إِلَيْهَا يَسْتَأْذِنُهَا فِي أَنْ يُدْفَنَ مَعَ صَاحِبِيهِ^(١)، فَذَهَبَ الرَّسُولُ وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَتَرَقَّبُهُ بِكُلِّ شَوْقٍ، وَكَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تُجِلُّ عُمَرَ، وَهُوَ أَهْلٌ لِأَنْ يُجِلَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَمَّا قَالَ لَهَا الرَّسُولُ مَا قَالَ عُمَرُ قَالَتْ: نَعَمْ آذَنْ لَه. وَهِيَ قَدْ أَعَدَّتْهُ لِنَفْسِهَا، لَكِنْ أَثَرَتْهُ لِأَمْرِ قَدَرَهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ؛ لِأَجْلِ أَنْ يَكُونَ الْوَزِيرُ الثَّانِي إِلَى جَنْبِ الْوَزِيرِ الْأَوَّلِ، فَرَجَعَ الرَّسُولُ فَبَشَّرَ عُمَرَ بِأَنْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَدْ آذَنْتْ، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ.

فَكَانَ هَذَا مِنْ أَهَمِّ الْأَشْيَاءِ عِنْدَهُ، وَهُوَ مَعَ هَذَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْصَى بِأَنَّهُ إِذَا مَاتَ يُحْمَلُ إِلَى الْمَكَانِ، وَلَا يُدْفَنُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرَّةً أُخْرَى، فَإِنْ آذَنْتْ وَإِلَّا فَرُدُّوْنِي مَعَ أَصْحَابِي فِي الْبَقِيعِ، خَافَ أَنَّهَا آذَنْتْ فِي حَيَاتِهِ حَيَاءً وَخَجَلًا، أَوْ أَنَّهَا آذَنْتْ ثُمَّ بَدَا لَهَا أَنْ لَا تَأْذَنَ، كَمَا يُوجَدُ مِنَ النَّاسِ؛ يَتَقَدَّمُ الْإِنْسَانُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا فَكَّرَ أَمْسَكَ.

= ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل عمر رضي الله تعالى عنه، رقم (٢٣٨٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قصة البيعة، رقم (٣٧٠٠)، عن عمرو بن ميمون.

فَلَمَّا حُمِلَ اسْتَأْذَنُوا مِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرَّةً ثَانِيَةً أَنْ يُدْفَنَ فَأَذِنَتْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا،
وَجَزَاهَا اللَّهُ عَنَّا وَعَنْ عُمَرَ خَيْرًا، وَدُفِنَ مَعَ صَاحِبِيهِ.

فَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَجَحَهُ قَالَ: هُمَا وَزِيرَا جَدِّي. وَأَثْنَى عَلَيْهِمَا خَيْرًا، فَمَاذَا
فَعَلَ الرَّافِضَةُ؟ الْجَوَابُ: رَفَضُوهُ وَتَرَكَوْهُ، وَقَالُوا: هَذَا لَا يَصْلُحُ؛ لِأَنَّهُمْ يُرِيدُونَ
مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُمَا مِنْ أُمَّةِ الضَّلَالِ وَالْكُفْرِ.

وَلَيْسَ مِنْ أُمَّةِ أَهْلِ الْبَيْتِ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- مَنْ يَصِفُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ بِهَذَا
الْوَصْفِ أَبَدًا، بَلْ هُمَا مَحَلُّ الثَّنَاءِ وَالتَّعْظِيمِ وَالْإِجْلَالِ، كَمَا أَنَّ هَذَا وَاجِبُ كُلِّ
إِنْسَانٍ أَنْ يُؤْمِنَ أَنَّ أَفْضَلَ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ.

وَالْعَجَبُ كُلُّ الْعَجَبِ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمَا أَنْصَفَهُ مِنْ قَائِلٍ!
وَمَا أَعَدَلَهُ مِنْ حَاكِمٍ فِيمَا حَكَمَ بِهِ! بِالنِّسْبَةِ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانَ يَقُولُ وَيُعْلِنُ عَلَى
مِنْبَرِ الْكُوفَةِ أَنَّ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، وَأَحْيَانًا يَذْكُرُ عُثْمَانَ،
وَأَحْيَانًا لَا يَذْكُرُهُ^(١).

انْظُرْ لِلْإِنْصَافِ وَالْعَدْلِ! ثُمَّ تَأْتِي الرَّافِضَةُ وَيَقُولُونَ: أَبَدًا عَلِيٌّ أَفْضَلُ الصَّحَابَةِ،
أَحَقُّ النَّاسِ بِالْخِلَافَةِ، وَهَذَانِ الرَّجُلَانِ قَدْ ظَلَمَاهُ وَأَخَذَا الْحَقَّ. ثُمَّ تَأْتِي بَعْضُ
الطَّوَائِفِ وَتَقُولُ: أَبُو بَكْرٍ ظَالِمٌ، وَعُثْمَانُ ظَالِمٌ، وَعَلِيٌّ ظَالِمٌ. وَكَوْنُ عَلِيٍّ ظَالِمًا؛
لِأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ بِحَقِّهِ، لَمَّا ذَا لَمْ يُقَاتِلْ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ حَتَّى يَأْخُذَ الْخِلَافَةَ؟ فَهُوَ لِذَلِكَ
ظَالِمٌ، فَكَانَ كُلُّ الْأَرْبَعَةِ ظَلَمَةً، انْظُرْ لِلْعُدْوَانِ عَلَى أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَخُلَفَائِهِمْ،

(١) أخرجه الإمام أحمد (١/١٠٦).

وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ أَنَّ كُلَّ مُعْطَلٍ مُمَثَّلٌ، وَكُلُّ مُمَثَّلٍ مُعْطَلٌ؛ أَمَّا الْمُعْطَلُ فَتَعْطِيلُهُ ظَاهِرٌ. وَأَمَّا تَمَثُّلُهُ فَوَجْهُهُ: أَنَّهُ إِنَّمَا عَطَّلَ؛ لِأَنَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ إِبْثَاتَ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ، فَأَخَذَ يَنْفِي الصِّفَاتِ فِرَارًا مِنْ ذَلِكَ، فَمَثَّلَ أَوَّلًا، وَعَطَّلَ ثَانِيًا^(١).

وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ شَيْءٌ وَرَاءَ ذَلِكَ، فَلَيْسَ الْمَقْصُودُ أَنْ نَطْعَنَ فِي الْأَشْخَاصِ، قَدْ يَكُونُ هَذَا الشَّخْصُ لَا يَتَأَثَّرُ إِذَا طَعَنَّا بِهِ مِنْ نَاحِيَةِ شَخْصِيَّةٍ، لَكِنَّ الْمَقْصُودَ الطَّعْنَ فِي سَلَفِ الْأُمَّةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -مَا مَعْنَاهُ- قَالَ: إِنَّ مَنْ طَعَنَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ فَقَدْ أَزْرَى بِالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ^(٢)، أَيْ: قَدَحَ بِكُلِّ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ؛ لِأَنَّ الَّذِي جَعَلَ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَلِيفَةً وَبَايَعُوهُ عَلَى ذَلِكَ هُمُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ.

وَتَمَّتِ الْبَيْعَةُ لَهُ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ هُنَاكَ نُصُوصٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْخَلِيفَةُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ، حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ قَوْلًا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَرَحَّزَ أَبَدًا قَالَ: «يَأْبَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ»^(٣) فَهَلْ بَعْدَ هَذَا مِنْ نَصٍّ؟ وَلِهَذَا ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثَبَتَتْ بِالنَّصِّ الصَّرِيحِ، لَا بِالِإِيمَاءِ وَالتَّمْلِيحِ.

[١] فَإِذَا قِيلَ: كَيْفَ تَقُولُ بِأَنَّهُ مُمَثَّلٌ مَعَ أَنَّ الْمُعْطَلَ لَمْ يُعْطَلْ إِلَّا فِرَارًا مِنَ التَّمَثُّلِ؟ وَإِذَا قِيلَ: كَيْفَ تَقُولُ بِأَنَّهُ مُعْطَلٌ مَعَ أَنَّ الْمُمَثَّلَ يُثْبِتُ الصِّفَاتِ، وَيَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّ اللَّهَ وَجْهًا وَيَدًا وَعَيْنًا وَقَدَمًا، لَكِنَّهَا مِثْلُ مَا لِلْمَخْلُوقِينَ؟!

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط رقم (٨٣٢)، واللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة رقم (٢٦١٠).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم (٢٣٨٧)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَأَمَّا الْمُمَثِّلُ فَمُمَثِّلُهُ ظَاهِرٌ، وَأَمَّا تَعْطِيلُهُ فَمِنْ وَجْهِ ثَلَاثَةٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ عَطَّلَ نَفْسَ النَّصِّ الَّذِي أَثْبَتَ بِهِ الصِّفَةَ حَيْثُ صَرَفَهُ عَنْ مُقْتَضَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، فَإِنَّ النَّصَّ دَالٌّ عَلَى إِبْطَالِ صِفَةِ تَلِيقٍ بِاللَّهِ لَا عَلَى مُشَابَهَةِ اللَّهِ لِخَلْقِهِ^[١].

وَأَمَّا تَمَثُّلُهُ فَوَجْهُهُ: أَنَّهُ إِنَّمَا عَطَّلَ؛ لِأَنَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ إِبْطَالَ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ، فَأَخَذَ يَنْفِي الصِّفَاتِ فِرَارًا مِنْ ذَلِكَ، فَمَثَّلَ أَوَّلًا، وَعَطَّلَ ثَانِيًا.

الْمُهْمُّ أَنَّهُ فِي أَوَّلِ وَهْلَةٍ تَقُولُ: إِنَّ هَذَا تَنَاقُضٌ، إِذْ كَيْفَ يَكُونُ الْمُعْطَلُّ مُمَثِّلًا؟ وَكَيْفَ يَكُونُ الْمُمَثِّلُ مُعْطَلًّا؟ فَقَالَ: «أَمَّا الْمُعْطَلُّ فَتَعْطِيلُهُ ظَاهِرٌ» لِأَنَّهُ يُنْكَرُ فَيَقُولُ: لَيْسَ لِلَّهِ وَجْهٌ وَلَا يَدٌ وَلَا سَمْعٌ وَلَا بَصَرٌ وَلَا عِلْمٌ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الصِّفَاتِ.

فُلْنَا لِلْمُعْطَلِّ: لِمَاذَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ يَدٌ؟ قَالَ: لِأَنِّي لَوْ أَثْبَتُ لِلَّهِ يَدًا لَمَثَّلْتُهُ بِخَلْقِهِ، فَهُوَ قَدْ بَنَى تَعْطِيلَهُ عَلَى تَمَثُّلٍ، فَمَثَّلَ أَوَّلًا، وَعَطَّلَ ثَانِيًا، هَذَا مِنْ وَجْهِ، وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ لَمْ نَذْكُرْهُ، لَكِنَّهُ وَاضِحٌ، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا عَطَّلَ اللَّهُ مِنْ صِفَاتِهِ فَقَدْ مَثَّلَهُ بِمَا هُوَ نَاقِصٌ، فَإِذَا قَالَ: لَيْسَ لِلَّهِ يَدٌ. مَثَّلَهُ بِمَنْ لَا يَدَ لَهُ، وَإِذَا قَالَ: لَيْسَ لِلَّهِ وَجْهٌ. مَثَّلَهُ بِمَنْ لَا وَجْهَ لَهُ، وَهَكَذَا فَهُوَ لَوْ قَالَ: أَنَا أَقْفُ مَوْقِفًا سَلْبِيًّا لَا أَثْبِتُ وَلَا أَنْفِي. لَكَانَ الْأَمْرُ أَهْوَنَ.

[١] قوله: «مُشَابَهَةٌ» الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: (مماثلة)، وسبق بيان ذلك.

فَالْمُمَثِّلُ لِمَا قَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلَّهِ تَعَالَى يَدَيْنِ مِثْلَ أَيْدِي الْمَخْلُوقِ. فَقَدْ عَطَّلَ النَّصَّ، وَلَمْ يَقُلْ بِمَذْلُولِهِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّ النُّصُوصَ الْوَارِدَةَ فِي إِبْطَالِ الصِّفَاتِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى صِفَاتٍ تَلِيقٍ بِهِ، وَلَا تُمَثِّلُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، فَإِذَا جَعَلَهَا دَالَّةً عَلَى صِفَاتٍ تُمَثِّلُ صِفَاتِ

الثاني: أَنَّهُ إِذَا مَثَّلَ اللَّهُ بِخَلْقِهِ فَقَدْ عَطَّلَ كُلَّ نَصٍّ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ مُشَابَهَتِهِ لَخَلْقِهِ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]^[١].

الثالث: أَنَّهُ إِذَا مَثَّلَ اللَّهُ بِخَلْقِهِ فَقَدْ عَطَّلَهُ عَنْ كَمَالِهِ الْوَاجِبِ حَيْثُ شَبَّهَ الرَّبَّ الْكَامِلَ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ بِالْمَخْلُوقِ النَّاْقِصِ^[٢].

الْمَخْلُوقِينَ فَقَدْ عَطَّلَهَا عَنْ مَدْلُوهَا، وَمَنْ قَالَ: إِنَّ النُّصُوصَ الْوَارِدَةَ فِي الصِّفَاتِ تَدُلُّ عَلَى التَّمْثِيلِ فَقَدْ كَفَرَ؛ لِأَنَّهُ كَذَّبَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فَحِينَئِذٍ نَقُولُ: أَنْتَ عَطَلْتَ النَّصَّ عَنْ مَدْلُولِهِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّ النَّصَّ لَا يَدُلُّ عَلَى إثْبَاتِ الْمِثْلِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

[١] قوله: «مُشَابَهَتِهِ» الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: «مِمَّا لَتَهُ»، وَسَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ.

وَهَذَا وَاضِحٌ أَيْضًا، فَإِذَا مَثَّلَ اللَّهُ بِخَلْقِهِ فَقَدْ عَطَّلَ جَمِيعَ النُّصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَى نَفْيِ الْمِثَالَةِ؛ لِأَنَّ إِقْرَارَ النُّصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَى نَفْيِ الْمِثَالَةِ أَنْ تُقَرَّهَا عَلَى أَنَّهَا نَافِيَةٌ لِلْمِثَالَةِ.

فَإِذَا قُلْتُ: إِنَّ اللَّهَ مُمَاتِلٌ لَخَلْقِهِ. فَقَدْ عَطَلْتَ هَذَا النَّصَّ؛ لِأَنَّ النَّصَّ يَقُولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وَأَنْتَ تَقُولُ: بَلْ مِثْلُهُ. وَحِينَئِذٍ تَكُونُ مُعْطَلًا لِكُلِّ نَصٍّ دَلَّ عَلَى نَفْيِ الْمِثَالَةِ لِلَّهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

[٢] أَيُّ: مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ فَإِذَا مَثَّلَ اللَّهُ بِخَلْقِهِ فَقَدْ عَطَّلَهُ عَنْ كَمَالِهِ الْوَاجِبِ؛

لأنه مثل الكامل بالناقص، فيكون في ذلك تعطيل لكمال الكامل، ومعلوم أن تمثيل الكامل بالناقص يجعله ناقصاً، بل المقارنة بين الكامل والناقص لغير الإلزام يجعله ناقصاً قال الشاعر^(١):

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قيل إن السيف أمضى من العصا

لو أنك جئت تفتخر بسيفك وقلت: والله عندي سيفٌ حادٌ عظيمٌ بتار، أمضى من عصا فلان التي أغلظ من الدراع. فهذا عيبٌ في السيف بلا شك؛ لأنك إذا قلت هذا الكلام تصوّرت أن هذا السيف لا يقطع الحبل؛ لأنه ما دام أمضى من العصا، والعصا أضرب بها الحبل فلا تقطعه، إذن فمدلول البيت أن المقارنة بين الكامل والناقص تجعل الكامل ناقصاً، فكيف إذا سوي بينهما؟!

وقولنا: إن المقارنة بين الكامل والناقص تجعل الكامل ناقصاً إذا لم يكن على سبيل الإلزام، فإن كان على سبيل الإلزام فإنها لا تجعله ناقصاً، قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُثْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩]، فإن هذا لا يدل على أن الله تعالى مماثل لهذه الأضنام، لكن هذا من باب إلزام الخصم.

لو قال الممثل: أن الله سبحانه وتعالى خاطبنا بأن له يداً ووجهها، ونحن لا نعقل يداً ووجهها إلا مثل أيدينا وأوجوهنا. قلنا: ألسنت تقرأ قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]، فقوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾، فأنت تمشي على رجليك، والدجاجة

(١) غير منسوب، ومن ذكره ابن كثير في تفسيره (٤٢٦/٨).

.....

تَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ، وَرِجْلُكَ أَنْتَ لَيْسَتْ كَرِجْلِ الدَّجَاجَةِ، فَهَاتَانِ رِجْلَانِ مُخْتَلِفَتَانِ فِي الْقُرْآنِ، كَذَلِكَ أَيْضًا إِذَا قَالَ اللَّهُ: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ يَدَيَّ اللَّهِ مِثْلُ يَدَيْكَ، فَيَدُ الدَّجَاجَةِ تَلِيقُ بِهَا، وَيَدُ الْإِنْسَانِ تَلِيقُ بِهِ، وَيَدُ الْخَالِقِ تَلِيقُ بِهِ، وَيَدُ الْمَخْلُوقِ تَلِيقُ بِهِ، فَلَا يَلْزَمُ مِنَ التَّشَابُهِ فِي الْأَسْمِ أَنْ تَتَشَابَهَ الْحَقَائِقُ. فَهَذَا الْبَابُ مُهِمٌّ جِدًّا، وَهُوَ أَنْ نَقُولَ لِلْمُمَثِّلِينَ: أَنْتُمْ مُعْطَلُونَ. وَأَنْ نَقُولَ لِلْمُعْطَلِينَ: أَنْتُمْ مُمَثَّلُونَ.





البَابُ الثَّانِي والعِشْرُونَ

فِي تَحْذِيرِ السَّلَفِ عَنْ عِلْمِ الْكَلَامِ



عِلْمُ الْكَلَامِ هُوَ: مَا أَحَدَثَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي أَصُولِ الدِّينِ مِنْ إِبْتِاتِ الْعَقَائِدِ
بِالطَّرِيقِ الَّتِي ابْتَكَرُوهَا وَأَعْرَضُوا بِهَا عَمَّا جَاءَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ بِهِ^[١]، وَقَدْ تَنَوَّعَتْ
عِبَارَاتُ السَّلَفِ فِي التَّحْذِيرِ عَنِ الْكَلَامِ وَأَهْلِهِ لِمَا يُفْضِي إِلَيْهِ مِنَ الشُّبُهَاتِ
وَالشُّكُوكِ حَتَّى قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا يُفْلِحُ صَاحِبُ كَلَامٍ أَبَدًا»^[٢].....

[١] هَذَا تَعْرِيفُ عِلْمِ الْكَلَامِ فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ إِبْتِاتِ الْعَقَائِدِ بِالطَّرِيقِ الْكَلَامِيَّةِ
الْمَبْنِيَّةِ عَلَى الْجَدَلِ الَّذِي يُسَمُّونَهُ عَقْلًا؛ وَلِذَلِكَ سَمَّيْنَاهُ عِلْمَ الْكَلَامِ؛ لِكَثْرَةِ
كَلَامِهِمْ، فَتَجِدُ الْوَاحِدَ مِنْ عُلَمَائِهِمْ يَكْتُبُ لَهُ الصَّفْحَتَيْنِ أَوْ الثَّلَاثَ صَفْحَاتٍ عَلَى
مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَكُلُّهُ هَذَيَان.

وَلَمْ يَخْذُثْ عِلْمُ الْكَلَامِ إِلَّا بَعْدَ انْقِرَاضِ الصَّحَابَةِ، وَذَلِكَ لَمَّا دَخَلَ هَؤُلَاءِ
الَّذِينَ أَرْغَمَ بَعْضُهُمْ عَلَى الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ فَحَاوَلُوا أَنْ يُفْسِدُوا الْعَقَائِدَ، وَأَتَوْا
بِهَذِهِ الطَّرِيقِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى الْجَدَلِ وَالْخُصُومَةِ وَالنِّزَاعِ وَالتَّشْوِيشِ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَهُمْ
يَقُولُ: لَا تَصِحُّ عَقِيدَةُ الْإِنْسَانِ حَتَّى يَتَقَدَّمَهَا شَكٌّ، فَيَشْكُ أَوَّلًا، ثُمَّ يُحَاوِلُ أَنْ
يُزِيلَ ذَلِكَ الشَّكَّ، وَلَكِنْ يُقَالُ: مَنْ يَأْمَنُ عَلَى نَفْسِهِ إِذَا شَكَّ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الْيَقِينِ،
فَيُخْشَى أَنَّهُ إِذَا شَكَّ رَجَعَ إِلَى الْكُفْرِ، فَعَلَى كُلِّ حَالٍ كَلَامُهُمْ بَاطِلٌ مِنْ أَصْلِهِ.

[٢] فَصَاحِبُ الْكَلَامِ لَا يُفْلِحُ؛ لِأَنَّنَا إِذَا رَجَعْنَا إِلَى أَحْوَالِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَجَدْنَا

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «حُكْمِي فِي أَهْلِ الْكَلَامِ أَنْ يُضْرَبُوا بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، وَيُطَافَ بِهِمْ فِي الْعَشَائِرِ وَالْقَبَائِلِ، وَيُقَالَ: هَذَا جَزَاءُ مَنْ تَرَكَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَأَقْبَلَ عَلَى عِلْمِ الْكَلَامِ». اهـ^(١).

وَهُمْ مُسْتَحِقُّونَ لِمَا قَالَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ مِنْ وَجْهِ؛ لِيَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ وَيَرْتَدَّعَ غَيْرُهُمْ عَنِ اتِّبَاعِ مَذْهَبِهِمْ، وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَيْهِمْ مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَقَدْ اسْتَوْلَتْ عَلَيْهِمْ

أَنَّهُمْ فِي حَيْرَةٍ وَشَكٍّ وَقَلَقٍ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ مِنْهُمْ يَمُوتُ وَهُوَ شَاكٌّ فِي دِينِهِ، قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: أَكْثَرُ النَّاسِ شَكًّا عِنْدَ الْمَوْتِ أَهْلُ الْكَلَامِ. وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ عِنْدَ مَوْتِهِ: أَنَا أَمُوتُ عَلَى دِينِ الْعَجَائِزِ؛ لِأَنَّ دِينَ الْعَجَائِزِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفِطْرَةِ وَالتَّسْلِيمِ لِلنُّصُوصِ، فَالْعَجُوزُ لَا تَعْرِفُ أَنْ تُجَادِلَ، وَلَا أَنْ تَبْنِيَ عَقِيدَتَهَا عَلَى الْجَدَلِ، بَلْ تَقْرَأُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَتَأْخُذُ بِهِمَا، فَهُمْ يَتَمَنَّوْنَ أَنْ يَعُودُوا إِلَى دِينِ الْعَجَائِزِ، لَكِنَّهُ لَا يَحْصُلُ لَهُمْ لِمَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْفِتْنَةِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ أَيْضًا: مَنْ طَلَبَ عِلْمَ الْكَلَامِ تَرْتَدَّقُ، أَيْ: صَارَ زَنْدِيقًا، وَيَكْفِي مِثْلُ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ تَحْذِيرًا عَنْهُ.

[١] وَهُمْ مُسْتَحِقُّونَ لِهَذَا الْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُمْ أَفْسَدُوا الْعَقَائِدَ بِهَذَا الْكَلَامِ الَّذِي أَتَوْا بِهِ، وَهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ حَقَّقُوا الْعَقَائِدَ وَلَكِنَّهُمْ خَرَقُوا الْعَقَائِدَ فِي الْوَاقِعِ، وَقَوْلُهُ: «يُضْرَبُوا بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ» كَمَا ضُرِبَ شَارِبُ الْخَمْرِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ^(١)، زِيَادَةٌ عَلَى ذَلِكَ: «يُطَافُ بِهِمْ فِي الْعَشَائِرِ وَالْقَبَائِلِ وَيُقَالَ: هَذَا جَزَاءُ مَنْ تَرَكَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَأَقْبَلَ عَلَى عِلْمِ الْكَلَامِ» وَذَلِكَ تَعْزِيزًا وَتَحْذِيرًا؛ تَعْزِيزًا لَهُمْ، وَتَحْذِيرًا لغيرِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ ارْتَكَبُوا أَمْرًا مُحَرَّمًا، حَيْثُ إِنَّهُمْ لَمْ يَأْخُذُوا بِعَقِيدَتِهِمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحدود، باب ما جاء في ضرب شارب الخمر، رقم (٦٧٧٣)، ومسلم: كتاب الحدود، باب حد الخمر، رقم (١٧٠٦)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الْحَيْرَةُ، وَاسْتَحَوْذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ، فَإِنَّا نَرْحَمُهُمْ وَنَرِقُّ لَهُمْ، وَنَحْمَدُ اللَّهَ الَّذِي عَافَانَا مِمَّا ابْتَلَاهُمْ بِهِ^[١].

فَلَمَّا فِيهِمْ نَظَرَانِ: نَظَرٌ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ: نُؤَدِّبُهُمْ وَنَمْنَعُهُمْ بِهِ مِنْ نَشْرِ مَذْهَبِهِمْ. وَنَظَرٌ مِنْ جِهَةِ الْقَدْرِ: نَرْحَمُهُمْ، وَنَسْأَلُ اللَّهَ لَهُمُ الْعَافِيَةَ، وَنَحْمَدُ اللَّهَ الَّذِي عَافَانَا مِنْ حَالِهِمْ^[٢].

[١] قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهُمْ مُسْتَحِقُّونَ لِمَا قَالَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ مِنْ وَجْهِ؛ لِيَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ وَيَرْتَدِعَ غَيْرُهُمْ عَنِ اتِّبَاعِ مَذْهَبِهِمْ، وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَيْهِمْ مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَقَدْ اسْتَوَلَتْ عَلَيْهِمُ الْحَيْرَةُ، وَاسْتَحَوْذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ، فَإِنَّا نَرْحَمُهُمْ وَنَرِقُّ لَهُمْ، وَنَحْمَدُ اللَّهَ الَّذِي عَافَانَا مِمَّا ابْتَلَاهُمْ بِهِ.

فَلَمَّا فِيهِمْ نَظَرَانِ: نَظَرٌ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ: نُؤَدِّبُهُمْ وَنَمْنَعُهُمْ بِهِ مِنْ نَشْرِ مَذْهَبِهِمْ. وَنَظَرٌ مِنْ جِهَةِ الْقَدْرِ: نَرْحَمُهُمْ، وَنَسْأَلُ اللَّهَ لَهُمُ الْعَافِيَةَ، وَنَحْمَدُ اللَّهَ الَّذِي عَافَانَا مِنْ حَالِهِمْ.

[٢] وَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّ هَؤُلَاءِ أُوتُوا فَهُومًا وَمَا أُوتُوا عُلُومًا، وَأُوتُوا ذِكَاءً وَمَا أُوتُوا زَكَاءً، وَأُوتُوا سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً» ﴿فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَرُهُمْ وَلَا أَفْعِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٦] قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الْفَتَاوى الْحَمَوِيَّة) - الْأَصْلُ - وَلَيْتَنِي نَقَلْتُهُ؛ لَأَنَّ فِيهِ فَائِدَةٌ عَظِيمَةٌ، فَهَؤُلَاءِ الْجَمَاعَةُ عِنْدَهُمْ ذِكَاءٌ، وَلَكِنْ مَا زَكِيَتْ نَفُوسُهُمْ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ -، وَعِنْدَهُمْ فَهْمٌ وَلَكِنْ مَا عِنْدَهُمْ عِلْمٌ؛ لِأَنَّهُمْ هُمْ أَقَلُّ النَّاسِ مَعْرِفَةً بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ حَتَّى هُمْ بِأَنْفُسِهِمْ مُقَرُّونَ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ،

وَأَكْثَرُ مَنْ يُخَافُ عَلَيْهِمُ الضَّلَالُ هُمْ الَّذِينَ دَخَلُوا فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، وَلَمْ يَصِلُوا إِلَى غَايَتِهِ.

ووجه ذلك: أَنَّ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ فَهُوَ فِي عَافِيَةٍ^[١]، وَمَنْ وَصَلَ إِلَى غَايَتِهِ فَقَدْ تَبَيَّنَ لَهُ فَسَادُهُ وَرَجَعَ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَمَا جَرَى لِبَعْضِ كِبَارِهِمْ^(١)، فَبَقِيَ الْخَطَرُ عَلَى مَنْ خَرَجَ عَنِ الصُّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ حَقِيقَةُ الْأَمْرِ^[٢].

وَأُوتُوا سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً ﴿فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾.

فَنَحْنُ إِذَا نَظَرْنَا إِلَيْهِمْ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ فَإِنَّا نُؤَدِّبُهُمْ، وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَيْهِمْ بِعَيْنِ الْقَدَرِ رَحْمَتُهُمْ وَرَقَّقْنَا عَلَيْهِمْ، وَلَكِنْ إِذَا اجْتَمَعَ عِنْدَنَا نَظْرَانِ؛ نَظَرُ الشَّرْعِ وَنَظَرُ الْقَدَرِ فَإِنَّا نُغَلِّبُ جَانِبَ الشَّرْعِ.

ولهذا لَوْ جِئَ إِلَيْنَا بِشَيْخٍ كَبِيرٍ مَرِيضٍ لَا يَعْمَلُ إِلَّا بِيَدِهِ الْيُمْنَى وَهُوَ سَارِقٌ فَإِنْ نَظَرْنَا إِلَيْهِ بِعَيْنِ الشَّرْعِ قُلْنَا: اقْطَعُوا يَدَهُ. وَإِنْ نَظَرْنَا إِلَيْهِ بِعَيْنِ الْقَدَرِ وَإِذَا هُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ وَعَاجِزٌ وَلَا يَعْمَلُ إِلَّا بِيَدِهِ الْيُمْنَى وَلَيْسَ لِأَهْلِهِ كَافِلٌ يَكْفُلُهُمْ فَإِنَّا نَتْرُكُهُ؛ لِأَنَّهُ مِسْكِينٌ، وَإِذَا قَطَعْنَا يَدَهُ مَا يَبْقَى لَهُ كَافِلٌ، لَا لَهُ وَلَا لِأَهْلِهِ، لَكِنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ يَقُولُ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [النور: ٢]، فَالَّذِينَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْقَدَرِ.

[١] قوله: «فَهُوَ فِي عَافِيَةٍ» من الأحسن كتابة (منه) بعدها.

[٢] وعندنا شاهد من كلام رؤسائهم يدل على أن من بلغ الغاية منه فقد رجع

وَقَدْ نَقَلَ الْمُؤَلِّفُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْفَتْوَى كَثِيرًا مِنْ
كَلَامٍ مَنْ تَكَلَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ قَالَ: «وَإِنَّ كُنَّا مُسْتَغْنِينَ بِالْكِتَابِ
وَالسُّنَّةِ وَأَثَارِ السَّلَفِ عَنْ كُلِّ كَلَامٍ^(١)، وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ قَدْ صَارَ مُتَسَبِّبًا إِلَى

إِلَى الْحَقِّ مِثْلَ الرَّازِيِّ وَالْغَزَالِيِّ وَغَيْرُهُمْ كَثِيرٌ أَقْرَأُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْجَهْلِ وَالضَّلَالِ
وَالْحَيْرَةِ.

وَمَنْ أَحْسَنَ مَا رَأَيْتُ كَلَامَ الرَّازِيِّ^(١) فِي ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ: «لَقَدْ تَأَمَّلْتُ
الطُّرُقَ الْكَلَامِيَّةَ وَالْمَنَاهَجَ الْفَلَسَفِيَّةَ فَمَا رَأَيْتُهَا تَشْفِي عَمَلًا وَلَا تَرْوِي غَلِيلًا،
وَرَأَيْتُ أَقْرَبَ الطُّرُقَ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ؛ أَقْرَأُ فِي الْإِثْبَاتِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى
الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وَأَقْرَأُ فِي النَّفْيِ
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وَمَنْ
جَرَّبَ مِثْلَ تَجَرُّبَتِي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي «فَإِنَّ هَذَا وَاضِحٌ جِدًّا بِأَنَّ هَذِهِ الطُّرُقَ الَّتِي
سَلَكَوْهَا وَالْمَنَاهَجَ لَا تُغْنِي شَيْئًا، وَقَالَ آخَرُ^(٢):

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ الْمَعَاهِدَ كُلَّهَا وَصَرَفْتُ طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ الْعَوَالِمِ
فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعًا كَفَّ حَائِرٍ عَلَى ذَقَنِ أَوْ قَارِعًا سِنَّ نَادِمٍ
فَهُمْ كُلُّهُمْ حَيَارَى مُضْطَرِبُونَ - نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ -.

[١] يَعْنِي: الْإِنْسَانُ يَسْتَغْنِي بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَكَلَامِ السَّلَفِ الصَّالِحِ عَنْ
كُلِّ كَلَامٍ مِنْ كَلَامِ الْمُتَأَخِّرِينَ، لَكِنَّ الْمُؤَلِّفَ بَيْنَ وَجْهٍ نَقْلِهِ.

(١) أقسام اللذات للرازي (ص: ٢٦٣)، وانظر: سير أعلام النبلاء (٢١/ ٥٠١).

(٢) البيتان لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، انظر: شرح الطحاوية (ص: ١٧٨).

بَعْضِ طَوَائِفِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَمُحْسِنًا لِلظَّنِّ بِهِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ، وَمُتَوَهُمَا أَنَّهُمْ حَقَّقُوا فِي هَذَا الْبَابِ مَا لَمْ يُحَقِّقْهُ غَيْرُهُمْ، فَلَوْ آتَى بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبَعَهَا حَتَّى يُؤْتِيَ بِشَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِمْ»^[١].

[١] وَهَذَا وَقَعَ فَبَعْضُ النَّاسِ يَنْتَسِبُ إِلَى طَائِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَيُحْسِنُ الظَّنَّ بِهَا، وَيَرَى أَنَّهَا حَقَّقَتْ فِي هَذَا الْبَابِ مَا لَمْ يُحَقِّقْهُ غَيْرُهَا حَتَّى إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ تَقُولُ لَهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا وَكَذَا. وَهُوَ يَقُولُ لَكَ: مَاذَا قَالَ الشَّيْخُ الْفُلَانِيُّ؟ وَهَذَا خَطَأً، وَلَمَّا سُئِلَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَقَالَ: قَالَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا وَكَذَا. قَالَ لَهُ السَّائِلُ: مَا تَقُولُ فِيهَا أَنْتَ؟ فَغَضِبَ وَقَالَ: أَتُرَانِي فِي كَيْسَةٍ؟ أَتُرَانِي فِي بَيْعَةٍ؟ أَتُرَانِي كَذَا وَكَذَا؟ أَقُولُ لَكَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ تَقُولُ مَا تَقُولُ أَنْتَ؟ فَوَبَّخَهُ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْمُؤْمِنُ، فَالْمُؤْمِنُ هُوَ الَّذِي لَا يَقُولُ: مَاذَا قَالَ فُلَانٌ؟ بَلْ يَقُولُ: مَاذَا قَالَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟ هَذَا الْمُؤْمِنُ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

صَحِيحٌ أَنَّ الْإِنْسَانَ الْقَاصِرَ إِذَا رَأَى عَالِمًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُوثُوقِ بِعِلْمِهِمْ وَأَمَانَتِهِمْ يَخْتَرِمُ هَذَا الْقَوْلَ، وَلَا يَجِزُّهُ بِمُخَالَفَتِهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَلَى خَطَأٍ؛ وَلِهَذَا كَثِيرًا مَا نَطَالِعُ كَلَامَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَكَلَامِ ابْنِ الْقَيِّمِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْمُحَقِّقِينَ، وَنُسْتَضِيءُ بِآرَائِهِمْ وَنَهْتَدِي بِهَا، لَكِنْ إِذَا عَلِمْنَا أَنَّهَا مُخَالَفَةٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَإِنَّا لَا نُقَدِّمُهَا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ.

(١) أخرجه الهروي في ذم الكلام رقم (٣٨٤)، وانظر: طبقات الشافعية للسبكي (١٣٨/٢)، وشرح الطحاوية (ص: ٣٤١).

ثُمَّ قَالَ: «وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ ذَكَرْنَا قَوْلَهُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَغَيْرِهِمْ نَقُولُ بِجَمِيعِ مَا يَقُولُهُ فِي هَذَا وَغَيْرِهِ، وَلَكِنَّ الْحَقَّ يَقْبَلُ مِنْ كُلِّ مَنْ تَكَلَّمَ بِهِ».^[١]

فَبَيَّنَ رَحْمَةُ اللَّهِ أَنَّ الْغَرَضَ مِنْ نَقْلِهِ بَيَانُ الْحَقِّ مِنْ أَيِّ إِنْسَانٍ وَإِقَامَةُ الْحُجَّةِ عَلَى هَؤُلَاءِ مِنْ كَلَامِ أَثَمَتِهِمْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.^[٢]

[١] الْمُؤَلِّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ نَقَلَ عَنْ بَعْضِ أَكَابِرِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَعَمَّنْ هُمْ مُحْتَرَمُونَ عِنْدَ أَتْبَاعِهِمْ فِي كِتَابِ (الْفَتَاوى الْحَمَوِيَّة) نَقَلَ شَيْئًا كَثِيرًا، يَغْنِي: صَفَحَاتٍ لَيْسَتْ صَفْحَةً وَاحِدَةً، وَبَعْضُهُمْ يَنْقُلُ عَنْهُ كَلَامًا قَلِيلًا؛ الْمُهْمُ: أَنَّهُ فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ الَّذِي يَنْقُلُهُ مَا نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ لَا يَرَاهُ.

وَلِهَذَا هُوَ قَالَ عَنْ نَفْسِهِ: «لَيْسَ كُلُّ مَنْ ذَكَرْنَا قَوْلَهُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَغَيْرِهِمْ نَقُولُ بِجَمِيعِ مَا يَقُولُهُ فِي هَذَا وَغَيْرِهِ، وَلَكِنَّ الْحَقَّ يَقْبَلُ مِنْ كُلِّ مَنْ تَكَلَّمَ بِهِ» حَتَّى لَوْ كَانَ كَافِرًا، فَإِذَا جَاءَ الْإِنْسَانُ بِالْحَقِّ فَاقْبَلْهُ لَا لِأَنَّهُ جَاءَ بِهِ فَلَانَّ، وَلَكِنْ لِأَنَّهُ الْحَقُّ كَمَا أَنَّ مَنْ جَاءَ بِالْبَاطِلِ نَرَدُّهُ وَلَوْ كَانَ مَنْ قَالَهُ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ أَنْ تَتَّبَعَ الْحَقَّ حَيْثُمَا كَانَ، وَيُعْرِفُ الرَّجَالُ بِالْحَقِّ وَلَا يُعْرِفُ الْحَقُّ بِالرِّجَالِ، لَكِنْ لَا شَكَّ أَنَّ مَنْ كَانَ مَأْمُونًا فَإِنَّ قَوْلَهُ لَهُ قِيَمَتُهُ.

وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، فَأَمَرَ بِالتَّبَيُّنِ فِي خَبَرِ الْفَاسِقِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لِأَنْ يَقْبَلَ قَوْلُهُ، وَلَكِنَّ الْعَدْلَ أَمَرَ بِقَبُولِ قَوْلِهِ.

[٢] وَهَذَا مَوْجُودُ الْآنَ، فَإِذَا أَتَيْتَ مَثَلًا بِحُكْمِ مَسْأَلَةٍ مِنَ الْمَسَائِلِ وَاسْتَنْكَرَهَا شَخْصٌ فَقُلْتُ لَهُ: هَذَا مَذْهَبُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ - وَهُوَ مُقَلَّدٌ لَهُ - فَإِنَّهُ يَطْمَئِنُّ وَيَسْتَأْنِسُ

وَيَسْتَفِرُّ، وَهُوَ بِالْأَوَّلِ قَدْ اسْتَنْكَرَهُ، أَوْ تَأْتِي لَوَاحِدٍ يُقَلِّدُ الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ فَتَقُولُ لَهُ هَذَا الْقَوْلَ تَجِدُ أَنَّهُ يَسْتَنْكَرُهُ وَيَسْتَغْرِبُهُ فَتَقُولُ لَهُ: هَذَا مَذْهَبُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، أَوْ هَذَا مَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ تَجِدُ أَنَّهُ يَسْكُتُ مَعَ أَنَّهُ بِالْأَوَّلِ كَانَ سَيْنَكِرُ عَلَيْكَ أَشَدَّ الْإِنْكَارِ، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ؛ لِذَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ إِذَا أَمَكَنَهُ إِفْنَاعُ الْغَيْرِ وَلَوْ بِنَقْلِ كَلَامٍ مَنْ لَيْسَ قَوْلُهُ حُجَّةً أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ وَلَا بِأَس.





البَابُ الثَّالِثُ وَالْعِشْرُونَ



فِي أَقْسَامِ الْمُنْحَرِفِينَ عَنِ الْإِسْتِقَامَةِ فِي بَابِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ^[١]



طَرِيقَةُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ عَلَى الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ
عِلْمًا وَعَمَلًا^[٢].....

[١] نَجِدُ كَثِيرًا أَنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ يَقْرُنُ بَيْنَ الْإِيمَانِ بِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ بِهِ أَصْلُ كُلِّ الْإِيمَانِ، وَالْإِيمَانُ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ هُوَ السَّبَبُ الَّذِي يَحْدُو الْإِنْسَانَ إِلَى الْعَمَلِ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ إِذَا لَمْ يَعْتَقِدْ أَنَّ هُنَاكَ مَبْعَثًا يُجَازِي النَّاسَ فِيهِ بِأَعْمَالِهِمْ وَيُؤْمِنُ بِهِ لَنْ يَعْمَلَ، فَلَوْ كَانَ الْإِنْسَانُ لَا يَرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا إِلَّا أَنْ يَحْيَا قَوْمٌ وَيَمُوتَ آخَرُونَ فَإِنَّهُ لَنْ يَعْمَلَ أَبَدًا لِلْآخِرَةِ، وَلَا طَلَقَ لِنَفْسِهِ الْحُرِّيَّةَ التَّامَّةَ لِلشَّيْطَانِ وَالْهَوَى، وَالنَّاسُ قَدْ انْقَسَمُوا فِي هَذَا الْبَابِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

قِسْمٌ: عَلَى الْحَقِّ، وَقِسْمٌ: أَهْلُ تَخْيِيلٍ، وَقِسْمٌ: أَهْلُ تَجْهِيلٍ، وَقِسْمٌ: أَهْلُ تَأْوِيلٍ.

أَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: فَإِلَيْكَ بَيَانُهُ يَقُولُ: «طَرِيقَةُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ عَلَى الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ عِلْمًا وَعَمَلًا».

[٢] «عِلْمًا»: هَذَا يَعُودُ إِلَى الْأُمُورِ الْعِلْمِيَّةِ الْعَقْدِيَّةِ، وَ«عَمَلًا»: يَعُودُ إِلَى الْأُمُورِ الْعَمَلِيَّةِ الْجَوَارِحِيَّةِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالْجَوَارِحِ، فَهُمْ عَلَى الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ.

يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ تَبَعَهَا بِعِلْمٍ وَعَدْلٍ^(١)،.....

[١] فالنَّظَرُ إِلَى النَّاسِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِعِلْمٍ وَعَدْلٍ صَارَ سَبِيًّا لِلْجَوْرِ وَالظُّلْمِ، فَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى غَيْرِكَ فَانْظُرْ إِلَيْهِ بِعِلْمٍ وَعَدْلٍ؛ لِأَجْلِ أَنْ تُعْطِيَهُ مَا يَلِيْقُ بِهِ مِنَ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّكَ إِنْ نَظَرْتَ بِجَهْلٍ فَإِنَّكَ قَدْ تَحْكُمُ بِالشَّيْءِ وَهُوَ لَا يَسْتَحِقُّهُ، وَإِنْ نَظَرْتَ إِلَيْهِ بِجَوْرِ فَإِنَّكَ قَدْ تَحْكُمُ عَلَيْهِ بِالشَّيْءِ الَّذِي تَرَى أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّكَ جَائِرٌ حَتَّى لَوْ وُجِدَ قَرَائِنُ تَدُلُّ عَلَى مَا حَكَمْتَ بِهِ، وَهُوَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تَخْفَى فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْكَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ.

أَلَمْ تَرَوْا إِلَى أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حِينَ لَحِقَ الْمُشْرِكُ بِالسَّيْفِ، فَوَقَفَ الْمُشْرِكُ وَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَظَنَّ أُسَامَةُ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ تَعَوُّذًا مِنَ الْقَتْلِ فَقَتَلَهُ، ثُمَّ أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ فَقَالَ: «قَتَلْتُهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا قَالَهَا تَعَوُّذًا، لَيْسَ حَقِيقَةً، وَلَا هُوَ مِنَ الْقَلْبِ. فَقَالَ: «قَتَلْتُهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا حَتَّى قَالَ أُسَامَةُ: تَمَيَّيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ مِنْ بَعْدِ^(١).

إِذِنْ: الْحُكْمُ عَلَى النَّاسِ يَحْتَاجُ إِلَى عِلْمٍ وَعَدْلٍ، فَمَنْ قَالَ بِجَهْلٍ ظَلَمَ، وَمَنْ قَالَ بِجَوْرِ ظَلَمَ، وَكَثِيرًا مَا نَظُنُّ فِي الْإِنْسَانِ ظَنًّا فَإِذَا الْأَمْرُ بِخِلَافِهِ، كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ تَجِدُهُ يَتَكَلَّمُ عَلَى النَّاسِ بِجَهْلٍ وَرُبَّمَا يَتَكَلَّمُ بِجَوْرِ، وَهَذَا حَرَامٌ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]، فَلَوْ وَجَدْتَ رَجُلًا مَعَهُ امْرَأَةٌ يَمْشِي مَعَهَا فِي السُّوقِ يُكَلِّمُهَا

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد إلى الحُرَّات من جهينة، رقم (٤٢٦٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله، رقم (٩٦).

فَقَدْ حَقَّقُوا الْإِيمَانَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَأَقْرَبُوا بِأَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ،
وَهُمْ فِي عَمَلِهِمْ مُحْلِصُونَ لِلَّهِ مُتَّبِعُونَ لَشَرْعِهِ، فَلَا شِرْكَ وَلَا ابْتِدَاعَ وَلَا تَحْرِيفَ
وَلَا تَكْذِيبَ^[١].

وَأَمَّا الْمُنْحَرِفُونَ عَنْ طَرِيقَتِهِمْ فَهُمْ ثَلَاثُ طَوَائِفَ:

أَهْلُ التَّخْيِيلِ، وَأَهْلُ التَّأْوِيلِ، وَأَهْلُ التَّجْهِيلِ^[٢].

وَيُحَادِثُهَا، فَحَكَمْتَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ رَجُلٌ سَاقِطٌ سَافِلٌ؛ لِأَنَّهُ يَمْشِي مَعَ هَذِهِ الْمَرْأَةِ، فَإِنَّا
نَقُولُ فِي هَذَا الْحُكْمِ: إِنَّهُ ظَلَمَ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْجَهْلِ حَيْثُ إِنَّكَ لَا تَعْلَمُ أَنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ
مِنْهُ، وَلَوْ أَنَّكَ رَأَيْتَ إِنْسَانًا تَعْرِفُ أَنَّ الَّتِي تَمْشِي مَعَهُ امْرَأَةٌ مِنْ مُحَارِمِهِ فَذَهَبَتْ إِلَى
الْوَالِي وَقُلْتَ: هَذَا الرَّجُلُ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- مَعَهُ امْرَأَةٌ أَجْنَبِيَّةٌ مِنْهُ، عَلَيْكَ بِهِ. فَإِنَّ هَذَا
جَوْرٌ وَظُلْمٌ وَخِلَافٌ الْعَدْلِ.

وَلِهَذَا لَا بُدَّ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى النَّاسِ حِينَ الْحُكْمِ عَلَيْهِمْ بِالْعِلْمِ وَالْعَدْلِ، أَمَّا أَنْ
تَحْكُمَ بِجَهْلٍ، أَوْ أَنْ تَحْكُمَ بِجَوْرٍ فَهَذَا خَطَأٌ، وَمَنْ نَظَرَ إِلَى طَرِيقِ النَّبِيِّ ﷺ بِعِلْمٍ
وَعَدْلٍ فَإِنَّهُ يَحْكُمُ بِأَمْرِهَا عَلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ.

[١] هَذِهِ طَرِيقُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، بَلْ مَنْ نَظَرَ إِلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ بِالْعِلْمِ
وَالْعَدْلِ عَلِمَ أَنَّهَا أَفْضَلُ، وَأَنَّهَا الطَّرِيقُ الْوَحِيدُ إِلَى سَعَادَةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

[٢] فَالْمُنْحَرِفُونَ عَنْ طَرِيقِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَمْرِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ثَلَاثُ
طَوَائِفَ: أَهْلُ التَّخْيِيلِ، وَأَهْلُ التَّأْوِيلِ، وَأَهْلُ التَّجْهِيلِ.

فَأَهْلُ التَّخْيِيلِ سُمُّوا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَمْرِ
الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ كُلُّهُ أَمْثَالٌ وَتَخْيِيلَاتٌ لَا حَقِيقَةَ لَهَا، فَلَيْسَ هُنَاكَ رَبٌّ،

١ - فَأَمَّا أَهْلُ التَّخِيلِ: فَهُمْ الْفَلَاسِفَةُ، وَالْبَاطِنِيَّةُ، وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَغَيْرِهِمْ^[١]. وَحَقِيقَةُ مَذْهَبِهِمْ: أَنَّ مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَمْثَالٌ وَتَخِيلَاتٌ لَا حَقِيقَةَ لَهَا فِي الْوَاقِعِ^[٢]،.....

وَلَا بَعْثٌ، وَلَا جَنَّةٌ وَلَا نَارٌ، لَكِنَّ الرُّسُلَ جَاءُوا بِذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ ضَرْبِ الْأَمْثَالِ، وَعَلَى سَبِيلِ التَّخِيلَاتِ حَتَّى يَتَخَيَّلَ النَّاسُ أَنَّ هُنَاكَ رَبًّا وَيَوْمًا آخِرًا، وَجَزَاءً وَعِقَابًا؛ وَهَذَا سُمِّوا أَهْلُ التَّخِيلِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِهِ.

[١] الْفَلَاسِفَةُ هَؤُلَاءِ هُمْ الَّذِينَ يَدَّعُونَ أَنَّهُمُ الْحُكَمَاءُ الْعُقَلَاءُ، وَيَرَوْنَ أَنَّ الْعُلُومَ الَّتِي سِوَى عُلُومِهِمْ لَيْسَتْ بِشَيْءٍ حَتَّى عُلُومُ الْأَنْبِيَاءِ عِنْدَهُمْ لَيْسَتْ بِشَيْءٍ يَقُولُونَ: هَذِهِ عُلُومٌ عَجَائِزٌ، وَلَا تَصْلُحُ لِأَهْلِ الْعَقْلِ، وَهُمْ يُنْكِرُونَ الْخَالِقَ، وَيُنْكِرُونَ الْيَوْمَ الْآخِرَ؛ لِأَنَّهُمْ مَادِّيُونَ ذَهْرِيُّونَ، لَا يُؤْمِنُونَ بِشَيْءٍ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ -، وَمَعَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ مِنَ الْكِبَرِيَاءِ وَالْغَطْرَسَةِ مَا يَجْعَلُهُمْ يَرَوْنَ النَّاسَ كَأَمْثَالِ الذَّرِّ، وَلَا يَعْبُؤُونَ بِهِمْ.

وَالْبَاطِنِيَّةُ هُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الدِّينَ لَهُ ظَاهِرٌ وَبَاطِنٌ؛ فَالظَّاهِرُ لِأَهْلِ الظَّاهِرِ، وَالْبَاطِنُ لِأَهْلِ الْبَاطِنِ، وَأَهْلُ الظَّاهِرِ عِنْدَهُمْ هُمْ السُّدُجُ الَّذِينَ يَلْعَبُ النَّاسُ بِعُقُولِهِمْ، فَيَقُولُونَ لَهُمْ: هُنَاكَ جَنَّةٌ وَنَارٌ، وَهُنَاكَ صَلَاةٌ وَصَوْمٌ وَحَجٌّ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَهُمْ الْعَوَامُّ، وَالْبَاطِنُ عِنْدَهُمْ هُوَ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَيْمَتُهُمْ، وَسَيِّئَاتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - بَيَانُ مَذْهَبِهِمْ، وَطَرِيقَتُهُمْ فِي الْعَمَلِ.

[٢] يَعْنِي: الْوَاقِعُ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ لَا رَبَّ، وَلَا بَعْثَ، وَلَا جَزَاءَ، وَإِنَّمَا هِيَ أَرْحَامٌ تَدْفَعُ، وَأَرْضٌ تَبْلَعُ فَقَطْ، وَلَيْسَ هُنَاكَ شَيْءٌ.

وَأِنَّمَا الْمَقْصُودُ بِهَا انْتِفَاعُ الْعَامَّةِ وَجُمْهُورِ النَّاسِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ إِذَا قِيلَ لَهُمْ: إِنَّ لَكُمْ رَبًّا عَظِيمًا قَادِرًا رَحِيمًا قَاهِرًا، وَإِنَّ أَمَامَكُمْ يَوْمًا عَظِيمًا تُبْعَثُونَ فِيهِ، وَتُجَازَوْنَ بِأَعْمَالِكُمْ، وَنَحْوِ ذَلِكَ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ الْمَطْلُوبَةِ مِنْهُمْ، وَإِنْ كَانَ هَذَا لَا حَقِيقَةَ لَهُ عَلَى زَعْمِ هَؤُلَاءِ^{١١}.

ثُمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ عَلَى قِسْمَيْنِ: غُلَاةٌ وَغَيْرُ غُلَاةٍ.

[١] يَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا لَيْسَ لَهُ حَقِيقَةُ، وَكَوْنُ الرُّسُلِ تَأْتِي وَتَقُولُ لِلنَّاسِ: إِنَّ لَكُمْ رَبًّا، وَإِنَّ هُنَاكَ جَنَّةَ وَهُنَاكَ نَارًا؛ لِأَجْلِ أَنْ يَسِيرَ النَّاسُ عَلَى مَا وَجَّهَهُمْ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ لِلنَّاسِ: إِنَّ لَكُمْ رَبًّا رَحِيمًا قَادِرًا عَظِيمًا شَدِيدَ الْعِقَابِ. وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ فَافْعَلُوا كَذَا وَافْعَلُوا كَذَا، وَاتْرَكُوا كَذَا وَاتْرَكُوا كَذَا، وَإِلَّا فَسُيَعَاظِبُكُمْ هَذَا الرَّبُّ. فَإِنَّهُمْ يَنْصَاعُونَ لِهَذِهِ الْأَوَامِرِ، وَيُطِيعُونَ، لَكِنْ إِذَا لَمْ يُقَلَّ لَهُمْ ذَلِكَ كُلُّ رَكِبَ رَأْسَهُ، وَلَا يُهِمُّهُ أَحَدٌ؛ فَعَلَى قَوْلِ هَؤُلَاءِ يَكُونُ ذِكْرُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ وَذِكْرُ الْيَوْمِ الْآخِرِ مَا هُوَ إِلَّا تَخْوِيفًا وَتَرْوِيعًا مِثْلَمَا تَقُولُ لِلصَّبِيِّ: اسْكُتْ وَإِلَّا فَسَيَأْتِيكَ الْبُعْبُعُ، أَوْ سَيَنْزِلُ عَلَيْكَ صَفِيحَةٌ حَامِيَةٌ مِنَ السَّمَاءِ. وَهُوَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لَكِنْ قُلْنَا لَهُ ذَلِكَ الشَّيْءَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَرَوَّعَ وَيَسْكُتَ، هَذَا هُوَ الْأَمْرُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ الْفَلَاسِفَةِ وَالْبَاطِنِيَّةِ وَمَنْ تَابِعَهُمْ، وَأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ رَبٌّ وَلَا جَزَاءٌ وَلَا بَعْثٌ - نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ -.

ثُمَّ هَلْ مَا قَالُوهُ هُوَ مَا اسْتَقَرَّ فِي فِطْرِهِمْ؟

الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ لِأَحَدٍ أَنْ يُنْكِرَ الْخَالِقَ، قَدْ يُنْكِرُ الْجَزَاءَ، وَلَكِنْ إِنْكَارَ الْخَالِقِ لَا يُمَكِّنُ أَبَدًا؛ لِأَنَّ أَيَّ عَاقِلٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْحَادِثَ يَحْدُثُ بِدُونِ مُحْدِثٍ أَبَدًا، لَكِنْ هَذَا كَلَامُهُمْ.

فَأَمَّا الْغُلَاةُ^[١] فَيَزْعُمُونَ: أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا يَعْلَمُونَ حَقَائِقَ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَأَنَّ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ الْإِلَهِيَّةِ^[٢]، مَنْ يَعْلَمُ هَذِهِ الْحَقَائِقَ^[٣]، فزَعَمُوا أَنَّ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مِنَ النَّبِيِّينَ الَّذِينَ هُمْ أَعْلَمُ النَّاسِ بِذَلِكَ.

وَأَمَّا غَيْرُ الْغُلَاةِ فَيَزْعُمُونَ: أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ يَعْلَمُونَ حَقَائِقَ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَلَكِنَّهُمْ ذَكَرُوا لِلنَّاسِ أُمُورًا تَخْيِيلِيَّةً لَا تُطَابِقُ الْحَقَّ؛ لِتَقُومَ مَصْلَحَةُ النَّاسِ، فزَعَمُوا أَنَّ مَصْلَحَةَ الْعِبَادِ لَا تَقُومُ إِلَّا بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ الَّتِي تَتَضَمَّنُ كَذِبَ الْأَنْبِيَاءِ فِي أَعْظَمِ الْأُمُورِ وَأَهْمَهَا^[٤].

[١] الْمُوْغِلِينَ فِي مَذْهَبِهِمْ

[٢] وَمَنْ يَزْعُمُونَهُمْ أَوْلِيَاءَ.

[٣] قَوْلُهُ: «الْمُتَفَلِّسَةُ الْإِلَهِيَّةُ»؛ لِأَنَّ هُنَاكَ فَلَاسِفَةً طَبَائِعِيَّينَ مَا يَتَكَلَّمُونَ فِي الْإِلَهِيَّاتِ، بَلْ يَتَكَلَّمُونَ فِي الطَّبِيعَةِ وَأَحْوَالِهَا وَنَتَائِجِهَا، وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْإِلَهِيَّاتِ وَالْعِبَادَاتِ فَلَا يَبْحَثُونَ فِيهَا، أَمَّا الْفَلَاسِفَةُ فِي الْإِلَهِيَّاتِ فَهُمْ الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ فِي اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ عَلَى زَعْمِهِمْ، وَيَجْعَلُونَهُ عَلَى مَا يُرِيدُونَ، وَالْغُلَاةُ مِنْهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقِيقَةَ، بَلْ سَمِعُوا وَحْيًا أَوْحِيَ إِلَيْهِمْ، وَقِيلَ لَهُمْ: اصْنَعُوا كَذَا، وَأُمُّرُوا النَّاسَ بِكَذَا... إلخ.

[٤] هَؤُلَاءِ الطَّائِفَةُ الثَّانِيَّةُ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ يَقُولُونَ: إِنَّ الرُّسُلَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ رَبٌّ وَلَا بَعْثٌ، لَكِنْ رَأَوْا أَنَّ الْمَصْلَحَةَ لَا تَقُومُ إِلَّا بِأَنْ يَقُولُوا لِلنَّاسِ: إِنَّ هُنَاكَ رَبًّا وَبَعْثًا؛ لِأَجْلِ مَصْلَحَةِ الْخَلْقِ؛ لِكَيْ يُوَافِقُوهُمْ عَلَى مَا يَقُولُونَ.

وهَؤُلَاءِ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَابِقِرَةٌ أَذْكِيَاءُ عُقَلَاءُ، وَلَيْسَ لَهُمْ صِلَةٌ بِاللَّهِ؛ لِأَنَّهُ

فَالطَّائِفَةُ الْأُولَى حَكَمَتْ عَلَى الرُّسُلِ بِالْجَهْلِ^[١]. وَالطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ حَكَمَتْ عَلَيْهِمْ بِالْخِيَانَةِ وَالْكَذِبِ^[٢].

هَذَا هُوَ قَوْلُ أَهْلِ التَّخْيِيلِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِبْرَاءِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ.
أَمَّا فِي الْأَعْمَالِ فَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا حَقَائِقَ يُؤَمِّرُ بِهَا كُلَّ أَحَدٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا تَخْيِيلَاتٍ وَرُمُوزًا يُؤَمِّرُ بِهَا الْعَامَّةَ دُونَ الْخَاصَّةِ^[٣]،.....

لَيْسَ هُنَاكَ إِلَهٌ عِنْدَهُمْ، فَالنَّبِيُّ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ رَجُلٌ مِنَ الْعَبَاقِرَةِ الْأَذْكِيَاءِ اصْطَنَعَ بِنَفْسِهِ أُمُورًا يَرَى أَنَّهَا مَصْلَحَةٌ كَالْقَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةِ، فَدَعَا النَّاسَ إِلَيْهَا، وَحَذَّرَهُمْ مِنْ مُخَالَفَتِهَا بِهَذَا الرَّبِّ وَهَذَا الْبُعْثِ، وَلَيْسَ هُنَاكَ رَبٌّ وَلَا بُعْثٌ.

[١] الطَّائِفَةُ الْأُولَى هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الرُّسُلَ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَائِقَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، هَؤُلَاءِ قَالُوا: إِنَّ الرُّسُلَ جُهَالٌ فَدَعَوْا إِلَى الْجَهْلِ، وَدَعَوْا بِجَهْلِ.

[٢] لِأَنَّ الرُّسُلَ عَلَى زَعْمِهِمْ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ رَبٌّ وَلَا جَزَاءٌ، وَلَكِنْ قَالُوا لِلنَّاسِ: إِنَّ لَكُمْ رَبًّا وَجَزَاءً مِنْ أَجْلِ الْمَصْلَحَةِ، وَهُمْ يَكْذِبُونَ عَلَيْهِمْ، فَحَكَّمُوا عَلَيْهِمْ بِالْكَذِبِ، وَكَوْنُ الرُّسُلِ لَمْ يُعْلِمُوهُمْ الْحَقِيقَةَ حَكَّمُوا عَلَيْهِمْ بِالْخِيَانَةِ، لَكِنْ أُيِّمًا أَعْظَمُ قَدْحًا فِي الرُّسُلِ؟

الْجَوَابُ: بِاعْتِبَارِ حَالِ النَّبِيِّ وَضَعْفِهِ وَعَجْزِهِ فَالطَّائِفَةُ الْأُولَى أَشَدُّ، وَبِاعْتِبَارِ خِيَانَةِ النَّبِيِّ وَكَذِبِهِ فَالثَّانِيَةُ أَشَدُّ.

[٣] سَبَقَ بَيَانُ عَقِيدَتِهِمْ، وَأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ رَبٌّ وَلَا جَزَاءٌ، لَكِنَّهُمْ فِي الْعَمَلِ انْقَسَمُوا:

فَبَعْضُهُمْ قَالَ: نَعَمْ نُؤْمِنُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ وَنَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ الْأَعْمَالَ مَصْلَحَةٌ لِلْعَامَّةِ وَلِلْخَاصَّةِ، وَكُلُّ يَوْمٍ بِهَا لَهَا فِيهَا مِنْ تَرْوِيضِ النَّفْسِ وَالتَّحْمِيلِ وَالصَّبْرِ وَالْمَصْلَحَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَعَلَيْهِ فَنَقُولُ لِلْعَامَّةِ: صَلُّوا. وَنَقُولُ لِلْخَاصَّةِ: صَلُّوا. وَنَقُولُ لِلْعَامَّةِ: زَكُّوا. وَنَقُولُ لِلْخَاصَّةِ: زَكُّوا. وَنَقُولُ لِلْعَامَّةِ: صُومُوا. وَنَقُولُ لِلْخَاصَّةِ: صُومُوا. وَنَقُولُ لِلْعَامَّةِ: حُجُّوا. وَنَقُولُ لِلْخَاصَّةِ: حُجُّوا؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَعْمَالٌ تُؤَثِّرُ عَلَى الْإِنْسَانِ انْطِبَاعًا خَاصًّا يَكُونُ بِهِ مُنْقَادًا لِلْفَضَائِلِ، فَنَأْمُرُ بِهَا كُلَّ أَحَدٍ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: لَا، حَتَّى الْأَعْمَالُ لَا حَقِيقَةَ لَهَا؛ فَالْعِبَادَاتُ لَا حَقِيقَةَ لَهَا وَلَيْسَتْ مَقْصُودَةً لذَاتِهَا، وَإِنَّمَا تُقْصَدُ لَغَايَةٍ إِذَا بَلَغَهَا الْإِنْسَانُ سَقَطَتْ عَنْهُ، وَعَلَى هَذَا فَيُؤْمَرُ بِهَا الْعَامَّةُ دُونَ الْخَاصَّةِ، وَعِنْدَهُمْ أَنَّ الرُّسُلَ مِنَ الْعَوَامِّ؛ لِأَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ يُصَلُّونَ وَيُزَكُّونَ وَيَصُومُونَ وَيَحُجُّونَ، وَكُلُّ الْعَالَمِ مِمَّنْ يَتَعَبَّدُ لِلَّهِ تَعَالَى فَهُوَ عِنْدَهُمْ مِنَ الْعَوَامِّ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ الْحَقَائِقَ وَلَا الْأُمُورَ.

وَأَمَّا الْخَاصَّةُ الَّذِينَ بَلَغُوا الدَّرَجَةَ فَإِنَّهُمْ لَا يُؤْمَرُونَ بِهَا، وَلَا تُطَلَّبُ مِنْهُمْ؛ وَلِهَذَا هُمْ مِنْ حَيْثُ الْأَعْمَالُ إِبَاحِيُّونَ؛ يَقُولُونَ: لَا تُصَلِّ، وَلَا تُزَكِّ، وَلَا تَصُمْ، وَلَا تَحُجَّ، وَلَا تَتَزَوَّجْ، بَلِ ازْنِ بِمَنْ شِئْتَ -وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ-؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: كُلُّ هَذِهِ التَّقْيِيدَاتِ إِنَّمَا يُؤْمَرُ بِهَا الْعَوَامُّ الَّذِينَ لَا يَصْلُحُونَ إِلَّا بِهَا، أَمَّا الْخَوَاصُّ الَّذِينَ بَلَغُوا الْغَايَةَ فَإِنَّهُمْ لَا يُؤْمَرُونَ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩] وَ﴿حَتَّى﴾ لِلْغَايَةِ، وَمَا بَعْدَ الْغَايَةِ يُخَالِفُ مَا قَبْلَهَا، وَالْيَقِينُ عِنْدَهُمْ هُوَ

فَيُؤَوَّلُونَ الصَّلَاةَ بِمَعْرِفَةِ أَسْرَارِهِمْ، وَالصَّيَامَ بِكِتْمَانِهَا وَالْحَجَّ بِالسَّفَرِ إِلَى شُيُوخِهِمْ، وَنَحْوِ ذَلِكَ^[١].....

الْجَزْمُ بِلَا شَكٍّ وَلَا تَرَدُّدٍ، وَلَيْسَ الْمَوْتُ، فَإِذَا وَصَلْتَ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ سَقَطَتْ عَنْكَ الْوَسِيلَةُ، وَهَذِهِ الْعِبَادَاتُ وَسَائِلُ تَوْصِلُكَ إِلَى الْيَقِينِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ لَا تَعْمَلُ، كَمَا نَقُولُ لِلرَّجُلِ: اسْتَأْجِرِ السَّيَّارَةَ إِلَى مَكَّةَ. وَهُوَ يُرِيدُ مَكَّةَ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَى مَكَّةَ فَإِنَّهُ يَدْعُ السَّيَّارَةَ.

هَذِهِ طَرِيقَتُهُمْ فِي بَابِ الْعِبَادَاتِ، فَصَارُوا -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- فِي الْاِعْتِقَادَاتِ وَالْأُمُورِ الْعِلْمِيَّةِ مُتَّفِقِينَ عَلَى انْكَارِهَا، لَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا: هَلِ الرُّسُلُ يَعْلَمُونَهَا أَمْ لَا؟ أَمَّا فِي الْعِبَادَاتِ فَمُخْتَلِفُونَ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا مُرَادَةٌ وَمُصْلِحَةٌ لِلخَلْقِ عَامَّتِهِمْ وَخَاصَّتِهِمْ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ مُرَادَةً، وَإِنَّمَا يُؤَمَّرُ بِهَا الْعَامَّةُ؛ لِيَصْلُوا إِلَى دَرَجَةِ الْيَقِينِ، فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى دَرَجَةِ الْيَقِينِ سَقَطَتْ عَنْهُمْ؛ وَلِهَذَا لَا نَأْمُرُ الْخَاصَّةَ بِذَلِكَ، وَالْعِبَادَاتُ الْخَاصَّةُ عِنْدَهُمْ يَقُولُ: «فَيُؤَوَّلُونَ الصَّلَاةَ بِمَعْرِفَةِ أَسْرَارِهِمْ، وَالصَّيَامَ بِكِتْمَانِهَا وَالْحَجَّ بِالسَّفَرِ إِلَى شُيُوخِهِمْ، وَنَحْوِ ذَلِكَ».

[١] فَالصَّيَامُ الَّذِي يُؤَمَّرُ بِهِ الْعَامَّةُ أَنْ يُمَسِكُوا عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَالَّذِي يُؤَمَّرُ بِهِ الْخَاصَّةُ أَنْ يَكْتُمُوا أَسْرَارَ الْفِرْقَةِ وَالطَّائِفَةِ، وَالصَّلَاةُ الَّتِي يُؤَمَّرُ بِهَا الْعَامَّةُ هِيَ صَلَاةُ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ اللَّهِ، ذَاتُ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ، وَالَّتِي يُؤَمَّرُ بِهَا الْخَاصَّةُ هِيَ أَنْ تَعْرِفَ أَسْرَارَهُمْ؛ وَلِهَذَا هَؤُلَاءِ الْفِرْقَةُ الْبَاطِنِيَّةُ وَأَشْبَاهُهُمْ وَهُمْ مُوجُودُونَ الْآنَ، لَا يَأْذَنُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ أَنْ يَدْخُلَ مَعَهُمْ حَتَّى يَتَمَرَّنَ.

وهؤلاء هم الملاحدة من الإسماعيلية والباطنية ونحوهم^(١).

ولهم عشر مراتب ينقلون الإنسان من مرتبة إلى مرتبة، ولا يمكن أن يجبر بالمرتبة الثانية حتى يتقن المرتبة الأولى، وكلها مبنية على أسرار عظيمة أشد من أسرار الحرب؛ لأنه لو اطلع الناس على أسرارهم هذه لقتلوهم قتلاً فما أبقوا لهم على الأرض دياراً، لكن يتسترون!

فيقولون: إن الصلاة ليست الصلة بين الإنسان وبين الله؛ لأنه ليس هناك إله، بل الصلاة أن يكون بينك وبين أوليائهم صلة بحيث تجبرونك بأسرارهم، والصيام أن تكتم هذا السر؛ لأن الصيام في اللغة الإمساك، والصيام عندهم الإمساك عن إظهار الأسرار بأن تمسك ولا تعلم بها، فيكون الصيام هذا بالليل والنهار إلى أن يموت؛ لأنه لازم أن يكتم الأسرار، وإلا لم يصم، والحج عندهم ليس أن تسافر إلى بيت الله؛ لأنه ليس هناك إله حتى يكون له بيت، بل الحج أن تسافر إلى الولي فلان سواء في كربلاء، أو في قم أو في المكان الفلاني، أو المكان الفلاني، هذا هو الحج الذي يغفر لك به ما تقدم من ذنبك وما تأخر؛ أن تذهب إلى الولي الفلاني وتخضع بين يديه، وتسجد له، وتمشي إليه راكعاً، أما أن تذهب إلى مكة؛ لتقصّد بيت الله فهذا ليس بحج.

[١] إذا أردت أن تبحث عن هؤلاء فارجع إلى كتاب (الملل والنحل) للشهرستاني^(١)، وهو أحسن ما رأيت في جمعها، وهم موجودون الآن، فالإسماعيلية والباطنية والنصيرية وغيرهم موجودون، وكل هؤلاء على هذا الطريق -والعياذ بالله-.

وفساد قول هؤلاء معلوم بضرورة الحس والعقل والشرع^(١).....

ولهذا تجد رد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وغيره من أهل العلم على هؤلاء رداً مفجعاً شديداً، وهم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: إثمهم أكفر من اليهود والنصارى؛ لأن اليهود والنصارى يؤمنون بالله واليوم الآخر، وإن كان هذا الإيمان لا ينفعهم، لأنهم كافرون بمحمد رسول الله ﷺ، لكن الإسماعيلية والباطنية ومن يشبههم هؤلاء ملحدون غاية الإلحاد، وسيأتي - إن شاء الله - بيان بطلان مذهبهم، إنما هذه هي الفرقة الأولى، وتسمى أهل التخيل؛ لأنهم يرون أن الإيمان بالله تعالى تخيلات فقط، ليست هي حقيقة.

[١] قوله: «ضرورة الحس» الضرورة: ما يضطر الإنسان إلى التصديق به، ولا يمكنه دفعه.

فدلالة الحس على وجود الله وقدرته وعلمه وحكمته معلومة، فنحن نسمع فيمن مضى وفيمن حضر أن من الناس من دعا الله فاستجاب له.

قال الله تعالى في نوح عليه السلام أول الرسل: ﴿وَنوحًا إِذْ نَادَى مِنْ قَبْلُ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ﴾ [الأنبياء: ٧٦]، وقال تعالى في أيوب عليه السلام: ﴿وأيوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٣-٨٤].

ومحمد عليه الصلاة والسلام دعا الله فاستجاب له حيث دعا على قريش وقال: «اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف»^(١) فاستجاب الله له، ودعا بالغيث

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاستسقاء، باب دعاء النبي ﷺ: «اجعلها عليهم سنين كسني يوسف»، رقم (١٠٠٧)، ومسلم: كتاب صفة القيامة، باب الدخان، رقم (٢٧٩٨)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

فاسْتَجِيبَ لَهُ، وَأَمْثِلُهُ ذَلِكَ لَا تُحْصَى.

وَهَذَا دَلِيلٌ حِسِّيٌّ مَعْرُوفٌ، بَلْ وَهُنَاكَ دَلِيلٌ حِسِّيٌّ مَلْمُوسٌ، اسْأَلْ نَفْسَكَ: هَلْ دَعَوْتَ اللَّهَ يَوْمًا مِنْ الْأَيَّامِ فَاسْتَجَابَ اللَّهُ لَكَ؟ الْجَوَابُ: نَعَمْ، كَثِيرًا - وَاللَّهِ الْحَمْدُ -.

فكَثِيرًا مَا يَدْعُو الْإِنْسَانُ رَبَّهُ فَيَسْتَجِيبُ اللَّهُ لَهُ رَأْيِي الْعَيْنِ، إِذَنْ هَذَا دَلِيلٌ حِسِّيٌّ عَلَى وُجُودِ اللَّهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَرَحْمَتِهِ وَسَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ بِمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الْإِجَابَةُ دَلَالَةً مُطَابِقَةً أَوْ تَضَمُّنٍ أَوْ التَّزَامِ.

أَمَّا دَلَالَةُ الْعَقْلِ عَلَى وُجُودِ اللَّهِ فَوَاضِحٌ أَيْضًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]، فَهَذِهِ دَلَالَةٌ عَقْلِيَّةٌ قَطْعِيَّةٌ بَرَهَانِيَّةٌ، وَهُوَ سَبْرٌ وَتَقْسِيمٌ، إِمَّا أَنْ يُخْلَقُوا بِدُونِ خَالِقٍ، أَوْ أَنْ يُخْلَقُوا أَنْفُسَهُمْ، وَكِلَاهُمَا مُحَالٌ بَقِيَ أَنْ يَكُونُوا خُلِقُوا بِخَالِقٍ، فَمَنْ هُوَ الْخَالِقُ؟ هَلْ يُقَالُ: هُوَ الْأَبُ وَالْأُمُّ؟ لَأَنَّ نُطْفَةَ الْمَنِيِّ خَرَجَتْ مِنَ الْأَبِ وَالْبُيُوضَةُ الَّتِي تَلَقَّتْ هَذِهِ النُّطْفَةَ مِنَ الْأُمِّ ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩]، ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، التَّقَتْ هَذِهِ بِهِذِهِ فَتَكُونُ الْجَنِينَ فَصَارَ الْأَبُ وَالْأُمُّ هُمَا اللَّذَيْنِ يُخْلَقَانِ، وَالْعَجِينَةُ الْمُخْتَلِطَةُ هِيَ الَّتِي جَاءَتْ بِالْوَلَدِ، وَلَكِنْ يُقَالُ: هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَلْ هَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ﴾ ٥٨ ﴿أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٨-٥٩].

إِذَنْ: الْأَبُ لَمْ يَخْلُقْ مَنِيَّهُ، وَالْأُمُّ لَمْ تَخْلُقِ الْبُيُوضَةَ، فَالْخَالِقُ هُوَ اللَّهُ، وَأَنَا لَا أَظُنُّ عَاقِلًا يَقُولُ: إِنَّ أَبَاهُ دَخَلَ فِي رَحِمِ زَوْجَتِهِ وَصَارَ يَصْنَعُ بِيَدِهِ الْوَلَدَ، هَذَا

فَإِنَّا نُشَاهِدُ مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى وُجُودِ اللَّهِ وَكَمَالِ صِفَاتِهِ مَا لَا يُمَكِّنُ حَصْرُهُ:
وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ^(١)

شَيْءٌ مُسْتَحِيلٌ! فَتَيَّنَ الْآنَ أَنَّ الْخَالِقَ هُوَ اللَّهُ، فَكُلُّ الْحَوَادِثِ دَلِيلٌ عَلَى وُجُودِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّهَا لَمْ تَوْجِدْ نَفْسَهَا، وَلَمْ تَوْجِدْ بغيرِ مُوَجِّدٍ، وَعَلَى هَذَا فَضَرُورَةُ الدَّلَالَةِ الْعَقْلِيَّةِ تَدُلُّ عَلَى هَذَا.

أَمَّا دَلَالَةُ الشَّرْعِ عَلَى وُجُودِ اللَّهِ وَعَلَى الْإِيمَانِ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ فَأَدِلَّتُهُ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَرَ يَقُولُ: «فَإِنَّا نُشَاهِدُ مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى وُجُودِ اللَّهِ وَكَمَالِ صِفَاتِهِ مَا لَا يُمَكِّنُ حَصْرُهُ».

[١] وَقَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ:

فَوَاعَجَبًا كَيْفَ يُعْصَى الْإِلَهُ أَمْ كَيْفَ يَجْهَدُهُ الْجَاهِدُ^(١)

فَهُوَ اسْتِنكَارٌ؛ إِذْ كَيْفَ تَعْصِي رَبَّكَ أَوْ تَجْهَدُهُ:

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ

أَبْدَأُ بِنَفْسِكَ! وَارْجِعْ إِلَى عُلَمَاءِ الْأَحْيَاءِ؛ لَتَنْظُرَ مَا فِي نَفْسِكَ مِنْ عَجَائِبِ الْخَلْقَةِ، وَارْجِعْ إِلَى عُلَمَاءِ النَّفْسِ؛ لَتَنْظُرَ مَا فِي نَفْسِكَ مِنْ عَجَائِبِ الْإِرَادَاتِ وَالْإِنْفِعَالَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ تَمَجِّدُ الْعَجَبَ الْعُجَابَ، نَحْنُ الْآنَ نَأْكُلُ الْأَكْلَةَ عَلَى أَنَّهَا خُبْزَةٌ أَدِمْتُ بِعَسَلٍ، وَجَرَتْ مَعَ هَذَا الْحَلِيقِ فَتَلَقَّاهَا عُمَالٌ أَخْصَائِيُونَ كُلُّ وَاحِدٍ لَهُ اخْتِصَاصُهُ، حَتَّى يُكَيِّفَ هَذِهِ الْمُضْغَةَ؛ لَتَكُونَ صَالِحَةً لِتَغْذِيَةِ هَذَا الْجِسْمِ، ثُمَّ هُنَاكَ

(١) من شعر أبي العتاهية، إسماعيل بن القاسم بن سويد. انظر: ديوانه (ص: ١٢٢).

مُوزَّعُونَ لَا يَدْعُونَ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً فِي الْجِسْمِ إِلَّا أَعْطَوْهُ نَصِيبَهُ مِنْ هَذَا الْغِذَاءِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ! لَوْ أَنَّ إِحْدَى الْغُدَدِ فِي جُزْءٍ مِنَ الْبَدَنِ تَعَدَّتْ عَلَى أَخَوَاتِهَا وَأَخَذَتْ حَظًّا مِنَ الْغِذَاءِ أَكْثَرَ مِنْ أَخَوَاتِهَا فَإِنَّ هَذَا الْعُضْوَ يَتَضَخَّمُ وَيَكْبُرُ، فَبَعْضُ الْأَصَابِعِ تَأْخُذُ حَظًّا مِنَ الْغِذَاءِ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ فَتَتَضَخَّمُ حَتَّى يَكُونَ الْأُصْبَعُ الْوَاحِدُ كَالذِّرَاعِ، وَقَدْ شُوهِدَ أَنَّهُ تَكُونُ أَيْدِيهِمْ أَكْبَرَ مِنْ نِصْفِ الْجِسْمِ.

وَأَنَا شَاهِدْتُ إِنْسَانًا مُنْذُ زَمَنِ طَوِيلٍ مَعَهُ يَدُهُ وَهِيَ حَوَالِي نِصْفِ جِسْمِهِ، لَا بُدَّ أَنْ يَحْمِلَهَا بِيَدِهِ الْأُخْرَى؛ لِيَضَعَهَا عَلَى كَتِفِهِ - نَسَأَلَ اللَّهَ الْعَافِيَةَ وَالسَّلَامَةَ - إِذَنْ فِي كُلِّ شَيْءٍ اللَّهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ.

وَقَدْ بَحَثَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ بَحْثًا دَقِيقًا فِي كِتَابِهِ (مِفْتَاحُ دَارِ السَّعَادَةِ) ^(١) هَذَا الْأَمْرَ، وَتَطَوَّرَ الْأَمْرُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى أَكْثَرٍ مِنْ هَذَا، فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى حِكْمَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَا فِي نَفْسِهِ مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى وُجُودِ خَالِقِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَحِكْمَتِهِ وَقُدْرَتِهِ ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذَّارِيَاتُ: ٢١].

لِنَنْظُرُ مَثَلًا إِلَى نُطْقِنَا فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ هَوَاءٍ يَحْصُلُ مِنْ ضَغْطِ الرَّئِثَيْنِ وَمَا يَمُرُّ بِهِ مِنْ مَجَارٍ، فَتَجِدُهُ يَمُرُّ عَلَى مَجْرَى فَيَكُونُ حَرْفًا، وَيَمُرُّ عَلَى مَجْرَى آخَرَ فَيَكُونُ حَرْفًا آخَرَ وَهَكَذَا فِي آتٍ وَاحِدٍ، وَفِي سُرْعَةٍ فَائِقَةٍ، فَالْكَلِمَاتُ تَحْصُلُ بِتَعاقُبِ الْحُرُوفِ فِي لَحْظَةٍ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ لَهُ مَجْرَى خَاصٌّ يَخْتَلِفُ عَنِ الْأَوَّلِ، مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ الَّذِي أَتَارَ هَذِهِ الْحُرُوفُ شَيْءٌ وَاحِدٌ، فَآيَاتُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كَثِيرَةٌ.

فَإِنَّ هَذِهِ الْحَوَادِثَ الْمُتَنَظِّمَةَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَحْدُثَ إِلَّا بِمُدَبِّرٍ حَكِيمٍ قَادِرٍ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ.

وَالْإِيمَانُ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ دَلَّتْ عَلَيْهِ جَمِيعُ الشَّرَائِعِ، وَاقْتَضَتْهُ حِكْمَةُ اللَّهِ الْبَالِغَةُ، وَلَا يُنْكِرُهُ إِلَّا مُكَابِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ^[١].

[١] الْإِيمَانُ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ دَلَّتْ عَلَيْهِ جَمِيعُ الشَّرَائِعِ، فَكُلُّ الْكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ أَثَبَّتِ الْيَوْمَ الْآخِرَ، وَآمَنَ بِهِ كُلُّ مَنْ يَتَسَبَّبُ إِلَى الْأَدْيَانِ السَّمَاوِيَّةِ، كَذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ الْحِكْمَةَ تَقْتَضِيهِ، إِذْ مِنَ السَّفَهِ الْبَالِغِ أَنْ يَحْدُثَ هَذَا الْخَلْقُ، وَتُرْسَلَ إِلَيْهِ الرُّسُلُ، وَتُنَزَّلَ إِلَيْهِ الْكُتُبُ، وَيُبَاحَ دِمَاءُ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ، وَأَمْوَالُ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ، وَنِسَاءُ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ؛ لِيُقَاتِلُوا عَلَى دِينِ اللَّهِ، ثُمَّ فِي النَّهَايَةِ مَوْتُ بِلَا بَعْثٍ، هَذَا سَفَهٌ فَلَوْلَا أَنَّ هُنَاكَ يَوْمًا يُجَازَى فِيهِ الْعَامِلُونَ بِمَا عَمِلُوا لَكَانَ إِيجَادُ الْخَلِيقَةِ عَبَثًا، وَلَا يَظُنُّ ظَانٌّ بِاللَّهِ هَذَا الظَّنَّ إِلَّا كَافِرٌ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا ذَٰلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ [ص: ٢٧]، ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِينٍ﴾ (٣٨) مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ (٣٩) إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَتُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿[الدخان: ٣٨-٤٠]، ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ (٣٦) أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُُمْنَى (٣٧) ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى (٣٨) فَعَلَّ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى (٣٩) أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يُخْجِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة: ٣٦-٤٠].

فَإِذَنْ: هَذِهِ الْخَلِيقَةُ وَهَذِهِ الشَّرَائِعُ مَا جَاءَتْ إِلَّا لِيَوْمٍ آخِرٍ.

وَعَلَى هَذَا فَالْإِيمَانُ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ اقْتَضَتْهُ الشَّرَائِعُ وَالْحِكْمَةُ وَالْعَقْلُ، لَا يُنْكِرُهُ

وأهل التَّخِيلِ لَا يَحْتَاجُونَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ إِلَى شَيْءٍ كَثِيرٍ؛ لِأَنَّ نُفُورَ النَّاسِ عَنْهُمْ مَعْلُومٌ ظَاهِرٌ^[١].

٢- وَأَمَّا أَهْلُ التَّأْوِيلِ: فَهُمْ الْمُتَكَلِّمُونَ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَرِلةِ وَاتِّبَاعِهِمْ^[٢].

إِلَّا مُكَابِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ، وَالْمُكَابِرُ هُوَ الَّذِي يُعَانِدُ وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا كَانًا، وَالْمَجْنُونُ هُوَ فَاقِدُ الْعَقْلِ.

أَمَّا الْإِنْسَانُ الْعَاقِلُ فَإِنَّ عَقْلَهُ يَهْدِيهِ إِلَى وُجُوبِ وُجُودِ الْيَوْمِ الْآخِرِ، وَأَنَّهُ أَمْرٌ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَمِنْ حِكْمَةِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ وَرَحْمَتِهِ بِنَا أَنَّهُ قَرَّرَ هَذَا الْيَوْمَ الْآخِرَ بَعْدَ أدِلَّةٍ عَقْلِيَّةٍ وَحِسِّيَّةٍ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ هُوَ الَّذِي يَحْمِلُ الْإِنْسَانَ عَلَى الْعَمَلِ بِالطَّاعَاتِ وَتَرْكِ الْمَعَاصِي، وَإِلَّا مَا آمَنَ أَحَدٌ.

[١] وَلِهَذَا كَانُوا أَقَلَّ الطَّوَائِفِ عَدَدًا، وَإِنْ كَانُوا قَدْ يَكُونُونَ أَكْثَرَ الطَّوَائِفِ عَدَدًا، يَبْتَلِي اللَّهُ بِهِمُ الْعِبَادَ، لَكِنْ هُمْ أَقَلُّ الطَّوَائِفِ عَدَدًا؛ لِأَنَّ النُّفُورَ مِنْهُمْ ظَاهِرٌ مَعْلُومٌ.

[٢] وَقَوْلُنَا: «وَاتِّبَاعِهِمْ» يَشْمَلُ مَنْ تَبِعَهُمْ اتِّبَاعًا كَامِلًا، وَمَنْ تَبِعَهُمْ اتِّبَاعًا جُزْئِيًّا كَالْأَشَاعِرَةِ، فَإِنَّ الْأَشَاعِرَةَ بِلَا شَكٍّ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ، وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ إِنَّمَا سَمَّوْا أَنْفُسَهُمْ بِأَهْلِ التَّأْوِيلِ مِنْ بَابِ التَّغْرِيبِ بِالنَّاسِ وَالِدَّعْوَةِ إِلَى مَذْهَبِهِمْ، وَإِلَّا فَالْحَقِيقَةُ أَنَّهُمْ هُمْ مِنْ أَهْلِ التَّحْرِيفِ؛ لِأَنَّ التَّأْوِيلَ الَّذِي يُرِيدُونَهُ هُوَ صَرْفُ الْكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى الْمَعْنَى الْمُخَالِفِ لِلظَّاهِرِ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ دَلِيلٌ كَانَ تَحْرِيفًا، وَهَذَا هُوَ الْوَاقِعُ فِي مَذْهَبِهِمْ، فَإِنَّهُمْ ذَهَبُوا فِي بَابِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ مَذْهَبًا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، بَلِ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِهِ، وَتَسْمِيَةُ أَنْفُسِهِمْ بِأَهْلِ التَّأْوِيلِ مِنْ بَابِ التَّزْيِينِ وَالتَّلْطِيفِ

وَحَقِيقَةُ مَذْهَبِهِمْ: أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ نُصُوصِ الصِّفَاتِ حَاجَزٌ لَمْ يُقْصَدَ بِهِ ظَاهِرُهُ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ بِهِ مَعَانٍ تُخَالِفُهُ^[١]، يَعْلَمُهَا النَّبِيُّ ﷺ، لَكِنَّهُ تَرَكَهَا لِلنَّاسِ يَسْتَنْتِجُونَهَا بِعُقُولِهِمْ، ثُمَّ يُحَاوِلُونَ صَرْفَ ظَوَاهِرِ النُّصُوصِ إِلَيْهَا^[٢]،.....

والتَّغْرِيرُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ لَوْ سَمَّوْا أَنْفُسَهُمْ أَهْلَ التَّخْرِيفِ -وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُسَمَّوْا أَنْفُسَهُمْ أَهْلَ التَّخْرِيفِ- لَنَفَرَ النَّاسُ مِنْهُمْ، لَكِنَّ أَهْلَ التَّأْوِيلِ لَا شَكَّ أَنَّهَا أَلَيْنُ وَالْطَّفُ، وَلَا تُوجِبُ النُّفُورَ.

وقولنا: «مِنَ الْجَهْمِيَّةِ»: أَتْبَاعُ جَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ، وَالْمُعْتَزِلَةَ: أَتْبَاعُ وَاصِلِ بْنِ عَطَاءٍ، وَأَتْبَاعُهُمْ: مِنْ سَائِرِ الطَّوَائِفِ، فَكُلُّ مَنْ تَأَوَّلَ فِي شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي هَذَا.

[١] أَي: تُخَالِفُ الظَّاهِرَ.

[٢] هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ يَقُولُونَ: إِنْ نُصُوصَ الصِّفَاتِ لَا يُرَادُ بِهَا ظَاهِرُهَا فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] مَا أُريدَ بِهَا ظَاهِرُ الاسْتِواءِ، وَالْيَدُ مَا أُريدَ بِهَا ظَاهِرُهَا، وَالْوَجْهُ كَذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا فَقَسْ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا مَعَانٍ تُخَالِفُ الظَّاهِرَ، وَيَعْلَمُ هَذِهِ الْمَعَانِيَ النَّبِيُّ ﷺ، فَهَذَا ثَلَاثَةُ أُمُورَ:

أَوَّلًا: لَمْ يُرِدْ بِهَا ظَاهِرُهَا.

ثَانِيًا: أَرَادَ بِهَا مَعَانِيَ تُخَالِفُ الظَّاهِرَ.

ثَالِثًا: هَذِهِ الْمَعَانِيَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْلَمُهَا، فَهَذَا مَذْهَبُهُمْ، وَأَنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ، وَكُلُّهَا كَمَا مَرَّ عَلَيْنَا نَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ دَلِيلٌ.

فَقَوْلُهُمْ: إِنَّهُ لَمْ يُرَدْ بِهَا ظَاهِرُهَا؛ نَقُولُ: هَذَا خِلَافُ الظَّاهِرِ، بَلْ إِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِذَا تَكَلَّمَا بِكَلَامٍ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ ظَاهِرَ الْكَلَامِ، وَكَمَا أَنَّا نَحْمِلُ كَلَامَ النَّاسِ فِي بَيْعِهِمْ وَشِرَائِهِمْ وَأَوْقَافِهِمْ وَرُهُونِهِمْ وَجَمِيعِ مُعَامَلَاتِهِمْ نَحْمِلُ كَلَامَهُمْ عَلَى ظَاهِرِهِ، فَلَمَّاذَا لَا نَحْمِلُ كَلَامَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ فِي أُمُورٍ غَيْبِيَّةٍ لَا مَجَالَ لِلاجْتِهَادِ فِيهَا، أَلَيْسَ الْأَجْدَرُ بِنَا أَنْ نَسْتَسْلِمَ لِهَذِهِ النُّصُوصِ وَنَحْمِلَهَا عَلَى ظَاهِرِهَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ أُمُورٌ غَيْبِيَّةٌ لَيْسَ لِلرَّأْيِ فِيهَا مَجَالٌ، تَكَلَّمَ اللَّهُ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ، وَتَكَلَّمَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ رَبِّهِ، فَكَانَ الْوَاجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَأْخُذَهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، وَلَكِنْ يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ ظَاهِرَهَا لَيْسَ هُوَ التَّمَثِيلُ؛ لِأَنَّ التَّمَثِيلَ مَنفِيٌّ عَنِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهُ أَرَادَ بِهَا مَعَانِي مُخَالَفِ الظَّاهِرِ نَقُولُ: مَنْ قَالَ: إِنَّهُ أَرَادَ بِهَا مَعَانِي مُخَالَفِ الظَّاهِرِ؟ إِذْ مِنْ الْجَائِزِ أَنْ لَا يُرَادَ بِهَا الظَّاهِرُ، وَلَا يُرَادَ بِهَا مَعَانٍ أُخْرَى، وَتَكُونُ أَلْفَاظًا هَمَلًا لَا مَعْنَى لَهَا، إِذَنْ نُطَالِبُكُمْ بِالدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا مَعَانٍ أُخْرَى مُخَالَفِ الظَّاهِرِ، وَلَا دَلِيلَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ الرُّسُولَ ﷺ يَعْلَمُهَا وَلَمْ يُبَيِّنْهَا لِلْأُمَّةِ. نَقُولُ: هَذِهِ أَيْضًا دَعْوَى لَوْ شَعَرَ الْإِنْسَانُ الْقَائِلُ بِهَا مَاذَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا لِنَكْصِ عَلَى عَقْبِيهِ، إِذَا كَانَ الرُّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَعْلَمُ الْمُرَادَ بِهَذِهِ النُّصُوصِ الَّذِي لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ ظَاهِرُهَا وَلَمْ يُبَيِّنْهُ لِلنَّاسِ مَعَ أَنْ مَا يَتَعَلَّقُ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ هُوَ أَعْظَمُ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ فَإِنَّهُ يَكُونُ بِهَذَا غَيْرَ مُبْلَغٍ، وَيَكُونُ مِنَ أَعْظَمِ النَّاسِ كِتْمَانًا لِلْحَقِّ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْ عِنْدِهِ، فَكْتَمَهُ، وَكْتَمَ الْعَالِمُ لِلْحَقِّ أَهْوَنُ مِنْ كْتَمِ الرُّسُولِ ﷺ لِلْحَقِّ؛ لِأَنَّ الْعَالِمَ الْمُعَيَّنَ إِذَا كْتَمَهُ ذَهَبْنَا إِلَى عَالِمٍ آخَرَ وَأَخْبَرْنَا بِهِ، لَكِنَّ الرُّسُولَ ﷺ لَا نَعْلَمُ الْحَقَّ

وَعَرَضَهُ بِذَلِكَ امْتِحَانُ عُقُولِهِمْ وَكَثْرَةُ الثَّوَابِ بِمَا يُعَانُونَهُ مِنْ مُحَاوَلَةِ صَرْفِ
الْكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ وَتَنْزِيلِهِ عَلَى شَوَاذِ اللُّغَةِ وَغَرَائِبِ الْكَلَامِ^(١).

إِلَّا مِنْ عِنْدِهِ، فَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْلَمُ مَعَانِي هَذِهِ النُّصُوصِ وَلَمْ يُبَيِّنْهَا لِلنَّاسِ كَانَ
هَذَا أَعْظَمَ الطَّعْنِ فِي الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

فَتَرْتَبَ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ - مَذْهَبِ التَّأْوِيلِ - لَوَازِمُ بَاطِلَةٌ هِيَ مِنْ أَبْطَلِ الْبَاطِلِ،
وَهِيَ الْكَذِبُ وَالتَّكْذِيبُ وَالِاتِّهَامُ، فَالْكَذِبُ: لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِهَا مَعَانٍ
أُخْرَى، وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَهَا. وَالتَّكْذِيبُ: لِأَنَّهُمْ نَفَوْا الظَّوَاهِرَ، وَالِاتِّهَامُ: لِأَنَّهُمْ اتَّهَمُوا
النَّبِيَّ ﷺ بِكُتْمِ بَيَانِ الْحَقِّ فِي هَذَا، وَاللَّهُ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ لِرَسُولِهِ: ﴿يَتَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا
أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧]، وَإِذَا سَأَلْنَاهُمْ: لِمَ إِذَا
لَمْ يَعْلَمْ النَّبِيُّ ﷺ أُمَّتَهُ بِمَعَانِيهَا؟ قَالُوا: «وَعَرَضَهُ بِذَلِكَ امْتِحَانُ عُقُولِهِمْ وَكَثْرَةُ
الثَّوَابِ بِمَا يُعَانُونَهُ مِنْ مُحَاوَلَةِ صَرْفِ الْكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ وَتَنْزِيلِهِ عَلَى شَوَاذِ اللُّغَةِ
وَوَغَرَائِبِ الْكَلَامِ».

[١] أَوَّلًا: لِأَجْلِ أَنْ يَمْتَحِنَ عُقُولَ النَّاسِ أَيُّهُمْ يَعْلَمُهَا.

ثَانِيًا: لِأَجْلِ أَنْ يُكْثِرَ الثَّوَابَ فِي طَلَبِ الْوُصُولِ إِلَى مَعْنَاهَا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّتِي
يُخَالِفُ الظَّاهِرَ يَحْتَاجُ إِلَى مُقَدِّمَاتٍ حَتَّى يَصِلَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى أُدْلَةٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ
الظَّاهِرَ غَيْرُ مُرَادٍ، ثُمَّ يَحْتَاجُ إِلَى أُدْلَةٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الَّذِي زَعَمَ أَنَّهُ مُرَادٌ يَحْتَمِلُهُ
اللَّفْظُ، ثُمَّ إِلَى أُدْلَةٍ تُعَيِّنُ الْمَعْنَى الْخَاصَّ.

فَالْمُهْمُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى زَعْمِهِمْ لَمْ يُبَيِّنْهَا مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَعَبَ النَّاسُ فِي الْوُصُولِ
إِلَى هَذِهِ الْمَعَانِي بِتَخْرِيجِهَا عَلَى شَوَاذِ اللُّغَةِ وَطَلَبِ الْأَدِلَّةِ الدَّالَّةِ عَلَيْهَا، فَيَنَالُونَ بِذَلِكَ

الثَّوَابُ؛ لِأَنَّهُ كُلَّمَا كَثُرَ الْعَمَلُ مِنْ أَجْلِ الْوُصُولِ إِلَى الْحَقِّ عِلْمًا أَوْ عَمَلًا كَانَ ذَلِكَ أَكْثَرَ فِي الثَّوَابِ.

فَنَقُولُ لَهُمْ: هَذَانِ الْغَرَضَانِ غَرَضَانِ بَاطِلَانِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَقُولُكُمْ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُبَيِّنْهَا لِأَجْلِ امْتِحَانِ الْعُقُولِ. هَذَا إِنَّمَا يَصِحُّ لَوْ كُنْتَ تُلْغِزُ عَلَى أَقْوَامٍ حَاضِرِينَ يُجِيبُونَ عَمَّا أَلْغَزْتَ بِهِ، فَإِنْ كَانَ حَقًّا قَبْلَتُهُ، وَإِنْ كَانَ بَاطِلًا فَنَدَّتْهُ، أَمَّا وَالْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ فَهَذَا لَا يُمَكِّنُ، فَالرَّسُولُ ﷺ أَلْغَزَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى أَصْحَابِهِ حَيْثُ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الْأَشْجَارِ شَجَرَةً مِثْلُهَا مِثْلُ الْمُؤْمِنِ» وَلَمْ يُبَيِّنْهَا لَهُمْ، فَبَدَأَ الصَّحَابَةُ يَذْكُرُونَ أَشْيَاءَ مِنْ شَجَرِ الْبَوَادِي لَمْ يُصِيبُوا الْغَرَضَ، فَأَعْلَمَهُمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِذَلِكَ، وَقَالَ: «إِنَّهَا النَّخْلَةُ»^(١)، فَالْشَّارِعُ قَدْ يَخْتَبِرُ النَّاسَ، وَيَخْتَبِرُ ذِكَاءَهُمْ فِي أَمْرِ يُبَيِّنُهُ لَهُمْ بَعْدُ، أَمَّا أَنْ يَجْعَلَ الْأَمْرَ عَائِثًا وَيَخْتَبِرُ ذِكَاءَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَهَذَا مُسْتَحِيلٌ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَقُولُكُمْ: مِنْ أَجْلِ أَنْ يَنَالُوا كَثْرَةَ الثَّوَابِ؛ فَنَقُولُ: إِنَّ مُحَاوَلَةَ كَثْرَةِ الثَّوَابِ فِي التَّعَمُّيَةِ عَلَى الْخَلْقِ هُوَ عِقَابٌ فِي الْوَاقِعِ، وَذَنْبٌ يَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ لَا الثَّوَابَ؛ لِأَنَّ النَّاسَ سَوْفَ يَتَخَبَّطُونَ فِي هَذِهِ الْمَعَانِي كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ، حَيْثُ تَخَبَّطُوا فِيهَا وَتَنَاقَضُوا فِيهَا حَتَّى كَانَ بَعْضُهُمْ يُنَاقِضُ بَعْضًا، وَحَتَّى كَانَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ يُؤَلِّفُ تَأْلِيفًا فِي مَعْنَى ثُمَّ يَنْقُضُهُ مَرَّةً ثَانِيَةً، فَتَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ بَاطِلٌ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب قول المحدث: حدثنا أو أخبرنا وأنبأنا، رقم (٦١)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب مثل المؤمن مثل النخلة، رقم (٢٨١١)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وهؤلاء هم أكثر الناس اضطراباً وتناقضاً؛ لأنهم ليس لهم قدم ثابت فيما يمكن تأويله وما لا يمكن، ولا في تعيين المعنى المراد^(١).
ثم إن غالب ما يزعمونه من المعاني يعلم من حال المتكلم وسياق كلامه أنه لم يردده في ذلك الخطاب المعين الذي أولوه^(٢).

ومن أبطل المذاهب، وسيأتينا في الفصل التالي - إن شاء الله - ما يترتب عليه من الإلزامات.

[١] ولذا نجد بعضهم ولا سيما الأشاعرة أثبتوا شيئاً من الصفات وأنكروا شيئاً؛ لأنهم يقولون: هذا يمكن تأويله وهذا لا يمكن، وكذلك أيضاً المعتزلة اضطربوا فمنهم من أنكر الصفات دون الأسماء، ومنهم من أنكر الأسماء والصفات أيضاً، فلم يكن لهم قدم ثابت فيما يمكن تأويله وما لا يمكن، كذلك أيضاً ليس لهم قدم ثابت في تعيين المراد، وهل المراد بذلك القدرة أو النعمة أو القوة وما أشبه ذلك؟ وهذا يدل على بطلان أقوالهم؛ لأن تناقض الأقوال من أقوى الأدلة على بطلانها.

[٢] فمثلاً في قوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ هم يقولون: المراد باليد هنا النعمة أو القوة نقول لهم: لا شك أن اليد تطلق في اللغة العربية على النعمة وعلى القوة كما في حديث غزوة الحديبية وقول رسول قرشي - وهو عروة بن مسعود - مخاطب أبا بكر: «لو لا يد لك عندي لم أجرك بها لأجبتك»^(١) فقوله: «يد» بمعنى:

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد، رقم (٢٧٣١)، من حديث المسور ابن مخرمة ومروان بن الحكم رضي الله عنهما.

وهؤلاء كانوا يتظاهرون بنصر السنة، ويتسترّون بالتنزيه^[١]،.....

نعمة، وكما قال المتنبي^(١):

وَكَمْ لظَلَامِ اللَّيْلِ عِنْدَكَ مِنْ يَدٍ تَحْبِرُ أَنَّ الْمَانَوِيَّةَ تَكْذِبُ

والمانوية قسم من المجوس يقولون: إن الظلمة تخلق الشر، وهو يقول: تُعطى العطايا في الليل، والليل ظلمة.

فقوله: «مِنْ يَدٍ» أي: مِنْ نِعْمَةٍ، ويقولون: مَا لِي بِهَذَا الْأَمْرِ يَدَانِ. أي: قُوَّةٌ، وَنَحْنُ نَقُولُ: لَا شَكَّ أَنَّ الْيَدَ تُطْلَقُ عَلَى الْقُوَّةِ، لَكِنْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُرَادَ بِهَا الْقُوَّةُ أَوْ النِّعْمَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]؛ لِأَنَّ سِيَاقَ الْكَلَامِ يَمْنَعُ هَذَا مَنَعًا بَاتًّا إِذْ مَا الْمَعْنَى لِقَوْلِهِ: ﴿بِيَدَيَّ﴾ أي: بِنِعْمَتِي أَوْ بِقُوَّتِي؟! هَذَا لَا يُمَكِّنُ.

فالحاصل: أَنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: إِنَّ مَا يَزْعُمُونَهُ مِنَ الْمَعَانِي يُعْلَمُ مِنْ حَالِ الْمُتَكَلِّمِ، وَسِيَاقِ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْهُ، وَحِينَئِذٍ تَكُونُ دَعْوَى بَاطِلَةً.

[١] يقولون: نَحْنُ الَّذِينَ نَنْصُرُ السُّنَّةَ؛ لِأَنَّا دَافَعْنَا الْمُعْطَلَةَ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَرِلةِ وَالْفَلَاسِفَةِ مِنْ أَهْلِ التَّخْيِيلِ وَغَيْرِهِمْ، وَأَقْرَضْنَا بِالنُّصُوصِ عَلَى وَجْهِ التَّنْزِيهِ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ؛ لِأَنَّا لَا نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْزِلُ حَقِيقَةً؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ. وَلَا نَقُولُ: لَهُ وَجْهٌ، وَيَدٌ. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ، فَنَحْنُ مُنْزَهُونَ لِلَّهِ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ، وَنَحْنُ نُدَافِعُ عَنْ عَقِيدَتِنَا وَنُبْطِلُ أَقْوَالَ الْمُعْتَرِلةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَالْفَلَاسِفَةِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فَهُمْ يَتَظَاهَرُونَ بِنَصْرِ السُّنَّةِ، لَكِنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ يَقُولُ: «إِنَّهُمْ لَا لِلْإِسْلَامِ
نَصْرُوا، وَلَا لِلْفَلَاسِفةِ كَسْرُوا»، بَلْ مَا زَادَ أَمْرُهُمُ الْأَمْرَ إِلَّا شِدَّةً، وَلَمْ يَنْتَفِعِ النَّاسُ
بَعُلُومِهِمْ.

وَمَا زَالُوا إِلَى الْآنَ يَقُولُونَ: إِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ ثَلَاثُ طَوَائِفَ: السَّلَفِيُّونَ وَالْأَشْعَرِيُّونَ
وَالْمُتَارِدِيُّونَ، وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ لِقَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ إِنَّمَا يَنْطَبِقُ عَلَى مَنْ
تَمَسَّكَ بِالسُّنَّةِ، وَالَّذِينَ يُخَالِفُونَ الرَّسُولَ ﷺ وَالسَّلَفَ الصَّالِحَ فِي مِنْهَا جِهَةٍ فِي
الْعَقِيدَةِ لَا يَصِحُّ أَنْ نُسَمِّيَهُمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي هَذِهِ الْبِدْعَةِ الَّتِي أَخَذُوهَا، وَإِنْ
كَانُوا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةِ، لَكِنَّ فِي نَفْسِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ لَيْسُوا مِنْ
أَهْلِ السُّنَّةِ، بَلْ هُمْ مُخَالِفُونَ لِلْسُّنَّةِ فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تَقُولُونَ: إِنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي الْجُمْلَةِ؟

قُلْنَا: لَا يُمْكِنُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْعَقَائِدِ كَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا فِيهِ وَافَقُوا أَهْلَ السُّنَّةِ فِيهِ،
فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نُخْرِجَهُمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ إِخْرَاجًا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّا لَوْ أَخْرَجْنَاهُمْ لَأَخْرَجْنَا
مِثْلَ النَّوَوِيِّ وَابْنِ حَجَرٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ، وَهَذَا لَا أَحَدٌ يُقِرُّكَ عَلَيْهِ.

وَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ الْأَشَاعِرَةُ جَبَرِيَّةٌ فِي بَابِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ؟

قُلْنَا: هُمْ لَيْسُوا جَبَرِيَّةٌ فِي الْحَقِيقَةِ، لَكِنَّ لَهُمْ مَذْهَبٌ وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ مَذْهَبٌ
لَا أَصْلَ لَهُ، يَعْنِي: لَيْسَ لَهُ حَقِيقَةٌ، فَهُمْ خَالَفُوا أَهْلَ السُّنَّةِ فِي الْقَدَرِ، وَخَالَفُوهُمْ
فِي الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّهُمْ مُرَجِّعَةٌ، وَخَالَفُوهُمْ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ مِنَ الْيَوْمِ الْآخِرِ، إِنَّمَا نَقِيُّ
كُونِهِمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى سَبِيلِ الْإِطْلَاقِ لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَنْفِيَهُمْ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَا يُقَالُ: إِنَّ الْأَشَاعِرَةَ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَأَمَّا النَّوَوِيُّ وَابْنُ حَجَرٍ فَلَا نَحْكُمُ عَلَى أَفْرَادِهِمَا أَنَّهَا مِنَ الْأَشَاعِرَةِ؟

قُلْنَا: النَّوَوِيُّ وَابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ فِي بَابِ الصِّفَاتِ عَلَى مَذْهَبِ الْأَشَاعِرَةِ، وَهُوَ التَّأْوِيلُ، لَكِنَّ ابْنَ حَجَرٍ فِي الْوَاقِعِ مُتَذَبِّبٌ، وَلَا سِيَّامَا فِي كِتَابِهِ (فَتْحُ الْبَارِي)، فَأَحْيَانًا يُؤَيِّدُ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَأَحْيَانًا يُؤَيِّدُ مَذْهَبَ الْأَشَاعِرَةِ، لَكِنْ بَقْطُعِ النَّظَرِ عَلَى الرَّجُلَيْنِ إِنَّمَا جِئْتُ بِهِمَا مَثَلًا.

وَإِنَّمَا هَذَا الْمَذْهَبُ مِنْ حَيْثُ هُوَ بَعْضُهُ صَحِيحٌ وَبَعْضُهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لَكِنْ فِي بَابِ الصِّفَاتِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ حَتَّى مَا أَثْبَتُوهُ مِنَ الصِّفَاتِ لَا يُثْبِتُونَهُ عَلَى مَا يُثْبِتُهُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، انْظُرْ إِلَى قَوْلِهِمْ مَثَلًا فِي الْكَلَامِ فَإِنَّهُ مُحَالِفٌ لِمَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: لَكِنَّ أَصْلَ الْمَنْهَجِ الَّذِي سَارُوا عَلَيْهِ، وَهُوَ تَقْدِيمُهُمُ الْعَقْلَ أَلَا يُخْرِجُهُمْ مِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مُطْلَقًا؟

قُلْنَا: لَكِنَّ تَقْدِيمَهُمُ الْعَقْلَ فِي بَابِ الصِّفَاتِ فَقَطْ، أَمَّا فِي الْأُمُورِ الْعَمَلِيَّةِ فَهُمْ مُوَافِقُونَ، فَلَا يَجْعَلُونَ لِلْعَقْلِ مَجَالًا فِي مَا لَا مَجَالَ لَهُمْ فِيهِ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: يَجِبُ أَنْ نَزِنَ بِالْقِسْطِ، فَمَنْ مَعَهُ حَقٌّ قُلْنَا: مَعَكَ حَقٌّ. وَمَنْ مَعَهُ بَاطِلٌ قُلْنَا: مَعَكَ بَاطِلٌ. وَمَنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ حَقٍّ قُلْنَا: إِنَّكَ لَسْتَ عَلَى حَقٍّ فِي كُلِّ مَا تَقُولُ.

ولكن الله تعالى هتك أستارهم برّد شُبّهاتهم، ودخض حُججهم، فلقد تصدّى شيخ الإسلام وغيره للردّ عليهم أكثر من غيرهم^(١)؛ لأنّ الاغترار بهم أكثر من الاغترار بغيرهم لِمَا يَتَظَاهَرُونَ بِهِ مِنْ نَصْرِ السُّنَّةِ^[١].

[١] ومعلوم أنّ مُدافعة هؤلاء أكثر إلحاحاً من مُدافعة المُعْتَزِلة والجهميّة والمُعطلّة؛ لأنّهم يَتَسَتَّرُونَ عَلَى بَاطِلِهِمْ، وَيَتَظَاهَرُونَ بِنَصْرِ السُّنَّةِ وَهَذَا هُوَ الْبَلَاءُ، يَعْنِي أَنَّ الْمُخَالَفَ لَكَ إِذَا قَالَ: أَنَا عَلَى خِلَافٍ مَعَكَ. فَهَذَا أَمْرُهُ أَهْوَنُ مِنْ رَجُلٍ يَقُولُ: أَنَا عَلَى الْحَقِّ. وَيُحَاوِلُ أَنْ يَجْعَلَ نَفْسَهُ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ، وَهُوَ دَعِيٌّ فِيهِمْ فَإِنَّهُ أَشَدُّ ضَرَرًا؛ وَهَذَا أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ رَجَمَهُمُ اللَّهُ مِنَ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ حَتَّى لَا يَغْتَرَّ النَّاسُ بِهِمْ.



(١) انظر الرد عليهم (ص: ٣٥١) من الباب العشرين. [المؤلف]



فصل [١]



مَذْهَبُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ فِي نُصُوصِ الْمَعَادِ: الْإِيمَانُ بِهَا عَلَى حَقِيقَتِهَا مِنْ غَيْرِ
تَأْوِيلٍ^[٢]، وَلَمَّا كَانَ مَذْهَبُهُمْ فِي نُصُوصِ الصِّفَاتِ صَرْفَهَا عَنْ حَقَائِقِهَا إِلَى مَعَانٍ
مَجَازِيَّةٍ تُخَالِفُ ظَاهِرَهَا اسْتَطَالَ عَلَيْهِمْ أَهْلُ التَّخْيِيلِ^[٣].

[١] فِي هَذَا الْفَصْلِ يُبَيِّنُ الْمُؤَلِّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ مَا حَصَلَ مِنَ التَّرَاعِ بَيْنَ أَهْلِ التَّخْيِيلِ
وَأَهْلِ التَّأْوِيلِ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

[٢] يَعْنِي: فَيُؤْمِنُونَ بِالْبَعْثِ وَالْجَزَاءِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَيَقُولُونَ:
هَذَا حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَالنَّاسُ سَيِّعُثُونَ وَيُحَاسِبُونَ وَيُجْزَوْنَ وَيُعَاقَبُونَ أَوْ يُثَابُّونَ،
لَا نَشْكُ فِي هَذَا.

[٣] قَوْلُهُ: «اسْتَطَالَ عَلَيْهِمْ» يَعْنِي: تَطَاوَلُوا عَلَيْهِمْ، وَاسْتَغَلَوْا عَلَيْهِمْ،
وَقَالُوا لَهُمْ: أَنْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّهُ لَا يُرَادُ بِنُصُوصِ الصِّفَاتِ ظَاهِرُهَا، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهَا
مَعَانٍ أُخْرَى، وَتُنْكِرُونَ عَلَيْنَا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يُرَادُ بِنُصُوصِ الْمَعَادِ ظَاهِرُهَا، وَإِنَّمَا
هِيَ تَخْيِيلٌ، يَعْنِي: أَنَّ أَهْلَ التَّخْيِيلِ يَقُولُونَ لِأَهْلِ التَّأْوِيلِ: أَنْتُمْ تَقُولُونَ فِي
الصِّفَاتِ، وَلَا تَقُولُونَ فِي الْمَعَادِ، وَنَحْنُ نَقُولُ فِي الْبَابَيْنِ، وَأَنَّ كُلَّهَا لَيْسَتْ عَلَى
حَقِيقَتِهَا، وَلَا يُرَادُ بِهَا الْحَقِيقَةُ.

قَالُوا ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُلْزَمَ أَهْلُ التَّخْيِيلِ أَهْلَ التَّأْوِيلِ بِانْكَارِ الْمَعَادِ يَقُولُ:
«فَالْزَمُوهُمْ الْقَوْلَ بِتَأْوِيلِ نُصُوصِ الْمَعَادِ كَمَا فَعَلُوا فِي نُصُوصِ الصِّفَاتِ».

فَالزُّمُّوْهُمُ الْقَوْلَ بِتَأْوِيلِ نُصُوصِ الْمَعَادِ كَمَا فَعَلُوا فِي نُصُوصِ الصِّفَاتِ^[١].
فَقَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ لَهُمْ: «نَحْنُ نَعْلَمُ بِالْاضْطِرَارِّ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ جَاءَ بِإثْبَاتِ
الْمَعَادِ، وَقَدْ عَلِمْنَا فَسَادَ الشُّبْهَةِ الْمَانِعَةِ مِنْهُ فَلَزِمَ الْقَوْلَ بِثُبُوتِهِ». اهـ^[٢].

[١] هُمْ قَالُوا: إِنَّكُمْ أَنْتُمْ يَا أَهْلَ التَّأْوِيلِ تُقْرُونَ بِنُصُوصِ الْمَعَادِ عَلَى حَقِيقَتِهَا
لَا تُؤَوِّلُونَ، وَهَكَذَا كَانَ حَالُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ أَنَّهُمْ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَعَادِ يَقُولُونَ: إِنَّهُ حَقٌّ
عَلَى حَقِيقَتِهِ، فَيُؤْمِنُونَ بِالْبَعْثِ وَالْجَزَاءِ وَبِالْجَنَّةِ وَبِالنَّارِ وَبِالثَّوَابِ وَبِالْعِقَابِ كَمَا
سَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ.

أَمَّا فِي بَابِ الصِّفَاتِ فَلَا يُؤْمِنُونَ بِهَا بَلْ يُؤَوِّلُونَهَا، فَقَالَ لَهُمْ أَهْلُ التَّخْيِيلِ:
أَوَّلُوا فِي نُصُوصِ الْمَعَادِ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ يَسْتَبْعِدُ وَقُوعَ هَذَا الشَّيْءِ حَيْثُ يَسْتَبْعِدُ إِذَا
مُزِقَ الْإِنْسَانُ كُلُّ مُزْقٍ أَنْ يُبْعَثَ خَلْقًا جَدِيدًا، وَيَكُونُ هُنَاكَ جَنَّةٌ وَنَارٌ لَا تَفْنِيَانِ
أَبَدًا، فَاتُّمَّ يَجِبُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُؤَوِّلُوا فِي نُصُوصِ الْمَعَادِ كَمَا أَوَّلْتُمْ فِي نُصُوصِ
الصِّفَاتِ، لَكِنْ أَجَابَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ: «نَحْنُ نَعْلَمُ بِالْاضْطِرَارِّ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ جَاءَ
بِإثْبَاتِ الْمَعَادِ، وَقَدْ عَلِمْنَا فَسَادَ الشُّبْهَةِ الْمَانِعَةِ مِنْهُ فَلَزِمَ الْقَوْلَ بِثُبُوتِهِ».

[٢] فَجَوَابُهُمْ مُرَكَّبٌ مِنْ إِيْجَابٍ وَسَلْبٍ «عَلِمْنَا بِالْاضْطِرَارِّ» مَعْنَى
«بِالْاضْطِرَارِّ»: أَيُّ: أَنْ عَلِمْنَا ذَلِكَ عِلْمٌ ضَرُورِيٌّ يَقِينِيٌّ، لَيْسَ هُنَاكَ اشْتِيَاهُ عِنْدَنَا
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَ بِإثْبَاتِ الْمَعَادِ فِي الْكِتَابِ وَفِي السُّنَّةِ، وَقَامَتِ الْأَدِلَّةُ وَالْبَرَاهِينُ عَلَى
إثْبَاتِهِ، «وَقَدْ عَلِمْنَا فَسَادَ الشُّبْهَةِ الْمَانِعَةِ مِنْهُ»، وَالشُّبْهَةُ هِيَ مَا قَالَهَا زَعِيمُهُمْ -فِيمَا
حَكَاهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ-: ﴿مَنْ يُحْيِ الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨] وَهِيَ شُبْهَةٌ فَاسِدَةٌ؛
لِأَنَّهُ يَقُولُ: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٩]،
فَالشُّبْهَةُ الْمَانِعَةُ الْآنَ مِنَ الْقَوْلِ بِالْحَقِيقَةِ فَاسِدَةٌ، فَوَجَبَ عَلَيْنَا أَنْ نَقُولَ بِأَنَّهُ حَقِيقَةٌ.

وهذا جواب صحيح، وحجة قاطعة تتضمن الدفَاع عنهم في عدم تأويلهم نُصوص المعاد وإلزام أهل التَّخِيل أن يقولوا بإثبات المعاد، وإجراء نُصوصه على حقائقها؛ لأنه إذا قام الدليل وانتفى المانع وجب ثبوت المدلول.

وقد احتج أهل السنة على أهل التأويل بهذه الحجة نفسها ليقولوا^[١] بثبوت الصفات، وإجراء نُصوصها على حقيقتها، فقالوا لأهل التأويل: «نحن نعلم بالاضطرار أن الرسول ﷺ جاء بإثبات الصفات لله، وقد علمنا فساد الشبهة المانعة منه، فلزم القول بثبوتها». وهذا إلزام صحيح وحجة قائمة لا محيد لأهل التأويل عنها، فإن من منع صرف الكلام عن حقيقته في نُصوص المعاد يلزمه أن يمنع في نُصوص الصفات التي هي أعظم وأكثر إثباتاً في الكتب الإلهية من إثبات المعاد^[٢]، وإن لم يفعل فقد تبين تناقضه وفساد عقله^[٣].

[١] أي: أهل التأويل.

[٢] شيخ الإسلام رحمه الله يقول: إن نُصوص الصفات في الكتب الإلهية أكثر بكثير من نُصوص المعاد وصدق رحمه الله؛ لأنه ما من آية في القرآن إلا وتجد فيها صفة من صفات الله، كل آية فهي كلام الله وكل كلام الله فهو صفة من صفاته، وإذا قارنت بين نُصوص المعاد ونُصوص الصفات تجد أن نُصوص الصفات أكثر بكثير، فإذا امتنع تأويل نُصوص المعاد مع قلتها بالنسبة لنُصوص الصفات، فامتناع تأويل نُصوص الصفات من باب أولى.

[٣] يعني: إذا أجاز التأويل في الصفات ولم يجزه في المعاد فقد تناقض.

ثُمَّ هُمْ مَعَ ذَلِكَ يَقُولُونَ: لَيْسَ لِلْعَقْلِ مَدْخَلٌ فِي بَابِ الصِّفَاتِ^[١]. فَيَلْزِمُ عَلَى قَوْلِهِمْ أَنْ لَا يَكُونَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ وَأُيُمَّةِ السَّلَفِ فِي هَذَا الْبَابِ عُلُومٌ عَقْلِيَّةٌ وَلَا سَمْعِيَّةٌ، وَهَذَا مِنْ أَبْطَلِ الْأَقْوَالِ^[٢].

وَطَرِيقَتُهُمْ فِي نُصُوصِ الصِّفَاتِ: إِمْرَارُ لَفْظِهَا مَعَ تَفْوِيضٍ مَعْنَاهَا^[٣]،

وَقَوْلُهُمْ: «حَتَّى النَّبِيُّ ﷺ يَتَكَلَّمَ بِأَحَادِيثِ الصِّفَاتِ وَلَا يَعْرِفُ مَعْنَاهَا» سُبْحَانَ اللَّهِ أَنْ نَصِفَ الرَّسُولَ مُحَمَّدًا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِهَذَا الْوَصْفِ، وَهُوَ أَنَّهُ يَتَكَلَّمَ بِالْكَلَامِ، وَهُوَ لَا يَذَرِي مَا مَعْنَاهُ، لَا أَظُنُّ أَحَدًا يَتَكَلَّمَ بِكَلَامٍ لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهُ إِلَّا سَكْرَانٌ أَوْ مَجْنُونٌ أَوْ مُبْرَسَمٌ، وَكُلُّ هَذِهِ فِي حَقِّ الرَّسُولِ مَنْفِيَّةٌ قَطْعًا.

[١] فَالْنُّصُوصُ عِنْدَهُمْ لَا تُثَبِّتُ الصِّفَاتِ، وَالْعُقُولُ أَيْضًا لَيْسَ لَهَا مَدْخَلٌ

فِي بَابِ الصِّفَاتِ.

[٢] إِذَا كَانَ السَّمْعُ مَعْرُوضًا عَنْ دَلَالَتِهِ، وَالْعَقْلُ مَعْرُوضًا عَنْ تَدَخُّلِهِ، إِذَنْ فَالرَّسُولُ ﷺ وَأَصْحَابُهُ وَأُيُمَّةُ الْأُمَّةِ لَيْسَ عِنْدَهُمْ عُلُومٌ عَقْلِيَّةٌ فِي بَابِ الصِّفَاتِ وَلَا عُلُومٌ سَمْعِيَّةٌ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ السَّمْعِيَّ مُتَعَذِّرٌ؛ لِأَنَّهُمْ يَقْرَأُونَ وَلَا يَفْهَمُونَ، وَمَنْ قَرَأَ أَلْفَاظًا بِدُونِ مَعْنَى فَهُوَ جَاهِلٌ بِلَا شَكٍّ، وَالْعُلُومُ الْعَقْلِيَّةُ أَيْضًا عِنْدَهُمْ مُنْتَفِيَةٌ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَيْسَ لَهُ مَجَالٌ فِي بَابِ الصِّفَاتِ، فَلَيْسَ هُنَاكَ عَقْلٌ وَلَا فَهْمٌ لِلْمَعْنَى، فَالْأُمَّةُ مَعْرُوضَةٌ عَنْ مَعَانِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ بِالْعَقْلِ وَالسَّمْعِ وَأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لَهَا عَلَى عَكْسِ أَهْلِ التَّأْوِيلِ، فَأَهْلُ التَّأْوِيلِ يَقُولُونَ: الْعَقْلُ لَهُ مَدْخَلٌ فِي بَابِ الصِّفَاتِ بَلْ هُوَ الْأَصْلُ عِنْدَهُمْ فَيَرْجِعُونَ فِي إِبْتَاتِ الصِّفَاتِ وَنَفِيهَا إِلَى الْعَقْلِ.

[٣] يَقُولُونَ: ثُبُتَ لَفْظُهَا وَلَا ثُبُتَ مَعْنَاهَا، فَتَقْرَأُ: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾

وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَنَاقَضُ فَيَقُولُ: تُجْرَى عَلَى ظَاهِرِهَا مَعَ أَنَّ لَهَا تَأْوِيلًا يُخَالِفُهُ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، وَهَذَا ظَاهِرُ التَّنَاقُضِ^[١]، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ بِهَا التَّأْوِيلَ الَّذِي يُخَالِفُ الظَّاهِرَ وَهُوَ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ فَكَيْفَ يُمَكِّنُ إِجْرَاؤَهَا عَلَى ظَاهِرِهَا؟^[٢]

وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ طَرِيقَةٍ هَوُلَاءِ فِي كِتَابِ (العقل والنقل) ص ١٢١ ج ١^[٣]:

وَنَقَرَأُ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا» وَنُثَبِّتُهُ وَيَحْرُمُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ مَعْنَى اسْتَوَى: عَلَا، أَوْ إِنَّ مَعْنَى النَّزُولِ؛ النَّزُولُ الْحَقِيقِيُّ وَيَحْرُمُ أَيْضًا أَنْ نُؤَوِّلَ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَيْسَ لَهُ مَدْخَلٌ فِيهَا، وَعَلَيْهِ فَاقْرَأْ وَلَا تَتَكَلَّمْ فِي الْمَعْنَى إِطْلَاقًا، وَكُلُّ مَا قِيلَ لَكَ فَقُلْ: اللَّهُ أَعْلَمُ. وَلَكِنْ هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَبْنِيَ الْإِنْسَانُ عَقِيدَتَهُ عَلَى هَذَا؟

الْجَوَابُ: أَبَدًا، لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَبْنِيَ الْإِنْسَانُ عَقِيدَتَهُ عَلَى جَهْلٍ لَا يَذَرِي مَا أَسْمَاءُ الْمَعْبُودِ وَلَا صِفَاتِهِ، فَالْحَقِيقَةُ أَنَّكَ كُلَّمَا تَأَمَّلْتَ هَذَا الْمَذْهَبَ وَجَدْتَهُ مِنْ أَفْسَدِ الْمَذَاهِبِ.

[١] لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ تُجْرَى عَلَى ظَاهِرِهَا فَاجْعَلْهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، لَكِنْ قَالُوا: لَا، لَهَا تَأْوِيلٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، وَوَجْهُ التَّنَاقُضِ: «فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ بِهَا التَّأْوِيلَ الَّذِي يُخَالِفُ الظَّاهِرَ وَهُوَ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ فَكَيْفَ يُمَكِّنُ إِجْرَاؤَهَا عَلَى ظَاهِرِهَا؟».

[٢] إِذَنْ نَقُولُ: إِنَّ الَّذِي جَاءَ بِهِذِهِ الْعِبَارَةُ لَا يُرِيدُ إِلَّا الْمُدَاهَنَةَ فَقَطْ يَقُولُ: تُجْرَى عَلَى ظَاهِرِهَا. ثُمَّ يَقُولُ: لَهَا تَأْوِيلٌ، هُوَ الْمُرَادُّ، لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا كَانَتْ تُجْرَى عَلَى ظَاهِرِهَا، وَلَهَا تَأْوِيلٌ، لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ وَهُوَ الْمُرَادُّ هُنَا، فَكَيْفَ يَتَّفَقُ هَذَا وَهَذَا فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا تَنَاقُضٌ.

[٣] فِي الطَّبَعَةِ الَّتِي عَلَى هَامِشِهَا مِنْهَا جُ السُّنَّةِ.

«فَتَبَيَّنَ أَنَّ قَوْلَ أَهْلِ التَّفْوِيضِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ مُتَّبِعُونَ لِلسُّنَّةِ وَالسَّلَفِ مِنْ شَرِّ أَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْإِلْحَادِ» اهـ^[١].

[١] والعجيبُ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ لَا يَدْرُونَ عَنْ مَذْهَبِ السَّلَفِ يَقُولُونَ: إِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ يَنْقَسِمُونَ إِلَى قِسْمَيْنِ لَا ثَالِثَ لَهُمَا: أَهْلُ التَّأْوِيلِ وَأَهْلُ التَّفْوِيضِ، وَيَعْنُونَ بِالتَّفْوِيضِ تَفْوِيضَ الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ التَّجْهِيلُ فِي الْوَاقِعِ، وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ لَا يَخْرُجُونَ عَنْ هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ فَمَعْنَاهُ: أَنَّ السَّلَفَ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ لِأَنَّ السَّلَفَ يُثَبِّتُونَ الْمَعْنَى وَلَا يُؤَوِّلُونَ، فَهُمْ لَيْسُوا مُفَوِّضَةً كَأَهْلِ التَّجْهِيلِ، وَلَيْسُوا مُؤَوِّلَةً كَأَهْلِ التَّعْطِيلِ.

وَعَلَيْهِ فَنَقُولُ: هُنَاكَ قِسْمٌ ثَالِثٌ تَرَكْتُمُوهُ وَهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ، وَهُمْ الَّذِينَ يُفَوِّضُونَ الْكَيْفِيَّةَ، وَيُقَرِّوْنَ بِالْمَعْنَى، وَهُمْ السَّلَفُ فِيَقُولُونَ: نَحْنُ نَعْلَمُ مَعْنَى الْاِسْتِوَاءِ، وَلَكِنْ نَجْهَلُ كَيْفِيَّتَهُ، نَعْلَمُ مَعْنَى الْيَدِّ لَكِنْ نَجْهَلُ كَيْفِيَّتَهَا.

ولهذا لَمَّا سُئِلَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ الْاِسْتِوَاءِ: «الرَّحْنُ عَلَى الْعَرْشِ اِسْتَوَى» كَيْفَ اِسْتَوَى اللَّهُ؟ فَقَالَ: «الْاِسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، وَمَا أَرَاكَ إِلَّا مُبْتَدِعًا».

ومعنى قوله: «الْاِسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ» أَيُّ: أَنَّهُ مَعْلُومُ الْمَعْنَى فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَكُلُّ يَعْرِفُ مَعْنَى اِسْتَوَى عَلَى الشَّيْءِ.

ومعنى قوله: «وَالْكَيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ» يَعْنِي: لَا نُدْرِكُهُ بِعُقُولِنَا، وَهُوَ لَيْسَ مَعْلُومًا لَنَا بِالنَّصِّ، فَاسْتَوَى فِيهِ الدَّلِيلَانِ السَّمْعِيُّ وَالْعَقْلِيُّ، فَوَجَبَ التَّوَقُّفُ فِي الْكَيفِ.

وَالشُّبْهَةُ الَّتِي اخْتَجَّ بِهَا أَهْلُ التَّجْهِيلِ هِيَ وَقَفُ أَكْثَرِ السَّلَفِ عَلَى ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] ^[١].

وَمَعْنَى قَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالِإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ» أَي: الْإِيمَانُ بِالِاسْتِثْوَاءِ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَاجِبٌ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٍ» أَي: عَنْ كَيْفِيَّتِهِ. ثُمَّ قَالَ: «وَمَا أَرَاكَ إِلَّا مُبْتَدِعًا».

وَهَكَذَا نَقُولُ فِي بَقِيَّةِ الصِّفَاتِ، فَنَقُولُ مَثَلًا: النَّزُولُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالِإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ.

[١] هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِيهَا عَلَى قِرَاءَتَيْنِ:

الْقِرَاءَةُ الْأُولَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ﴾ وَهَذِهِ قِرَاءَةُ الْوَصْلِ.

وَالْقِرَاءَةُ الثَّانِيَّةُ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ وَيَقِفُ، ثُمَّ يَقُولُ: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ﴾ وَالْوَقْفُ أَوْ الْوَصْلُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَعْنَى التَّأْوِيلِ، فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالتَّأْوِيلِ التَّفْسِيرَ يَعْنِي: تَفْسِيرَ الْمَعْنَى وَإِيضًا الْمَعْنَى، فَالْوَصْلُ أَوْلَى، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالتَّأْوِيلِ الْحَقِيقَةَ الَّتِي عَلَيْهَا الشَّيْءُ فَالْقَطْعُ أَوْلَى؛ لِأَنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَعْرِفَ حَقِيقَةَ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، فَأَهْلُ التَّفْوِيضِ قَالُوا: دَلِيلُنَا الْقُرْآنُ «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ» وَقَفُّ، هَذَا دَلِيلُهُمْ.

وَقَدْ بَنَوْا شُبَهَتَهُمْ عَلَى مُقَدِّمَتَيْنِ:

الأولى: أَنَّ آيَاتِ الصِّفَاتِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ^[١].

الثانية: أَنَّ التَّأْوِيلَ الْمَذْكُورَ فِي الْآيَةِ: هُوَ صَرَفُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى الْمَعْنَى الَّذِي يُخَالِفُ الظَّاهِرَ، فَتَكُونُ النَّتِيجَةُ أَنَّ لآيَاتِ الصِّفَاتِ مَعْنًى يُخَالِفُ ظَاهِرَهَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ^[٢].

والرَّدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ وَجْهِ:

الأول: أَنَّ نَسْأَلَهُمْ: مَاذَا يُرِيدُونَ بِالتَّشَابُهِ الَّذِي أَطْلَقُوهُ عَلَى آيَاتِ الصِّفَاتِ؟^[٣] أُرِيدُونَ بِذَلِكَ اشْتِبَاهَ الْمَعْنَى وَخَفَاءَهُ أَمْ يُرِيدُونَ اشْتِبَاهَ الْحَقِيقَةِ وَخَفَاءَهَا؟^[٤]

[١] الْمُتَشَابِهُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ فِيهِ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧] فَقَالُوا: وَآيَاتِ الصِّفَاتِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ.

[٢] إِذَنْ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ﴾ أَي: مَعْنَاهُ الْمُخَالَفَ لِلظَّاهِرِ إِلَّا اللَّهُ، وَحِينَئِذٍ تَكُونُ آيَاتُ الصِّفَاتِ لَيْسَتْ عَلَى ظَاهِرِهَا، بَلْ لَهَا تَأْوِيلٌ يُخَالِفُ الظَّاهِرَ، لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، وَتَكُونُ النَّتِيجَةُ أَنَّ آيَاتِ الصِّفَاتِ لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُرَادُ بِهَا ظَاهِرُهَا بَلِ الْمُرَادُ الْمَعْنَى الْمُخَالَفَ لِلظَّاهِرِ، وَهَذَا الْمَعْنَى الْمُخَالَفَ لِلظَّاهِرِ غَيْرُ مَعْلُومٍ، بَلْ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، هَذَا تَقْرِيرُ اسْتِدْلَالِهِمْ بِهَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ.

[٣] لِأَجْلِ أَنْ نَنْظُرَ حَتَّى نَرَدَّ عَلَيْهِمْ بَعْدَ أَنْ يَتَقَرَّرَ مَذْهَبُهُمْ.

[٤] نَقُولُ: أَنْتُمْ الْآنَ تَقُولُونَ: إِنَّ آيَاتِ الصِّفَاتِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ. فَمَاذَا تَعْنُونَ

فَإِنْ أَرَادُوا الْمَعْنَى الْأَوَّلَ - وَهُوَ مُرَادُهُمْ -^[١] فَلَيْسَتْ آيَاتُ الصِّفَاتِ مِنْهُ؛
لأنَّهَا ظَاهِرَةُ الْمَعْنَى^[٢]، وَإِنْ أَرَادُوا الْمَعْنَى الثَّانِيَّ فَآيَاتُ الصِّفَاتِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ
حَقِيقَتَهَا وَكَيْفِيَّتَهَا إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، وَبِهَذَا عُرِفَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ التَّشَابُهِ عَلَى
آيَاتِ الصِّفَاتِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ التَّفْصِيلِ السَّابِقِ^[٣].

بِالْمُتَشَابِهِ؟ هَلْ تُرِيدُونَ اشْتِبَاهَ الْحَقِيقَةِ، وَأَنَّهُ يَشْتَبِهَ عَلَيْنَا أَنْ نَعْرِفَ حَقِيقَةَ هَذِهِ
الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، أَوْ تُرِيدُونَ بِالْاِشْتِبَاهِ اشْتِبَاهَ الْمَعْنَى يَعْنِي: أَنَّ الْمَعْنَى مُشْتَبِهَةٌ
عَلَيْنَا فَلَا نَدْرِي مَا الْمُرَادُ؟ وَهُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ الْمَعْنَى وَبَيْنَ الْحَقِيقَةِ الَّتِي يُؤَوَّلُ إِلَيْهَا
الشَّيْءُ، فَنَحْنُ نَعْرِفُ مَعْنَى الْيَدِ وَمَعْنَى الْاِسْتِوَاءِ، لَكِنْ لَا نَعْرِفُ حَقِيقَةَ يَدِ اللَّهِ،
وَكَيفِيَّتَهَا، فَيَجِبُ أَنْ نَعْرِفَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمَعْنَى وَبَيْنَ الْحَقِيقَةِ، فَنَسْأَلُ هَؤُلَاءِ: مَاذَا
تُرِيدُونَ بِالتَّشَابُهِ؟ هَلْ تُرِيدُونَ اشْتِبَاهَ الْمَعْنَى وَخَفَاءَهُ أَمْ تُرِيدُونَ اشْتِبَاهَ الْحَقِيقَةِ
وَخَفَاءَهَا؟

[١] قَوْلُنَا: «إِنْ أَرَادُوا الْمَعْنَى الْأَوَّلَ - وَهُوَ مُرَادُهُمْ -» كَيْفَ نَعْلُقُ بِالْأَوَّلِ،
ثُمَّ نُنَبِّئُ بِالثَّانِي؟ نَقُولُ: لِأَجْلِ التَّفْصِيلِ فَإِنَّهُمْ هُمْ إِذَا قَالُوا نَحْنُ نُرِيدُ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ
وَهِيَ أَنَّ آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيثَهَا مُشْتَبِهَةٌ الْمَعْنَى هَذَا هُوَ مُرَادُهُمْ، فَهُمْ يُرِيدُونَ
بِالْمُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يُعْرِفُ مَعْنَاهُ.

[٢] لَقَوْلِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْاِسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ».

[٣] وَالتَّفْصِيلُ السَّابِقُ: هُوَ أَنَّهُ إِنْ أُريدَ بِذَلِكَ اشْتِبَاهُ الْمَعْنَى وَخَفَاؤُهُ فَآيَاتُ
الصِّفَاتِ وَاضِحَةٌ الْمَعْنَى، فَلَيْسَتْ مِنْهُ، وَإِنْ أُريدَ بِذَلِكَ اشْتِبَاهُ الْحَقِيقَةِ الَّتِي يَكُونُ
عَلَيْهَا الْأَمْرُ فَهَذَا حَقٌّ وَهِيَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ، وَالَّذِي يُرِيدُونَهُ هُوَ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ.

الوجه الثاني: أَنَّ قَوْلَهُمْ: «إِنَّ التَّأْوِيلَ الْمَذْكُورَ فِي الْآيَةِ هُوَ صَرْفُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى الْمَعْنَى الَّذِي يُخَالِفُ الظَّاهِرَ» غَيْرُ صَحِيحٍ^[١] فَإِنَّ هَذَا الْمَعْنَى لِلتَّأْوِيلِ اصطلاحٌ حَدِثٌ لَمْ يَعْرِفْهُ الْعَرَبُ وَالصَّحَابَةُ الَّذِينَ نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلُغَتِهِمْ، وَإِنَّمَا الْمَعْرُوفُ عِنْدَهُمْ أَنَّ التَّأْوِيلَ يُرَادُّ بِهِ مَعْنَيَانِ:

١ - إِمَّا التَّفْسِيرُ، وَيَكُونُ التَّأْوِيلُ عَلَى هَذَا^[٢] مَعْلُومًا لِأُولِي الْعِلْمِ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَا مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ»، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ وَقَفُّ كَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِ^[٣] عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ مِنَ الْآيَةِ السَّابِقَةِ^[٤].

[١] لَا يَتَّهَمُونَ يَقُولُونَ: آيَاتُ الصِّفَاتِ لَهَا مَعْنَى يُخَالِفُ ظَاهِرَهَا، فَلَا نُجْرِيهَا عَلَى ظَاهِرِهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، أَي: مَا يَعْلَمُ الْمَعْنَى الْمُخَالِفَ لِلظَّاهِرِ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، إِذَنْ فَنَحْنُ الْآنَ لَا نُجْرِيهَا عَلَى ظَاهِرِهَا؛ لِأَنَّ لَهَا مَعْنَى يُخَالِفُ الظَّاهِرَ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ.

[٢] أَي: الْمَعْنَى.

[٣] لَا أَكْثَرِهِمْ.

[٤] فَإِذَا كَانَ التَّأْوِيلُ بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ فَهَذَا مَعْلُومٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، فَقَوْلُهُ: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ مَعْطُوفَةٌ عَلَى ﴿اللَّهُ﴾ وَمَوْضُوعُهُ بِهِ، فَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَعْلَمُونَ التَّأْوِيلَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّأْوِيلِ الْمَعْنَى.

٢- وَإِمَّا حَقِيقَةُ الشَّيْءِ وَمَالُهُ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ تَأْوِيلُ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنِ الْيَوْمِ الْآخِرِ غَيْرَ مَعْلُومٍ لَنَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْحَقِيقَةُ وَالْكَيْفِيَّةُ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا وَهُوَ مَجْهُولٌ لَنَا كَمَا قَالَهُ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ فِي الْاِسْتِوَاءِ وَغَيْرِهِ^[١]، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ وَقَفُ جُمْهُورِ السَّلَفِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ مِنْ الْآيَةِ السَّابِقَةِ^[٢].

الْوَجْهُ الثَّالِثُ^[١]: أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الْقُرْآنَ لِلتَّدْبِيرِ، وَحِشْنَا عَلَى تَدْبِيرِهِ كُلِّهِ،.....

[١] فَإِذَا أَرَدْنَا بِالتَّأْوِيلِ الْحَقِيقَةَ وَالْمَالِ الَّذِي عَلَيْهِ الشَّيْءُ فَإِنَّ هَذَا غَيْرَ مَعْلُومٍ لَنَا؛ لِأَنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَعْرِفَ حَقِيقَةَ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، نَعَمْ نَعْرِفُ الْمَعْنَى أَمَّا أَنْ نَعْرِفَ كَيْفَ ذَلِكَ وَمَا حَقِيقَتُهُ فَهَذَا لَا يُمَكِّنُ، وَعَلَى هَذَا يَقُولُ: «وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ وَقَفُ جُمْهُورِ السَّلَفِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ مِنْ الْآيَةِ السَّابِقَةِ».

[٢] وَبِهَذَا تَبَيَّنَ أَنَّ لِّلْسَلَفِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَقَفَيْنِ: الْوَقْفُ الْأَوَّلُ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ وَيَكُونُ مَعْنَى التَّأْوِيلِ عِنْدَهُمُ الْحَقِيقَةُ الَّتِي يُؤَوَّلُ إِلَيْهَا الْكَلَامُ، وَأَمَّا إِذَا وَصَلْنَا وَهُوَ قَوْلُ لِبَعْضِ السَّلَفِ، وَقُلْنَا: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ «وَهَذَا هُوَ الْوَقْفُ الثَّانِي» صَارَ الْمُرَادُ بِهِ التَّفْسِيرُ، وَهُوَ مَعْلُومٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ﴾ إِذَا جَعَلْنَاهَا مَعْطُوفَةً عَلَى ﴿اللَّهُ﴾ صَارُوا مِنَ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ وَهُوَ التَّفْسِيرُ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ نَفْسِهِ^(١).

[١] مِنَ الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ التَّفْوِيزِ.

وَلَمْ يَسْتَشِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ، وَالْحَثُّ عَلَى تَدَبُّرِهِ يَفْتَضِي أَنَّهُ يُمَكِّنُ الْوُصُولَ إِلَى مَعْنَاهُ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لِلْحَثِّ عَلَى تَدَبُّرِهِ مَعْنَى؛ لِأَنَّ الْحَثَّ عَلَى شَيْءٍ لَا يُمَكِّنُ الْوُصُولَ إِلَيْهِ لَغَوٍّ مِنَ الْقَوْلِ يُنَزِّهُ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى وَكَلَامَ رَسُولِهِ ﷺ عَنْهُ، وَهَذَا -أَعْنِي: الْحَثُّ عَلَى تَدَبُّرِهِ كُلِّهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ- يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لآيَاتِ الصِّفَاتِ مَعْنَى يُمَكِّنُ الْوُصُولَ إِلَيْهِ بِالتَّدَبُّرِ، وَأَقْرَبُ النَّاسِ إِلَى فَهْمِ ذَلِكَ الْمَعْنَى هُوَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِلُغَتِهِمْ؛ وَلَانَّهُمْ أَسْرَعُ النَّاسِ إِلَى امْتِثَالِ الْحَثِّ عَلَى التَّدَبُّرِ خُصُوصًا فِيمَا هُوَ أَهَمُّ مَقَاصِدِ الدِّينِ^(١).

[١] نَقُولُ لَهُؤَلَاءِ الَّذِي يَقُولُونَ: إِنَّا لَا نَعْلَمُ مَعَانِيَ آيَاتِ الصِّفَاتِ؛ نَرُدُّ عَلَيْهِمْ فَنَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنَا بِتَدَبُّرِ الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَتَبْنَا إِلَيْكَ مَبْرُوكًا لِيَتَذَكَّرُوا أَيْتِيهِمْ﴾ [ص: ٢٩]، وَاللَّامُ هُنَا لِلتَّعْلِيلِ، وَكَذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَلَمْ يَتَذَكَّرُوا أَلْقَوْلَ﴾ [الْمُؤْمِنُونَ: ٦٨]، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ إِنْكَارٌ عَلَيْهِمْ حَيْثُ إِنَّهُمْ لَمْ يَتَذَكَّرُوهُ، وَلَمْ يَعْرِفُوا مَعْنَاهُ، فَإِذَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى حَثَّنَا عَلَى التَّدَبُّرِ وَأَمَرَنَا، فَهَلْ يُمَكِّنُ الْوُصُولَ إِلَى الْمَعْنَى؟
الْجَوَابُ: يُمَكِّنُ، وَلَوْ لَا أَنَّهُ يُمَكِّنُ الْوُصُولَ إِلَى الْمَعْنَى لَكَانَ الْأَمْرُ بِالتَّدَبُّرِ لَغَوًّا لَا فَايِدَةَ مِنْهُ.

وَهَلِ اسْتَشْنَى اللَّهُ آيَاتِ الصِّفَاتِ وَقَالَ: لَا تَتَدَبَّرُوهَا فَإِنَّكُمْ لَنْ تَصِلُوا إِلَى مَعْنَاهَا؟
الْجَوَابُ: لَا، بَلْ آيَاتُ الصِّفَاتِ هِيَ أَوَّلُ وَأَوَّلَى مَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَعْقُولِ أَنْ تَعْرِفَ مَعْنَى الْوُضوءِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالصَّيَامِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ، ثُمَّ يُقَالُ: إِنَّ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ أَسْمَاءُ اللَّهِ وَصِفَاتُهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتَدَبَّرَهَا، فَأَنَا لَوْ لَمْ أَتَدَبَّرْ مَعْنَى السَّمِيعِ، وَمَعْنَى الاسْتِواءِ عَلَى الْعَرْشِ، وَمَعْنَى الْوَجْهِ الْمَوْصُوفِ

وَقَدْ قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ: حَدَّثَنَا الَّذِينَ كَانُوا يُقْرَأُونَ الْقُرْآنَ
عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَغَيْرُهُمَا أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَعَلَّمُوا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ
عَشْرَ آيَاتٍ لَا يَتَجَاوَزُونَهَا حَتَّى يَتَعَلَّمُوهَا وَمَا فِيهَا مِنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ قَالَ^[١]:
فَتَعَلَّمْنَا الْقُرْآنَ وَالْعِلْمَ وَالْعَمَلَ جَمِيعًا، فَكَيْفَ يَجُوزُ مَعَ هَذَا أَنْ يَكُونُوا جَاهِلِينَ
بِمَعَانِي نُصُوصِ الصِّفَاتِ الَّتِي هِيَ أَهَمُّ شَيْءٍ فِي الدِّينِ؟^[٢]

الْوَجْهُ الرَّابِعُ: أَنَّ قَوْلَهُمْ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَنْزَلَ فِي كِتَابِهِ الْمُبِينِ
أَلْفَاظًا جَوْفَاءَ لَا يَبِينُ بِهَا الْحَقُّ، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْحُرُوفِ الْهَجَائِيَّةِ وَالْأَبْجَدِيَّةِ،
وَهَذَا يُنَافِي حِكْمَةَ اللَّهِ الَّتِي أَنْزَلَ اللَّهُ الْكِتَابَ وَأَرْسَلَ الرُّسُولَ مِنْ أَجْلِهَا^[٣].

بِالْجَلالِ وَالْإِكْرَامِ، لَوْ لَمْ أَتَدَبَّرْ ذَلِكَ مَا أَرَدَدْتُ إِيمَانًا.

[١] الصواب: (قَالُوا) وَلَيْسَ (قَالَ).

[٢] بَلْ نَقُولُ: مَعَ كَوْنِهَا أَهَمُّ شَيْءٍ فِي الدِّينِ هِيَ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي الْقُرْآنِ،
فَلَا تَكَادُ تَجِدُ آيَةً فِي الْقُرْآنِ إِلَّا وَفِيهَا اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ أَوْ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، فَإِذَا
كَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِذَا قَرَأُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لَا يَتَجَاوَزُونَ عَشْرَ آيَاتٍ حَتَّى
يَتَعَلَّمُوهَا وَمَا فِيهَا مِنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، إِذَا كَانُوا كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يَشْمَلُ آيَاتِ الصِّفَاتِ
بِلَا شَكٍّ، وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ مَعْنَى آيَاتِ الصِّفَاتِ فَلْيَأْتِ بِالِدَّلِيلِ الَّذِي
يَمْنَعُ هَذَا الْعُمُومَ.

[٣] فَعَلَى رَأْيِهِمْ يَسْتَلْزِمُ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ وَالْكَلِمَاتِ وَالْجُمْلَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ
وَصِفَاتِهِ أَلْفَاظٌ جَوْفَاءَ لَيْسَ لَهَا مَعْنَى، يَعْنِي: أَنَّنَا لَا نَصِلُ إِلَى مَعْنَاهَا، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ
الْحُرُوفِ الْهَجَائِيَّةِ وَالْأَبْجَدِيَّةِ الَّتِي لَا يُعْلَمُ لَهَا مَعْنَى، وَهَذَا مِنْ أَكْبَرِ الْقَدَحِ وَالطَّعْنِ

تَنْبِيْهُ: عَلِمَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ مَعَانِيَ التَّأْوِيلِ ثَلَاثَةٌ:

الْأَوَّلُ: التَّفْسِيرُ، وَهُوَ إِضْحَاحُ الْمَعْنَى وَبَيَانُهُ، وَهَذَا اصْطِلَاحُ جُمْهُورِ الْمُفَسِّرِينَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ لَابْنِ عَبَّاسٍ: «اللَّهُمَّ فَتَّهَّهُ فِي الدِّينِ، وَعَلَّمَهُ التَّأْوِيلَ»، وَهَذَا مَعْلُومٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ وَغَيْرِهَا^[١].

الثَّانِي: الْحَقِيقَةُ الَّتِي يُؤَوَّلُ الشَّيْءُ إِلَيْهَا، وَهَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنْ مَعْنَى التَّأْوِيلِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف: ٥٣]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، فَتَأْوِيلُ آيَاتِ الصِّفَاتِ بِهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْكُنْهَ وَالْحَقِيقَةُ الَّتِي هِيَ عَلَيْهَا، وَهَذَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ^[٢].

فِي اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَفِي كِتَابِهِ، وَفِي رَسُولِهِ حَيْثُ يَتَكَلَّمُونَ بِكَلِمَاتٍ لَيْسَ لَهَا مَعْنَى، فَتَبَيَّنَ أَنَّ مَذْهَبَ التَّجْهِيلِ بَاطِلٌ مِنْ وُجُوهِ أَرْبَعَةٍ.

فَائِدَةٌ: الْحُرُوفُ الْمَهْجَائِيَّةُ هِيَ: أ، ب، ت، ث... إِلَى آخِرِ الْحُرُوفِ. وَالْحُرُوفُ الْأَبْجَدِيَّةُ هِيَ: نَفْسُ الْحُرُوفِ الْمَهْجَائِيَّةِ، لَكِنَّهَا رُتِبَتْ عَلَى تَرْتِيبِ آخَرٍ، وَرُكِبَتْ عَلَى كَلِمَاتٍ، وَإِنْ كَانَ لَا مَعْنَى لَهَا؛ وَذَلِكَ لَضَبْطِ الْحُرُوفِ، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ لَا تَخْرُجُ عَنِ الْحُرُوفِ الْمَهْجَائِيَّةِ، وَهَذَا التَّرْتِيبُ هُوَ: أَبْجَد، هُوَزَ حُطِّي كَلِمُنْ سَعْفَضْ قَرَشَتْ تَخَذَ ضَطْغَ.

[١] لَكِنَّ أَهْلَ التَّجْهِيلِ أَنْكَرُوا ذَلِكَ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ وَقَالُوا: إِنَّ هَذَا غَيْرُ مَعْلُومٍ. فَهُمْ يَقُولُونَ: نَحْنُ نَعْلَمُ مَعْنَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ، لَكِنْ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَقِيدَةِ - عَلَى رَعْمِهِمْ - لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهُ.

[٢] فُلُو قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ؟ فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُ: هَذَا لَيْسَ بِمَعْلُومٍ.

الثالث: صَرَفَ اللَّفْظَ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى الْمَعْنَى الَّذِي يُخَالِفُ الظَّاهِرَ، وَهُوَ اضْطِلَاحُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَغَيْرِهِمْ^[١].

وَهَذَا نَوْعَانِ: صَحِيحٌ وَفَاسِدٌ.

فَالصَّحِيحُ: مَا دَلَّ عَلَيْهِ، مِثْلَ تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨] إِلَى أَنَّ الْمَعْنَى إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَقْرَأَ^[٢].

وَالْفَاسِدُ: مَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، كَتَأْوِيلِ اسْتِوَاءِ اللَّهِ عَلَى عَرْشِهِ بِاسْتِيلَائِهِ، وَيَدِهِ بِقُوَّتِهِ وَنِعْمَتِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ^[٣].

لَكِنْ لَوْ قَالَ: مَا مَعْنَى اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ؟ فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُ: هَذَا مَعْلُومٌ.

مَسْأَلَةٌ: هَلِ الْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ: الْحَقِيقَةُ أَوِ الْكَيْفِيَّةُ؟

الْجَوَابُ: الْحَقِيقَةُ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ الْكَيْفِيَّةَ مِنَ الْحَقِيقَةِ أَيُّ: جُزْءٍ مِنْهَا، فَنَحْنُ نَعْرِفُ مَعْنَى السَّمْعِ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ، وَهُوَ إِدْرَاكُ الْمَسْمُوعِ، لَكِنْ لَا نَعْلَمُ حَقِيقَةَ سَمْعِ اللَّهِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا قُلْنَا: الْحَقِيقَةُ لِأَجْلِ أَنْ يَشْمَلَ أَيْضًا مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنِ الْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ ثَوَابِ الْجَنَّةِ وَنَعِيمِهَا، فَإِنَّ هَذَا النَّعِيمَ لَا نَعْلَمُ حَقِيقَتَهُ وَلَا كُنْهَهُ.

[١] يَعْْنِي: قَدْ يُطْلَقُ التَّأْوِيلُ عَلَى صَرَفِ اللَّفْظِ عَنِ الظَّاهِرِ إِلَى الْمَعْنَى الَّذِي يُخَالِفُهُ، وَحُكْمُ ذَلِكَ يَقُولُ:

[٢] لَا إِذَا انْتَهَيْتَ مِنَ الْقِرَاءَةِ.

[٣] أَيُّ: تَأْوِيلِ يَدِهِ بِقُوَّتِهِ وَنِعْمَتِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ وَهَذَا التَّأْوِيلُ غَيْرُ جَائِزٍ.

مَسْأَلَةٌ: لِمَاذَا لَا نَقُولُ فِي تَعْرِيفِ تَوْحِيدِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ زِيَادَةً عَلَى مَا ذُكِرَ:
«مِنْ غَيْرِ تَفْوِيضٍ»؟

الْجَوَابُ: لِأَنَّ التَّفْوِيضَ نَوْعٌ مِنَ التَّعْطِيلِ، فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِنَا: «مِنْ غَيْرِ
تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ»، ثُمَّ أَيْضًا لَا نَقُولُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّفْوِيضَ إِنْ أَرَدْتَ بِهِ تَفْوِيضَ
الْمَعْنَى فَخَطَأً، وَإِنْ أَرَدْتَ تَفْوِيضَ الْحَقِيقَةِ وَالْكَيْفِيَّةِ فَهَذَا صَوَابٌ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَقُلِ
الْعُلَمَاءُ: مِنْ غَيْرِ تَفْوِيضٍ؛ لِأَنَّ فِيهِ احْتِمَالًا.



فصل



رُوي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: تَفْسِيرٌ تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ مِنْ كَلَامِهَا^[١]، وَتَفْسِيرٌ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِجَهَالَتِهِ^[٢]، وَتَفْسِيرٌ يَعْلَمُهُ الْعُلَمَاءُ^[٣]، وَتَفْسِيرٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ ادَّعَى عِلْمَهُ فَهُوَ كَاذِبٌ» اهـ.

١ - فَالتفسيرُ الَّذي تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ مِنْ كَلَامِهَا هُوَ: تَفْسِيرُ مُفْرَدَاتِ اللُّغَةِ، كَمَعْرِفَةِ مَعْنَى الْقَرَأِ، وَالنَّارِقِ، وَالْكَهْفِ، وَنَحْوِهَا^[٤].

٢ - وَالتفسيرُ الَّذي لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِجَهَالَتِهِ وَهُوَ: تَفْسِيرُ الْآيَاتِ الْمُكَلَّفِ بِهَا

[١] يَعْنِي: تَفْسِيرٌ يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

[٢] يَعْنِي: يَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ أَنْ يَعْرِفَهُ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةٍ وَلَا بُدَّ أَنْ يَعْرِفَ.

[٣] يَعْنِي: دُونَ غَيْرِهِمْ، فَلَا يُلْزَمُ كُلُّ وَاحِدٍ أَنْ يَعْرِفَهُ، لَكِنَّ الْعُلَمَاءَ يَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَعْرِفُوهُ؛ لِأَنَّهُ فَرَضُ كِفَايَةٍ.

[٤] عِنْدَمَا نَبْحَثُ عَنْ مَعْنَى الْقَرَأِ فَإِنَّا نَرْجِعُ إِلَى اللُّغَةِ، فَهَلْ تُطْلَقُ الْقَرَأُ عَلَى الْحَيْضِ أَوْ عَلَى الطَّهْرِ، فَتَنْظُرُ، وَعِنْدَمَا نَبْحَثُ فِي تَفْسِيرِ النَّارِقِ وَهِيَ الْوَسَائِدُ فَإِنَّا نَرْجِعُ إِلَى اللُّغَةِ، وَذَلِكَ بِالرُّجُوعِ إِلَى الْمَعَاجِمِ اللُّغَوِيَّةِ مِثْلَ (الْقَامُوسِ الْمُحِيطِ) أَوْ (لِسَانِ الْعَرَبِ) أَوْ غَيْرِهِمَا بِمَا أُلْفَ فِي مَعَانِي الْكَلِمَاتِ.

اعْتِقَادًا أَوْ عَمَلًا، كَمَعْرِفَةِ اللَّهِ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَمَعْرِفَةِ الْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالطَّهَارَةِ، وَالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَغَيْرِهَا^[١].

٣- والتفسيرُ الَّذِي يَعْلَمُهُ الْعُلَمَاءُ هُوَ: مَا يُخْفَى عَلَى غَيْرِهِمْ مِمَّا يُمَكِّنُ الْوُصُولَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، كَمَعْرِفَةِ أَسْبَابِ النُّزُولِ، وَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ، وَالْعَامِّ وَالْخَاصِّ، وَالْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ^[٢].

[١] فَكُلُّ مَا كُتِبْنَا بِهِ اعْتِقَادًا أَوْ عَمَلًا فَإِنَّهُ لَا عُذْرَ لَنَا فِي جَهْلِهِ فَيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَعْرِفَهُ.

«كَمَعْرِفَةِ اللَّهِ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ» فَهَذَا مِمَّا كُتِبْنَا فِيهِ اعْتِقَادًا، كَذَلِكَ «وَمَعْرِفَةِ الْيَوْمِ الْآخِرِ» وَمَا فِيهِ، هَذَا أَيْضًا اعْتِقَادًا، «وَالطَّهَارَةَ» عَمَلًا، «وَالصَّلَاةَ» عَمَلًا، «وَالزَّكَاةَ» عَمَلًا، «وَوَغَيْرَهَا» كَالصَّوْمِ فَإِنَّهُ عَمَلٌ، وَالْحُجُّ أَيْضًا عَمَلٌ، فَكُلُّ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ اعْتِقَادُهُ أَوْ عَمَلُهُ فَإِنَّهُ لَا يُعْذَرُ بِجَهَالَتِهِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَعَلَّمَ حَتَّى يَبَيِّنَ عَقِيدَتَهُ وَأَفْعَالَهُ عَلَى أُسُسٍ سَلِيمَةٍ.

[٢] فَهَذَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا أَهْلُ الْعِلْمِ، فَمَثَلًا مَعْرِفَةُ سَبَبِ نُّزُولِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ﴾ [المجادلة: ١] وَهُوَ الظَّهَارُ الَّذِي وَقَعَ مِنْ أَوْسِ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى زَوْجَتِهِ^(١)، وَكَذَلِكَ أَيْضًا مَعْرِفَةُ سَبَبِ نُّزُولِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَالَّذِينَ بَشِّرُوهُمْ وَاتَّقُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ...﴾ إِلَى آخِرِهِ [البقرة: ١٨٧]، وَهُوَ أَنَّ أَحَدَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتَى إِلَى أَهْلِهِ فِي لَيْالِي الصَّيَامِ وَجَامَعَهَا بَعْدَ أَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ، وَكَانُوا إِذَا نَامَ الرَّجُلُ قَبْلَ الْعِشَاءِ أَوْ صَلَّى الْعِشَاءَ فَإِنَّهُ

(١) أخرجه الإمام أحمد (٦/ ٤١٠-٤١١)، وأبو داود: كتاب الطلاق، باب في الظهار، رقم (٢٢١٤)، من حديث خولة بنت ثعلبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

٤ - وَأَمَّا التَّفْسِيرُ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ فَهُوَ: حَقَائِقُ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَعَنِ الْيَوْمِ الْآخِرِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ نَفَهُمْ مَعْنَاهَا، لَكِنْ لَا نُذْرِكُ حَقِيقَةَ مَا هِيَ عَلَيْهِ فِي الْوَاقِعِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: أَنَّنَا نَفَهُمْ مَعْنَى اسْتِوَاءِ اللَّهِ عَلَى عَرْشِهِ، وَلَكِنَّا لَا نُذْرِكُ كَيْفِيَّتَهُ الَّتِي هِيَ حَقِيقَةُ مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي الْوَاقِعِ^[١].

وَكَذَلِكَ نَفَهُمْ مَعْنَى الْفَاكِهَةِ وَالْعَسَلِ وَالْمَاءِ وَاللَّبَنِ وَغَيْرَهَا بِمَا أَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّهُ فِي الْجَنَّةِ، وَلَكِنْ لَا نُذْرِكُ حَقِيقَتَهُ فِي الْوَاقِعِ^[٢]،.....

يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِمْسَاكُ إِلَى الْيَوْمِ الثَّانِي، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ^(١).

الْمُهِمُّ: أَنَّ أَسْبَابَ النُّزُولِ لَا يَجِبُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَعْرِفَهَا؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَعْرِفَ الْمَعْنَى بِدُونِهَا، وَإِنْ كَانَ سَبَبُ النُّزُولِ لَا شَكَّ أَنَّهُ يُقَوِّي عَلَى مَعْرِفَةِ الْمَعْنَى، كَذَلِكَ النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ لَا يَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ أَنْ يَعْرِفَ ذَلِكَ، فَإِذَا عُرِفَ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ كَفَى، لَكِنَّ النَّاسِخَ مِنَ الْمَنْسُوخِ هَذَا لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا أَهْلُ الْعِلْمِ، وَالْعَامُّ وَالْخَاصُّ مِثْلُهُ، وَالْمُحَكَّمُ وَالْمُتَشَابِهُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، هَذَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا الْعُلَمَاءُ.

[١] فَمَعْنَى الْاسْتِوَاءِ هُوَ: الْعُلُوُّ وَالْإِسْتِقْرَارُ، وَلَكِنْ لَا نَفَهُمْ كَيْفِيَّةَ ذَلِكَ، فَكَيْفِيَّةُ الصِّفَةِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ، وَلَوْ أَنَّ أَحَدًا ادَّعَى أَنَّهُ يَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ اسْتِوَاءِ اللَّهِ عَلَى الْعَرْشِ لَقُلْنَا: هُوَ كَاذِبٌ وَلَا يُمَكِّنُ، وَلَوْ ادَّعَى أَحَدٌ أَنَّهُ يَعْرِفُ كَيْفِيَّةَ يَدِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَقُلْنَا: هُوَ كَاذِبٌ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: فَمَنْ ادَّعَى عِلْمَهُ فَهُوَ كَاذِبٌ.

[٢] فَتَعْرِفُ مَعْنَى اللَّبَنِ وَالْعَسَلِ وَالْمَاءِ وَالْحَمْرِ وَالْفَاكِهَةَ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٢٣٥-٢٣٦)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾
[السجدة: ١٧] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَيْسَ فِي الدُّنْيَا شَيْءٌ مِّمَّا فِي الْجَنَّةِ إِلَّا الْأَسْمَاءُ^[١].

وَبِهَذَا تَبَيَّنَ أَنَّ فِي الْقُرْآنِ مَا لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ، كَحَقَائِقِ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ،
وَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنِ الْيَوْمِ الْآخِرِ، وَأَمَّا مَعَانِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فَإِنَّهَا مَعْلُومَةٌ لَنَا، وَإِلَّا لَمَا
كَانَ لِلخِطَابِ بِهَا فَائِدَةٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^[٢].

لَا نُدْرِكُ حَقَائِقَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، فَلَوْ ادَّعَى إِنْسَانٌ وَقَالَ: إِنِّي أُدْرِكُ الْعَسَلَ الَّذِي فِي
الْجَنَّةِ، وَأَنَّ كَيْفِيَّتَهُ كَذَا، وَطَعْمُهُ كَذَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، قُلْنَا: هَذَا كَاذِبٌ؛ لِأَنَّ حَقَائِقَ
هَذِهِ الْأَشْيَاءِ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ.

[١] قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَعْنِي: أَنَّ الْفَاكِهَةَ مَثَلًا مَوْجُودَةً فِي الدُّنْيَا كَالنَّخْلِ
وَالزَّرْمَانِ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي الْآخِرَةِ يَتَّفَقَانِ فِي الْأِسْمِ فَقَطْ، أَمَّا فِي الْحَقِيقَةِ الَّتِي هُوَ
عَلَيْهَا فَإِنَّهُمَا لَا يَتَّفَقَانِ.

[٢] أَتَيْنَا بِهَذَا الْكَلَامِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ لِيَتَبَيَّنَ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ
يَعْتَقِدُونَ أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ مَعْلُومَةٌ لَنَا مِنْ وَجْهِ، مَجْهُولَةٌ لَنَا مِنْ وَجْهِ، فَمِنْ
جِهَةِ الْمَعْنَى مَعْلُومَةٌ، وَمِنْ جِهَةِ الْحَقَائِقِ وَالْكَفَيَّةِ مَجْهُولَةٌ، وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي أُمُورِ
الْغَيْبِ الْآخَرَى مِثْلَ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنِ الْجَنَّةِ مِنَ النَّعِيمِ أَوْ عَنِ النَّارِ مِنَ الْجَحِيمِ،
فَالْمَعْنَى مَعْلُومٌ لَنَا، لَكِنَّ الْحَقِيقَةَ مَجْهُولَةٌ، وَهَذَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ
يَكُونَ الشَّيْءُ مَعْلُومًا مِنْ وَجْهِ، وَمَجْهُولًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ.



البَابُ الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ

فِي انْقِسَامِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيثِهَا



الْمُرَادُ بِأَهْلِ الْقِبْلَةِ: مَنْ يُصَلِّي إِلَى الْقِبْلَةِ، وَهُمْ كُلُّ مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَى الْإِسْلَامِ^[١].

وَقَدْ انْقَسَمَ أَهْلُ الْقِبْلَةِ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيثِهَا إِلَى سِتِّ طَوَائِفَ:

طَائِفَتَانِ قَالُوا: تُجْرَى عَلَى ظَاهِرِهَا.

وَطَائِفَتَانِ قَالُوا: تُجْرَى عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهَا. وَطَائِفَتَانِ وَاقِفَتَانِ.

فَالطَّائِفَتَانِ اللَّذِينَ قَالُوا: تُجْرَى عَلَى ظَاهِرِهَا هُمُ:

١ - طَائِفَةُ الْمُشَبَّهَةِ الَّذِينَ جَعَلُوهَا مِنْ جِنْسِ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، وَمَذْهَبُهُمْ

بَاطِلٌ أَنْكَرَهُ عَلَيْهِمُ السَّلَفُ^[٢].

[١] هَذَا مَعْنَى أَهْلِ الْقِبْلَةِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَهُوَ كُلُّ مَنْ يُصَلِّي إِلَى الْقِبْلَةِ،

وَلَا يُصَلِّي إِلَى الْقِبْلَةِ إِلَّا مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَالْجَهْمِيَّةُ وَالْمُعْتَزَلَةُ وَالْأَشَاعِرَةُ

وَنَحْوُهُمْ كُلُّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يُصَلُّونَ إِلَيْهَا وَيَنْتَسِبُونَ إِلَى الْإِسْلَامِ، أَمَّا هَلْ

هُمْ مُسْلِمُونَ حَقِيقَةً أَوْ غَيْرُ مُسْلِمُونَ فَهَذَا شَيْءٌ آخَرُ.

[٢] هَؤُلَاءِ قَالُوا: تُجْرَى عَلَى ظَاهِرِهَا. لَكِنْ جَعَلُوهَا ظَاهِرًا مِنْ جِنْسِ صِفَاتِ

الْمَخْلُوقِينَ، قَالُوا: نُوْمِنُ بِأَنَّ اللَّهَ يَجِيءُ، وَأَنَّ لَهُ رَحْمَةً، وَأَنَّ لَهُ وَجْهًا، وَأَنَّ لَهُ يَدًا،

٢- طَائِفَةُ السَّلَفِ الَّذِينَ أَجْرَوْهَا عَلَى ظَاهِرِهَا اللَّائِقِ بِاللَّهِ عَزَّجَلْ، وَمَذْهَبُهُمْ هُوَ الصَّوَابُ الْمَقْطُوعُ بِهِ لِدَلَالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْعَقْلِ عَلَيْهِ دَلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ، إِمَّا قَطْعِيَّةً وَإِمَّا ظَنِّيَّةً كَمَا تَقَدَّمَ دَلِيلٌ وَجُوبُهَا وَصَحَّتْهَا فِي الْبَابَيْنِ: الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ^[١].
وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّ الْأُولَى تَقُولُ بِالتَّشْبِيهِ وَالثَّانِيَّةُ تُنْكِرُهُ^[٢].

فَإِنْ قَالَ الْمُشَبِّهُ فِي عِلْمِ اللَّهِ وَنُزُولِهِ وَبِيَدِهِ مَثَلًا: أَنَا لَا أَعْقِلُ مِنَ الْعِلْمِ وَالنُّزُولِ وَالْيَدِ إِلَّا مِثْلَ مَا يَكُونُ لِلْمَخْلُوقِ مِنْ ذَلِكَ^[٣]. فَجَوَابُهُ مِنْ وَجْوهٍ:

لَكِنَّ كُلَّ هَذَا مُشَابِهٌ لِمَا لِلْمَخْلُوقِينَ مِنْ ذَلِكَ، فَيَدُ اللَّهِ كَيَدِ الْإِنْسَانِ، وَوَجْهُهُ كَذَلِكَ، وَهَكَذَا، وَتَحْنُ إِذَا سَمَّيْنَا هَذَا ظَاهِرًا، فَإِنَّمَا نُسَمِّيهِ مِنْ بَابِ التَّنْزِيلِ، وَإِلَّا فَلَيْسَ ظَاهِرٌ كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِي صِفَاتِهِ تَعَالَى التَّشْبِيهِ.

[١] فَمَثَلًا يَقُولُونَ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ عَلَى ظَاهِرِهِ وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جَاءَ، لَكِنَّهُ عَجِيءٌ يَلِيقُ بِجَلَالِهِ، وَأَيْضًا يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقُولُونَ: هُوَ يَضْحَكُ، لَكِنَّهُ ضَحِكٌ يَلِيقُ بِجَلَالِهِ.

[٢] فَالْفَرْقُ بَيْنَ طَائِفَةِ السَّلَفِ وَطَائِفَةِ الْمُشَبِّهَةِ أَنَّ الْمُشَبِّهَةَ يَجْعَلُونَهَا دَالَّةً عَلَى التَّشْبِيهِ فَيَقُولُونَ: عَجِيءٌ عَلَى كَيْفِيَّةِ كَذَا وَكَذَا، يَضْحَكُ عَلَى كَيْفِيَّةِ كَذَا وَكَذَا. وَلَيْسُوا يُنْزَهُونَ اللَّهَ تَعَالَى عَنِ الْمِثَالَةِ؛ فَلِذَلِكَ كَانُوا ضَالِّينَ فِي هَذِهِ النَّاحِيَةِ، أَمَّا السَّلَفُ فَإِنَّهُمْ يُبَيِّنُونَ ذَلِكَ، لَكِنْ يُنْزَهُونَ اللَّهَ تَعَالَى عَنِ الْمِثَالَةِ، وَإِلَّا فَكُلُّ مِنْهُمْ يُجْرِيهَا عَلَى الظَّاهِرِ.

[٣] يَقُولُ الْمُشَبِّهُ: أَنَا لَا أَعْقِلُ مِنَ الْاِسْتِواءِ إِلَّا مِثْلَ اِسْتِواءِ الْمَخْلُوقِينَ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ؛ «فَجَوَابُهُ مِنْ وَجْوهٍ...».

الأوّل: أَنَّ الْعَقْلَ وَالسَّمْعَ قَدْ دَلَّ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى مُبَايَنَةِ الْخَالِقِ لِلْمَخْلُوقِ فِي جَمِيعِ صِفَاتِهِ فَصِفَاتُ الْخَالِقِ تَلِيْقُ بِهِ، وَصِفَاتُ الْمَخْلُوقِ تَلِيْقُ بِهِ^[١]، فَمِنْ أَدِلَّةِ السَّمْعِ عَلَى مُبَايَنَةِ الْخَالِقِ لِلْمَخْلُوقِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وَقَوْلُهُ: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧] [٢].

[١] فَإِذَا دَلَّ السَّمْعُ وَالْعَقْلُ عَلَى مُبَايَنَةِ الْخَالِقِ لِلْمَخْلُوقِ فَإِنَّ الصِّفَاتِ الَّتِي تُثَبَّتُ لِلْخَالِقِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُبَايَنَةً لِلصِّفَاتِ الَّتِي تَكُونُ لِلْمَخْلُوقِ؛ لِأَنَّ صِفَةَ كُلِّ شَيْءٍ تُنَاسِبُهُ.

[٢] وَهَذَا وَاضِحٌ فِي أَنَّ الْمُمَازَّةَ مُتَنَفِيَةً فِي حَقِّ اللَّهِ، وَالْكَافُ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ﴾ اخْتَلَفَ فِيهَا الْعُلَمَاءُ؛ لِأَنَّا لَوْ أَخَذْنَا بِظَاهِرِ قَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ﴾ لَكَانَ ظَاهِرُهُ أَنَّ اللَّهَ أَثَبَّتَ لِنَفْسِهِ مِثِيلًا، وَلَيْسَ لِهَذَا الْمِثْلِ مِثِيلٌ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ لَهُ مِثِيلٌ إِطْلَاقًا؛ وَهَذَا قَالُوا: الْكَافُ هُنَا زَائِدَةٌ وَالتَّقْدِيرُ لَيْسَ مِثْلَهُ شَيْءٌ، وَقِيلَ: إِنَّ الزَّائِدَ «مِثْلٌ»، وَالتَّقْدِيرُ: لَيْسَ كَهُوَ شَيْءٌ، وَقِيلَ: إِنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ زِيَادَةٌ لَا فِي الْكَافِ وَلَا فِي «مِثْلٍ»، وَلَكِنَّهُ نَفْيٌ مُمَازَّةٍ الْمِثْلِ مِنْ بَابِ الْمُبَالَغَةِ، وَإِذَا انْتَفَى مِثْلُ الْمِثْلِ انْتَفَى الْأَصْلُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَصْلُ مَوْجُودًا لَكَانَ لِلْمِثْلِ مِثْلٌ، وَقِيلَ: إِنَّ «مِثْلًا» هُنَا بِمَعْنَى صِفَةٍ، يَعْنِي: لَيْسَ كَصِفَتِهِ شَيْءٌ.

وَلَكِنَّ الْأَقْرَبَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ الْمِثْلَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الْكَافَ زِيدَتْ لِلْمُبَالَغَةِ، يَعْنِي: كَأَنَّهُ نَفَى الْمِثْلَ مَرَّتَيْنِ، مَرَّةً بِصِغَةِ الْكَافِ، وَمَرَّةً بِصِغَةِ «مِثْلٍ»، وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ فِي هَذَا رَدًّا عَلَى الْمُسَبِّهَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

وَمِنْ أَدِلَّةِ الْعَقْلِ أَنْ يُقَالَ: كَيْفَ يَكُونُ الْخَالِقُ الْكَامِلُ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ
-الَّذِي الْكَمَالُ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ، وَهُوَ مُعْطِي الْكَمَالِ- مُشَابِهًا لِلْمَخْلُوقِ النَّاقِصِ
الَّذِي النَّقْصُ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ، وَهُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَى مَنْ يُكْمِلُهُ؟^[١]

الثَّانِي: أَنْ يُقَالَ لَهُ: أَلَسْتَ تَعْقِلُ لِلَّهِ ذَاتًا لَا تُشَبِّهُهُ ذَاتَ الْمَخْلُوقِينَ؟ فَسَيَقُولُ:
بَلَى! فَيُقَالُ لَهُ: فَلْتَعْقِلْ إِذَنْ أَنَّ لِلَّهِ صِفَاتٍ لَا تُشَبِّهُهُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، فَإِنَّ الْقَوْلَ
فِي الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي الذَّاتِ وَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا فَقَدْ تَنَاقَضَ^[٢].

[١] يُقَالَ: أَنْتَ أَيُّهَا الْمُسَبِّهُ: هَلْ تَعْتَقِدُ أَنَّ الْخَالِقَ أَكْمَلَ مِنَ الْمَخْلُوقِ؟ فَسَيَقُولُ:
نَعَمْ أَعْتَقِدُ ذَلِكَ، فَنَقُولُ: إِذَا كُنْتَ تَعْتَقِدُ أَنَّ الْخَالِقَ أَكْمَلَ مِنَ الْمَخْلُوقِ فَكَيْفَ
يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ صِفَاتُهُ مِثْلَ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ؟ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ صِفَاتُهُ أَكْمَلَ؛ لِأَنَّكَ
أَنْتَ بِنَفْسِكَ تَقُولُ: إِنَّ الْخَالِقَ أَكْمَلَ مِنَ الْمَخْلُوقِ، وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ رَدٌّ عَلَيْكَ، فَإِنَّهُ
إِذَا كَانَ أَكْمَلَ لَزِمَ أَنْ لَا تَكُونَ صِفَاتُهُ مُمَازِلَةً لَصِفَاتِ الْمَخْلُوقِ.

[٢] يُقَالَ: أَنْتَ أَيُّهَا الْمُسَبِّهُ: هَلْ تَعْتَقِدُ أَنَّ لِلَّهِ ذَاتًا لَا تُشَبِّهُهُ الذَّوَاتِ؟ فَسَيَقُولُ:
نَعَمْ، أَعْتَقِدُ ذَلِكَ، فَنَقُولُ: إِذَا كُنْتَ تَعْتَقِدُ أَنَّ لَهُ ذَاتًا لَا تُشَبِّهُهُ الذَّوَاتِ فَلْتَعْتَقِدْ
أَنَّ لَهُ صِفَاتٍ لَا تُشَبِّهُهُ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ صِفَةَ كُلِّ مَوْصُوفٍ تَلِيْقُ بِهِ، فَالْجَمْلُ مِثْلًا
قَوِيٌّ وَقُوَّتُهُ أَقْوَى مِنَ الْإِنْسَانِ، وَالذَّرَّةُ قَوِيَّةٌ -أَي: الْقُوَّةُ الَّتِي تَلِيْقُ بِهَا- وَقُوَّتُهَا
دُونَ قُوَّةِ الْإِنْسَانِ، فَهِيَ لَا تُشَبِّهُهُ قُوَّةَ الْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّ قُوَّةَ كُلِّ شَيْءٍ تُنَاسِبُهُ، فَكَذَلِكَ
قُوَّةُ الْخَالِقِ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ مُمَازِلَةً لِقُوَّةِ الْمَخْلُوقِ، وَنَقُولُ فِي بَقِيَّةِ الصِّفَاتِ
كَذَلِكَ.

الثالث: أَنْ يُقَالَ: نَحْنُ نُشَاهِدُ مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقَاتِ صِفَاتٍ اتَّفَقَتْ فِي أَسْمَائِهَا وَتَبَايَنْتْ فِي كَيْفِيَّاتِهَا، فَلَيْسَتْ يَدُ الْإِنْسَانِ كَيَدِ الْحَيَوَانِ الْآخِرِ^[١].

فَإِذَا جَازَ اخْتِلَافُ الْكَيْفِيَّةِ فِي صِفَاتِ الْمَخْلُوقَاتِ مَعَ اتِّحَادِهَا فِي الْأَسْمِ فَاخْتِلَافُ ذَلِكَ بَيْنَ صِفَاتِ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى، بَلِ التَّبَايُنُ بَيْنَ صِفَاتِ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ وَاجِبٌ كَمَا تَقَدَّمَ!!^[٢].

وَأَمَّا الطَّائِفَتَانِ الَّذِينَ قَالُوا: تُجْرَى عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهَا. وَأَنْكُرُوا أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ صِفَاتٌ ثُبُوتِيَّةٌ، أَوْ أَنْكُرُوا بَعْضَ الصِّفَاتِ، أَوْ أَثْبَتُوا الْأَحْوَالَ دُونَ الصِّفَاتِ^[٣].

[١] وَلَا وَجْهَ الْإِنْسَانِ كَوَجْهِ الْحَيَوَانِ الْآخِرِ، فَالْمَخْلُوقَاتُ تَتَّفِقُ فِي الصِّفَةِ وَتُخْتَلِفُ فِي الْكَيْفِيَّةِ.

[٢] وَبِهَذَا يَنْدَحِرُ الْمُشَبَّهُ، فَقَدْ أَجَبْنَا عَنْهُ وَرَدَدْنَا عَلَيْهِ بِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ.

[٣] الَّذِينَ قَالُوا: تُجْرَى عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهَا. وَأَنْكُرُوا أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ صِفَاتٌ ثُبُوتِيَّةٌ قَالُوا: لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ صِفَاتٌ ثُبُوتِيَّةٌ، بَلْ صِفَاتُهُ كُلُّهَا سَلْبِيَّةٌ. فَقَالُوا: لَا نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ سَمْعًا، لَكِنْ نَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ بِأَصَمٍّ. وَلَا نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ عِلْمًا. لَكِنْ نَقُولُ: لَيْسَ بِجَاهِلٍ. وَلَا نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ قُدْرَةً. لَكِنْ نَقُولُ لَيْسَ بِعَاجِزٍ.

وَذَلِكَ لِأَنَّا لَوْ أَثْبَتْنَا لَهُ الصِّفَاتِ الثُّبُوتِيَّةَ شَبَّهْنَاهُ بِالْمَوْجُودَاتِ، وَهَذَا تَمَثُّيلٌ، وَالتَّمَثُّيلُ حَرَامٌ، فَتَقُولُ لَهُمْ: وَالصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةُ -النَّفْيُ- عَدَمٌ فَإِذَا نَفَيْتُمْ عَنْهُ ذَلِكَ شَبَّهْتُمُوهُ بِالْمَعْدُومَاتِ؛ وَهَذَا لَجَأٌ بَعْضُهُمْ إِلَى الْإِلْتِزَامِ بِهَذَا، وَقَالَ: نَنْفِي عَنْهُ الْإِثْبَاتَ وَالنَّفْيَ فَلَا نَقُولُ: سَمِيعٌ وَلَا لَيْسَ بِسَمِيعٍ، وَلَا مَوْجُودٌ وَلَا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ، وَهَكَذَا، وَهَذَا خِلَافُ الْعَقْلِ وَمُتَنَاقِضٌ أَيْضًا.

فالمهم: أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يُنْكِرُ الصِّفَاتِ الثَّبُوتِيَّةَ؛ ولهذا إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَصِفُوا اللَّهَ بِأَعْظَمِ الصِّفَاتِ عِنْدَهُمْ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِمَيِّتٍ وَلَا جَاهِلٍ وَلَا عاجِزٍ وَلَا ضَعِيفٍ وَلَا أَصَمَّ وَلَا أَعْمَى، وَعَلَى هَذَا فِقْسٌ.

والعجيبُ أَنَّ هَؤُلَاءِ يَرَوْنَ أَنَّ كَمَالَ اللَّهِ أَنْ يُوصَفَ بِالصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ - والعِيَاذُ بِاللَّهِ -، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصِّفَاتِ الثَّبُوتِيَّةَ أَكْمَلُ؛ ولهذا لَوْ جِئْتَ إِلَى مَلِكٍ مِنَ الْمُلُوكِ وَقُلْتَ لَهُ: مَا شَاءَ اللَّهُ، أَنْتَ لَسْتَ بِزَبَّالٍ وَلَا كَسَّاحٍ وَلَا جَزَّارٍ وَلَا بَنَاءٍ وَلَا كَنَّاسٍ. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لِعَاقِبِكَ بِهَذَا الْكَلَامِ، لَكِنْ لَوْ تَأْتَى لَهُ وَتَقُولُ: مَا شَاءَ اللَّهُ، أَنْتَ مَلِكٌ قَوِيٌّ قَدِيرٌ ذَكِيٌّ عَاقِلٌ. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَإِنَّكَ تَحْطَى بِجَائِزَتِهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَخِيرَةَ صِفَاتٌ ثَّبُوتِيَّةٌ وَالْأُولَى صِفَاتٌ سَلْبِيَّةٌ - صِفَاتٌ نَفْيٍ -.

أَمَّا مَنْ أَنْكَرُوا بَعْضَ الصِّفَاتِ فَمِثْلُ الْأَشَاعِرَةِ حَيْثُ أَنْكَرُوا بَعْضَ الصِّفَاتِ وَأَثْبَتُوا بَعْضَهَا، أَمَّا مَنْ أَثْبَتُوا الْأَحْوَالَ دُونَ الصِّفَاتِ فَمِثْلُ الْمُعْتَزِلَةِ، وَكَذَلِكَ الْأَشَاعِرَةُ أَيْضًا، وَمَعْنَى الْأَحْوَالِ: يَعْْنِي: حَالُهُ أَنْ يَكُونَ سَمِيعًا، لَكِنْ لَا تُثْبِتُ أَنَّ لَهُ سَمْعًا لَكِنْ هُوَ ذُو سَمْعٍ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهُ مُتَّصِفٌ بِالسَّمْعِ، وَتَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ، وَكَوْنُهُ عَلِيمًا هَذِهِ هِيَ الْحَالُ، أَمَّا أَنْ لَهُ عِلْمًا فَلَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا تَنَاقُضٌ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ إِنْسَانٍ نَقُولُ: كَوْنُهُ عَالِمًا إِلَّا وَهُوَ مُتَّصِفٌ بِالْعِلْمِ.

هَؤُلَاءِ طَائِفَتَانِ:

«١ - أَهْلُ التَّأْوِيلِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَغَيْرِهِمُ الَّذِينَ أَوَّلُوا نُصُوصَ الصِّفَاتِ إِلَى مَعَانٍ عَيَّنُّوْهَا كَتَأْوِيلِهِمُ الْيَدَ بِالنِّعْمَةِ، وَالِاسْتِثْوَاءَ بِالِاسْتِثْلَاءِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

فَهُمْ:

١ - أَهْلُ التَّأْوِيلِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَغَيْرِهِمُ الَّذِينَ أَوْلُوا نُصُوصِ الصِّفَاتِ إِلَى مَعَانٍ عَيْنُوهَا كَتَأْوِيلِهِمُ الْيَدَ بِالنِّعْمَةِ، وَالْأَسْتِوَاءَ بِالْأَسْتِيلَاءِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ^[١].

٢ - أَهْلُ التَّجْهِيلِ الْمُفَوَّضَةِ الَّذِينَ قَالُوا: اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ بِنُصُوصِ الصِّفَاتِ، لَكِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ إِثْبَاتَ صِفَةٍ خَارِجِيَّةٍ لَهُ تَعَالَى^[٢].

٢ - أَهْلُ التَّجْهِيلِ الْمُفَوَّضَةِ الَّذِينَ قَالُوا: اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ بِنُصُوصِ الصِّفَاتِ، لَكِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ إِثْبَاتَ صِفَةٍ خَارِجِيَّةٍ لَهُ تَعَالَى.

[١] فَهَؤُلَاءِ أَجْرَوْهَا عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهَا لَكِنْ جَعَلُوا لَهَا مَعْنَى مُؤَوَّلًا.

[٢] فَإِذَا قُلْتَ لِلْمُفَوَّضِ: (اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ) هَلْ تُجْرِيهَا عَلَى ظَاهِرِهَا؟ قَالَ: لَا أُجْرِيهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَعْنَاهَا. وَتَقُولُ لِلْمُفَوَّضِ: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ مَا الْمُرَادُ بِوَجْهِ رَبِّكَ؟ قَالَ: لَا يُرَادُّ بِهِ ظَاهِرُهُ، إِذَنْ مَا الْمُرَادُّ؟ قَالَ: أَنَا أَفَوَّضُ فَأَقُولُ: اللَّهُ أَعْلَمُ، أَمَّا أَهْلُ التَّأْوِيلِ فَيُسَبِّتُونَ لَهَا مَعْنَى، وَعَلَى هَذَا فَأَهْلُ التَّأْوِيلِ خَيْرٌ مِنْهُمْ، وَإِنْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ عُدْوَانًا؛ لِأَنَّهُمْ تَجَرَّؤُوا وَأَثْبَتُوا مَا لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ، لَكِنْ هُمْ مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ الْمُفَوَّضَةِ، ثُمَّ إِنَّكَ إِذَا تَأَمَّلْتَ قَوْلَ هَذَا الْمُفَوَّضِ وَجَدْتَ قَوْلَهُ مُتَنَاقِضًا، وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ.

فَمَذْهَبُهُمْ إِذَنْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ بِنُصُوصِ الصِّفَاتِ لَكِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ إِثْبَاتَ صِفَةٍ خَارِجِيَّةٍ لَهُ تَعَالَى» فَإِذَا سَأَلْتَهُمْ مَثَلًا: مَا مَعْنَى: جَاءَ رَبُّكَ؟ قَالُوا: اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ، لَكِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ الْمَجِيءَ الْحَقِيقِيَّ، وَهَذَا تَنَاقُضٌ لِأَنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمْ: اللَّهُ أَعْلَمُ. فَلَمَّا ذَا تَقُولُونَ: نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ؟ أَلَيْسَ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ

وَهَذَا الْقَوْلُ مُتَنَاقِضٌ، فَإِنَّ قَوْلَهُمْ: نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يُرَدْ إِثْبَاتُ صِفَةٍ خَارِجِيَّةٍ لَهُ. يُنَاقِضُ التَّفْوِيضَ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ التَّفْوِيضِ أَنْ لَا يَحْكُمَ الْمُفَوِّضُ بِنَفْيٍ وَلَا إِثْبَاتٍ، وَهَذَا ظَاهِرٌ^[١].

وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ: أَنَّ الْأُولَى أَثْبَتُوا لِنُصُوصِ الصِّفَاتِ مَعْنَى، لَكِنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِهَا، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَيُفَوِّضُونَ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ مِنْ غَيْرِ إِثْبَاتٍ مَعْنَى مَعَ قَوْلِهِمْ: «إِنَّهُ لَا يُرَادُ مِنْ تِلْكَ النُّصُوصِ إِثْبَاتُ صِفَةٍ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ»^[٢].

الْمَعْنَى الْحَقِيقِيُّ الظَّاهِرُ؟ وَالْجَوَابُ: بَلَى، وَمَعَ ذَلِكَ تَقُولُونَ: لَا، مَا أَرَادَ أَنَّهُ يَجِيءُ، مَا أَرَادَ أَنَّهُ اسْتَوَى، مَا أَرَادَ أَنْ لَهُ سَمْعًا وَبَصَرًا، وَمَا أَشَبَّهَ ذَلِكَ، وَتَقُولُونَ: نَعْلَمُ هَذَا. ثُمَّ تَقُولُونَ: اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ، كُلُّ يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا تَنَاقُضٌ؛ وَلِهَذَا قُلْنَا: «وَهَذَا الْقَوْلُ مُتَنَاقِضٌ، فَإِنَّ قَوْلَهُمْ: نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يُرَدْ إِثْبَاتُ صِفَةٍ خَارِجِيَّةٍ لَهُ. يُنَاقِضُ التَّفْوِيضَ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ التَّفْوِيضِ أَنْ لَا يَحْكُمَ الْمُفَوِّضُ بِنَفْيٍ وَلَا إِثْبَاتٍ، وَهَذَا ظَاهِرٌ».

[١] إِذَنْ كِلْتَا الطَّائِفَتَيْنِ صَالَتَانِ؛ لِأَنَّهُمَا قَالَا عَلَى اللَّهِ بَلَا عِلْمٍ؛ وَلِأَنَّهُمَا نَفَيَا مَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ وَكَلَامِ رَسُولِهِ.

[٢] هَذَا الْفَرْقُ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الطَّائِفَةَ الَّتِي تُثْبِتُ لَهَا مَعْنَى خَيْرٍ فِي الْعَقْلِ وَالنَّظَرِ مِمَّنْ لَا تُثْبِتُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الَّتِي تُثْبِتُ مَعْنَى يَخَالِفُ الظَّاهِرَ أَشَدَّ جَرَاءَةً مِنَ الَّذِينَ تَوَقَّفُوا، فَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ خَيْرٌ مِنَ الْأُخْرَى مِنْ وَجْهِ، وَقَدْ سَبَقَ الرَّدُّ عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ مُفَصَّلًا، وَأَمَّا الرَّدُّ الْإِجْمَالِيُّ عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ فَنَقُولُ: لَا يُمَكِّنُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَتَكَلَّمَ بِكَلَامٍ لَا يُرِيدُ مِنَ الْعِبَادِ إِثْبَاتَ مَعْنَاهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، بَلْ لَا يَتَكَلَّمَ سُبْحَانَهُ بِكَلَامٍ إِلَّا وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَ النَّاسُ بِظَاهِرِهِ.

وَأَمَّا الطَّائِفَتَانِ الَّذِينَ تَوَقَّفُوا فَهُمُ:

١ - طَائِفَةٌ جَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِنُصُوصِ الصِّفَاتِ إِثْبَاتَ صِفَةٍ تَلِيْقُ بِاللَّهِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ الْمُرَادُ ذَلِكَ، وَهَؤُلَاءِ كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ.

٢ - طَائِفَةٌ أَعْرَضُوا بِقُلُوبِهِمْ وَالسِّتَةِ عَنْ هَذَا كُلِّهِ، وَلَمْ يَزِيدُوا عَلَى قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ^[١].

وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الطَّائِفَةِ وَالَّتِي قَبْلَهَا: أَنَّ الْأُولَى تَحْكُمُ بِتَجْوِيزِ الْأَمْرَيْنِ: الْإِثْبَاتِ وَعَدَمِهِ.

وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَلَا تَحْكُمُ بِشَيْءٍ أَبَدًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^[٢].

[١] هَاتَانِ الطَّائِفَتَانِ وَاقِفَتَانِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا:

أَنَّ الطَّائِفَةَ الْأُولَى تَقُولُ: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ إِثْبَاتَ صِفَةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ الْمُرَادُ إِثْبَاتَ صِفَةٍ، فَهُمْ يَحْكُمُونَ بِتَجْوِيزِ الْأَمْرَيْنِ.

أَمَّا الثَّانِيَةُ فَيَقُولُونَ: لَا نَتَعَرَّضُ لِلْمَعْنَى إِطْلَاقًا، فَلَا نَقُولُ: يَجُوزُ وَلَا مَا يَجُوزُ، وَلَا نُنْبِتُ وَلَا نَنْفِي، بَلْ نَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ، وَنُمْسِكُ بِقُلُوبِنَا وَالسِّتَةِ عَنِ التَّعَرُّضِ لِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ؛ وَهَذَا قَالَ: «وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الطَّائِفَةِ وَالَّتِي قَبْلَهَا: أَنَّ الْأُولَى تَحْكُمُ بِتَجْوِيزِ الْأَمْرَيْنِ: الْإِثْبَاتِ وَعَدَمِهِ؛ وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَلَا تَحْكُمُ بِشَيْءٍ أَبَدًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

[٢] نَحْمَدُهُ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَتَقُولُ لَهُ: مَا مَعْنَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾؟

فَيَقُولُ: اللَّهُ أَعْلَمُ. وَلَا يَتَكَلَّمُ بِشَيْءٍ، وَيُعْرِضُ عَنْ هَذَا، أَمَّا صَاحِبُ الطَّائِفَةِ الْأُولَى

فَقُولْ لَهُ: هَلْ أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، أَيُّ: عَلَا وَاسْتَقَرَّ، أَوْ أَرَادَ اسْتَوَى عَلَيْهِ، أَوْ لَمْ يُرِدْ شَيْئًا بِذَلِكَ كُلُّهُ؟ فَتَجِدُهُ يَقُولُ: يَجُوزُ هَذَا وَهَذَا وَهَذَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ قَوْلَهُ عَلَى الشَّيْءِ بَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ كَذَا أَوْ كَذَا أَوْ كَذَا إِلَى آخِرِهِ حُكْمٌ.

وَكِلْتَا الطَّائِفَتَيْنِ ضَالَّتَانِ؛ لِأَنَّا كَوْنُنَا نَجُوزُ هَذَا وَهَذَا وَهَذَا فِي أَشْيَاءَ لَا تَلِيقُ بِاللَّهِ كَمَا هُوَ حَالُ الطَّائِفَةِ الْأُولَى هَذَا حَرَامٌ، فَمَا لَا يَلِيقُ بِاللَّهِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُجُوزَ، وَكَوْنُنَا نُعْرِضُ عَنْ هَذَا كُلِّهِ كَمَا هُوَ حَالُ الطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ هَذَا مُحَالٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا ءَايَاتِهِ وَلِيَسْتَدَكِّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩]، وَوُقُوعُ فِيمَا أَنْكَرَ اللَّهُ حَيْثُ قَالَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨]، وَهَذَا اسْتِفْهَامٌ إِنْكَارٍ، فَاللَّهُ أَمَرَنَا بِالتَّدْبِيرِ؛ لِنُثَبِّتَ الْمَعْنَى الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا اللَّفْظُ.

وَبِهَذَا عَرَفْنَا أَنَّ خَيْرَ الْأَقْسَامِ وَأَوْجَبَ الْأَقْسَامِ بِالِاتِّبَاعِ هُمُ الَّذِينَ قَالُوا: تُجْرَى عَلَى ظَاهِرِهَا اللَّائِقُ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَعِنْدَمَا تَقْرَأُ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ثُبُتَ أَنَّهُ عَلَا عَلَى الْعَرْشِ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَدُورَ فِي ذَهْنِكَ أَنَّهُ كَاسْتِوَائِنَا عَلَى السَّرِيرِ، وَذَلِكَ لِتَبَايُنِ مَا بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ، كَذَلِكَ عِنْدَمَا تَقْرَأُ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَكَ أَبَدًا أَنْ تَتَصَوَّرَ أَنَّ هَاتَيْنِ الْيَدَيْنِ كَأَيْدِينَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ حَتَّى لَوْ قَالَ لَكَ الدُّهْنُ: إِنَّ يَدَ اللَّهِ تَعَالَى كَيْدَ الْإِنْسَانِ. فَيَجِبُ أَنْ تَطْرُدَ هَذَا عَنْ ذَهْنِكَ، وَأَنْ لَا تُفَكِّرَ فِيهِ؛ إِذْ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ تَكُونَ يَدُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ لَيْسَتْ كَيْدَ الْإِنْسَانِ بَأَنَّ تَكُونَ كَيْدَ شَيْءٍ آخَرَ غَيْرِ يَدِ الْإِنْسَانِ، فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَالْوَاجِبُ أَنْ نَتَوَقَّفَ عَنْ تَقْدِيرِ التَّمَثِيلِ وَتَحْيِيلِهِ، فَنَقُولُ: اللَّهُ تَعَالَى يَدٌ حَقِيقِيَّةٌ يَأْخُذُ بِهَا وَيَقْبِضُ، وَلَكِنَّهَا لَا تُشَبِّهُ أَيْدِيَ الْمَخْلُوقِينَ.

وَعَلَى هَذَا فَيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُبْعِدَ عَنْ مُحْيَلَتِنَا تَصَوُّرَ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ،
سِوَاءٍ كَانَتْ فِعْلِيَّةً أَوْ خَبَرِيَّةً؛ لِأَنَّنَا لَا نُحِيطُ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

مَسْأَلَةٌ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ الْوَاقِفَتَيْنِ وَبَيْنَ الْمُفَوَّضَةِ؟

الْجَوَابُ: أَنَّ الْوَاقِفَةَ يَتَوَقَّفُونَ، وَأَمَّا الْمُفَوَّضَةُ فَيَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ
مَعْنَى مُعَيَّنًا لَكِنَّا لَا نَعْلَمُهُ.

مَسْأَلَةٌ: لِمَاذَا لَا نَجْعَلُ كُلَّ الثَّلَاثَةِ مُفَوَّضَةً؟ الطَّائِفَتَانِ الْوَاقِفَتَانِ وَالْمُفَوَّضَةُ؟

الْجَوَابُ: شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى الْحَمَوِيَّةِ» قَسَمَهَا هَذَا التَّقْسِيمَ،
وَجَعَلَ الْمُفَوَّضَةَ مِمَّنْ يُجْرَوْنَ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّهُمْ يَجْزِمُونَ بِمَا قَالُوا، أَمَّا
الطَّائِفَتَانِ الْوَاقِفَتَانِ فَهُنَّ لَا يَعْرِفُونَ شَيْئًا أَبَدًا؛ لِأَنَّ الطَّائِفَةَ الْأُولَى تَقُولُ: كُلُّ شَيْءٍ
يُمْكِنُ. وَالطَّائِفَةَ الثَّانِيَةَ تَقُولُ: لَا تَتَكَلَّمُ بِشَيْءٍ، أَقْرَأَ الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ، أَيْ: كُنْ مِثْلَ
الصَّبِيِّ الَّذِي يَقْرَأُ وَلَا يَذْهَبُ مَاذَا يَقُولُ.



البَابُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ



فِي الْقَابِ السُّوءِ الَّتِي وَضَعَهَا الْمُبْتَدِعَةُ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ^[١]



مِنْ حِكْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ جَعَلَ لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ يَصُدُّونَ عَنِ الْحَقِّ بِمَا اسْتَطَاعُوا مِنْ قَوْلٍ وَفِعْلٍ بِأَنْوَاعِ الْمَكَائِدِ وَالشُّبُهَاتِ وَالِدَّعَاوَى الْبَاطِلَةِ؛ لِيَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ الْحَقُّ وَيَتَّضَحَّ وَيَعْلُو عَلَى الْبَاطِلِ^[٢].

[١] اللَّقْبُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ كُلُّ مَا أَشْعَرَ بِمَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ، فَإِذَا قَالُوا: عَلَيَّ زَيْنُ الْعَابِدِينَ فَ«زَيْنُ الْعَابِدِينَ» هَذَا لَقْبُ مَدْحٍ وَإِذَا قَالُوا: سَعِيدُ كُرْزٍ فَ«كُرْزٌ» هَذَا ذَمٌّ.

أَمَّا الْقَابُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَكُلُّهَا الْقَابُ مَدْحٍ، لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُمْ يُسَمَّوْنَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ لَكَفَى، فَلَا بِدْعَةَ عِنْدَهُمْ، وَلَا تَفَرُّقَ، بَلْ كُلُّ أَمْرِهِمْ مَبْنِيٌّ عَلَى سُنَّةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَعَلَى الْاجْتِمَاعِ عَلَيْهَا، فَهُمْ الَّذِينَ أَخَذُوا بِأَكْبَرِ نَصِيبٍ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ، فَإِنَّ يَدَ اللَّهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ»^(١).

[٢] لِأَنَّ الْحَقَّ لَوْ لَمْ يَجِدْ مُصَادِمًا مَا تَبَيَّنَ، بَلْ يَأْخُذُهُ النَّاسُ هَكَذَا سَادَجًا، وَلَا يَذَرُونَهُ هَلْ هُوَ حَقٌّ أَوْ غَيْرُ حَقٍّ؟ فَإِذَا عُورِضَ تَبَيَّنَتْ مُحَاسِنُهُ، فَيَدِينُ الْجَاهِلِيَّةُ مَثَلًا مَبْنِيًّا عَلَى الشَّرْكِ بِاللَّهِ، لَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ وَدَعَا إِلَى التَّوْحِيدِ وَوُجِدَ أَنْاسٌ يُقَاوِمُونَ هَذِهِ الدَّعْوَةَ وَيُنْكِرُونَ التَّوْحِيدَ تَبَيَّنَ أَنَّ التَّوْحِيدَ خَيْرٌ مِنَ الشَّرْكِ؛ لِأَنَّ مُقَاوَمَةَ هَؤُلَاءِ

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٤٤٧ رقم ١٣٦٢٣)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَقَدْ لَقِيَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مِنْ هَذَا شَيْئًا كَثِيرًا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَسَّمْعُكَ مِنْ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذْمَى كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ١٨٦]، فَقَدْ وَضَعَ أُولَئِكَ الظَّالِمُونَ الْمُشْرِكُونَ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ أَلْقَابَ التَّشْنِيعِ وَالسُّخْرِيَةِ مِثْلَ: سَاحِرٍ، مَجْنُونٍ، كَاهِنٍ، كَذَّابٍ، وَنَحْوَ ذَلِكَ^(١).

إِذَا عُرِضَتْ عَلَى الْعَاقِلِ تَبَيَّنَ فَسَادُهَا، كَذَلِكَ أَيْضًا مِنْ أَجْلِ أَنْ يَعْلُوَ الْحَقُّ عَلَى الْبَاطِلِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ خَصْمَانِ وَتَبَيَّنَ الْحَقُّ مَعَ أَحَدِهِمَا صَارَ الْعُلُوُّ لِمَنْ كَانَ مَعَهُ الْحَقُّ، فَيَعْلُو عَلَى الْبَاطِلِ.

كَذَلِكَ أَيْضًا فِيهِ فَائِدَةٌ أُخْرَى وَهِيَ امْتِحَانُ الْمُعْتَنِقِينَ لِلشَّرِيعَةِ، هَلْ يَصْبِرُونَ عَلَى هَذِهِ الْأَلْقَابِ وَالْأَذْيَةِ، وَيَقْوُونَ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْحَقِّ أَوْ يَرْجِعُونَ وَيَنْكِصُونَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ كَمَا وَجَدَ لِبَعْضِ النَّاسِ الَّذِينَ ذُمُّوا وَعِيبُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ رَجَعُوا عَنِ الْإِسْلَامِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ -.

فَهَذَا أَبُو طَالِبٍ يَقُولُ^(١):

لَوْلَا الْمَلَامَةُ أَوْ حِذَارُ مَسِيَّةٍ لَوْجَدْتَنِي سَمَحًا بِذَلِكَ مُبِينًا

وَمِنْ هُنَا أَيْضًا نَعْرِفُ الْحِكْمَةَ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لِلْأَنْبِيَاءِ وَأَتْبَاعِهِمْ أَعْدَاءً يَقْدَحُونَ فِيهِمْ وَفِي مَا هُمْ عَلَيْهِ.

[١] وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ لَا الْحَضَرِ، فَهُمْ قَدْ وَضَعُوا أَلْفَاظًا كَثِيرَةً تَدُلُّ عَلَى اسْتِهْجَانِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَالْقَذْحِ فِيهِ لَمَّا جَاءَهُمْ بِمَا يُضَادُّ مَا هُمْ عَلَيْهِ بَيْنَمَا كَانُوا قَبْلَ النُّبُوَّةِ يُسَمُّونَهُ الصَّادِقَ الْأَمِينَ.

(١) انظر: دلائل النبوة للبيهقي (٢/ ١٨٨).

وَلَمَّا كَانَ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ هُمْ وَرَثَةُ النَّبِيِّ ﷺ لَقُوا مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ
وَالْبِدْعِ مِثْلَ مَا لَقِيَهِ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مِنْ أَوْلِيكَ الْمُشْرِكِينَ، فَكَانَتْ كُلُّ طَائِفَةٍ
مِنْ هَذِهِ الطَّوَائِفِ تُلَقَّبُ أَهْلُ السُّنَّةِ بِمَا بَرَّاهُمْ اللَّهُ مِنْهُ مِنْ أَلْقَابِ التَّشْنِيعِ
وَالسُّخْرِيَّةِ، إِمَّا لَجَهْلِهِمْ بِالْحَقِّ حَيْثُ ظَنُّوا صِحَّةَ مَا هُمْ عَلَيْهِ وَبُطْلَانَ مَا عَلَيْهِ
أَهْلُ السُّنَّةِ، وَإِمَّا لِسُوءِ الْقَصْدِ حَيْثُ أَرَادُوا بِذَلِكَ التَّنْفِيرَ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ
وَالْتَعْصِبَ لَأَرَائِهِمْ مَعَ عِلْمِهِمْ بِفَسَادِهَا^[١].

[١] هَذِهِ سُنَّةُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ فِي خَلْقِهِ، وَأَنَّهُ كَمَا أَنَّ لِلرُّسُلِ قَوْمًا مُجْرِمِينَ يَصِفُونَهُمْ
بِأَلْقَابِ الْعَيْبِ، فَلَاتَّبَاعِ الرُّسُلِ قَوْمٌ مُجْرِمُونَ يُلَقَّبُونَهُمْ بِأَوْصَافِ الْعَيْبِ، فَأَهْلُ الْبِدْعِ
لَقَّبُوا أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةَ بِأَلْقَابِ السُّوءِ، وَكُلُّ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ تُلَقَّبُهُمْ بِمَا يُنَاسِبُ ضِدَّ
مَا هَذِهِ الطَّائِفَةُ عَلَيْهِ.

وَالْحَامِلُ عَلَى ذَلِكَ إِمَّا الْجَهْلُ بِالْحَقِّ وَظَنُّهُمْ أَنَّ مَا هُمْ عَلَيْهِ هُوَ الْحَقُّ، وَأَنَّ
مَا سِوَاهُ بَاطِلٌ، فَيَقْدَحُونَ فِيهِ، وَهَذَا مَوْجُودٌ مَعَ الْأَسْفِ فِي عَصْرِنَا الْآنَ، تَجِدُ بَعْضَ
النَّاسِ يَعْمَلُ عَمَلًا -حَتَّى وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْعَقِيدَةِ- يَرَى أَنَّهُ الْحَقُّ فَإِذَا خَالَفَهُ
شَخْصٌ فِيهِ ذَهَبَ يَقْدَحُ وَيَسْخَرُ بِهِ وَيَقُولُ: فَلَان يَقُول كَذَا، فَلَان يَقُول كَذَا.

وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْحَامِلُ هُمْ عَلَى هَذِهِ الْأَلْقَابِ سُوءُ الْقَصْدِ حَيْثُ أَرَادُوا بِذَلِكَ
إِبْطَالَ الْحَقِّ وَإِثْبَاتِ الْبَاطِلِ، وَالْعَالِبُ عَلَى زُعْمَاءِ الْمُبْتَدِعَةِ أَنَّ الَّذِي حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ
سُوءُ الْقَصْدِ؛ لِأَنَّ الْجَهْلَ بِالْحَقِّ وَهُمْ أَئِمَّةٌ كِبَارٌ دُعَاةٌ بَعِيدٌ مِنْهُمْ، أَمَّا عَوَامُهُمْ فَقَدْ
يَجْهَلُونَ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الَّذِينَ اتَّبَعُوا الرُّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَسْلَمُوا مِنْ أَهْلِ الشَّرِّ
وَأَهْلِ الْبِدْعِ، بَلْ جَعَلَ أَهْلُ الْبِدْعِ يُلَقَّبُونَهُمْ بِأَلْقَابِ السُّوءِ تَنْفِيرًا لِلنَّاسِ عَمَّا هُمْ عَلَيْهِ؛

فالجهمية ومن تبعهم من المعطلة سموا أهل السنة (مُشبهة)^[١]، زعمًا منهم أن إثبات الصفات يستلزم التشبيه^[٢].

والروافض سموا أهل السنة (نواصب)^[٣]؛ لأنهم يؤلون أبا بكر وعمر^[٤]، كما كانوا يؤلون آل النبي صلى الله عليه وسلم^[٥].

إمّا لجهلهم بالحق وظنهم أن ما هم عليه هو الحق، وأن هؤلاء مخالفون له؛ وإمّا لسوء القصد وإرادة العدوان.

[١] كل المعطلة سواء من الجهمية أو المعتزلة أو الأشعرية أو غيرهم يقولون لأهل السنة: إنهم مُشبهة.

[٢] ويسمّونهم أيضًا «مُجسّمة» كذلك زعمًا منهم أن إثبات الصفات يستلزم التجسيم، ولا شك أن هذا لقب سوء، فإذا قلت للعامي: لا تأخذ من هذا الرجل فهو مُشبه لله أو مُجسّم. فإن العامي سوف ينفّر ويقاطعه ولا يلتفت إليه، وهذا أمر موجود؛ لأن كل صاحب بدعة يريد أن تنتصر بدعته -والعياذ بالله-.

[٣] والناصبي هو الذي يُغضُّ أهل البيت وينصبُ العداوة لهم، فالروافض يقولون: إن أهل السنة نواصب.

[٤] ويحبّون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما.

ولهذا يُقال^(١):

إِنْ كَانَ نَصَبًا حُبُّ صَاحِبِ مُحَمَّدٍ
فَلْيَشْهَدْ الثَّقَلَانِ أَنِّي نَاصِبِي

(١) نسبه ابن القيم في مدارج السالكين (٨٧/٢) لشيخ الإسلام ابن تيمية.

وَالرَّوَافِضُ تَزْعُمُ أَنَّ مَنْ وَالَى أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ فَقَدْ نَصَبَ الْعَدَاوَةَ لآلِ الْبَيْتِ؛
وَلِذَلِكَ كَانُوا يَقُولُونَ: «لَا وَلَاءَ إِلَّا بِرَاءٍ» أَيُّ: لَا وَلَايَةَ لآلِ الْبَيْتِ إِلَّا بِالْبَرَاءَةِ
مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ!!

يَعْنِي: أَنِّي أَحِبُّ أَصْحَابَ الرَّسُولِ.

فَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يَقُولُونَ: نَحْنُ نُوَالِي أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيًّا،
وَنَرَى لِقَرَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ الْمُؤْمِنِينَ حَقِّينَ:

١ - حَقُّ الْقَرَابَةِ. ٢ - حَقُّ الْإِيمَانِ.

أَمَّا حَقُّ الْقَرَابَةِ فَإِنَّهُ لَا يُشَارِكُهُمْ فِيهِ مَنْ لَيْسَ بِقَرِيبٍ.

وَأَمَّا حَقُّ الْإِيمَانِ فَيُشَارِكُهُمْ فِيهِ كُلُّ مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا.

وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ أَقْوَى إِيْمَانًا وَأَكْثَرَ عَمَلًا فَهُوَ أَحَقُّ بِالْوَلَاءِ مِنْهُمْ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ.

فَمَثَلًا هُمْ يَقُولُونَ: أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ عِنْدَنَا أَعْلَى مِنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَغَيْرِهِ
مِنْ آلِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَيْثُ الْإِيمَانُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ، أَمَّا مِنْ حَيْثُ الْقَرَابَةُ فَإِنَّهُ لَيْسَ
لَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ مِنْ حَقِّ الْقَرَابَةِ مِثْلُ مَا لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَآلِ النَّبِيِّ، فَهُمْ يَقُولُونَ:
نَحْنُ نَزَنُ بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ وَنُعْطِي كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَالْ رَسُولُ الْمُؤْمِنِينَ
لَهُمْ عَلَيْنَا حَقُّ الْقَرَابَةِ وَحَقُّ الْإِيمَانِ، وَنَرَى أَنَّ قَرَابَتَهُمْ لَهَا مِنَ الْمِزْيَةِ وَالْفَضْلِ مَا
لَا يُشَارِكُهُمْ فِيهَا مَنْ لَيْسَ بِقَرِيبٍ، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ لَا نَتَبَرَّأُ مِنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ.

[١] فَالرَّوَافِضُ يَقُولُونَ: إِنْ لَمْ تَتَبَرَّأْ مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَبَقِيَّةِ الصَّحَابَةِ فَأَنْتَ

نَاصِبٌ الْعَدَاوَةَ لآلِ الْبَيْتِ؛ وَلِهَذَا عِنْدَهُمْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ الْمُنْكَرَةُ الْكَاذِبَةُ يَقُولُونَ:

لَا وَلَاَءَ إِلَّا بَرَاءَةٌ. يَعْنِي: لَا وِلَايَةَ لَالِ الْبَيْتِ إِلَّا بِالْبَرَاءَةِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَهَذِهِ أَكْذَبُ قَاعِدَةٍ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، فَنَحْنُ نَتَوَلَّى أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَنَتَوَلَّى عَلِيًّا وَحِزَّةَ وَالْعَبَّاسَ وَغَيْرَهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، مِنْ آلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

نَعَمْ؛ لَوْ قَالُوا: لَا وَلَاَءَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَّا بِالْبَرَاءَةِ مِنْ عَدُوِّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ. لَكَانَ ذَلِكَ صَحِيحًا كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْغَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ [المتحنة: ٤]، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ وَلَاَءُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَّا بَرَاءَةٌ مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

أَمَّا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ وِلَايَةُ آلِ الْبَيْتِ إِلَّا بِالْبَرَاءَةِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فَإِنَّهُمْ وَاللَّهُ كَذَبُوا أَعْظَمَ كَذِبَةٍ، فَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَتَوَلَّى أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، بَلْ وَهُمَا عِنْدَهُ بِلَا شَكٍّ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ، حَتَّى كَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُعْلِنُ عَلَى مِنْبَرِ الْكُوفَةِ: خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ.

وَكَذَبَ مَنْ ادَّعَى وِلَايَةَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَهُوَ لَا يُقَرُّ بِفَضْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، بَلْ إِنَّ مَنْ يَدَّعِي وِلَايَةَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَهُوَ لَا يُقَرُّ بِفَضْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فَقَدْ رَمَى عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ بِالْمَجَاهَرَةِ بِالْمُنْكَرِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُحْطَبُ عَلَى مِنْبَرِ الْكُوفَةِ يَقُولُ هَذَا الْكَلَامَ الَّذِي يَقُولُ هَؤُلَاءِ: إِنَّهُ كَلَامٌ كَذِبٌ وَسَاقِطٌ.

إِذَنْ: اللَّقَبُ السَّيِّئُ الَّذِي لَقَّبَهُ الرَّافِضَةُ لِأَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُمْ نَوَاصِبُ، كَذَلِكَ أَيْضًا يُلَقَّبُونَهُمْ بِالْمُجَسِّمَةِ وَالْمُشَبَّهَةِ؛ لِأَنَّهُمْ -أَي: الرَّافِضَةُ- يُنْكِرُونَ الصِّفَاتِ.

وَالْقَدَرِيَّةُ النُّفَاةُ قَالُوا: أَهْلُ السُّنَّةِ (مُجْبِرَةٌ)^[١]، لَأَنَّ إِثْبَاتَ الْقَدَرِ جَبْرٌ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النُّفَاةِ!^[٢]

وَالْمُرْجِيَّةُ الْمَانِعُونَ مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ فِي الْإِيمَانِ يُسَمُّونَ أَهْلَ السُّنَّةِ (شُكَّاكًا)^[٣]؛ لَأَنَّ الْإِيمَانَ عِنْدَهُمْ هُوَ إِقْرَارُ الْقَلْبِ، وَالْاسْتِثْنَاءُ شَكٌّ فِيهِ عِنْدَ هَؤُلَاءِ الْمُرْجِيَّةِ!! وَأَهْلُ الْكَلَامِ وَالْمَنْطِقِ يُسَمُّونَ أَهْلَ السُّنَّةِ (حَشَوِيَّةً) مِنَ الْحَشْوِ وَهُوَ: مَا لَا خَيْرَ فِيهِ^[٤]،.....

[١] الْقَدَرِيَّةُ النُّفَاةُ اخْتِرَازًا مِنَ الْقَدَرِيَّةِ الْمُثَبِّتَةِ الَّذِينَ يَغْلُونَ فِي إِثْبَاتِ الْقَدَرِ، وَالْقَدَرِيَّةُ النُّفَاةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ أَفْعَالَ الْعَبْدِ لَا عِلَاقَةَ لِلَّهِ تَعَالَى بِهَا، وَنَحْنُ نَتَكَلَّمُ عَنِ الْقَدَرِيَّةِ النُّفَاةِ لِلْقَدَرِ حَيْثُ قَالُوا: أَهْلُ السُّنَّةِ مُجْبِرَةٌ يَعْنِي: يَقُولُونَ بِالْجَبْرِ.

[٢] فَعَلَى هَذَا يَكُونُ أَهْلُ السُّنَّةِ مُجْبِرَةٌ، وَالْمُجْبِرَةُ الْحَقِيقِيَّةُ مُجْبِرَةٌ الْمُجْبِرَةُ.

[٣] وَالْمُرْجِيَّةُ الْمَانِعُونَ مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ فِي الْإِيمَانِ يَقُولُونَ: لَا تَقُلْ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، يَقُولُونَ: لَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَأَنْتَ شَاكٌّ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةُ يُجَوِّزُونَ الْاسْتِثْنَاءَ فِي الْإِيمَانِ كَمَا قَالَ السَّفَارِينِيُّ^(١):

وَنَحْنُ فِي إِيْمَانِنَا نَسْتَشْنِي مِنْ غَيْرِ شَكٍّ فَاسْتَمِعْ وَاسْتَبِنْ

فَيَقُولُونَ: أَنْتُمْ مَا دُمْتُمْ مُجَوِّزُونَ الْاسْتِثْنَاءَ فِي الْإِيمَانِ فَأَنْتُمْ شُكَّاكٌ.

[٤] أَوْ مِنَ الْحَشْوِ وَهُمْ أَطْرَافُ النَّاسِ، فَلِذَا سَمِعْتَ فِي كَلَامِ أَهْلِ الْكَلَامِ

وَيُسَمُّوهُمْ (نَوَابِتَ) وَهِيَ بُذُورِ الزَّرْعِ الَّتِي تَنْبُتُ مَعَهُ، وَلَا خَيْرَ فِيهَا^[١]. وَيُسَمُّوهُمْ (غُثَاءً) وَهُوَ مَا تَحْمِلُهُ الْأَوْدِيَةُ مِنَ الْأَوْسَاحِ^[٢]. لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الْمَنَاطِقَ زَعَمُوا أَنَّ مَنْ لَمْ يُحِطْ عِلْمًا بِالْمَنْطِقِ فَلَيْسَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَمْرِهِ بَلْ هُمْ مِنَ الرَّعَاعِ الَّذِينَ لَا خَيْرَ فِيهِمْ^[٣].

وَالْمَنْطِقُ: هَذَا الْحَشَوِيُّ، أَوْ هَذَا رَأْيُ الْحَشَوِيَّةِ. فَإِنَّهُمْ يَعْنُونَ بِذَلِكَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَجَعَلُوا أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ هَدَفًا لِكُلِّ رَامٍ.

[١] فَالنَّوَابِتُ لَيْسَ فِيهَا خَيْرٌ، بَلْ وَتَضُرُّ بِالزَّرْعِ؛ وَلِذَلِكَ الزَّرَاعُ إِذَا حَصَدُوا الزَّرْعَ أَوْ قَدُّوا فِي الْأَرْضِ نِيرَانًا حَتَّى تَقْتُلَ هَذِهِ النَّوَابِتَ، فَهُمْ يَقُولُونَ: أَنْتُمْ يَا أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ نَوَابِتُ، لَيْسَ فِيكُمْ خَيْرٌ، بَلْ وَلَا تَعْرِفُونَ الْمَنْطِقَ، وَلَا تَعْرِفُونَ الطَّرُقَ الْكَلَامِيَّةَ وَالْمُنَاطَرَاتِ وَالْمُجَادَلَاتِ!!.

فَنَقُولُ لَهُمْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانَا مِمَّا ابْتَلَاكُمْ بِهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْجَدَلِيَّاتِ وَالْمُنَاطَرَاتِ مَا زَادَتْكُمْ إِلَّا شُكًّا، وَاسْمَعُوا إِلَى قَوْلِ رُؤَسَائِكُمْ، وَقَدْ سَبَقَ لَنَا كَلَامُ الرَّازِيِّ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ هُمْ مِنْ فَطَاحِلَةِ أَهْلِ الْكَلَامِ وَكَيْفَ وَصَلُوا إِلَى الشُّكِّ وَالْحَيْرَةِ.

[٢] يَعْنِي: أَهْلَ السُّنَّةِ كَغُثَاءِ السَّيْلِ.

[٣] وَهَذَا يُسَمُّونَ الْمَنْطِقَ عِنْدَهُمُ الْمِيزَانَ الَّذِي تُوزَنُ بِهِ الْأَشْيَاءُ وَيَقُولُونَ: لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَصِلَ إِلَى الْيَقِينِ فِي الْمَطَالِبِ الْإِلَهِيَّةِ حَتَّى تَقْرَأَ عِلْمَ الْمَنْطِقِ وَتَأْخُذَ بِالْجَدَلِ وَالْمُنَاطَرَاتِ، وَهَذِهِ فَرِيَّةٌ فَارِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَى كَلَامِهِمْ يَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَالصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَمَنْ لَمْ يَدْرُسُوا الْمَنْطِقَ كُلُّهُمْ لَمْ يَصِلُوا إِلَى الْيَقِينِ فِي الْمَطَالِبِ الْإِلَهِيَّةِ!!

والْحَقُّ أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ الَّذِي فَخَرُوا بِهِ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً^[١]، كَمَا قَالَ
الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ: (الرَّدُّ عَلَى الْمُنْطِقِيِّينَ)^[٢]: «إِنِّي كُنْتُ دَائِماً أَعْلَمُ أَنَّ الْمُنْطِقَ
الْيُونَانِيَّ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الذِّكْرُ وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْبَلِيدُ». اهـ^[٣].

وَهَذَا غَيْرُ مَعْقُولٍ، بَلْ هُمْ وَاللَّهُ أَعْظَمُ يَقِينًا، وَأَشَدُّ وَأَقْوَى إِيمَانًا، ثُمَّ إِنَّ مَا
قَالُوهُ مِنْ دِرَاسَةِ عِلْمِ الْمُنْطِقِ وَالْأَخْذِ بِالْجَدَلِ وَالْمُنَاطَرَاتِ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا تَطْوِيلُ
الْوَقْتِ، ثُمَّ الشُّكُّ وَالْحَيْرَةُ فِي الْآخِرِ.

[١] وَهَذَا حَقِيقَةٌ، بَلْ أَنَا أَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَزِيدُ الْيَقِينَ إِلَّا شُكًّا، فَتَجِدُ الْإِنْسَانَ
الَّذِي عَلَى فِطْرَتِهِ وَعَلَى سَلَامَةِ مُعْتَقَدِهِ الْأَمْرُ عِنْدَهُ وَاضِحٌ بِدُونِ تَرَدُّدٍ، وَلَكِنَّ
هَؤُلَاءِ الْمَنَاطِقَةَ وَالْمُتَكَلِّمِينَ عِنْدَهُمْ مِنَ الشُّكِّ وَالْحَيْرَةِ وَالتَّرَدُّدِ مَا يُوجِبُ أَنْ يَنْتَهِيَ
أَمْرُهُمْ إِلَى لَا شَيْءٍ، وَمَعَ ذَلِكَ يَقُولُونَ: نَحْنُ أَصْحَابُ الْمِيزَانِ، وَنَحْنُ أَصْحَابُ
الْعُقُولِ، وَنَحْنُ الَّذِينَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَزَلَ، بَلْ كُلُّ مَا عِنْدَنَا فَهُوَ يَقِينٌ، وَلَكِنْ لَيْسَ
الْأَمْرُ كَذَلِكَ.

[٢] لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كِتَابَانِ أَحَدُهُمَا: (الرَّدُّ عَلَى الْمُنْطِقِيِّينَ) وَهُوَ كِتَابٌ
وَاسِعٌ، وَالثَّانِي: (نَقْضُ الْمُنْطِقِ) وَهُوَ كِتَابٌ مُخْتَصَرٌ مُرَكَّزٌ أَصْغَرُ مِنَ الْأَوَّلِ، ذَكَرَ فِيهِ
الْأَدِلَّةَ الَّتِي تُبْطِلُ عِلْمَ الْمُنْطِقِ، وَهُوَ أَفِيدٌ لِلطَّالِبِ مِنْ كِتَابِهِ (الرَّدُّ عَلَى الْمُنْطِقِيِّينَ).

[٣] يَعْنِي: إِنْ اشْتَغَلَ بِهِ ذَكِيٌّ ضَاعَ وَقْتُهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ لَهُ، وَإِنْ اشْتَغَلَ بِهِ
بَلِيدٌ ضَاعَ وَقْتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ، إِذَنْ فَهُوَ ضَيَاعٌ وَقْتٍ.

وَالْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ اخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ تَعَلُّمِ الْمُنْطِقِ فَمِنْهُمْ: مَنْ حَرَّمَهُ كَالنَّوَوِيِّ^(١)

(١) انظر: الحاوي للفتاوى للسيوطي (١/ ٣٠٠)، وفتاوى الرملي (٤/ ٣٣٧).

وَابْنِ الصَّلَاحِ^(١) رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَمِنْهُمْ: مَنْ اسْتَحَبَّهُ، بَلْ وَمِنْهُمْ: مَنْ أَوْجَبَهُ، وَمِنْهُمْ: مَنْ أَجَازَهُ لِلإِنْسَانِ الصَّافِي الْقَرِيحَةِ السَّالِمِ الْمُعْتَقِدِ، وَقَالَ قَوْمٌ: يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ تَعَلُّمُهُ، وَأَنْ لَا يَدَعُهُ، وَعِنْدِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لَأَنَّهُ ضَيَاعٌ وَقْتُ، وَلَا يُتَنَفَعُ بِهِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكَلِّمْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ»^(٢).

نَعَمْ؛ إِنْ احتَاجَ الإِنْسَانُ إِلَيْهِ بَأَنْ يَرُدَّ عَلَى قَوْمٍ لَا يَعْرِفُونَ الرَّدَّ إِلَّا عَنْ طَرِيقِ الْمَنْطِقِ فَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَعَلَّمَهُ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ تَعَلُّمُهُ ابْتِدَاءً لَا يَجُوزُ، أَمَّا تَعَلُّمُهُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ لِلرَّدِّ عَلَى أَهْلِهِ وَغَيْرِهِمْ فَيَكُونُ جَائِزًا، وَلَا بَأْسَ بِهِ، بَلْ قَدْ يَكُونُ وَاجِبًا؛ وَلِهَذَا نَجِدُ أَنَّ شَيْخَ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ مَعَ أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ عَنِ الْمَنْطِقِ هَذَا الْكَلَامَ نَجِدُ أَنَّهُ يُحَاجُّ أَهْلَ الْمَنْطِقِ بِمَنْطِقِهِمْ وَلِسَانِهِمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمُ الْحَقَّ.



(١) فتاوى ابن الصلاح (ص: ٢٠٩-٢١٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، رقم (٦٠١٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف، رقم (٤٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



البَابُ السَّادِسُ وَالْعِشْرُونَ

فِي الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ^[١]



الْإِسْلَامُ لُغَةً: الانْقِيَادُ.

وَشَرْعًا: اسْتِسْلَامُ الْعَبْدِ لِلَّهِ تَعَالَى ظَاهِرًا وَبَاطِنًا بِفِعْلِ أَوْامِرِهِ وَاجْتِنَابِ نَوَاهِيهِ، فَيَشْمَلُ الدِّينَ كُلَّهُ^[٢]، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]^[٣].

[١] وَهَذَا الْبَابُ مِنْ أَكْثَرِ مَا خَاصَّ النَّاسَ فِيهِ، وَهَلِ الْإِسْلَامُ هُوَ الْإِيمَانُ أَوْ الْإِيمَانُ هُوَ الْإِسْلَامُ، أَوْ أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا؟ فَيُبَيِّنُ الْحُكْمَ فِي هَذَا الْبَابِ.

[٢] الْإِسْلَامُ فِي اللُّغَةِ: الْانْقِيَادُ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [البقرة: ١١٢]، وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمُوا وَلَهُ لَلْجَبِينُ﴾ [الصفافات: ١٠٣] ﴿أَسْلَمًا﴾ يَعْنِي: انْقَادًا وَاسْتِسْلَامًا، لَكِنَّهُ فِي الشَّرْعِ اسْتِسْلَامُ الْعَبْدِ لِلَّهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا بِفِعْلِ أَوْامِرِهِ وَاجْتِنَابِ نَوَاهِيهِ، ظَاهِرًا: مِثْلُ الْأَقْوَالِ وَأَفْعَالِ الْجَوَارِحِ، بَاطِنًا: كَأَقْوَالِ الْقُلُوبِ وَأَعْمَالِ الْقُلُوبِ، وَعَلَى هَذَا فَيَشْمَلُ الدِّينَ كُلَّهُ.

[٣] فَالْمُرَادُ بِالْإِسْلَامِ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ الثَّلَاثِ كُلِّ الدِّينِ؛ وَهُوَ الْاسْتِسْلَامُ لِلَّهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا بِفِعْلِ أَوْامِرِهِ وَاجْتِنَابِ نَوَاهِيهِ.

وَأَمَّا الْإِيمَانُ فَهُوَ لُغَةً: التَّصَدِيقُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾ [يوسف: ١٧]^[١].

وَفِي الشَّرْعِ: إِقْرَارُ الْقَلْبِ الْمُسْتَلَزِمُ لِلْقَوْلِ وَالْعَمَلِ^[٢]، فَهُوَ اعْتِقَادٌ وَقَوْلٌ وَعَمَلٌ؛ اعْتِقَادُ الْقَلْبِ، وَقَوْلُ اللِّسَانِ، وَعَمَلُ الْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ^[٣].

[١] أَي: بِمُصَدِّقٍ.

[٢] فَقَوْلُهُ: «إِقْرَارُ الْقَلْبِ»: هَذَا بَاطِنِيٌّ، وَقَوْلُهُ: الْمُسْتَلَزِمُ لِلْقَوْلِ وَالْعَمَلِ: فَهَذَا الظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ، أَمَّا إِيْمَانٌ لَا يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِإِيْمَانٍ شَرْعًا، فَالَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَأَنَّهُ خَالِقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَرَازِقٌ وَمُحْيٍ وَمُمِيتٌ، لَكِنَّ إِيْمَانَهُ لَمْ يَسْتَلْزِمِ الْقَوْلَ وَالْعَمَلَ، فَهَذَا لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ شَرْعًا، وَمَا أَكْثَرَ مَا نَسْمَعُ مِنَ الْعَامَّةِ وَأَشْبَاهِهِمْ يَتَكَلَّمُونَ عَنْ مُلْحِدٍ طَاعِيَةٍ فَيَقُولُونَ: هَذَا رَجُلٌ مُؤْمِنٌ يُقَرُّ بِاللَّهِ، وَبِأَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مَخْلُوقَةٌ بِيَدِ خَالِقٍ عَظِيمٍ، فَيَصِفُونَهُ بِالْإِيْمَانِ لِأَجْلِ ذَلِكَ، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ شَرْعًا.

[٣] اعْتِقَادُ الْقَلْبِ: مَبْنِيٌّ عَلَى سِتَّةِ أَشْيَاءَ بَيْنَهَا الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِقَوْلِهِ: «الْإِيْمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»^(١)، وَقَوْلُ الْقَلْبِ: يَعْنِي: الْإِقْرَارَ وَالطَّمَأْنِينَةَ بِالشَّيْءِ، وَعَمَلُ الْقَلْبِ: هُوَ أَنْ يَتَحَرَّكَ الْقَلْبُ لِشَيْءٍ مَا مِثْلَ الْمَحَبَّةِ وَالْكَرَاهَةِ وَالْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ وَالتَّوَكُّلِ وَالْمُرَاقَبَةِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا يُسَمَّى عَمَلَ الْقَلْبِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَحْبَبْتَ شَيْئًا مِلْتَ إِلَيْهِ، وَإِذَا كَرِهْتَ شَيْئًا نَفَرْتَ عَنْهُ وَهَكَذَا.

فَاعْمَالُ الْقُلُوبِ غَيْرُ أَقْوَالِ الْقُلُوبِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الْقَوْلَ إِقْرَارٌ وَرُكُونٌ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيْمَانِ، بَابُ بَيَانِ الْإِيْمَانِ وَالْإِسْلَامِ، رَقْمُ (٨)، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وَالدَّلِيلُ عَلَى دُخُولِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا فِي الْإِيمَانِ قَوْلُهُ ﷺ: «الْإِيمَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ». وَقَوْلُهُ: «الْإِيمَانُ بَضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً فَأَعْلَاهَا: قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ».

فَالْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ... إلخ اعتقاد القلب.

وقول: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. قول اللسان.

وإمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ عَمَلُ الْجَوَارِحِ.

وَالْحَيَاءُ عَمَلُ الْقَلْبِ.

وَبِذَلِكَ عُرِفَ أَنَّ الْإِيمَانَ يَشْمَلُ الدِّينَ كُلَّهُ، وَحِينَئِذٍ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِسْلَامِ، وَهَذَا حِينَئِذٍ يَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ^[١].....

إِلَى الشَّيْءِ وَهُوَ الْإِعْتِقَادُ، أَمَّا الْعَمَلُ فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ حَرَكَةٍ وَاتِّجَاهٍ وَفِعْلٍ مَا، لَكِنَّهُ فِعْلٌ قَلْبِيٌّ لَا يَبِينُ.

وَأَمَّا عَمَلُ الْجَوَارِحِ فَهُوَ إِمَّا قَوْلٌ وَإِمَّا فِعْلٌ، فَالْقَوْلُ: مِثْلُ الذِّكْرِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَدِرَاسَةِ الْعِلْمِ وَمَا أَشَبَّهَهَا، وَالْفِعْلُ: مَا يَكُونُ بِالْجَوَارِحِ كَالْأَعْضَاءِ الْأَرْبَعَةِ مِثْلُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ وَالصَّدَقَةِ وَالصَّيَامِ وَالطَّوَافِ وَالسَّعْيِ وَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَمَا أَشَبَّهَهَا، فَهَذَا نُسَمِّيهِ عَمَلُ الْجَوَارِحِ، وَكُلُّ هَذَا دَاخِلٌ فِي الْإِيمَانِ، لَكِنَّهُ بِالْمَعْنَى الْعَامَّةِ.

[١] فَالصَّلَاةُ بِالْمَعْنَى الْعَامَّةِ إِيْمَانٌ لَا شَكَّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ

إِيْمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]، قَالَ الْعُلَمَاءُ: صَلَاتُكُمْ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ.

أَمَّا إِذَا اقْتَرَنَ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ فَإِنَّ الْإِسْلَامَ يُفَسَّرُ بِالْإِسْتِسْلَامِ الظَّاهِرِ الَّذِي هُوَ قَوْلُ اللِّسَانِ وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ، وَيَصْدُرُ مِنَ الْمُؤْمِنِ كَامِلِ الْإِيمَانِ وَضَعِيفِ الْإِيمَانِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، وَمِنْ الْمُنَافِقِ لَكِنْ يُسَمَّى مُسْلِمًا ظَاهِرًا، وَلَكِنَّهُ كَافِرٌ بَاطِنًا^(١).

[١] إِذَا اقْتَرَنَ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ - أَيِ: الْإِسْلَامُ وَالْإِيمَانُ - فَإِنَّ الْإِسْلَامَ يُفَسَّرُ بِالْإِسْتِسْلَامِ الظَّاهِرِ الَّذِي هُوَ قَوْلُ اللِّسَانِ وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ، وَيُفَسَّرُ الْإِيمَانُ بِالْإِسْتِسْلَامِ الْبَاطِنِ الَّذِي هُوَ إِقْرَارُ الْقَلْبِ وَعَمَلُهُ، فَإِذَا اقْتَرَنَا افْتَرَقَا فَصَارَ الْإِسْلَامُ هُوَ الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ، وَالْإِيمَانُ هُوَ الْأَعْمَالُ الْبَاطِنَةُ.

وَالدَّلِيلُ حَدِيثُ عُمَرَ فِي سُؤَالِ جَبْرِيلَ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ فَقَالَ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ: «أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتُحِجَّ الْبَيْتَ»^(١)، وَهَذَا عَمَلُ الْجَوَارِحِ ظَاهِرٍ، وَقَالَ لَهُ فِي الْإِيمَانِ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» وَهَذَا مِنْ إِقْرَارِ الْقَلْبِ وَهُوَ إِيْمَانٌ بَاطِنٌ.

فَإِذَا اجْتَمَعَا افْتَرَقَا وَإِنْ افْتَرَقَا اجْتَمَعَا، وَالْإِسْلَامُ بِهَذَا الْمَعْنَى يَصْدُرُ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَقًّا، وَمِنْ ضَعِيفِ الْإِيمَانِ، بَلْ وَمِنْ الْمُنَافِقِ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤] الْأَعْرَابُ: سَكَانُ الْبَادِيَةِ قَالُوا لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: أَمَنَّا. فَقَالَ اللَّهُ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام، رقم (٨)، من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لَنَبِيِّهِ: ﴿قُلْ لَمْ تَزِدْهُمْ مِلًّا﴾ يَعْنِي: مَا آمَنْتُمْ ﴿وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ فَإِذَا قُلْتُمْ: أَسْلَمْنَا. صَدَقْتُمْ، وَإِذَا قُلْتُمْ: آمَنَّا. كَذَبْتُمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ عَنْهُمْ: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾، وَ«لَمَّا» هُنَا نَافِيَةٌ يَعْنِي: لَمْ يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ، لَكِنْ لِيُعْلَمَ أَنَّ «لَمَّا» النَّافِيَةُ تُفِيدُ قُرْبَ ثُبُوتِ مَنْفِيَّتِهَا، فَهُنَا ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ﴾، لَكِنَّهُ قَرِيبًا مَا يَدْخُلُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ لَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [ص: ٨]، يَعْنِي: لَمْ يَدْخُلْ قُوَّةً، وَلَكِنْ سَيَدُوقُونَهُ قَرِيبًا، فَالآيَةُ إِذَنْ وَاضِحَةٌ لِلتَّفَرِيقِ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿لَمْ تَزِدْهُمْ مِلًّا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾، ثُمَّ نَفَى أَنْ يَكُونَ الْإِيمَانُ دَخَلَ قُلُوبَهُمْ.

فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا يَنْتَقِضُ عَلَيْكَ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٣٥) فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿[الدَّارِيَات: ٣٥-٣٦]﴾، فَهُنَا قَالَ: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ وَالْإِسْلَامَ شَيْءٌ وَاحِدٌ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا لَا يُنْقَضُ عَلَيَّ، بَلْ هَذَا يَشْهَدُ لِمَا أَقُولُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ وَهَذَا حَقٌّ، فَمَا نَجَا إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ، وَلَا خَرَجَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ فَلَمْ يَقُلْ: فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ مُسْلِمِينَ. بَلْ قَالَ: ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾، وَمَعْلُومٌ أَنَّ زَوْجَةَ لُوطٍ كَانَتْ فِي بَيْتِهِ، وَكَانَتْ ظَاهِرًا مُسْتَسْلِمَةً، فَهِيَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَمَنْ مَعَهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ مُسْلِمُونَ مُؤْمِنُونَ، أَمَّا هِيَ فَمُسْلِمَةٌ غَيْرُ مُؤْمِنَةٍ، وَهَذَا وَاضِحٌ أَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ.

وَيُفَسِّرُ الْإِيمَانَ^[١] بِالْإِسْتِسْلَامِ الْبَاطِنِ الَّذِي هُوَ إِفْرَارُ الْقَلْبِ وَعَمَلُهُ، وَلَا يَصْدُرُ إِلَّا مِنَ الْمُؤْمِنِ حَقًّا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ۝ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٢-٤] [٢].

[١] يَعْنِي: عِنْدَ اجْتِمَاعِهَا.

[٢] فَهَذِهِ الْأَوْصَافُ الْخَمْسَةُ إِذَا اجْتَمَعَتْ فِي الْإِنْسَانِ صَارَ مُؤْمِنًا حَقًّا فَإِنْ تَخَلَّفَ بَعْضُهَا نَقَصَ الْإِيمَانُ، فَفَتَشْ نَفْسُكَ: هَلْ يُوجَلُ قَلْبُكَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ أَيْ: ذُكِرَتْ عَقُوبَتُهُ لِلْمُجْرِمِينَ؟ هَلْ يَخَافُ قَلْبُكَ مِنَ الْوَعِيدِ فِي النَّارِ مِمَّا هُوَ مَذْكُورٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَوْ يَكُونُ جَامِدًا لَا يَتَحَرَّكُ؟ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّكَ ضَعِيفُ الْإِيمَانِ.

وَانْظُرْ إِلَى حَالِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا قَرَأَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ ۝ مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ﴾^(١) [الطور: ٧-٨] مَرَضَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَصَارَ النَّاسُ يَعُودُونَهُ مِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى قُوَّتِهِ فِي دِينِ اللَّهِ، وَلَكِنَّ خَوْفَهُ مِنَ اللَّهِ أَوْجَبَ لَهُ أَنْ يَصِلَ إِلَى هَذِهِ الْحَالِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾، إِيْمَانًا بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَبِشَرِّعِهِ، وَزَادَتْهُمْ قَبُولًا لَهُ وَزَادَتْهُمْ عَمَلًا بِهِ؛ لِأَنَّهَا آيَاتُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ. ﴿وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ أَيْ: لَا يَعْتَمِدُونَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ، فَيَسْتَبْتُونَ فِي مَقَامِ تَزَلُّ فِيهِ الْأَقْدَامُ، وَلَا يَخْشَوْنَ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمًا؛ لِأَنَّهُمْ مُعْتَمِدُونَ عَلَى رَبِّهِمْ.

(١) ذكره ابن كثير في التفسير (٧/ ٤٠٠)، نقلًا عن ابن أبي الدنيا.

وَبِهَذَا الْمَعْنَى يَكُونُ الْإِيْمَانُ أَعْلَى، فَكُلُّ مُؤْمِنٍ مُسْلِمٍ وَلَا عَكْسَ^(١).

﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ يَعْنِي: يَأْتُونَ بِهَا عَلَى وَجْهِ مُسْتَقِيمٍ.

﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ يَعْنِي: يُنْفِقُونَ مِمَّا أَعْطَاهُمُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، وَأَوَّلُ

مَا يَدْخُلُ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْآيَةُ أَعَمَّ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «وَإِتَاءُ الزَّكَاةِ»^(١).

[١] وَمَعْنَى «وَلَا عَكْسَ» أَي: لَيْسَ كُلُّ مُسْلِمٍ مُؤْمِنًا.



(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب دعاؤكم إيمانكم، رقم (٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام، رقم (١٦)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.



فصل



في زيادة الإيمان ونقصانه



مِنْ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ. وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ^[١].

فَمِنْ أَدِلَّةِ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]^[٢].

وَمِنْ أَدِلَّةِ السُّنَّةِ قَوْلُهُ ﷺ فِي النَّسَاءِ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبِّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ»^[٣].

[١] لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ أَنَّ الْأَعْمَالَ تَدْخُلُ فِي الْإِيمَانِ، فَإِذَا زَادَتْ الْأَعْمَالُ زَادَ الْإِيمَانُ بِلَا شَكٍّ، وَإِذَا نَقَصَتْ نَقَصَ.

[٢] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَرَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [التوبة: ١٢٤].

[٣] وَصَدَّقَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَإِنْ إِنْسَانٌ يَرْغَبُ مَثَلًا فِي الْفَرَسِ، وَيَرْغَبُ فِي السَّيَّارَةِ، وَيَرْغَبُ فِي الْإِبِلِ، وَيَرْغَبُ فِي الْبَيْتِ، لَكِنْ لَا تَسْتَوِي تِلْكَ الرَّغْبَةُ عَلَى مَشَاعِرِهِ وَعَقْلِهِ وَفِطْرَتِهِ، لَكِنْ إِذَا رَغِبَ فِي الْمَرْأَةِ اسْتَوَلَتْ عَلَى مَشَاعِرِهِ وَعَقْلِهِ حَتَّى يَتَصَرَّفَ فِي سَبِيلِ الْوُصُولِ إِلَى هَذِهِ الْمَرْأَةِ تَصَرُّفًا لَوْ تَصَرَّفَهُ غَيْرُهُ لِأَنْكَرَ عَلَيْهِ، إِذْ قَدْ تَرَوَّقَ فِي نَفْسِهِ امْرَأَةً فَيَتَّبِعُهَا فِي الْأَسْوَاقِ، وَيَخْرِصَ عَلَى أَنْ يَسْمَعَ كَلَامَهَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ نَقْصٌ فِي الْعَقْلِ وَنَقْصٌ فِي الدِّينِ،

وَهَذَا مِصْدَاقُ قَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتٍ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبِّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ»^(١).

فَقَوْلُهُ: «أَذْهَبَ لِلْبِّ» لُبٌّ بِمَعْنَى: عَقْلٍ، وَقَوْلُهُ: «الرَّجُلِ الْحَازِمِ»: لَا أَيُّ رَجُلٍ، بَلِ الرَّجُلِ الْحَازِمِ الَّذِي عِنْدَهُ مِنَ الْحَزْمِ وَالْعَقْلِ مَا يَمْنَعُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ السَّيِّئِ، وَمَعَ ذَلِكَ يَذْهَبُ عَقْلُهُ فِي جَانِبِ النِّسَاءِ.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «مِنْ نَاقِصَاتٍ عَقْلٍ وَدِينٍ» حَيْثُ قَالَ: «وَدِينٍ»، وَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ نِسَاءُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ قُلْنَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا نُقْصَانُ الْعَقْلِ وَالدِّينِ؟ قَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَلَيْسَتْ شَهَادَةُ الرَّجُلِ بِشَهَادَةِ امْرَأَتَيْنِ؟» قُلْنَ: بَلَى. قَالَ: «هَذَا نُقْصَانُ الْعَقْلِ»، «أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ؟» قُلْنَ: بَلَى. قَالَ: «هَذَا نُقْصَانُ الدِّينِ»؛ لِأَنَّ عَمَلَهُنَّ الْآنَ صَارَ أَقَلَّ مِنْ عَمَلِ الرِّجَالِ، فَهَذَا نُقْصَانُ دِينٍ، لَكِنْ هَلْ قَامَ أُولَئِكَ النِّسَاءُ يَصْرُخْنَ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَيَقُلْنَ: ظَلَمْتَ وَجُرْتَ، فَإِنَّ النِّسَاءَ شَقَائِقُ الرِّجَالِ، لَمَّاذَا تَصِفُهُنَّ بِنُقْصِ الْعَقْلِ وَالدِّينِ؟.

أَبَدًا، بَلْ رَضِينَ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيًّا، لَكِنَّ أَيْمَةَ الْكُفْرِ وَاتَّبَاعَ أَيْمَةِ الْكُفْرِ الْآنَ وَقَبْلَ الْآنَ يَقُولُونَ: هَذَا أَمْرٌ مُنْكَرٌ، لَا نُوَافِقُ وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمَرْأَةَ نَاقِصَةٌ عَقْلٍ وَدِينٍ. بَلْ يَقُولُونَ: إِنَّ وَصْفَهَا بِكَوْنِهَا نَاقِصَةَ دِينٍ لَا يُهِمُّ، لَكِنْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْحَيْضِ، بَابُ تَرْكِ الْحَائِضِ الصَّوْمِ، رَقْمُ (٣٠٤)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ بَيَانِ نَقْصِ الْإِيمَانِ، رَقْمُ (٨٠)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَصَفَهَا بِنَقْصِ الْعَقْلِ لَا تَرْضَى أَبَدًا بِذَلِكَ، بَلْ هُنَّ شَقَائِقُ الرِّجَالِ وَبَنَاتُ آدَمَ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُسَاوِيَةً لِلرَّجُلِ فِي كُلِّ الْأَعْمَالِ حَتَّى فِي أُمُورِ السِّيَاسَةِ وَالتَّدْبِيرِ وَالْحَرْبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّهَا فِي أُمُورِ الْحَرْبِ لَوْ أُعْجِبَتْ بِهِئِهِ رَجُلٌ لَقَالَتْ: الرَّأْيُ عِنْدَ هَذَا الرَّجُلِ، فَهُوَ رَجُلٌ مُوَفَّقٌ وَحَكِيمٌ مَا قَالَهُ فَهُوَ الْحَقُّ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَهَا نَوْعٌ مِنَ الْعَقْلِ سَكَتَتْ وَوَافَقَتْهُ فِي مَجْلِسٍ آخَرَ فَقَالَتْ بَرَأِيهِ.

فَالْمَرَأَةُ تَجِدُ أَنَّ عَاطِفَتَهَا هِيَ الَّتِي تُصَرِّفُهَا فِي الْغَالِبِ، وَهَذَا أَمْرٌ لَا يُنْكَرُ فَكَيْفَ نَقُولُ: إِنَّهَا مِثْلُ الرَّجُلِ الْحَازِمِ الْعَاقِلِ الثَّابِتِ الرَّاسِخِ؟! لَكِنَّ كُلَّ هَذَا مِنَ التَّقْلِيدِ الْأَعْمَى لِلْغَرْبِ، وَمِنَ التَّقْلِيدِ الْأَعْمَى لِلْغَرْبِ مَا يَقُولُونَهُ عِنْدَ إِلْقَاءِ الْكَلِمَاتِ أَوْ الْخِطَابَاتِ يَقُولُونَ: سَيِّدَاتِي وَسَادَتِي.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُمْ يُطْلِقُونَ السِّيَادَةَ لِلنِّسَاءِ دُونَ الرِّجَالِ، كَمَا يُوجَدُ مَثَلًا فِي بَعْضِ أَبْوَابِ الْحَمَامَاتِ: حَمَامٌ لِلْسَيِّدَاتِ. وَبِجَنِّهِ: حَمَامٌ لِلرِّجَالِ. فَمَا دُمْتُمْ قُلْتُمْ: لِلْسَيِّدَاتِ. فَالْعَدْلُ أَنْ تَقُولُوا: لِلْسَّادَةِ. أَوْ مَا دُمْتُمْ قُلْتُمْ: لِلرِّجَالِ. فَقُولُوا: لِلنِّسَاءِ. وَكُلُّ هَذَا سَوَاءٌ قَالُوهُ عَنْ جَهْلٍ أَوْ قَالُوهُ لِأَنَّهُمْ مُعْجَبُونَ بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الثَّقَافَةِ الْبَائِلَةِ الَّتِي الْآنَ كَمَا أَخْبَرَنَا الثَّقَاتُ يَتَمَنُّونَ أَنْ يَتَخَلَّصُوا بِمَا هُمْ فِيهِ، لَكِنَّهُمْ عَاجِزُونَ، وَمَعَ ذَلِكَ بَدَأَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ الْآنَ يَلْتَهِمُونَ رُفَاتِ الْعِظَامِ الْبَالِيَةِ مِنَ الثَّقَافَاتِ بَغْضِ النَّظَرِ عَمَّا فِيهَا مِنَ الدِّيدَانِ وَالْحَبَثِ وَالْأَنْجَاسِ، وَهَذَا أَمْرٌ دِفَاعُهُ عَلَى كَاهِلِ الشَّبَابِ الْمُسْلِمِ الْمُتَّقِفِ ثِقَافَةً دِينِيَّةً مُتَلَقَّاةً مِنْ كِتَابِ رَبِّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ، وَلَا حَرَجَ عَلَيْنَا أَنْ نَقُولَ كَلِمَةَ الْحَقِّ بِدُونِ عُنْفٍ، فَنَعْرِضُ الْحَقَّ وَنُبَيِّنُهُ.

فَفِي الْآيَةِ إِبْتِاثُ زِيَادَةِ الْإِيْمَانِ وَفِي الْحَدِيثِ إِبْتِاثُ نَقْصِ الدِّينِ .
وَكُلُّ نَصٍّ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْإِيْمَانِ فَإِنَّهُ يَتَضَمَّنُ الدَّلَالَهَ عَلَى نَقْصِهِ وَبِالْعَكْسِ ؛
لَأَنَّ الزِّيَادَةَ وَالنَّقْصَ مُتَلَازِمَانِ لَا يُعْقَلُ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ^(١) .

وَنَحْنُ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - وَاثِقُونَ مِنْ صِحَّةِ مَا نَقُولُ بِأَنَّ الْمَرْأَةَ نَاقِصَةٌ عَقْلٍ وَدِينٍ ،
وَمِنْ أَجْلِ هَذَا الْاِعْتِقَادِ الْمَبْنِيِّ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كُنَّا
نَرَحُّمُهَا أَكْثَرَ مِمَّا يَرَحُّمُهَا أَوْلِيَّكَ ، وَكُنَّا نَحْمِيهَا أَكْثَرَ مِمَّا يَحْمِيهَا أَوْلِيَّكَ ، وَكُنَّا نُنْزِلُهَا فِي
الْمَنْزِلَةِ اللَّائِقَةِ بِهَا مِنَ الرَّأْفَةِ وَالرَّفْقِ وَاللِّينِ أَكْثَرَ مِمَّا يُنْزِلُهَا أَوْلِيَّكَ ، حَتَّى قَالَ الرَّسُولُ
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « رِفْقًا بِالْقَوَارِيرِ »^(١) يَعْنِي : بِالنِّسَاءِ فَشَبَّهَهُنَّ بِالْقَارُورَةِ الَّتِي تَنْكَسِرُ
مَعَ الْحَرَكَةِ وَالرَّجِّ .

وَنَحْنُ نُشْهِدُ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ وَمَلَائِكَتَهُ وَمَنْ سَمِعَ أَوْ قَرَأَ كَلَامَنَا هَذَا أَنَّنَا نَقُولُ
وَنَرَى أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَقُولَ كُلُّ مُؤْمِنٍ بِمَا قَالَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « إِنَّهُنَّ نَاقِصَاتُ
عَقْلٍ وَدِينٍ » ، وَأَنَّهُ مِنَ السَّفَهِ وَالْخَطَا وَالْخَطَرِ وَالْخَطَلِ أَنْ يُوَكَّلَ إِلَيْهِنَّ تَدْبِيرُ الْمُسْلِمِينَ
الْعَامَّ ، أَمَّا تَدْبِيرُ الْمَنَازِلِ وَالْبُيُوتِ فَهَذَا إِلَيْهِنَّ ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا
وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا .

[١] لِأَنَّ هَذَا الزَّائِدَ مَعْنَاهُ : أَنْ مُقَابِلَهُ نَاقِصٌ ، وَهَذَا يَحْدُثُ لِلشَّخْصِ الْوَاحِدِ ،
بَلْ وَحَتَّى لِلْأَشْخَاصِ ، فَمَثَلًا لَوْ صَلَّيْتُ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ، ثُمَّ زِدْتَ وَصَلَّيْتُ سِتَّ
رَكَعَاتٍ فَإِنَّ الْعَمَلَ الثَّانِيَّ بِاعْتِبَارِ الصَّلَاةِ الْأُولَى زَائِدٌ ، وَالْعَمَلُ الْأَوَّلُ بِالنِّسْبَةِ لِلثَّانِي

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ : كِتَابُ الْأَدَبِ ، بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الشَّعْرِ وَالرَّجْزِ ، رَقْمُ (٦١٤٩) ، وَمُسْلِمٌ :
كِتَابُ الْفَضَائِلِ ، بَابُ فِي رَحْمَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِلنِّسَاءِ ، رَقْمُ (٢٣٢٣) ، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَقَدْ ثَبَتَ لَفْظُ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ مِنْهُ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يُعْرِفْ مِنْهُمْ مُخَالَفَ فِيهِ، وَجُمْهُورُ السَّلَفِ عَلَى ذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَعَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ جَمَاعَةُ أَهْلِ الْأَثَارِ وَالْفُقَهَاءُ أَهْلُ الْفُتْيَا فِي الْأَمْصَارِ، وَذَكَرَ عَنْ مَالِكٍ رِوَايَتَيْنِ فِي إِطْلَاقِ النَّقْصِ؛ إِحْدَاهُمَا: التَّوَقُّفُ، وَالثَّانِيَةُ: مُوَافَقَةُ الْجَمَاعَةِ^[١].

وَخَالَفَ فِي هَذَا الْأَصْلِ^[٢] طَائِفَتَانِ:

الْأُولَى: الْمُرْجِئَةُ الْخَالِصَةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْإِيمَانَ إِقْرَارُ الْقَلْبِ. وَزَعَمُوا أَنَّ إِقْرَارَ الْقَلْبِ لَا يَتَفَاوَتْ، فَالْفَاسِقُ وَالْعَدْلُ عِنْدَهُمْ سَوَاءٌ فِي الْإِيمَانِ^[٣].

نَاقِصٌ، فَكُلُّ نَصٍّ يَدُلُّ عَلَى النَّقْصَانِ فَهُوَ دَالٌّ عَلَى الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّ نَقْصَهُ مَعْنَاهُ: أَنَّ قَوْفَهُ شَيْئًا، فَعَلَى هَذَا نَقُولُ: إِنَّ الْقُرْآنَ دَلٌّ عَلَى نَقْصِ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّ فِيهِ التَّصْرِيحَ بِزِيَادَتِهِ، وَالسُّنَّةُ دَلَّتْ عَلَى زِيَادَتِهِ؛ لِأَنَّ فِيهَا التَّصْرِيحَ بِنَقْصِهِ، وَأَمَّا مَنْ تَوَقَّفَ فِي إِطْلَاقِ النَّقْصِ فِي الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ فِي الْقُرْآنِ فَإِنَّ هَذَا تَوَقُّفٌ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّهُ مَا دَامَ أَنَّهَا ثَبَتَتْ الزِّيَادَةُ فَيَلْزَمُ مِنْهَا النَّقْصُ.

[١] التَّوَقُّفُ يَعْنِي: يَقُولُ: لَا أَقُولُ: إِنَّهُ يَنْقُصُ. وَلَكِنْ أَقُولُ: إِنَّهُ يَزِيدُ. وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالتَّوَقُّفِ أَنَّهُ يَقُولُ: أَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَنْقُصُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَنْقُصُ فَقَدْ صَرَّحَ بِنَقْيِ النَّقْصَانِ، أَمَّا إِذَا قَالَ: لَا أَقُولُ: إِنَّهُ يَنْقُصُ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ نَقَى الْقَوْلَ أَيُّ: إِنِّي أَتَوَقَّفُ، وَلَسْتُ أَقُولُ بِنَقْيِ النَّقْصَانِ.

[٢] أَيُّ: زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنَقْصَانِهِ.

[٣] لَفْظُ الْمُرْجِئَةِ مَا أَخُوذُ مِنَ الرَّجَاءِ أَوْ مِنَ الْإِرْجَاءِ؛ مِنَ الرَّجَاءِ لِأَنَّهُمْ يَرْجُونَ الْفَاسِقَ فَيَقُولُونَ: لَيْسَ عَلَيْكَ عُقُوبَةٌ. أَوْ مِنَ الْإِرْجَاءِ لِأَنَّهُمْ أَرْجَوُوا الْأَعْمَالَ عَنِ

الثانية: الوعيدية من المعتزلة والحوارج^[١]، الذين أخرجوا أهل الكبائر من الإيمان^[٢]. وقالوا: إن الإيمان إما أن يوجد كله، وإما أن يُعدم كله، ومنعوا من تفضله^[٣].

الإيمان وأخروها عنه فلا يدخلونها فيه، والمراد بهم المرجئة الحالصة وهم مرجئة الجهمية الذين يقولون: إن الإيمان إقرار القلب. ويدعون أن الإقرار لا يزيد، إذن قولهم هذا مبني على أمرين: أن الإيمان هو الإقرار، وأنه لا يزيد، وبأي - إن شاء الله - الرد عليهم.

[١] الوعيدية ضد المرجئة؛ لأن المرجئة يعملون بنصوص الرجاء ويعرضون عن نصوص الوعيد، والوعيدية بالعكس يأخذون بنصوص الوعيد ويدعون نصوص الرجاء، وهم - أي: الوعيدية - «الذين أخرجوا أهل الكبائر من الإيمان».

[٢] فمذهبهم: أن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن، فمن قتل نفساً خرج من الإسلام، ومن زنى خرج من الإسلام، ومن شرب الخمر خرج من الإسلام، ومن أكل الربا خرج من الإسلام، فكل كبيرة إذا فعلها الإنسان كان خارجاً من الإيمان، لكنهم يختلفون؛ فالمعتزلة يقولون: إنه في منزلة بين منزلتين. والحوارج يقولون: إنه كافر. المهم أنهم يقولون: إن فاعل الكبيرة خارج من الإيمان.

[٣] قالوا: الإيمان إما أن يوجد كله أو يُعدم كله، وهم يرون أن الكبيرة إذا فعلها الإنسان خرج من الإيمان؛ لأنه لا يمكن أن يكون هناك إيمان وكفر، فإما إيمان وإما كفر.

وَكُلٌّ مِنْ هَاتَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ مَحْجُوجٌ بِالسَّمْعِ وَالْعَقْلِ^[١].

أَمَّا السَّمْعُ فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي النُّصُوصِ مَا دَلَّ عَلَى إِثْبَاتِ زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنَقْصِهِ^[٢].

وَأَمَّا الْعَقْلُ فَنَقُولُ لِلْمُرْجِيَّةِ: قَوْلُكُمْ: إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ إِقْرَارُ الْقَلْبِ، وَإِقْرَارُ الْقَلْبِ لَا يَتَفَاوَتْ^[٣] مَمْنُوعٌ فِي الْمَقْدَمَتَيْنِ جَمِيعًا.

أَمَّا الْمَقْدَمَةُ الْأُولَى^[٤]: فَتَخْصِيصُكُمْ الْإِيمَانَ بِإِقْرَارِ الْقَلْبِ مُخَالَفٌ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِنْ دُخُولِ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ فِي الْإِيمَانِ^[٥].

[١] قوله: «مَحْجُوجٌ» يَعْنِي: مَغْلُوبٌ، وَمَرْدُودٌ عَلَيْهِ حُجَّتُهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى»^(١) أَي: غَلَبَهُ فِي الْحُجَّةِ.

[٢] فنقول للمُرْجِيَّةِ: أَنْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ الْإِيمَانَ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ. وَاللَّهُ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَيَزِدَادَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيمَانًا﴾ [الذِّكْر: ٣١]، وَكَذَلِكَ نَقُولُ لِلْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ: أَنْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ الْإِيمَانَ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ. وَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَثْبَتَ الزِّيَادَةَ لَهُ.

[٣] وَالنَّتِيجَةُ عَنْدهُمْ: أَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ.

[٤] وَهِيَ قَوْلُكُمْ: إِنَّ الْإِيمَانَ إِقْرَارُ الْقَلْبِ.

[٥] وَقَدْ تَقَدَّمَ: أَنَّ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ مِنَ الْإِيمَانِ، فَإِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ الْإِيمَانَ إِقْرَارُ الْقَلْبِ خَالَفْتُمُ النَّصَّ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، بَابُ وَفَاةِ مُوسَى وَذَكَرَهُ بَعْدَ، رَقْمُ (٣٤٠٩)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْقَدْرِ، بَابُ حَجَّاجِ آدَمَ وَمُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، رَقْمُ (٢٦٥٢)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَمَّا الْمَقْدَمَةُ الثَّانِيَّةُ: فَقَوْلُكُمْ: إِنَّ إِقْرَارَ الْقَلْبِ لَا يَتَفَاوَتْ مُخَالَفَ لِلْحِسِّ^[١]، فَإِنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ إِقْرَارَ الْقَلْبِ إِنَّهَا يَتَّبِعُ الْعِلْمَ، وَلَا رَبِّبَ أَنَّ الْعِلْمَ يَتَفَاوَتْ بِتَفَاوَتْ طُرُقِهِ، فَإِنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لَا يُفِيدُ مَا يُفِيدُهُ خَبَرُ الْاِثْنَيْنِ وَهَكَذَا^[٢]، وَمَا أَدْرَكَهُ الْإِنْسَانُ بِالْخَبَرِ لَا يُسَاوِي فِي الْعِلْمِ مَا أَدْرَكَهُ بِالْمُشَاهَدَةِ^[٣]،

[١] وَالْوَاقِعُ. وَكَيْفِيَّةُ ذَلِكَ قَالَ: «فَإِنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ إِقْرَارَ الْقَلْبِ إِنَّهَا يَتَّبِعُ الْعِلْمَ، وَلَا رَبِّبَ أَنَّ الْعِلْمَ يَتَفَاوَتْ بِتَفَاوَتْ طُرُقِهِ، فَإِنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لَا يُفِيدُ مَا يُفِيدُهُ خَبَرُ الْاِثْنَيْنِ وَهَكَذَا».

[٢] فَإِقْرَارُ الْقَلْبِ بِشَيْءٍ وَتَصْدِيقُهُ بِهِ وَاطْمِئْنَانُهُ بِهِ يَتَّبِعُ الْعِلْمَ، وَالْعِلْمُ يَتَفَاوَتْ بِحَسَبِ طُرُقِهِ، فَمَثَلًا إِذَا جَاءَكَ شَخْصٌ ثِقَّةً وَقَالَ: إِنَّ فُلَانًا قَدِمَ مِنَ السَّفَرِ. فَإِنَّكَ تُؤْمِنُ بِهِذَا؛ لِأَنَّهُ ثِقَّةٌ، فَإِذَا جَاءَ آخَرُ وَقَالَ مِثْلَ هَذَا الْقَوْلِ تَزْدَادُ، وَإِذَا قَالَ ثَالِثٌ مِثْلَ هَذَا الْقَوْلِ ازْدَدْتَ أَيْضًا ثِقَةً حَتَّى تَصِلَ إِلَى دَرَجَةِ الْيَقِينِ.

إِذَنْ: إِقْرَارُ الْقَلْبِ يَتَفَاوَتْ وَكُلُّ أَحَدٍ يَشْهَدُ بِهِذَا، فَأَبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ﴿قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولِمَ تَأْمِينٌ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لَيْتَظْمِينَ قَلْبِي﴾ فَتَبَيَّنَ بِهِذَا أَنَّ الْقَلْبَ تَتَفَاوَتْ طُمَأْنِينَتُهُ بِحَسَبِ مَا حَصَلَ لَهُ مِنَ الْعِلْمِ.

[٣] فَمَا تُدْرِكُهُ بِالْخَبَرِ لَيْسَ كَالَّذِي تُدْرِكُهُ بِالْمُشَاهَدَةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ مَعَ أَنَّهُ يُؤْمِنُ بِذَلِكَ، لَكِنْ لَيْسَ إِدْرَاكُهُ لِمَا شَاهَدَهُ كإِدْرَاكِهِ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ الْخَبَرُ كَالْمُعَايَنَةِ»^(١)، فَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ.

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١/٢١٥)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فَالْيَقِينُ دَرَجَاتٌ مُتَفَاوِتَةٌ، وَتَقَاوُتُ النَّاسُ فِي الْيَقِينِ أَمْرٌ مَعْلُومٌ، بَلِ الْإِنْسَانُ الْوَاحِدُ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ يَكُونُ فِي أَوْقَاتٍ وَحَالَاتٍ أَقْوَى مِنْهُ يَقِينًا فِي أَوْقَاتٍ وَحَالَاتٍ أُخْرَى^[١].

وَنَقُولُ: كَيْفَ يَصِحُّ لِعَاقِلٍ أَنْ يَحْكُمَ بِتَسَاوِي رَجُلَيْنِ فِي الْإِيمَانِ أَحَدُهُمَا: مُثَابِرٌ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى فَرَضِهَا وَنَفْلِهَا، مُتَبَاعِدٌ عَنْ مُحَارِمِ اللَّهِ وَإِذَا بَدَرَتْ مِنْهُ الْمَعْصِيَةُ بَادَرَ إِلَى الْإِقْلَاعِ عَنْهَا وَالتَّوْبَةِ مِنْهَا، وَالثَّانِي: مُضَيِّعٌ لِمَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَمُنْهَمِكٌ فِيمَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ مَا يَكْفُرُهُ كَيْفَ يَتَسَاوَى هَذَا وَهَذَا؟!^[٢]

[١] وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ حَنْظَلَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا عِنْدَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُحَدِّثُهُمْ يَكُونُ كَأَنَّهُمْ يَرَوْنَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ رَأْيَ عَيْنٍ، فَإِذَا ذَهَبُوا وَعَافَسُوا النِّسَاءَ وَاشْتَغَلُوا بِالْأَوْلَادِ نَسُوا أَوْ غَفَلُوا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا حَنْظَلَةُ! سَاعَةٌ وَسَاعَةٌ، لَوْ كَانَتْ قُلُوبُكُمْ كَمَا تَكُونُ عِنْدَ الذَّكَرِ لَصَافَحْتُمْ الْمَلَائِكَةَ حَتَّى تُسَلَّمَ عَلَيْكُمْ فِي الطَّرِيقِ»^(١)، وَهَذَا أَمْرٌ تَجِدُونَهُ فِي نُفُوسِكُمْ، فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ تَجِدُونَ أَنَّكُمْ تَصِلُونَ إِلَى الْيَقِينِ كَأَنَّكُمْ تَرَوْنَ اللَّهَ، وَأَحْيَانًا تَسْتَوِي عَلَيْنَا الْغَفْلَةُ وَنَغْفَلُ عَنْ هَذِهِ الْحَالِ الرَّاقِيَةِ.

[٢] فَالْمُرَجَّةُ يُسَاوُونَ بَيْنَ رَجُلٍ مُثَابِرٍ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ، كُلَّمَا ذُكِرَتْ لَهُ الطَّاعَةُ بَادَرَ إِلَيْهَا، مُتَبَاعِدٌ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَهُوَ يَفِرُّ مِنَ الْمَعْصِيَةِ فِرَارَهُ مِنَ الْأَسَدِ، وَرَجُلٍ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ التَّوْبَةِ، بَابُ فَضْلِ دَوَامِ الذِّكْرِ، رَقْمُ (٢٧٥٠)، مِنْ حَدِيثِ حَنْظَلَةَ الْأَسِيدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَمَّا الْوَعِيدِيَّةُ^[١]: فنقول لهم: قولكم: إِنَّ فَاعِلَ الْكَبِيرَةِ خَارِجٌ مِنَ الْإِيمَانِ.
مُخَالِفٌ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ^[٢].

فإن تبين ذلك فكيف نحكم بتساوي رجلين في الإيمان أحدهما: مقتصد،
فاعل للواجبات، تارك للمحرّمات، والثاني: ظالم لنفسه يفعل^[٣] ما حرّم الله،

آخر بالعكس يتهاون بالواجبات، ويفعل المحرّمات إلا أنه لم يفعل ما يقتضي
الكفر، فنقول: هل يمكن لعاقِل أن يقول: إنهما على حد سواء؟ بل كل يعرف أن
من يحافظ على الشرع بفعل المأمور وترك المحظور أنه لا يمكن أن يساويه المضيع
المهمِلُ الفاسد.

[١] وهم الخوارج والمعتزلة.

[٢] لأن الكتاب والسنة قد دلا على أن فاعِلَ الْكَبِيرَةِ لا يخرج من الإيمان، قال
الله تعالى في آية القصاص: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَبْعَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨]،
فجعل الله تعالى القاتل أخا للمقتول مع أن قتل النفس محرّم بالنص والإجماع ومن
الكبائر، وقال تعالى في اقتتال المؤمنين بعضهم مع بعض: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين
أفنتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله
فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحبّ المقيسطين﴾ [١] إنما المؤمنون
إخوة فأصلحوا بين أخوتكم﴾ [الحجرات: ٩-١٠]، فجعل الله تعالى الطائفتين المقتلتين إخوة
للطائفة المصلحة، ومعلوم أن قتال المسلم نوع من الكفر، ومع ذلك سمى الله
سبحانه وتعالى هاتين الطائفتين المقتلتين إخوة للطائفة المصلحة.

[٣] الصواب أن تكون بالباء الموحدة «يفعل»، «ترك».

وَيَتْرُكُ مَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَكْفُرُ بِهِ؟^[١]

وَنَقُولُ ثَانِيًا: هَبْ أَنَّنَا أَخْرَجْنَا فَاعِلَ الْكَبِيرَةِ مِنَ الْإِيمَانِ، فَكَيْفَ يُمَكِّنُ أَنْ نَحْكُمَ عَلَى رَجُلَيْنِ بِتَسَاوِيهِمَا فِي الْإِيمَانِ؛ وَأَحَدُهُمَا مُقْتَصِدٌ، وَالْآخَرُ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ؟^[٢]

[١] فَهَذَا رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا مُقْتَصِدٌ فَاعِلٌ لِلوَاجِبَاتِ، تَارِكٌ لِلْمُحَرَّمَاتِ، لَكِنَّهُ لَا يَفْعَلُ السُّنَنَ، إِنَّمَا يَقُومُ بِالْوَاجِبِ فَقَطْ، فَهَذَا مُؤْمِنٌ حَتَّى عِنْدَ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ، كَيْفَ يَتَسَاوَى مَعَ رَجُلٍ ظَلَمَ لِنَفْسِهِ، يَفْعَلُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَيَتْرُكُ مَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَكْفُرُ بِهِ؟ إِذَنْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَسَاوِيَا، بَلِ الْأَوَّلُ أَكْمَلُ.

[٢] أَحَدُهُمَا: مُقْتَصِدٌ يَعْنِي: يَقْتَصِرُ عَلَى الْوَاجِبَاتِ، وَيَتْرُكُ الْمُحَرَّمَاتِ، وَالثَّانِي: سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ، يَعْنِي: يَفْعَلُ الْوَاجِبَاتِ وَالْمُنْدُوبَاتِ، وَيَتْرُكُ الْمُحَرَّمَاتِ وَالْمَكْرُوهَاتِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُمَا سَوَاءٌ.





فصل



✱ ✱ ✱

ولزيادة الإيمان أسباب منها:

١ - معرفة أسماء الله وصفاته، فإن العبد كلما ازداد معرفة بها وبمقتضياتها وأثارها ازداد إيماناً بربه وحباً له وتعظيماً^[١].

٢ - النظر في آيات الله الكونية والشرعية، فإن العبد كلما نظر فيها وتأمل ما اشتملت عليه من القدرة الباهرة والحكمة البالغة ازداد إيماناً ويقيناً بلا ريب^[٢].

[١] فمثلاً إذا عرفت اسم الغفور وأنه ذو المغفرة كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦] أوجب لك أن تحب الله عز وجل؛ لكونه غفوراً، وكذلك تقول في الرحيم، وكذلك تقول في الحكيم، وفي العزيز، وفي غيرها، كلما أمنت باسم من أسماء الله ازددت إيماناً بالله، ومحبةً له، وتعظيماً له.

[٢] وهذا أيضاً من أسباب الزيادة أنك تتفكر في الآيات الشرعية، وهي القرآن والسنة، وما دلاً عليه من الأحكام، وتتفكر في الآيات الكونية، وهي السموات والأرض والشمس والقمر والنجوم وغير ذلك، كلما تفكرت فيها فإنك سوف تزداد إيماناً؛ ولهذا يأمر الله عز وجل بالتفكر في خلق السموات والأرض حتى يصل الإنسان إلى اليقين.

٣- فَعُلُ الطَّاعَةِ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّ الْإِيمَانَ يَزْدَادُ بِهِ ^[١] بِحَسَبِ حُسْنِ الْعَمَلِ وَجَنِّسِهِ وَكَثْرَتِهِ، فَكُلَّمَا كَانَ الْعَمَلُ أَحْسَنَ كَانَتْ زِيَادَةُ الْإِيمَانِ بِهِ أَعْظَمَ، وَحُسْنُ الْعَمَلِ يَكُونُ بِحَسَبِ الْإِخْلَاصِ وَالْمُتَابَعَةِ ^[٢].

[١] أَي: بِفَعْلِ الطَّاعَةِ.

[٢] فَعُلُ الطَّاعَةِ لَا شَكَّ أَنَّهُ يَزِيدُ فِي الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ عِنْدَمَا يَعْبُدُ اللَّهَ وَيُطِيعُهُ فَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ امْتِثَالًا لِأَمْرِهِ، وَهَذَا يُؤَدِّي لِأَنَّهُ يَكُونُ مُتَيَقِّنًا بِوُجُودِهِ وَبِفَضْلِهِ وَسَعَةِ كَرَمِهِ.

وَالْإِيمَانُ يَتَفَاوَتُ بِحَسَبِ حُسْنِ الْعَمَلِ، فَكُلَّمَا كَانَ الْعَمَلُ أَحْسَنَ كَانَتْ زِيَادَةُ الْإِيمَانِ بِهِ أَعْظَمَ، وَيَكُونُ الْعَمَلُ حَسَنًا بِحَسَبِ الْإِخْلَاصِ وَالْمُتَابَعَةِ.

وَيَتَفَاوَتُ الْإِيمَانُ أَيْضًا بِحَسَبِ جَنِّسِهِ، فَالصَّلَاةُ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الْبَدَنِيَّةِ، ثُمَّ الصَّدَقَةُ، ثُمَّ الصَّيَامُ، ثُمَّ الْحَجُّ؛ وَهَذَا لَمَّا سَأَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى وَفَّيَّتِهَا» قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «بِرُّ الْوَالِدَيْنِ»، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، قَالَ: وَلَوْ اسْتَزَدْتُهُ لَزَادَنِي ^(١). فَكُلَّمَا كَانَ الْعَمَلُ مِنْ حَيْثُ الْجِنْسِ أَفْضَلَ كَانَ زِيَادَةُ الْإِيمَانِ بِهِ أَكْمَلَ.

وَيَتَفَاوَتُ الْإِيمَانُ أَيْضًا مِنْ حَيْثُ الْكَثْرَةِ، فَكَثْرَةُ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ سَبَبٌ لَزِيَادَةِ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّكَ كُلَّمَا أَكْثَرْتَ الْعَمَلَ الصَّالِحَ زِدَدْتَ صَلَاةً بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَازْدَادَ بِذَلِكَ إِيْمَانُكَ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْمَوَاقِيتِ، بَابُ فَضْلِ الصَّلَاةِ لَوَقْتِهَا، رَقْمُ (٥٢٧)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ كَوْنِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ، رَقْمُ (٨٥)، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَمَّا جِنْسُ الْعَمَلِ فَإِنَّ الْوَاجِبَ أَفْضَلُ مِنَ الْمَسْنُونِ، وَبَعْضُ الطَّاعَاتِ أَوْكَدُ وَأَفْضَلُ مِنَ الْبَعْضِ الْآخَرِ، وَكُلَّمَا كَانَتْ الطَّاعَةُ أَفْضَلَ كَانَتْ زِيَادَةُ الْإِيمَانِ بِهَا أَعْظَمَ^(١)، وَأَمَّا كَثْرَةُ الْعَمَلِ فَإِنَّ الْإِيمَانَ يَزْدَادُ بِهَا؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ فَلَا جَرَمَ أَنْ يَزِيدَ بِزِيَادَتِهِ.

٤- تَرَكُ الْمَعْصِيَةِ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَكُلَّمَا قَوِيَ الدَّاعِي إِلَى فِعْلِ الْمَعْصِيَةِ كَانَتْ زِيَادَةُ الْإِيمَانِ بِتَرْكِهَا أَعْظَمَ لِأَنَّ تَرْكَهَا مَعَ قُوَّةِ الدَّاعِي إِلَيْهَا دَلِيلٌ عَلَى قُوَّةِ إِيمَانِ الْعَبْدِ وَتَقْدِيمِهِ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَلَى مَا تَهْوَاهُ نَفْسُهُ^(٢).

[١] وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنْ الْوَاجِبَ أَفْضَلُ مِنَ الْمَسْنُونِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى: «مَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ»^(١).

وَهَذَا نَصٌّ صَحِيحٌ وَصَرِيحٌ بِأَنَّ الْعَمَلَ الْوَاجِبَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْعَمَلِ الْمُسْتَحَبِّ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْعَمَلُ الْوَاجِبُ أَوْكَدَ مِنَ الْعَمَلِ الْمُسْتَحَبِّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ مَا أَوْجَبَهُ إِلَّا لِمَحَبَّتِهِ لَهُ وَتَأْكِيدِهِ.

[٢] هَذَا أَيْضًا مِنْ أَسْبَابِ زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَهُوَ تَرْكُ الْمَعْصِيَةِ وَلَكِنْ بَشَرِطٍ أَنْ يَكُونَ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ؛ لِأَنَّ تَارِكَ الْمَعْصِيَةِ لَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

إِمَّا أَنْ يَدْعَهَا؛ لِأَنَّ نَفْسَهُ لَمْ تَطْلُبْهَا، فَهَذَا لَيْسَ لَهُ أَجْرٌ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ وَزْرٌ.

وَأَمَّا أَنْ يَدَعَ الْمَعْصِيَةَ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ وَهَذَا لَهُ أَجْرٌ؛ وَلِهَذَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «أَنْ مَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ تَعَالَى حَسَنَةً كَامِلَةً»^(٢) قَالَ:

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الرِّقَاقِ، بَابُ التَّوَاضُعِ، رَقْمُ (٦٥٠٢)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الرِّقَاقِ، بَابُ مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ أَوْ سَيِّئَةٍ، رَقْمُ (٦٤٩١)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ

«لَأَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنْ جَرَّائِي» ^(١) أَي: مِنْ أَجْلِي.

وإِذَا أَنْ يَدَعَ الْمَعْصِيَةَ عَجْزًا عَنْهَا مَعَ حَرَصِهِ عَلَيْهَا، مِثْلَ إِنْسَانٍ يُرَاقِبُ شَخْصًا لِيَسْرِقَ مِنْهُ، فَكُلَّمَا هَمَّ أَنْ يَسْرِقَ التَفَتَ ذَلِكَ إِلَيْهِ فَتَرَكَ السَّرِقَةَ عَجْزًا عَنْهَا، فَهَذَا لَهُ حُكْمُ الْفَاعِلِ لَا سِيَّيَا إِنْ سَعَى فِي الْأَسْبَابِ الْمُوصِلَةَ إِلَيْهَا؛ هَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا التَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا الْقَاتِلُ قَتَا بِالْ مَقْتُولٍ؟ قَالَ: «لَأَنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ» ^(٢)، وَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ الرَّجُلَ الْفَقِيرَ إِذَا تَمَتَّى مِثْلَ مَالٍ فَلَانَ الَّذِي يَعْمَلُ بِمَالِهِ فِي الْمَعْصِيَةِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فَهُوَ بَنِيَّتُهُ فُهُمَا فِي الْوِزْرِ سَوَاءٌ» ^(٣).

إِذَنْ: تَارِكُ الْمَعْصِيَةِ لَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

١ - أَنْ يَتْرُكَهَا خَوْفًا مِنَ اللَّهِ.

٢ - أَنْ يَتْرُكَهَا عَجْزًا عَنْهَا.

= الإِيْمَانُ، بَابُ إِذَا هُمُ الْعَبْدُ بِحَسَنَةِ كَتَبَتْ، وَإِذَا هُمُ بِسِيئَةٍ لَمْ تَكْتُبْ، رَقْمُ (١٣١)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَنَظَرٍ فِي الْإِيْمَانِ رَقْمُ (٣٧٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي شُعْبِ الْإِيْمَانِ رَقْمُ (٦٦٤٥)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْإِيْمَانِ، بَابُ ﴿وَلَنْ طَافَيْنَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَقْتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾، رَقْمُ (٣١)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْفَتَنِ، بَابُ إِذَا تَوَاجَهَ الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا، رَقْمُ (٢٨٨٨)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤/ ٢٣٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الزُّهْدِ، بَابُ مَا جَاءَ مِثْلَ الدُّنْيَا مِثْلَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ، رَقْمُ (٢٣٢٥)، وَابْنُ مَاجَةٍ: كِتَابُ الزُّهْدِ، بَابُ النِّيَّةِ، رَقْمُ (٤٢٢٨)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي كَبْشَةَ الْأَنْمَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٣- أَنْ يَتْرُكَهَا لِأَنَّهَا لَمْ تَطْرَأْ عَلَى بَالِهِ.

فَإِذَا تَرَكَهَا خَوْفًا مِنَ اللَّهِ أُثِيبَ عَلَى ذَلِكَ، وَإِذَا تَرَكَهَا عَجْزًا فَإِنَّهُ يُعَاقَبُ عَلَى ذَلِكَ، وَإِذَا تَرَكَهَا لِأَنَّهَا لَمْ تَطْرَأْ عَلَى بَالِهِ فَلَا لَهُ وَلَا عَلَيْهِ؛ وَهَذَا قَيْدُنَاهُ هُنَا أَنْ يَكُونَ تَرْكُ الْمَعْصِيَةِ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ، وَكُلَّمَا كَانَ دَاعِي الْمَعْصِيَةِ أَقْوَى فِي الْإِنْسَانِ كَانَ تَرْكُ الْمَعْصِيَةِ فِي حَقِّهِ أَفْضَلَ.

انظر قصة يوسُفَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ دَاعِي الْمَعْصِيَةِ فِي حَقِّهِ قَوِيًّا:

أَوَّلًا: لِأَنَّهَا امْرَأَةٌ الْعَزِيزِ فَهِيَ سَيِّدَتُهُ، وَقَدْ رَاوَدَتْهُ عَنْ نَفْسِهِ، وَكَانَ مُقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ يُطِيعَهَا حَتَّى تَنْفَعَهُ.

ثَانِيًا: أَنَّ الْمَرْأَةَ كَانَتْ عَلَى جَانِبِ كَبِيرٍ مِنَ الْجَمَالِ، وَالْجَمَالُ يَدْعُو لِلاتِّصَالِ بِهَا.

ثَالِثًا: أَنَّهَا غَلَقَتْ الْأَبْوَابَ، فَانْتَفَى الْمَانِعُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ تَرَكَ هَذِهِ الْمَعْصِيَةَ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ هَمَمْتُ بِهِءٍ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ [يوسف: ٢٤].

ثُمَّ انظر إِلَى قَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي السَّبْعَةِ الَّذِينَ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ قَالَ: فِي أَحَدِهِمْ: «رَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ»^(١).

إِذَنْ: فَتَرَكَ الْمَعْصِيَةَ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ يُثَابُ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ، وَيَزْدَادُ بِهِ إِيمَانُهُ، وَكُلَّمَا كَانَ دَاعِي الْمَعْصِيَةِ أَقْوَى كَانَ زِيَادَةُ الْإِيمَانِ بِتَرْكِهَا أَقْوَى أَيْضًا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، رقم (٦٢٩)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَمَّا نَقْصُ الْإِيْمَانِ فَلَهُ أَسْبَابُهُ مِنْهَا:

١ - الْجَهْلُ بِاللّٰهِ تَعَالَى وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ ^[١].

٢ - الْغَفْلَةُ وَالْإِعْرَاضُ عَنِ النَّظَرِ فِي آيَاتِ اللَّهِ وَأَحْكَامِهِ الْكُونِيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ فَإِنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ مَرَضَ الْقَلْبِ أَوْ مَوْتَهُ بِاسْتِيْلَاءِ الشَّهَوَاتِ وَالشُّبُهَاتِ عَلَيْهِ ^[٢].

٣ - فِعْلُ الْمَعْصِيَةِ، فَيَنْقُصُ الْإِيْمَانُ بِحَسَبِ جِنْسِهَا وَقَدَرِهَا وَالتَّهَؤُنِ بِهَا وَقُوَّةِ الدَّاعِي إِلَيْهَا أَوْ ضَعْفِهَا.

فَأَمَّا جِنْسُهَا وَقَدَرُهَا فَإِنَّ نَقْصَ الْإِيْمَانِ بِالْكَبَائِرِ أَعْظَمُ مِنْ نَقْصِهِ بِالصَّغَائِرِ، وَنَقْصَ الْإِيْمَانِ بِقَتْلِ النَّفْسِ الْمُحَرَّمَةِ أَعْظَمُ مِنْ نَقْصِهِ بِأَخْذِ مَالٍ مُحَرَّمٍ ^[٣]، وَنَقْصُهُ بِمَعْصِيَتَيْنِ أَكْثَرُ مِنْ نَقْصِهِ بِمَعْصِيَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهَكَذَا ^[٤].

وَأَمَّا التَّهَؤُنُ بِهَا فَإِنَّ الْمَعْصِيَةَ إِذَا صَدَرَتْ مِنْ قَلْبٍ مُتَّهَؤُنٍ بِمَنْ عَصَاهُ ضَعِيفِ الْخَوْفِ مِنْهُ كَانَ نَقْصُ الْإِيْمَانِ بِهَا أَعْظَمَ مِنْ نَقْصِهِ إِذَا صَدَرَتْ مِنْ قَلْبٍ

[١] لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْعِلْمُ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ سَبَبًا فِي الزِّيَادَةِ كَانَ الْجَهْلُ سَبَبًا فِي النِّقْصِ.

[٢] وَلِهَذَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ دَائِمًا مُتَفَكِّرًا فِي آيَاتِ اللَّهِ، فَإِنْ أَعْرَضَ فَاتَهُ خَيْرٌ كَثِيرٌ.

[٣] وَذَلِكَ لِأَنَّ حُرْمَةَ النَّفْسِ أَعْظَمُ مِنْ حُرْمَةِ الْمَالِ.

[٤] لِأَجْلِ أَنَّ هَذَا أَكْثَرُ.

مُعْظَمُ اللَّهِ تَعَالَى، شَدِيدُ الْخَوْفِ مِنْهُ، لَكِنْ فَرَطَتْ مِنْهُ الْمَعْصِيَةُ^[١].

وَأَمَّا قُوَّةُ الدَّاعِي إِلَيْهَا فَإِنَّ الْمَعْصِيَةَ إِذَا صَدَرَتْ مِنْ ضَعْفَتْ مِنْهُ دَوَاعِيهَا
كَانَ نَقْصُ الْإِيمَانِ بِهَا أَعْظَمَ مِنْ نَقْصِهِ إِذَا صَدَرَتْ مِنْ قَوِيَّتْ مِنْهُ دَوَاعِيهَا؛ وَلِذَلِكَ
كَانَ اسْتِكْبَارُ الْفَقِيرِ وَزَنَا الشَّيْخِ أَعْظَمَ إِثْمًا مِنْ اسْتِكْبَارِ الْغَنِيِّ وَزَنَا الشَّابِّ كَمَا فِي
الْحَدِيثِ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ
عَذَابٌ أَلِيمٌ» وَذَكَرَ مِنْهُمْ الْأَشْيَمُطَ الزَّانِي، وَالْعَائِلَ الْمُسْتَكْبِرَ؛ لِقِلَّةِ دَاعِي تِلْكَ
الْمَعْصِيَةِ فِيهِمَا.

٤- تَرْكُ الطَّاعَةِ، فَإِنَّ الْإِيمَانَ يَنْقُصُ بِهِ، وَالنَّقْصُ بِهِ عَلَى حَسَبِ تَأْكُيدِ
الطَّاعَةِ، فَكُلَّمَا كَانَتْ الطَّاعَةُ أَوْكَدَ كَانَ نَقْصُ الْإِيمَانِ بِتَرْكِهَا أَعْظَمَ، وَرُبَّمَا فَقَدَ
الْإِيمَانَ كُلَّهُ كَتَرَكَ الصَّلَاةَ.

ثُمَّ إِنَّ نَقْصَ الْإِيمَانِ بِتَرْكِ الطَّاعَةِ عَلَى نَوْعَيْنِ: نَوْعٌ يُعَاقَبُ عَلَيْهِ وَهُوَ: تَرْكُ
الْوَاجِبِ بِلَا عُذْرٍ^[٢]،.....

[١] قَدْ يَكُونُ رَجُلَانِ فَعَلَا مَعْصِيَةً مِنَ الْمَعَاصِي مُتَّفِقَةً الْجِنْسِ وَالْكَفِّ وَالْكَيفِ،
لَكِنْ أَحَدُهُمَا فَعَلَ هَذِهِ الْمَعْصِيَةَ وَهُوَ مُتَهَاوٍ بِهَا، غَيْرُ مُبَالٍ بِهَا، وَالثَّانِي فَعَلَهَا مَعَ
تَعْظِيمِهَا وَالْخَوْفِ مِنْ عَاقِبَتِهَا، فَإِنَّ نَقْصَ الْإِيمَانِ مَعَ الْأَوَّلِ أَشَدُّ وَأَعْظَمُ، وَالْفَرْقُ
بَيْنَهُمَا وَاضِحٌ.

[٢] مِثَالُ تَرْكِ الْوَاجِبِ بِلَا عُذْرٍ: تَرْكُ الصَّلَاةِ مَعَ الْجَمَاعَةِ بِلَا عُذْرٍ، وَهَذَا
يُعَاقَبُ عَلَيْهِ.

وَنَوْعٌ لَا يُعَاقَبُ عَلَيْهِ وَهُوَ: تَرْكُ الْوَاجِبِ لِعُذْرِ شَرْعِيٍّ [٢] أَوْ حِسِّيٍّ [١]، وَتَرْكُ الْمُسْتَحَبِّ، فَالْأَوَّلُ: كَتَرْكِ الْمَرْأَةِ الصَّلَاةِ أَيَّامَ الْحَيْضِ، وَالثَّانِي: كَتَرْكِ صَلَاةِ الضُّحَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] وَمِثَالُ تَرْكِ الْوَاجِبِ لِعُذْرِ شَرْعِيٍّ: كَتَرْكِ الْمَرْأَةِ الصَّلَاةِ فِي زَمَنِ الْحَيْضِ، وَلَا تُعَاقَبُ عَلَى ذَلِكَ.

[٢] وَمِثَالُ تَرْكِ الْوَاجِبِ لِعُذْرِ حِسِّيٍّ: كَأَنْ يُصَلِّيَ الْمَرِيضُ الْعَاجِزُ عَنِ الْقِيَامِ قَاعِدًا، وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى ذَلِكَ، وَتَرْكُ الْمُسْتَحَبِّ أَيْضًا لَا يُعَاقَبُ عَلَيْهِ.





فَصْلٌ

فِي الاسْتِثْنَاءِ فِي الْإِيمَانِ



الاسْتِثْنَاءُ فِي الْإِيمَانِ^[١]: أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^[٢].

[١] مِمَّا حَدَّثَ الْقَوْلُ بِهِ بَعْدَ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يَكُنْ شَائِعًا بَيْنَهُمْ وَهُوَ:

[٢] وَاَعْلَمْ أَنَّ الْأَشْيَاءَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ أَفْعَالًا مُحَقَّقَةً، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَشْيَاءَ غَيْرَ مُحَقَّقَةٍ، فَإِنْ كَانَتْ أَشْيَاءَ مُحَقَّقَةً فَلَا يَنْبَغِي الْاسْتِثْنَاءُ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ فِيهَا لَغْوٌ، وَإِنْ كَانَتْ أَشْيَاءَ غَيْرَ مُحَقَّقَةٍ فَلَا اسْتِثْنَاءَ فِيهَا لَهُ وَجْهٌ، فَمَثَلًا لَوْ قَالَ: أَنَا لَا بَسُّ ثَوْبِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَهَذَا لَغْوٌ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ كَوْنِ الثَّوْبِ عَلَيْكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ قَدْ شَاءَهُ، فَلَا وَجْهَ لِلتَّعْلِيقِ.

وَإِذَا صَلَّيْتَ فَقِيلَ لَكَ: هَلْ صَلَّيْتَ؟ فَقُلْتَ: صَلَّيْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّ الْمَشِيئَةَ تَعُودُ عَلَى فِعْلِكَ فَهِيَ لَغْوٌ؛ لِأَنَّكَ قَدْ فَعَلْتَ وَصَلَّيْتَ، وَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّ الْمَشِيئَةَ تَعُودُ إِلَى صَلَاةٍ كَامِلَةٍ وَمَقْبُولَةٍ فَلَا اسْتِثْنَاءَ هُنَا لَهُ وَجْهٌ، وَلَيْسَ بَلْغُوهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مُصَلٍّ يَكُونُ مُصَلِّيًّا، قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِلرَّجُلِ الَّذِي أَسَاءَ فِي صَلَاتِهِ قَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»^(١)، وَقَالَ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، رقم (٧٥٧)، ومسلم:

كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٧)، من حديث أبي هريرة

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ^[١]:

وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَتَانِ^(١).

وَإِذَا قِيلَ لَكَ مَثَلًا: هَلْ هَذِهِ الْحَقِيبَةُ مِنْ جِلْدٍ؟ فَقُلْتَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَإِنَّ هَذَا لَغَوٌّ؛ لِأَنَّ الْحَقِيبَةَ حَقِيبَةٌ مِنْ جِلْدٍ، وَلَوْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ وَأَنْتَ تَغْسِلُ بَعْدَ الْغَدَاءِ: هَلْ تَغْدِيَتْ؟ فَقُلْتَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَإِنَّ هَذَا لَغَوٌّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ شَاءَهُ اللَّهُ، فَأَنْتَ الْآنَ قَدْ تَغْدِيَتْ؛ وَلِهَذَا لَوْ أَنَّكَ عَبَّرْتَ بِهَذَا التَّعْبِيرِ عِنْدَ النَّاسِ لَاسْتَغْرَبُوا مِنْكَ هَذَا الشَّيْءَ، كَيْفَ تَقُولُ: تَغْدِيَتْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَأَنْتَ الْآنَ مُتَغَدٍّ؟! لَكِنْ لَوْ جَاءَ رَجُلٌ جَدِيٌّ وَقَالَ أَرَدْتُ بِقَوْلِي: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. الْغَدَاءُ النَّافِعُ؛ لِأَنَّ مِنَ الْغَدَاءِ مَا لَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْإِنْسَانُ، فَيَكُونُ لَهُ وَجْهٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِي مِنَ الْجُوعِ﴾ [الغاشية: ٧]، فَلَيْسَ فِيهِ نَفْعٌ لِلْبَدَنِ، وَلَا دَفْعٌ لِلضَّرُورَةِ.

إِذَنْ: الْأَشْيَاءُ الْمَعْلُومَةُ الْمُحَقَّقَةُ يَكُونُ الْاسْتِثْنَاءُ فِيهَا عِبْتًا وَلَغَوًّا، وَالْأَشْيَاءُ غَيْرَ الْمُحَقَّقَةِ يَكُونُ الْاسْتِثْنَاءُ فِيهَا لَهُ مَحَلٌّ.

بَقِينَا فِي الْإِيمَانِ، وَهَلْ يُسْتَشْنَى فِيهِ بِأَنَّ يَقُولَ الرَّجُلُ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. أَوْ لَا يُسْتَشْنَى؟ فِيهِ خِلَافٌ طَوِيلٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ...».

[١] فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْاسْتِثْنَاءَ فِي الْإِيمَانِ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ مَعْلُومٌ مُحَقَّقٌ، وَهُوَ إِفْرَارُ الْقَلْبِ، وَالْأَعْمَالُ لَا تَدْخُلُ فِيهِ، وَأَنْتَ إِذَا اسْتَشْنَيْتَ فِي أَمْرٍ مُحَقَّقٍ

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام، رقم (٥٦٠)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: تَحْرِيمُ الاستِثْنَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُرْجئةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَنَحْوِهِمْ، وَمَاخُذُ هَذَا الْقَوْلِ: أَنَّ الْإِيمَانَ شَيْءٌ وَاحِدٌ يَعْلَمُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ نَفْسِهِ، وَهُوَ التَّصَدِيقُ الَّذِي فِي الْقَلْبِ، فَإِذَا اسْتَشْنَى فِيهِ كَانَ دَلِيلًا عَلَى شَكِّهِ؛ وَلِذَلِكَ كَانُوا يُسَمُّونَ الَّذِينَ يَسْتَشْنُونَ فِي الْإِيمَانِ (شُكَّاكًا) [١].

الْقَوْلُ الثَّانِي: وَجُوبُ الاستِثْنَاءِ [٢]،

فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى شَكِّكَ فِيهِ، فَالاستِثْنَاءُ فِي الْإِيمَانِ إِذَنْ شَكٌّ فِي الْإِيمَانِ، وَالشَّكُّ فِيهِ كُفْرٌ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ مَعْلُومٌ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَهَذَا هُوَ: «الْقَوْلُ الْأَوَّلُ - تَحْرِيمُ الاستِثْنَاءِ...».

[١] فَإِذَا قَالَ لَكَ صَاحِبُ هَذَا الْقَوْلِ: أَنْتَ مُؤْمِنٌ؟ قُلْتَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، قَالَ لَكَ: كَفَرْتَ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ شَيْءٌ فِي الْقَلْبِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا مَجْزُومًا بِهِ، فَإِذَا قُلْتَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَهَذَا تَرَدُّدٌ، وَالتَّرَدُّدُ فِيمَا يَجِبُ الْجَزْمُ بِهِ مُنَافٍ لِلْجَزْمِ، فَيَكُونُ كُفْرًا؛ وَهَذَا يُسَمُّونَ مَنْ يَسْتَشْنِي فِي الْإِيمَانِ بِالشُّكَاكَةِ، وَقَدْ أَشَارَ السَّفَارِينِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى نَفْيِ ذَلِكَ فِي مَنْظُومَتِهِ فَقَالَ (١):

وَنَحْنُ فِي إِيْمَانِنَا نَسْتَشْنِي مِنْ غَيْرِ شَكٍّ فَاسْتَمِعْ وَاسْتَبِينَ

أَمَّا لَوْ كَانَ مَعَ الشَّكِّ فَهَذَا مَعْرُوفٌ أَنَّهُ كُفْرٌ.

[٢] وَهُوَ عَكْسُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ. وَتَسْكُتُ، وَلَوْ

قُلْتَ ذَلِكَ كَانَ ذَلِكَ حَرَامًا، فَالْوَاجِبُ أَنْ تَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وهذا القول له مأخذان:

١- أن الإيمان هو ما مات الإنسان عليه، فالإنسان إنما يكون مؤمناً وكافراً بحسب الوفاة^[١]، وهذا شيءٌ مُستقبلٌ غيرُ معلوم، فلا يجوز الجزمُ به^[٢]. وهذا مأخذٌ كثيرٌ من المتأخرين من الكلابية وغيرهم، لكن هذا المأخذ لم يعلم أن أحداً من السلف علل به، وإنما كانوا يعللون بالمأخذ الثاني وهو:

[١] في نسخة «بحسب المُوَافاة» أي: موافاة الله عزَّ وجلَّ، وهو حلول الأجل.

[٢] هذا وجه القول بوجوب الاستثناء، يقول: لأنَّ الإيمان هو ما مات عليه الإنسان، وهو الآن حيٌّ، لا يدري ماذا يعرض له، ربَّما يعمل بعملٍ أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراعٌ، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، فلا أحدٌ منا يجزم بأنه سيموت على الإيمان، لكن نرجو الله عزَّ وجلَّ أن يُميتنا على الإيمان، وأن لا يزيغ قلوبنا ونحن على خوفٍ، فهم يقولون: يجب الاستثناء؛ لأنَّ الإيمان ما مات عليه الإنسان، وأنت لا تعلم هل تموت عليه أو لا؟ فيجب عليك أن تقول: إن شاء الله. وإلا فأنت آثمٌ؛ لأنَّ الله قال لنبيه: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِيْشَاءَ إِيَّيْ فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ۝ (١٣) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣-٢٤]، فالمستقبل لا تدري عنه، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وهذا مأخذٌ كثيرٌ من المتأخرين من الكلابية وغيرهم، لكن هذا المأخذ لم يعلم أن أحداً من السلف علل به، وإنما كانوا يعللون بالمأخذ الثاني وهو: أن الإيمان المطلق يتضمَّن فعل جميع المأمورات، وترك جميع المحظورات».

٢- أَنَّ الْإِيمَانَ الْمُطْلَقَ يَتَضَمَّنُ فِعْلَ جَمِيعِ الْمَأْمُورَاتِ، وَتَرْكَ جَمِيعِ الْمَحْظُورَاتِ^[١]. وَهَذَا لَا يَجْزِمُ بِهِ الْإِنْسَانُ مِنْ نَفْسِهِ، وَلَوْ جَزَمَ لَكَانَ قَدْ زَكَّى نَفْسَهُ^[٢]. وَشَهِدَ لَهَا بِأَنَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ الْأَبْرَارِ، وَكَانَ يَنْبَغِي عَلَى هَذَا أَنْ يَشْهَدَ لِنَفْسِهِ بِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَهَذِهِ لَوَازِمُ مُتَمَتِّعَةٍ^[٣].

[١] يَقُولُ: إِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: أَنَا مُؤْمِنٌ. وَأَطْلَقْتَ، فَالْإِيمَانَ الْمُطْلَقَ يَتَضَمَّنُ فِعْلَ الْمَأْمُورَاتِ كُلِّهَا، وَتَرْكَ الْمَحْظُورَاتِ كُلِّهَا ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ (٢) الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٢﴾ أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴿٢﴾ فَهَلْ أَنْتَ مُتَّصِفٌ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ؟

لَا أَجْزِمُ بِأَنِّي مُتَّصِفٌ بِهَا، بَلْ أَجْزِمُ بِأَنِّ عِنْدِي أَصْلَ الْإِيمَانِ، وَهَذَا لَا شَكَّ عِنْدِي فِيهِ، لَكِنْ أَنْ أَجْزِمَ بِأَنِّي سَاقِوْمٌ أَوْ بِأَنِّي قَائِمٌ بِجَمِيعِ الْمَأْمُورَاتِ وَتَرْكِ الْمَنْهِيَّاتِ فَهَذَا أَمْرٌ لَا يُمَكِّنُ، فَأَنَا أَسْتَشْنِي مُلَاحِظًا هَذَا الْمَعْنَى، وَهُوَ أَنَّ الْإِيمَانَ الْمُطْلَقَ يَتَضَمَّنُ فِعْلَ جَمِيعِ الْمَأْمُورَاتِ، وَتَرْكَ جَمِيعِ الْمَنْهِيَّاتِ، وَهَذَا شَيْءٌ لَا أَجْزِمُ بِالْقِيَامِ بِهِ، فَأَنَا أَسْتَشْنِي لِهَذَا السَّبَبِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «وَهَذَا لَا يَجْزِمُ بِهِ الْإِنْسَانُ مِنْ نَفْسِهِ، وَلَوْ جَزَمَ بِهِ مِنْ نَفْسِهِ «لَكَانَ قَدْ زَكَّى نَفْسَهُ».

[٢] لَوْ قَالَ: أَنَا أَجْزِمُ بِأَنِّي فَاعِلٌ لِكُلِّ الْمَأْمُورَاتِ، تَارِكٌ لِكُلِّ الْمَحْظُورَاتِ. فَهَذِهِ تَرْكِهٌ لِلنَّفْسِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النجم: ٣٢].

[٣] أَيُّ: مُتَمَتِّعٌ شَرْعًا، لَوْ أَنَّكَ قُلْتَ: أَنَا مُؤْمِنٌ. بِدُونِ قَوْلِكَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَقَصَدْتَ الْإِيمَانَ الْمُطْلَقَ الْمُسْتَلْزِمَ لِفِعْلِ الْمَأْمُورَاتِ، وَتَرْكِ الْمَحْظُورَاتِ لَكُنْتَ قَدْ

الْقَوْلُ الثَّالِثُ: التَّفْصِيلُ؛ فَإِنْ كَانَ الاستِثْنَاءُ صَادِرًا عَنْ شَكٍّ فِي وُجُودِ أَصْلِ الإِيْمَانِ فَهَذَا مُحَرَّمٌ، بَلْ كُفْرٌ^[١]، لِأَنَّ الإِيْمَانَ جَزْمٌ، وَالشَّكُّ يُنَافِيهِ،.....

شَهِدْتَ لِنَفْسِكَ بِأَنَّكَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَ هَذَا وَصْفَهُ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَهَذَا حَرَامٌ، إِذْ لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ. بَلْ يَقُولُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَرْجُو ذَلِكَ.

كَذَلِكَ الإِيْمَانُ الَّذِي يُرَادُ بِهِ فِعْلُ الْمَأْمُورَاتِ، وَتَرْكُ الْمَحْظُورَاتِ لَا أَحَدَ يَجْزِمُ بِهِ، فَهَذَا مَا أَحَدُ السَّلَفِ فِي الاستِثْنَاءِ فِي الإِيْمَانِ، فَإِذَا قِيلَ لَكَ: أَنْتَ مُؤْمِنٌ؟ فَقُلْتَ: نَعَمْ. وَلَمْ تَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. صَحَّ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَصْلِ الإِيْمَانِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الإِيْمَانِ عِنْدَكَ مَعْلُومٌ جَازِمٌ بِهِ، وَإِذَا قِيلَ لَكَ: أَنْتَ مُؤْمِنٌ؟ فَقُلْتَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. صَحَّ أَيْضًا بِاعْتِبَارِ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنَّ الإِيْمَانَ عِنْدَ الإِطْلَاقِ يَتَضَمَّنُ فِعْلَ الْمَأْمُورَاتِ، وَتَرْكَ الْمَحْظُورَاتِ، وَهَذَا شَيْءٌ لَا تَجْزِمُ بِهِ، فَتَقُولُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ لِهَذَا الْغَرَضِ.

أَمَّا عَلَى قَوْلِ بَعْضِ الْكُلَّابِيَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: تَقُولُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ لِأَنَّكَ لَا تَذَرِي مَا الَّذِي تَمُوتُ عَلَيْهِ؟ فَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِنَّمَا يُجْبَرُ عَنْ نَفْسِهِ الْآنَ، أَمَّا الْمُسْتَقْبَلُ فَاللهُ بِهِ عَلِيمٌ.

[١] إِذَا قَالَ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَهُوَ يُرِيدُ بِهَذَا الاستِثْنَاءِ أَصْلَ الإِيْمَانِ، يَعْنِي: أَنَّهُ مُتَرَدِّدٌ: هَلْ مَعَهُ أَصْلُ الإِيْمَانِ أَوْ لَا؟ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، إِنِّي مُؤْمِنٌ. فَهَذَا حَرَامٌ بَلْ كُفْرٌ؛ لِأَنَّهُ يُنَافِي الإِيْمَانَ الَّذِي هُوَ الْجَزْمُ وَالْيَقِينُ؛ وَهَذَا نَقُولُ: «لِأَنَّ الإِيْمَانَ جَزْمٌ، وَالشَّكُّ يُنَافِيهِ، وَإِنْ كَانَ صَادِرًا عَنْ خَوْفِ تَزْكِيَةِ النَّفْسِ وَالشَّهَادَةِ لَهَا بِتَحْقِيقِ الإِيْمَانِ قَوْلًا وَعَمَلًا وَاعْتِقَادًا فَهَذَا وَاجِبٌ خَوْفًا مِنْ هَذَا الْمَحْذُورِ».

وإن كَانَ صَادِرًا عَنْ خَوْفِ تَرْكِهِ النَّفْسِ وَالشَّهَادَةِ لَهَا بِتَحْقِيقِ الْإِيمَانِ قَوْلًا وَعَمَلًا وَاعْتِقَادًا فَهَذَا وَاجِبٌ خَوْفًا مِنْ هَذَا الْمَحْذُورِ^[١]، وَإِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ التَّبَرُّكَ بِذِكْرِ الْمَشِيئَةِ، أَوْ بَيَانِ التَّعْلِيلِ، وَأَنَّ مَا قَامَ بِقَلْبِهِ مِنَ الْإِيمَانِ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ فَهَذَا جَائِزٌ^[٢].

[١] إِذَا كَانَ الْاسْتِثْنَاءُ؛ لِئَلَّا يُزَكِّي نَفْسَهُ؛ وَلِتَلَّا يَشْهَدَ لَهَا بِأَنَّهَا مِنَ الْمُتَّقِينَ الْأَبْرَارِ فَالْاسْتِثْنَاءُ هُنَا وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ تَرْكِهَ النَّفْسِ حَرَامٌ، وَمَا أَوْقَعَ فِي الْحَرَامِ فَاجْتِنَابُهُ وَاجِبٌ.

[٢] وَهَذَا -فِيمَا يَظْهَرُ لِي- غَالِبُ مَا يَقَعُ مِنَ النَّاسِ أَنَّهُ إِذَا قِيلَ لَهُ: أَنْتَ مُؤْمِنٌ؟ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. يُرِيدُ بِذَلِكَ التَّبَرُّكَ، وَتَحْقِيقَ ذَلِكَ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ.

وِبِنَاءٍ عَلَيْهِ فَيَكُونُ مَا يَقَعُ مِنَ الْعَامَّةِ مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ جَائِزًا؛ لِأَنَّكَ لَوْ سَأَلْتَ أَيَّ أَحَدٍ مِنَ الْعَامَّةِ بِقَوْلِهِ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ: هَلْ أَنْتَ فِي شَكٍّ مِنْ ذَلِكَ؟ لَقَالَ: لَا، وَلَكِنْ أُرِيدُ التَّبَرُّكَ بِذِكْرِ الْمَشِيئَةِ. فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، يَعْنِي: إِنْ شِئْتَ فَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَقُلْ، وَيَذُلُّكَ عَلَى أَنَّ (إِنْ شَاءَ اللَّهُ) فِيهَا شَيْءٌ مِنَ التَّرَدُّدِ فِيمَا لَوْ قُلْتَ لَصَاحِبِكَ: سَتَأْتِي إِلَيْنَا اللَّيْلَةُ؟ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَإِنَّكَ لَا تَرَى أَنَّهُ أَعْطَاكَ وَعَدًا مُحَقَّقًا.

وَلِهَذَا بَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ لَهُ: «لَا تَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. بَلْ قُلْ: سَأَتِي»؛ لِأَنَّ (إِنْ شَاءَ اللَّهُ) لَيْسَ جَوَابًا، مَعَ أَنَّ قَصْدَهُ بِقَوْلِهِ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. أَنَّهُ لَا يَدْرِي: هَلْ يُوجَدُ مَانِعٌ أَوْ لَا؟ وَأَمَّا نِيَّتُهُ فَهُوَ جَازِمٌ فِيهَا.

والتعليق بالمشيئة على هذا الوجه - أعني: بيان التعليل - لا يُنافي تحقق المعلق، فإنه قد ورد التعليق على هذا الوجه في الأمور المحققة، كقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾ [الفتح: ٢٧] ^[١].

وبهذا عرف أنه لا يصح إطلاق الحكم على الاستثناء، بل لا بد من التفصيل السابق.

والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

حرَّرَ في ٨ من ذي القعدة سنة ١٣٨٠ هـ

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

المؤلف

[١] فدخولهم المسجد الحرام ثابتٌ ومحققٌ، والذي جعله مُحَقَّقًا أَنَّ الله تعالى وَعَدَ بِهِ ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ وأكدته بالقسم واللام والنون، فهو لا بد أن يقع، ومع ذلك قال: ﴿إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ مع أن الذي قال: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. هو الله عز وجل، لكن ليبين أن دخولهم إياه مرتبطٌ بمشيئة الله.

ولهذا لما قال عمر رضي الله عنه للنبي عليه الصلاة والسلام وهو يجاوره في الشروط التي جرت بينه وبين المشركين قال: يا رسول الله، أَلَسْتَ تُحَدِّثُنَا بِأَنَّا نَأْتِي الْبَيْتَ وَنَطُوفُ بِهِ؟ قَالَ: «بَلَى حَدَّثْتُكَ بِهَذَا، لَكِنْ هَلْ قُلْتُ لَكَ: إِنَّكَ سَتَدْخُلُهُ الْعَامَ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطَوِّفٌ بِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ

.....

إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُخْلِطِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴿١﴾، لَكِنْ لَيْسَتْ هَذِهِ السَّنَةُ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَيَبْقَى حَتَّى يَدْخُلَ الْبَيْتَ وَيَطُوفَ بِهِ، فَهُوَ شَهَادَةٌ لَهُ بِأَنَّهُ لَنْ يَمُوتَ حَتَّى يَتَحَقَّقَ لَهُ مَا وَعَدَ اللَّهُ تَعَالَى.

❖ ❖ ❖

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد، رقم (٢٧٣١)، من حديث المسور ابن مخرمة ومروان بن الحكم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

محمد العثيمين

بسم الله الرحمن الرحيم

مذكرة على مقرر التوحيد

للسنة الثالثة الثانوية

بالمعهد العلمي

بقلم

محمد الصالح العثيمين

صفحة غلاف المذكرة لفضيلة الشيخ المؤلف رحمه الله تعالى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مذكّرة على مقرر التوحيد من الفتوى الحموية

✱ ✱ ✱

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين. أمّا بعد:

فهذه خلاصة مقرر السنّة الثالثة ثانوي في المعاهد العلميّة في التّوحيد، من الفتوى الحمويّة التي ألفها شيخ الإسلام ابن تيمية، ربّناها على السّؤال والجواب، تحت عناوين مُعيّنة؛ لعلّ ذلك يكون أقرب إلى فهمها، وأبلغ في إدراك معناها.

مُقدّمة

س١: مَنْ هو شيخ الإسلام ابن تيمية؟

الجواب: هو العالم الربّاني، بحر العلوم العقليّة والنّقليّة شيخ الإسلام تقيّ الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، وُلِدَ في حرّان في العاشر من ربيع الأوّل سنة ٦٦١هـ، وتوفّي محبوساً في قلعة دمشق في عشرين من شوال سنة ٧٢٨هـ.

ارتحل من حرّان إلى دمشق مع أهل بيته، وتلقّى العلم هناك حتّى بلغ الذّروة فيه، كان رحمه الله عالماً كبيراً، وعالماً مُنيراً، ومجاهداً شهيراً، جاهد في الله بما استطاع من قوله وفعله، وكان قويّ الحجّة، حرّ التفكير، صائب الرّأي، قلّ أن يختار الرّأي فيخطئ الصّواب.

وكان صدّاعاً في الحقّ، إذا تبَيَّن له أظهره، ولم تأخُذه في الله لومة لائم؛ ومن ثمّ حصلت له مواقف ومجَنُّ مع أهل البدع ومنّ والاهم من ذوي السُلطان والجاه، وحُبِسَ عدّة مرّات ظلماً وعدواناً، رحمه الله رحمة واسعة، وجزاه عن المسلمين خيراً.

❖ ❖ ❖

س ٢: ما هي الفتوى الحموية؟ وما سبب تأليفها؟

الجواب: هي كتاب ألفه شيخ الإسلام جواباً لسؤال وردَ عليه من حمّة، يقول فيه السائل: ما قول السادة الفقهاء أئمة الدين في آيات الصفات؛ كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وأحاديث الصفات؛ كقوله ﷺ: «إِنَّ قُلُوبَ الْعِبَادِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»^(١)؟ ويقع هذا الجواب في حوالي ثلاث وثمانين صفحة، وقد قيل: إنّه كتبه في جلسة واحدة بين الظهر والعصر.

❖ ❖ ❖

(١) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء، رقم (٢٦٥٤)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الباب الأول

في قول أهل العلم وأهل السنة في أسماء الله وصفاته

الواردة في الكتاب والسنة

س٣: ما قول أهل العلم في آيات الصفات وأحاديثها؟

الجواب: قولهم فيها ما قاله الله ورسوله والصحابه والتابعون لهم بإحسان، وهو: إثبات ما دلت عليه هذه الآيات والأحاديث من أسماء الله وصفاته، على الوجه اللائق به تعالى، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكيف، ولا تمثيل.



س٤: ما الدليل على وجوب القول بما ذكر؟

الجواب: الدليل على ذلك أن الله بعث محمدًا ﷺ بالهدى ودين الحق، وأوجب على الناس جميعًا أن يؤمنوا به ويتبعوه.

فقال تعالى: ﴿قُلْ يَتَّبِعُوا النَّاسَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَتِهِ وَأَتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

وقال النبي ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ»^(١).

(١) أخرجه الإمام أحمد (١٢٦/٤)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٧)، والترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، رقم (٢٦٧٦)،

وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ: هُمُ الَّذِينَ خَلَفُوا النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الْعِلْمِ النَّافِعِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ.



الباب الثاني

في معنى التَّخْرِيفِ والتَّعْطِيلِ ... إلخ

س٥: ما معنى التَّخْرِيفِ والتَّعْطِيلِ والتَّكْيِيفِ والتَّمْثِيلِ؟ وما الفرق بين التَّكْيِيفِ والتَّمْثِيلِ؟

الجواب: التَّخْرِيفُ لُغَةً: التَّغْيِيرُ، واصطلاحاً: تَغْيِيرُ النُّصُوصِ لَفْظاً أَوْ مَعْنَى.

مثال تَغْيِيرِ اللَّفْظِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]،

حَيْثُ حَرَّفَهُ مَنْ يُنْكَرُونَ كَلَامَ اللَّهِ مِنْ رَفْعِ الْجَلَالَةِ إِلَى نَضْبِهَا.

ومثال تَغْيِيرِ الْمَعْنَى: تَفْسِيرُ يَدَيِ اللَّهِ بِالنَّعْمَةِ أَوْ الْقُوَّةِ.

والتَّعْطِيلُ لُغَةً: التَّرْكُ، واصطلاحاً: إنْكَارُ شَيْءٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ أَوْ صِفَاتِهِ؛ سِوَاءٍ

كَانَ كُلِّيًّا كَمَا فَعَلَ الْجَهْمِيَّةُ، أَمْ جُزْئِيًّا كَمَا فَعَلَ الْأَشْعَرِيَّةُ، حَيْثُ أَثْبَتُوا سَبْعًا مِنَ

الصِّفَاتِ وَنَقَوْا الْبَاقِيَّ، وَالسَّبْعُ الَّتِي أَثْبَتُوهَا هِيَ:

حَيٌّ، عَلِيمٌ، قَدِيرٌ، وَالْكَلَامُ لَهُ إِرَادَةٌ، وَكَذَلِكَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ

والتَّكْيِيفُ: ذِكْرُ كَيْفِيَّةِ الصِّفَةِ؛ مِثْلُ: أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: كَيْفِيَّةُ اسْتِواءِ اللَّهِ عَلَى

عَرْشِهِ كَذَا وَكَذَا.

= وابن ماجه: كتاب المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٢)، من حديث

العرباض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والتَّمثِيل: إثبات مَثِيل للشيء؛ ومثله في صفات الله أَنْ يَقُول قائل: استواء الله على عَرْشه مِثْل استواء الإنسان على السَّرير.
والفَرْق بَيْن التَّكْيِيف والتَّمثِيل:

- ١ - أَنَّ التَّمثِيل: ذِكْر كَيْفِيَّة الصِّفَةِ مُقَيَّدًا بِمُثَائِل.
- ٢ - والتَّكْيِيف: ذِكْر كَيْفِيَّة الصِّفَةِ غَيْر مُقَيَّد بِمُثَائِل.



الباب الثالث

في الإلحاد وأقسامه

س٦: ما هو الإلحاد لغةً واصطلاحاً؟ وما أقسامه؟
الجواب: الإلحاد لُغَةً: المَيْل، واصطِلَاحاً: مَيْل الإنسان عَمَّا يَجِبُ اعتقاده أو عَمَله.

وَيَنْقَسِم إلى قِسْمَيْن:

١ - إِلْحَاد في أَسْمَاءِ الله.

٢ - وإِلْحَاد في آيَاتِهِ.

فالإلحاد في أسماء الله دَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].
وأنواعه أربعة:

- ١ - أَنْ يُسَمَّى الله بِمَا لَمْ يُسَمَّ بِهِ نَفْسُهُ؛ مِثْل: تَسْمِيَةِ النَّصَارَى إِيَّاهُ أَبَا.

٢- أن يُنكر شيئاً من أسماء الله، أو يمّا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الصِّفَات؛ كما فعل أهل التَّعْطِيلِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ.

٣- أن يَعْتَقِدَ أَنَّ أسماء الله يُراد بها تَشْبِيهِه الله بِخَلْقِهِ فِيما دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الصِّفَات؛ كما فعل المُشَبِّهَةُ.

٤- أن يَشْتَقَّ مِنْ أسماء الله أسماءً لِلْأَصْنَامِ؛ كما فعل المُشْرِكُونَ بِاشْتِقَاقِ اللَّاتِ مِنَ الْإِلَهِ، وَالْعُزَّى مِنَ الْعَزِيزِ.

وَالْإِلْحَادُ فِي آيَاتِ اللَّهِ دَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخَفُونَ عَلَيْنَا﴾ [فصلت: ٤٠].

وهو نوعان:

١- إِلْحَادُ فِي آيَاتِ اللَّهِ الْكَوْنِيَّةِ، وَهِيَ: مَخْلُوقَاتِهِ الدَّالَّةُ عَلَيْهِ، وَالْإِلْحَادُ فِيهَا إمَّا بِإِنْكَارِ خَلْقِ اللَّهِ إِيَّاهَا، أَوْ بِاعْتِقَادِ مُشَارِكِ أَوْ مُعِينٍ لَهُ فِي ذَلِكَ.

٢- إِلْحَادُ فِي آيَاتِ اللَّهِ الشَّرْعِيَّةِ، وَهِيَ: مَا أَنْزَلَهُ اللَّهُ عَلَى رُسُلِهِ مِنَ الْوَحْيِ، وَالْإِلْحَادُ فِيهَا يَكُونُ إمَّا بِتَكْذِيبِهَا، أَوْ تَحْرِيفِهَا، أَوْ مُخَالَفَتِهَا.

وَالْإِلْحَادُ فِي جَمِيعِ أَقْسَامِهِ حَرَامٌ، وَمِنْهُ مَا يَكُونُ كُفْرًا.



الباب الرابع

في تبيان النبي ﷺ للحق في أسماء الله وصفاته

س ٧: هل بين النبي ﷺ الحق في أسماء الله وصفاته؟ وما الدليل؟

الجواب: نعم، بين النبي ﷺ ذلك بيانا تقوم به الحجة، وتزول به الشبهة.

والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ﴾ [الفتح: ٢٨]، والهدى: العلم النافع، وهو متضمن لكل علم يكون للأمة فيه خير في دينها أو دنيها، وأهم شيء من ذلك ما يتعلق بأسماء الله وصفاته.

والمراد بدين الحق: العمل الصالح، والدليل من السنة قول النبي ﷺ: «تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْمَحَجَّةِ الْبَيْضَاءِ لَيْلَهَا كَنَهَارُهَا»^(١)، وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَقَدْ تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا طَائِرٌ يُقَلِّبُ جَنَاحَيْهِ فِي السَّمَاءِ إِلَّا ذَكَرَ لَنَا مِنْهُ عِلْمًا»^(٢).



س ٨: هل يستحيل عدم تبيان النبي ﷺ الحق في أسماء الله وصفاته؟ وما وجه

ذلك؟

الجواب: نعم، يستحيل هذا من وجوه متعددة:

١ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بُعِثَ بِالْهُدَى وَالنُّورِ وَالصَّلَاحِ، وَأَعْظَمُ هُدًى وَنُورٍ وَصَلَاحٍ:

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤/١٢٦)، وابن ماجه: كتاب المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين

المهدين، رقم (٤٣)، من حديث العرياض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٥/١٥٣).

ما يَحْصُلُ بِمَعْرِفَةِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، فَلَوْ فُرِضَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُبَيِّنِ الْحَقَّ فِي ذَلِكَ؛ لَكَانَ هَذَا مُنَافِيًا لِمَقْصُودِ الرِّسَالَةِ.

٢- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بُعِثَ بِتَحْقِيقِ عِبَادَةِ اللَّهِ، وَلَا يُمَكِّنُ تَحْقِيقَ الْعِبَادَةِ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ الْمَعْبُودِ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ؛ لِيُعْبَدَ عَلَى بَصِيرَةٍ، فَمَعْرِفَةُ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ أَسَاسُ الدِّينِ، وَخُلَاصَةُ دَعْوَةِ الْمُرْسَلِينَ، وَهُوَ أَوْجِبُ وَأَفْضَلُ مَا اكْتَسَبَتْهُ الْقُلُوبُ وَأَذْرَكَتْهُ الْعُقُولُ.

٣- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَ أُمَّتَهُ كُلَّ مَا فِيهِ مَنَفْعَةٌ لَهَا، حَتَّى آدَابُ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالنَّوْمِ وَالْجُلُوسِ، وَقَضَاءُ الْحَاجَةِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعَلَّمَ الْأُمَّةَ هَذِهِ الْأُمُورَ الدَّقِيقَةَ، وَأَنْ يَتْرَكَ تَعْلِيمَ أَهَمِّ الْأُمُورِ وَأَعْظَمِهَا.

٤- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَعْلَمَ الْخَلْقِ بِاللَّهِ، وَأَنْصَحَهُمْ لِعِبَادَةِ اللَّهِ، وَأَفْصَحَهُمْ فِي بَيَانِ مُرَادِهِ، وَكَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أُخْرَى النَّاسِ عَلَى الْعِلْمِ، وَأَشَدَّهُمْ رَغْبَةً فِي تَحْقِيقِ الْعِبَادَةِ؛ فَلَا يُمَكِّنُ مَعَ هَذَا الْمُقْتَضَى التَّامُّ أَنْ تَبْقَى مَعْرِفَةُ اللَّهِ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ مَجْهُولَةً غَيْرَ مُبَيَّنَةٍ.

٥- أَنَّهُ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ تَكُونَ الْقُرُونُ الْفَاضِلَةُ -الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَتَابِعُوهُمْ، الَّذِينَ هُمْ خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ- لَمْ يُحْكِمُوا أَسْمَاءَ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ عِلْمًا وَاعْتِقَادًا وَقَوْلًا؛ لِأَنَّ ضِدَّ ذَلِكَ إِمَّا الْجَهْلُ وَالسُّكُوتُ، وَإِمَّا اعْتِقَادَ الْبَاطِلِ وَقَوْلَ الْكَذِبِ، وَكِلَاهُمَا مُمْتَنِعٌ.

أَمَّا امْتِنَاعُ الْأَوَّلِ؛ فَقَدْ عُلِمَ أَنَّ الْقُرُونِ الْفَاضِلَةَ أَشَدُّ النَّاسِ رَغْبَةً بِالْعِلْمِ وَتَحْقِيقِ الْعِبَادَةِ، وَلَا يُمَكِّنُ لِمَنْ هَذِهِ حَالُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَكْبَرُ هَمِّهِ تَحْقِيقَ مَعْرِفَةِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، وَالْكَلامُ عَنْهُمْ فِي هَذَا كَثِيرٌ.

وأما امتناع الثاني؛ فإنه لا يُمكن لِمَنْ عَرَفَ حال القَوْمِ أَنْ يَنْسُبَ إِلَيْهِمْ اعتقاد الباطل وقول الكذب.



الباب الخامس

في مقارنة بعض الأغبياء بين مذهب السلف ومذهب الخلف

س٩: قال بعض الأغبياء: طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم. فَمَنْ هُمُ السلف والخلف؟ وما سبب هذا القول؟ وما مضمونه؟ وما نتيجته؟ وهل فيه شيء من الحق؟ بين ذلك موجّهاً ما تقول؟

الجواب: السلف: هُمُ الْمُتَمَسِّكون بظاهر الكتاب والسنة فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته.

والخلف: هُمُ الَّذِينَ سَلَكُوا طَرِيقَةَ التَّأْوِيلِ فِيهَا، وَحَرَّفُوا نُصُوصَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةَ إِلَى تَأْوِيلَاتٍ زَعَمُوا أَنَّ الْعَقْلَ يُوجِبُهَا.

وسبب هذا القول أمران:

- ١ - اعتقاد هذا الغبيّ - بسبب ما عنده من الشبهات الفاسدة - أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ صِفَةٌ دَلَّتْ عَلَيْهَا النُّصُوصُ.
- ٢ - اعتقاده أَنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ هِيَ الْإِيمَانُ بِمُجَرَّدِ أَلْفَاظِ النُّصُوصِ، مِنْ غَيْرِ فَهْمٍ لِمَعْنَاهَا.

فلَمَّا اعتقد هذين الأمرين، وكانت نصوص الكتاب والسنة لا بدّ لها من معنى تدلّ عليه؛ كان ما ذهب إليه الخلف من إثبات معنى مجازي لها خيراً في العلم والحكمة من إثبات ألفاظ جوفاء ليس لها معنى!.

ومضمون هذا الكلام نبذ الإسلام وراء الظّهر!!

ونتيجه تحريف الكلم عن مواضعه واستجْهال السابقين الأولين واستبْلاههم، وأنهم بمنزلة الأميين الذين لا يعلمون الكتاب إلا أمانى، ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي.

وهذا القول الصادر من هذا الغبي في حق وباطل؛ فالحق قوله: طريقة السلف أسلم. والباطل قوله: طريقة الخلف أعلم وأحكم. وبيان بطلانه من وجوه:

١- أنه مناقض لقوله: طريقة السلف أسلم؛ لأنها إذا كانت أسلم كانت أعلم وأحكم قطعاً؛ إذ لا سلامة إلا بعلم وحكمة.

٢- أن اعتقاده أن الله ليس له صفة في نفس الأمر دلت عليها النصوص؛ اعتقاد باطل؛ لأنه مبني على شبهات فاسدة؛ ولأن الله قد ثبت له صفات الكمال، بدلالة الشرع والعقل والفطرة على ذلك، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

٣- أن اعتقاده أن طريقة السلف هي الإيمان بمجرد ألفاظ النصوص من غير فهم لمعناها هو اعتقاد باطل أيضاً؛ فإن طريقة السلف هي الإيمان بألفاظ النصوص ومعانيها الدالة عليها، مع الفهم التام، والإثبات على الوجه اللائق بالله سبحانه، كما هو معلوم من طريقتهم.

٤- أن السلف تلقوا طريقتهم من الرسل، الذين هم أعلم الخلق بالله، بما نزل عليهم من الوحي الذي أوحاه الله إليهم، أمّا الخلف فقد تلقوا طريقتهم من الضالين من اليهود والنصارى والصابئين والمُشركين، فكيف يكون هؤلاء أعلم بالله وأسمائه وصفاته من الرسل وأتباعهم؟!

٥- أن السلف كانوا على بصيرة من أمرهم، شرح الله صدورهم للوحي، ونور قلوبهم بالعلم والإيمان؛ فكان عندهم من اليقين والطمأنينة ما هو معلوم، أمّا الخلف فهم في ضلال وشك وخيرة، وقلق فكري ونفسي لا ينتهي، كما أقرّ بذلك رؤسائهم، حيث قال بعضهم: لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية؛ فما رأيتها تشفي عليلًا، ولا تزوي غليلًا، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات: ﴿الرَّحْنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه:٥]، وأقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ﴾ [طه: ١١٠]، ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي^(١).

فإذا كانت هذه حالهم، ومُنْتَهَى إقدامهم؛ عَلِمْنَا يَقِينًا أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ أَسْلَمُ وَأَعْلَمُ وَأَحْكَمُ، وَأَنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ مَذْهَبَ الْخَلْفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ؛ فَهُوَ جَاهِلٌ لَمْ يَعْرِفِ اللَّهَ - وَلَا رَسُولَهُ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ بِهِ - حَقِيقَةَ الْمَعْرِفَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا.



س ١٠: ما هو سبب الضلال والخيرة هؤلاء الخلف؟

الجواب: سبب ذلك نبذهم كتاب الله وراء ظهورهم، وإعراضهم عما بعث الله به محمدًا ﷺ من البينات والهدى، وتركهم البحث عن طريقة الصحابة والتابعين لهم بإحسان، والتماسهم معرفة الله من قوم لا يعرفونه؛ بإقرارهم على أنفسهم، وشهادة أئمة المسلمين عليهم.



(١) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ٤٥)، وعزاه شارح الطحاوية (ص: ١٧٧-١٧٨) للفخر الرازي في كتابه (أقسام اللذات).

الباب السادس

في الأدلة على أن الله موصوف بصفات الكمال

س ١١: اذكر الأدلة على أن الله موصوف بصفات الكمال؟

الجواب: الأدلة على أن الله موصوف بصفات الكمال لها طُرُق:

الطريق الأول: الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة وكلام السلف؛ مثل:

قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلِيمٌ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الحشر: ٢٢] إلخ السورة، وما جاء في آية الكرسي وسورة الإخلاص وغيرهما.

وكقوله ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(١)، وأسماء الله تعالى تدل على ذاته وصفاته.

وأما كلام السلف في ذلك فكثير جدًا.

الطريق الثاني: الأدلة العقلية؛ فالعقل دل على أن الله موصوف بصفات الكمال من وجهين:

١ - أن كل موجود فلا بُدَّ له من صفة؛ إمّا صفة نقص، أو صفة كمال، وصفة النقص يستحيل أن يتّصف بها الخالق؛ فلم يبقَ إلّا صفة الكمال الواجبة لله.

٢ - أننا نرى في المخلوقات من صفات الكمال ما هو مُشاهد، والذي أعطاه هذا الكمال هو الخالق، ومُعطي الكمال أولى به.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب إن لله مئة اسم إلا واحدًا (٧٣٩٢)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها (٢٦٧٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الطَّرِيقُ الثَّالِثُ: أدِلَّةُ الْفِطْرَةِ؛ وَوَجْهُهُ: أَنَّ النَّفُوسَ السَّالِمَةَ مَفْطُورَةٌ عَلَى مَحَبَّةِ اللَّهِ وَتَعْظِيمِهِ وَعِبَادَتِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الرُّوم: ٣٠]، وَالنَّفُوسُ إِنَّمَا أَحَبَّتْهُ وَعَظَّمَتْهُ وَعَبَدَتْهُ؛ لِأَنَّهَا فُطِرَتْ عَلَى أَنَّ اللَّهَ مُتَّصِفٌ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ الَّتِي أَحَبَّتْهُ وَعَظَّمَتْهُ وَعَبَدَتْهُ مِنْ أَجْلِهَا.



الباب السابع

فِي أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ هُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ

س١٢: هَلْ يَتَعَيَّنُ أَنَّ يَكُونُ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ مَذْهَبَ السَّلَفِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ؟ وَمَا وَجْهُ ذَلِكَ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ يَتَعَيَّنُ هَذَا، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَمْرَانِ:

١- أَنَّ مَذْهَبَهُمْ دَلٌّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، كَمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مَنْ تَتَّبَعَهُ بِعِلْمٍ وَإِنْصَافٍ.

٢- أَنَّ يُقَالُ: الْحَقُّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَذْهَبِ السَّلَفِ الْمَبْنِيِّ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي الْإِثْبَاتِ وَالتَّنْزِيهِ، أَوْ فِي مَذْهَبِ الْخَلْفِ الْمَبْنِيِّ عَلَى الشُّبُهَاتِ الْفَاسِدَةِ فِي الْإِنْكَارِ وَالتَّحْرِيفِ، لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَخْرُجَ الْحَقُّ عَنْ أَحَدِهِمَا؛ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيمَا قَالَهُ السَّلَفُ، أَوْ فِيمَا قَالَهُ الْخَلْفُ، وَالثَّانِي بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ مَحْذُورِينَ عَظِيمَيْنِ:

١- أَنَّهُ لَا يُوجَدُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَكَلَامِ السَّلَفِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْحَقِّ الَّذِي هُوَ نَفْيُ الصِّفَاتِ كَمَا زَعَمَ الْخَلْفُ.

٢- أَنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَكَلَامَ السَّلَفِ؛ اتَّفَقَتْ كُلُّهَا فِي الدَّلَالَةِ الصَّرِيحَةِ
أَوْ الظَّاهِرَةِ عَلَى مَا هُوَ بَاطِلٌ بِمَا أُثْبِتَهُ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ عَلَى زَعْمِ الْخَلْفِ،
وَهَذَا يَتَضَمَّنُ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَا هُدًى وَلَا بَيَانٌ
وَلَا شِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ، بَلْ إِنَّ وُجُودَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ضَرَرٌ مَحْضٌ فِي أَصْلِ
الدِّينِ، وَأَنَّ الْهُدًى وَالْبَيِّنَاتِ وَالْحَقَّ فِيهَا قَالَهُ أَنْبَاءُ الْفُرْسِ وَالرُّومِ وَأَفْرَاحُ الْيَهُودِ
وَالنَّصَارَى وَالْفَلَاسِيفَةِ!



الباب الثامن

في طريقة أهل السنة والجماعة في أسماء الله وصفاته

س١٣: ما طريقة أهل السنة والجماعة في أسماء الله وصفاته نفياً وإثباتاً؟
الجواب: طريقتهم في ذلك هي الطريقة السليمة؛ لأنها مبنية على الكتاب
والسنة في الإثبات والنفي والسكوت.
ففي الإثبات يثبتون ما أثبتته الله لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ من
أسماء الله وصفاته، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل.
وفي النفي ينفون ما نفاه الله عن نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ،
ويعتقدون ثبوت ذلك المنفي لله تعالى.
مثال ذلك: أن الله قال: ﴿وَلَا يَظِلُّ رُكْبَكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، فينفون الظلم
عن الله، ويعتقدون ثبوت ضده وهو العدل؛ وذلك لأن النفي المجرد لا يدل على
الكمال حتى يتضمن ثبوت صفة كمال.

وفي السُّكُوت يَسْكُتُونَ عَمَّا لم يَرِدْ إِبْثَابُهُ أَوْ نَفْيُهُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِمَّا تَكَلَّمَ النَّاسُ فِيهِ؛ يَتَوَقَّفُونَ فِي لَفْظِهِ، وَيَسْتَفْصِلُونَ عَنْ مَعْنَاهُ، فَإِنْ أُريدَ بِهِ مَعْنَى يَلِيقُ بِاللَّهِ أَثْبَتُوا ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَإِنْ أُريدَ بِهِ مَعْنَى لَا يَلِيقُ بِاللَّهِ نَفَوْهُ عَنِ اللَّهِ. وهذه هي الطَّرِيقَةُ السَّليمة الواجِبَةُ والقَوْلُ الشَّامِلُ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ تَوْقِيفِيَّةٌ، فَيَجِبُ اتِّبَاعُ الشَّرْعِ فِيهَا.



س ١٤: اذْكُرْ شَيْئًا مِمَّا تَكَلَّمَ النَّاسُ فِيهِ وَلَمْ يَرِدْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؟
 الجواب: تَكَلَّمَ النَّاسُ فِي أَلْفَاظٍ لَمْ تَرِدْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِمَّا أَضَافُوهُ إِلَى اللَّهِ نَفْيًا أَوْ إِبْثَابًا، وَعَرَضَ الْكَثِيرِينَ مِنْهُمْ أَنْ يَتَوَصَّلُوا بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ إِلَى نَفْيِ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.
 وَالْكَلَامُ فِيهَا نَوْعٌ مِنَ التَّكْلُفِ وَالتَّنَطُّعِ فِي الدِّينِ، وَلَا سِيَّامًا إِذَا كَانَ الْغَرَضُ مِنْ ذَلِكَ نَفْيُ مَا كَانَ لِلَّهِ مِنْ صِفَاتِ الْكِمَالِ.
 فَمِمَّا تَكَلَّمَ النَّاسُ فِيهِ:

١- الْجِسْمُ: هَلْ يَجُوزُ إِثْبَاتُهُ لِلَّهِ، فَنَقُولُ: إِنَّ لِلَّهِ جِسْمًا، أَوْ لَا يَجُوزُ؟
 طَرِيقَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنْ يَقُولُوا: لَا تُثْبِتْ لَفْظَ الْجِسْمِ لِلَّهِ وَلَا نَنْفِيهِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ كَلَامًا مِنَ الْإِبْثَابِ وَالنَّفْيِ لَمْ يَرِدْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.
 وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى: فَإِنْ أُريدَ بِالْجِسْمِ الشَّيْءُ الْمَكُونُ مِنْ أَجْزَاءٍ يَفْتَقِرُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي التَّكْوِينِ وَالْوُجُودِ؛ فَهَذَا شَيْءٌ مُسْتَحِيلٌ عَلَى الْخَالِقِ جَلَّ وَعَلَا، وَإِنْ أُريدَ بِالْجِسْمِ الشَّيْءُ الْمُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ الْمُتَّصِفُ بِالصِّفَاتِ اللَّائِقَةِ بِهِ؛ فَهَذَا غَيْرُ مُسْتَحِيلٍ

بالنسبة إلى الله؛ لأنه لا يلزم منه نقص ولا تشبيه.

٢- الجهة: هل يجوز إثباتها لله فنقول: إن الله في جهة أو لا يجوز؟

طريقة أهل السنة والجماعة التوقف في لفظ الجهة إثباتاً ونفيّاً؛ لأن ذلك لم يرد في الكتاب والسنة.

وأما في المعنى، فيقولون: إن أريد بالجهة ما يوجب نقصاً كجهة السفلى أو جهة تحيط بالله؛ فهذا مستحيل على الله، وإن أريد بالجهة ما لا يوجب نقصاً وهو جهة العلو على وجه لا يحيط بالله؛ فهذا غير مستحيل على الله.



الباب التاسع

في أدلة علو الله

س١٥: ما هي الأدلة على علو الله؟ وما أقسامه عند أهل السنة؟

الجواب: الأدلة على علو الله لا تنحصر أفرادها، لكن أجناسها خمسة:

الكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل، والفطرة.

فمن أدلة الكتاب قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨].

ومن أدلة السنة قول النبي ﷺ: «رَبَّنَا اللَّهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ»^(١).

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الطب، باب كيف الرقى، رقم (٣٨٩٢)، والنسائي في الكبرى (١٠٨٠٩) من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد تَوَاتَرَتِ السُّنَّةُ فِي ذَلِكَ:

- ١ - عَنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا سَبَقَ.
- ٢ - وَفِعْلُهُ، كَمَا أَشَارَ إِلَى السَّمَاءِ يَوْمَ عَرَفَةَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ»^(١).
- ٣ - وَإِقْرَارُهُ كَمَا أَقَرَّ الْجَارِيَةُ حِينَ قَالَ لَهَا: «أَيَّنَ اللَّهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ^(٢).
وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَهُوَ مَعْلُومٌ بَيْنَ السَّلَفِ، نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(٣) وَغَيْرُهُ.
وَأَمَّا دَلَالَةُ الْعَقْلِ عَلَى ذَلِكَ فَوَجْهُهَا: أَنَّ الْعُلُوَّ صِفَةٌ كَمَالٍ، وَقَدْ ثُبَّتْ بِالْعَقْلِ أَنَّ اللَّهَ مَوْصُوفٌ بِجَمِيعِ صِفَاتِ الْكَلَامِ، فَوَجَبَ أَنْ يَثْبُتَ لَهُ الْعُلُوُّ.
وَأَمَّا دَلَالَةُ الْفِطْرَةِ عَلَى عُلُوِّ اللَّهِ فَوَجْهُهَا: أَنَّ الْخَلْقَ مَفْطُورُونَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ؛ وَلِذَلِكَ تَجِدُ كُلَّ مَنْ تَوَجَّهَ إِلَى اللَّهِ بِدُعَاءٍ أَوْ عِبَادَةٍ لَا يَنْصَرِفُ قَلْبُهُ إِلَّا إِلَى الْعُلُوِّ.

وَأَقْسَامُ الْعُلُوِّ اثْنَانِ:

- ١ - عُلُوٌّ صِفَةٌ، وَهُوَ: أَنَّ جَمِيعَ صِفَاتِ اللَّهِ كَامِلَةٌ عَلَيْهِ، لَا يُدَانِيهَا شَيْءٌ مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَيْسَ فِيهَا نَقْصٌ مِنْ أَيِّ وَجْهٍ كَانَ.
- ٢ - عُلُوٌّ ذَاتٍ، وَهُوَ: أَنَّ اللَّهَ بِذَاتِهِ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ.



(١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية ابن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) التمهيد (١٢٩/٧).

س١٦: ما الجَمْعُ بَيْنَ ثُبُوتِ عُلُوِّ اللَّهِ بِذَاتِهِ وَبَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣]، وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤] حَيْثُ إِنَّ الْآيَتَيْنِ قَدْ يَتَوَهَّمُ وَاهِمٌ مِنْهُمَا أَنَّ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ؟

الجواب: الجَمْعُ بَيْنَ ذَلِكَ هُوَ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] أَنَّ اللَّهَ إِلَهٌُ فِي السَّمَوَاتِ وَإِلَهٌُ فِي الْأَرْضِ، فَأُلُوهُيَّتُهُ تَعَالَى ثَابِتَةٌ فِيهِمَا وَإِنْ كَانَ هُوَ فِي السَّمَاءِ عَلَى الْعَرْشِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤] مَعْنَاهَا: أَنَّ اللَّهَ إِلَهٌُ فِي السَّمَاءِ وَإِلَهٌُ فِي الْأَرْضِ وَإِنْ كَانَ هُوَ فِي السَّمَاءِ.

ونظير ذلك في الكلام أَنْ تَقُولَ: فُلَانٌ أَمِيرٌ فِي مَكَّةَ وَأَمِيرٌ فِي الْمَدِينَةِ. أَيْ: إِنَّ إِمَارَتَهُ ثَابِتَةٌ فِي الْبَلَدَيْنِ وَإِنْ كَانَ هُوَ فِي أَحَدِهِمَا؛ وَعَلَى هَذَا فَلَيْسَ بَيْنَ الْآيَتَيْنِ وَبَيْنَ عُلُوِّ اللَّهِ فِي ذَاتِهِ شَيْءٌ مِنَ التَّنَاقُضِ.



س١٧: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ءَاْمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا تَأْمِنُونِي وَأَنَا أَمِينٌ مَّن فِي السَّمَاءِ»^(١)، وَ(فِي) لِلظَّرْفِيَّةِ، فَهَلْ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ السَّمَاءَ تُحِيطُ بِاللَّهِ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ أَمْ مَاذَا؟

الجواب: لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ أَنَّ السَّمَاءَ تُحِيطُ بِاللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب بعث علي بن أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ (٤٣٥١)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، رقم (١٠٦٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَعْظَمَ وَأَجَلُّ مِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ أَخْبَرَ فِي كِتَابِهِ أَنَّ كُرْسِيَّهٖ - وَهُوَ مَوْضِعُ قَدَمَيْهِ - وَسِعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَأَخْبَرَ أَنَّ السَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ، فَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ عَاقِلٌ مَعَ هَذَا أَنَّ تُحِيطَ بِهِ السَّمَاءُ؟! وَعَلَيْهِ فَيُحْمَلُ قَوْلُهُ: ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦] عَلَى أَحَدِ مَعْنَيْنِ:

- ١ - أَنْ تَبْقَى (فِي) لِلظَّرْفِيَّةِ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالسَّمَاءِ الْعُلُوُّ لَا الْأَجْرَامَ الْمُحْسُوسَةَ، وَهَذَا مَعْنَى لُغَوِي صَحِيحٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [البقرة: ٢٢] أَيْ: مِنَ الْعُلُوِّ؛ لِأَنَّ الْمَطَرَ لَيْسَ يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ الَّتِي هِيَ الْجِزْمُ الْمُحْسُوسُ.
- ٢ - أَنْ تَجْعَلَ (فِي) بِمَعْنَى (عَلَى) لَا لِلظَّرْفِيَّةِ، وَهَذَا مَعْنَى ثَابِتٌ لَهَا، كَمَا جَاءَتْ بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا أَصْلَبَتْكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، أَيْ: عَلَى جُذُوعِ النَّخْلِ.



س ١٨: كَيْفَ تَجْمَعُ بَيْنَ عُلُوِّ اللَّهِ وَبَيْنَ كَوْنِهِ مَعَ خَلْقِهِ؟

الجواب: أَجْمَعَ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهَيْنِ:

- ١ - أَنَّهُ لَا تَنَاقُضَ بَيْنَ الْعُلُوِّ وَالْمَعِيَّةِ؛ فَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ عَالِيًا وَيَصِحُّ أَنْ يُوصَفَ بِالْمَعِيَّةِ، كَمَا تَقُولُ: مَا زِلْنَا نَسِيرَ وَالْقُطْبُ مَعَنَا، مَعَ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ، وَهَذَا تَعْبِيرٌ صَحِيحٌ لُغَةً وَعُرْفًا.
 - ٢ - أَنَّهُ لَوْ فُرِضَ التَّنَاقُضُ بَيْنَهُمَا فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَلْزَمُ فِي حَقِّ الْخَالِقِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَاسَ بِخَلْقِهِ.
- وَتَمَّ وَجْهٌ ثَالِثٌ: وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ أَخْبَرَنَا بِعُلُوِّهِ وَبِأَنَّهُ مَعَنَا، وَلَا يُمَكِّنُ التَّنَاقُضُ فِي أَخْبَارِ اللَّهِ.

الباب العاشر

في طريقة المتكلمين في إثبات الصفات أو نفيها

س ١٩: مَنْ هُمُ الْمُتَكَلِّمُونَ؟ وما هو الطَّرِيقُ لإثبات الصفات أو نفيها عندهم؟ وما حَقِيقَةُ الأَمْرِ على قَوْلِهِمْ؟

الجواب: المتكلمون: هُمُ الَّذِينَ يَعْتَمِدُونَ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ أَوْ نَفْيِهَا عَلَى الطَّرِيقِ الْفَلَسَفِيِّ وَالنَّظَرِيَّاتِ الَّتِي يَزْعُمُونَ أَنَّهَا عَقْلِيَّةٌ.

وطريق إثبات الصفات أو نفيها عندهم هو العقل؛ فما اقْتَضَتْ عُقُولُهُمْ إِثْبَاتَهُ مِنَ الصِّفَاتِ أَثْبَتُوهُ، وما اقْتَضَتْ نَفْيَهُ نَفَوْهُ، وَمَا لَا تَقْتَضِي إِثْبَاتَهُ وَلَا نَفْيَهُ؛ فَأَكْثَرُهُمْ نَفَوْهُ، وَبَعْضُهُمْ تَوَقَّفَ فِيهِ.

وحَقِيقَةُ الأَمْرِ على قَوْلِهِ؛ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى النَّاسِ أَلَّا يَطْلُبُوا مَعْرِفَةَ اللَّهِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَا مِنْ طَرِيقِ السَّلَفِ، وَأَنْ يَطْلُبُوهَا مِمَّا يَقْتَضِيهِ قِيَاسُ عُقُولِهِمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ، وَاضْطَرَبُوا أَعْظَمَ اضْطِرَابٍ.

أَمَّا مَا لَا يَقْتَضِيهِ قِيَاسُ عُقُولِهِمْ مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ؛ فَلَيْسَ الْمُرَادُ إِثْبَاتُهُ لِلَّهِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ أَحَدُ أَمْرَيْنِ:

١ - إِمَّا امْتِحَانُ الْعُقُولِ وَإِتْعَابُ الْأَذْهَانِ بِتَخْرِيجِهِ عَلَى شَوَاذِ اللُّغَةِ وَمَجَازَاتِ الْأَلْفَاظِ؛ لِيَزْدَادَ بِذَلِكَ الثَّوَابِ بِالتَّعَبِ الْحَاصِلِ مِنْ ذَلِكَ.

٢ - وَإِمَّا السُّكُوتُ عَنْ مَعْنَاهُ مَعَ تَفْوِيضِ عِلْمِهِ إِلَى اللَّهِ، وَنَفْيِ دَلَالَتِهِ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الصِّفَاتِ.

س٢٠: إذا كان المتكلمون يرون أنّ الواجب الرجوع إلى العقل فيما يتعلّق بإثبات الصفات أو نفيها. فهل في رأيهم ما يُغيّر انحصار الخلاف وتقليله؟ وعُلّل لذلك؟

الجواب: ليس في رأيهم هذا ما يُغيّر انحصار الخلاف أو تقليله؛ وذلك أنّ كلّ واحد منهم له متبوع يُريد أن يكون التّحاكُم إليه، لا إلى الله ورسوله، وهؤلاء المتبوعون بينهم من الاختلاف والاضطراب ما هو معلوم؛ وعلى هذا فالرجوع إليهم لا يزيد الخلاف إلّا شدّة ولا الاضطراب إلّا تباينًا وتباعُدًا.



س٢١: إذا كان المتكلمون يرون أنّ الواجب الرجوع إلى العقل فيما يتعلّق بصفات الله فهل يُشبهون مَنْ قال الله فيهم: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ۝١٠﴾ وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرّسول رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ۝١١﴾ فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللّهِ إِن أَرَدْنَا إِلَّا أَحْسَنًا وَتَوَفِّيقًا ۝١٢﴾ [النساء: ٦٠-٦٢]، وما وجه مُشابهتهم لهؤلاء؟

الجواب: نعم، إنّ المتكلمين برأيهم الرجوع إلى العقل فيما يتعلّق بصفات الله يُشبهون مُشابهة تامّة لهؤلاء المنافقين الذين تحدّث الله عنهم في هذه الآيات، ووجه مُشابهتهم أمور:

١ - أن كلًّا منهم يزعم أنّه مؤمن بما أنزل الله، وهم بخلاف ذلك في الواقع.

٢- أَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ لَهُ رُؤُوسَاءُ طَوَاغِيتُ يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ التَّحَاكُمَ إِلَيْهِمْ لَا إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مَعَ أَنَّهُمْ مَأْمُورُونَ بِالْكَفْرِ بِهَؤُلَاءِ الطَّوَاغِيتِ.

٣- أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِعَمَلِهِ هَذَا قَدْ اسْتَحَوَذَ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ وَنَفَذَ إِرَادَتَهُ فِيهِ ﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٦٠].

٤- أَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ إِذَا دُعِيَ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ صَدَّ وَأَعْرَضَ إِعْرَاضًا ظَاهِرًا.

٥- أَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ إِذَا عُثِرَ عَلَيْهِ وَأُنْكَرَ عَلَيْهِ؛ ادَّعَى وَحَلَفَ أَنَّهُ لَا يُرِيدُ بِطَرِيقَتِهِ إِلَّا الْإِحْسَانَ وَالتَّوْفِيقَ بَيْنَ الْوَحْيِ وَبَيْنَ مَا جَاءَ عَنْ طَوَاغِيتِهِمْ.



س ٢٢: اذْكُرْ حَالَ الْمُتَكَلِّمِينَ الَّذِينَ خَالَفُوا الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَحَرَّفُوا نُصُوصَ الصِّفَاتِ إِلَى مَا يَقْتَضِيهِ قِيَاسُ عُقُولِهِمْ؟ وَبِمَاذَا يُخَصَّمُ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ؟

الجواب: حَالُ هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّمِينَ الْاضْطِرَابُ وَالتَّنَاقُضُ، لَيْسَ لَهُمْ قَاعِدَةٌ مُسْتَقَرَّةٌ، كُلُّ وَاحِدٍ يَدَّعِي أَنَّ الْعَقْلَ يُوجِبُ أَوْ يُجَوِّزُ مَا يَدَّعِي الْآخَرُ أَنَّ الْعَقْلَ يَمْنَعُهُ، بَلِ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ بِنَفْسِهِ يَتَنَاقَضُ فِي كَلَامِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِخْتِلَافَ وَالتَّنَاقُضَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ فَاسِدٌ لَا أَسَاسَ لَهُ.

وَيُخَصَّمُ كُلُّ وَاحِدٍ بِمَا خَصَّمُ بِهِ الْآخَرُ، وَذَلِكَ مِنْ وَجْهِ:

١- بَيَانُ أَنَّ الْعَقْلَ لَا يُحِيلُ مَا جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ.

٢- أَنَّ فِي النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي الصِّفَاتِ مَا لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ.

٣- أنّ عامّة نصوص الصّفات معلوم بالضرورة أنّ النّبّيّ عليه الصّلاة والسّلام جاء بها فتأويلها بمنزلة تأويل القرامطة والباطنيّة في الصّلاة والصّوم ونحوهما.

٤- بيان أنّ العقل الصّريح (السّالم من الشّبّهات والشّهوات) يوافق من حيث الإجمال: ما جاءت به النصوص من إثبات صفات الكمال لله، وإن كان في النصوص من التّفصيل ما يعجز العقل عن إدراكه، وقد اعترف أكابر هؤلاء بأنّ العقل لا سبيل له إلى اليقين في عامّة المطالب الإلهيّة، وإذا كان الأمر هكذا؛ فالواجب أن يتلقّى هذا من الوحي على ما هو عليه من غير تحريف.



الباب الحادي عشر

في ظهور مقالة التّعطيل وتطوّرها واستمدادها

س٢٢: متى ظهرت مقالة التّعطيل؟ ومن أوّل من تكلم بها؟ وكيف تطوّرت؟ ومن أين استمدادها؟

الجواب: ظهرت مقالة التّعطيل في أواخر عصر التّابعين، ثمّ انتشرت بعد القرون الثلاثة.

وأوّل من تكلم بها الجعدي بن درهم، حيث قال: إنّ الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً.

فحبسه خالد بن عبد الله القسريّ في خراسان، ثمّ خرج به إلى مصلّى العيد يوم النّحر، فخطب النّاس وقال: «أيّها النّاس، ضحّوا تقبّل الله ضحاياكم؛ فإنّي مُضَحّ بالجعد بن درهم؛ لأنّه زعم أنّ الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى

تَكْلِيًّا». ثُمَّ نَزَلَ فذَبَحَهُ^(١)، وكان ذلك في سنة ١١٩ هـ.

ثُمَّ أَخَذَهَا عَنْهُ الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ، فَنَشَرَهَا وَرَوَّجَهَا بَيْنَ النَّاسِ فَنُسِبَتِ الْمَقَالَةُ إِلَيْهِ؛ لَكَوْنِهِ أَظْهَرَهَا وَدَعَا لَهَا أَكْثَرَ، فَقَتَلَهُ سَلَمُ بْنُ أَحْوَزٍ صَاحِبُ شُرْطَةِ نَصْرِ بْنِ سَيَّارٍ، وَذَلِكَ سَنَةَ ١٢٨ هـ^(٢).

وَفِي حُدُودِ الْمِئَةِ الثَّانِيَةِ عُرِّبَتِ الْكُتُبُ الرُّومِيَّةُ وَالْيُونَانِيَّةُ؛ فَازْدَادَ الْأَمْرُ بَلَاءً وَشِدَّةً.

وَفِي حُدُودِ الْمِئَةِ الثَّلَاثَةِ أَزْدَادَ انْتِشَارَ هَذِهِ الْمَقَالَةِ؛ بِسَبَبِ بَشْرِ بْنِ غِيَاثِ الْمَرْيَسِيِّ وَطَبَقَتِهِ، الَّذِينَ أَجْمَعَ الْأَئِمَّةَ عَلَى ذَمِّهِمْ، وَأَكْثَرَهُمْ كَفَرُوا بِهِمْ أَوْ ضَلَّلُوا بِهِمْ.

وَأَمَّا اسْتِمْدَادُ مَقَالَةِ التَّعْطِيلِ فَكَانَ مِنَ الْيَهُودِ وَضُلَّالِ الْفَلَاسِفَةِ وَالصَّابِئِينَ؛ لِأَنَّ الْجَعْدَ بْنَ دِرْهَمٍ أَخَذَهَا - عَلَى مَا قِيلَ - مِنْ أَبَانَ بْنِ سَمْعَانَ، عَنْ طَالُوتَ، عَنْ لَبِيدِ بْنِ الْأَعْصَمِ الْيَهُودِيِّ السَّاحِرِ، الَّذِي سَحَرَ النَّبِيَّ ﷺ^(٣)، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْجَعْدَ كَانَ مِنْ أَرْضِ حَرَّانَ، وَكَانَ فِيهَا كَثِيرٌ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالصَّابِئِينَ.



(١) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (ص: ٢٩-٣٠)، وعثمان بن سعيد الدارمي في الرد على الجهمية رقم (٣٨٧).

(٢) انظر: خلق أفعال العباد (ص: ٤٠)، وتاريخ الطبري (٧/ ٣٣٥)، والفرق بين الفرق للبغداد (ص: ٢٠٠)، والملل والنحل للشهرستاني ١/ ٨٦.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم (٣٢٦٨)، ومسلم: كتاب السلام، باب السحر، رقم (٢١٨٩)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الباب الثاني عشر

فيما يُثبتُه النُّفَاةُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ

س ٢٤: اذكر ما يُثبتُه النُّفَاةُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ؟

الجواب: يقول النُّفَاةُ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ صِفَاتٌ ثُبُوتِيَّةٌ، وَإِنَّمَا صِفَاتُهُ إِمَّا سَلْبِيَّةٌ، أَوْ إِضَافِيَّةٌ، أَوْ مُرَكَّبَةٌ مِنْهُمَا.

فَالصِّفَاتُ السَّلْبِيَّةُ هِيَ: الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَمْرٍ مَسْلُوبٍ -أَي: مَنفِيٍّ- لَا عَلَى أَمْرٍ ثُبُوتِيٍّ، مِثَالُ ذَلِكَ: (الْعِلْمُ) مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ، وَهُوَ أَمْرٌ ثُبُوتِيٌّ، لَكِنَّ النُّفَاةَ لَا يُثَبِّتُونَ بِهِ الْعِلْمَ، وَيَقُولُونَ: مَعْنَاهُ: انْتِفَاءُ الْجَهْلِ عَنْهُ، لَا ثُبُوتَ الْعِلْمِ.

وَالصِّفَاتُ الْإِضَافِيَّةُ هِيَ: الَّتِي تَدُلُّ عَلَى صِفَةٍ مُضَافَةٍ إِلَى الْغَيْرِ، مِثَالُ ذَلِكَ: (الْحَلْقُ) فَلَيْسَ مَعْنَاهُ عِنْدَ النُّفَاةِ ثُبُوتُ صِفَةِ الْحَلْقِ لِلَّهِ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ: وُجُودُ مَخْلُوقٍ لَهُ.

وَالْمُرَكَّبَةُ مِنْهُمَا هِيَ: الَّتِي تَكُونُ سَلْبِيَّةً بِاعْتِبَارٍ، وَإِضَافِيَّةً بِاعْتِبَارٍ آخَرَ، مِثَالُ ذَلِكَ: (الْأَوَّلُ)، فَلَيْسَ مَعْنَاهُ عِنْدَ النُّفَاةِ ثُبُوتُ صِفَةِ الْأَوَّلِيَّةِ لَهُ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ انْتِفَاءُ الْحُدُوثِ عَنْهُ، وَهِيَ بِهَذَا الْمَعْنَى سَلْبِيَّةٌ، وَكَذَلِكَ أَنَّ الْأَشْيَاءَ كَائِنَةٌ بَعْدَهُ، وَهِيَ بِهَذَا الْمَعْنَى إِضَافِيَّةٌ.

الباب الثالث عشر

في بيان أن كلّ واحد من المعطلة والممثلة يجمع بين التعطيل والتّمثيل

س ٢٥: اشرح قول المؤلّف رحمه الله: «وكلّ واحد من فريقَي التعطيل والتّمثيل

فهو جامع بين التعطيل والتّمثيل»؟ ويبيّن وجه ذلك؟

الجواب: المعطلة هم: الذين يُنكرون شيئاً من أسماء الله أو صفاته، والممثلة هم: الذين يُثبتون ذلك مع التّمثيل. فمذهب كلّ منهما على الضدّ من مذهب الآخر، إلّا أنّه عند تحليل كلّ مذهب من مذهبيهما يتبيّن أنّ فيه تعطيلًا وتمثيلًا؛ ولذلك قال المؤلّف: «كلّ واحد من فريقَي التعطيل والتّمثيل فهو جامع بين التعطيل والتّمثيل».

أمّا التعطيل في مذهب المعطل فظاهر، وأمّا التّمثيل فيه: فلأنّ المعطل إنّما أنكر صفات الله؛ لأنّه فهم أنّ إثباتها يستلزم تشبيهه الله بخلقه، فلمّا فهم ذلك أخذ يؤوّلها وينكر ما دلّت عليه، فمثّل أولاً بفهمه الخاطيء، وعطل ثانياً بعمله السيّء. وأمّا التّمثيل في مذهب الممثّل فظاهر، وأمّا تعطيله: فإنّه إذا مثل الله بخلقه صار مُعطلاً من ثلاثة وجوه:

١- أنّه عطل الله من كماله الواجب حيث شبّهه بالمخلوق الناقص.

٢- أنّه عطل كلّ نصّ يدلّ على أنّ الله ليس كمثله شيء.

٣- أنّه عطل نفس النصّ الذي أثبت به الصّفة، فمثلاً قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ

مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، يَعتقد الممثّل أنّ هاتين اليدين مثل أيدي المخلوقين، فنقول له: لقد عطّلت هذه الآية عن معناها الصّحيح؛ لأنّها إنّما تدلّ على إثبات يد

تَلِيقَ بِاللّٰهِ، فَإِذَا جَعَلَتْهَا تَدُلُّ عَلَى يَدِ تُمَائِلِ أَيْدِي الْمَخْلُوقِينَ فَقَدْ عَطَلَتْهَا عَنْ مَعْنَاهَا الصَّحِيح.

وبهذا عُلِمَ أَنَّ كُلَّ مُعْطَلٍ مُّمَثَّلٍ، وَكُلُّ مُمَثَّلٍ مُعْطَلٍ، لَكِنْ يَمْتَازُ الْمُعْطَلُ بِنَفْيِ كُلِّ مَعْنَى حَقِيقِيٍّ لِلصِّفَةِ، وَيَمْتَازُ الْمُثَّلُ بِإِبْثَابِ صِفَةِ اللَّهِ تُمَائِلِ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ.



الباب الرابع عشر

في انقسام الناس في الإيمان بالله واليوم الآخر

س ٢٦: اذكر طريقة الصحابة والتابعين لهم بإحسان في الإيمان بالله واليوم الآخر؟ وهل ذلك يتضمّن الإيمان بالمبدأ والمعاد؟

الجواب: طريقة الصحابة والتابعين لهم بإحسان في الإيمان بالله واليوم الآخر على الاستقامة، وهي الإيمان بما جاء من ذلك في الكتاب والسنة على الوجه الذي أَرَادَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، واعتقاد أن ذلك حقٌّ على حقيقته ليس فيه مجاز ولا تخيل، وأنه صادر عن علم تامٍّ وصدق تامٍّ، ببيان بليغ، وكلام متقن فصيح.

والإيمان بالله يتضمّن الإيمان بالمبدأ والمعاد؛ لأنَّ اللَّهَ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩]، كما جَمَعَ بَيْنَ الْمَبْدَأِ وَالْمَعَادِ فِي آيَاتٍ مُّتَعَدِّدَةٍ أَيْضًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] وَقَوْلُهُ: ﴿مَا خَلَقَكُمْ وَلَا بَعَثَكُمْ إِلَّا كَفَافٍ وَاحِدَةٍ﴾ [لقمان: ٢٨].



س٢٧: مَنْ هُمُ الْمُتَحَرِّفُونَ عَنْ طَرِيقَةِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ فِي الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ؟

الجواب: هُمُ ثَلَاثَ طَوَائِفَ:

١- أَهْلُ التَّخْيِيلِ.

٢- أَهْلُ التَّأْوِيلِ.

٣- أَهْلُ التَّجْهِيلِ.



س٢٨: مَنْ هُمُ أَهْلُ التَّخْيِيلِ؟ وَمَا طَرِيقَتُهُمْ؟ وَمَا أَقْسَامُهُمْ؟ وَبِمَاذَا تُرَدُّ عَلَيْهِمْ؟

الجواب: أَهْلُ التَّخْيِيلِ هُمُ: الْمُتَفَلِّسِفَةُ وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ؛ مِنْ مُتَكَلِّمٍ، وَمُتَصَوِّفٍ، وَمُتَفَقِّهٍ.

وطريقتهم أَنَّ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ لَا حَقِيقَةَ لَهُ فِي الْوَاقِعِ، وَإِنَّمَا هُوَ تَخْيِيلٌ وَأَمْثَالٌ مَضْرُوبَةٌ؛ لِيَسْتَفِيعَ بِهَا الْجُمْهُورُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ لَا يَسْتَقِيمُونَ عَلَى الْأَمْرِ الْمَطْلُوبِ مِنْهُمْ إِلَّا بِتَرْغِيبٍ وَتَرْهيبٍ، فَيُذَكَّرُ لَهُمْ رَبٌّ عَظِيمٌ يُشَبِّهِهُمْ عَلَى الْإِمْتِثَالِ بِمَا يَذْكُرُ مِنَ الثَّوَابِ وَالنَّعِيمِ، وَيُعَاقِبُهُمْ عَلَى الْمُخَالَفَةِ بِأَنْوَاعِ الْعِقَابِ، وَإِنْ كَانَ هَذَا لَا حَقِيقَةَ لَهُ فِي الْوَاقِعِ عَلَى زَعْمِ هَؤُلَاءِ؛ فَلَا رَبَّ وَلَا بَعْثَ وَلَا عِقَابَ وَلَا ثَوَابَ.

وَهُمْ قِسْمَانِ: غُلَاةٌ وَغَيْرُ غُلَاةٍ.

فَالْغَلَاةُ: يَزْعُمُونَ أَنَّ الرُّسُلَ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقِيقَةَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، وَأَنَّ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ وَأَوْلِيائِهِمْ مَنْ يَعْلَمُ الْحَقِيقَةَ، فزَعَمُوا أَنَّ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ وَمَنْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ أَوْلِيَاءُ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مِنَ الْمُرْسَلِينَ.

وغير الغلاة: يَزْعُمُونَ أَنَّ الرُّسُلَ يَعْلَمُونَ الْحَقِيقَةَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَا رَبَّ وَلَا بَعْثَ وَلَا جَزَاءَ، وَلَكِنْ كَذَبُوا عَلَى النَّاسِ لِلْمَصْلَحَةِ، هَذَا رَأْيُ أَهْلِ التَّخْيِيلِ فِي الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ.

أَمَّا فِي الْأَعْمَالِ: فَمِنْهُمْ مَنْ يَرَاهَا حَقِيقَةً وَرِيَاضَةً نَفْسِيَّةً وَعَقْلِيَّةً وَأَخْلَاقِيَّةً واجتماعية يُؤَمِّرُ بِهَا الْعَامَّةَ وَالْخَاصَّةَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنَّهُ لَا يُؤَمِّرُ بِهَا إِلَّا الْعَامَّةَ؛ لِأَنَّ الْخَاصَّةَ وَصَلُّوا إِلَى الْغَايَةِ، فَلَا حَاجَةَ بِهِمْ إِلَيْهَا، وَيَرَوْنَ أَنَّهَا رُمُوزٌ وَإِشَارَاتٌ لِأُمُورٍ مَعْلُومَةٍ عِنْدَهُمْ، وَأَنَّ حَقِيقَةَ الصَّلَاةِ هِيَ مَعْرِفَةُ أَسْرَارِهِمْ، وَالصَّيَامِ كِتْمَانِ أَسْرَارِهِمْ، وَالْحَجُّ زِيَارَةَ أَوْلِيائِهِمْ.

وَالرَّدُّ عَلَى أَهْلِ التَّخْيِيلِ مَعْلُومٌ بِبِدَاهَةِ الْحِسِّ وَضَرُورَةِ الْعَقْلِ وَالشَّرْعِ؛ فَإِنَّا نُشَاهِدُ مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى وُجُودِ اللَّهِ وَكَمَالِ صِفَاتِهِ مَا لَا يُمَكِّنُ حَضْرَهُ.

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ^(١)

وَالْعَقْلُ يَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ هَذِهِ الْحَوَادِثَ الْمُنتَظِمَةَ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ مُحَدِّثٍ حَكِيمٍ، وَالشَّرَائِعَ كُلُّهَا أَثْبَتَ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلَا يُنْكَرُ ذَلِكَ إِلَّا لِمُكَايَرٍ أَوْ مَجْنُونٍ.

(١) من شعر أبي العتاهية، إسماعيل بن القاسم بن سويد؛ انظر: ديوانه (ص: ١٢٢)، ومعاهد التنصيص (٢/ ٢٨٦).

وهؤلاء لا يحتاجون في الردّ عليهم إلى تعب وتفكير؛ لأنّ نفور الناس عن طريقتهم أمر معلوم.



فصل

س٢٩: مَنْ هُمْ أَهْلُ التَّأْوِيلِ؟ وما طريقتهم في الإيمان بالله واليوم الآخر؟ ولماذا كان المؤلف وغيره من أهل السُنَّة يَجْتَهِدُونَ في الردّ عليهم؟

الجواب: أهل التأويل هم: الجهميّة، ومن سلك سبيلهم من المعتزلة وغيرهم، ممن يُحرِّفون نصوص الكتاب والسُنَّة في أسماء الله وصفاته عن حقيقتها إلى معاني مجازيّة، يُعيّنونها بحسب ما تقتضيه عقولهم.

وطريقتهم في الإيمان باليوم الآخر أنّه ثابت وحقّ، فيؤمنون بالبعث والجزاء على حقيقته.

وأما الإيمان بالله فمُنْحَرِفُونَ فيه عَنْ طَرِيقَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ؛ لِأَنَّهُمْ يُنْكِرُونَ حَقِيقَةَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ، وَيَقُولُونَ: «إِنَّ نُصُوصَ الصِّفَاتِ لَا يُرَادُ بِهَا حَقِيقَتُهَا الَّتِي تُفْهَمُ مِنْ ظَاهِرِهَا وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهَا مَعَانٍ مَجَازِيَّةٌ لَمْ يُبَيِّنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأُمَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْهَمُوا صِفَاتِ اللَّهِ بِعُقُولِهِمْ، ثُمَّ يُجَاوِلُوا صَرْفَ النُّصُوصِ عَنْ ظَاهِرِهَا إِلَى مَا تَقْتَضِيهِ عُقُولُهُمْ، وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ امْتِحَانُهُمْ وَإِتْعَابُ أَفْكَارِهِمْ؛ لِيَزِدَادُوا بِذَلِكَ ثَوَابًا».

وإنّما اجتهد المؤلف وغيره من أهل السُنَّة في الردّ على هؤلاء؛ لأنّهم كانوا يتظاهرون بتزييه الله وبنصر السُنَّة، فيغترّ الناس بهم وبما يُمَوِّهونه من زُخْرَفِ الْقَوْلِ؛ فَلِذَلِكَ احتاجوا إلى جُهد كبير وطُرُق مُتَعَدِّدة في الردّ عليهم.

س ٣٠: ما هي الشُّبُهَاتُ الَّتِي يَحْتَجُّ بِهَا أَهْلُ التَّأْوِيلِ عَلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ؟ وبماذا تَرُدُّ عَلَيْهِمْ؟

الجواب: مِنَ الشُّبُهَاتِ الَّتِي يَحْتَجُّ بِهَا أَهْلُ التَّأْوِيلِ عَلَى نَفْيِ حَقِيقَةِ الصِّفَاتِ:

١ - آيات مِنَ الْقُرْآنِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]،
﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، ﴿هَلْ نَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]،
وَأَمْثَالُ هَذِهِ الْآيَاتِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ لَا مِثْلَ لَهُ وَلَا نِدَّ.

٢ - أَنَّ إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ وَالْحُدُوثَ.

وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ بِمَا يَلِي:

١ - أَنَّ الْآيَاتِ الَّتِي احْتَجُّوا بِهَا لَا تَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ عَنِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا تَدُلُّ
عَلَى أَنَّ اللَّهَ لَا مِثْلَ لَهُ؛ وَذَلِكَ لِكَمَالِ صِفَاتِهِ، فَمِنْ أَجْلِ كَمَالِهَا وَعَظَمَتِهَا لَا يُمَكِّنُ أَنَّ
يُمَاثِلُهُ أَحَدٌ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ، فَإِذَا كَانَ لِلْمَخْلُوقِ حَيَاةٌ وَلِلْخَالِقِ حَيَاةٌ؛ فَإِنَّ حَيَاةَ
الْخَالِقِ أَعْظَمُ مِنْ حَيَاةِ الْمَخْلُوقِ، وَإِذَا أَثْبَتْنَاهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَمْ يَلْزَمْ أَنَّ يَكُونَ
مُمَاثِلًا لِلْمَخْلُوقِ.

٢ - أَنَّ قَوْلَهُمْ: إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ وَالْحُدُوثَ. قَوْلٌ بَاطِلٌ؛
لَأَنَّا نَقُولُ بِإِثْبَاتِ صِفَاتِ تَلِيقِ بِاللَّهِ وَتَخْتَصُّ بِهِ وَلَا تُشَبِّهُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، كَمَا
قَالُوا هُمْ بِإِثْبَاتِ ذَاتِ اللَّهِ تَلِيقَ بِهِ وَلَا تُشَبِّهُ ذَوَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، وَقَالُوا بِإِثْبَاتِ وُجُودِ اللَّهِ
لَا يُشَبِّهُ وُجُودَ الْمَخْلُوقِينَ، فَكَيْفَ يَتَنَاقَضُونَ فَيُثْبِتُونَ ذَاتًا وَوُجُودًا لِلَّهِ مِنْ غَيْرِ
تَشْبِيهِ، ثُمَّ يُنْكِرُونَ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ مِنَ الصِّفَاتِ الْأُخْرَى بِحُجَّةٍ أَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ
التَّشْبِيهَ؟!

وأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ الْحُدُوثَ. فَإِنْ أَرَادُوا حُدُوثَ الْمَوْصُوفِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ حُدُوثِ الصِّفَةِ حُدُوثُ الْمَوْصُوفِ، وَإِنْ أَرَادُوا حُدُوثَ الصِّفَةِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُوجِبُ النِّقْصَ فِي حَقِّ الْمَوْصُوفِ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ بَعْضَ صِفَاتِ اللَّهِ حَادِثُ النَّوعِ؛ كَالِاسْتِواءِ عَلَى الْعَرْشِ، وَبَعْضُهَا حَادِثُ الْآحَادِ؛ كَالْكَلَامِ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ نَقْصٌ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ.

٣- أَنَّهُ لَا يَجُوزُ صَرْفُ النُّصُوصِ عَنْ ظَاهِرِهَا إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَلَا دَلِيلَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ.

٤- أَنَّ طَرِيقَتَهُمْ تَتَضَمَّنُ نَفْيَ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ.

٥- أَنَّ تَحْكِيمَهُمُ الْعَقْلَ فِي صِفَاتِ اللَّهِ أَمْرٌ مُبْتَدَعٌ حَادِثٌ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا أَحَدٌ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ، مَعَ أَنَّهُ ﷺ أَخْبَرَ بَأَنَّ أُمَّتَهُ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً^(١)، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالرُّجُوعِ إِلَى الْعَقْلِ عِنْدَ التَّنَازُعِ، وَإِنَّمَا أَمَرَهُمْ بِالرُّجُوعِ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ﴿فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

٦- أَنَّ طَرِيقَتَهُمْ لَيْسَتْ عَلَى أُسَاسٍ صَحِيحٍ، بَلْ هِيَ مُتَنَاقِضَةٌ، تَجِدُهُمْ يُنْكِرُونَ شَيْئًا مِنَ الصِّفَاتِ بِحُجَّةٍ يَلْزَمُهُمْ نَظِيرُهَا فِيهَا أَثْبُتُوهُ؛ مِثْلَ ذَلِكَ يَدُ اللَّهِ، أَنْكَرُوا أَنَّ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا الْيَدَ الْحَقِيقِيَّةَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ عَلَى زَعْمِهِمْ أَنَّ يَكُونَ مُشَابِهًا لِلْمَخْلُوقِ الَّذِي لَهُ يَدٌ، ثُمَّ فَسَّرُوا يَدَ اللَّهِ بِالْقُوَّةِ!

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، رقم (٢٦٤١)، من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فَنَقُولُ لَهُمْ: هَذَا نَقْضُ لِقَاعِدَتِكُمْ؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَ الْقُوَّةِ لِلَّهِ يَسْتَلْزِمُ عَلَى قَاعِدَتِكُمْ أَنْ يَكُونَ مُشَابِهًا لِلْمَخْلُوقِ الَّذِي لَهُ قُوَّةٌ، فَإِنْكَارُكُمْ الْيَدَ وَإِثْبَاتُكُمْ الْقُوَّةَ تَنَاقُضُ ظَاهِرٌ، فَقَدْ وَقَعْتُمْ فِي مِثْلِ مَا فَرَزْتُمْ مِنْهُ، وَزِدْتُمْ عَلَى ذَلِكَ تَحْرِيفَ النُّصُوصِ وَإِنْكَارَ حَقِيقَةِ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ، فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا نُثَبِّتُ قُوَّةً لَا تُشَبِّهُ قُوَّةَ الْمَخْلُوقِينَ، قُلْنَا لَهُمْ: فَلِمَ إِذَا لَا تُثَبِّتُونَ يَدًا لَا تُشَبِّهُ أَيْدِيَ الْمَخْلُوقِينَ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ؟



فَصْلٌ

س ٣١: اذْكُرْ إِنْ زَامَ أَهْلَ التَّخْيِيلِ لِأَهْلِ التَّأْوِيلِ بِإِنْكَارِ حَقِيقَةِ الْمَعَادِ، وَرَدَّ أَهْلَ التَّأْوِيلِ عَلَيْهِمْ؟ وَكَيْفَ كَانَ ذَلِكَ الرَّدُّ حُجَّةً لِأَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى أَهْلِ التَّأْوِيلِ فِي إِنْكَارِهِمْ حَقِيقَةَ الصِّفَاتِ؟

الْجَوَابُ: عَرَفْتَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ أَهْلَ التَّخْيِيلِ يُنْكِرُونَ حَقِيقَةَ الْبَعْثِ وَالْمَعَادِ وَيُحَرِّفُونَ النُّصُوصَ الْوَارِدَةَ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّ أَهْلَ التَّأْوِيلِ يُثَبِّتُونَ حَقِيقَةَ الْبَعْثِ وَالْمَعَادِ وَيُقِرُّونَ النُّصُوصَ الْوَارِدَةَ فِي ذَلِكَ عَلَى حَقِيقَتِهَا، وَلَكِنَّهُمْ يُنْكِرُونَ حَقِيقَةَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ وَيُحَرِّفُونَ النُّصُوصَ الْوَارِدَةَ فِي ذَلِكَ.

وَبَعْدُ؛ فَإِنَّ أَهْلَ التَّخْيِيلِ أَلْزَمُوا أَهْلَ التَّأْوِيلِ أَنْ يُنْكِرُوا حَقِيقَةَ الْمَعَادِ كَمَا أَنْكَرُوا حَقِيقَةَ الصِّفَاتِ، فَرَدَّ عَلَيْهِمْ أَهْلُ التَّأْوِيلِ قَائِلِينَ: «نَحْنُ نَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الرُّسُلَ جَاءُوا بِإِثْبَاتِ الْبَعْثِ وَالْمَعَادِ حَقِيقَةً، وَأَنَّ الَّذِينَ أَنْكَرُوهُ لَيْسَ لَهُمْ حُجَّةٌ سِوَى اسْتِبْعَادِ عُقُولِهِمْ لَهُ، وَهِيَ حُجَّةٌ فَاسِدةٌ، فَوَجَبَ الْإِيمَانُ بِالْبَعْثِ وَالْمَعَادِ عَلَى حَقِيقَتِهِ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ».

فقال أهل السُّنَّة لأهل التَّأويل: لَقَدْ أَصَبْتُمْ فِي رَدِّكُمْ عَلَى أَهْلِ التَّخْيِيلِ حَوْلَ نُصُوصِ الْمَعَادِ وَإِثْبَاتِهِ حَقِيقَةً، فَحُجَّتْكُمْ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ حُجَّةٌ قَوِيَّةٌ ظَاهِرَةٌ لَا مَنَاصَ عَنْهَا، وَلَكِنَّا سَوْفَ نَحْتَجُّ بِهَا عَلَيْكُمْ فِي إِنْكَارِكُمْ حَقِيقَةَ الصِّفَاتِ وَتَحْرِيفِكُمْ نُصُوصَهَا مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ، فَنَقُولُ لَكُمْ: «نَحْنُ نَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الرُّسُلَ جَاءُوا بِإِثْبَاتِ الصِّفَاتِ لِلَّهِ حَقِيقَةً، وَأَنَّ الَّذِينَ أَنْكَرُوهَا لَيْسَ لَهُمْ حُجَّةٌ سِوَى اسْتِنْعَادِ عُقُولِهِمْ لَهَا، وَهِيَ حُجَّةٌ فَاسِدةٌ فَوَجَبَ الْإِيْمَانُ بِالصِّفَاتِ عَلَى حَقِيقَتِهَا مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ».

فَمَا بِالْكُمْ تَتَنَاقَضُونَ فَتَمْنَعُونَ التَّأْوِيلَ فِي نُصُوصِ الْمَعَادِ وَتُجَوِّزُونَهُ -بَلْ تُوجِبُونَهُ- فِي نُصُوصِ الصِّفَاتِ، مَعَ أَنَّ كِلَا الْبَايِنِ ثَابِتٌ فِي الْكُتُبِ الْإِلَهِيَّةِ، بَلْ إِنَّ تَقْرِيرَ الصِّفَاتِ فِي الْكُتُبِ الْإِلَهِيَّةِ وَالْإِقْرَارَ بِهَا فِي الْفِطْرِ السَّلِيمَةِ أَبْلَغُ وَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ فِي نُصُوصِ الْمَعَادِ، فَإِذَا كَانَ تَأْوِيلُ نُصُوصِ الْمَعَادِ بَاطِلًا فَتَأْوِيلُ نُصُوصِ الصِّفَاتِ أَوْلَى بِالْبُطْلَانِ.



فَصْلٌ

س٣٢: مَنْ هُمْ أَهْلُ التَّجْهِيلِ؟ وَمَا طَرِيقَتُهُمْ فِي الْإِيْمَانِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ؟

الْجَوَابُ: أَهْلُ التَّجْهِيلِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَسَبِّبِينَ إِلَى السُّنَّةِ وَأَتْبَاعِ السَّلَفِ مِمَّنْ يُفَوِّضُونَ الْعِلْمَ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَيَسْكُتُونَ عَنْ مَعَانِيهَا، وَيُقَالُ لَهُمْ: أَهْلُ التَّفْوِيضِ.

وَطَرِيقَتُهُمْ فِي الْإِيْمَانِ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنَّهُ حَقٌّ مَعْلُومٌ الْمَعْنَى.

وأما الإيـان بالله فطريقـتهم فيه مُنـحرفـة؛ إذ كانوا يزعمون أن الخلق كُلّهم جاهلون بمعاني أسماء الله وصفاته، حتّى الرسول ﷺ يتكلّم بالحديث من صفات الله وهو لا يعرف معناه.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «وقول أهل التفويض من شر أقوال أهل البدع والإلحاد».



س ٣٣: ما هي حُجّة أهل التّجهيل؟ وبماذا تُردّ عليهم؟

الجواب: حُجّة أهل التّجهيل على طريقـتهم قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، فقد وقف أكثر السلف على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾.

ومبني حُجّة أهل التّجهيل في هذه الآية على أمرين:

أحدهما: أن آيات الصفات من المتشابه، وقد أخبر الله أنه لا يعلم تأويله إلا الله.

الثاني: أن التأويل المذكور في الآية صرّف اللفظ عن ظاهره إلى معنى يخالف الظاهر، فتكون النتيجة أن آيات الصفات لها معانٍ تخالف الظاهر لا يعلمها إلا الله؛ وعلى هذا بنوا طريقـتهم.

والردّ عليهم من وجوه:

أوّلاً: أننا لا نسلّم أن آيات الصفات من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله، بل

نقول: آيات الصفات معناها معلوم للخلق، وإن كنا لا ندرك حقيقتها وكيفيتها فنحن نعلم أن معنى استواء الله على عرشه علوه واستقراره عليه، ولكننا لا ندرك كيفيته وحقيقته، وأهل التجهيل يقولون: لا نعلم معناه ولا حقيقته وكيفيته، فهو عندهم بمنزلة الكلام الأعجمي لشخص عربي لا يعرف العجمة.

ثانياً: أننا لا نسلّم أن التأويل المذكور في الآية صرّف اللفظ عن ظاهره إلى المعنى الذي يخالف ظاهره؛ لأنّ هذا معنى حادث للتأويل ليس معروفاً في لسان العرب ولا في لسان الشارع، فكيف يُحمّل القرآن عليه؟ وإنما المراد بالتأويل أحد أمرين:

أ- إمّا التفسير، وهو شرح اللفظ وبيان معناه، وعليه تُحمّل قراءة الوصل؛ لأنّ الراسخين في العلم يعلمون تفسير المتشابه من القرآن.

ب- وإمّا الحقيقة والكيفية، وهذا لا يعلمه إلا الله، وعليه تُحمّل قراءة الوقف التي قرأ بها أكثر السلف.

وعلى هذا فمعرفة حقيقة صفات الله وكيفيتها لا يعلمها إلا الله، وأمّا معنى الصفات فإنه معلوم للراسخين في العلم، خلافاً لأهل التجهيل القائلين بأنه لا يعلم.

ثالثاً: أن الله أمرنا بتدبر القرآن كله وتفهم معانيه، ولم يستثنِ آيات الصفات؛ فدلّ هذا على أن آيات الصفات يُمكن الوصول إلى معرفة معناها بالتدبر.

رابعاً: أنّه يلزم على طريقتهم أن الله أنزل على الناس كتاباً لا يمكنهم فهمه في أعظم الأمور التي نزل من أجلها، وأن الرسول ﷺ وأمته جاهلون بأسماء الله

وصِفاته الَّتِي الْعِلْمُ بِهَا أَسَاسُ الدِّينِ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ فِيهَا عُلُومٌ سَمْعِيَّةٌ وَلَا عَقْلِيَّةٌ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْمُحَالِ.



س٣٤: اذْكُرْ مَا وَقَعَ فِيهِ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ التَّجْهِيلِ مِنَ التَّنَاقُضِ؟ وَمَا وَجْهُ ذَلِكَ؟

الجواب: التَّنَاقُضُ أَنَّهُمْ قَالُوا: نُصَوِّصُ الصِّفَاتَ تُجْرَى عَلَى ظَاهِرِهَا، ثُمَّ قَالُوا الْمُرَادُ بِهَا: تَأْوِيلٌ يُخَالِفُ الظَّاهِرَ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ.

وَوَجْهُ التَّنَاقُضِ: أَنَّنَا إِذَا قُلْنَا: تُجْرَى عَلَى ظَاهِرِهَا. صَارَ الْمُرَادُ بِهَا نَفْسَ ذَلِكَ الظَّاهِرِ الَّذِي أَجْرَيْنَاهَا عَلَيْهِ، وَصَارَ مَعْنَاهَا مَعْلُومًا لَنَا، فَكَيْفَ يَتَّفِقُ هَذَا مَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا تَأْوِيلٌ يُخَالِفُ الظَّاهِرَ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ؟!



فصل

س٣٥: اذْكُرْ أَقْسَامَ التَّأْوِيلِ؟

الجواب: أَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ:

١ - أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ، وَهَذَا اصطلاحٌ كَثِيرٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ»^(١)

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب وضع الماء عند الخلاء، رقم (١٤٣)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب من فضائل عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رقم (٢٤٧٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. دون قوله: «وعلمه التأويل»، وأخرجه الإمام أحمد (٢٦٦/١) بلفظه.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] على قراءة الوَصْل؛ وعلى هذا يَكُونُ تأويل آيات الصِّفَات معلوماً للنَّاسِ.

٢- الحقيقة الَّتِي يُؤُولُ إِلَيْهَا الشَّيْءُ، وهذا هو المَعْرُوف مِنْ مَعْنَى التَّأْوِيلِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى عَنْ يُوسُفَ: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] على قِرَاءَةِ الْوَقْفِ. وعلى هذا فتأويل آيات الصِّفَات -وهو حَقِيقَتُهَا وَكَيْفِيَّتُهَا- لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ.

٣- صَرَفَ اللَّفْظَ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى مَعْنَى يُخَالِفُ الظَّاهِرَ، وهذا هو المَعْرُوف مِنْ مَعْنَى التَّأْوِيلِ فِي اصطلاح كثير مِنَ المتأخرين وليس مَعْرُوفًا فِي عَهْدِ نُزُولِ الْقُرْآنِ، وَهُوَ مَقْبُولٌ إِنْ دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، وَإِلَّا فَهُوَ مَرْدُودٌ.

مثال الأول: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أَي: أَهْلُ الْقَرْيَةِ.

مثال الثاني: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] إِذَا فُسِّرَتِ الْيَدُ بِالْقُوَّةِ أَوِ النُّعْمَةِ.



فصل

س٣٦: اذْكُرْ طَرِيقَةَ السَّلَفِ فِي تَعَلُّمِ الْقُرْآنِ وَالْعَمَلِ بِهِ؟ وَهَلْ فِيهَا رَدٌّ عَلَى أَهْلِ التَّجْهِيلِ؟

الجواب: طَرِيقَتُهُمْ فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الَّذِينَ كَانُوا يُقَرِّئُونَا الْقُرْآنَ -عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَغَيْرُهُمَا- أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَعَلَّمُوا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ آيَاتٍ لَمْ يَتَجَاوَزُوهَا حَتَّى يَتَعَلَّمُوهَا وَمَا فِيهَا

مِنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، قالوا: «فَتَعَلَّمْنَا الْقُرْآنَ وَالْعِلْمَ وَالْعَمَلَ جَمِيعًا»^(١).

وفي هذا ردٌّ ظاهر على أهل التّجهيل الذين زعموا أنّ النبي ﷺ وأصحابه جاهلون بمعاني آيات الصّفات؛ لأنّ الصّحابة لا يتجاوزون عشر آيات حتّى يتعلّموا ما فيها من العلم والعمل، لم يستثنوا من ذلك آيات الصّفات مع أنّ القرآن مملوء منها.



فصل

س ٣٧: اذكر ما روي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في تفسير القرآن؟
واشرحه؟

الجواب: روي عنه أنّه قال: تفسير القرآن على أربعة أوجه:

الأول: تفسير تعرفه العرب من كلامها.

الثاني: وتفسير لا يُعذر أحد بجهالته.

الثالث: وتفسير يعلمه العلماء.

الرابع: وتفسير لا يعلمه إلا الله، فمن ادّعى علمه فهو كاذب^(٢). انتهى كلامه.

فالأول: كتفسير المفردات، مثل: الكهف والقرء.

الثاني: ما يجب اعتقاده والعمل به من العبادات وغيرها؛ كالصلاة والحج.

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤١٠/٥)، عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: «حدثنا من كان يقرئنا من أصحاب النبي ﷺ...» فذكره.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٢٥٣/١).

الثالث: مثل النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ، وَالْمُحَكَّمِ وَالْمُتَشَابِهِ، وَالْمُجْمَلِ وَالْمُبَيَّنِ، وَغَيْرَهَا
مِمَّا يَعْرِفُهُ الْعُلَمَاءُ وَيُخْفَى عَلَى غَيْرِهِمْ.

الرابع: حَقَائِقُ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنِ الْمُغَيَّبَاتِ؛ كَالْقِيَامَةِ وَأَحْوَالِهَا،
فَإِنَّ هَذِهِ الْحَقَائِقَ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ ادَّعَى عِلْمَهَا فَهُوَ كَاذِبٌ.

مثال ذلك: أَنَّنَا نَعْلَمُ مَعْنَى الْإِسْتِوَاءِ، وَلَكِنْ لَا نَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ اسْتِوَاءِ اللَّهِ عَلَى
عَرْشِهِ، وَكَذَلِكَ نَعْلَمُ مَعْنَى الْفَاكِهَةِ وَالنَّخْلِ وَالرُّمَّانِ، وَلَكِنْ لَا نُدْرِكُ حَقِيقَةَ مَا فِي
الْجَنَّةِ مِنْ ذَلِكَ؛ وَلِهَذَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ فِي الدُّنْيَا شَيْءٌ مِمَّا فِي الْجَنَّةِ
إِلَّا الْأَسْمَاءُ^(١). يَعْنِي: أَنَّ حَقَائِقَ مَا فِي الْجَنَّةِ لَيْسَتْ مَوْجُودَةً فِي الدُّنْيَا؛ لِأَنَّ مُسَمِّيَاتِ
مَا ذُكِرَ فِي الْآخِرَةِ تُبَايِنُ مُسَمِّيَاتِهَا فِي الدُّنْيَا وَإِنْ اتَّفَقَ الْإِسْمُ؛ وَبِهَذَا تَبَيَّنَ أَنَّ فِي الْقُرْآنِ
مَا لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ، فَإِنَّ حَقِيقَةَ مَا ذُكِرَ مَجْهُولَةٌ وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ مَعْلُومًا.



الباب الخامس عشر

فِيمَا نُقِلَ عَنِ السَّلَفِ مِنَ الْقَوْلِ فِي الصِّفَاتِ

س ٣٨: اذْكُرْ مَا نَقَلَهُ الْمُؤَلِّفُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ وَغَيْرِهِ فِي الْأَخْبَارِ الَّتِي جَاءَتْ فِي
الصِّفَاتِ؟ وَكَيْفَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّلَفَ يُثَبِّتُونَ مَعَانِيَهَا؟ وَعَلَى أَيِّ طَائِفَةٍ يَتَوَجَّهُ الرَّدُّ
فِي قَوْلِهِمْ؟ وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ: «بَلَا كَيْفَ»؟

الجواب: نَقَلَ الْمُؤَلِّفُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي الْأَخْبَارِ الَّتِي جَاءَتْ

(١) أخرجه هناد في الزهد رقم (٣، ٨)، والطبري في تفسيره (١/ ٤١٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره
(١/ ٦٦ رقم ٢٦٠)، وأبو نعيم في صفة الجنة رقم (١٢٤).

في الصّفات: «أمرّوها كما جاءت بلا كيف»^(١).

وهذه العبارة تدلّ على أنّ السلف يعلمون معاني نصوص الصّفات، ويثبتونها على الوجه اللائق بالله، تدلّ على ذلك من وجهين:

١ - قولهم: «أمرّوها كما جاءت». فإنّه يقتضي وجوب إثبات لفظها وما دلّت عليه من معنى؛ لأنّها ألفاظ ذات معنى مقصود مفهوم عند من نزلت بلغتهم، فمن لم يثبت معناها لم يكن قد أمرّها كما جاءت، ولو كان السلف يرون وجوب إثبات لفظها دون ما دلّ عليه من معنى لقالوا: أمرّوا لفظها ولا تعتقدوا معناها، أو نحو ذلك من العبارات.

٢ - قولهم: «بلا كيف». فإنّه يدلّ على إثبات أصل المعنى دون تكييفه، ولو كان أصل المعنى عندهم غير ثابت لما احتاجوا إلى ذكر نفي الكيفية؛ لأنّ نفي الكيفية عمّا لم يثبت أصله لغو من القول لا حاجة إليه.

وفي هذه العبارة في قولهم: «أمرّوها كما جاءت» ردّ على المعطلة؛ لأنّهم لا يأمرونها كما جاءت، بل يحرفونها. وفي قولهم: «بلا كيف» ردّ على المشبهة الممثلة؛ لأنّهم يثبتونها مع التمثيل والتكييف.

ومعنى قولهم: «بلا كيف» أي: بلا تكييف، فلا يجوز تكييف صفات الله ولا التعرّض له؛ لأنّ العلم بالكيفية محال لا يمكن إدراكه، وليس معنى قولهم: «بلا كيف» أنّه لا كيفية لها؛ لأنّ ثبوت الصّفات يستلزم وجود كيفية لها على الوجه اللائق بالله.

(١) أخرجه الآجري في الشريعة رقم (٧٢٠)، وابن بطة في الإبانة رقم (١٨٣)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٩٣٠)، والبيهقي في الأساء والصفات رقم (٩٥٥).

فَيَتَبَيَّنُ أَنَّ السَّلَفَ إِنَّمَا يَنْفَوْنَ الْعِلْمَ بِالْكَيفِيَّةِ وَالتَّعَرُّضَ لَهَا، لَا حَقِيقَةَ الْكَيفِيَّةِ.

❖ ❖ ❖

فَصْل

س ٣٩: اذْكُرْ مَا نَقَلَهُ الْمُؤَلِّفُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ فِي الْعُلُوِّ؟ وَمَتَى قَالَهُ؟ وَلِمَاذَا قَالَهُ؟

الجواب: نَقَلَ الْمُؤَلِّفُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ فِي الْعُلُوِّ قَوْلَهُ: «كُنَّا وَالتَّابِعُونَ مُتَوَافِرُونَ نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوْقَ عَرْشِهِ، وَنُؤْمِنُ بِهَا وَرَدَّتْ بِهِ السُّنَّةُ مِنَ الصِّفَاتِ»^(١).

قَالَ هَذَا بَعْدَ ظَهْوَرِ مَذْهَبِ الْجَهْمِ الْمُنْكَرِ لِعُلُوِّ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ.

وَقَالَ لِيُعَرِّفَ النَّاسَ أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ مُخَالِفٌ لِمَذْهَبِ جَهْمٍ.

❖ ❖ ❖

س ٤٠: اذْكُرْ مَا نُقِلَ عَنْ مَالِكٍ فِي اسْتِوَاءِ اللَّهِ عَلَى عَرْشِهِ؟ وَاشْرَحْهُ؟ وَهَلْ

يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ مِيزَانًا فِي بَقِيَّةِ الصِّفَاتِ؟

الجواب: سُئِلَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾

[طه: ٥] كَيْفَ اسْتَوَى؟ فَأُطْرُقُ بِرَأْسِهِ حَتَّى عَلَاهُ الرَّحَضَاءُ (الْعَرَقُ)، فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: «الْإِسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالْإِيْمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ»^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ رَقْمَ (٨٦٥).

(٢) رَوَاهُ اللَّالِكَاثِيُّ فِي اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ رَقْمَ (٦٦٤)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ رَقْمَ (٨٦٧)،

وَأَبُو نَعِيمٍ فِي الْحَلِيَّةِ (٦/ ٣٢٥)، وَالدَّارِمِيُّ فِي الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ رَقْمَ (١٠٤)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي

الْتِمَهِيدِ (٧/ ١٥١).

فمعنى قوله: «الاستواء غير مجهول»، أي: غير مجهول المعنى، بل معناه معلوم، وهو العلو والاستقرار.

ومعنى قوله: «والكيف غير معقول» أن كيفية الاستواء لا يمكن أن يُذكرها العقل؛ فإن الله أعظم وأجل من أن تُذكر العقول حقيقة صفاته.

ولأن الشيء لا يُذكر إلا بمشاهدته أو مشاهدة نظيره، أو الخبر الصادق عنه، وكل هذه الثلاثة مُتَفَتِيَةٌ بالنسبة إلى كيفية صفات الله، وإذا كان العقل لا يُذكر كيفية استواء الله على عرشه ولم يرد به الشرع، فالواجب السكوت عنه.

ومعنى قوله: «والإيمان به واجب» أن الإيمان باستواء الله على عرشه واجب بإثبات لفظه ومعناه على الوجه اللائق بالله، وإنما وجب الإيمان به لورود الشرع بذلك.

ومعنى قوله: «والسؤال عنه بدعة» أن السؤال عن كيفية الاستواء بدعة؛ لأن ذلك لم يرد عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه ولا سبيل إلى العلم به، فوجب الكف عنه.

وهذا القول الذي قاله مالك يمكن أن يكون ميزانا لجميع الصفات، فنقول في كل صفة من صفات الله: إن معناها غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان بها واجب، والسؤال عنها بدعة.

مثال ذلك: نزول الله إلى السماء الدنيا لو سألنا سائل كيف ينزل؟ لقُلْنَا: النزول غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة؛ ولذلك قال بعض العلماء: إذا قال لك الجهمي: إن الله ينزل إلى السماء الدنيا فكيف ينزل؟

فَقُلْ لَهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ يَنْزِلُ^(١) وَلَمْ يُخْبَرْنا كَيْفَ يَنْزِلُ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِذَا سَأَلْتَ الْجَهْمِيَّ عَنْ كَيْفِيَّةِ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ فَقُلْ لَهُ: كَيْفَ هُوَ بِذَاتِهِ؟ فَإِنَّهُ لَنْ يَسْتَطِيعَ أَنْ يُكَيِّفَ ذَاتَ اللَّهِ، فَقُلْ لَهُ: إِذَا كَانَ لَا يُمَكِّنُ تَكْيِيفَ ذَاتِ اللَّهِ فَكَذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ تَكْيِيفَ صِفَاتِهِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الصِّفَاتِ قَرَعَ عَنِ الْكَلَامِ فِي الذَّاتِ، فَإِذَا كُنْتَ تُثَبِّتُ لِلَّهِ ذَاتًا لَا تُكَيِّفُ وَلَا تُشَبِّهُ ذَوَاتَ الْمَخْلُوقِينَ، فَيَجِبُ كَذَلِكَ أَنْ تُثَبِّتَ لِلَّهِ صِفَاتٍ لَا تُكَيِّفُ وَلَا تُشَبِّهُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ.



فصل

س٤١: اذْكُرْ مَا نَقَلَهُ الْمُؤَلَّفُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ صَاحِبِ أَبِي حَنِيفَةَ؟ وَاشْرَحْ قَوْلَهُ: «مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ وَلَا تَشْبِيهِ وَلَا وَصْفٍ». وَقَوْلُهُ: «فَمَنْ قَالَ بِقَوْلِ جَهْمٍ فَقَدْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَ اللَّهَ بِصِفَةٍ لَا شَيْءَ»؟

الْجَوَابُ: نَقَلَ الْمُؤَلَّفُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ قَوْلَهُ: «اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ عَلَى الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ بِهَا الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صِفَةِ الرَّبِّ عَزَّجَلَّ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ وَلَا وَصْفٍ وَلَا تَشْبِيهِ، فَمَنْ فَسَّرَ الْيَوْمَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ خَرَجَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ؛ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَصِفُوا وَلَمْ يُفَسِّرُوا، وَلَكِنْ أَفْتَوْا بِهَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، ثُمَّ سَكَتُوا، فَمَنْ قَالَ بِقَوْلِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

جَهْمٍ فَقَدْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَ اللَّهَ بِصِفَةٍ لَا شَيْءَ^(١) انْتَهَى كَلَامُهُ.
فَقَدْ نَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ اتِّفَاقَ الْفُقَهَاءِ -أَيِ: الْعُلَمَاءِ- عَلَى إِثْبَاتِ صِفَاتِ اللَّهِ
الْوَارِدَةِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ الْمَقْبُولَةِ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ» أَيِ: تَفْسِيرِ كَتَفْسِيرِ الْجَهْمِيَّةِ الَّذِي حَرَّفُوا بِهِ
نُصُوصَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَمْ يُفَسِّرُوا بِمَا فَسَّرَهَا بِهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ
والتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَأَمَّا تَفْسِيرُهَا بِالْمَعْنَى الصَّحِيحِ الْمُنَاطِقِ لِمُرَادِ اللَّهِ وَمُرَادِ
رَسُولِهِ فَمَا زَالَ السَّلَفُ يَفْعَلُونَهُ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «وَلَا وَصَفَ» أَيِ: وَلَا تَكْيِيفَ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «وَلَا تَشْبِيهَ» أَيِ: وَلَا تَمْثِيلَ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «فَمَنْ قَالَ بِقَوْلِ جَهْمٍ...» إلخ؛ أَيِ: مَنْ أَخَذَ بِمَذْهَبِ جَهْمٍ
مِنْ تَعْطِيلِ الصِّفَاتِ وَتَحْرِيفِ النُّصُوصِ فَقَدْ فَارَقَ الْإِجْمَاعَ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «لَأَنَّهُ وَصَفَ اللَّهَ بِصِفَةٍ لَا شَيْءَ» أَنَّ جَهْمَ بْنَ صَفْوَانَ لَا يُثَبِّتُ
لِلَّهِ صِفَةً وَجُودِيَّةً، وَإِنَّمَا يَصِفُهُ بِالصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ الَّتِي مَدَّلُوهَا أَمْرَ عَدَمِيٍّ لَا شَيْءَ
ثَابِتٌ.



س ٤٢: إِذَا كَانَ السَّلَفُ يُثَبِّتُونَ الْمَعْنَى الصَّحِيحَ لِمَا وَرَدَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ
نُصُوصِ الصِّفَاتِ، فَمَا الْجَوَابُ عَمَّا قَالَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٢) فِي حَدِيثِ النَّزُولِ وَشَبِيهِهِ:

(١) أَخْرَجَهُ اللَّالِكَاثِيُّ فِي اعْتِقَادِ أَهْلِ السَّنَةِ رَقْمَ (٧٤٠).

(٢) انْظُرْ: الْإِبَانَةُ لِابْنِ بَطَّةٍ (٥٨/٧).

«نُؤْمِنُ بِهِ وَنُصَدِّقُ لَا كَيْفَ وَلَا مَعْنَى. حَيْثُ يُؤْهِمُ نَفْيُ الْمَعْنَى عَنْ نُصُوصِ الصِّفَاتِ؟»

الجواب: لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ الْمَقُولَ عَنْ أَحْمَدَ يُؤْهِمُ نَفْيَ مَعْنَى نُصُوصِ الصِّفَاتِ، وَهُوَ مَذْهَبُ بَاطِلٍ لَمْ يَسْلُكْهُ إِلَّا أَهْلُ التَّجْهِيلِ كَمَا سَبَقَ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ بَرِيءٌ مِنْ هَذَا الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّهُ إِمَامُ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ وَعَلَى هَذَا فَيَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُهُ عَلَى مَعْنَى يُطَابِقُ مَذْهَبَ السَّلَفِ، فَيُحْمَلُ مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَلَا مَعْنَى» عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَعْنَى الَّذِي نَفَاهُ تَحْرِيفُ النُّصُوصِ إِلَى الْمَعَانِي الَّتِي ابْتَكَرَهَا الْمُعْطَلَةُ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، وَخَالَفُوا بِذَلِكَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّلَفُ مِنْ إِبْثَاتِ الْمَعَانِي الصَّحِيحَةِ لَهَا، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا مُرَادُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: لَا كَيْفَ وَلَا مَعْنَى. فَجَمَعَ بَيْنَ نَفْيِ التَّكْيِيفِ الَّذِي هُوَ مَذْهَبُ الْمُثَلَّةِ وَبَيْنَ نَفْيِ التَّحْرِيفِ الَّذِي هُوَ مَذْهَبُ الْمُعْطَلَةِ.

وَأَمَّا الْمَعْنَى الصَّحِيحُ الْمُطَابِقُ لِمَا فَسَّرَهَا بِهِ السَّلَفُ فَإِنَّهُ لَا يُنْكِرُهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَلَا غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ.



س ٤٣: اذْكُرْ مَا نَقَلَهُ الْمُؤَلِّفُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي مُطِيعٍ فِيمَنْ أَنْكَرَ عُلُوَّ اللَّهِ؟

الجواب: قَالَ أَبُو مُطِيعٍ: سَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ عَنِ الْفَقْهِ الْأَكْبَرِ فَقَالَ: لَا تُكْفِّرَنَّ أَحَدًا بِذَنْبٍ، وَلَا تَنْفِي بِهِ أَحَدًا مِنَ الْإِيمَانِ، وَتَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتَعْلَمُ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَاكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَلَا تَبْرَأَ مِنْ أَحَدٍ مِنَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا تُوَالِ أَحَدًا دُونَ أَحَدٍ، وَأَنْ تَرَدَّ أَمْرُ عَثْمَانَ

وَعَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(١).

قلتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ أَفْضَلِ الْفِقْهِ؟ قَالَ: تُعَلِّمُ الرَّجُلَ الْإِيمَانَ وَالشَّرَائِعَ وَالسُّنَنَ وَالْحُدُودَ وَاخْتِلَافَ الْأُئِمَّةِ^(٢).

قلتُ: فَمَا تَقُولُ فِيمَنْ يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، وَيَتَّبِعُهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَاسٌ فَيَخْرُجُ عَلَى الْجَمَاعَةِ، هَلْ تَرَى ذَلِكَ؟ قَالَ: لَا.

قلتُ: وَلِمَ؟ وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَهُوَ فَرِيضَةٌ وَاجِبَةٌ؟ قَالَ: هُوَ كَذَلِكَ، وَلَكِنْ مَا يُفْسِدُونَ أَكْثَرَ مِمَّا يُصْلِحُونَ مِنْ سَفَكِ الدِّمَاءِ وَاسْتِحْلَالِ الْحَرَامِ^(٣).

إِلَى أَنْ قَالَ: وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِيمَنْ قَالَ: لَا أَعْرِفُ رَبِّي أَفِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ فَقَدْ كَفَرَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] وَعَرْشُهُ فَوْقَ سَبْعِ سَمَوَاتٍ.

قلتُ: فَإِنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَلَى الْعَرْشِ، وَلَكِنْ لَا أَدْرِي الْعَرْشَ فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ. قَالَ: هُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّهُ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ فِي السَّمَاءِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى فِي أَعْلَى عِلِّيِّينَ؛ وَلِأَنَّهُ يُدْعَى مِنْ أَعْلَى لَا مِنْ أَسْفَلِ^(٤). انْتَهَى كَلَامُ أَبِي حَنِيفَةَ.

فَقَدْ حَكَّمَ أَبُو حَنِيفَةَ بِكَفْرِ مَنْ تَوَقَّفَ وَقَالَ: لَا أَعْرِفُ رَبِّي فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ، فَكَيْفَ يَكُونُ الْجَاهِدُ النَّافِي الَّذِي يَقُولُ: لَيْسَ فِي السَّمَاءِ، أَوْ لَيْسَ فِي السَّمَاءِ

(١) الفقه الأكبر [مطبوع مع الشرح الميسر] (ص: ٧٦-٨٠).

(٢) الفقه الأكبر (ص: ٨٢).

(٣) الفقه الأكبر (ص: ١٠٨).

(٤) الفقه الأكبر (ص: ١٣٥).

ولا في الأرض. واحتجّ أبو حنيفة على تكفيره بحجتين:

- ١ - أَنَّ الْعُقُولَ مَفْطُورَةٌ عَلَى الْإِقْرَارِ بِعُلُوِّ اللَّهِ وَأَنَّهُ فِي أَعْلَى عِلِّيِّينَ.
- ٢ - أَنَّ اللَّهَ يُدْعَى مِنْ أَعْلَى لَا مِنْ أَسْفَلٍ. يَعْنِي: أَنَّكَ إِذَا دَعَوْتَ اللَّهَ فَإِنَّهَا تَنْتَجِهْ عِنْدَ دُعَائِكَ إِلَى أَعْلَى لَا إِلَى أَسْفَلٍ.



البَابُ السَّادِسُ عَشَرَ

فِي اسْتِوَاءِ اللَّهِ عَلَى عَرْشِهِ

س٤٤: ما هو العرش في اللغة وفي الشرع؟ وما دليل ثبوته؟ وهل هو الكرسيّ أو غيره؟ وما الدليل؟

الجواب: العرش في اللغة: سُرِيرُ الْمَلِكِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ يُوسُفَ: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يوسف: ١٠٠].

وَأَمَّا الْعَرْشُ فِي الشَّرْعِ فَهُوَ عَرْشٌ عَظِيمٌ مُحِيطٌ بِالْمَخْلُوقَاتِ، وَهُوَ أَعْلَى الْمَخْلُوقَاتِ وَأَكْبَرُهَا، وَهُوَ الَّذِي اسْتَوَى عَلَيْهِ الرَّحْمَنُ.

ودليل ثبوته قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وقوله ﷺ في حديث أبي ذرٍّ: «مَا السَّمَوَاتُ السَّبْعُ عِنْدَ الْكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ فِي أَرْضٍ فَلَاةٍ، وَإِنَّ فَضْلَ الْعَرْشِ عَلَى الْكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الْفَلَاةِ عَلَى تِلْكَ الْحَلْقَةِ»^(١).

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه رقم (٣٦١)، وابن بطة في الإبانة (٧/ ١٨١)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٦٦).

والعرش غير الكرسي، ودليل ذلك حديث أبي ذر السابقي وقول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر قدره إلا الله»^(١).



س ٤٥: ما قول أهل السنة والجماعة في استواء الله على عرشه؟ وما دليلهم؟ وبماذا تردّ على من فسره بالاستيلاء ونحوه؟

الجواب: قول أهل السنة والجماعة في استواء الله على عرشه أن الله مُستَوٍ على عرشه استواءً حقيقياً يليق به، ومعنى استوائه عليه: علوه واستقراره عليه، ودليلهم على ذلك قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] وقد ذكر استواء الله على عرشه في سبعة مواضع من القرآن، وقال الشيخ عبد القادر الجيلاني: إنه مذكور في كل كتاب أنزله الله على كل نبي^(٢).

وقد أجمع أهل السنة على أن الله فوق عرشه، ولم يقل أحد منهم: إنه ليس فوق العرش. ولا يمكن أحداً أن ينقل ذلك عنهم، لا نصاً ولا ظاهراً، واستواء الله على عرشه من الصفات الفعلية؛ لأنه يتعلّق بمشيئته.

وأردّ على من فسره بالاستيلاء بأمر منها:

١ - أنه لا يُعرف هذا المعنى للاستواء في اللغة العربية التي نزل بها القرآن،

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٢٥٠ رقم ٣٠٣٠)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٤٨)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٤٩١ رقم ٢٦٠١)، والطبراني في معجمه الكبير (١٢/ ٣٩ رقم ١٢٤٠٤)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٥٢)، والحاكم (٢/ ٢٨٢).

(٢) انظر: الغنية لطالبي طريق الحق لعبد القادر الجيلاني (١/ ٥٤)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/ ٢٠٠).

وأما الشاهد الذي احتجّ به من أثبت هذا المعنى وهو قول الشاعر:

قَدْ اسْتَوَى بِشُرِّ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ أَوْ دَمٍ مُهْرَاقٍ

فهذا البيت لا يُعرف قائله، فلا حجة فيه، وعلى فرض أن يكون قائله معلوماً من العرب الخُلص، فإنه لا يتعيّن أن تكون (استوى) هنا بمعنى: (استولى)، بل يجوز أن تكون بمعنى: (علا) عليه علو الملك على عرش مملكته، وهذا أروغ في المعنى وأعمق في الخيال.

٢- أن تفسيره بالاستيلاء مُحالٌ لإجماع السلف.

٣- أنه يلزم عليه لوازم باطلة، فيلزم عليه أن يكون العرش ليس ملكاً لله، ثم استولى عليه بعد خلق السموات والأرض، ويلزم عليه أيضاً أن يصحّ القول بأن الله استوى على الأرض وعلى الإنسان إذا كان معناه استولى، وهذا باطل.



الباب السابع عشر

في المعية

س٤٦: ما قول أهل السنة والجماعة في معية الله؟ وما أقسامها؟ واذكر الدليل؟ وهل هي من الصفات الذاتية أو من الصفات الفعلية؟ وما الفرق بين النوعين؟ ولماذا فسّر بعض السلف المعية بالعلم؟

الجواب: قول أهل السنة والجماعة في معية الله لحلقه: إن الله مع خلقه حقيقة كيف شاء؛ لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وقول النبي ﷺ:

«أَفْضَلُ الْإِيْمَانِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ مَعَكَ حَيْثُمَا كُنْتَ»^(١).

وَتَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: عَامَّةٌ وَخَاصَّةٌ.

فَالْعَامَّةُ: تَشْمَلُ الْخَلْقَ كُلَّهُمْ.

وَمُقْتَضَاهَا الْإِحَاطَةُ بِهِمْ عِلْمًا وَقُدْرَةً وَسُلْطَانًا وَتَدْبِيرًا وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي رُبُوبِيَّتِهِ.

وَدَلِيلُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا يَكْثُوثُ مِنْ تَجَوَّى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧].

وَالْخَاصَّةُ: تَخْتَصُّ بِالرُّسُلِ وَأَتْبَاعِهِمْ.

وَمُقْتَضَاهَا مَعَ الْإِحَاطَةِ النَّصْرُ وَالتَّأْيِيدُ.

وَمِنْ أَدَلَّتْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]، ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّا اللَّهُ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠].

وَالْمَعِيَّةُ الْعَامَّةُ مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ، وَالْخَاصَّةُ مِنَ الصِّفَاتِ الْفِعْلِيَّةِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ النَّوعَيْنِ:

أَنَّ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ صِفَاتٌ لَا زِمَةَ لَمْ يَزَلِ اللَّهُ مُتَّصِفًا بِهَا وَلَا يَزَالُ، كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ.

وَأَمَّا الصِّفَاتِ الْفِعْلِيَّةُ فَصِفَاتٌ غَيْرُ لَا زِمَةَ، بَلْ هِيَ تَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ إِنْ شَاءَ فَعَلَهَا، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْهَا كَالِاسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ.

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط رقم (٨٧٩٦)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (١٦٨٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٢٧)، من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد تكون الصِّفة ذاتية فعلية باعتبارين، كالكلام مثلاً، فإنه باعتبار أصله صفة ذاتية وباعتبار آحاده صفة فعلية.

وفسر بعض السلف المعية بالعلم رداً على حُلُولِيَّة الجَهْمِيَّة الذين فسروها بكون الله مع خلقه بذاته وقالوا: إذا كان الإنسان في العُرْفَة كان الله في العُرْفَة! وإذا كان في السَّطح كان الله في السَّطح! وهكذا.

فبين هؤلاء السلف أنه لا يُراد بالمعية كون الله معنا بذاته، فإن هذا محال عقلاً وشرعاً؛ لأنه يُنافي علوه الثابت بالعقل والشرع، ويقتضي أن تُحيط به مخلوقاته، تعالى الله عن ذلك.



س٤٧: هل المعية ونحوها من الكلمات المتواطئة أم من الكلمات المشتركة؟ وما الفرق بين النوعين؟ ومثل بمثالين يُشبهان المعية في ذلك؟

الجواب: اختلف الناس في المعية ونحوها من الألفاظ، فقال بعضهم: إنها من المتواطئ. وقال آخرون: إنها من المشترك.

والفرق بين المتواطئ والمُشْتَرَك أنَّ المتواطئ تتفق أفرادُه في حقيقته مثل: لفظ (الإنسان)؛ فإنَّ أفرادَه مُتَّفِقة في حقيقته وهي الإنسانية، وأمَّا المُشْتَرَك فهو اللفظ الذي تختلف أفرادُه في حقيقته مثل: لفظ (القرء) فإنَّ حقيقته مُشْتَركة بين الطَّهر والحَيْض.

فمن نظر إلى المعية من حيث أصل معناها قال: إنها من المتواطئ؛ لأنها تدور على معنى المصاحبة والمقارنة في جميع مواردِها، وإن كان هذا المعنى يختلف

بَحَسَبَ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ، فَإِذَا قُلْتَ: مَتَاعِي مَعِي فَلَيْسَتْ هَذِهِ مَعِيَّةً كَالْمَعِيَّةِ فِي قَوْلِكَ: السُّلْطَانُ مَعِي. وَإِنْ اتَّفَقَتِ الْمَعِيَّتَانِ فِي مُطْلَقِ الْمُقَارَنَةِ وَالْمَصَاحِبَةِ. وَمَنْ نَظَرَ إِلَى أَنَّ الْمَعِيَّةَ يَخْتَلِفُ مَعْنَى الْمَصَاحِبَةِ وَالْمُقَارَنَةِ فِيهَا بِحَسَبِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ قَالَ: إِنَّهَا مِنَ الْمَشْتَرَكِ.

وَمِنْ أَجْلِ هَاتَيْنِ الْمُلَاحَظَتَيْنِ اسْتَحْدِثَ بَعْضُ النَّاسِ لَهَا اسْمًا خَاصًّا وَهُوَ الْمَشْكَكَةُ؛ لِتَشْكُكَ الْإِنْسَانُ فِي كَوْنِهَا مِنَ الْمُتَوَاطِئِ أَوْ مِنَ الْمَشْتَرَكِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهَا نَوْعٌ مُخْتَصٌّ مِنَ الْمُتَوَاطِئِ تَخْتَلِفُ مَعَانِيهِ بِحَسَبِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ وَإِنْ اتَّفَقَتْ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى.

وَعَلَى هَذَا فَلَفِظَ الْمَعِيَّةِ الَّذِي اتَّصَفَ اللَّهُ بِهِ مُسْتَعْمَلٌ فِي حَقِيقَتِهِ، لَكِنْ مَعِيَّةُ اللَّهِ تَخْتَلِفُ عَنْ مَعِيَّةِ الْمَخْلُوقِ كَسَائِرِ صِفَاتِهِ، فَهِيَ أَكْمَلُ وَأَجَلُّ مِنْ مَعِيَّةِ الْمَخْلُوقِ، وَلَا يَلْزَمُهَا مِنَ اللَّوْازِمِ وَالْحَقَائِصِ مَا يَلْزَمُ مَعِيَّةَ الْمَخْلُوقِ.

وَالْمِثَالُ الْأَوَّلُ: الَّذِي يُشَبِّهُ الْمَعِيَّةَ: (الرُّبُوبِيَّةُ)، فَإِنَّهَا تُشَبِّهُ الْمَعِيَّةَ مِنْ حَيْثُ انْقِسَامُهَا إِلَى عَامَّةٍ وَخَاصَّةٍ.

فَالْعَامَّةُ تَشْمَلُ جَمِيعَ الْخَلْقِ، وَدَلِيلُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] وَمُقْتَضَاهَا التَّصَرُّفُ الْمُطْلَقُ فِي جَمِيعِ الْعَالَمِينَ.

وَالْخَاصَّةُ: تَخْتَصُّ بِالرُّسُلِ وَأَتْبَاعِهِمْ، وَدَلِيلُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٢﴾ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٣﴾﴾ [الحجر: ٩٢-٩٣]، وَمُقْتَضَاهَا الْعِنَايَةُ الْخَاصَّةُ بِمَنْ أُضِيفَتْ لَهُ.

وَالْمِثَالُ الثَّانِي: (الْعُبُودِيَّةُ) فَتُشَبِّهُ الْمَعِيَّةَ مِنْ حَيْثُ انْقِسَامُهَا إِلَى عَامَّةٍ وَخَاصَّةٍ.

فالعامة هي: الخضوع للأمر الكوني، وتشمل جميع المخلوقات، ودليلها قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ ﴿١٣﴾ [مريم: ٩٣].
والخاصة هي: الخضوع للأمر الشرعي، وتختص بمن تعبد لله بامثال أمره واجتناب نهيهِ، ودليلها قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١].
ووجهُ المشابهة بين المعية وبين هاتين الكلمتين أنَّ كلا من هذه الثلاثة له عموم وخصوص.



الباب الثامن عشر

في قول أهل السنة والجماعة في وجه الله

س ٤٨: ما قول أهل السنة والجماعة في وجه الله؟ وما دليلهم على ذلك؟ وبماذا تردُّ على مَنْ فسره بالثواب ونحوه؟

الجواب: قول أهل السنة والجماعة في وجه الله: إنَّ الله وجهًا حقيقياً موصوفاً بالجلال والإكرام، لا يُشبهه أوجه المخلوقين، ودليلهم في ذلك قوله تعالى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقول النبي ﷺ: «حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَخْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»^(١).

وأردُّ على مَنْ فسره بالثواب ونحوه بوجوه:

١ - أنَّه خلاف ظاهر اللفظ وإجماع السلف.

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في قوله ﷺ: «إنَّ الله لا ينام»، رقم (١٧٩)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

٢- أَنَّهُ أَضِيفَ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ شَيْءٌ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ.

٣- أَنَّهُ وَصَفَهُ بِالْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ وَأَنَّ لَهُ سُبُحَاتٍ أَيْ: عَظَمَةً وَبَهَاءً وَنُورًا، وَهَذِهِ الْأَوْصَافُ لَا تَكُونُ لِلثَّوَابِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ.



البَابُ التَّاسِعُ عَشَرَ

فِي قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي يَدِ اللَّهِ

س٤٩: مَا قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي يَدِ اللَّهِ؟ وَمَا دَلِيلُهُمْ؟ وَبِمَاذَا تَرُدُّ عَلَى مَنْ فَسَّرَهَا بِالنِّعْمَةِ وَالْقُوَّةِ؟

الْجَوَابُ: قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي يَدِ اللَّهِ أَنَّ اللَّهَ يَدِينُ اثْنَتَيْنِ حَقِيقَتَيْنِ، مَبْسُوطَتَيْنِ بِالْعَطَاءِ وَالنِّعَمِ، يَأْخُذُ بِهِمَا وَيَقْبِضُ.

وَدَلِيلُهُمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «يَدُ اللَّهِ مَلَأَى، سَحَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغْضُ مَا فِي يَمِينِهِ»^(١).

وَأَرُدُّ عَلَى مَنْ فَسَّرَهَا بِالْقُوَّةِ وَنَحْوِهَا بِمَا يَأْتِي:

١- أَنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ اللَّفْظِ وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب سورة هود باب قوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾، رقم (٤٦٨٤)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب الحث على النفقة، رقم (٩٩٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢- أن في الأدلة ما يُوجب أن يكون المراد بها اليد الحقيقية التي يقبض بها ويأخذ، كقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وقول النبي ﷺ في حديث الصدقة: «فإن الله يأخذها بيمينه، فيربّيها...»^(١) الحديث.

٣- أن في سياق الأدلة ما يمنع أن يكون المراد بها القوة، مثل قوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بَدَنِي﴾ [ص: ٧٥]، وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]؛ إذ التثنية تمنع صحّة تفسيرهما بالقوة.



س ٥٠: قال الله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]، وقد فسر الأئمة هنا بالقوة، فهل هذا خلاف مذهب السلف؟

الجواب: ليس هذا خلاف مذهب السلف، فإن السلف هم الذين فسروا الأئمة هنا بالقوة؛ لأن الله لم يقل: بأيدينا. فلم يُضف الأئمة إليه؛ وعلى هذا فهي مصدر أدّيت، ونظيرها: باع يبيع، والمصدر بيعاً.



(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب الصدقة من كسب طيب، رقم (١٤١٠)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب، رقم (١٠١٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الباب العشرون

في قول أهل السنة والجماعة في عين الله

س ٥١: اذكر قول أهل السنة والجماعة في عين الله؟ وما دليلهم؟ وبماذا تردّ على من فسّرهما بالعلم أو بالرؤية مع نفي العين؟

الجواب: قول أهل السنة والجماعة في عين الله أن الله عَيْنَيْنِ اثْنَتَيْنِ حَقِيقَتَيْنِ يَنْظُرُ بِهِمَا وَيَرَى، وَلَا تُشَبِّهَانِ أُعْيُنَ الْخَلْقِ، ودليلهم في ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِئَلْصَنَعَ عَلَىٰ عَيْنَيَّ﴾ [طه: ٣٩]، وقوله ﷺ: «وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»^(١)، وأردّ على من فسّرهما بالعلم أو بالرؤية مع نفي العين بما يأتي:

١ - أنه خلاف ظاهر اللفظ وإجماع السلف.

٢ - أن في النصوص ما يمنع ذلك كقوله: «إِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»، وكلفظ التثنية والجمع، فإنه يمنع أن يكون المراد العلم والرؤية.



س ٥٢: فسّر بعض السلف قوله: ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، فقال: بمرأى منا.

فهل هذا التفسير يناقض المشهور من مذهب السلف؟

الجواب: هذا مجمل يحتاج إلى تفصيل، فإن أراد بقوله: «بمرأى منا» إثبات الرؤية بالعين فهو حق، ولا يناقض المشهور من مذهب السلف، ويتعين أن يكون هذا مراده إذا كان من أهل السنة.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، رقم (٧١٣١)، ومسلم: كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، رقم (٢٩٣٣)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وإن أراد بقوله: «بمَرَأَى مِنَّا» إثبات الرؤية مع نفي العين فليس بصحيح، وهو مُناقض للمشهور من مذهب السلف.



فصل

س٥٣: اذكر الوجوه التي وردت عليها صفتا اليدين والعينين؟ وكيف تجمع بينهما؟

الجواب: وردت صفة اليدين والعينين المضافة إلى الله على ثلاثة وجوه:

١- الأفراد. ٢- والتثنية. ٣- والجمع.

مثال الأفراد قوله تعالى: ﴿تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]، ﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩].

ومثال التثنية قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقوله ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَإِنَّهُ بَيْنَ عَيْنَيِ الرَّحْمَنِ».

ولم ترد صفة العين في القرآن على وجه التثنية.

ومثال الجمع قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا﴾ [يس: ٧١]، وقوله: ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤].

والجمع بين هذه الوجوه كما يلي:

أولاً: بين الأفراد وغيره، أن المفرد المضاف يعم، فيصدق على الواحد والمتعدد، وعليه فلا منافاة بينه وبين التثنية والجمع.

ثانيًا: بين التثنية والجمع، إن كان أقلّ الجمع اثنين - كما قاله بعضهم - فلا مُنافاة بينه وبين التثنية؛ لأنّ اتحاد مدلوليهما، وإن كان أقلّ الجمع ثلاثة - كما هو المشهور - حُلّ الجمع هنا على إرادة التعظيم، لا على إرادة العدد، وعليه فلا يُنافي التثنية؛ لأنّه يُراد به التعظيم، وهي يُراد بها العدد، ولا مُنافاة بين التعظيم والعدد.



الباب الحادي والعشرون

في قول أهل السنة والجماعة في كلام الله

س٥٤: ما قول أهل السنة والجماعة في كلام الله؟ وما دليلهم على ذلك؟ وهل الكلام صفة ذات أو صفة فعل؟

الجواب: قول أهل السنة والجماعة في كلام الله أنّ الكلام صفة من صفات الله غير مخلوق، وأنّ الله يتكلّم متى شاء بما شاء كيف شاء، بكلام حقيقيّ مسموع بحروف وصوت، لا يُشبه أصوات المخلوقين.

ودليلهم على أنّ الكلام من صفاته أنّ الله أضافه إلى نفسه وجعله من فعله؛ فقال: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، والكلام صفة المتكلّم ليس شيئًا مُنفصلًا مُستقلًّا عنه.

ودليلهم على أنه يتعلّق بمشيئته قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣] الآية.

فأخبر أنّ تكليمه إيّاه بعد مجيئه، وأنّه حصل من موسى سؤال فأجابه الله بوقته.

ودليلهم على أنّه بحرف أنّ كلامه الذي بين أيدينا والذي أخبرنا عنه حُرُوف،
كقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنُ مَرْيَمَ سَلِّمْ عَلَيَّ إِنَّكَ رَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

ودليلهم على أنه بصوت قوله تعالى: ﴿وَنَدَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢]، والنداء والمناجاة لا يكونان إلا بصوت.

ودليلهم على أنّه لا يُشَبِّه أصوات المخلوقين قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وكلام الله تعالى صفة ذاتٍ باعتبار أصله؛ فإنّ الله لم يزل ولا يزال مُتَكَلِّمًا
مَوْصُوفًا بالكلام، وصيغة فعلٍ باعتبار آحاده؛ لأنّه يتعلّق بمشيئته.



س٥٥: ما قول أهل السُّنَّة في القرآن الكريم؟ وما دليلهم على ذلك؟

الجواب: قولهم في القرآن: إنّهُ كلام الله، مُنَزَّلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مِنْهُ بَدَأُ وَإِلَيْهِ
يَعُودُ، تَكَلَّمَ بِهِ حَقِيقَةً، وَأَلْقَاهُ إِلَى جِبْرِيلَ، فَنَزَلَ بِهِ جِبْرِيلُ عَلَى قَلْبِ النَّبِيِّ ﷺ.

ودليلهم على أنّه كلام الله قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، والمراد به القرآن.

ودليلهم على أنّه مُنَزَّلٌ قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١].

ودليلهم على أنّه غَيْرُ مَخْلُوقٍ الإجماع، قَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: أَذْرَكْتُ النَّاسَ
مُنْذُ سَبْعِينَ سَنَةً يَقُولُونَ: اللَّهُ الْخَالِقُ وَمَا سِوَاهُ مَخْلُوقٌ، إِلَّا الْقُرْآنَ، فَإِنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ
غَيْرُ مَخْلُوقٍ.

ودليلهم أيضاً قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فجعل الخلق غير الأمر، والقرآن من الأمر؛ لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢].

ولأن القرآن من كلام الله، وكلام الله من صفاته، وصفات الله غير مخلوقة. ودليلهم على أن جبريل نزل به من عند الله قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشعراء: ١٩٣-١٩٤]، وقوله: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ (١٩) ذى قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ (٢٠) ﴿[التكوير: ١٩-٢٠].

ومعنى قولهم: «منه بدأ» أن الله تكلم به ابتداءً، ومعنى قولهم: «وإليه يعود» أن صفة التكلم بالقرآن تعود إلى الله، بمعنى أنه لا يوصف أن أحداً تكلم به سوى الله، ويحتمل أن المعنى أن القرآن يُرفع إلى الله كما ورد في بعض الآثار أنه يسرى في القرآن في آخر الزمان^(١)، وذلك - والله أعلم - حين يُعرض الناس عنه إعراضاً كلياً، فيُرفع عنهم تكريماً له، وعقوبة للمعرضين.



س٥٦: قال ابن خفيف: القول في اللفظ والملفوظ، والاسم والمسمى، وفي الإيمان مخلوق أو غير مخلوق بدعة، فما مراده بهذه الألفاظ؟ وهل كلامه على إطلاقه أو يحتاج إلى تفصيل؟

الجواب: هذه المسائل التي تكلم بها ابن خفيف حصل فيها كلام كثير ونزاع

(١) أخرجه سعيد بن منصور في السنن رقم (٩٧) ط. الصميعي، وعبد الرزاق (٣/ ٣٦٢)، وابن أبي شيبة (٢١/ ٢٦١)، والدارمي في السنن رقم (٣٣٨٦)، والحاكم في المستدرک (٤/ ٥٠٤)، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْفَوْاً.

بين النَّاسِ وَمَثَارٌ لِلجَدَلِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْمُبْتَدِعَةِ، فَاخْتَارَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ الإِمْسَاكَ عَنِ الْحَوْضِ فِيهَا، وَرَأَى أَنَّ التَّكَلُّمَ فِيهَا بِدْعَةٌ؛ لِأَنَّهُ حَادِثٌ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(١)، وَمَنْ رَأَى هَذَا الرَّأْيَ مُحَمَّدٌ بْنُ خَفِيفٍ.

وَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ السُّنَّةِ النَّزَالَ فِي سَاحَةِ الْمَيْدَانِ، حَيْثُ نَزَلَ أَهْلُ الْبِدْعِ؛ لِيَصُولَ عَلَيْهِمْ وَيَجُولَ، وَيَرْمِيهِمْ بِنَفْسِ الْقَوْسِ الَّذِي حَاوَلُوا أَنْ يَرْمُوا بِهِ أَهْلَ السُّنَّةِ فَقَالَ: لَا بُدَّ لَنَا مِنْ أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذِهِ الْمَسَائِلِ، وَلَا نَقِفَ صَامِتِينَ أَمَامَ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَأَنْ نُفَصِّلَ فِيهَا وَنُحِقَّ الْحَقَّ، وَنُبْطِلَ الْبَاطِلَ.

فَالْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: اللَّفْظُ وَالْمَلْفُوظُ، وَالْمُرَادُ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ: لَفْظُ الْقَارِئِ بِالْقُرْآنِ وَالْقُرْآنُ الَّذِي هُوَ الْمَلْفُوظُ هَلْ نَقُولُ: إِنَّ اللَّفْظَ مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرَ مَخْلُوقٌ؟

فَالْجَوَابُ: إِنَّ اللَّفْظَ مُصَدَّرٌ يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْفِعْلُ الصَّادِرُ مِنَ اللَّفْظِ فَيَكُونُ مَخْلُوقًا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ وَفِعْلَهُ مِنَ اللَّفْظِ وَغَيْرِهِ مَخْلُوقٌ، وَيَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِهِ اسْمُ الْمَفْعُولِ الَّذِي هُوَ الْمَلْفُوظُ بِهِ وَهُوَ الْقُرْآنُ، فَيَكُونُ غَيْرَ مَخْلُوقٍ؛ لِأَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الْاسْمُ وَالْمُسَمَّى، وَالْمُرَادُ بِهِمَا: اسْمُ اللَّهِ وَذَاتُهُ، فَهَلْ يُقَالُ: إِنَّ اسْمَ اللَّهِ ذَاتُهُ أَوْ غَيْرُهُ؟

يَرَى بَعْضُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَجُوبَ الْإِمْسَاكَ عَنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ السَّلَفَ لَمْ يَتَكَلَّمُوا بِهِ

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١٢٦/٤)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ السُّنَّةِ، بَابُ فِي لُزُومِ السُّنَّةِ، رَقْمُ (٤٦٠٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْعِلْمِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَخْذِ بِالسُّنَّةِ وَاجْتِنَابِ الْبِدْعِ، رَقْمُ (٢٦٧٦)، وَابْنُ مَاجَةَ: كِتَابُ الْمَقْدِمَةِ، بَابُ اتِّبَاعِ سُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهَدِّدِينَ، رَقْمُ (٤٢)، مِنْ حَدِيثِ الْعَرَبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ.

وإنّما حَدَثَ الخَوْضُ فيه بَعْدَ ظُهُورِ التَّعْطِيلِ، حيثَ جَعَلَ ذلكَ ذَرِيعَةً إلى إنكَارِ أَسْمَاءِ اللهِ والقَوْلِ بأنّها مَخْلُوقَةٌ، وَيَرى بَعْضُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ الكَلَامَ فيه لِإِحْقَاقِ الحَقِّ وإِبْطَالِ البَاطِلِ أَوَّلَى مِنَ السُّكُوتِ أَمَامَ أَهْلِ البِدْعِ، فيَقُولونَ: إِنْ أُريدَ بالاسمِ اللَّفْظُ المَوْضُوعُ للدَّلَالَةِ على المُسَمَّى فهو غَيْرُ المُسَمَّى قِطْعًا، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: كَتَبْتُ زَيْدًا. لَمْ تَضَعْ على الورقةِ سِوَى حُرُوفٍ تَدُلُّ على مُسَمَّاها، وَإِنْ أُريدَ بالاسمِ ما يَدُلُّ عليه مِنَ المُسَمَّى كانَ الاسمُ هو المُسَمَّى، فَإِذَا قُلْتَ: أَكْرَمَ زَيْدًا. فالمرادُ إِكْرَامُ المُسَمَّى بهذا الاسمِ لا نَفْسَ الحُرُوفِ، وكذلكَ أَسْمَاءُ اللهِ تعالى إِذَا دَعَا العَبْدُ رَبَّهُ فَإِنّما يُريدُ ذاتَه المَقْدَسَةَ المُسَمَّاةَ بهذا الاسمِ، بِخِلَافِ ما إِذَا قِيلَ: اكْتُبْ أَسْمَاءَ اللهِ. فَإِنَّ المُرَادَ بها الكَلِمَاتُ الدَّالَّةُ عليه لا ذاتَه المَقْدَسَةَ.

وَرَعَمَ المُعْتَزِلَةُ والْحَوَارجُ أَنَّ الاسمَ غَيْرُ المُسَمَّى مُطْلَقًا، وَبَنَوْا على ذلكَ أَنَّ أَسْمَاءَ اللهِ مُحَدَّثَةٌ مَخْلُوقَةٌ، وهذا خَطَأٌ؛ فَإِنَّ اللهَ لَمْ يَزَلْ ولا يَزَالُ مَوْجُودًا، وَأَسْمَاؤُهُ تَابِعَةٌ لِدَاتِهِ.

المسألة الثالثة: الإيِّان هل يُقال: إِنَّهُ مَخْلُوقٌ أو غَيْرُ مَخْلُوقٍ؟ والمرادُ بالإيِّان: إِيِّانُ الإنسانِ الشَّامِلُ للاعْتِقَادَ والقَوْلَ والعَمَلَ، فَهلْ نَقُولُ: إِنَّهُ مَخْلُوقٌ أو لا؟

يَرى بَعْضُ أَهْلِ السُّنَّةِ كَابِنَ خَفِيفٍ وَجُوبَ السُّكُوتِ عَن ذلكَ، وَيَرى بَعْضُ أَهْلِ السُّنَّةِ تَفْصِيلَ القَوْلِ فيه؛ فيَقُولونَ: الاعتقادُ والعَمَلُ مَخْلُوقَانِ؛ لأنَّهما من صِفاتِ العَبْدِ، والعَبْدُ وصِفاتُه مَخْلُوقَانِ، وأمَّا القَوْلُ المُرادُ به المَصْدَرُ الَّذِي هو تَلْفُظُ الإنسانِ فهو مَخْلُوقٌ أيضًا؛ لأنَّه من عَمَلِهِ، وأمَّا المَقُولُ فَمِنْهُ ما هو مَخْلُوقٌ كالأقوالُ التي يُنْشِئُها العَبْدُ مِنْ نَفْسِهِ، وَمِنْهُ ما هو غَيْرُ مَخْلُوقٍ كَالْقُرْآنَ وأَسْمَاءُ اللهِ وصِفاتُه.

البَابُ الثَّانِي والعِشْرُونَ

في الإسلام والإيمان

س ٥٧: ما هو الإسلام والإيمان لغةً واصطلاحاً؟ وهل بينهما فرق؟

الجواب: الإسلام لغةً: الانقياد والخضوع، واصطلاحاً: استسلام العبد لله تعالى ظاهراً وباطناً بفعل أوامره واجتناب نواهيه، فيشمل الدين كله، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وقال: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وقد يُطلق الإسلام على الأعمال الظاهرة فقط إذا قُرِنَ بالإيمان، كما في حديث جبريل^(١) حين سأل النبي ﷺ عن الإسلام فذكر له الأركان الخمسة الظاهرة، ثم سألته مرةً أخرى عن الإيمان فذكر له أركان الإيمان الستة التي محلها القلب.

والإيمان لغةً: التصديق، وشرعاً: إقرار القلب المستلزم للقول والعمل، فهو اعتقاد القلب، وعمل القلب، وقول اللسان، وعمل الجوارح، وعلى هذا فيكون شاملاً للدين كله.

والدليل على ذلك قول النبي ﷺ: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته...» الحديث... إلخ. وهذا اعتقاد القلب.

وقول النبي ﷺ: «الإيمان بضْعٌ وسبعون شعبةً، أعلاها قول: لا إله إلا الله،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان، رقم (٥٠)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، رقم (٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ^(١)، فقول: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَإِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ عَمَلُ الْجَوَارِحِ، وَالْحَيَاءُ عَمَلُ الْقَلْبِ.

وَقَدْ يُطَلَّقُ الْإِيمَانُ عَلَى اعْتِقَادِ الْقَلْبِ وَعَمَلِهِ فَقَطْ، فَيَخْتَصُّ بِالْبَاطِنِ كَمَا فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ: «الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ...» الْحَدِيثُ، إلخ.

وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ فَلَيْسَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ حِينَ يُفْرَدُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ كَمَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَشْمَلُ الدِّينَ كُلَّهُ.

وَأَمَّا إِذَا قُرِنَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْإِسْلَامَ يَخْتَصُّ بِالْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي قَدْ تَصَدَّرَ مِنْ غَيْرِ الْمُؤْمِنِ، وَأَمَّا الْإِيمَانُ فَيَخْتَصُّ بِالْأَعْمَالِ الْبَاطِنَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْقَلْبِ وَالتِّي لَا تَصَدَّرُ إِلَّا مِنْ مُؤْمِنٍ.

وَقَدْ فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا بِقَوْلِهِ: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، وَفَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ كَمَا تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ حِينَ سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْإِسْلَامِ فَقَالَ: «أَنْ تَشْهَدَ أَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ تُحَمَّدَ رَسُولَ اللَّهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ» ثُمَّ سَأَلَهُ عَنِ الْإِيمَانِ فَقَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ».



(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان، رقم (٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها، رقم (٣٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

س ٥٨: هل الإيمان يزيد وينقص؟ وما الدليل؟ ومن المخالف في ذلك؟ وبماذا ترد عليه؟

الجواب: قول أهل السنة والجماعة أن الإيمان يزيد وينقص، والدليل قوله تعالى: ﴿وَيَزِدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾ [المدر: ٣١]، وقول النبي ﷺ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتٍ عَقْلٍ وَدِينٍ»^(١)، يعني: النساء، وكل هذين الدليلين دليل للزيادة والنقص؛ لأنّ كلاً من الزيادة والنقص يستلزم الآخر.

والمخالف في ذلك طائفتان:

الأولى: المرجئة الخالصة الذين قالوا: إن الإيمان مجرد إقرار القلب، وإنّ ذلك لا يتفاوت، فالناس مؤمنهم وفاسقهم سواء فيه.

والرد عليهم من وجوه:

١- الدليل النقلّي، فنقول: إنّ الأدلة أثبتت أن الإيمان يتفاوت بالزيادة والنقص كما سبق.

٢- الدليل المركّب من النقل والحسّ، فنقول: زعمكم أن الإيمان مجرد الإقرار بالقلب مخالف لما دلّت عليه النصوص من دخول القول والعمل فيه، وزعمكم أنّه لا يتفاوت مخالف للحسّ، فإنّ كلّ إنسان يحسّ بتفاوت إيمانه ويقينه؛ لأنّ اليقين يتبع العلم، والعلم يتفاوت بحسب طرّقه؛ فإنّ منها ما يفيد اليقين والقطع، ومنها ما يفيد الرّجحان والظنّ، فيتفاوت يقين الإنسان بحسب ذلك وغيره من الأحوال.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان نقص الإيمان، رقم (٨٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٣- الدليل العقلي، فنقول: كَيْفَ يُعْقَلُ أَنَّ يَتَسَاوَى اثْنَانِ فِي الْإِيمَانِ أَحَدُهُمَا قَانِتٌ لِلَّهِ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ، قَائِمٌ بِطَاعَةِ اللَّهِ، يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ، وَالثَّانِي مُعْرِضٌ فَاسِقٌ؟

الثّانية: الوَعِيدِيَّةُ مِنَ الْحَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ؛ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَتَفَاوَتْ بِزِيَادَةٍ وَلَا نَقْصٍ، بَلْ إِمَّا أَنْ يُوجَدَ كُلُّهُ كَامِلًا أَوْ يُعْذَمَ كُلُّهُ؛ وَلِذَلِكَ قَالُوا: إِنَّ فَاعِلَ الْكَبِيرَةِ خَارِجٌ عَنِ الْإِيمَانِ.

وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ بِمَا يَأْتِي:

١- بالدليل النّقلي، فنقول: إِنَّ الْأَدْلَةَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَثَبَّتْ زِيَادَةَ الْإِيمَانِ وَنَقْصَهُ كَمَا سَبَقَ.

٢- بالدليل العقلي، فنقول: كَيْفَ يُعْقَلُ أَنَّ يَتَسَاوَى رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا مُجْتَنِبٌ لِلْكِبَائِرِ مُقْتَصِرٌ عَلَى الْوَاجِبِ فِعْلًا وَتَرْكًا وَالثَّانِي مُجْتَنِبٌ لِلْكِبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ قَائِمٌ بِالْوَاجِبِ مُتَنَفِّلٌ بِالتَّطَوُّعِ؟!!



س٥٩: مَا هِيَ أَسْبَابُ زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنَقْصِهِ؟

الجواب: أَسْبَابُ زِيَادَةِ الْإِيمَانِ ثَلَاثَةٌ:

١- النَّظَرُ فِي آيَاتِ اللَّهِ الْكُونِيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ؛ فَإِنَّ الْعَبْدَ كُلَّمَا نَظَرَ فِيهَا وَتَأَمَّلَ ازْدَادَ إِيمَانًا بِاللَّهِ وَمَعْرِفَةً بِهِ؛ لَمَّا تَشْتَمِلُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَاتُ مِنْ بَالِغِ الْحِكْمَةِ وَبَدِيعِ الصَّنْعَةِ.

٢- مَعْرِفَةُ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ.

٣- فِعْلُ الطَّاعَةِ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ وَتَرْكُ الْمَعْصِيَةِ خَوْفًا مِنْهُ.

وَتَتَفَاوَتُ زِيَادَةُ الْإِيمَانِ فِي ذَلِكَ بِحَسَبِ الْعَمَلِ وَبِحَسَبِ الْإِخْلَاصِ وَالْمُتَابَعَةِ وَحَالِ الْعَبْدِ .

وَأَسْبَابُ نَقْصِ الْإِيمَانِ ثَلَاثَةٌ:

١- الْإِعْرَاضُ عَنِ النَّظَرِ فِي آيَاتِ اللَّهِ.

٢- الْجَهْلُ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ.

٣- فِعْلُ الْمَعْصِيَةِ أَوْ تَرْكُ الطَّاعَةِ.

وَيَتَفَاوَتُ نَقْصُ الْإِيمَانِ فِي هَذَا بِحَسَبِ عِظَمِ الْمَعْصِيَةِ، وَقُوَّةِ الدَّاعِي إِلَيْهَا، وَحَالِ الْفَاعِلِ، وَبِحَسَبِ تَأَكُّدِ الطَّاعَةِ.



س٦٠: هَلْ يُعَاقَبُ الْإِنْسَانُ عَلَى نَقْصِ الْإِيمَانِ بِتَرْكِ الطَّاعَةِ؟

الْجَوَابُ: إِنْ كَانَتِ الطَّاعَةُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ وَتَرَكَهَا مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ عُوقِبَ عَلَى ذَلِكَ، كَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مَعَ الْجَمَاعَةِ وَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتِ الطَّاعَةُ مِنَ الْمُسْتَحَبَّاتِ أَوْ تَرَكَهَا لِعُذْرٍ لَمْ يُعَاقَبْ عَلَى ذَلِكَ كَمَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ لِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ: تَرَكَ الْمَرْأَةُ لِلصَّلَاةِ أَيَّامَ حَيْضِهَا؛ فَإِنَّ إِيْمَانَهَا يَنْقُصُ بِذَلِكَ، وَلَكِنْ لَا تُعَاقَبُ عَلَيْهِ.



س ٦١: ما معنى الاستثناء في الإيمان؟ وما حكمه؟

الجواب: الاستثناء في الإيمان أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله.

وقد اختلف الناس فيه على ثلاثة أقوال:

١ - أنه محرم، وهو قول المرجئة والجهمية، وحجتهم أن الإيمان إقرار القلب، وهو معلوم للإنسان، فإذا قال: إن شاء الله كان ذلك دليلاً على شكّه وعدم إقراره، وقد سبق الردّ على ما زعموه من أن الإيمان هو الإقرار فقط، ونردّد عليهم أيضاً بأن التعليق بالمشيئة يصحّ وإن كان الشيء المعلق معلوماً مقطوعاً به كما في قوله: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧] ... إلخ.

٢ - أن الاستثناء واجب، وحجّة قائله: أن الإيمان المعتبر هو ما يكون الإنسان عليه عند الموت، وهو أمر غير معلوم، فلا يجوز الجزم به بدون قول: إن شاء الله؛ ولأنّ الإيمان إذا أُطلق شمل الدين كلّهُ، من فعل المأمورات، وترك المحظورات، وهو أمر لا يجوز به الإنسان من نفسه، ولو جزم به لكان مُزكياً لنفسه، وشاهداً لها بأنّه من المتقين، وكان ينبغي عليه أن يشهد لنفسه بالجنة؛ لأنّها أعدت للمتقين وكلّ هذا مُمتنع، لا يجوز الجزم به، فوجب أن يقول: إن شاء الله إذا قال: أنا مؤمن.

٣ - التفصيل بحسب سبب الاستثناء، فإن كان سببه الشكّ في وجود الإيمان بقلبه فلا استثناء حرام، بل كفر؛ لأنّ الإيمان جزم القلب، والشكّ يُنافي ذلك.

وإن كان سببه كراهة تزكية النفس فهو واجب؛ لأنّ تزكية النفس حرام واجتناب الحرام واجب.

وَإِنْ كَانَ سَبَبُهُ التَّبَرُّكُ بِذِكْرِ الْمَشِيئَةِ، أَوْ بَيَانُ أَنَّ مَا وَقَعَ مِنْ إِيْمَانِهِ فَهُوَ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ، فَلَا سِتْنَاءَ جَائِزٍ، وَهَذَا لَا يُنَافِي ثُبُوتَ الْإِيْمَانِ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيْقَ بِالْمَشِيئَةِ قَدْ وَقَعَ فِي الْأُمُورِ الثَّابِتَةِ قَطْعًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧]؛ وَقَوْلُهُ ﷺ فِي حَدِيثِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ: «وَأَنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَا حِقُون»^(١)، وَهَذَا الْقَوْلُ الْمُفْصَّلُ أَقْرَبُ الْأَقْوَالِ إِلَى الصَّوَابِ.



البَابُ الثَّالِثُ وَالْعِشْرُونَ

فِي رُؤْيَا اللَّهِ

س ٦٢: مَا قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي رُؤْيَا الْخَلْقِ لِلَّهِ؟ وَمَنْ الَّذِي يَرَاهُ وَمَا الدَّلِيلُ؟

الجواب: قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي رُؤْيَا الْخَلْقِ لِلَّهِ أَنَّ اللَّهَ يُرَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَيَانًا بِالْأَبْصَارِ وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ نَافِثُهُ ﴿٢٢﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»^(٢)، وَالَّذِي يَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ دُونَ الْكُفَّارِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، وَالزِّيَادَةُ: النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ، وَأَمَّا الْكُفَّارُ فَلَا يَرُونَهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾ [المطففين: ١٥].

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْكُسُوفِ، بَابُ مَا يُقَالُ عِنْدَ دُخُولِ الْقُبُورِ وَالِدَعَاءِ لِأَهْلِهَا، رَقْمُ (٩٧٤)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، بَابُ فَضْلِ صَلَاةِ الْعَصْرِ، رَقْمُ (٥٥٤)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ فَضْلِ صَلَاتِي الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ وَالْمَحَافِظَةِ عَلَيْهِمَا، رَقْمُ (٦٣٣)، مِنْ حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَأَنْكَرَ الرُّؤْيَةَ أَهْلُ الْبِدْعِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَحَرَّفُوا النُّصُوصَ الْوَارِدَةَ فِي ذَلِكَ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

ونردُّ عليهم بما يلي:

١ - أنَّ تحريفهم النُّصُوصَ غَيْرَ مَقْبُولٍ؛ لَأَنَّهُ مُخَالِفٌ لظَوَاهِرِ الْأَدَلَّةِ وَصَرَائِحِهَا وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ.

٢ - أنَّ اسْتِدْلَالَهم بِالآيَةِ الَّتِي ذَكَرُوهَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَقُلْ: لَا تَرَاهُ الْأَبْصَارَ. وَإِنَّمَا قَالَ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وَنَفْيُ الْإِدْرَاكِ لَا يَمْنَعُ ثُبُوتَ الرُّؤْيَةِ بِلَا إِدْرَاكِ، بَلْ رَبِّمَا يَكُونُ دَلِيلًا عَلَى ثُبُوتِ أَصْلِ الرُّؤْيَةِ؛ لِأَنَّمَا لَوْ كَانَتْ غَيْرَ ثَابِتَةٍ مَا احْتِيجَ إِلَى نَفْيِ الْإِدْرَاكِ.

❖ ❖ ❖

البَابُ الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ

فِي مَسَائِلَ مُتَعَدِّدَةٍ

س ٦٣: مَا حُكْمُ الْمِرَاءِ وَالْجَدَلِ فِي الدِّينِ؟

الجواب: الْمِرَاءُ فِي الدِّينِ مَذْمُومٌ بِكُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الظُّهُورَ وَالْعَلَبَةَ، وَفِي الْحَدِيثِ: «مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُجَارِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ، أَوْ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، وَيَصْرِفَ بِهِ وُجُوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ»^(١).

(١) أخرجه الترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء فيمن يطلب بعلمه الدنيا، رقم (٢٦٥٤)، من حديث كعب بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه ابن ماجه: في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم والعمل به،

وَأَمَّا الْجِدَلُ فَإِنْ كَانَ الْغَرَضُ مِنْهُ نَصْرُ الْحَقِّ وَدَحْضُ الْبَاطِلِ فَهُوَ مَأْمُورٌ بِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَجَدَلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، وَإِنْ كَانَ الْغَرَضُ مِنْهُ الْعَكْسُ فَهُوَ مَذْمُومٌ مِنْهُيٌّ عَنْهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَدَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [غافر: ٥].



س٦٤: اذْكُرْ مِلَاكَ الْأَمْرِ فِيمَا يَدِينُ بِهِ الْعَبْدُ رَبَّهُ؟ وَمَا حُكْمُ مَنْ لَا يَقْبَلُ الْحَقَّ إِلَّا مِنْ طَائِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ؟

الْجَوَابُ: مِلَاكُ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ: أَنْ يَهَبَ اللَّهُ لِلْعَبْدِ حِكْمَةً وَإِيمَانًا بِحَيْثُ يَكُونُ لَهُ عَقْلٌ وَدِينٌ حَتَّى يَفْهَمَ وَيَدِينُ وَيَسْتَغْنِي بِنُورِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَنْ غَيْرِهِمَا؛ إِذِ الْعِلْمُ الصَّحِيحُ النَّافِعُ مَا كَانَ مَأْخُودًا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَنْ تَحْصُلَ السَّعَادَةُ وَالنَّجَاةُ إِلَّا بِذَلِكَ.

وَأَمَّا مَنْ لَا يَقْبَلُ الْحَقَّ إِلَّا مِنْ طَائِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَلَا يَقْبَلُ مَا جَاءَ بِهِ غَيْرُهَا مِنَ الْحَقِّ، فَإِنَّ فِيهِ شَبَهًا مِنَ الْيَهُودِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ، وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١].



س٦٥: لِمَاذَا أَكْثَرَ الْمُؤَلِّفُ مِنَ النُّقُولِ عَنْ أَئِمَّةِ الْمُتَكَلِّمِينَ مَعَ أَنَّ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يُغْنِي عَنْ غَيْرِهِمَا؟ وَهَلِ الْمُؤَلِّفُ يَقُولُ بِجَمِيعِ مَا يَقُولُهُ هَؤُلَاءِ؟

= رَقْم (٢٥٣)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الجواب: أكثر المؤلف من النقول عن أئمة المتكلمين؛ لأن كثيراً من الناس صاروا ينتسبون إلى بعض الطوائف من هؤلاء ويحسن الظن بهم ويثق بقولهم، فلو أتى بكل آية ما قبلها حتى يؤتى بشيء من كلامهم؛ لأنه يعتقد أنهم حققوا في هذا الباب ما لم يحققه غيرهم.

والمؤلف لا يقول بجميع ما يقولونه في هذا الباب وغيره، ولكنه يقبل من كلامهم ما كان موافقاً للحق؛ لأن الحق يقبل من كل من جاء به؛ ولذلك يجب أن نعتبر الرجال بالحق، لا أن نعتبر الحق بالرجال.



الباب الخامس والعشرون

في تحريف بعض المتأخرين في نقل مذهب السلف

س ٦٦: قال بعض المتأخرين مذهب السلف في نصوص الصفات: إمرارها على ما جاءت به مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد. فهل هذا النقل صحيح على إطلاقه؟ وما هو الصواب في ذلك؟ وما غرضه بهذا النقل؟

الجواب: هذا النقل على إطلاقه غير صحيح، والصواب في ذلك التفصيل؛ فإن قوله: «ظاهرها غير مراد» مجمل يُحتمل أن يُراد به ما يظهر من هذه النصوص من المعاني اللائقة بالله وهذا مراد، ومن نسب إلى السلف أنه غير مراد فقد كذب عليهم أو أخطأ؛ لأنه لا يمكن أن يقول أحد من السلف: إن الله ليس له سمع ولا بصر، أو ليس في السماء، أو لم يستو على العرش. أو نحو ذلك مما يُخالف ظواهر النصوص.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ مَا يَفْهَمُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ أَنَّ ظَاهِرَهَا يَقْتَضِي تَشْبِيهِ اللَّهِ بِخَلْقِهِ، فَهَذَا الظَّاهِرُ غَيْرُ مُرَادٍ، وَلَكِنْ لَا يُمَكِّنُ أَنَّ يَكُونَ هَذَا ظَاهِرَ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ مُسْتَحِيلٌ، وَمَعْنَى فَاسِدٌ لَا يُمَكِّنُ أَنَّ يَكُونَ هُوَ ظَاهِرَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَلَكِنْ إِذَا خَاطَبْنَا مَنْ يَظُنُّ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ هَذَا الظَّاهِرَ غَيْرُ مُرَادٍ بِهَذَا الِاعْتِبَارِ إِلَّا أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ نُبَيِّنَ لَهُ أَنَّ ظَنَّهُ خَطَأٌ، وَأَنَّ ظَاهِرَ النُّصُوصِ إِثْبَاتُ الْمَعْنَى اللَّائِقِ بِاللَّهِ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ، وَغَرَضُهُ بِذَلِكَ تَلْيِيسُ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ عَلَى مَنْ لَا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ مَذْهَبِ السَّلَفِ؛ لِيَظُنَّ مَنْ يَسْمَعُ هَذَا الْقَوْلَ أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ كَمَذْهَبِ أَهْلِ التَّأْوِيلِ.



س ٦٧: يَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ: إِنَّ طَرِيقَةَ أَهْلِ التَّأْوِيلِ هِيَ فِي الْوَاقِعِ طَرِيقَةُ السَّلَفِ؛ لِأَنَّ الْفَرِيقَيْنِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثَ لَا تَدُلُّ عَلَى صِفَاتِ اللَّهِ، إِلَّا أَنَّ السَّلَفَ أَمْسَكُوا عَنْ تَأْوِيلِهَا تَوَرُّعًا وَالتَّأَخَّرِينَ رَأَوْا أَنَّ الْمَصْلَحَةَ فِي التَّأْوِيلِ، فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُتَأَوِّلِينَ يُعَيِّنُونَ الْمُرَادَ فِي التَّأْوِيلِ، وَالسَّلَفُ لَا يُعَيِّنُونَ شَيْئًا خَشِيةً أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ غَيْرَهُ، فَمَا مَدَى صِحَّةِ هَذَا الْقَوْلِ؟

الْجَوَابُ: هَذَا الْقَوْلُ كَذِبٌ صَرِيحٌ عَلَى السَّلَفِ؛ فَإِنَّ مَنْ نَظَرَ فِي كَلَامِهِمْ عَلِمَ يَقِينًا أَنَّهُمْ مُبَايِنُونَ لِلْمُتَأَوِّلِينَ الْمُحَرِّفِينَ لِنُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ غَايَةَ الْمُبَايَنَةِ؛ لِأَنَّ السَّلَفَ يُثْبِتُونَ أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَرْشِ حَقِيقَةً، وَأَنَّ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فَهُوَ حَقِيقَةٌ عَلَى ظَاهِرِهِ بِخِلَافِ الْمُتَأَوِّلِينَ.

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَاللهُ يَعْلَمُ أَنِّي بَعْدَ الْبَحْثِ التَّامِّ وَمُطَالَعَةِ مَا أَمَكَّنَ مِنْ كَلَامِ السَّلَفِ مَا رَأَيْتُ كَلَامَ أَحَدٍ مِنْهُمْ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ الْحَقَرِيَّةِ، بَلْ كَلَامُهُمْ صَرِيحٌ أَوْ ظَاهِرٌ فِي تَقْرِيرِ جِنْسِ هَذِهِ الصِّفَاتِ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَنْفِيهَا، وَإِنَّمَا كَانُوا يَنْفُونَ التَّشْبِيهَ وَيُنْكِرُونَ عَلَى الْمُشَبَّهَةِ مَعَ انْكَارِهِمْ عَلَى مَنْ يَنْفِي الصِّفَاتِ، قَالَ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ الْحِزَّاعِيُّ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ: «مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ جَحَدَ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فَقَدْ كَفَرَ، وَلَيْسَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا رَسُولُهُ تَشْبِيهًا»^(١) انتهى.

وبه يَتَّضِحُ جَلِيًّا الْفَرْقُ بَيْنَ مَذْهَبِ السَّلَفِ الْمُثْبِتِينَ لِلصِّفَاتِ وَبَيْنَ مَذْهَبِ الْمُتَأَوِّلِينَ الْمُنْكِرِينَ لِلصِّفَاتِ، وَأَنَّهَا مُتَغَايِرَانِ تَغَايُرُ النَّفْيِ وَالِاثْبَاتِ، وَأَنَّ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ تَمْوِيهِ وَتَلْبِيسٌ يُرَادُ بِهِ تَرْوِيجُ مَذْهَبِ الْمُتَأَوِّلِينَ.



البَابُ السَّادِسُ وَالْعِشْرُونَ

فِي الْأَلْقَابِ السَّيِّئَةِ الَّتِي اصْطَنَعَهَا أَهْلُ الْبِدْعِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ

س ٦٨: اذْكُرِ الْأَلْقَابَ السَّيِّئَةَ الَّتِي اصْطَنَعَهَا أَهْلُ الْبِدْعِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ، وَمَا وَجَّهَ مُشَابَهَتَهُمْ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَقَّبُوا النَّبِيَّ ﷺ بِالْأَلْقَابِ الَّتِي هُمْ أَحَقُّ بِهَا مِنْهُ؟

الجواب: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يَضْحَكُونَ ۝ (٢١) وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ۝ (٢٢) وَإِذَا انْقَلَبُوا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ انْقَلَبُوا فَكِهِينَ ۝ (٢٣) وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوا ۝ (٢٤)﴾

(١) أَخْرَجَهُ الذَّهَبِيُّ فِي الْعُلُوِّ (ص: ١٧٢)، وَانْظُرْ: الْاِقْتِصَادُ فِي الْاِعْتِقَادِ لِعَبْدِ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيِّ (ص: ٢١٧).

إِنَّ هَؤُلَاءَ لَصَالُونَ ﴿٣٢﴾ [المطففين: ٢٩-٣٢] الآية، فكل مجرم فاجر لا بُدَّ أَنْ يَصِفَ الأبرار المؤمنين بالصفات السيئة، لينفّر الناس عنهم وعن طريقتهم، بحسب ما يُمليه إجرأهم وفجورهم، وهذا حاصل في كل زمان ومكان؛ لأنَّ بين الحقِّ والباطل صراعاً يتمثل في معتنقيها.

ولقد كان المشركون يُلقبون النبي ﷺ بألقاب السوء والنقص وهو منها بريء؛ لينفّروا الناس عنه وعن طريقته، ويأبى الله إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَيُظْهِرَ دِينَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، فكان الله يُدافع عنه والحقائق تشهد بصدقه وعقله وأمانته.

ثمَّ كَانَ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ وَرَثَةُ يُلقبون وَرَثَةَ النَّبِيِّ ﷺ بألقاب السوء أَخْذًا بِطَرِيقَةِ أَسْلَافِهِمْ وَتَحْقِيقًا لِمُشَابَهَتِهِمْ وَارِثَتِهِمْ، فَلَقَّبُوا أَتْبَاعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَهْلَ السُّنَّةِ بِأَلْقَابِ السُّوءِ الَّتِي هُمْ بَرَاءٌ مِنْهَا؛ لِيُنْفِّرُوا النَّاسَ عَنْهُمْ وَعَنْ طَرِيقَتِهِمْ. فَمِنْ ذَلِكَ:

أَوَّلًا: الْمُسَبَّهَةُ وَالْمُجَسِّمَةُ، لَقَّبَهُمْ بِذَلِكَ أَهْلُ التَّعْطِيلِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَرِلةِ وَغَيْرِهِمْ؛ زَعَمًا مِنْهُمْ أَنَّ إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ وَالتَّجْسِيمَ.

ثَانِيًا: النَّوَاصِبُ، لَقَّبَهُمْ بِهِ الرُّوَافِضُ؛ زَعَمًا مِنْهُمْ أَنَّ مَنْ لَمْ يُبْغِضْ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ فَقَدْ أَبْغَضَ عَلِيًّا وَآلَ الْبَيْتِ، وَنَصَبَ الْعَدَاوَةَ لَهُمْ.

ثَالِثًا: الْجَبَرِيَّةُ أَوْ الْمُجْبِرَةُ، لَقَّبَهُمْ بِذَلِكَ الْقَدَرِيَّةُ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ تَعَلُّقَ قُدْرَةِ اللَّهِ بِأَفْعَالِ الْعِبَادِ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ مَنْ أَثْبَتَ ذَلِكَ فَهُوَ جَبْرِيٌّ.

رَابِعًا: الشُّكَّاكُ جَمْعُ شَاكٍّ، لَقَّبَهُمْ بِهِ الْمُرْجِئَةُ الَّذِينَ يَمْنَعُونَ الْإِسْتِثْنَاءَ فِي الْإِيمَانِ وَيَقُولُونَ: مَنْ اسْتَشْنَى فِي إِيْمَانِهِ فَهُوَ شَاكٌّ.

خامسًا: الحشويّة والنّوايِب والغُثاء والغُثر والعوامُ لَقَبهم بذلك أهل المنطق الذين زعموا أنّ مَنْ لم يُعطَ بالمنطق علمًا فليس على يَقين من أمره وليس عنده علوم ولا بُرّهان.

وبهذا تَحَقّق الإِزْث والمُشابهة في هؤلاء المُبتدعة للمُشركين من قُريش وغيرهم حيث كان كُلٌّ من هؤلاء وهؤلاء يرمي أهل الحقّ بما هم بريئون منه.



الباب السابع والعشرون

في انقسام أهل القبلة في آيات الصفات وأحاديثها

س ٦٩: اذْكُر انقسام أهل القبلة في آيات الصفات وأحاديثها، مُبيّنًا مذهب كُل قسم مع التّفريق بين كُل طائفة وأُخرى؟ ومَنْ المراد بأهل القبلة؟
المراد بأهل القبلة: المُتّسبون للإسلام وإن كانوا على بدعة وضلالة، سُمّوا بذلك؛ لأنّهم يتّجهون إلى قبلة واحدة.

وقد انقسموا في آيات الصفات وأحاديثها إلى ستّة أقسام:

٢، ١ - قسّمان قالوا: تُجرى على ظاهرها.

٤، ٣ - وقسّمان قالوا: تُجرى على خلاف ظاهرها.

٦، ٥ - وقسّمان ساكتون.

فأمّا الذين قالوا: تُجرى على ظاهرها فطائفتان:

الأولى: أهل السُنّة والجماعة، قالوا: تُجرى على ظاهرها اللَّاتِق بالله من غير

تَحْرِيفٌ وَلَا تَعْطِيلٌ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْثِيفٍ وَلَا تَمَثِيلٍ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ؛ لِدَلَالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَيْهِ دَلَالَةٌ قَطْعِيَّةٌ أَوْ ظَنِّيَّةٌ، بِحَسَبِ أَلْفَاظِ النُّصُوصِ وَأَفْهَامِ الْعُلَمَاءِ.

الثَّانِيَّةُ: أَهْلُ التَّشْبِيهِ قَالُوا: تُجْرَى عَلَى ظَاهِرِهَا. وَجَعَلُوهَا مِنْ جِنْسِ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ وَهَذَا مَذْهَبُ بَاطِلٍ، قَائِلُهُ لَمْ يَعْرِفِ اللَّهَ حَقَّ الْمَعْرِفَةِ، وَلَا قَدْرَهُ حَقَّ الْقَدْرِ، وَلَا آمَنَ بِقَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فَإِذَا قَالَ الْمُشَبَّهَ: إِنَّ اللَّهَ أَثْبَتَ لِنَفْسِهِ وَجْهًا وَيَدًا وَاسْتَوَاءً وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَيَجِبُ أَنْ تُحْمَلَ مَعَانِي هَذِهِ الصِّفَاتِ عَلَى الْمَعْهُودِ الْمَعْلُومِ فِي الْمَخْلُوقِينَ؟

فَالْجَوَابُ عَلَيْهِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

١- أَنْ ذَلِكَ مُحَالِفٌ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الشَّرْعُ وَالْعَقْلُ مِنَ الْفَرْقِ الْعَظِيمِ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وَأَجْمَعَ الْعُقَلَاءُ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ.

٢- أَنَّنَا نُشَاهِدُ فِي الْمَخْلُوقَاتِ مَا يَتَّفِقُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَيَخْتَلِفُ فِي الْحَقَائِقِ وَالْكَيفِيَّاتِ، فَنَرَى أَنَّ لِلْإِنْسَانَ يَدًا لَيْسَتْ كَيَدِ الْجَمَلِ، مَعَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُسَمَّى يَدًا، فَإِذَا كَانَ الْإِتِّفَاقُ فِي الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ التَّمَثُّلُ فِيمَا بَيْنَ الْمَخْلُوقَاتِ لَمْ يُلْزَمَ ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ؛ لِمَا بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ مِنَ التَّبَاطُلِ الْعَظِيمِ.

٣- أَنْ نَقُولَ لِلْمُشَبَّهِ: أَلَسْتَ تُثَبِّتُ لِلَّهِ ذَاتًا لَا تُشَبَّهُ ذَوَاتَ الْمَخْلُوقِينَ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ تُثَبِّتَ لَهُ صِفَاتٍ لَا تُشَبَّهُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ قَرَعَ لِلْمَوْصُوفِ تَنَاسِبُهُ وَتَلِيقُ بِهِ.

س٧٠: مَنْ هُمُ الَّذِينَ قَالُوا: تُجْرَى عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهَا؟

الجواب: هُم طَائِفَتَانِ:

الأولى: أَهْلُ التَّأْوِيلِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَغَيْرِهِمُ الَّذِينَ صَرَفُوهَا عَنْ ظَاهِرِهَا إِلَى معانٍ مجازية عَيَّنوها كَقَوْلِهِمُ: الْمُرَادُ بِالْيَدِ الْقُوَّةُ وَبِالْأَسْتِواءِ الْأَسْتِيلَاءُ وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَمَذْهَبُهُمْ بَاطِلٌ، وَتَقَدَّمَ بَيَانُ بُطْلَانِهِ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ التَّأْوِيلِ فِي جَوَابِ (٣٠).

الثانية: أَهْلُ التَّفْوِيضِ الَّذِينَ قَالُوا: اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ، لَكِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ إِثْبَاتُ صِفَةِ حَقِيقَتِهِ.

وهذا القولُ مع تناقضه بَاطِلٌ، كما تَقَدَّمَ بَيَانُ بُطْلَانِهِ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ التَّجْهِيلِ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ (٣٣).



س٧١: مَنْ هُمُ الْقِسْمَانِ السَّاكِتَانِ؟ وَبِمَاذَا تَرُدُّ عَلَيْهِمَا؟

الجواب: هُم طَائِفَتَانِ:

الأولى: تَقُولُ: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالنُّصُوصِ إِثْبَاتُ صِفَةِ تَلِيْقٍ بِاللَّهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ خِلَافَ ذَلِكَ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ كَثِيرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ.

وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنَّهُ قَدْ دَلَّ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ إِثْبَاتُ صِفَةِ حَقِيقَتِهِ تَلِيْقٍ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

الثاني: أنّه لو جاز الأمران على السواء لكان هذا ضدّ البيان الذي جاء به القرآن والسنة وامتن الله به على عباده في قوله: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَاللَّهُ يَكُلِّ شَيْءٌ عَلِيمٌ﴾ [النساء: ١٧٦] وقال النبي ﷺ: «تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْمَحَجَّةِ الْبَيْضَاءِ؛ لَيْلَهَا كَنَهَارُهَا»^(١)، وهذا أمر مُستحيل، لاسيما بالنسبة لنصوص الصفات.

الطائفة الثانية: قوم أَعْرَضُوا بِقُلُوبِهِمْ وَأَلَسَتْهُمْ عَنْ هَذِهِ التَّقْدِيرَاتِ كُلِّهَا، ولم يزدوا على قراءة القرآن والحديث مع السكوت عن كل شيء يُمكن تقديره. والفرق بين هذه الطائفة والتي قبلها: أنّ الأولى تحكّم بتجويز الأمرين، أمّا هذه فلا تحكّم بشيء أبداً.

والرّد على هذه الطائفة من وجهين:

١- أنّ طريقتهم مخالفة لما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه من التدبّر لمعاني القرآن والسنة.

٢- أنّ الله قال: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] ولا يُمكن دُعَاؤُهُ بِهَا إِلَّا بِمَعْرِفَةٍ مَعْنَاهَا، ولا يُمكن معرفة معناها إلا بالنظر والتدبّر، وهو خلاف ما سلكه هؤلاء من الإعراض والافتصار على مجرّد القراءة.



س٧٢: هل وقع بين الصحابة والتابعين اختلاف في أحكام التوحيد وأصول الدين من الأسماء والصفات، أو في شيء من الفروع؟ وعلل لما تقول؟

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤/١٢٦)، وابن ماجه: كتاب المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٣)، من حديث العرياض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الجواب: لم يَقَعْ خِلافٌ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأَحْكَامِ التَّوْحِيدِ وَأُصُولِ الدِّينِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ ذَلِكَ لَنُقِلَ إِلَيْنَا كَمَا نُقِلَ اخْتِلَافُهُمْ فِي الْفُرُوعِ، أَمَّا فِي الْفُرُوعِ فَقَدْ وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ بَيْنَهُمْ كَمَا هُوَ مَشْهُورٌ وَمَنْقُولٌ.



س ٧٣: اذْكَرْ غَالِبَ مَا يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي نَفْيِ مَا نَفَوْهُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ، وَمَنْ أَكْثَرُ مَنْ يُخَافُ عَلَيْهِ الضَّلَالُ وَالْهَلَاكُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ؟

الجواب: غَالِبُ مَا يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ الْمُتَكَلِّمُونَ فِيمَا نَفَوْهُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ مَا يَأْتِي:
١ - دَعَا لَا حَقِيقَةَ لَهَا كَدَعَا الْإِجْمَاعِ، أَوْ أَنَّ مَا قَالُوهُ هُوَ الْحَقُّ أَوْ التَّحْقِيقُ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

٢ - شُبْهَةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ قِيَاسٍ فَاسِدٍ، مِثْلُ قَوْلِهِمْ: الصِّفَاتُ أَعْرَاضٌ، وَالْعَرَضُ لَا يَقُومُ إِلَّا بِجِسْمٍ وَالْأَجْسَامُ مُتَمَاثِلَةٌ، فَإِثْبَاتُ الصِّفَاتِ لِلَّهِ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ جِسْمًا مُمَآثِلًا لِلْأَجْسَامِ.

٣ - التَّمَسُّكُ بِالْأَفَافِ الْمُجْمَلَةِ يَتَوَصَّلُونَ بِنَفْيِهَا إِلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ عَنِ اللَّهِ مِثْلُ: (الْجِهَةُ، الْجِسْمُ، الْحَيِّزُ) وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَيَسْبِكُونَ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ بِعِبَارَاتٍ طَوِيلَةٍ مُزْخَرَفَةٍ يَظُنُّهَا بَعْضُ النَّاسِ حَقًّا، وَلَكِنَّهَا كَمَا قِيلَ:

حُبَجَّ تَهَافَتْ كَالزُّجَاجِ تَخَالُهَا حَقًّا وَكُلُّ كَاسِرٍ مَكْسُورٌ

وَأَكْثَرُ مَنْ يُخَافُ عَلَيْهِ الضَّلَالُ وَالْهَلَاكُ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّمِينَ هُمُ الْمُتَوَسِّطُونَ الَّذِينَ دَخَلُوا فِي عِلْمِ الْكَلَامِ وَلَمْ يَصِلُوا غَايَتَهُ، وَذَلِكَ أَنَّ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ فَهُوَ فِي

عَافِيَةٌ مِنْهُ، وَمَنْ بَلَغَ غَايَتَهُ فَقَدْ عَرَفَ حَقِيقَتَهُ وَبُطْلَانَهُ، فَرَجَعَ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، كَمَا وَقَعَ ذَلِكَ مِنْ بَعْضِ رُؤَسَائِهِمْ، فَلَمْ يَبْقَ مَنْ يُخَافُ عَلَيْهِ الضَّلَالُ إِلَّا الْمُتَوَسِّطُ، وَقَدْ قِيلَ: أَكْثَرُ مَا يُفْسِدُ الدُّنْيَا نِصْفُ مُتَكَلِّمٍ، وَنِصْفُ مُتَفَقِّهٍ، وَنِصْفُ مُتَطَبِّبٍ، وَنِصْفُ نَحْوِيٍّ، فَالْأَوَّلُ يُفْسِدُ الْأَدْيَانَ، وَالثَّانِي يُفْسِدُ الْبُلْدَانَ، وَالثَّلَاثُ يُفْسِدُ الْأَبْدَانَ، وَالرَّابِعُ يُفْسِدُ اللِّسَانَ.



س ٧٤: مَا رَأَى أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ وَأَهْلِهِ؟

الْجَوَابُ: اخْتَلَفَ أَهْلُ السُّنَّةِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ فَقَالَ الْجُمْهُورُ: إِنَّهُ حَرَامٌ؛ لِمَا يُفْضِي إِلَيْهِ مِنْ خَلَلٍ فِي الْعَقِيدَةِ وَاضْطِرَابٍ فِي الرَّأْيِ وَتَحْرِيفٍ لِلْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا بَأْسَ بِهِ لِمَنْ أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ إِذَا لَمْ يَشْتَغِلْ بِهِ عَنْ مَا هُوَ أَهَمُّ مِنْهُ.

وَأَمَّا أَهْلُ الْكَلَامِ الَّذِينَ انْجَرَفُوا وَرَاءَ أَهْوَائِهِمْ وَحَرَّفُوا الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، فَإِنَّهُمْ مُسْتَحَقُّونَ لِلذَّمِّ وَالْعِقَابِ، قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ: «حُكْمِي فِي أَهْلِ الْكَلَامِ أَنْ يُضْرَبُوا بِالْجَرِيدِ وَالنُّعَالِ، وَيُطَافَ بِهِمْ فِي الْقَبَائِلِ وَالْعَشَائِرِ، وَيُقَالُ: هَذَا جَزَاءُ مَنْ أَعْرَضَ عَنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَقْبَلَ عَلَى عِلْمِ الْكَلَامِ»^(١) انتهى.

وَهُمْ مِنْ وَجْهِ مُسْتَحَقُّونَ لِمَا قَالَه الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ؛ لِيَكُونَ فِي ذَلِكَ عِبْرَةً وَرَدْعَ لَهُمْ وَلِغَيْرِهِمْ، وَلَكِنْ إِذَا نَظَرْتَ إِلَيْهِمْ مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَالْحَيْرَةُ قَدْ غَشِيَتْهُمْ، وَالشَّيْطَانُ قَدْ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمْ، وَبَاتُوا فِي غِيَاهِبِ الشَّكِّ وَالْقَلَقِ، فَرُبَّمَا يَكُونُ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْحَلِيَّةِ (٩/ ١١٦)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ رَقْمَ (١٧٩٤).

في قلبك رَحْمَةً بهم وِرْقَةً عليهم، ولكنْ هذا لا يَمْنَع من تأديبهم؛ لأنَّ الأدب من الرَّحْمَةِ.

قال المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ: «وَمَنْ كَانَ عَلَيَا بِهِذِهِ الْأُمُورِ تَبَيَّنَ لَهُ حِذْقُ السَّلَفِ وَنِهَايَةُ عِلْمِهِمْ وَخِبَرَتِهِمْ، حَيْثُ حَذَّرُوا عَنِ الْكَلَامِ، وَتَهَوَّأُوا عَنْهُ، وَعَابُوا أَهْلَهُ، وَعَلِمَ أَنَّ مَنْ ابْتَغَى الْهُدَى مِنْ غَيْرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَمْ يَزِدْ إِلَّا بُعْدًا عَنِ الْحَقِّ».

فَنَسْأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ أَنْ يَهْدِيَنَا صِرَاطَهُ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ، غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ.



فهرس الأحاديث والآثار

شرح فتح رب البرية بتلخيص الحموية

الحديث	الصفحة
«لَيْتَ أَنَّنَا نَرَى إِخْوَانَنَا»	١٩
«أَنْتُمْ أَصْحَابِي»	١٩
«خِيَارُكُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُكُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقَّهُوا»	٢٤
«ذَلِكَ بِأَنِّي جَوَادٌ مَا جِدُّ»	٢٩
«عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي...»	٣٤
«مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»	٣٩
«خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»	٤١
«الْإِيمَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ»	٤٢
«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ...»	٤٦
«مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»	٤٧
«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»	٥٢
«نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ»	٥٢
«عَلَّمَكُمْ نَبِيِّكُمْ حَتَّى الْخِرَاءَةِ! قَالَ سَلْمَانُ: أَجَلٌ»	٥٥
«إِنِّي لَا زُجُوَ أَنْ أَكُونَ أَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ، وَأَخْشَاكُمْ لَهُ»	٥٧
«كَذَبَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَاتِ اللَّهِ ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ»	٦٢

- ٦٥ «أَوْ يَضْحَكُ رَبُّنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟»
- ٦٦ «أَقْرَبُ رَبُّنَا فَنُجَايِهِ، أَمْ بَعِيدُ فَنُادِيهِ؟»
- ٦٦ «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»
- ٦٨ «إِنَّ اللَّهَ تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»
- ٧٨ «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ»
- ٧٨ «يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ»
- ٧٨ «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ»
- ٨٢ «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ»
- ٨٨ «أَعْتَقَهَا فَإِنَّهَا مُؤَمَّنَةٌ»
- «اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ؛ فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً
- ٩٢ مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ»
- ٩٥ «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»
- «مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ - إِلَّا جَاءَ يَوْمَ
- ١٠٢ الْقِيَامَةِ وَجُرْحُهُ يَتْعَبُ دَمًا، اللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِ وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمِسْكِ»
- ١٠٩ «فَيَنَادِي بِصَوْتٍ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ»
- ١٤١ «أَمَّا الرُّكُوعُ فَعِظَّمُوا فِيهِ الرَّبَّ»
- ١٤٤ «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ»
- ١٤٥ «إِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ، فَاجْتَالَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ»
- «أَيُّهَا النَّاسُ، ارْزِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّمَا تَدْعُونَ
- ١٤٧ سَمِيعًا بَصِيرًا قَرِيبًا، إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَا حَلَّتِهِ»

- «فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ! وَلْيَتَّهِ!» ١٥٤
- «عَبْدِي، اسْتَطَعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي...» ١٥٦
- «وَالْعَرْشُ فَوْقَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ» ١٦٩
- «أَلَا تَأْمُنُونِي وَأَنَا أَمِينٌ مَنْ فِي السَّمَاءِ؟!» ١٦٩
- «وَلَا يَصْعَدُ إِلَى اللَّهِ إِلَّا الطَّيِّبُ» ١٦٩
- «ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ إِلَى رَبِّهِمْ» ١٦٩
- «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ» ١٦٩
- «اللَّهُمَّ اشْهَدْ» ١٧٠
- «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا» ١٧٨
- «لَمَّا فَرَّغَ اللَّهُ مِنْ خَلْقِهِ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ» ١٨١
- «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ» ١٨٥
- «أَنَّ الْفِرْدَوْسَ أَعْلَى الْجَنَّةِ وَوَسَطُ الْجَنَّةِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ» ٢٠٧
- «مَا السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُونَ السَّبْعُ عِنْدَ الْكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلَقَةٍ مُلْقَاةٍ فِي أَرْضٍ فَلَاةٍ» ٢٠٨
- «لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا وَهِيَ تَقُولُ: (هَلْ مِنْ مَزِيدٍ) حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ أَوْ رِجْلَهُ، فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ وَتَقُولُ: قَطُّ قَطُّ» ٣٨٦، ٢١٠
- «أَفْضَلُ الْإِيمَانِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ مَعَكَ حَيْثُمَا كُنْتَ» ٢٣٢، ٢١٥
- «الْإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ» ٢١٦
- «اسْتَطَعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، وَمَرَضْتُ فَلَمْ تُعْدِنِي» ٢٣٠

- ٢٥٣ «إِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ»
- «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ» ٢٥٧
- «وَأَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَيَّ وَجْهِكَ، وَالشَّوْقَ إِلَى لِقَائِكَ» ٢٦٩
- «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ» ٢٧٠
- «لَيْسَ بِذَلِكَ، وَلَكِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا احْتَضَرَ بُشْرَ بِالْجَنَّةِ، فَأَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ، فَأَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ» ٢٧٠
- «مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ» ٢٧٢
- «لَا تَمْتَنِعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ» ٢٧٢
- «أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأُحَازِرُ» ٢٧٣
- «قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ» ٢٧٣
- «أَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ الَّذِي أَشْرَقَتْ بِهِ الظُّلُمَاتُ، وَصَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» ٢٧٥
- «حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ» ٢٧٥
- «سُبْحَانَكَ لَا أُحْيِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ» ٢٧٨
- «يَدُ اللَّهِ مَلَأَى، لَا تَغِيضُهَا نَفَقَةً، سَحَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغْضُ مَا فِي يَمِينِهِ» ٢٧٩
- «يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ...» ٢٧٩
- «قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ» ٢٨٥
- «يَقْبِضُ اللَّهُ سَمَوَاتِهِ بِيَدِهِ، وَالْأَرْضَ بِلَايِدِ الْآخَرَى، ثُمَّ يَهْرُغُنَّ وَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ» ٢٨٥
- «إِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ» ٢٩٠

- «مَا مِنْ فِتْنَةٍ بَيْنَ خَلْقِ آدَمَ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ أَكْبَرُ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ...» ٢٩٠
- «الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا، وَالْعَرَجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا» ٢٩١
- «أَعَوْرُ الْعَيْنِ الْيُمْنَى» ٢٩١
- «كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ» ٢٩٢
- «عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ غَيْرِهِ، يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ أَزْلَيْنِ قَنِطِينَ فَيَظْلُ يَضْحَكُ
يَعْلَمُ أَنَّ فَرَجَكُمْ قَرِيبٌ» ٢٩٢
- «حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَخْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»
..... ٢٩٣، ٢٩٢
- «نُورٌ آتَى أَرَاهُ» ٢٩٣
- «رَأَيْتُ نُورًا» ٢٩٣
- «إِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ» ٢٩٤
- «إِذَا قَامَ الْعَبْدُ فِي الصَّلَاةِ قَامَ بَيْنَ عَيْنَيْ الرَّحْمَنِ» ٢٩٧
- «إِنَّهُ أَعْوَرٌ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ» ٢٩٧
- «اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي، وَكِلْتَا يَدَيَّ رَبِّي يَمِينَ مُبَارَكَةً» ٣٠١
- «اللَّهُ يَقْبِضُ السَّمَوَاتِ بِيَمِينِهِ وَبِيَدِهِ الْأُخْرَى الْأَرْضُ» ٣٠١
- «إِذَا قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ ضَرَبَتِ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ
عَلَى صَفْوَانٍ يُنْفِذُهُمْ ذَلِكَ» ٣٠٣
- «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: يَا آدَمُ! فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ. فَيَنَادِي بِصَوْتٍ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ
أَنْ تَخْرُجَ مِنْ دُرِّيَّتِكَ بَعَثًا إِلَى النَّارِ» ٣٠٥
- «أَلَا رَجُلٌ يَحْمِلُنِي إِلَى قَوْمِهِ لِأُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي» ٣٢٠

- «إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَقُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ...» ٣٢٠
- «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» ٣٢٥
- «مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» ٣٢٩
- «لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضَبَانٌ» ٣٣٨
- «أَعْتَقَهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ» ٣٦٨
- «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَ إِلَيْهِ رَجُلَ جَرَادٍ» ٣٨٦
- «عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ، فَإِنَّ يَدَ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ، وَمَنْ شَذَّ شَذَّ فِي النَّارِ» ٣٨٨
- «يَأْبَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ» ٣٩٣
- «قَتَلْتَهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ٤٠٧
- «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِي يُوسُفَ» ٤١٦
- «إِنَّ مِنَ الْأَشْجَارِ شَجَرَةً مِثْلُهَا مِثْلُ الْمُؤْمِنِ» ٤٢٥
- «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ» ٤٣٤
- «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ» ٤٤٦
- «عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ، فَإِنَّ يَدَ اللَّهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ» ٤٦٥
- «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ» ٤٧٣
- «الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» ٤٧٥
- «الْإِيمَانُ بَضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً» ٤٧٦
- «أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتَقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ» ٤٧٨
- «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ» ... ٤٨١، ٤٨٢

- ٤٨٤ «رَفَقًا بِالْقَوَارِيرِ»
- ٤٨٧ «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى»
- ٤٨٨ «لَيْسَ الْحَبْرُ كَالْمَعَايِنَةِ»
- ٤٨٩ «يَا حَنْظَلَةَ، سَاعَةٌ وَسَاعَةٌ...»
- ٤٩٣ «الصَّلَاةُ عَلَى وَفْتِهَا»
- ٤٩٤ «مَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ»
- ٤٩٤ «مَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ تَعَالَى حَسَنَةً كَامِلَةً»
- ٤٩٥ «إِذَا التَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»
- ٤٩٥ «فَهُوَ بِنَيْتِهِ فَهَمَّا فِي الْوِزْرِ سَوَاءٌ»
- ٤٩٦ «رَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ»
- «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»
- ٤٩٨ «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»
- ٥٠٠ «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَتَانِ»
- ٥٠١ «فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطَوِّفٌ بِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
- ٥٠٨ «مَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴿[الفتح: ٢٧]»

فهرس الأحاديث والآثار

مذكّرة على مقرر التوحيد من الفتوى الحموية

الحدث	الصفحة
«إِنَّ قُلُوبَ الْعِبَادِ بَيْنَ إصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»	٥١٢
«عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ»	٥١٣
«تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْمَحَجَّةِ الْبَيْضَاءِ لَيْلَهَا كُنْهَارُهَا»	٥١٧
«لَقَدْ تُوِّفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا طَائِرٌ يُقَلِّبُ جَنَاحَيْهِ فِي السَّمَاءِ إِلَّا ذَكَرَ لَنَا مِنْهُ عِلْمًا»	٥١٧
«إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»	٥٢٢
«رَبَّنَا اللَّهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ»	٥٢٦
«اللَّهُمَّ اشْهَدْ»	٥٢٧
«أَيْنَ اللَّهُ؟»	٥٢٧
«أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ»	٥٢٨
«اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ»	٥٤٧
«مَا السَّمَوَاتُ السَّبْعُ عِنْدَ الْكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلَقَةٍ مُلْقَاةٍ فِي أَرْضٍ فَلَاةٍ، وَإِنْ فَضَلَ الْعَرْشُ عَلَى الْكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الْفَلَاةِ عَلَى تِلْكَ الْحَلَقَةِ»	٥٥٨
«الْكُرْسِيُّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ، وَالْعَرْشُ لَا يَقْدَرُ قَدْرُهُ إِلَّا اللَّهُ»	٥٥٩
«أَفْضَلُ الْإِيمَانِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ مَعَكَ حَيْثُمَا كُنْتَ»	٥٦١

- «حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَخْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ» . ٥٦٤
- «يَدُ اللَّهِ مَلَأَى، سَحَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغْضُ مَا فِي يَمِينِهِ» ٥٦٥
- «فَإِنَّ اللَّهَ يَأْخُذُهَا بِيَمِينِهِ، فَيَرْبِّيَهَا...» ٥٦٦
- «إِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ» ٥٦٧
- «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَإِنَّهُ بَيْنَ عَيْنَيِ الرَّحْمَنِ» ٥٦٨
- «إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَإِنَّ كُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» ٥٧٢
- «الْإِيمَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ» ٥٧٤
- «الْإِيمَانُ بِضَعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَعْلَاهَا قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ» ٥٧٤
- «أَنْ تَشْهَدَ إِلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحْجَّ الْبَيْتَ» ٥٧٥
- «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» ٥٧٥
- «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ» ٥٧٦
- «وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَا حِقُونَ» ٥٨٠
- «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ» ٥٨٠
- «مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُجَارِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ، أَوْ لِيُجَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، وَيَصْرِفَ بِهِ وُجُوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ» ٥٨١
- «تَرَكْتَكُمْ عَلَى الْمَحَجَّةِ الْبَيْضَاءِ؛ لَيْلُهَا كَنَهَارُهَا» ٥٩٠

فهرس الفوائد

شرح فتح رب البرية بتلخيص العموية

الموضوع	الصفحة
النُّفوسُ ثلاثة.....	١٦.....
تفسير الشهادتين.....	١٨.....
سبب تأليف (الفتوى الحموية).....	٢٧.....
سبب تأليف (فتح رب البرية).....	٢٨.....
الباب الأول: فيما يجب على العبد في دينه.....	٣٠.....
الرد على الذين يقسمون البدع إلى خمسة أقسام أو ثلاثة أقسام أو ما أشبه ذلك.....	٣٧.....
هل يلزم من قوله ﷺ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَالَّةٌ» أَنْ كُلُّ مُبْتَدِعٍ ضَالٌّ؟.....	٣٨.....
لا يمكن أن تنتشر البدع إلا عند خفاء السنن.....	٤٣.....
كون الصحابة رضي الله عنهم أعلم هذه الأمة بعد نبينا، هل هو باعتبار العموم؟.....	٤٣.....
هل يصح أن يقال: إن شيخ الإسلام أعلم من الصحابة؟.....	٤٣.....
الباب الثاني: فيما تضمنته رسالة النبي ﷺ من بيان الحق في أصول الدين وفروعه... ..	٤٥.....
العلم النافع.....	٤٦.....
العمل الصالح.....	٤٦.....
كيف نرد على القائلين بأن القرآن ظني الدلالة؟ على أساس أن الناس اختلفوا في	
أخذ الأحكام منه.....	٤٩.....

- الله جَلَّ وَعَلَا جعل الشريعة على نوعين ٥١
- هل يجوز أن يقال: إن الشرع أجمل المسائل لأجل أن يظهر أثر الاجتهاد ويثبت العلماء على تتبع السنة؟ ٥٣
- مسائل من الآداب (الأكل والشرب والجلوس والنوم...) ٥٤
- تفويض الكيفية ٥٩
- تفويض المعنى ٥٩
- هل التفويض مُلَازِمٌ للتعطيل؟ ٦٠
- الردُّ على ينسبُ التفويض لأهل السنة ٦١
- (ذات) في اللغة العربية ٦٢
- الحسوية هل هي رمي لأهل السنة، أم أنها اسم من أسماء المفوضة؟ ٦٣
- الإنسان الذي عنده رغبة في تحقيق العبادة لا بد أن يبحث عن صفات المعبود وأسمائه ٦٦
- هل إحصاء أسماء الله تعالى الوارد في الحديث يكون بالعد فقط؟ ٧٠
- الباب الثالث: في طريقة أهل السنة في أسماء الله وصفاته ٧٦
- طريقتهم في الإثبات ٧٧
- طريقتهم في النفي ٨١
- طريقتهم فيما لم يرد نفيه ولا إثباته ٨٣
- هل تقولون: (إن الله جسم) أو (ليس بجسم)؟ ٨٦
- هل نحن نقول بعدم الحيز، أو نقول: لا نقول بالحيز؟ ٨٧
- دعاء الله تعالى بأسمائه ينقسم إلى قسمين ٩٢

- هل يَجُوزُ دعاء الله تَعَالَى بصفات الأفعال؟ ٩٤
- نَفْيُ الْمُثَانَلَةِ لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ أَصْلِ الْاِشْتِرَاكِ ٩٦
- النَّفْيُ مِنْ حَيْثُ هُوَ نَفْيٌ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ١٠١
- التَّخْرِيفُ ١٠١
- التَّخْرِيفُ لُغَةً ١٠١
- التَّخْرِيفُ فِي الْاِصْطِلَاحِ ١٠١
- أَقْسَامُ التَّغْيِيرِ اللَّفْظِيِّ ١٠٢
- التَّعْطِيلُ ١٠٧
- التَّعْطِيلُ لُغَةً ١٠٧
- التَّعْطِيلُ فِي الْاِصْطِلَاحِ ١٠٧
- نَوْعَا التَّعْطِيلِ ١٠٧
- الْأَشَاعِرَةُ فِي مَسْأَلَةِ الْكَلَامِ كَالْمُعْتَزَلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ سِوَاءً ١٠٩
- الْمُنْكَرُونَ لِلصِّفَاتِ هُمَا عَلَى قِسْمَيْنِ ١١٠
- هَلِ الْجَهْمِيَّةُ يُنْكَرُونَ الصِّفَاتِ الْوَارِدَةَ فِي الْقُرْآنِ فَقَطْ؟ ١١١
- أَوَّلُ مَنْ عُرِفَ بِالتَّعْطِيلِ ١١١
- التَّكْيِيفُ ١١٣
- التَّمْثِيلُ وَالتَّشْبِيهُ، وَلَيْسَا هُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ ١١٣
- الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ التَّكْيِيفِ مِنْ وَجْهَيْنِ ١١٤
- أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ بِالتَّشْبِيهِ وَدَعَا إِلَيْهِ ١١٩
- الإِلْحَادُ ١٢٠

الإلحاد في اللّغة	١٢٠
الإلحاد في الاصطلاح	١٢٠
قسماً الإلحاد	١٢٠
أنواع الإلحاد في أسماء الله	١٢١
أنواع الإلحاد في آيات الله	١٢٤
حكم الإلحاد بنوعيه	١٢٥
الباب الرابع: في بيان صحّة مذهب السلف وبطلان القول بتفضيل مذهب	
الخلف في العلم والحكمة على مذهب السلف	١٢٧
الرد على مقولة: طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم	١٢٨
منشأ هذا القول أمران	١٣٣
بيان بطلانه من وجوه	١٣٧
دلالة العقل على ثبوت صفات الكمال لله تعالى من طريقين	١٣٩
دلالة الفطرة على ثبوت صفات الكمال لله تعالى	١٤٤
هل يمكن الجمع بين ما عليه أهل السنة والجماعة وما عليه المعتزلة؟	١٥٨
الباب الخامس: في حكاية بعض المتأخرين لمذهب السلف	
بالتفصيل نكون قد أعطينا النصوص حقها لفظاً ومعنى	١٦٢
الباب السادس: في لبس الحق بالباطل من بعض المتأخرين	
.....	١٦٣
الباب السابع: في أقوال السلف الماثورة في الصفات	
.....	١٦٥
الباب الثامن: في علو الله تعالى وأدلة العلو	
.....	١٦٨
الباب التاسع: في الجهة	
.....	١٧٣

- البابُ العاشر: فِي اسْتِواءِ الله عَلَى عَرْشِهِ ١٧٥
- الاستِواءُ فِي اللُّغَةِ ١٧٥
- ورْدُ فِي الْقُرْآنِ عَلَى ثَلَاثَةِ وُجُوهِ ١٧٦
- الاستِواءُ فِي الاصْطِلَاحِ ١٧٩
- مَسْأَلَةٌ: تَفْسِيرُ الاستِواءِ بالاستِقْرَارِ: إِذَا كَانَ فِيهِ نَوْعٌ مِنَ الشَّكِّ، وَهُوَ تَفْسِيرٌ
لِلْأَنَاسِ يُصِيبُونَ وَيُخْطِئُونَ؛ فَلِمَاذَا يُقَالُ بِهِ؟ ١٨٠
- قِصَّةُ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ مَعَ السَّائِلِ عَنْ كَيْفِيَّةِ الاستِواءِ
الْلَّوْازِمُ الَّتِي يَذْكُرُهَا أَهْلُ الْبِدْعِ لِيَتَوَصَّلُوا بِهَا إِلَى نَفْيِ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ لِنَفْسِهِ مِنْ
صِفَاتِ الْكَمَالِ عَلَى نَوْعَيْنِ ١٩١
- عَلَى التَّفْسِيرِ الصَّحِيحِ لِلاستِواءِ هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ أَيُّضًا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُسْتَوٍ عَلَى
الْأَرْضِ؟ ٢٠٠
- فَصْلٌ: فِي الْعَرْشِ وَالْكُرْسِيِّ ٢٠٦
- الْعَرْشُ فِي اللُّغَةِ ٢٠٦
- عَرْشُ الرَّحْمَنِ الَّذِي اسْتَوَى عَلَيْهِ ٢٠٧
- فَصْلُ الْعَرْشِ عَلَى الْكُرْسِيِّ ٢٠٨
- الْكُرْسِيُّ فِي اللُّغَةِ ٢٠٩
- الْكُرْسِيُّ الَّذِي أَضَافَهُ اللهُ إِلَى نَفْسِهِ ٢٠٩
- تَفْسِيرُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا لِلْكُرْسِيِّ ٢٠٩
- كَوْنُ الْعَرْشِ مُحِيطًا بِالسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَلَا يَنَافِي كَوْنَهُ فَوْقَ؟ ٢١١
- البابُ الحادي عَشَرَ: فِي الْمَعِيَةِ ٢١٢

- اللَّوْازِمِ وَالْمُقْتَضِيَّاتِ الْمُخْتَلِفَةِ بِاخْتِلَافِ الْإِضَافَةِ وَالْقَرَائِنِ وَالْأَحْوَالِ ٢١٨
- تَفْسِيرُ بَعْضِ السَّلَفِ لِلْمَعْيَةِ بِالْعِلْمِ ٢٣٠
- مَا الْفَرْقُ بَيْنَ اللَّازِمِ وَمَا يَقْتَضِيهِ الشَّيْءُ؟ ٢٣١
- أَقْسَامُ مَعْيَةِ اللَّهِ لِحُلُقِهِ ٢٣١
- المَعْيَةُ الْعَامَّةُ ٢٣١
- هَلْ وَرَدَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ تَفْسِيرُ الْمَعْيَةِ بِالْعِلْمِ؟ ٢٣٤
- بِمَاذَا نُرَدُّ عَلَى الْحُلُولِيَّةِ الْجَهْمِيَّةِ مِنْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَعَنَا بَذَاتِهِ؟ ٢٣٥
- المَعْيَةُ الْخَاصَّةُ ٢٣٧
- البَابُ الثَّانِي عَشَرَ: فِي الْجَمْعِ بَيْنَ نُصُوصِ عُلُوِّ اللَّهِ بَذَاتِهِ وَمَعْيَتِهِ ٢٤٠
- البَابُ الثَّالِثُ عَشَرَ: فِي نُزُولِ اللَّهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ٢٥٦
- النُّزُولُ لَا يَصِحُّ تَحْرِيفُ مَعْنَاهُ إِلَى نُزُولِ أَمْرِهِ، أَوْ رَحْمَتِهِ، أَوْ مَلَكٍ مِنْ مَلَائِكَتِهِ ٢٥٧
- هَلْ يَخْلُو الْعَرْشُ مِنْ اللَّهِ عَزَّجَلَّ عِنْدَ نُزُولِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا أَوْ لَا يَخْلُو؟ ٢٥٩
- فَصْلٌ: فِي الْجَمْعِ بَيْنَ نُصُوصِ عُلُوِّ اللَّهِ تَعَالَى بَذَاتِهِ وَنُزُولِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ٢٦٣
- البَابُ الرَّابِعُ عَشَرَ: فِي إِثْبَاتِ الْوَجْهِ لِلَّهِ تَعَالَى ٢٦٥
- دَلٌّ عَلَى ثُبُوتِهِ لِلَّهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ ٢٦٦
- لَا يَصِحُّ تَحْرِيفُ مَعْنَاهُ إِلَى الثَّوَابِ ٢٧٠
- البَابُ الْخَامِسُ عَشَرَ: فِي يَدَيِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ ٢٧٦
- دَلٌّ عَلَى ثُبُوتِهَا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ ٢٧٨
- إِنَّ التَّعْبِيرَ بِقَوْلِنَا: «لَا تُمَاتِلُ الْمَخْلُوقِينَ» أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِنَا: «لَا تُشَابِهُ» ٢٨١
- لَا يَصِحُّ تَحْرِيفُ مَعْنَى الْيَدَيْنِ إِلَى الْقُوَّةِ أَوْ النِّعْمَةِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ٢٨٢

- إثباتُ الأصابعِ لله تعالى والقَبْضِ والهَرُّ ٢٨٥
- مَادَا لَا نُمِسُكَ عَنِ التَّفْصِيلِ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ كَمَا هُوَ حَالُ السَّلَفِ؟ ٢٨٥
- البَابُ السَّادِسُ عَشَرَ: فِي عَيْنِي اللَّهِ تَعَالَى ٢٨٧
- هُمَا مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ الثَّابِتَةِ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ٢٨٨
- لَا يَصِحُّ تَحْرِيفُ مَعْنَاهُمَا إِلَى الْعِلْمِ وَالرُّؤْيَا ٢٩٣
- البَابُ السَّابِعُ عَشَرَ: فِي الْوُجُوهِ الَّتِي وَرَدَتْ عَلَيْهَا صِفَتَا الْيَدَيْنِ وَالْعَيْنَيْنِ ٢٩٥
- أُمُثْلَةُ الْإِفْرَادِ ٢٩٥
- أُمُثْلَةُ التَّشْبِيهِ ٢٩٦
- أُمُثْلَةُ الْجَمْعِ ٢٩٦
- البَابُ الثَّامِنُ عَشَرَ: فِي كَلَامِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ٣٠٢
- قَوْلُ أَهْلِ السَّنَةِ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى ٣٠٢
- أَقْوَالُ أَهْلِ الْبِدْعِ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ ٣٠٦-٣١٧
- فَصْلٌ: فِي أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ ٣١٨
- فَصْلٌ: فِي اللَّفْظِ وَالْمَلْفُوظِ ٣٢٤
- البَابُ التَّاسِعُ عَشَرَ: فِي ظُهُورِ مَقَالَةِ التَّعْطِيلِ وَاسْتِمْدَادِهَا ٣٢٨
- أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ بِالتَّعْطِيلِ ٣٢٨
- هَذَا الْفَصْلُ يُعْتَبَرُ فَضْلًا تَارِيخِيًّا ٣٣٦
- البَابُ الْعِشْرُونَ: فِي طَرِيقَةِ النُّفَاةِ فِيمَا يَجِبُ إِثْبَاتُهُ وَنَقْيُهُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ ٣٣٧
- اِخْتِلَافُهُمْ فِيمَا لَا يَقْتَضِي الْعَقْلُ إِثْبَاتَهُ أَوْ نَقْيَهُ ٣٣٩
- الْعَقْلُ لَا يُخَالِفُ مَا جَاءَ بِهِ الشَّرْعُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى ٣٤٤

- فصل: فيما يلزم على طريقة النفاة من اللوازم الباطلة ٣٥٣
- فصل: فيما يعتمد عليه النفاة من الشبهات ٣٦١
- من اللوازم الباطلة من فسر الاستواء بالاستيلاء ٣٧١
- الباب الحادي والعشرون: في أن كل واحد من فريقَي التعطيل والتمثيل قد جمع بين التعطيل والتمثيل ٣٨١
- من هو المعطل؟ ٣٨١
- من هو الممثل؟ ٣٨٩
- الباب الثاني والعشرون: في تحذير السلف عن علم الكلام ٣٩٨
- الباب الثالث والعشرون: في أقسام المنحرفين عن الاستقامة في باب الإيمان بالله واليوم الآخر ٤٠٦
- أهل التخييل ٤٠٩
- أهل التأويل ٤٢١
- فصل في النزاع بين أهل التخييل وأهل التأويل في باب الأسماء والصفات ٤٣١
- أهل التجهيل ٤٣٤
- أهل التجهيل يسمون أنفسهم تليسا وتزويرا بأهل التفويض ٤٣٥
- الرد عليهم من وجوه ٤٤٠
- فصل: روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «تفسير القرآن على أربعة أوجه» ٤٤٩
- الباب الرابع والعشرون: في انقسام أهل القبلة في آيات الصفات وأحاديثها ٤٥٣
- الباب الخامس والعشرون: في ألقاب السوء التي وضعها المبتدعة على أهل السنة ٤٦٤
- الباب السادس والعشرون: في الإسلام والإيمان ٤٧٤

٤٧٤	الإِسْلَامُ لُغَةً وَشَرْعًا
٤٧٥	الإِيْمَانُ لُغَةً وَشَرْعًا
٤٨١	فصل: فِي زِيَادَةِ الإِيْمَانِ وَتُقْصَانِهِ
٤٨١	أَدَلَّةُ ذَلِكَ
٤٨٥	الطَّوَائِفُ الَّتِي خَالَفَتْ فِي ذَلِكَ
٤٩٢	فصل: أَسْبَابُ لَزِيَادَةِ الإِيْمَانِ
٤٩٥	تَارِكُ الْمَعْصِيَةِ لَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ
٥٠٠	فصل: فِي الاسْتِثْنَاءِ فِي الإِيْمَانِ
٥٠١	اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ
٥٠٥	التَّفْصِيلُ فِي حُكْمِ الاسْتِثْنَاءِ فِي الإِيْمَانِ



فهرس الفوائد

مذكرة على مقرر التوحيد من الفتوى الحموية

الفائدة	الصفحة
الفتوى الحموية كتاب ألفه شيخ الإسلام جواباً لسؤال ورد عليه من حاة	٥١٢
التحريف لغة واصطلاحاً	٥١٤
التعطيل لغة واصطلاحاً	٥١٤
التكيف	٥١٤
التمثيل	٥١٥
الفرق بين التكيف والتمثيل	٥١٥
الإلحاد لغة واصطلاحاً	٥١٥
أقسام الإلحاد	٥١٥
أنواع الإلحاد في أسماء الله	٥١٥
نوعاً الإلحاد في آيات الله	٥١٦
المُرَاد بالهتدى	٥١٧
المُرَاد بدين الحق	٥١٧
يَسْتَحِيل عَدَمُ تَبْيَانِ النَّبِيِّ ﷺ الْحَقَّ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ	٥١٧
مَنْ هُمُ السَّلَفُ وَالْخَلَفُ؟	٥١٩
تفنيذ قول بعض الأغبياء: طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم	٥١٩

- ٥٢٠ بيان بطلان هذا القول مِنْ وَجْوه
- ٥٢٢ الأدِلَّة على أَنَّ الله مَوْصُوف بِصِفَات الكَمال لها طُرُق
- ٥٢٣ يتعيَّن أَنْ يَكُونَ المَذْهَبُ الصَّحِيح مَذْهَبَ السَّلَف في أسماء الله وَصِفاته
- ٥٢٤ طَريقَة أَهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله وَصِفاته نَفْيًا وإِثباتًا
- ٥٢٦ الأدِلَّة على علُوِّ الله لا تَنحَصِر أَفرادُها، لَكِنَّ أَجْنَاسَها خَمسةٌ
- ٥٢٩ كَيْفَ تَجْمَع بَيْنَ علُوِّ الله وَبَيْنَ كَوْنِه مَعَ خَلْقِه ؟
- ٥٣٠ مَنْ هُمُ المُتَكَلِّمون ؟
- حال المُتَكَلِّمين الَّذِينَ خالَفُوا الكِتاب والسُّنَّة وَحَرَفُوا نُصوص الصِّفَات إلى ما
- ٥٣٢ يَقْتَضِيهِ قِياسُ عَقولِهِم
- ٥٣٣ ظَهَرَت مَقالة التَّعْطِيل في أواخر عَصْرِ التَّابِعِينَ، ثُمَّ انْتَشَرَت بَعْدَ القُرُونِ الثَّلَاثَةِ ...
- ٥٣٥ ما يُثَبِّتُه النُّفاة مِنْ صِفَاتِ الله ؟
- ٥٣٧ كَلَّ مُعْطَلٌ مُثَلٌّ، وَكُلُّ مُثَلٍّ مُعْطَلٌ
- ٥٣٧ طَريقَة الصَّحابة والتَّابِعِينَ هُمُ بِإِحْسانٍ في الإِيمان بالله واليَوْمِ الآخِرِ
- ٥٣٧ المُنْحَرِفون عَن طَريقَة الصَّحابة والتَّابِعِينَ هُمُ في الإِيمان بالله واليَوْمِ الآخِرِ
- ٥٤١ السُّبُهات الَّتِي يَحْتَجُّ بِها أَهل التَّأويل على نَفْيِ الصِّفَات
- ٥٤٧ ما وَقَعَ فيه كَثِيرٌ مِنْ أَهل التَّجْهِيلِ مِنَ التَّنَاقُضِ
- ٥٤٧ أَقسامُ التَّأويلِ
- ٥٤٨ طَريقَة السَّلَف في تَعَلُّمِ القُرْآنِ والعَمَلِ بِهِ
- ٥٤٩ ما رَوَى عَن عَبْدِ اللهِ بنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما في تَفْسيرِ القُرْآنِ
- ٥٥١ معنى قولِهِم: «أَمَرُواها كَما جاءَتْ بِلا كَيْفٍ»

- ٥٥٢ ما نُقِلَ عن الإمام مَالِك في استواء الله على عَرْشه
- ٥٥٧ قِصَّة الرجل الذي سأل الإمامَ أبا حَنِيفة رَحِمَهُ اللهُ: أَخْبِرني عن أَفْضَلِ الفِقه؟
- ٥٥٨ العَرْش في الشَّرْع هو عَرْش عَظِيمٌ مُحِيطُ بالمخلوقات
- ٥٥٩ أَجْمَعَ أَهلُ السُّنَّة على أَنَّ اللهَ فوقَ عَرْشه
- ٥٦١ المعية تَنَقِّسُ إلى قِسْمَيْن: عامَّة وخَاصَّة
- ٥٦٨ وَرَدَت صِفَةُ اليَدِين والعَيْنَيْن المُضَافَة إلى الله على ثَلَاثة وجُوه
- ٥٧٠ قول أَهلِ السُّنَّة في القرآن الكريم
- ٥٧٤ ما هو الإسلام والإيمانُ لُغَةً واصْطِلَاحًا؟ وهل بَيْنَهما فَرْق؟
- ٥٧٦ قول أَهلِ السُّنَّة والجماعة أَنَّ الإيمانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ
- ٥٧٧ أسبابُ زيَادَةِ الإيمانِ ثَلَاثة
- ٥٧٧ أسبابُ نقصِ الإيمانِ ثَلَاثة
- ٥٧٩ الاستِثْناء في الإيمانِ اِخْتَلَفَ النَّاسُ فيه على ثَلَاثة أَقْوال
- ٥٨١ ما حُكِمَ المِرَاء والجَدَل في الدِّين؟
- الرد على من قال في الصفات: إِمْرَارُها على ما جَاءَتْ به معَ اعتِقادِ أَنَّ ظَاهِرَها
- ٥٨٣ غَيْرُ مُراد
- ٥٨٧ انْقِسَامُ أَهلِ القِبْلة في آياتِ الصِّفَات وأَحاديثِها
- لم يَقَعْ خِلافٌ بين الصَّحابة والتَّابعين فيما يَتَعَلَّقُ بأَحْكامِ التَّوْحِيدِ وأُصولِ الدِّينِ
- ٥٩٠ مِنَ الأَسْماءِ والصِّفَات
- ٥٩٢ رَأْيُ أَهلِ السُّنَّة والجماعة في عِلْمِ الكَلَامِ وأَهْلِهِ

فهرس الموضوعات

شرح فتح رب البرية بتلخيص الحموية

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
نبذة مختصرة عن فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين	٧
مقدمة (فتح رب البرية بتلخيص الحموية)	١٥
سبب تأليف (الفتوى الحموية)	٢٧
سبب تأليف (فتح رب البرية بتلخيص الحموية)	٢٨
الباب الأول: فيما يجب على العبد في دينه	٣٠
الباب الثاني: فيما تضمنته رسالة النبي ﷺ من بيان الحق في أصول الدين وفروعه ...	٤٥
العلم النافع	٤٦
العمل الصالح	٤٦
الباب الثالث: في طريقة أهل السنة في أسماء الله وصفاته	٧٦
التحريف لغة	١٠١
التحريف في الاصطلاح	١٠١
أقسام التغير اللفظي	١٠٢
التعطيل لغة	١٠٧
التعطيل في الاصطلاح	١٠٧

التكليف.....	١١٣
التَّمثِيل والتَّشْبِيه، وَلَيْسَا هُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ.....	١١٣
الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ التَّكْوِينِ مِنْ وَجْهَيْنِ.....	١١٤
الإِلْحَادُ فِي اللُّغَةِ.....	١٢٠
الإِلْحَادُ فِي الْإِصْطِلَاح.....	١٢٠
أَنْوَاعُ الإِلْحَادِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ.....	١٢١
أَنْوَاعُ الإِلْحَادِ فِي آيَاتِ اللَّهِ.....	١٢٤
حُكْمُ الإِلْحَادِ بِنَوْعِيهِ.....	١٢٥
البَابُ الرَّابِعُ: فِي بَيَانِ صِحَّةِ مَذْهَبِ السَّلَفِ وَبُطْلَانِ الْقَوْلِ بِتَفْضِيلِ مَذْهَبِ	
الْحَتْلَفِ فِي الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ عَلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ.....	١٢٧
البَابُ الْخَامِسُ: فِي حِكَايَةِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ لِمَذْهَبِ السَّلَفِ.....	١٦٠
البَابُ السَّادِسُ: فِي لَبْسِ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ مِنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ.....	١٦٣
البَابُ السَّابِعُ: فِي أَقْوَالِ السَّلَفِ الْمَأْثُورَةِ فِي الصِّفَاتِ.....	١٦٥
البَابُ الثَّامِنُ: فِي عُلُوِّ اللَّهِ تَعَالَى وَأَدْلَةِ الْعُلُوِّ.....	١٦٨
البَابُ التَّاسِعُ: فِي الْجِهَةِ.....	١٧٣
البَابُ الْعَاشِرُ: فِي اسْتِوَاءِ اللَّهِ عَلَى عَرْشِهِ.....	١٧٥
الاسْتِوَاءُ فِي اللُّغَةِ.....	١٧٥
الاسْتِوَاءُ فِي الْإِصْطِلَاح.....	١٧٩
فَصْلٌ: فِي الْعَرْشِ وَالْكُرْسِيِّ.....	٢٠٦
الْعَرْشُ فِي اللُّغَةِ.....	٢٠٦

- الكُرْسِيُّ فِي اللُّغَةِ ٢٠٩
- الكُرْسِيُّ الَّذِي أَضَافَهُ اللهُ إِلَى نَفْسِهِ ٢٠٩
- تَفْسِيرُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا لِلْكُرْسِيِّ ٢٠٩
- البَابُ الْحَادِي عَشَرَ: فِي الْمَعِيَةِ ٢١٢
- اللَّوْازِمُ وَالْمُقْتَضِيَّاتُ الْمُخْتَلِفَةُ بِاخْتِلَافِ الإِضَافَةِ وَالْقَرَائِنِ وَالْأَحْوَالِ ٢١٨
- تَفْسِيرُ بَعْضِ السَّلَفِ لِلْمَعِيَةِ بِالْعِلْمِ ٢٣٠
- أَقْسَامُ مَعِيَةِ اللهِ لِحَلْقِهِ ٢٣١
- مَعِيَةٌ عَامَّةٌ ٢٣١
- مَعِيَةٌ خَاصَّةٌ ٢٣٧
- البَابُ الثَّانِي عَشَرَ: فِي الْجَمْعِ بَيْنَ نُصُوصِ عُلُوِّ اللهِ بِذَاتِهِ وَمَعِيَّتِهِ ٢٤٠
- البَابُ الثَّلَاثُ عَشَرَ: فِي نُزُولِ اللهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ٢٥٦
- فَصْلٌ: فِي الْجَمْعِ بَيْنَ نُصُوصِ عُلُوِّ اللهِ تَعَالَى بِذَاتِهِ وَنُزُولِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ٢٦٣
- البَابُ الرَّابِعُ عَشَرَ: فِي إِثْبَاتِ الْوَجْهِ لِه تَعَالَى ٢٦٥
- البَابُ الْخَامِسُ عَشَرَ: فِي يَدَيِ اللهِ عَزَّجَلَّ ٢٧٦
- إِثْبَاتُ الْأَصَابِعِ لِه تَعَالَى وَالْقَبْضِ وَالْهَرِّ ٢٨٥
- البَابُ السَّادِسُ عَشَرَ: فِي عَيْنِيِ اللهِ تَعَالَى ٢٨٧
- البَابُ السَّابِعُ عَشَرَ: فِي الْوُجُوهِ الَّتِي وَرَدَتْ عَلَيْهَا صِفَتَا الْيَدَيْنِ وَالْعَيْنَيْنِ ٢٩٥
- أَمْثِلَةُ الْإِفْرَادِ ٢٩٥
- أَمْثِلَةُ التَّشْبِيهِ ٢٩٦
- أَمْثِلَةُ الْجَمْعِ ٢٩٦

- الباب الثامن عشر: في كلام الله سبحانه وتعالى ٣٠٢
- قول أهل السنة في كلام الله تعالى ٣٠٢
- أقوال أهل البدع في كلام الله تعالى والرد عليهم ٣٠٦
- فصل: في أن القرآن كلام الله ٣١٨
- فصل: في اللفظ والمفهوم ٣٢٤
- الباب التاسع عشر: في ظهور مقالة تعطيل واستمدادها ٣٢٨
- الباب العشرون: في طريقة النفاة فيما يجب إثباته أو نفيه من صفات الله ٣٣٧
- فصل: فيما يلزم على طريقة النفاة من اللوازم الباطلة ٣٥٣
- فصل: فيما يعتمد عليه النفاة من الشبهات ٣٦١
- الباب الحادي والعشرون: في أن كل واحد من فريقي التعطيل والتمثيل قد جمع بين التعطيل والتمثيل ٣٨١
- الباب الثاني والعشرون: في تحذير السلف عن علم الكلام ٣٩٨
- الباب الثالث والعشرون: في أقسام المنحرفين عن الاستقامة في باب الإيمان بالله واليوم الآخر ٤٠٦
- أهل التخييل ٤٠٩
- أهل التأويل ٤٣١
- فصل: في النزاع بين أهل التخييل وأهل التأويل في باب الأسماء والصفات ٤٣٤
- أهل التجهيل ٤٣٤
- فصل: روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «تفسير القرآن على أربعة أوجه ٤٤٩
- الباب الرابع والعشرون: في انقسام أهل القبلة في آيات الصفات وأحاديثها ٤٥٣

الباب الخامس والعشرون: في ألقابِ الشَّوءِ الَّتِي وَضَعَهَا الْمُبْتَدِعَةُ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ .	٤٦٤
الباب السادس والعشرون: في الإسلام والإيمان.....	٤٧٤
الإسلام لغةً وشرعاً.....	٤٧٤
الإيمان لغةً وشرعاً.....	٤٧٥
فصل: في زيادة الإيمان ونقصانه.....	٤٨١
الطوائف التي خالفت في ذلك.....	٤٨٥
فصل: أسباب لزياة الإيمان.....	٤٩٢
فصل: في الاستثناء في الإيمان.....	٥٠٠
مذكرة على مقرر التوحيد من الفتوى الحموية.....	٥١١



فهرس الموضوعات

مذكّرة على مقرر التوحيد من الفتوى الحموية

الموضوع	الصفحة
صفحة غلاف المذكرة لفضيلة الشيخ المؤلف رحمه الله تعالى	٥٠٩
مُقدِّمة	٥١١
س ١: مَنْ هو شَيْخُ الإسلام ابنُ تيمِيَّة؟	٥١١
س ٢: ما هي الفَتوى الحَمَوِيَّة؟ وما سَبَبُ تأليفها؟	٥١٢
الباب الأوَّل: في قَوْل أَهْلِ العِلْمِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ في أسماءِ الله وصِفاته الواردة في الكتاب والسُّنَّة.	٥١٣
س ٣: ما قَوْل أَهْلِ العِلْمِ في آيات الصِّفَات وأحاديثها؟	٥١٣
س ٤: ما الدَّلِيل على وُجوب القَوْل بما ذُكِر؟	٥١٣
الباب الثَّاني: في مَعْنَى التَّحْرِيف والتَّعْطِيل... إلخ	٥١٤
س ٥: ما مَعْنَى التَّحْرِيف والتَّعْطِيل والتَّكْيِيف والتَّمْثِيل؟ وما الفَرْق بين التَّكْيِيف والتَّمْثِيل؟	٥١٤
الباب الثَّالث: في الإِلْحَاد وأقسامه	٥١٥
س ٦: ما هو الإِلْحَاد لُغَةً واصْطِلَاحًا؟ وما أقسامه؟	٥١٥
الباب الرَّابِع: في تَبْيَان النَّبِيِّ ﷺ لِلْحَقِّ في أسماءِ الله وصِفاته	٥١٧
س ٧: هل بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ الحَقَّ في أسماءِ الله وصِفاته؟ وما الدَّلِيل؟	٥١٧

- س ٨: هل يَسْتَحِيلُ عَدَمُ تَبْيَانِ النَّبِيِّ ﷺ الْحَقُّ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ؟ وما وَجْه ذلك؟ ٥١٧
- الباب الخامس: في مُقَارَنَةِ بَعْضِ الْأَغْيَاءِ بَيْنَ مَذْهَبِ السَّلَفِ وَمَذْهَبِ الْخَلْفِ ٥١٩
- س ٩: قال بَعْضُ الْأَغْيَاءِ: طَرِيقَةُ السَّلَفِ أَسْلَمُ وَطَرِيقَةُ الْخَلْفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ. فَمَنْ هُمُ السَّلَفُ وَالْخَلْفُ؟ وما سَبَبُ هَذَا الْقَوْلِ؟ وما مَضْمُونُهُ؟ وما نَتِيجَتُهُ؟ وهل فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْحَقِّ؟ بَيِّنْ ذَلِكَ مُوجِّهًا مَا تَقُولُ؟ ٥١٩
- س ١٠: ما هُوَ سَبَبُ الضَّلَالِ وَالْحَيْرَةِ لِهَؤُلَاءِ الْخَلْفِ؟ ٥٢١
- الباب السَّادِسُ: فِي الْأَدِلَّةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ مُوصُوفٌ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ ٥٢٢
- س ١١: اذْكُرِ الْأَدِلَّةَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ مُوصُوفٌ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ؟ ٥٢٢
- الباب السَّابِعُ: فِي أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ هُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ ٥٢٣
- س ١٢: هَلْ يَتَعَيَّنُ أَنَّ يَكُونُ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ مَذْهَبَ السَّلَفِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ؟ وما وَجْهُ ذَلِكَ؟ ٥٢٣
- الباب الثَّامِنُ: فِي طَرِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ ٥٢٤
- س ١٣: ما طَرِيقَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا؟ ٥٢٤
- س ١٤: اذْكُرْ شَيْئًا مِمَّا تَكَلَّمَ النَّاسُ فِيهِ وَلَمْ يَرِدْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؟ ٥٢٥
- الباب التَّاسِعُ: فِي أُدْلَةٍ عَلُوُّ اللَّهِ ٥٢٦
- س ١٥: ما هِيَ الْأَدِلَّةُ عَلَى عَلُوِّ اللَّهِ؟ وما أَقْسَامُهُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ؟ ٥٢٦
- س ١٦: ما الْجَمْعُ بَيْنَ ثُبُوتِ عَلُوِّ اللَّهِ بِذَاتِهِ وَبَيِّنِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣] وَقَوْلَهُ: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤] حَيْثُ إِنَّ الْأَيَّتَيْنِ قَدْ يَتَوَهَّمُ وَاهِمٌ مِنْهُمَا

٥٢٨ أن الله في الأرض؟

س١٧: قال الله تعالى: ﴿ءَأَمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، وقال النبي ﷺ: «أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَن فِي السَّمَاءِ»، و(في) للظرفيّة، فهل معنى ذلك أن

٥٢٨ السماء تُحيط بالله - تعالى عن ذلك - أم ماذا؟

س١٨: كَيْفَ تَجْمَعُ بَيْنَ عُلُوِّ اللَّهِ وَبَيْنَ كَوْنِهِ مَعَ خَلْقِهِ؟ ٥٢٩

الباب العاشر: في طريقة المتكلمين في إثبات الصفات أو نفيها ٥٣٠

س١٩: مَن هُمُ الْمُتَكَلِّمُونَ؟ وما هو الطريق لإثبات الصفات أو نفيها عندهم؟

٥٣٠ وما حقيقة الأمر على قولهم؟

س٢٠: إذا كان المتكلمون يرون أن الواجب الرجوع إلى العقل فيما يتعلّق بإثبات

الصفات أو نفيها. فهل في رأيهم ما يُغيّر انحصار الخلاف وتقليله؟

٥٣١ وعَلَل لذلك؟

س٢١: إذا كان المتكلمون يرون أن الواجب الرجوع إلى العقل فيما يتعلّق

بصفات الله، فهل يُشبهون مَن قال الله فيهم: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ

أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى

الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ، وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا

بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ

الْمُنَافِقِينَ يُصَدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ

بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِن أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسِنًا

وَتَوْفِيقًا ﴿٦٢﴾﴾ [النساء: ٦٠-٦٢]، وما وجهُ مشابهتهم لهؤلاء؟ ٥٣١

س٢٢: اذْكُرْ حَالِ الْمُتَكَلِّمِينَ الَّذِينَ خَالَفُوا الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَحَرَفُوا نُصُوصَ

الصفات إلى ما يقتضيه قياس عقولهم؟ وبماذا يُخصّم به كُلُّ واحد؟ ٥٣٢

- الباب الحادي عشر: في ظهور مقالة التعطيل وتطورها واستمدادها ٥٣٣
- س ٢٣: متى ظهرت مقالة التعطيل؟ ومن أول من تكلم بها؟ وكيف تطورت؟
- ومن أين استمدادها؟ ٥٣٣
- الباب الثاني عشر: فيما يثبت النفاة من صفات الله ٥٣٥
- س ٢٤: اذكر ما يثبت النفاة من صفات الله؟ ٥٣٥
- الباب الثالث عشر: في بيان أن كل واحد من المعطلة والمثلة يجمع بين التعطيل والتمثيل ٥٣٦
- س ٢٥: اشرح قول المؤلف رحمه الله: «وكل واحد من فريقَي التعطيل والتمثيل فهو جامع بين التعطيل والتمثيل»؟ ويبيّن وجه ذلك؟ ٥٣٦
- الباب الرابع عشر: في انقسام الناس في الإيمان بالله واليوم الآخر ٥٣٧
- س ٢٦: اذكر طريقة الصحابة والتابعين هم بإحسان في الإيمان بالله واليوم الآخر؟ وهل ذلك يتضمّن الإيمان بالمبدأ والمعاد؟ ٥٣٧
- س ٢٧: من هم المنحرفون عن طريقة الصحابة والتابعين هم في الإيمان بالله واليوم الآخر؟ ٥٣٨
- س ٢٨: من هم أهل التخييل؟ وما طريقتهم؟ وما أقسامهم؟ وبماذا تردّ عليهم؟ ٥٣٨
- فصل ٥٤٠
- س ٢٩: من هم أهل التأويل؟ وما طريقتهم في الإيمان بالله واليوم الآخر؟ ولماذا كان المؤلف وغيره من أهل السنة يجتهدون في الردّ عليهم؟ ٥٤٠
- س ٣٠: ما هي الشبهات التي يحتج بها أهل التأويل على نفي الصفات؟ وبماذا تردّ عليهم؟ ٥٤١

- فصل ٥٤٣
- س ٣١: اذكر إلزام أهل التَّخْيِيل لأهل التَّأْوِيل بإنكار حقيقة المعاد، وردَّ أهل التَّأْوِيل عَلَيْهِمْ؟ وكيف كان ذلك الردُّ حُجَّةً لأهل السُّنَّة على أهل التَّأْوِيل في إنكارهم حقيقة الصِّفَات؟ ٥٤٣
- فصل ٥٤٤
- س ٣٢: مَنْ هُمْ أَهْل التَّجْهِيل؟ وما طريقتهم في الإيمان بالله واليوم الآخر؟ ٥٤٤
- س ٣٣: ما هي حُجَّة أَهْل التَّجْهِيل؟ وبماذا تَرُدُّ عَلَيْهِمْ؟ ٥٤٥
- س ٣٤: اذكر ما وقع فيه كثير من أهل التَّجْهِيل مِنَ التَّنَاقُض؟ وما وجه ذلك؟ ... ٥٤٧
- فصل ٥٤٧
- س ٣٥: اذكر أقسام التَّأْوِيل؟ ٥٤٧
- فصل ٥٤٨
- س ٣٦: اذكر طريقة السلف في تعلُّم القرآن والعمل به؟ وهل فيها ردُّ على أهل التَّجْهِيل؟ ٥٤٨
- فصل ٥٤٩
- س ٣٧: اذكر ما روي عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في تفسير القرآن وشرحه؟ ٥٤٩
- الباب الخامس عشر: فيما نُقِلَ عن السلف من القول في الصِّفَات ٥٥٠
- س ٣٨: اذكر ما نقله المؤلِّف عن الأوزاعي وغيره في الأخبار التي جاءت في الصِّفَات؟ وكيف تدلُّ على أنَّ السلف يُشَبِّتُونَ معانيها؟ وعلى أيِّ طائفة يتوجَّه الردُّ في قولهم؟ وما معنى قولهم: بلا كيف؟ ٥٥٠
- فصل ٥٥٢

س ٣٩: اذكر ما نقله المؤلف عن الأوزاعي في العلو؟ ومتى قاله؟ ولماذا قاله؟ ٥٥٢

س ٤٠: اذكر ما نقل عن مالك في استواء الله على عرشه وشرحه؟ وهل يمكن

أن يكون قوله ميزانا في بقیة الصفات؟ ٥٥٢

فصل ٥٥٤

س ٤١: اذكر ما نقله المؤلف عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة؟ وشرح

قوله: من غير تفسير ولا تشبيه ولا وصف. وقوله: فمن قال بقول جهنم

فقد فارق الجماعة؛ لأنه وصف الله بصفة لا شيء؟ ٥٥٤

س ٤٢: إذا كان السلف يثبتون المعنى الصحيح لما ورد في الكتاب والسنة من

نصوص الصفات، فما الجواب عما قاله الإمام أحمد في حديث النزول

وشبهه: «نؤمن به ونصدق لا كيف ولا معنى. حيث يؤهم نفى المعنى

عن نصوص الصفات»؟ ٥٥٥

س ٤٣: اذكر ما نقله المؤلف عن أبي حنيفة من رواية أبي مطيع فيمن أنكر علو

الله؟ ٥٥٦

الباب السادس عشر: في استواء الله على عرشه ٥٥٨

س ٤٤: ما هو العرش في اللغة وفي الشرع؟ وما دليل ثبوته؟ وهل هو الكرسي أو

غيره؟ وما الدليل؟ ٥٥٨

س ٤٥: ما قول أهل السنة والجماعة في استواء الله على عرشه؟ وما دليلهم؟

وبماذا ترد على من فسره بالاستيلاء ونحوه؟ ٥٥٩

الباب السابع عشر: في المعية ٥٦٠

س ٤٦: ما قول أهل السنة والجماعة في معية الله؟ وما أقسامها؟ واذكر الدليل؟

وهل هي من الصفات الذاتية أو من الصفات الفعلية؟ وما الفرق بين

- النّوعين؟ ولماذا فسّر بعض السّلف المَعِيَّةَ بِالْعِلْمِ؟ ٥٦٠
- س٤٧: هل المَعِيَّةُ ونحوها من الكلمات المتواطئة أم من الكلمات المُشتركة؟ وما الفرق بين النوعين؟ ومثّل بمثالين يُشبهان المَعِيَّةَ في ذلك؟ ٥٦٢
- الباب الثّامن عشر: في قول أهل السُّنَّة والجَماعة في وَجْه الله ٥٦٤
- س٤٨: ما قول أهل السُّنَّة والجَماعة في وَجْه الله؟ وما دليلهم على ذلك؟ وبماذا تردّد على مَنْ فسّره بالثّواب ونحوه؟ ٥٦٤
- الباب التاسع عشر: في قول أهل السُّنَّة والجَماعة في يد الله ٥٦٥
- س٤٩: ما قول أهل السُّنَّة والجَماعة في يد الله، وما دليلهم، وبماذا تردّد على مَنْ فسّرها بالنّعمة والقوّة؟ ٥٦٥
- س٥٠: قال الله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْتٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] وقد فسّر الأيّد هنا بالقوّة، فهل هذا خلاف مذهب السّلف؟ ٥٦٦
- الباب العشرون: في قول أهل السُّنَّة والجَماعة في عَيْن الله ٥٦٧
- س٥١: اذكر قول أهل السُّنَّة والجَماعة في عَيْن الله؟ وما دليلهم؟ وبماذا تردّد على مَنْ فسّرها بِالْعِلْمِ أو بالرّؤية مع نفي العين؟ ٥٦٧
- س٥٢: فسّر بعض السّلف قوله: ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] فقال: بمرأى مِنَّا. فهل هذا التّفسير يُناقض المشهور من مذهب السّلف؟ ٥٦٧
- فصل ٥٦٨
- س٥٣: اذكر الوجوه التي وردت عليها صفتا اليدين والعَيْنين، وكيف تجمّع بينهما؟ ٥٦٨
- الباب الحادي والعشرون: في قول أهل السُّنَّة والجَماعة في كلام الله ٥٦٩

- س ٥٤: ما قول أهل السُّنة والجماعة في كلام الله؟ وما دليلهم على ذلك؟ وهل
الكلام صفة ذات أو صفة فعل؟ ٥٦٩
- س ٥٥: ما قول أهل السُّنة في القرآن الكريم؟ وما دليلهم على ذلك؟ ٥٧٠
- س ٥٦: قال ابن خفيف: القول في اللفظ والملفوظ، والاسم والمسمى، وفي
الإيمان مخلوق أو غير مخلوق بدعة. فما مراده بهذه الألفاظ؟ وهل كلامه
على إطلاقه أو يحتاج إلى تفصيل؟ ٥٧١
- الباب الثاني والعشرون: في الإسلام والإيمان ٥٧٤
- س ٥٧: ما هو الإسلام والإيمان لغةً واصطلاحاً؟ وهل بينهما فرق؟ ٥٧٤
- س ٥٨: هل الإيمان يزيد وينقص؟ وما الدليل؟ ومن المخالف في ذلك؟ وبماذا
تردُّ عليه؟ ٥٧٦
- س ٥٩: ما هي أسباب زيادة الإيمان ونقصه؟ ٥٧٧
- س ٦٠: هل يُعاقب الإنسان على نقص الإيمان بترك الطاعة؟ ٥٧٨
- س ٦١: ما معنى الاستثناء في الإيمان؟ وما حكمه؟ ٥٧٩
- الباب الثالث والعشرون: في رؤية الله ٥٨٠
- س ٦٢: ما قول أهل السُّنة والجماعة في رؤية الخلق لله؟ ومن الذي يراه؟ وما
الدليل؟ ٥٨٠
- الباب الرابع والعشرون: في مسائل مُتعدِّدة ٥٨١
- س ٦٣: ما حكم المراء والجدل في الدين؟ ٥٨١
- س ٦٤: اذكر مِلاك الأمر فيما يدين به العبد ربّه؟ وما حكم من لا يقبل الحقَّ إلّا
من طائفة مُعيَّنة؟ ٥٨٢

- س ٦٥: لماذا أَكْثَرَ الْمُؤَلَّفَ مِنَ النُّقُولِ عَنْ أَئِمَّةِ الْمُتَكَلِّمِينَ مَعَ أَنَّ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يُغْنِي عَنْ غَيْرِهِمَا؟ وَهَلِ الْمُؤَلَّفُ يَقُولُ بِجَمِيعِ مَا يَقُولُهُ هَؤُلَاءِ؟ ٥٨٢
- البَابُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ: فِي تَحْرِيفِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي نَقْلِ مَذْهَبِ السَّلَفِ ٥٨٣
- س ٦٦: قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مَذْهَبَ السَّلَفِ فِي نُصُوصِ الصِّفَاتِ: إِمْرَارُهَا عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّ ظَاهِرَهَا غَيْرُ مُرَادٍ. فَهَلْ هَذَا النُّقْلُ صَحِيحٌ عَلَى إِطْلَاقِهِ، وَمَا هُوَ الصَّوَابُ فِي ذَلِكَ؟ وَمَا غَرَضُهُ بِهَذَا النُّقْلِ؟ ٥٨٣
- س ٦٧: يَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ: إِنَّ طَرِيقَةَ أَهْلِ التَّأْوِيلِ هِيَ فِي الْوَاقِعِ طَرِيقَةُ السَّلَفِ؛ لِأَنَّ الْفَرِيقَيْنِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثَ لَا تَدُلُّ عَلَى صِفَاتِ اللَّهِ، إِلَّا أَنَّ السَّلَفَ أَمْسَكُوا عَنْ تَأْوِيلِهَا تَوَرُّعًا وَالْمُتَأَخِّرِينَ رَأَوْا أَنَّ الْمَصْلَحَةَ فِي التَّأْوِيلِ، فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُتَأَوِّلِينَ يُعَيِّنُونَ الْمُرَادَ فِي التَّأْوِيلِ، وَالسَّلَفُ لَا يُعَيِّنُونَ شَيْئًا خَشِيةً أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ غَيْرَهُ. فَمَا مَدَى صِحَّةِ هَذَا الْقَوْلِ؟ ٥٨٤
- البَابُ السَّادِسُ وَالْعِشْرُونَ: فِي الْأَلْقَابِ السَّيِّئَةِ الَّتِي اصْطَنَعَهَا أَهْلُ الْبِدْعِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ ٥٨٥
- س ٦٨: اذْكُرِ الْأَلْقَابَ السَّيِّئَةَ الَّتِي اصْطَنَعَهَا أَهْلُ الْبِدْعِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ؟ وَمَا وَجْهُ مُشَابَهَتِهِمْ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَقَّبُوا النَّبِيَّ ﷺ بِالْأَلْقَابِ الَّتِي هُمْ أَحَقُّ بِهَا مِنْهُ؟ ٥٨٥
- البَابُ السَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ: فِي انْقِسَامِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيثِهَا ٥٨٧
- س ٦٩: اذْكُرِ انْقِسَامَ أَهْلِ الْقِبْلَةِ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيثِهَا، مُبَيِّنًا مَذْهَبَ كُلِّ قِسْمٍ مَعَ التَّفْرِيقِ بَيْنَ كُلِّ طَائِفَةٍ وَأُخْرَى؟ وَمَنْ الْمُرَادُ بِأَهْلِ الْقِبْلَةِ؟ ٥٨٧
- س ٧٠: مَنْ هُمُ الَّذِينَ قَالُوا: تُجْرَى عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهَا؟ ٥٨٩

- س ٧١: مَنْ هُمُ الْقِسْمَانِ السَّاكِتَانِ؟ وَبِمَاذَا تَرُدُّ عَلَيْهِمَا؟ ٥٨٩
- س ٧٢: هَلْ وَقَعَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ اخْتِلَافٌ فِي أَحْكَامِ التَّوْحِيدِ وَأُصُولِ الدِّينِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، أَوْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْفُرُوعِ؟ وَعَلَّلْ لِمَا تَقُولُ؟ ... ٥٩٠
- س ٧٣: اذْكُرْ غَالِبَ مَا يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي نَفْيِ مَا نَفَوْهُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ؟ وَمَنْ أَكْثَرُ مَنْ يُخَافُ عَلَيْهِ الضَّلَالُ وَالْهَلَاكُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ؟ ٥٩١
- س ٧٤: مَا رَأَيْ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ وَأَهْلِهِ؟ ٥٩٢
- فهارس الكتاب:

- ” فهرس الأحاديث والآثار (شرح فتح رب البرية بتلخيص الحموية) ٥٩٥
- ” فهرس الأحاديث والآثار (مذكرة على مقرر التوحيد من الفتوى الحموية) ٦٠٢
- ” فهرس الفوائد (شرح فتح رب البرية بتلخيص الحموية) ٦٠٥
- ” فهرس الفوائد (مذكرة على مقرر التوحيد من الفتوى الحموية) ٦١٤
- ” فهرس الموضوعات (شرح فتح رب البرية بتلخيص الحموية) ٦١٧
- ” فهرس الموضوعات (مذكرة على مقرر التوحيد من الفتوى الحموية) ٦٢٢

